

فتاوى الامامية

في المسائل الخيارات

تأليف

آية الله العظمى الحاج ميرزا حسين نوري

(توفي سنة ١٢٨٠ هـ)

الطبعة

الطبعة الأولى سنة ١٣٠٠ هـ

الطبعة الثانية

سنة ١٣٠٠ هـ



Princeton University Library



32101 075819027

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

DUE JUN 13, 1995

فَقِيرُ الْأُمَامَةِ

فِي سِرِّ الْخِيَارَاتِ

تَقْرِيرُ رَاجِحَاتِ

آيَةِ اللَّهِ الْعِظَمَى الْحَاجِّ مِيرزا حَبِيبُ اللَّهِ الْإِسْطَهِي

(قَلْبِي سِرِّ ٨)

تَالِيفُ

آيَةِ اللَّهِ الْعِظَمَى السَّيِّدِ مُحَمَّدِ كَاسِرِ الْخَلَالِي قَلْبِي سِرِّ ٨

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٣٦

(~~1. 2. 3.~~)

KBL

.K4245

1986

(RECAP)

الكتاب : فقه الامامية

المؤلف : آية الله السيد كاظم الخليلي

العدد المطبوع : ١٠٠٠

تاريخ الطبع : ١٤٠٧ هجرية

الناشر : مكتبة الداوري

المطبعة : مطبعة سيد الشهداء

الطبعة : الاولى



32101 021972979

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام
على خير خلقه وأشرف أنبيائه محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين، روجي
لهم الفداء .

بَحْثُ الْخِيَارَاتِ

بحث الخيارات

القول في الخيار يقع في مواضع : تارة في موضوعه ، وأخرى في أقسامه ، وثالثة في أحكامه . فهنا مقاصد :

موضوع الخيار

الأول - في موضوعه ، فنقول : لفظ « الخيار » من الخبرة ، فهو في اللغة بمعنى المشيئة والارادة . فيكون اسم مصدر ، لأنه يفيد معنى الاختيار بناءً على أن اسم المصدر عبارة عن كل مجرد يفيد معنى المزيد كما قبل .
وأما في اصطلاح الفقهاء فهو عبارة عن ملك فسخ العقد كما ذكره الأكثر ، أو عن ملك اقرار العقد وإزالته كما ذكره صاحب « الجواهر » « فده » ، أو عن ترجيح أحد طرفي العقد الجائز كما ذكره صاحب « التفتيح » .
والأنسب من تلك المعاني - بتأدية النقل - هو المعنى الأخير ، لكون النقل فيه نقلاً من العام إلى الخاص ، فيكون نقلاً راجعاً . بخلاف المعنيين الأولين ، لكون النقل فيهما نقلاً مبادئاً ، لأن ملك النسخ والاقرار عبارة عن السلطنة التي تكون سبباً لاختيار أحد الطرفين وترجيحه ، إلا أنه لما كان الترجيح عبارة عن الفعلية فهو خارج عما عليه اصطلاح الفقهاء ، إذ الخيار عبارة عن السلطنة والملكية

الثابتة لذی الخيار وان لم یأت مقام التعلیة أصلاً بخلاف الترجیح .

فعلى المعنى الأخير لا يتحقق الخيار الا اذا رجح الاقرار أو الفسخ وأراد أحدهما فعلاً ، فهو خلاف الحق والتحقیق ، فدار الامر بین المعنیین الاولین . فاختار شيخنا العلامة « قدہ » التعریف الاول كما هو المشهور ظاهراً ، وأورد على ما في « الجواهر » - حيث اختار التعریف الثاني - بأنه ان أريد من اقرار العقد ابقاؤه على حاله فيكون ذكر الجزء الاول في التعریف مستدرکاً ، لثناء الجزء الثاني عنه ، لان التدرء والسلطنة على الفسخ لا تتحقق الا اذا كان كلا الطرفين من الفسخ والابقاء مقدوراً .

فالتكفة في كون الجزء الاول مستدرکاً دون الجزء الثاني مع أنهما في استغناء أحدهما عن الآخر على السواء ، اما أن الجزء الأخير قد ذكره الأكثر فهو مسلم عندهم والما زاد الجزء الاول صاحب « الجواهر » فتكون الزيادة منه مستدركة ، أو أنه غلب في الاصطلاح في ملك الفسخ واشتهر فيه فصار حقیقة فيه ، فملك الاقرار انما يكون حيثن مطوياً فيه تبعاً لأنه عبارة عن ملك الاقرار وان أفاد ملك الفسخ أيضاً تبعاً لأنه خارج عما عليه يناوهم .

وان أريد من اقرار العقد الزامه ، فقیه : أن مرجعه الى اسقاط الحق ، فلا ينبغي أخذه في تعريفه . مع أنه منتفص بالخيار المشترك ، فانه اذا كان لاحد المتعاقدين خيارات متعددة من جهات متكررة من خيار الشرط والمجلس والغبن والعيب مثلاً اذا أسقط أحدهما فلا يلزم منه ملك الزام العقد ، لعدم اللزوم حيثن مع بقاء غيره على حاله .

بعبارة أخرى : هذا التعریف لا يصدق على احسد تلك الخيارات المشتركة بعد ظهور الالتزام في مقابل الازالة في اللزوم المطلق ، اذ لا يتحقق الالتزام في العقد حيثن بمجرد اسقاط واحد من تلك الخيارات ، بل لابد في اللزوم من اسقاط الجميع .

ثم به بهذا القيد - أعني منكم المزمع - يحصل الفرق بين من لا رله وجوار الرجوع ، بالحاصل من جهة الحيد وبين تلك الأرائة وجور الرجوع الحاصل في العقود الحائرة كالهبة والبرص وغيرهما كجوار الرجوع للروح في العدة . ضرورة أن حوار الرجوع في العقود الحائرة من قبيل المحكم فلا يفتد بالاستقاط ، بخلاف حوار الرجوع في الحيد ب يفتد بامضاء لعد والزمه ، فيصير من قبيل الحق .

ثم ان الفرق بين المحكم وحق واحد من أمور ثلاثه : أحدها - كل ما يتمل الى المورث فهو حق ولا محكم ، وثانيها - ما كان قابلا للاستقاط ولا يبره فهو حق ولا محكم . وثالثها - ما كان قابلا للمحو والمصالحة - ما يتمل الى المير بصلح وغيره - فهو حق ولا محكم .

ولاشك ان هذه الوجوه ليست ما به يمار الحق عن المحكم بحسب الذات بل ايضا هي آثار لها ، فيشكل الفرق بحسب الذات . وعند الشك في ن شيء الفلاني حق أو محكم - كما ان شكنا في حوار الرجوع في عده المرأة للروح حق حتى قبل الانتقال والاستقاط أو محكم - يصعب الامر ، حيث لا أصل في المير ، حيث لا طريق لتشخيصه لا التخصيص من الشارع ، فهما متحدان صورة ومحتلطان حقيقة ، كفرص الصلاة وبطلان وفرض الصوم وبطلان ، حيث ان اتيان بطل الصوم لمن عليه صوم واحتمال ليس بجائر دون فرض الصلاة . فهذا يكشف عن اختلاف حقيقتهما .

فان قام لاحد في مورد عني آثار الحق ولو ازمه من قول الاستقاط والانتقال محكم ، لحق أو على عدمه محكم بأنه من قبيل المحكم ، أو ورد النص على تعيين أحدهم بوجده وعدمه ففداهما فهل الاصل يقتضي الحق أو يقتضي أنه من قبيل المحكم .

والمحكي عن المحقق القمي « قد » أن حوار الرجوع في الهبة والعدة قابل للصالح والاستقامه بمعنى تقدير عدم ورود نص ودليل عليه لأند أن يصل: أن الأصل عدده « قد » هو الحق فيكون هو الرجوع عند الشك . ولكن ذهب شيخنا لعلامة « قد » إلى أنه لأصل في ليس ، فهو حسن بحسب تشخيص دتسهما وحقيقتهما لعدم الأصل فيهما .

نعم ، نحن نقول - وب لم يكن في مقام تشخيص حقيقتهما أصلاً حارياً إلا أنه يكفينا حرمة الأصل في آثارهما ولو رهبنا ، فانه بعد ما ثبت حوار الرجوع للروح في العدة من حيث في سبوطه بعد قوله « أسقطت » أو « صالحت » فيقتضي لأصل والاستصحاب ، فأنه وعدم قبوله للصالح ، فيحكم حينئذ بأن حوار الرجوع هام من قبيل الحكم ليس نحن حتى يقبل للصالح والاستصحاب ، وهكذا في غيره في سائر المعاملات المشكوكه ، فعد الشك بينهما لأصل ينصبي أن يكون حكماً لاحقاً . هذا تمام الكلام في موضوع الخيار .

أحكام الخيار

وأما أحكامه وأقسامه ، فنقل لخصوصه لأند من تهذيب مقدمة وهي : أن لأصل هل يقتضي الروم أو الحوار حتى يكون هو الموعول عند الشك وعدم الدليل على تعيين أحدهما؟ فنقول هما مقصداً - أحدهما - في تعيين الأصل في خصوص البيع ، وثانيهما - في معنى العقود والاعتماد من سبب المعاملة .

أما الأول فنقول: ذكر العلامة « قد » في غير واحد من كتبه كـ « القواعد » و « التذكرة » أن الأصل في البيع الروم . وسعه غير واحد من الفقهاء « رصوان الله عليهم » ، ولم نجد من سته في ذلك الأصل ، فمع الكلام في معنى ذلك الأصل والمراد منه ثم في مدركه .

و المستند من كتابهم أنه قدس لأحد من المعاني الأربعة : الأول الراجح -
يعني أن الراجح في البيع - اللزوم كما أحمله في « جامع المقاصد » ، والثاني -
لأصحاب ، و ثالث - إساءة المستفاده من لعمومات ، رابع - المعنى اللغوي
بمعنى الوضوح والبيان .

رُما الأول) وقد ذكر في « جامع المقاصد » أن المدرك فيه هو لكثرة والعلل
حيث أن ماعده عبارة ، و ب لارجح فيه ذلك نظر إلى أن أكثر أفراده على اللزوم
انتهى .

وإن كان ظاهر كلامه رد الإثارة بحسب الأفراد ، لأنه قد ورد عليه شيخ
العلامة « قدس » في كتابه بأنه . أن أراد عللة لأفراد فعلها بعد حائراً لأجل خيار
لمحس واحتراب أو الشرط ، فلا ينفق بيع في الخارج إلا أنه حيز المحس لا
فوق قابل كالمبيع على من يبيع عنه وغيره كما سيأتي ، وهذا هو الوجه في تعبيره
« قدس » بأنه علب . وإن أراد عللة لأركان فهي لا ينفق في الأفراد المشكوك ، إذ
الشك في الرد المشكوك بس من جهة أمر من حتى يلحق بالكثرة الرامية ، بل هو من
جهة الرد الخارج الذي هو غير سائر لأفراد الحائره في كثره الأركان لو سلم
الكثرة فيها ، فعمدة الأركان في أفراد لا توجب الحاق حكم فرد آخر بها لأحرف
لصتية ، ففرد يبيع بضرف صنف والمسم صنف والمعاطه والسببه وغيرها ،
فلا يلحق حكم واحد لى لآخر بمجرد لعمدة لعمدة فيه .

نعم إذا شكك في خصوص رمان في تلك الأفراد التي عالها رماناً اللزوم
يصير الارجح بحكم لعمدة اللزوم ، مع أنه لا ياسب ما في القواعد من الاستثناء
من ذلك الأصل من قوله : وإنما يخرج من الأصل لأمرين ثبوت الخيار أو ظهور
عيب ، إذ المخرج إنما هو أفراد البيع ، أعني البيع الذي ثبت فيه العيب أو ظهر
فيه العيب ، فلا وجه لأخراجه من عللة الأركان .

ثم ان لمحكي من الشح لاروع الشح علي ابن صاحب « كشف الغطاء »
 وجهه آخر في مدرك الرجحان ، وهو : ان المصدر من عقد البيع وصيغته هو
 لدوام ، بمعنى أن الظاهر و المصدر من ذلك « بعثت » ادخال المبيع في ملكك
 على لدوام ، بأن يكون المبيع ملك المشتري دائماً ولو أراد الرجاء فلا يرجع
 بمقتضى العقد ، بقصر حيث مقتضى العقد يحكم الظهور والصادر انشاء الملكية
 الدائمة للمشتري وعدم أن دواء الملكية للمشتري لا يمكن تسع انطائه وارجاعه
 الى ملكه ، لموته لما هو المصدر من مقتضى العقد . ثم قال « قد » - على ما حكى
 عنه - : وفيه تأمل .

أقول : يمكن المناقشة فيه :

أولاً - بيع لصعري ، أي الصادر والظهور ، فان الصادر من العقد انشاء
 التملك من غير أن يكون مقبداً بالدوام ، بل انه معلق ومهل من هذه الجهة .
 فيكون التأمل حيث اشار الى التأمل في أحد الدوام في صفة البيع وعدم لحرم
 في دعواه

وثانياً - سما ظهور لصيغة وتصدر في الدوام لأنه لا بيع في بيع
 الخيار ، لعدم السفاة في كون الملك دائماً للمشتري مع كونه قابلاً للمسح والارادة .
 ألا ترى في العتود الحائره أنه تدل صيغته « وحبس » مثلاً بأن الموهوب ملك للمتهب
 على لدوم عمر مبيعاً شيء إلا أنه مع ذلك يقبل للمسح .

وبعد ذلك أخرى : ان الملكية لدائمة علي قسمين : قسم تجري غير قابل للمسح
 وقسم ترلرلي قابل للمسح . فعاية الامر بعد التسييم بالنيادر المذكور تكون الملكية
 دائمية ، وهذا يجتمع مع التلرل ، لأن الملكية لترلرية أيضاً دائمية غير معيأة
 بعديه ، عاية الامر أن دوها على سبل التلرل قانلة لمسلطة المسح كما هو المدعى
 في البيع الخياري .

لا أب نوحه بأنه : بعد ثبوت لزوم في مدلول العقد يتم اللزوم بصيغة « أو فورا بالمفقود » على سبيل الأمضاء ، فتقريب أن يقال : ان الملكية الدائمة التي هي مدلول لعقد يجب إرفاء بها على كل حال ، أي قبل قوله « فمحت » وبعده ، فيصير لخص من الأمضاء بالعمومات مع الالتزام بالعموم الاحوال في تلك العمومات هو الالتزام بالملكية حتى بعد الفسخ ، فتكون الفرق حيث بين هذا الاستدلال وبين الاستدلال لامي بالعمومات مستلذان هذا الاستدلال مبني على كون العمومات من باب الأمضاء لمقتضى العقد والاستدلال لاني من باب الاستدلال والابتداء من غير توفقه على جعلها من باب الأمضاء .

فعلى هذا يدفع ما قبل من أنه بعد الاحتياج الى التمسك بالعمومات يصير الاستدلال بأحد لزوم في مدلول لصيغه لغوا ، لاستنبه الاستدلال بالعمومات عن هذه . فبالفعل على هذا نصاً نحصر وجه التأمل في سبع الصغرى .
ثم ان بعض الدلائل استدلالاً قديم الدواع نوحه آخر ، وهو أنه لو لم يكن في صيغة دلالة على لزوم استبعاد الدوم من ظهور حال المتعاقبين بأن عرصتهما رادة الملكية الدائمة وعدم ارادة الفسخ ووقوعه وبعد أيضاً من مدلول لعقد لامن جهة صادر بل من جهة ظهور حال المتكلم كالفرائض العامة

في الاستصحاب اندي هو مدرك اللزوم

وأما لاستصحاب : قال شيخ الفقهاء في « الجواهر » : أنه ركيك بعد ، وقال شيخنا العلامة « قد » : به حسن . نقول : كلاهما حسن من وجه .
أما وجه لاستبعاد : أنه لا ياسب بحسب الصاعه المحوية كنهائره من الاحتمالات ، فإكرن لزوم حراً ومحمولاً على الاصل بالاحتمالات الثلاثة له وجه ، بأن يقال لارجح في المبيع اللزوم ، و فقاعده الاستفادة اللزوم أو الوضوح

والسواء في البيع ، لزوم بخلاف الاستصحاب . ضرورة أنه ليس بلزوم ، فلا يقع اللزوم حراً للأصل . نعم هو دليل اللزوم كما نقتضيه « قدّه » وصرح به .

وما وجه الاستصحاب أنه بحسب لمطلب تام وغير وارد عليه ما يرد على سائر الاحتمالات ، فان استصحاب الملكية أمر مسموع عندهم حتى يعلم بالمربى ، فحيث يصح لثبوت في مربية المسح ووجود الرفع للملكية السابقة يصح الحكم والمرجع الاستصحاب على انشاء ما كان من الملكية .

وأما دلالته بحسب لتركيب لبحري . فمستوعب بأنه قابل للتأويل بعد معلوماتية الأمر ، بأن يقال : مقتضى الاستصحاب ، لزوم ، أو أنه يقتضي ويوجب اللزوم .

ثم انه قد يورد على الاستصحاب أنه عارض عن انشاء الملكية ، وهذا غير مناف لثبوت الخيار وقبول المسح وإنما هو مناف لفعلية المسح ، وهو ليس من خيار اد الكلام في أنه مع ثبوت الملكية لطرف هل لطرف الآخر سلطة المسح أم لا .

ثم يجب : بأنه بعد ما فسح ولم يؤثر عدم انتهاء الخيار وبقاء سلطته المسح قبله ، اد لو كان له الخيار لآثر فعلية المسح ، فمضى عدم التأثير استكشف عدم السبب الذي هو الخيار .

وبه من الاشتباه والحلط ما لا يحفى

أما في براده فيه اشتبه عليه احراء الاستصحاب ، انه لم يجر قبل المسح ولا أثر له بل وقت لاستصحاب انما هو بعد المسح كما ذكره شيخنا العلامة « قدّه » ، من أن الثبوت في حصول المربى بما يقع بعد قوله « مسحت » لا قبله لعدم الثبوت في بقاءه . وعلى تقرير ما في العاوش نقديراً - بمعنى لزوم يقع الثبوت في بقاء الملكية ورواها مناصح - فعلى هذا يجري الاستصحاب قبل المسح لكن على تقديره وقرص وقصره ، ومن المعلوم أنه متوفى للخيار على هذا القرص .

وأما في حواشه ولاشكاله على المصادفة ، لأن الكلام في تأثير المسح

وعده ، فرض عام بأثره حتى يستكشف منه عدم ثبوت لحيات مصادره واصحة .
 واما الفعدة المفسدة من لعمومات ديون ، ان لعمومات المستدل به على
 اللزوم من الكتاب والسنة كثيرة فيقصر بحجتها ووضوح دلالة :
 «ومها» - قوله تعالى «وقو بالعمود» ، فيه يستدل بالاية الشرعية على الصحة
 ندره وعلى اللزوم أخرى ، والمقصود هما الأخير .
 ولا يراد عنها بأن العند عبارة عن عهد الولاية والميثاق وغير ذلك من
 الاشكالات ، مدوع بمقتضى أسناده في المعاطاة .

وكيفية دلالتها على اللزوم كما ذكرها شيخنا العلامة «وقد» في كتابه ، وملخصها :
 بها تدل على مسوق لزوم ومساويه ، اذ معنى لوفاء ، بعد ترتيب آثار مقتضاته ،
 ومن مقتضاته ملكية المسح للمشري مثلاً ، فحب ترتيب آثار الملكية للمشري
 في جميع الاحوال قبل المسح وبعبارة مقتضى لعموم الاحوال ، ومن جملة
 آثار الملكية للمشري حرمة تصرف الدائع مطلقاً .
 وأورد على ذلك بوجوه عمدتها ثلاثة .

(الاول) مذكوره العلامة «وقد» وسعه حل من تأخر عنه ، وهو أن معنى لاية
 الشريعة وجوب الوفاء على مقتضى لعمد من الجور واللزوم ان حائراً محائراً وان
 لازماً لازم ، بمعنى أن لعمود لما كانت قسمين قسم جائر وقسم لازم ، فحب الوفاء
 على مقتضى الجور في لعمود لحائرة ، بأن ترتيب آثار الملكية للغير قبل
 المسح ونفسه بعده ، ويجب العمل على مقتضى اللزوم في لعمود اللازمة ، بمعنى
 وجوب ترتيب آثار الملكية للغير مطلق سواء مسح أم لا ، لعدم تأثير المسح في
 العقد اللازم .

وأورد عليه شيخنا العلامة «وقد» أن اللزوم والحوار من الاحكام الشرعية للعقد
 وليس من مقتضات العقد في نفسه مع قطع النظر عن حكم لشارع ، بل بما هو

مستفاد من نفس الامر بالوفاء على العقد ، فلو أخذ في نفس العقد الذي هو موضوع الحكم يلزم الدور .

وبعبارة أخرى : ان للروم والحدود ليسا مأخوذين في موضوع الحكم - أعني لعقد - فاذا تعلق بالحكم - أعني وحب الوفاء - بقصر المعنى وحب الوفاء على مقتضى العقد ومدلوله ، ومقتضى العقد ومدلوله ليس الا الملكية وحصول المقتل لمل كل منهما الاخر ، وحب الوفاء على المدركة المدلوله للعقد عبارة عن ترتيب آثار الملكية ، ومنها حرمة التصرف من دون رضى الآخر مضافاً ، سواء كان قبل التسليم أم بعده .

وملخص مرامه ان العقد طبيعة واحدة ومقتضى - أعني اللكسة - طبيعة واحدة ليس فيهما بعدد ولم يزد في مبيهما التعدد من الجوار والروم حتى يعنى الحكم بهما ، بل مقتضى العموم الاخر لي في الامر - أعني « وفاء » - وموضوعه - أعني الممود - وحب العمل على مقصود على سن واحد ، وهو ترتيب آثار الملكية الذي هو مساوق للروم ، الاما حرج بالذيل من عدم لزوم الوفاء كما في العقود الجائرة .

وورد عليه شيخنا الاساد « دم ماله » . فان تعدد أحكام الملكية من الجوار والروم وغيرهما دليل قطعي على تعدد نفس الملكية ، صروره أن اختلاف الآثار يدل على اختلاف المؤثر ، وتعدد اللوارم كالحرارة والبرودة مثلاً يدل على تعدد المبروم من الماء والبار مثلاً ، فثبت الرم « قده » على أن الجوار والروم من أحكام الملكية لاند من الانرام بتعدد الملكية لني هي مقتضى العقد ، لعدم تغل ان يكون الملكية شيئاً واحداً ولها آثار متباينة ومختلفة ، بل لاند من الانرام بتعددده أيضاً . غاية الامر أن يكون في الصورة واحدة ولكن التعدد ثابت بحسب المعنى قطعاً كقول المتن « وفرضه وحب الوفاء » . فان عدم جوار يدل للصوم

لمس عليه قريضة وحوار عليها دليل قطعي على اختلافهما بحسب الطبيعة وان كانا
وحده بحسب الصورة . وكذلك الملكية الحائثة والملكية الارزمة وان كانتا
بحسب الصورة واحدة ولكنها مختلفة بحسب الطبيعة قطعاً .

وحيث تعددت العقود بحسب مقتضياتها وختلفت مبادئها فيسطق على ماسلكه
لعلامة « قده » ، فيصير المعنى وحوار العمل على مقتضى العقد من السليك الذي
أثره حصول الملكية ، وحيث أنها ليست على بيع واحد وهبة واحدة بل بعضها
لأرم وبعضها جائر . فليلاحظ فان كانت من التسم الجائز فتعمل عمل الملكية
الحائثة وان كانت من الملكية الارزمة فتعمل عمل لمكية الارزمة .

وهذا هو معنى وحوار الرء على العقد عدد ، فيحب الرء على آثارها ،
ففي الارم لا التزام بالمذكية وعدم حوار المسح من دولادان صاحبه ، وفي لجائر
الالتزام بالمذكية لصاحبه قبل المسح واعمال المذكيه له لا لنفسه ولنفسه بعد المسح
ووجوب رد عوصه .

وهذا لتقرير يدفع ماأورد عليه ثانياً أنه على ماسلكه لعلامة يلزم التحور
في أمر « أوفوا » ، حيث لا معنى لوجوب لوفاء في العقود الحائثة فلا بد من حمله
على الترحيص بالنسبة اليه ، فيلزم استعمال الامر في التذر المشترك لشارل للوجوب
والترخيص .

وحاصل ادوع : انه لا مانع من اثناء الامر على معاه الحثيثي من الوجوب ،
اد وفاء كل شيء بحسه ، فهي الجائر جائر ، أي بحسب الرء به جائر ، بمعنى
وجوب ترتيب آثار الحوار عليه ، ومنها الالتزام بمالية صاحبه من دون المسخ
وحزمة تصرفه وأكله من دون اذنه مع عدم قصد استرحاعه والالزام بمالية نفسه
بعد فسحه .

وكيف كان ملخص ماأفاده شيخنا العلامة « قده » في الرد أن الملكية ليس

لها قسمان بل بما هي طبيعة ، فمقتضى وجوب الوفاء على آثار العهد ترتيب آثار الملكية التي منعا حرمة التصرف من دون إذن من حقه . ومع صميمه انعدام الاحوال التي يسميها مطلق ويساوق للروم .

وقد ورد عليه أيضاً (ثالثاً) بعض بأن الحراز والروم ليس من مقتضات العهد . فيه . به اشتد في مرامه . ان لو كان لمراد من مقتضى لعقد مدلوله و لموضوع له للعقد فلا بد من حسن . ان من اول العقد عذر عن الملكية و نشاء الملكية ، فمدلول « بعد » عذره عن ملكه . ولكن ذلك بعد عما أراده له لزمه « و به » . بل المراد أن لحوار والروم من نتائج العقد و آثاره ، حيث ان الحصول من انشاء الملكية الذي هو مدلول لعقد هو الملكية . و به الملكية التي هي من آثار العقد و سحبه عنى فليس . ان الوفاء به لا يحقق الا بالعين على ما سيجي ، و حيث كان للمعروض أنه على فمقتضى فلا بد من اندراج كقيمه . تحت دلالة الآية الشريفة ، فاداً تخرج عن الدلالة عنى خصوصاً . ان و ثباته بها .

والاخرى في الحوارات أن يقال : ان مقتضى وجوب الوفاء بالعقد العدل به ، يقتضيه من الروم ، والحوار لا يحلوا من احتمالات ثلاثة :

أحدها - أن يكون معلق الأمر هو الاعتقاد ، يعني بصير حاصل الآية لشرعية يحجب الاعتقاد على الحوار في العقود الحاضرة و للروم في العقود الآتية و ثباتها . كون الأمر بالإرشاد . بمعنى أن العقود لم كانت على قسمين في الشرع جائر و لارم بحيث بين لروم و حوار به بالدلالة الشرعية الحارضة . و به كانت تلك العقود موضوعاً لأمر « أو ف » بصير مقتضى حيث وجوب الوفاء على مقتضى تلك العقود من للروم و الحوار . فهي العقود الآتية بحجب الوفاء على آثار للروم و في المجازة على آثار الحوار . فتعلق الأمر بالوفاء على ترتيب ذلك

الحكمين الثامن في الشرع بالأدلة السببه شرعيتها ، فكون الآية حيثد موقفة
لصرف التأكد حيث لا يخصص فيه حكم رائد على ذلك الحكمين كأمر « أطيعوا
الله » في الواجبات وبتسحات حيث لا يزيد منه حكماً آخر ، فتجب لاطاعة في
الواجبات على محور الوجوب وفي التسحات على محور الاستحباب
وثالثها - ان الآية الشرعية موقفة للامضاء على ماهو المتعارف عند العرف
من العقود من جوار و لزوم ان حائراً عند العرف فحائز شرعاً وان لا ماؤلام
شرعاً .

أما الاحتمال الاول: فيرد في باب المعاملات و الجوارات ، بل ليس مورد في
المعاملات بحجب الاعتقاد فيها .

وما ثاني: فانه حاشى الظاهر ، ويحمل عليه عند ادوران به وبين الامر
الشرعي ، فهذه أمكن ان يكون الشرعي لا يفسر الى المعنى الارشادي .
وما الثالث فيمنع كون العقود عند أهل يعرف على قسمين ، ادلة ، والى
حاشى على الامضاء لآية احرر التمسك عند العرف ، فمبترى من اعدل الحوار
في بعضها و لزوم في اخرى من أهل لادان وغيرهم ، وما هو مأخوذ من لشرع
لمبهر ولا أقل من الاحتمال ، وهو يكفي في الرطلان .

واربعا: أعصت عن جميع ذلك فنقول ، هذا المعنى الاخير و ان لم يعد على
لزوم مطلق العقود ولكنه يشت على لزوم في خصوص البيع قطعاً . ضرورة كون
سبع عند يعرف من العقود اللازمة ، فهذا يكفي في المقام من اناب أصالة لزوم
في البيع ، فالمحذر حيثد هو الالتزام بالوجوب الشرعي ، فيصير وجوب الوفاء
الالزامي الشرعي متعلقاً بالعقود .

فان نسب : كيف الحال مع أنك التزمتم فسي تعدد الملكية على حسب تعدد
جوار واللزوم في الجوارات عن الشيخ ، فتعدد العقود حيثد لجوار واللزوم .

قلت : ان الأمر هنا يتعلق على وجوب الوفاء بجميع العقود، وحيث لا يتعلق ذلك بالعقود الحائزة الاعلى سبل الارشاد أعني ان حائراً وحائراً وان لارماً قلاماً - ولاسد من حمل الأمر على معناه الحقيقي، أعني الوجوب الشرعي والالتزام بالانحصيص في العقود الحائزة: فيجب الوفاء بكل عقد الاما حرح بالدليل جواره اما حتى في لاصول دادار الامر بين التخصيص والاحد بالانحصيص أولى. ولا يصار الى ارشاده الامر لكونه مجرداً لا بدليل قري، كأو مر الاحتياط حيث قامت

لقربة الداخلية و لخاصية على ارشاديتها ، وهي مفقودة في لمقام

(ونائبها) ^(١) ان لحكم مترتب على موضوعه ، هذا اسقى أو تبدل انتهى الحكم وكذلك في المقام، ان وجوب الوفاء اما هو مترتب على العقد الذي هو بمعنى المعهدة ، هو وجوب ترتيب آثاره من الملكية اما هو نذرت مادمت الملكية بديعة، وأما اذا ثبت في الملكية وبقاء لعقد وآثراً فلا يترتب عليه الحكم . ومن لمعلوم وقوع شك بعد حصول المسح من أحد الطرفين، وحتمال تأثير المسح لكون العقد جائزاً يوجب حصول الشك في لموضوع، فلا يجوز حينئذ ترتيب آثار الملكية والمعاهدة ، فتسقط الآية الشريفة حينئذ عن الاستدلال باللزم .

وه . ان ذلك مدفوع بمادة الوفاء ، ان وجوب الوفاء عبارة عن عدم نقضه ، دلالة لشريعة تدل على حرمة النقص وحرمة المسح ، فهي دالة على عدم جواز المسح . ومن لمعلوم ان الحكم التكنيقي لها مستنبع للحكم الوضعي بالاتفاق على أمثال المقدم ، مما يحرم النقص والمسح لا يترتب عليه أثر من رجوع الملكية، د الحكم التكنيقي لمجرد عن الحكم الوضعي في عايه لعد ، كما هو واضح ^(٢)

(١) أي نسي لا يبرادب الثلاث الواردة على كلام الشرح في استدلاله بآية « أو هو بالعقد » .

(٢) في أمثال المقدم من الحلية وحرمة في معاملات ليس دالة كالماء والحصر

(وثالثها) عن السرواري صاحب «الكفاية» ان لقاعده المستعدة من الاية الشريفة مطروحة للقاعدة الثابوتية في البيع من الحوار وثبوت الخيار بمقتضى قوله «البيعان بالخبر ما لم يفرقا» وغيره . فالعمل حسد على القاعدة الثابوتية . فيه : ان الخيار في بيع ما ثبت فيه تحقق فيه المجلس ، وأما لبوع التي ليس فيها خيار المحسن فلا ، فحرج فرد أو افراد من تحت القاعدة لا يوجب دقالتها بل العمل على أصالة لزوم الامانة في ذلك خلافه ، فهي مورد خيار المجلس كانت محصصة وهي باقي تحت أصالة اللزوم .

«ومنها» - قوله تعالى «أحل الله البيع» فانه يدل على حلية جميع التصرفات المترتبة عليه حتى بعد فسخ أحدهما من غير رضى الآخر ، فيصير مستمرا لعدم تأثير الفسخ ، ذلك لو كان الفسخ مؤثرا لما كان يحوز له التصرف ، وهو موقوف للاطلاق . وكذلك طلاق حلية أكر المال بالتجارة عن ترص ، فان التجارة سبب لحلية التصرف مطلقا حتى بعد الفسخ ، فيصير الإتيان مسوقا للزوم .

وقد ورد عليهما المشقة السادة من تغير موضوع الحكم . بأن المعروف حصول الشك في تأثير الفسخ في رفع الآثار الناس ، فلو فسخ يحصل الشك في بقاء الملكية لا تعرف لآخر ، ومع ذلك كيف يحل له حلية التصرف فيه ، اذ من المعلوم أنه مترتب على الملكية ، ولا ينعى اطلاق «أحل الله» في إثبات الملكية . وكذلك آية التجارة ، اذ بعد الفسخ يقع الشك في بقاء التجارة عن ترص اذ التجارة عن الرضا سبب لحلية مال لغيره ، والمعروض احتمال رجوعه لفاسخ فلا تثبت المالية للغير الا بالاستصحاب ، فيخرج عن التمسك بالعمومات .

فالتحقيق أن يقال : ان كان المصط في الحكم - أعني الحلية - هو للملكية

على ما حققه وأسلف في كلامنا السابقة ولاحقة من أن حرمة بيعه بامهالة من لبيع والنكاح مثلا حرمة برب الآثار ولا نفس بحار السب لحرمة فيه أبدا فسير «مه»

بمعنى أن سب الحلية ومطابها في « أحسن الله البيع » وفي الآية ثنائية حصول الملكية وحوار الصرف والحلية من أحكامه وآثاره ، ولا محيص عن لاشكال الا بالاستصحاب ، ضرورة قوم الحكم بمطابها وبقاء موضوعه

وأما ان كان لمطاب نفس البيع والتجارة - بمعنى أن لشارع وتساوي نفس المادله والتجارة "حكماً" ومنها حلية المال المسجرة مع التراص ومال المدين به مطلقاً سواء مسح أم لا مقتضى الاطلاق والعموم الاحولي - «لاوجه لنوجه لاشكال جيبند ، ضرورة أن الحلية ليست مترتبة على الملكية والمال حتى يقال : يقع الشك فيه بالشك في تأثير المسح ، بل انما هي مترتبة على هذا المعنى ، أعني المسح والتجارة ، وهما ليس الا عبارة عن عمل لمادله ولا يعبر فيه بالاستمرار ، لانه مما يتقضي بانقضاء الزمان .

« ومنها » - قوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم يتسلفا » وأكل مال الغير بمجرد المسح الذي لم يثبت تأثره بأكل بالصل و « ليس مسطون عني أموالهم » وأخذ مال صاحبه من دون رضائه مناص لمسلطه .

ويوجه عليهم لاشكال الثاني أيضاً ، بأن يثبت بعد المسح انما هو في كونه مال الغير ، ولا ينحرف موضوع « لا تأكلوا أموالكم » حتى يصير حراماً ، لعدم معلومة صدق أموالكم المراد منه أموال الغير . وكذلك في أن لتدعي بسلطنة انما هو بعد احرار كونه مال لغير حتى باقي بسلطنة - والافروض حصول الشك في كونه مال الغير بعد الفسخ .

ويدفعه - أخذ مال الغير بالفسخ و الرجوع خلاف سدسه الثانية له ، وفسخ من دون رضائه معني بحكم « ليس مسطون عني أموالهم » ، مقتضى جعل الشارع بسلطنة له في ماله الثالث قبل مسح عدم حوار استرجاعه من دون رضائه . وكذلك في لايه الشريعة ، فان مقتضى قوله « لا تأكلوا » حرمة تصرفات

المان ، د المراد منه ليس خصوص الاكل الذي هو كفايه عن محقق لتصرفات
وحرمتها ، بل ان ، ومن المعلوم ان اسر حاع مال الغير بالمسح من دون رضائه
تصرف في ماله ، وهو مسبق بحكم الآية الشريفة . و لحاصل ان لاشكال لمدكور
سار في جميع أسانل تلك الادلة مدفوع بذكره ، ولا يعمل .

« ومنها » - « المؤمنون عسر وطهم » فهو يدل على اللزوم ، على شمول
الشرط على لالار ، والالتزام بالندني كما حكى عن المحقق لارديني ، واستشهد
لذلك بورد استعجاله ، كقولته في دعاء الصحة لشرعة « ولت يرب شرطي
بالأعداء » وفي دعاء بده « بعد أن شرطت عليهم الرهد في درجات هذه الدنيا
الدينية ».

ونكته مدفوع بعدم مساعده العرف بذلك ، بل كلام أهل اللغة ، بعد خلافه
كما في « التاموس » بشرط لرام الشيء والرامه في تسع وسجود . فلا يشمل
على الاسديني ، والامنية المذكورة ، فضلاً لاسافي ذلك ، اد لاول في صسن النبوه
و لثاني في صسن عهد الولاية لهم والسلمه الدمه العامة لهم - صلوات الله وبر كاته
عليهم - على رقاب غيرهم .

« ومنها » قوله « ليمان بالحيار مالم يهرقا وادا هرقا وحب البسح » حيث
يدل على المزوم بعد الافتراق .

وأورد عليه : أنه لا يدل على اللزوم في عمر صورة لافراق ، فاشمل على
جميع صور البسح ، فان البسح الذي ليس له محل واجتماع و فراق خارج عن
مدبره ، وف في صورة لافراق في مكان له اجس واجتماع و ان كان يدل على
للزوم ولكنه مفقود من حده الحجه لثمة من الحبار ، فهو بما بقي الحيار لحاصل
في المجلس وبعد الافتراق ليس له ذلك الحذر ، فوجوه من هذه الحجه لا ينافي

جواره من سائر الجهات . وسيأتي توضيح الحد فيه فانظر .
 بقي الكلام في مدرك من تمسك بأصالة الحوار ويدين أن الوجه في ذلك
 استصحاب علاقة الثالث الأول عند الشك في بقاءه بالمرّة بحيث لم يكن له
 سلطة الرجوع أصلاً ، فقد مقدم على استصحاب الملكية ، استدل بها شبيهاً
 العلامة « قدّه » في مبحث بيع المائدة .

وفيه : ن علمه للملكية ليس لها معنى آخر خارجاً عن الملكية ، بل هي عبارة
 عن السلطة التامة على الشيء الذي هو عبارة أخرى عن الملكية ، ومن المعلوم
 أن الملكية قد رالت به بالعرض وليس للملكية مراتب حتى يلزم لتفكيك
 بزوال بعض مراتبها وبقاء بعض آخر ،
 ونريد منها سلطة الرجوع وارجاعه الى ملكه .

فيه : أنه ليس لهد الاستصحاب متبوع سابق ، فإلى لتقدير الأول ليس شك
 لاحق لرواها قطعاً ، وعلى التقدير الثاني ليس يقين سابق ، وهذا المعنى عبارة
 أخرى عن الجبر ومعلوم أنه ناسخ لإدله ، ويستحيل أن يحتج مع المتيقن السابق
 الذي هو عبارة عن الملكية .

وربما يقدر : أن الوجه فيه استصحاب الخيار الثالث في محسن البيع بالنص
 والأجماع فيما يقضى المحسن .

فيه : أولاً - أن ذلك ليس بمطرد في جميع لبوع ، ثم ثبت الأصل في
 بيع بل إنما هو محصر في البيع الذي حصل في المحسن دون غيره .
 وثباً - أن ذلك لا يتم على مذهب من تمسك بالعموم عند خروج فرد في
 خصوصي زمان ، فما بعد ذلك الزمان هل يجب الرجوع الى العمومات أو الى
 الاستصحاب ؟ فإن ذلك محل النزاع ومعركة لاراء كما يأتي تفصيله .

وثالثاً - نه لامجري لاستصحاب خيار لمجلس فيما نه ، نه دم لشك اللاحق لانقطاع الخيار بتواتر الاحار في أنه اذا افرقا وحب ، فهذه دلالة الدليل على كون خيار لمجلس مبيى بمادة الافراق وعدم انتضاء لمجلس وتفرق لاجتماع ارم لبيع ، كيف يمكن حريان استصحاب الخيار ، بل الواجب حينئذ استصحاب الملكية ، فهذه ذلك سبباً عن الحاكم والمعرض - أعني استصحاب خيار - فانه لو كان حرياً كان مقدماً وحاكماً على ذلك لاستصحاب ، الا أنه منقطع بالدليل فيبقى التمسك باستصحاب التمسك سلباً عن الحاكم

هذا ما أفاده شيخنا العلامة الاصاري « فقه » في كتابه ثم أمر بالنأمل ، ويمكن أن يكون اشارته الى أنه بعد تواتر الاحار في انقطاع الخيار لامجري لاستصحاب الملكية ولا محل له ، اذا لامر ح لاجراء الاصول نه نوب الأدلة لاجتهادية كما قرر في الاصول ، فهذه الدليل الاجتهادي لاجتهاد الاصل ، سواء كان موافقاً له أو مخالفاً .

ويمكن أن يكون إشارة الى نفس المخرج ، معني أن كون استصحاب الملكية سبباً عن الحاكم موقوف على عدم حجية استصحاب الكلبي - أعني استصحاب الخيار - وإنما لو قلب بحجته - كما حاربه في كتابه في الاصول - لكان الاصل حينئذ لخيار فيقدم على استصحاب الملكية . ولاب في استصحاب الخيار الكلبي لتواتر الاحار لانقطاع خيار لمجلس ، بتقرير أن يقال: انه لما ثبت في لمجلس خيار بالدليل يقيناً وهو حاصل في ضمن خيار المجلس ، ولكن يحتمل مع كون ذلك لخيار فرداً آخر أيضاً من أفراد الخيار بحيث يقوم به كلي الخيار أيضاً ، فإذا ثبت الدليل على انقطاع ذلك الفرد اليه يسي ورو له واحتمل مع ذلك بقاء الكلبي ضمن فرد آخر لدي كان مشكوكاً في ربه ذلك الفرد لا صير في حريه

الاستصحاب بالنسبة لى ذلك الكلي ليس السابق له والشك اللاحق .
وهذا قسم من الأقسام الثلاثة من أقسام استصحاب الكلي الذي ذكره «قدس»
في الرسالة حيث فصل في القسم الثالث من تبدل الفرد بفرد آخر أو حدوثه بعد
روى لآخر وبين احتمال كون الفرد متارياً للفرد (معلوم) ، فيجوز استصحاب
الكلي في الأخير دون الأولين . فعلى محاربه من حريص لاستصحاب الكلي في
هذا القسم يتم استصحاب الخيار لحاكم على استصحاب اليكيفية فتثبت أصله
بحوار ، إذ الفرد لمعوم - أعني جبر المحل - يحمل كونه مقدراً للفرد الآخر ،
فإذا كان الفرد له لازم ، وسئل فروام الكلي بالفرد الآخر المحل هو المستصحب
الكلي حيث قد أفصالة عدم ذلك الفرد المحل لا يقع في الكلي (عدم كونه من
أنه

هذا . ولكن ورد عليه شيخنا الأستاذ « دام طله » بما حاصله مع حربان
استصحاب الكلي في مثل الدرس بالقص ولحل
أما القص : فاللزم عليه استصحاب الأشكال عند الشك بين الأول والاكثر في
الديون والعروض واستصحاب الحاشية بعد عمل موضع يصيب منه في الثوب
مع احتمال قطره أخرى غير معارمه منه في طرفة الآخر مع أن ذلك لا يبرمه
أحد .

وأما الحل : فلأن الشك منه شك في الكمية لا الكيفية ، كما في استصحاب الكلي
عند الشك بين القيل واللى مثلاً ، فإن المسكن وجود وحده أو الشك حاصل
في الكيفية هل هي على نحو يقول عمر دسة أو ستين أو ساعة مثلاً . بخلاف المقام ،
فإن الكلي الحاصل في ضمن فرد يقيني له وجوده في ضمن الفرد المحتمل وجود
آخر ، فالوجود اليقيني قد ارتفع بيقيناً ووجوده الحاصل في ضمن الفرد المحتمل

كان محذوراً من الاول والاصل عدمه. فليس فيه يقين سابق حتى يجري فيه الاستصحاب.
 وادارة أخرى: ان الكلي الذي فرض في هذا القسم يبع الشك من جهة
 كمية وجوده هل هو موجود في ضمن فرد آخر كما أنه موجود في ضمن هذا الفرد
 المميز. ومن المعلوم ان الوجودين متباينين، ضرورة تعابر وجود فرد مع
 وجود فرد آخر وان كان الموحرد وحداً والمفردة الكلية واحدة مشتركة بينهما
 الا أنه مع فرض تعابر الوجودين يصير مآل الاستصحاب في الكلي على تقدير
 ليس فيه حادثة سابقة لوجوده في ضمن فرد محتمل، وعنى تدبر ليس فيه شك لاحق
 لارتداد الفرد ليس. وتفصيل ذلك في الاصول فراجع.

فصار المحتذر حينئذ ان يستصحاب الكلي. فمثل ضالة لحدود، فالمحكم
 حينئذ ضالة للروم لاستصحاب إمكانية مع العمومات من الكتب والاسئلة كمت
 سبق ذكرها.

مدنله في اوسع، واما الكلام في مطلق العقود فقد ظهر ان حقيقة الحال
 فيه أيضاً من ان العمومات تنصبي للروم فيها. ولكن الظاهر من العلامة «فقه»
 تفصيل، حيث ذكر في المسألة السابقة ان لاصل عدم للروم والظاهر منه عدم
 شرط ضالة عدم للروم في غيرها مما يكون من قبيل عدم وصات، كما أن شعب
 العلامة الانصاري «فقه» استحسنه في خصوص المسألة وشبهها مما لا يتضمن
 تملكاً أو تسليطاً لكون الاصل بعد ذلك الاثر وعدم رواله بدون رضى الطرفين.
 ولكن هذا موافق لما حثرتة شعب الاستاد ودم طله العالي «ساقم» لتفصيل
 بين العقود فيما كان الحاصل منها ان كان من لاثار الثابتة واصفب المعروفة واللام
 لاستصحاب هذا المعنى الحاصل والا بمعنى أنه لم يكن معاد لعتد الا مجرد
 الانعام من حيث دم يحدث منه أثر ولا صفة كامنة فالاصل فيه الجور لعدم
 احراء الاستصحاب.

فكل عند يقتضي حصول الصفة لأحدهم المتعاقدين كالمالكية في السع ولروحية في النكاح ومطلق السلطة في الوكالة فعند الشك في بقاءه ورواله بدون رضى لآخر تستصحاب تلك الحالة ، وكل عقد ليس الحاصل منه حال من الأحوال ولا صفة من الأوصاف كالوديعة والمسايفة لم يجر فيه الأصل وليس الأصل فيه لزوم إلا أن ذلك التفصيل مخالف للقاعدة المستفادة من العمومات

هذا كله بالنسبة إلى الشهة الحكمية ، وأما إذا شك في العقد الخارجي أنه من مصاديق العمد اللزم أو لحائز ، فمن تمتثل للعمومات في الشهادت المصادقية فهو مستريح في الحكم بالزوم ، وأما بناء على ما هو الحق فيرجع إلى الأصل العملي ، أعني استصحاب الأثر الحاصل وعدم رواله بفسح إذا لم يكن هناك أصل موضوعي آخر يثبت أحدهما ، كما إذا شك في أن الواقعة هبة حتى يحوز الفسخ أو صدقة ، فقد قال شيخنا العلامة « قد » مقتضى كون لأصل عدم قصده القرية كونه هبة .

ولكنه كما نرى مبني على حجية الأصل المشتت ، وهو خلاف المختار . فمقتضى القاعدة ترتيب الآثار لشرعية لمرتبة على ذلك الأصل وأما الحكم بكون لعقد من العقود اللازمة فلا .

أقسام الخيار

أما الكلام في أقسام الخيار فرمما يقال : إنه لا تنحصر بما ألقى استعادة الخيار من قاعدة لاضرر وغيرها كما يشير إليه تحقيقاً ، إلا أن المعنوي بها خمسة كما فعله المحقق في « الشرائع » أو ستة كما فعله في « النافع » وتبه إلامامة في بعض كتبه ، وأربعة عشر كما في « الأروحة » ، واحتمل بعض شراحه ضعف ذلك . وكيف كان نحن نقتفي أثر المعنويين وسأل الله التوفيق ، فنقول :

خيار المجلس

الأول: خيار المجلس ، المراد منه حار عدم انقرق ، وإضافته إلى المجلس إضافة إلى بعض موارد من باب الفرد الغالب .

وذكر بعضهم أن إضافة أصالة لهال إلى لهال فيه : إنما يحقق في المعالي ولا حلول لخيار في المجلس .

وذكر آخر أن الأصالة صافة احتصاص . فيه : كما ترى لا احتصاص في لمجلس له ثبوته في غيره أيضاً .

والأولى أنها من باب أصالة الطرف إلى الطرف ، كـ « ماء لكور » .

وكيف كان يقع الكلام في البحث في مواضع :

(الأول) في ثبوته .

لا شك في تحققه وثبوته في الشرع باسم والاحكام ، بل المصوص يمكن دعوى تواتره في المقام وعدم معارضتها لشيء من الاحار . وماورد في حبر عيث عن حمير عن أنه عن علي ع قال : اذا صفق الرجل على البيع فقد وجب وان لم يقرقا مطروح محمول على اشراط المموط ، وغير ذلك من المحامل وقد ذكر في « لحوهر » نقلاً لـ « لربنس » الاحود حملة على النقية من أبي حنيفة في فتواه التي أقدم بها ها وغيرها من سائر فتاوه التي تحصى إلى قرب أربع مائة حيث أفتاه على خلاف رسول الله صلوات الله عليه وعلى عترته الطاهرين المعصومين ولا عرابة في ذلك في محالته في لغزوع بعدما حالف رسول الله ﷺ في وصيته في الاصول .

وكيف كان لا بد من تنيخ لمقام في أنه هل يحتص بخصوص لمنيعين المتعاقدين أو يعم كليهما . بعبارة أخرى : هل يحتص بالموكلين أو بالوكيلين أو

يعنيهما وعلى الثالث هل لعقد في سقوط الخيار مفرق لكل أو الموكل أو
الوكيل أو يكفي تفرق أحدهما ؟ وحده وقرآن باشته من ورود الحديث الذي
هو لأصل في ذلك . أعني قول الصادق ع في صحيحه من مضمون رده عن
رسول الله ﷺ : البيعان بالخيار حتى يفترقا . ومطابقه قوله ع في صحيحه الفصل
لما قال له : لشرط في غير الخيار ؟ لسعاب بالخيار ما لم يفترقا فإذا افترقا فلا
خيار

ولابد من بيان ورود الحديث والمراد من قوله « البيعان » ، وما هنا متضمن
فد وقع بحدس سبهما والاشارة فيهما ولا بد من تفكيك الحديث والكلام في كل
منهما ، وهو .

ثبتت الخيار من باب حكم شرعي تعدي ثبوت باعتد ببيع العقد والحد
النسب من غير مدعيه لمص الموكل وذهب به بل لا أثر لسمعه وعدم رضائه .
لأنه حكم يهيئ للركب المخري لتعيينه العقد من جهة سعادته من أدليل
الشرعي

وهذا أحد المتعينين ، والآخر ما كان ثبوته للوكيل من جهة تفويض الموكل
والخيار للوكيل المحمري له فيه ونوكيه في الخيار أيضا كوكيه في آخره ،
العقد فمختلف جهة الرأع في لصورتيه ونحيف لوارمها ، من لوارم لأول
عدم ثبوت الخيار بحدس بل ثبوته للفصولي ، لأن الخيار حينئذ حكم ثبت من
الشرع بعقد ، وإن لغيره في التفرق في سقوط الخيار تعريفهما لا تفرق المالكن .
ويضا لأعني لتعصيل على مد بين توكيل الموكل وتعيينه على الخيار وعدمه
واساء جور التوكيل على مسألة أخرى . وهي حوار التوكيل فيما لا يملكه الموكل
حين التوكيل وعدمه . كما وقع في « المسائل » حيث قل : « التوكيلان فالمد
يخص لهما للمر كل على الخيار لم يكن لهما فسخ . فيعني الحكم عليهما وإن

وكنهها فيه فان كان من العقد شيء على التوكيل فما لاندلجه لوكيل هل يصح بوجه أم لا؟ وسيأتي في باب شاء الله تعالى. وإن لم يحوره لم يكن ذلك لهما أيضاً وإن حوراه وكان التوكيل فيه بعد العقد في المحس كان لهما الخيار ما لم يفرق عملاً باطلاق لغيره ومن ثبت مع ذلك للتوكيل د حصره لمجلس؟ قيل نعم - إلى آخره .

وذلك كما نرى هذه المقالات خصة عن ذلك انعام لأول الذي يسمي بكلم فيه من جهة استفادته من الخيار ، والذي يسمي أن بكم فيه أولاً دلاله الخيار على ثبوت الخيار للتوكيل المتقدم لا وبقائه . ثم على الأول انعام دلالة بديهي أن يتل هل ثبت دلة ل كاله مثبت للتوكيل من الخيار لو كاله أم لا ثبت ، ضروره أن ثبت الخيار بالتوكيل مسبب التوكيل حيث كان التوكيل مستنداً للخيار انشأً وبها لا وجه لمسكه باطلاق لغيره ولا لأجله بالفرق بديهي هو حل الخيار لثابت بسبب العقد .

كما أن من لزوم انعام الثاني إمكان هذا التفصيل والشيق بين لوكاله في أنها وكالة مفترضة - كما يقال أنت وكيل في البيع على الإطلاق والنسبة كـ هو سبل العاملين والخص من والخيار - أو في خصوص العقد فقط أو في توكيله وتنصده في الخيار قبل العقد حتى يكون من قبل التوكيل فيما لا يملكه أو بعد العقد .

وبصاً من لوارده ذلك لسان أن العود في التفرق تفرقهما وثبوت الخيار للتوكيل ولو كان أحدهما في المشرق والآخر في المغرب وغير ذلك ، كما أنه حيث لا يس خيار المحس لفصوليين ، كما سيتضح لك حقيقة الحال .

ثم إن لو كاله قد يكون في المسح وهذا لا كلام في صحته وخروجه عن مسألة المقام ، وقد تكون في خيار بعد العقد وهذا مسمي على مسألة لوكيل فيما

بملكه، كما لو وكل لرجل في طلاق امرأته التي ماروجها حين التوكيل، وقد تكون في البيع من جهة الوكالة في التصرف المالي كأكثر الوكلاء و لعالمين في البلاد. فلا بد حينئذ من البحث في تلك الجهات في معامات :

(الاول) في ثبوت ذلك لجبار للتوكيل من جهة أنه عاقد، هل يثبت ذلك من لشرع ويساعد عليه الحديث أم لا ؟ فنقول بعونه تعالى :

لاشكال بل لا خلاف في دخول العاقدين في مدلول الحديث بشرط وكونهما مرادين اليه، بعد ملاحظة ما لم يفرقا، وإذا اختلفا حيث لا خلاف عندهم بل يمكن دعوى الإجماع القطعي على أن المراد من «افتراق» و «اجتماع» هما اعتبار مجلس العقد ومكانه وظهوره في ذلك، وأما الاشكال في أنه هل يعتبر كونهما لائسهما أو أعم من أن يكررا عقدين لنفسهما أو لغيرهما ، فيثبت «الجبار حينئذ للتوكيل المحدد في إجراء الصبة ولو لم يأذن المالك لحداد بل له ذلك وإرمعه؟ وجهان بل قولان .

وقد مال إلى الثاني في «الحقائق» ، تحمداً لصريح «اليه» وإطلاقه على من أخرى تمتد ، سواء قلنا بأن البيع هو الصبة والإيجاب والتسليم أو لنقل ، والانتقال، فإن المرادين محرران للصبة وموحدان لسبب لنقل و الانتقال ودفعان أيضاً أحدهما إلى صاحبه الآخر ، فيحكم مقتضى الإطلاق على ثبوت الجبار للعاقدين ولو لم يكن نص من الموكل ولأذن منه ، فإن العدة حينئذ هو العقد واجتماعهما له وافتراقهما عنه .

ولكن الأقوى - وفقاً للمحققين - هو الاول، فيختص موضوع الحكم على العاقدين لأنفسهما، ويشمل على المالكين الأصليين إذا تعقدوا لأنفسهما. ويدل على ذلك وجوه :

الاول . ما في «مح» من أن المالك في العاقدين أن يكونا «الكبير» وبصرف

البيعان إلى العاقلين لنفسهما .

الثاني: تخصيص العرض الملحوظ في جعل خيار، وهو الأرق بالمالك،
ون الخيار حق متلق في مال المالك لا يرافقه بحاله فيتبع ، فان العرض قد
يخصص كما أنه قد يخصص، ومعلوم أنه لا يرافقه للمالك في ثبوته للعاقلين بدونه
وعدم رضاه.

ثالث . وحدة السبق في بعض الاحار بين هذا الخيار وخيار الحيوان ،
وكما أن خيار الحيوان ليس الا للمالك فكذلك هذا خيار ، كما هو ظاهر لمن
لاحظ قول لصادق ^{عليه السلام} في صحيح العنبر .

الرابع . ملاحظة الاشياء و لظائر من سائر الخيارات، حيث أنها لا تثبت إلا
للمالك ، والتعدي منه إلى موقع الضيعة ومجريها لا يبيح لتعقبه .

خامس . مذكوره شيحا العلامة لاصاري « فده » أن معاد أدلته اثبات حق
وسلطة لكل من لعاقلين على ما انتقل إلى الآخر بعد الفراغ عن تسلطه على
ما انتقل إليه . ومن المعلوم أن العاقلين لغيرهما ليس لهما سلطة فيما انتقل عن الآخر
بعد تفصح ، فلا يجوز له سلطة في فتح ما انتقل إلى الآخر .

السادس . مدة ثوب الخيار الاجسي العاقد مع قاعدة «سلطه الدس على
أموالهم» فتأمل .

فيقتصر على القدر المتيسر من الحروح، وهو ما كان العاقد مالكا، ويستكشف
على أن المراد من « البيع » في الحديث الشريف هو العقدان لنفسهما، فبانصام
بعض تلك الوجهة تطش النفس على عدم كون المراد من البيع هو الذي كان
موضوعا لحكم العاقلين فقط من دون صدقهما على المالك .

مضافا إلى كفاية لوجه الثاني في المقام ومساعدة كلمات الفقهاء وعدم ظهور
قول معروف في الخلاف مع ضعف مستنده ، فانه ربما يكون اطلاق « البيع »

على لعائدين المحربين لصيه ، وعط من دون أن يكون مستأنس في بهر ومن باب التوسع فقط ، فلا يثبت المطلب حيثئذ .

فظهر لث عدم لختيار لمن أخرى الصيه ، اذا لم يكن نصيلاً ، فدا أخرى لصدة الوكيل في مجرد الصيهه فهل للمالكين خيار مطلقاً - سواء حصر في مجلس العقد أولم يحصر - أو ليس لهما أيضاً خياراً لهما الخيار ، اذا حصر في مجلس العقد والا فلا ؟ وحيث بل فوان :

(الأول) ما حكى شيخ الاساد « دام طله العالي » عن الفاضل الحوادر شرح « الصيه » ، ودليله ث ثبوت الخيار تابع للدليل ، ولم يحدد في مقامه ، د البيعان لأصدق على المدين امرهما كما ذكرناه ، وكذلك لأصدق على المالكين أيضاً ، اذا لم يبيع بأنفسهما ، لأن باب التوسع ، ويشهد بذلك صحة السلب في قولنا انهما مانعا ومنع باع وكلهما ، ومذكروا أنه لو حلف على عدم البيع لم يحنث ببيع وكيله .

(الثاني) ما لعله المشهور المختار كما ذهب اليه شيخنا ، « فقه » ثبوت ثبوت ثبوت المالكين مطلقاً ، سواء حصر أولم يحصر ، وإن كان أحدهما في المشرق والآخر في المغرب .

ويستدل على ذلك : فانه بالاطفاق وصدق البيعان عليه كما في « الحواهر » ويدفع بالشبهة المذكورة من أن الصدق إنما يكون من باب التوسع وقد لم يحنث ويصح السلب عنه .

وأخرى ما ذكره شيخنا لعلاجه لا نصاري « فقه » سبيحاً عن ثلث المباشرة ، وهو عدم التناذر في خصوص الماشر ، فإن « ليعن » لا تناذر منه حيث أطلق المباشرة في الصدة وكونها صادرة ، فحينئذ عدم التناذر دليل على الحقيقة من المالك الذي لا يباشر بنفسه لعدم وس المالك المباشرة ، وحيث ينبغي احتمال

الإشتراك للقطي بالأصل شئت الأثر في المعبري، وهو انصرفت ويكون بعد
البيع في الحديث وحول المالكين مطلقاً .

ولكن يدفعه من الحر لشريف، أعني من ماله ينفق، فأنعز الصير
في « السع » لا يكون إلا أن يكون له المال مرة ليس نصيبه، ومن لا يفرق
والاحتماع هنا لا للمعد، وينبغي أن يكون المراد من الموصوف - مضيق المحدث
ولم يحصل من الرواية أن السع للمالك له في الحر ماله ينفق عن مكان
الوقت ومحلها، يعني ثوب الحيات بما هو عليه - حية غيره ولا يكون حتماً بينهما
داكان أحدهما في المشرق والآخر في المغرب .

وبعد صريحة : أن « ماله ينفق » قرينه كاشفه على أن الموصوف لحكم
الحيات - أعني ليعين - لأنه أن يكون له ماله ينفق حتى - زحط لا يفرق
والاحتماع، وهذا حرج ليرد لمشر السحري بقسمه فقط من دون أن يكون مالكا
ومسند لا في تصرف - كما سبق في الوحيه - المذكور - ويحصر مدا له في
مشر الذي يكون مالكا . فلا بد من مخر على ثبوته لمطلق المالك، أعني
ما كان مالكا لأخس وأمن من دون مسيرته للصدقه، ضرورة أن عدم لافرق
والافتراق بينهما محووص بالنسبة إلى المالك في « ماله » « رهو بالله
عليهم »

وكذا في ذلك ما في « جامع للمعص » حيث قال : وإن أريد بهما ماله
المبيع ومالك أمن لم يطبق قول الحيات لا ذلك للمالك هما العاقبين، لأن
قوله « ماله ينفق » لا ينفق في المالكين ذلك العدد غيرهما، لأنه يصير
معناه حيث السع بالحيار ماله ينفق للمعاقد . وهو غير صاهر لأن يدعي
وجود التوبة لدالة على مرجع هذا الصير، وهي ذكر لافراق لمعني لسق
الاجتماع للعقد - الخ .

وفيه : عدم كونه طهراً في لزوم انعكاسه بين «اليعان» وبين الصمير ، فلوسمما
شمول اليعان على المالكين لكن عود الصمير ليهما قرية على أن المراد منهما أن
يكون معاقدين أيضاً ، وعبر احمد مع مجلس القند في الثبوت واقترقه في السقوط
سفي لتعميم اليعان على المالكين المترين من مجلس لعدم واجرائه ، لا أن
يقال باختلاف الصمير والمرجع ، وهو كما ترى .

وثالثه . أن يدل في مدرك لسول تعميم « السعان » على المالكين سوء
حصراً أولم بحضراً ، وهو عموم الحية الداعية لجعل الحكم والعرض الموجب
لثبوت الحيز - عني الارفق على المالك - فان الحياز انما يشت باعتبار كونه
خضاً معقفاً في مال المالكين لمجرد الارفاق بهما و لمصلحة لهما ، والتشقق
عليهما ، ومن المعلوم لزوم اتباع العرض الدعي الحكم اثنياً ونهياً خصوصاً
وعموماً ، فان مرض كما يخصص الحكم كذلك يعمله أيضاً ، كقولنا « لا تأكل
الزمان » ، فدا عندما أن العرض والداعي لجعل الحكم هو المحوصه - بقرينة
تعمته على قوله « مدام حاصصاً » أو « اد كان حاصصاً » أو « لمحوصته » - فيخصص
الزمان الى الحاصص ويخرج المحوص عن شمول طلاقه ، كذلك يعمله على كل ماله
المحوصه ، ولا يسم من ذلك اختلاف الصمير والمرجع بين قوله « مدام حاصصاً »
أو « اذا كان حاصصاً » مثلاً وبين الزمان .

كذلك يدل في البحر الشريفي ، فان حكمة الارفاق كما ذكرنا سابقاً تخصصه
فخرج العاقدان ايمرهما عن شمول صلاق السعان ، ويحصر مدلوله على لتقدين
المالكين . وحيث كان شموله على المالكين لمؤكلىين بالوجهين ، لسانين محل
حداثة ومناقشه بقول : « بها - أي حكمه الارفاق - تعممه ، فيطرد الحكم على
موارد ذلك لحكمة ومجاريها وان كان موضوع لحكم قصراً عنها .

فثبت لبحار ملاحظة لارفاق وكونه حقاً للمالكين على المالكين المؤكلىين

سواء حصر أو لم يحصر، ولكن يجب ملاحظته ثبوته لهما وسقوطه عنهما دوام مجلس العقد وقواه بمنتهى قوله «مالم يفرقا» و«ذا افرق» لظهوره بل صراحته ثبوت الخيار مالم يفرق عن مجلس العقد وسقوطه ولزوم بيع اذا فرق
و قد ثبت قبل عبارة «وصح» به لما كان المختار من «البيع» العاقدين
الملكيتين دون غيرهما وعاد الضمير لهما أيضاً من دون التفكيك والاحلاف
وبكى لهما حيثية لحيثية المالك والحيثية للعقدي، وثبوت الخيار لهما هو من
الحيثية لملكتهما لا قصدهما الحيثية لوجود الخيار، وبإلحاقه بعدم الحيثية لملكتهما
مطلقاً، وسقوط الخيار لهما هو من حيثية العقدي، وحيث لا تقتضي هذه لحيثية
العموم ولا عثرة في سقوطه فتراقى اليكس، لأن حكمه الإرفاق لا يقتضي لزوم
لخبر أريد من زمان مجلس العقد، بل عند التحيق ببيعي الروم حتى يتسلط
كل منهما في ماله على الإطلاق.

القول الثالث: وهو ثبوت الخيار للملكيتين إذا حصر في مجلس العقد.

تقررت لاسدلال، صدق «البيع» عنيهما، إلا أنه لما كان مدبلاً في لحر
بشريف بعدم الإفرق وهو مستمر لاجتماع فيكون العقد قريبه على اعتبار
لحضور وعقيداً لإطلاق السعال، ولما يحكم ثبوت الخيار لهما حينما لم يفرقا
مجلس العقد.

ون قلت، إن قوله «مالم يفرق» إنما يكون قريبه لاعتبار الاحتجاج على
سبيل الإطلاق، لاستمرار الإفرق كونه مسوقاً للاجتماع، و«ما جنمعهما في»
مجلس العقد وحضورهما فيه فلا يدل، لفصور دلالة مقدر هذا لتقييد

قلت، ذلك حسن فيما كان لقوله «مالم يفرقا» عموم وإطلاق بحيث يعبر
صورة أحضور وعدمه، ولكن عمومها إنما هو من جهة صدق المتعلق وقراءة
الحكمه فهو لم يشك فيما كان في مقروص المقام قدره بغير، فإن قوله «مالم يفرقا»

مسلم : لا جمع يتصور له فوكان اجتماعهم في مجلس لعقد وتبينها حشاهما
 في معنى المكان سواء كان مجلس العهد أو لا . وحيث أن لاون مقيس فيحصل عليه
 ولا يشترط الاتفاق على غيره . لعدم لزوم العوية التي هي المدرك في عموم
 لأف . وكوالمحصل من الروية أن « ليس به » بالحير ، وهو يشترط على
 المالكيين ، سواء عداً بينهما وياشر في إحرائه أو كانا ياشر سرهما ، ولكن إذا
 حصرا في مجلس عقد المباشر .

ورد عليه أن المالكيين بشرط حضورهما ، في مجلس لعقد ولم يكون
 سبهما محترين فرد بدر ، فلا تصرف البيعت به لعده شمول لأطلاقات بلافراد
 الماددة .

والحاصل أن للمالكيين ثلاثة أفراد : أحدهم ، أخر : لعقد ما ، وما ، وكثني
 موكلا غيرهما في لعقد مع حضورهما في محله ، والثالث موكلا غيرهما ولم
 يحضرا في مجلس العقد .

فيخرج الثالث على اعتراضه « قد » بالتأريخ المذكور ، أن عموم الأطلاقات
 إنما هو على حسب إيجاب العوية وبحسب كون ذلك ، والثاني يخرج أيضاً عن
 شمول نص لشمول إطلاقه للفرد الماددة ، هو لعدل و بغير في محله فاحذر
 مدوله على المالكيين إذا كانا عاوين ما بينهما

وهذا هو المحتار بحسب شمول النص والحمود على دلالة ، لا يستبعد
 من إطلاقه زيد من ذلك ، وذلك لإباني ما نصيبا من صدق « ليس به » على المالكيين
 سواء عند بينهما وياشر في لعقد أو ياشر غيرهما في العقد ، دليل عدم لتأدر
 فانه علامة لحيثه في كون إيجاب المالكيين السابقين أو موكليين تحت البيعت
 من باب الاحتية . لأن ما موكلا بذلك بقربة قوله « ما لم يفترقا » وحيث أن
 العدة بديل الكلام فيكون لبيد مقيداً لبيعت ، وملاحظته لا يصرف إلا إلى المالكيين

العقدين فيحرج لمؤكلين سواء حصر أو لم يحصر .
 وبذلك لسحب في ثوب لحد زهر ، ثوب كدي ، فيست للمالكين سواء
 حصرا أم لم يحصرا بل كان أحدهما في المشرق والآخر في المغرب . وسواء كانا
 مشريين أو مؤكلين . أماد كانا عقدين فليس وأما إذا كان مؤكلا براء حصرا أم
 لم يحصر فعموم حكمه لا ينافي ، لوجهه فيحير . حيث لا ينافي لزم في حكمه
 الحد والمسط . هو الأرق على الثالث ، بل ذات مراب المبدأ المطعني
 نعم سقوط الحير إنما ، لاحظنا بقضاء مجلس العقد واقتضى العاديين عنه ،
 سواء كان لاقوان ما حصر أو وكس غلا بالنص ، وبثري حكمه لأرق
 بالنسبة إلى السقوط إلى المؤكلين حين يؤول ، سار سقوط الحير ، فلهما أيضاً
 فصار الحاصل من البردية أن ثوب الحير وسقوطه بعموم سقوط بالنسبة
 إلى العقدين . سواء كان مالداً أو وكيلين إلا ما حرج كالوكيل في مجرد إجراء
 ببيعته بالوجود لمد كونه . فيعم ، بما ليس وسائر أقسام الوكلاء ، أيضاً كما
 يستتبعه ما يتبين من كون و ، ولو حسن في مجرد إجراء العقد
 وأما ضمنياً برب الحير للمؤكلين فعموم إنما ، حيث يحري به ، وأما
 بالنسبة إلى مشترى الخيار ، لزم عموم المسط . وحسب لأبي المسط في
 سقوط الحير بالنسبة إلى المؤكلين قد حصر على العقدين بجميع أقسامهما حتى
 من كان وكيلاً في مجرد إجراء ، سواء كانا أكين أو وكيلين جميعاً فلهما ،
 ويشمل على جميع صور الأكله حتى في ضرر الأكله عن مجرد إجراء العقد
 لعدم مجرد وعدم محي ، الإحوة المذكورة بالنسبة إلى سقوط الحير ، فيكون
 العبد في سقوط الحير ولزوم البيع سرف ما كد مسدكه تفصيلاً لاشاء الله تعالى
 في المقام الثالث .

فتظهر بذلك ما ذكرنا من عدم ثوب الحير للوكيلين في مجرد إيقاع الضيعة

ثبوتاً شرعياً ناشئاً من حجية العدم عند ثبوت الخيار للنصوايين ، وإن جعلنا الأحارة كاشفة ولا خيار لهما في عندهما ، لأن حجة الوكيل ولا من حجة استلزام العقد حكم الخيار من باب النعقد الشرعي ، أما الأول فلهذا المفروض عدم تحقق لو كالمعي العصولي ، وأما الثاني فلما ذكرنا من أن الدليل قاصر عن ترتب الخيار لمجرد الصيغة من دون صدق « الميعاد » بالبرجوه السالفة

وأما ثبوته للمالكين بعد الأحارة ، قال شيخنا العلامة الأنصاري « قد » مع حضورهما في مجلس العقد وجهاً واعتبار مجلس الأحارة على التول بالنقل له وجه - انتهى -

قد يقال في بطلان منصوصه من سنك ، العبارة - أن الوجه في الوجه الأول للبيعة التي « صل ثبوت الخيار للمالكين حيث أن المالكين في العصولي يمتاز عن غير صورة العصولي بما سذكره بعد من احتمال عدم الخيار ، لأن الأحارة بمعنى الالتزام بالعقد فلا يحصل له الخيار .

وقوله « و عند مجلس الأحارة له وجه » أشار إلى نعمته ثبوت الخيار بحسب المورد ، حيث أن الخيار إنما ينشأ في مجلس العقد لا غير لنقص المذكور ولكن مجلس الأحارة خصوصاً على القول بالمثل بدل إبرائه ، فيجوز لمجلس الأحارة ما كان لمجلس العقد من جهة شراكتهما في القلبية ، والوجه حسن كون الأحارة كالعقد في كونها مسا للثل .

ولكن الأولى أن يقال ، أن تلك العبارة وإن كانت قصيرة شارحة لى ما ذكره بعض الفقهاء لم تأخرين لتفريقين لعصره بقوله : هل العبرة في ثبوت الخيار للمالكين مجلس التملك أو مجلس العقد ؟ ففرع عليه أنه إن قلنا بأن العبرة بمجلس التملك فيثبت الخيار للمالك حين الأحارة ومجلسها لا بمجلس إيقاع الصيغة وإن قصر فيه ، وإن قلنا بالثاني يكون الخيار له في مجلس العقد لا في مجلس الإجارة حتى

أنه إذا تنصى مجلس لعقد أو لم يطعاً زمانه ثم حار ليس له الحيد .
والى ذلك أشار « قده » بقوله ثبوته للمالكين في مجلس لعقد وجه . وأشار
الى الوجه الاول - أعني كون العره في ثبوته مجلس التملك - بقوله : واعتار
مجلس الاحارد على القول بالنسب له وجه . فعلم الوجه على هذا في تهيبها على
قول بالنقل ، خصوصاً على القول بأنها عند مسألت ، إذ مجلس التملك لا
يكون مجلس الاحارة على هذين قولين ، وما على القول بالكشف يكون مجلس
التملك مجلس عند الفصوليين . فدير . وهذا هو المراد من العره .
ثم هد كله مهي على عدم الفرق في ثوب الحيد للمالك بين أن يكون
أصلاً أو فصولياً اصدق « اليان » على كليهما ومعنى ، حكمة الاروق على كليهما ،
ويحتمل الفرق بعدم ثبوته للمالك المجبر وان كان يعلم الدليل لأنه قد سجد
لحيدر بحدته لأنها في معنى الالزام ، خصوصاً إذا كان اجارته بقط « الترمس »
والى ذلك أشار « قده » بقوله . نعم يحتمل في أصل المسألة ثم أمر بقوله
« فأمل » لعن وجهه مع دلالة « الترمس » و « حرث » على سقوط الحيد بل
انما يدل على مصاء العتد والرامة مع شروطه وأحكامه ، ومن حكمة أحكامه حيار
المجلس ، كما أنه ربما يكون من حمله أحكامه حار الشرط والتدليس وغيرهما
والاحارة لا تنفى انقطاع لوازم العتد منه ، بل انما هو رضاء بالعقد لصادر من
الفصولي وبشره سره العتد الصادر من نفسه .

المقام الثاني

في بيان ثوب لحيدر للوكيل من جهة الوكيل وثمة دل تنصى أدلة لو كانت
ثوب الحيار الثابت للمالك ، للوكيل أيضاً أم لا ؟ فنقول :
ان الوكيل تصور وكأنه على أقسام ثلاثة :

« أحدها » - ما كان وكيلًا في مجرد انتفاع بعد.

« وثانيها » - ما كان وكيلًا مخصوصاً في التصرف لمالي ومستشاريه بحيث يشمل مسح المذخوصه بعد تحققها ، بتأثير لعاميين في اثر من ، كما هو الحال في وكلاء التجار العالمين لهم من باب انصافه ويبدرون الى ليلاد ويبعون ويشيرون اسماً لا من دون اطلاق التجار لموكليين في حوثات تصرفاتهم .

« وثالثها » - ما كان وكيلًا في البيع من دون نصريح وسميخص من الموكل بشيء من لوازمه ، الا انه يستفاد من لاطلاق لو قلنا به

أما الاول فلا شك بل لاختلاف عدة ما عرفت من صاحب « الحداث » وفي عدم ثبوت الخيار له ، كما ذكرنا تفصيلاً .

وأمّا التمسك الثاني . فكذلك نصاً لاشكال في ثبوته له و ن هذا الاسم ليس محل كلامهم وحلافهم .

وأمّا اسم الثالث فذهب شعبة العلامة الانصاري « فده » الى عدم الجواز له ، لان طلاق أدلة العبير مسوق لادله سلطنة كل من تعاقدين على ما رآه عنه بعد الفراغ عن تمسكه من رد ما ينقل اليه ، ولا يخصص لاثبات هذا السكس عند الشك فيه ولان تخصيص مدول على سلطنة الموكل على ما رآه من اليه المسلم لم يدم جواز تصرف الوكيل فيه برده الى مالكة الاصمي .

ولكن لتحقيق وفاءاً لشيوخ الفقهاء « فده » ثبوته لوجوه .

(الاول) لصديق « البيعان » الذي سعى التعاقدين ، فيصق على كل من صدر منه لعقد ويحقق منه إتباع لقصعه وإنشاء التل . سواء كان أصيلاً أو وكيلًا ، وعمم ما كان عامودين لنفسه أو لغيره ، وانما حرج الوكيل في مجرد دفع الصعيعة بالوجود المذكورة وبقي ماعداه بحسب شمول اطلاقه ، وهو ما كان مالكا أو وكيلًا في البيع لا في مجرد الصعيعة اذ العدد من لوجوه والخرج للوكيل في

مجرد أحد هو تخصص حكمة الخيار. أعني الأرق على غير الوكيل في مجرد
 (بمجرد المساعدة مع الأرفاق ، بخلاف الوكيل في البيع لعدم منافاة لأرفاق معه ، د
 لأرق للوكيل أرق للمالك ، وهذا إما هو في الوكيل بمعنى لافي الوكيل
 في المود كما سبق .

ثاني) بوجه مضى عن ذلك قلنا بأن « أبيع » عبارة عن المالكين المودين
 يمكن تتمت شروط الحد للوكيل (مطلق أيضاً بمعنى الحصر المذكور من
 باب دحوله في موضوع الحكم وتبريله مودة المالك ، فلهذا موضوع حتمي
 وموضوع تبريلي أما لأول عبارة عن مالك لياقود ، أما الثاني عبارة عن الوكيل
 بمعنى في البيع بحكم أدلة إركاله ، حيث أن مقتضى أدلة وكالة تبريل الوكيل
 مبرره بموكل ، فإراد من « أبيع » الذي في النص المالك والوكيل كلاهما ،
 بغير ما يدل في دليل الحكم قال لتخصيص والبرود ، فإن التخصيص إخراج
 حكمي واحد لتخصيص تحت غير عموم العام من باب الحكم ، وأما الحكم
 خرج موضوعي أو ادخل موضوعي على حسب الأحكام في لسان الدليل .

(ثالث) أنه لو كان أدلة الخيار فاصدة عن ثبوت الخيار للوكيل باعتبار
 اختصاصه بالموكل ولكن يجري حكمه إركاله أدلة بوكاله ، فمقرر: أن الاستناد
 من أدلة الوكالة أن ثابت للموكل ثبت للوكيل ، فهذا ليس من باب لإدخال
 لموضوعي بل من قبيل سراء حكم لموضوع لى موضوع آخر ، بأن يقال
 الخيار لثابت للموكل مقتضى قوله « أبيعان بالخيار » ثبت للوكيل المطلق
 بمقتضى أدلة بوكاله التي تدل على قيام الوكيل مقام الموكل وفعله فعله وعمله
 دون مثله . وحيث أوجد البيع الوكيل فيه وقد ثبت الخيار له كما هو لمختار
 أو عدمه كما هو ممالك في العلم بالامه الإصاري ، فهل للموكل حيثه خيار أم لا؟

فيه أقوال :

قول بعدمه ، كما أن للوكيل ليس خيار كذلك ليس للموكل أيضاً خيار .
ونسب ذلك إلى الفاعل الخواص شارح « الممعة » .

وقول بثبوته للموكل دونه ، كما هو المختار للشيخ العلامة « قدس » في
« المكاسب » .

وقول بعدم ثبوته للموكل وثبوته للوكيل ، كما يظهر من أول كلام « المسالك »
وآخره وحكي الميل إليه من « الحقائق » .

وقول بثبوته له كثبوته للوكيل ، كما هو المختار .

ودليل المشت قد ظهر مما أسلف من صدق الاسم أعني صدق « لسان »
على المالكين الموكلين وإطلاقه عليه ومن عدم التبادر من البيع خصوصاً المباشر
في الصيغة ، فهو علامة الحقيقة بين المباشر والموكل

ويستدل على نفي الخيار للموكل بصحة السلب في المثال المتقدم لسابق
أنه مدع بل ناع وكيله ، واستشهد لذلك بعدم الحث .

وأما استدلال المشت بعدم التبادر . مدعوع بأن عدم تبادر خصوصاً المباشر
أما يدل على وجود معنى آخر معه بأن يكون هذا المعنى مع المباشر كلاهما
معنى حقيقياً للفظ ، أما تعيين المعنى الآخر الحقيقي وتعميمه للموكل فلا .

فظهر لث أن الوجه ثبوت الخيار للوكيلين من جهة كونهما نائبين عن الموكل
وكون فعلهم مظهر فعل الموكل ، فيسري مائت له إليه من الخيار من حيث
التوكيل لعدم لفرق في صدق البيع عليهما ، بل ربما يكون صدقه على الوكيل
أظهر من صدقه على الموكل ، كما في صورة ما فرض الوكالة المقتضية من المالك
لوكيل وسافر الوكيل إلى البلاد للتجارة فالموكل في المحم و لو كمل في الهد
مشغول بالبيع والشراء ، فمن المعلوم صدق البيع حيثئذ على الوكيل أظهر من
صدقه على الموكل الذي لم يطلع على تلك المعاملة .

وكن ذلك - أعني صدق السع وثوب الحيار - على التوكيل اما هو من أثر الوكالة وليس من جهة مجرد صدور العقد عنه حتى يكون من قبيل الحكم المعدي ، فلو كُيل جهيان ، جهة من حيث صدور العقد عنه ومباشرة فيه ، وهذا كما ذكرنا لا يصح ثبوت الحيار له ولا يوجب ذلك المقدار لصدق ليعن عليه الجهة لأخرى من حيث لتوكيل وكون شأن التوكيل شأن الموكل من جهة أدلة الوكالة .

ثبت لحيار التوكيل المصنوع في بيع والتصرف لافي التوكيل المشروعي العقد من حيث مباشرة للعقد ، فالمصنوع من صدق ليعن على التوكيل هو التوكيل في البيع ويكون مصدقاً للبيع ، كما أن المالكين الموكلين مصداق له ، فاد فصرص تعدد بوكلاء من طرف واحد بعدد الحيار عني حسب تعدد الوكلاء وترتيبهم . هذا وكل المالك بالوكالة المعلقة وكيلاً ثم التوكيل أيضاً وكل شخصاً آخر في بيع و تصرف بشت الحيار لأشخاص ثلاثة وهكذا كما ذكر شيخنا العلامة الانصاري « قدس » ، فقد يختلف في تعدد وحد الحيار لأشخاص كثيرة من طرف واحد .

وجبته هل ثوب لحيار لهم على وجه الاستقلال - بأن يكون كل منهم ذ حيار ، فن حثفوا في السح والأجرة قدم لماسح وان تقدمت الاجارة على الآخر ، أو عني وجه أن يكون المتعهم منهم بحداً وان كانت الاجارة سادة فلا يسمع السح بعده ، أو على عدم استقلال كل واحد منهم بل لابد من اجتماعهم على الفسخ أو على الاجارة - وجوه .

وتحقيق الكلام : أن الحق ثابت لمتعدد لا يحدو اما أن يكون تعدده ذاتاً أو عرضاً ، بمعنى أن يكون استحقاق كل من المتعدين لذلك الحق بحسب الذات والاستقلال فيتمدد لحق حشد على حسب تعدد دي لحق فيستوفي كل

مهم مادام الحق باهياً ، أو كان الحق بحسب قدر والمجس واحداً لطبيعة
بدرية مؤلفه يري المتضادين تدث الطبيعة متعدد على حسب تعدد مصداقته .

مثال الأول حد المدف وحق الشفعة والقصاص إذا فرض أن ثبوتها لأشخاص
معددين ارتأ أو مسألة أم هو على وجه الاستقلال ، فلكل منهم سلطته في استيفاء
ذلك الحق ، ولا سقط باسقاط بعضهم وعقود حيث أراد الآخر سيده ، فكلمة
أحد الحق واسموى منقد من جهة حصول لسيده ، وهو بالتمهل ، فلكل الواحد
والأساط

ففي استقام إذا ثبت أحقر لأشخاص متعددين على وجه الاستقلال في تمام
الحق يكون لكل واحد المسح ون أحقر لآخر ، فعند التعرض لعدم الفاسح على
المحير ، لعدم المساقاة من الإحارة و لمسح لعدم التعرض بينهما ، إذ لأحقر وعقود
عن إرادة الحق وانت العقد على مسده ، لأن الأحقر لا تريد على منقص العقد
شيئاً كما في « الرياض » و « المتكسب » .

وليس المراد من أحقر سبب العقد وجعله لازماً ، بل هو سقوط
حق . في سقط السلطة على لأحقر والمسح . ومن المعلوم أن اسقاط الحق من
أحد من المتعددين لأبافي تشك لآخر بحقه ، قد أحقر ، واحداً منهم يصير ذلك
منه اسقاط حقه لئلا استقلالاً لأراء العقد وإحاده ، فلو مسح الآخر بعد تلك
الأحارة تشك بحقه وإحقر العقد ، كما إذا سقط أحد الشرطيين حول المنفذ وحق
لخصص ولا سقط حق الآخر فله الاستعاء ولكن في الخصص بحسب دفع حصصة
الآخر إلى أولياء لم تنص منه حكماً من الحقين

وأما التسم للثاني - أعني ما كان ثبوته للاستعداد بحسب العرض والإسراية -
فيظهر إلى دليل ذلك ، فإن دل على أن ثبوته لكل واحد على وجه الاستقلال -
بمعنى أن لكل واحد سلطة في إقرار ذلك الحق وإزالته - كان بصرف كل سابق

مبهم بفتحاً حيث من الموقوف و لا سقراد ، كالوكلاء المستقلين ، فيصبي السابق ، من احارته أحدهم أو فسحة فيؤثر للاحق . سواء كان احارته أو فسحة فيصوب المحل وقيلته ، فان بعد الاحارته الأولى يصير لعدم لارماً ويسقط الحق الز حد لثبب لكل ، ولا يبقى وجه حيث للاحارته الثانية ولا فسحة

و يدل على ثوب الجبار في كل واحد على وجه الاستلال في نصبه حيث كان المورد قبلًا لبعض لهم و لحرية كان حيث حرره كل واحد مبهم وفسحة بافتداً في حقه لأهي حق باقي شر كاته .

و يدل على ثوبه على المتعدد باعتبار انضمام نصوبهم على نص فلا بد حيث من الثوب والسقوط اجتماع كل مبهم على الاحارته وعلى الفسخ ، ولا يمكن سبب أحد مبهم في العقود ، فان الحق الواحد انما يستلزلت أو بعد به بالمجموع .

و يحصل ان الحق الواحد يحصل للطبقة سواسه ويشرد الى أفرادها لا يحل من وجوه ثلاثة ، «اعلى وجه الامة لال بالنسبة الى الكل حيث لم يكن المحل قبلًا لبعض كحق لموكل اذا بشر عني وكالاته ، أو على وجه الاستلال في نصبه دون نصب باقي شركاء حيث كان المحل على وجه الأشعة لهم وقبلاً لبعض . أو عني وجه اعتبار انضمام بعضه الى بعض .

وأما ثلثا هذه فهي من قبيل التعم الاول ، ولذا قل شحنا العلامة الانصاري في مكاسبه فكل من منى من عمل الطرف لحد الى اعماله بعد وسقط حيز الدقيس بلروم العقد أو باعساحه . والوجه في ذلك ان حيز المجلس حق ثابت في طرف واحد من التبع وكذلك في طرف المشتري بقوله «البيع بالخييار» ، وثبوته عني البعد داهو باعتبار ثبوت حكم للطبقة فسري في جميع مصداقها

ثبوت الخيار لو كلاء إما هو كما ذكر من جهة توكيل المالك ، وثبوتة للعقد
لنفسه - أي المالك بالصلابة - وبالعاقبة لغيره إما هو من جهة التوكيل لأمر جهة
صرف التعمد الشرعي الأليمي من جهة قضاء نفس العقد له
فحيث أن ثبوت الخيار لو كلائه إما شرت من جهة الوكالة من المالك
فيجري عنه أو حد إلى الكل ، فكل من سبق إلى الإجارة كان حكمه حكم إجاره
لمالك فيعقد ، ولا يؤثر الفسخ بعده . وكذلك من سبق إلى الفسخ أحل العقد
كصوره فسخ المالك ، فينتضي أدله الوكالة الإرادة على أن مائب للموكل ثبت
للوكيل بعد الإجارة والفسخ من وكلاء حسب تعودهما من الموكل وسيأتي
بوصح باقي الأقسام ووجهه في محله إ شاء الله تعالى وسطر .

(وأما المقام الثالث)

فتبين لك الحال فيه من بعض ما ذكرنا .

قال شيخنا العلامة الأصاري « قدده » : فهل العبرة فيه بترقيهما عن محاسنها
حال العقد أو عن مجلس العقد أو بترقي المتعاقدين فكيف نقا ، فصل مع وكيل
آخر في مجلس العقد ؟ وجهه أو أراها الأخير - انتهى .

ولكن التحقيق أن العبرة في سقوط ما هي بملاحظة مجلس العقد ، لأن
الدليل المذكور إنما يدل على ثبوت الخيار للبعين اللذين يجمعان في مجلس
العقد وسقوطه عند تفرقهما وثبوتة للمالكين على المحار سواء حصر أو لم
يحصر ، إما هو في عند الوكيلين باعتبار تدرج عقدهما مرله عند المالكين
أو بملاحظة حكمه الأرفاق وتعميمه ، ولكن مع ذلك ينقطع الخيار عن المالكين
الموكلين بترقي الوكيلين باعتبار ظهور الدليل المذكور في اعتبار دوم مجلس
العقد ، ومع تفرقهما لم يثبت المحار لغوات مجلس العقد ، فيكون المدار على

مجلس العقد بمقتضى قوله «وإذا افرقا وحب» أي إذا افرق اللذان مجتمعان في العقد فهما ليسا إلا العاقدين ، فتدريكون مالكيين أيضاً وقد يكونان وكيلين ، فلا يكفي بقاء موكل مع وكيل مباشر في لجاس ، لصدق تفرق لعاقدين اللذين هما مرجع الصمير . حيثئذ يكون اردأ الوجه الوجه الاخير .

ويرد على ما قوله شيخنا العلامة « قد » - حتى على مذهبه - من ثبوت تحير لمالكيين إذا حصر في مجلس العقد ، إذ المصرة حيثئذ هو تفرق من كان موضوعاً لقوله بالتحير وهو الوكيلان أو المالكان ، فكأنه قل : المالكان لحاصر في مجلس العقد بالخيار لم يفرقا والوكيلان بالخيار لم يفرقا فلم يثبت على مذهبه من اعتبار الحضور في مجلس العقد تفرق المالكين عن مجلس العقد بوجوب البيع كمال تفرق العاقدين بوجوب البيع .

هذا بحسب دلالة الحر على مسكه من ادراج المالكين الموكلين تحت قوله «البيعان» ، وأما ساء على محتارينا ولا عرة تفرقهما واجتماعهما ، لا اذما أثبت لهما خيار لدليل خارجي عني لا فرق ، سواء حضر أو لم يحضر اجتماعا في مكان واحد ثم لا . نعم تكون العبرة في الثبوت والسقوط بمجلس العقد للاعقادين الوكيلين بعداً وتفرقاً ، فبعد تحقق البيع يثبت لهما الخيار لمدة الأرقق ، وبعد تفرقهما يسقط عنهما الخيار لقوله «وإذا افرقا وحب البيع» ، فتكون العبرة حيثئذ في ثبوته دوام مجلس العقد وفي سقوطه تفرقهما عنه .

(مسألة)

في مالوكان العاقد واحد

لو كان العاقد واحداً اما لكونه وكلاً عن الدائع والمشري أو لئلا عنهما ، أو أصيلاً من نفسه أو ولياً أو وكيلاً عن أحدهما ، فهل يثبت له الخيار كثبوته

مع التعدد أم لا ؟ وجهان بل قولان ، المشهور المعروف بل كاد أن يكون إجماعاً ثبوت الخيار بل في «الخواهر» لأحد فيه خلافاً يسيراً ، نعم حكى لعلامة «قله» في «التحرير» ولا يعلم ثبوت الخيار وحتماً بعض الأصحاب بل استبره وحر الدين «قله» وما إلى المحقق الأردبيلي ، وفي «الحدائق» : أنه لا قرب وموقف في «التحرير» وفي «جامع المقاصد» ، ولو عد التوقف قولاً لكانت في مسألة أقوال ثلاثة ، لا أن لزم القول بالتوقف سقوط الخيار في مقدم العمل ، فصل المؤسس لدي يكون هو المرجع عد التخصر وهو في المسألة كما ذكرنا أصالة للروم ، واستدل على سقوط الخيار بوجوده :

(الاول) أن المقتضى للروم موجود واما مع معهود ، أما الاول فمعدومات والاطلاقات الدالة على الروم كما ذكرنا ، وأما الثاني فلا داع هو دليل الخيار لا يصلح للمبيعة ، ولأنه لا خيار في صورة واحدة ، فمعدوم ظهور قوله «البيع» لا في العدد ، ولأنه لا خيار في صورة واحدة ، فمعدوم ظهور قوله «البيع» فاعده لا ضرر تنبأ : أن الخيار لو قلنا في صورة واحدة أن لا ضرر لعدم حصول المبيعة عند اوجده ، فلا تصور الانفراق ، بل هو لمقتضى لذلك الخيار يكون الخيار لا شيء له ، ولا عام ولا أمر سرر للفرق فهو مفي بقوله «لا ضرر ولا ضرار» .

(ثالث) دلالة قوله «السعال بالخيار» لم يفرق على لزوم البيع عند كون المعاهد واحداً ولعل الاستدلال بدلالة آخر في صورة الوحدة لبعض الاجل فو لم يذكر كيفية دلالة ، ولعل صورة ظهور قوله «لم يفرق» على صورة تعدد ومن جهة مفهوم الوصف الشخصي بأنه يستلزم من مادة لافتراق الاحتياج بل يتصف به السعال فيصير كمورد (البيعان المجمعان) ثبت له الخيار وغير المجمعين لم يثبت لهما الخيار كقوله «لي المراد من عتونه وغير لراحد لا يحل عتونه» كما هو

الحال في مفهوم الوصف .

ويرد على الاول باثبات الماسع كما يظهر عند ذكر أدلة المشتب ، وعلى الثاني : (أولاً) أن قاعدة لأصرر اما يتمسك بها شوب الحيات لآله وسقوطه (وثانياً) أنه انما ينفي الحيات ولا ينفي ثبوت أصل الحيات ، فان الذي يوجب الضرر - أو سلم - انما هو استدامة الحيات فهذا لا يدل على سقوطه من رأسه . (ثالثاً) لو تم ذلك ، ما يكون على مذهب الشيخ من عدم حصول النقل وعدم حصول المات في رمس الحيات ، أو على مذهب من يرى حصول المات ، إلا أن من عليه لحيات مهجور عن التصرفات فلا يجوز له التصرف .

فعلى القولين يحصل الضرر ثبوت ذلك الحيات الذي لأمد له ، فام سمنا دوام الحيات لا يلزم الضرر على القول المشهور المعروف من جوار التصرف كيف يشاء في رمس الحيات ، فعلى مذهب الحق والمشهور لم يستلزم ذلك لحيات ضرراً حتى ينتهي بالقاعدة .

ويرد على الثالث : بمس ظهوره في مطلق تعدد بحيث كان الواحد وان اجتمع له الحيات حرجاً عنه ، نعم اما يدل على التعدد من حيث الناتج والمشري ، ومن المعلوم أن الحيات مجتمعان في المقد الواحد أيضاً لأنه بائع من جهة ومشتري من جهة أخرى ، وأن مفهوم الوصف ليس بحجة فصلاً عن أن يكون صمياً ولا يكون مثله في مثل المقام مدركاً لثبوت الاحكام .

واستدل على القول بالثبوت بوجوه :

(الاول) لاجماع المقول عن «العبء» ويؤيده دعوى عدم الخلاف في المسألة واستظهار الاجماع المحصل .

(الثاني) حصول الاستقراء في استبرار سائر أحكام المتابعين في العاقد الواحد حيث أبا وحدنا الاحكام الثابتة عند صورة التعدد ثابتة عند صورة الوحدة أيضاً

من غير استشكال وتعرفه بينهما ، وكذلك ما نحن فيه من ثبوت حيار بمجلس في العقد الواحد يُصاً فإن القل يلحق المشكوك بالاعلب .

(الثالث) محيي ، حكمة الحيار عند صورة الوحدة أيضاً من الذي كان موجاً لجنس الحيار ساهو الارفاق على المالك وهذا لا يفرق بين أن يكون العقد واحداً أو متعدداً .

(الرابع) أن المنصبي للحيار في صورة التعدد ثابت في صورة الوحدة يُصاً وهو لسع ، لا فرق في تحقق البعية من المتعدد و لوحيد وكذلك لا فرق في سببه اذا صدر منها ، فكما انه اذا صدر من المتعدد سبب للحيار وكذلك سبب له اذا صدر من الواحد أيضاً .

(الخامس) دلالة قوله « السعان بالحيار مالم يفرقا » من باب تنزيح المنع ، حيث ان تعدد لسع له مدخله في ثبوت الحيار حتى يكون صورة الوحدة خارجة عن ثبوت الحيار ، بل انما السع في ثبوته من حيث تعيق الحكم على لبيد هو كونه سعاً ، سواء كان متعدداً أو واحداً لعدم التأثير لتعدد في ذلك ، فانه لو أثر فيه لآثر في غيره من الاحكام وهو معدوم لعدم لترتب جميع الاحكام مع الاتحاد ، كذلك لحيار يُصاً لان السع هو السع في ثبوت من دون مدحبة في التثنية .

أو بأن يقال أن دلالة عليه من جهة ترتب الحكم على الحثية تقرب أن يقال ، ان الظاهر من تعيق الحيار بالميعان ثبوته لهما من حيث هما بيعان ، فالتثنية انما هي في قوة التكرار بالعطف ، فمصر حـصل المعنى . أن الداع من حيث هو دئع بالحيار والمشتري من حيث أنه مشتري بالحيار ومعدوم أن العقد الواحد بائع ومشتري ، فيثبت له الحيار بالحيشين . ويدفع الكل :

أما الاول : فالمذلول منه موهون ، حتى صارت الاجماعات المدعة في

« نعية » صرب المثل في المدهوسة ، ويريد في الوهن في خصوص المقام ذاته في « النعية » الى سقوط الحبار على ما حكاه بعض أصحاب مجلس البحث، مضافاً الى عدم دلالة اجتماعه في الثبوت في المقام لعدم شمول دعواه الاجماع على مسائلنا هذه لانه في مقدم بدن دخول مجلس الحبار في صروب البيع، فان عذرته المحكية حاصل مصورها هكذا (أن حيدر المجلس داخل في صروب البيع لاجماع الطائفة) فانه كما يرى انه هو في ساد دخوله في أقسام البيع من الصرف و السلم وغيرهما من أنواع البيع و صروبه ، أما من جهة كون العقد والمبيع والمشتري ولا نظر لها ، فليس في مقدم بيها وهذا واضح ، وأن المحصل منه طي لم يدع مرتبة العلم والحجة ، ودعوى عدم وحدان الخلاف كما في « الجواهر » ليس اجتماعاً فلا يصح أن يكون مدركاً في المسألة .

وأما الثاني ، فلان لمعترض من الاستمر ، كونه على وجه يوجب العلم ، وما الاستقراء الطبي فليس بحجة عدداً وان كان مستقراً تماماً ، د لعرض عدم افادته بعلم في خصوص المورد ، فمن دعى افادته في المسألة العلم بثبوت الحيدر للعقود الواحد فهو مردود عليه ، وأما افادته الظن - لو سلمنا - لا ينفع على المستدل .
وأمّا الثالث : على كون الارافاق حكمة ، « لان من شأن بحكمة عدم لاطراد كما أن شأنه عدم الانعكاس ولا يفي ذلك بما ذكرنا من كون لارفاق ثبوت الحيدر للمالكين . لانه إما هو في فرض التعدد . وأما كونه علة في ثبوت الحيدر في صورة الاتحاد أيضاً غير معلوم . فيكفي في بطلان الاستدلال لعدم ثبوت نعية في معروض الكلام وكونه حكمة لا ينفع ، لكونه غير مطرد ولا يعكس .

وأما الرابع ، ولانه نريد من كونه منصوصاً كونه سبباً ناقصاً ، بحيث أن له مدحجية في ثبوت حيدر همسالم، الا أنه يجتمع مع شرطيه لتعدد ذلك السبب، لقص مجتمعة مع سائر شرائط وان ردد به السببية المطلقة والعلة التامة، فمحل مع

ومصادرة بالمطلوب .

وأما الخمس : فإلّا به الترام بعدم دلالة الحر بالمطلوب فكيف يستدل بالحر على ثبوت الخيار ؟ ! فإن التمسك به - من باب تبيح المأط أو من باب الحيثية - اعتراف بعدم الدلالة اللفظية ، مع أن المعصود من الوجه الخامس إثبات الدلالة وكون الحر شاملاً لصورة الاتحاد ، نعم يمكن التمسك بطريق آخر وهو العمدة في المقام والمعتمد لشيخنا العلامة الأنصاري « قدّه » وإن لم يصرح به ولكن أشار إليه تلويحاً وهو التمسك بإطلاق قوله « البيعان » وصدقه على الواحد أيضاً وتقريب ذلك يتم ببيان مقدمتين :

« المقدمة الأولى » أن النسبة لاشك في دلالتها على الاثنين ولكن قد يدل عليهما بشرط انضمام أحدهما إلى الآخر ، ويسمى ذلك في ألسنة محققي المتأخرين بالارتباطي ، وقد يدل عليهما لا بشرط الانضمام بل يدل على كل واحد منهما استقلالاً ويسمى بالاستعلاي .

مثال الأول : (رهما الصحرة عن مم البئر) وكذلك في الجمع . (دفعوا الصحرة عن مم الملب) و (هزم بهما أو بهم الأعداء) أو غير ذلك مما هو كثير في الاستعمالات . ومثال الثاني : (جاء ريدان ورأيتهما) وهكذا وحيث أن النسبة بحسب وضعها لا تدل على تعيين أحدهما بل قابلة لكليهما بنفسها ، فإن دل الدليل أو القرائن الداخلية والخارجية على تعيين خصوص الاستقلالي أو الارتباطي فيؤحد به ، وإن كان باعتبار مساعدته الأمانة والغلبة عليه لكمايته في أمثال المقام وإن لم تكن قرينة ولا إمامة ولا علم بل يحتمل كل منهما فتوقف ، فتعمل مقتضى الأصول في الموارد الجزئية في مقام العمل .

وأما ما نحن فيه - أعني قوله « البيعان » - إنما هو من قبيل الثاني أعني على وجه الاستقلالي لا مريين .

الاول . قيام الاحماع على أن ثبوت خيار المجلس للنائع والمشتري انما هو على سبيل الاستقلال فيثبت لكل واحد منهما مستقلا بدون اعتبار الهيئة الاجتماعية بداهة من الشرع وأهله ان كل من النائع والمشتري يحوز له القسح وان لم يرص الآخر به وكذلك له الامضاء وان لم يرص به الآخر ، فلا يعتبر في خيار أحدهما انضمام الآخر به للاجماع بعدم اشتراط رضا أحدهما في خيار الآخر امضاءاً وفسحاً . كما هو واضح .

الثاني : ظهور تعدد الخيار بالنسبة الى النائع والمشتري ، فكما أن خيار المجلس حق ثابت للمشتري كذلك حق ثابت للنائع . فبعد تحقق البيع يحصل هذا حقان ، فحينئذ لا بد من الالتزام بشوئيهما للنائع والمشتري على وجه الاستقلال والتعدد ، ضرورة أن تعدد الحق يستلزم تعدد محله . واعتبار انضمام أحدهما الى الآخر يجرح عن اعتبار تعدد المحققين ، فان الحق الثالث للمشتري في خياره معناه : استنلاله بحقه واستيفائه وللمرص به الآخر كذلك في طرف البائع ، ولو كان اجتماعهما معتبراً في ثبوت ذلك الحق ، بأن اجتمع كلاهما في القسح أو في الامضاء ليجرح عن تعدد الحق بل يصير حينئذ حقاً واحداً متعلّفاً بهما ، وثبوت الحقيقين للشخص المتحالفين في الرأي والعيال النعساني لا يكاد أن يحصل لا على سبيل الاستقلال ، لانه اذا احتر أحدهما في القسح مثلاً ولم يرص به الآخر أو بالعكس فان كان الاول حق حينئذ ونفوذ مع مخالفته الآخر فهذا عين الالتزام بالاستقلال وان لم يكن له ذلك الا برضا الآخر فهذا سلب حق الخيار عنه ، وهو خلاف الغرض والمص

فان قلت : بأن الحق ثابت له بشرط رضا الآخر بأن يقال : للنائع القسح مع رضا المشتري .

قلت : هذا جروح عن كونه حقاً للنائع بل ان هذا نظير ما لو اجتماعا خيارهما

ورصائهما على شيء واحد من الفسخ والامضاء وليس لذلك مربة ولا خصوصية يسمونه بحيار المجلس بدوم ثبوته بدوام المحس وانقائه بانقضائه ، بل تلك المرتبة - أعني اجتماعهما برصائهما على الفسخ والامضاء - ثبتت لهما في كل حال و زمان ، سواء كان مجلس الموقد أم مضى منه مدة طويلة كالأقالة ، بل هذه بعضا مضافا إلى أن اجتماعهما على شيء من الفسخ والامضاء برصائهما قلبه الوجود لكثرة اختلافهما في الرأي وحلب المسعة إلى أحدهم دون الآخر . فهذا ورد بأدوار ولا يصلح لتزليل مساق الاجبار عليه .

فتمحصل من تلك المقدمة : أن الشبهة حجة للمتنعدين والبيعان ثبت لحكم لهما على سبيل الاستمالة ، فللتائع حيار مستقل مع قطع لطر عن المشتري وكذلك لمشتري .

« المقدمة الثانية » من المعلوم أن التائع غير المشتري وأنها صدد كالابيض والاسود وأن الصدين لا اجتماع ، فلا يقبل للاسود : ابيض ولا الابيض : أسود إلا بانصرافات العرفية والامضات الشرعية ، فانه كثيراً ما يظنون الصدين - كالحركة والسكون - على موضوع واحد بسامع من العرف واعتبار تعدد الحجة ويقال لشيء واحد ابيض من جهة وأسود من جهة أخرى ، كما أنه يقال : ابيض لشيء أسود لشيء وأسود لشيء آخر ، وكذلك الحركة والسكون . وكذلك التائع والمشتري ، فانهما مع كونهما صدين اجتماع في موضوع واحد ويطلق لهما على شخص واحد كالوكيل من المالكين حيث دع نفسه مال أحد لموكلين واشترى نفسه من حاسب الموكل الآخر ، فيقال على هذا الوكيل الواحد : تائع ومشتري في العرف والشرع ، فمحري عليه كل حكم ثابت للتائع كونه بائعاً .

وكذلك كل حكم ثابت للمشتري ، فانه اذا ثبت حكم للتائع بان يقال : التائع حكم كذا وكذا ، كما أنه يقال : لانه من كونه بائعاً عاقلاً ، فيؤخذ باطلاقه

ومحكم شوت هذا الحكم لمصدق النافع سواء كان واحداً أو متعدداً وسواء كان مشترياً أولاً ، وكذلك في جانب المشتري فكل حكم ثابت للمشتري يسري إلى جميع مصاديقه بمقتضى الإطلاق لأن غرض المراد به بحث لا يصدق عليه عموم آخر فتبدله ومعنى الإطلاق .

وحيث ثبت ذلك نقول :

في الخبر المذكور انما ثبت الخيار للسود الذي رد به النافع والمشتري ، فقوله « البيع بالخيار » سري له فقال : « النافع معاً بالخيار » ، أي سواء كان مفرداً أولاً « والمشتري مطلقاً بالخيار » سواء كان مفرداً في هذا الدعوى أو يصدق عليه عموم آخر أيضاً ، فان كان العقد واحداً ووكيلاً مطلقاً أو مسداً في التصرف كالوليء ، يصدق عليه النافع والمشتري بحكم العرف وامضاء الشارع بالحكم الثابت لهما ، ثبت لهذا العاقد الوكيل أو الولي بمقتضى الإطلاق .

و لباصل : أن « ليعان » الذي هو موضوع الحكم مدلول ليس فيه قيد الاثر ، فيجوز حينئذ التمسك بطلاق « البيع » فقوله « من حق الخيار ثبت له سواء كان وكيلاً أو ولياً من الطرفين ويصدق عليه المشتري أيضاً كالعقد الواحد من الطرفين أو كالعاقدين المتفردين .

فاحتمل ارادة الايراد من « ليعان » مدفوع بالطلاق أعني إطلاق اللفظ ولا ينافي ذلك مع تعدد العوائين ولا كون البيع ثنية ، لا بدقول أيضاً ، البيع عبارة عن الاثنين وانه نافع ومشتري لعدم الفرق بين قوله « البيع بالخيار » وبين « كل من النافع والمشتري بالخيار » وأن مقتضى إطلاق العوائين عدم التفرقة بين تحققهما في شخصين متعددين أو تحققهما في شخص واحد فاحتمل كون الخيار لكل منهما بشرط ايماده حتى لا نشأ الخيار مع قيام العوائين في شخص واحد . يدفعه الإطلاق كما هو واضح لاشبهه فيه .

ثم انه للتصك بالنص طريق آخر كما صمعه في « الجواهر » وبعض فقهاء معاصريه - الشيخ علي « قدس » - وهو حمل التثنية على عموم المجاز وإرادة الحقيقة من النعي في قوله « مالم يعترقا » فان إرادة السبب المطلق من النعي إرادة لمعناه الحقيقي .

فحاصل هذا الاستدلال بتوقف على مقدمتين :

أحدهما : أن التثنية وإن كانت حقيقة للمتعدد الحقيقي ومجازاً في غيره بأن يراد منها الواحد الحقيقي أو الأعم منه ومن المتعدد الحقيقي ، وحيث أن باب المجاز مفتوح مع مساعدة القرينة عليه ، فيراد من التثنية - أعني قوله « البيعان » - المعنى العام الشامل للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو مطلق المتعدد، سواء كان متعدداً حقيقياً أو حكماً .

أما الحقيقي : كما ادّعى تعدد النافع والمشتري بأن باع شخص وشترى شخص آخر .

وأما الحكمي : كالوكيل العاقد الواحد إذا كان وكيلاً منهما ، فيقال : أنه بائع ومشتري فيكون في حكمهما .

فوله « البيعان بالخياب » بمرلة أن النافع والمشتري لهما الخيار والعاقد لواحد الذي بمرلة النافع والمشتري له الخيار ولا يفي ذلك مع قوله « ما لم يعترقا » بل إن أراد منه المعنى الحقيقي الشامل بجميع أفرادها يكون قرينة على إرادة العام الذي المشترك من التثنية .

وثانيهما : أن قوله « مالم يعترقا » حقيقة في هي المادة - أعني الافتراق وهذا عام شامل لمورد كان الافتراق ممكناً كالمتعدد الحقيقي أو لم يكن ممكناً كالمتعدد الحكمي ، فانه لا فرق في نفي الافتراق بينهما ، كما أنه يصح في المتعدد كذلك نفيه يصح في الواحد ، فان نفي الافتراق أعم مما كان من شأنه الافتراق ومالم يكن من

شأنه الافتراق لعدم الفرق في بني الافتراق بينهما ، فمقتضى حمل النعي على الحقيقة وإرادة السلب المطلق مع إرادة عموم المجاز من البيان ، بأن يراد منه المتعدد سواء كان حقيقياً أو حكيمياً ، بأن استعمل في القدر المشترك بين المعنى الحقيقي والمحاري كالامر إذا استعمل في القدر المشترك بين المعنى الحقيقي - أعني الوحود - والمعنى المحاري - أعني السلب - من باب عموم المجاز وإرادة مطلق لطلب منه يوجب اندراج المتعدد الحقيقي والمتعدد الحقيقي الذي إذا كان في حكم المتعدد كالوكيل منهما في عموم قوله « البيان » فيشت الخيارات لهما أيضاً بالنص .

قد ظهر لك أن الاستدلال بالنص المذكور بأحد الوجوه الأربعة إنما ينفع المستدل ما لم يدعي المانع قيام الفرية الصارفة عن عموم قوله « البيان » وشموله للعائد للحدولابد للأثبت رفع احتمال تلك الفرية ، فقد يقال من طرف المانع : أنه إذا سلمنا عموم « البيان » للمتعدد والواحد فيجب رفع اليد عنه بفرية قوله « ما لم يفرقا » اظهر وقوله « ما لم يفرقا » في المتعدد لأنه لا يتدل للواحد لم يفرق أو افرق .

وأجيب عن ذلك بوجوه :

(لأول) ما في « الجواهر » و « جامع المقاصد » بإرادة السلب المطلق من النعي . ويقرر ذلك على وجهين :

أحدهما : أن سلب الافتراق قد يكون بانتفاء المحمول كما في صورة التعدد ، فالمعنى ما هو باعتبار المحمول أعني الافتراق وقد يكون بانتفاء الموضوع كما لم يكن هناك متعدد كما في صورة العائد الواحد ، ففي الافتراق حيثما هو من جهة انتفاء موضوع أعني التعدد - كنعني المجيء عن زيد من جهة عدم وجود زيد ، يقال : « ما جاء زيد » لعدم وجوده الذي يستلزم عدم المجيء ، كذلك في

المقام، فصدق لم يترقا في المتعدد اما هو لعدم الافتراق فقط وهي صورة عدم المتعدد اما هو من جهة عدم تحققه في الخارج المستتر لعدم تحقق الافتراق أيضاً .

بعبارة أخرى: ان الافتراق عبارة عن انعكاس الموحدين وعدم اجتماعهما ، فبمعنى الانعكاس قد يكون من جهة اجتماعهما وقد يكون من جهة انفائهما في الخارج فحيث تكون السالبة أعم من انتفاء المحمول، فتوجه لا يرد عليه : أن لمتروفي محله مجرديته السالبة في انتفاء الموضوع فلا يصار الى ارادة الاعم من السالبة مهما أمكن .

وثانيهما : أن الافتراق أعم مما كان الافتراق ممكناً أولاً، فمع ارادة الملكية مع أي ارادة خصوصية الافتراق - عمن شأنه ذلك في محل المنع، بل لمراد من قوله « مالم يترقا » يعني مطلق الافتراق، سواء كان من شأنه الافتراق كصورة المتعدد أو لم يكن شأنه ذلك كالواحد .

بعبارة أخرى: أن معنى الافتراق أعم مما كان الافتراق مقدوراً أو غير مقدور كعني لمحيء عن ريد في قولنا: « ما جاء ريد » مطلق بعم صورة امكان لمحيء منه وكونه مقدوراً له أو يكون مستحيلاً عليه للمحرر، فطريق الإيراد على هذا التقرير هو أن يقال بوسع ارادة الاعم من الافتراق لساكناته معه بل الظاهر ردة الملكية مع - أي عدم الافتراق عمن من شأنه ذلك - اذ الظاهر من مادة الافتراق مسوقيتها للاجتماع .

(الثاني) ما في « الجواهر » أيضاً وهو بعد تسليم ظهور الافتراق في التردد إلا أنه وقده قال : أمكن حيث القول بأنه لا يتنصي تخصيص مورد الحيرة ، بل أقصاه السقوط بذلك فيما حصل به من أفراد، فلا يباي ما دل بطلاقه على ثبوت الخيار للبائع . الخ .

حاصله . ان اليد حيثئذ ، بما هو لبعض أفراد الموضوع ، فلا يباي ثبوت الحكم لتمام أفراد موضوعه - أعني قوله « لبيعان » - حيث أن لخيرار ثبوت لجميع مصاديقه واحداً كان ومتعدداً لأنه قيد للحكم ، ونصيب دأثرته ويتصره فيحدث ذات اليد وذات بظهر قولنا « كرم اليوم ماركوا » مع أن القوم بعضهم فارسين ، وبعضهم رجليين ليس لهم فرس ولا مركوب .

ون قلنا : ان « ماركوا » قيد لموضوع لا ينفي قصر الحكم لمورده بل وحبوب الأكرام ، بما يتعلق بجميع أفراد القوم سواء كانوا ذوي مركوب أم لا . وان قل : أنه قيد للحكم ، يصير حاصله قصر الحكم على القيد وفيه عماعده سواء كانوا راحلين أو ركبين ولكن ماركوا . ولاصل في ذات مايعنون في الأصول : أن التصدير المنتهت بالعدم اراجع الى بعض أفراد كـ « مولتهس » في الآية الشريفة الراحمة الى بعض أفراد المطلقات تبرص أعني من كانت رحمة مهن حيث أدها عام شامل للرحمات وغيرهن هل يخصص ذلك العام أم لا ؟

والجواب المذكور ، يندم على مذهب من رأى في تلك المسألة عدم التخصص وكذلك مسي على تعميم لراع في تلك الى قيد وصفة ، فان العنوان وكان خاصاً إلا أنه يجري في كل عام متعدي بالصفة واليد فان حاله حال المتعدي بالتصدير كما صرح به العلامة في « التهذيب » على ما حكى عنه .

فان قلت : ان المترز في تلك المسألة خروج الكلام الواحد عن مطرح نراهم كقولته تعالى « والمطلقات يترصص » ما لندم شمول كلامهم كما ذكره صاحب « الأصول » ان لراع بما هو فيما اذا استعنى العام عن التصدير أو لعدم الثمرة كما ررحاه في الأصول ، فان التصدير في برصص - سواء قلنا بتخصيصه وعدمه - مقصور على مورد الحكم - أعني وحبوب التبرص - بل ادما لراع في متعدد الكلام ولابد أن قوله « البيعان بالخيار ما لم يصرقا » كلام واحد لان

قوله «عالم بقرقا» ليس كلاماً مستقلاً كقوله تعالى «ويعولون أحق برده» بل انبأ من التوابع والقبود .

قلت : وإن حصصا المراع على كلامين مستقبلين إلا أن مناطه يحرى في أمثال المقدم فيما تعدد الحكم ، فإن قوله «عالم بقرقا» وإن كان عاية لماسق وإن العاية مدتم يديها إلا أنه مشتمل على الحكمين ، «يعولون بالحيار» مسوق لبيان ثبوت الحيار لهما و «عالم بقرقا» مسوق لبيان دوام الحيار بعدم الافتراق وسقوطه بالافتراق ، فالعبرة بما هو على تعدد الحكم ووجوده ، فمن جهة اشتغال الكلامين على تعدد الحكم والكلام الواحد على الحكم عالماً عتروا عن تعدد الحكم بالكلامين وأخرجوا الكلام الواحد لاشتماله على الحكم عن محل مراعاتهم .

وكيف كان ، الجواب المذكور حسن على القول بعدم تخصيص العام لمتعقب بالقيود فديتم عند من ذهب بالتخصيص .

(الثالث) مافي «الحواهر» أيضاً وذكره شيخنا العلامة الاصفاري «فده» :

بأن اليد مبني على العالب ولا يصير مخصصاً للبيان على بعض أفرادها على صورة التمدد حتى يكون العائد الواحد خارجاً عن إطلاقه ، فإن اليد إذا وردت مورد العالب ليس لها مفهوم كما هو مسلم عندهم وذكره ارسال المسلمات ممثلاً لها قوله تعالى «وربائكم الاتي في حجوركم» فانه لا يعني لحكم عن الربائب التي ليست في الحجور .

ويشبه لهم أن يصموا الى قولهم : — بعدم المفهوم في القيد الوارد مورد العالب — عدم المسطوق له أيضاً ، لأن المقصود هو ترتب الحكم على طبيعة القيد من دون اعتبار انضمام اليد فإن الحكم انما يترتب على الربائب سواء كانت في الحجور أم لا . فمقتضى عدم المفهوم للتيد كونه عما عدا المسطوق ساكناً مع أن المقصود ترتبه عما عداه أيضاً .

فالحاصل . أن القيد الوارد مورد الغالب وجوده كعدمه ليس مؤثراً في الحكم لا وجوداً ولا عدماً . بمعنى «لا» في جانب المنطوق و«لا» في جانب المفهوم بل إما ذكر القيد لأنه غالب الوجود .

أقول: في ذلك ما لا يخفى ، فإن القيد إذا كان ليس في ذكره أثر ولا ثمره في بيان الحكم يكون ذكره في كلام المتكلم لغواً رائداً . نعم ، لو كان فيه اهتمام أو ترك أو تلذذ وغير ذلك من المراتب المذكورة التي توجب انتفاء المفهوم لكان في ذكره وجه ، وأما إذا لم تكن في ذكر القيد جهة من تلك الوجوه ولا الدلالة على المفهوم لا مجرد كونه وارداً مورد الغالب يكون ذكره حيث مستدراً كوضع الحجر بحسب الإنسان لتمامية غرض المتكلم بدون ذكره ، بل يكون مقصود المتكلم من اقتصار الحكم على طينة المفيد حاصلًا فليس في ذكر القيد اهتمام ولا ترك حتى يوجب لذكره ، وكونه وارد مورد الغالب لا يكون داعياً لذكره وببأنه كما هو واضح لمن تأمل وإن صدر منه حتمًا أو كلا : أن القيد الوارد مورد الغالب موجب لتمام المفهوم ، إلا أن كونه مرجحاً لذكره لا يكاد أن يذكر له وجه صحيح .

قال في «الخواهر» : لا مناص بعد القول بثبوت عن القول بعدم سقوطه في المتأخر عن مجلس العقد ، بل ذلك هو المشهور .

وقال المصنف : ولو كان العاقد واحداً عن اثنين كالآب والجد ، كان الخيار ثباتاً مالم يشترط سقوطه أو يلتزم به عنهما بعد العقد ، بل في «الخواهر» : لم يظهر فيه خلاف منهم ، نعم عن «المسوط» كما امتن حكايته ، فالتقول بسقوطه معارقة المجلس الذي عقد فيه ، ذكره المصنف حكاية والشهيد احتمالاً على بعد ، نعم عن الصيمري اعتماداً .

وكيف كان يدل على الثبوت : منطوق قوله «مالم يعترقا» بناءً على عدم صدق

لا تفرق في الواحد وإرادته الملكة منه ومفهوم قوله « فان تفرق » «وجب لسع واستدل في «الحراير» بالامتنع حاب وعدم ما يدل على تبريله مره افتد فمها
ولكن يستدل على السقوط بوجه لفتها في «الحوهر» كله، ضعفة .
مها: لزوم الضرر في بقاء الخيار .

فيه : ان الضرر اما يبرم على قول لشيخ من عدم حصول المك في زمن
الخيار أو على قول بالحصول مع الحر عن التصرفات ، وكلاهما خلاف
المشهور مصفاً الى ادفع الضرر باشتراط الفسخ والسقوط ، والا أقدم نفسه
مع العلم به .

ومها : ان لأصيلين اذا فرق مجلس العقد سقط الخيار وكذا وكلاهما ، لذا
يلزم مخالفة المخرج للأصل .

فيه : أن المستقط ليس هو المارقه عن مجلس العقد ، بل لابد منه من تفرق
الدينين وهو منتف في الفرع .

ومها : اطلاق كلماتهم على حوار بيع الوكيل مانه من موكله وحوار بيع
من موكله من نفسه كاطلاق الأدلة على يعود فعل الوكيل ، «لودام» لخيار وجب
التفصيل والتقييد بما كان فيه العطف، حيث ان تصرفات الوكيل موقوفة على العطف
ولاعضة كثيراً مع دوام الخيار .

فيه : أن لاطلاق ليس موقفاً لبيان عدم تركوه بوصح اشرط تصرفات
الوكيل على العطف فان وجد مع ادوام فيها ، والا تطل .

مسألة

في مستثنيات خيار المجلس

يستثنى من ثبوت خيار المجلس موارد وقد ذكروا بعضها وتركوا منها

أوصو حه فمها: بيع الطعام في الدحمه، فلا يار فيه لاستلزمه نقص العرض، فان لبيع واحد لحفظ النفس لمحترمة، فلو فسخ واسترد لطعام لما يحصل المقصود من البيع .

فيه : أن الواحد مما هو سد جوعه و ليع يصير مستقاً عنه، فبائع أن يفسخ ويسد جوعه بغيره أو غيره أو يقال: أنه أن يفسخ هذه المعاملة لأنه منه مثلاً ثم يبيعه لأكثر من الشئ الأول .

ومها : بيع المختكر لصاع عند حاجة الناس ، حيث يجب عليه بعد ثلاثة أيام - في الغلاء - والأربعين - في الرخاء - ، من لو امتنع يجزر عليه الحاكم ، فلو باع ثم فسخ لكان نقضاً للغرض .

فيه : أن الواحد عليه إرسال الطعام حيث يحرم عليه حبه، فالبائع اذا أوجد لبيع من شخص من محصوص فسحه ثم يبيعه شئ آخر أو يبيع لشخص آخر . ومعه . بيع عبد كافر لكافر اذا أسلم ، والواحد بعد اسلام العبد يبيعه لمسلم لعدم حوار كونه في ملك الكافر لان كونه في ملكه سبيل له عليه و « لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » .

وقد يورد على حد : بأن السبيل هو أدامته في ملكه ، فلكافر أن يفسخ ثم يبيع لمسلم آخر . فان الممنوع هو الاستدامة وثبوت الحير له وجوار فسحه في لمعاملة الشخصية مع نفعه للبيع لآخر لا ينافي الاستدامة التي هي مغبة عن الكافر ، « لا أولى » يقال : أنه تتعارض أدلة بقي السبيل مع أدلة الحيار ، فيكون المرجع أصالة اللزوم .

أقول: قد مذكروه شيخنا الأستاذ « دام طله » في مجلس البحث، ولكمه كما ترى أما الفترة الأولى :- أعني جوار فسح الكافر مع نفعه للبيع لمسلم آخر - فهو بضاً معني بقي السبيل ، بل هذا أولى من أول الأمر من الاجار على البيع

وأحراجة عن ملكه ، فإذا كان الداء في ملكه سيلا له عليه فيحصر على البيع ، لكن القول بالسيل في إدخاله في ملكه أولى لأنه ملطبة جديدة فلايجوز حيثدله الفسخ لاستلزامه دخول المسلم في ملك الكافر ، فاقول نشوت الخيار له سلته وسبيل له على المسلم ، فهو منفي .

وأما القرة الثانية : فلعدم مقاومة أدلة الخيار مع أدلة نفي السيل ، دأدلة نفي السيل مسوقة للامتنان وآية عن التخصيص فتكون مقدمة على سائر الأدلة التي ليست بتلك المثابة والسوق .

ومنها : بيع من يعتق بمجرد الشراء . فيه وجوه بل أقوال :

الأول . ماذهب المشهور اليه من عدم الخيار مطلقاً والمحكي عن مظاهر « المسالك » أنه محل وفاق وعن « التذكرة » مايرب لذلك .
الثاني : ثبوته مطلقاً . ولم نعتزله قولاً إلا أن في « الحقائق » المتوقف في سقوط الخيار .

الثالث : التفصيل بين البائع والمشتري ، فلاحيار للثاني دون الأول . نسب ذلك إلى « الدرر » .

الرابع : التفصيل بين العين والقيمة ، فلاحيار في العين مطلقاً دون القيمة ، فالأولى أن نتكلم تارة في العين وأخرى في القيمة ، أمهي العين : فالإدليل على اللزوم وفاقاً للمشهور أن المقتضي له موجود من الأصل والسموات والسماع عنه ليس إلا أدلة الخيار ، فهي لاتصلح للإمامية . ولايثبت الخيار في المقام لوجوه : « أحدها » : تمازجها مع مادل على العتق ، فهو امامقدم عليها أويتكافأ بمرجع إلى أصالة اللزوم المؤسسة في المسألة .

وتوصيح ذلك : أنه لاشك في دلالة الأدلة الدالة على العتق بمجرد الملك بكمها في الصحيح . فيمن يعتق من الرجال والنساء أنهم إذا ملكوا اعتقوا وأنهم

اد ممكن اعتق، وغير ذلك مما لا مجال للإرتياح، فنصور حيثه في العتق حالات ثلاثة :

أحدها : اللزوم بمعنى أن العتق لا يصح مترلرلا وان الحر لا يعود رفاً .
ثانيه : الحوار بمعنى المترلرل في العتق لعدم استعرا . فيجتمع مع عوده رفاً .

ثالثها . الثبت بأن العتق في زمان الحيز من هو على سبيل اللزوم "و على سبيل المترلرل، وتمعارضة بين أدلة الخيار وأدلة الامتناع من باب المعبر من وجه لولم يكن الدليل على حصول العتق بمجرد البيع ولا بصير معه "خصص معتنق ، فتقدم على أدلة الخيار قطعاً .

فمعاد أدلة الخيار حصوله في السع . سواء كان بيع من يعتق أم لا، ومعاد أدلة العتق اعتقه بالملك سواء كان بالبيع أو غيره والمعدة في التعارض - لولا الترجيح - تساقط والرجوع الى الاصل في المسألة
وهول ان قلنا بأن العتق لا يقع مترلرلا وأن أدلة العتق كدها معادها هو العتق المستقر بحيث لا يعود رفاً ، اما بعدها أو علم ذلك من دليل خارجي كما هو لاقوى ، فتتعارض أدلة الخيار مع أدلة العتق .

وتد يقال . لترجيح مع أدلة العتق لسائنه على التعليق وكونها أصل من أدلة الخيار بالنسبة في ذلك لمورد ولاعتصاها بالشهرة ولكن مع الغص عن تلك المرححات وان كان بعضها ليس بصحيح عدداً وهو حابرية الشهرة الفتوائية واعتصا الدليل بها كما هو الحال في المقدم ، واما بقول بالاعتصا في الشهرة ادا كانت في لرواية ، بقول في المسام لأقل من الكافؤ والتعارض فتساقطان ويرجع الى الاصل في المسألة ، وهو - كما أسلفنا - أصالة اللزوم .

بعم ، على الاحتمال الثاني - أعني مادا علم أن العتق اما هو مترلرل قطعاً

في المقام بحسب دلالة أدلته - «لا تعرض حيثد بينهما ، د أدلة العتق عني هذا
الاحتمان لاتدل الاعلى اعتاقه مترلرلا بحيث يعمل للعود لى الرقية ، فهي لاتناهي
أدلة الحيار وثبوت أسطه في الاسترجاع ، ولكن الكلام في المسمى ، لعدم العلم
بان العتق ادما يقع مترلرلا .

واما عني الاحتمال الثالث فتعرضنا مع صميعة لاصل لموصوعي ، أعني
استصحاب الحرية وعدم عوده رقاً ، فعدد أدلة الحيار جوار استرجاعه ، وعدد
دلة العتق اما هو حصول العن والحرية ، ولك شك في أنه عني سبيل الروم
حتى يحصل التعرض ، أو على سبيل ترلرل حتى لا يفي أدلة الحيار .

فمضمي استصحاب الحرية ترتب آثاره والباء على الروم وتربل تلك
الأدلة مع لشك مرة العلم بالروم كالصوره الاولى ، فمع ملاحظة ذلك لاصل
يحصن التعارض ويرجع الى أصالة الروم .

هذا ما أفاده شيخنا الأساد و دام طله ، وقد أورد على ذلك : أن الاصل
محكوم في مقابل أدلة الحيار ، لأنها تدل على ثبوت الحيار واسطه على مسح العقد
واسترجاع العن ودحولها في ملك الدائع ، ولأرم ذلك عدم دوام الحرية ورتفع
الشك في بقائه .

أقول مع الشك في ترلرل لعن أيضاً تسقط أدلة الحيار عن الاستدلال بها
على ثبوته ، فان أدلة الحيار اما تدل على لمسح واسترجاع العن حيث أمكن ،
بمعنى أنها مشروطة بقاءة المحل ، بأن يكون المبيع قابلاً للملك ، وأدلة لعن
وان كانت لاتدل الاعلى حصول العن بمجرد البيع والتملك ، إلا أنها شككت في أنه
هل هو على وجه الروم بحيث لم يكن قابلاً للتملك بعد بالاسترجاع ولاترول
لحرية ولا يعسود الى لرق ، أو على وجه التزلزل بحيث يكون قابلاً للملك
والاسترجاع .

فعلى الاول لاسيل الى الحير واسرجاج العين بهمع العقد . وعلى الثاني
بجمع مع مع الحير ، مع الشك فيهما واحتمال كيهب لايتعين الحكم بالحيار
بالادلة امالة على ثبوت الحير ، لان شك في تلك اماليه المخصيه اما هو في
قابليته للحير ولادم الرخوع الى اصل أيضاً .

والحاصل مع العلم بلوم اتفق وان الحر لايعود رف يحصل التعارض بين
أدلة الطرفين ، فاما أدلة الحير بمخصص المورد . فغني شراء من يعتقد عما اذا
مذكور يعتقد ولايقع العتق حتى يلزم . واما أدلة اصل تخصص المورد عن أدلة
الحير ، فمع التكافؤ يرجع الى أصل اللوم ومع العلم سررله لاتعارض بينهما
فيصير المرجح والمحكم أدلة الحير ، وما مع شك ولامرح أيضاً لأدلة الحير اما
لتعارض أوله من الحر الدليله ولاند نصاً من الرخوع الى الاصل في المسألة .

« وثانيها » سقوط الحير بمادة الاورم ، وان بيعه ممن يعتقد عليه ، قدام
على اتلافه واحراجه عن المالية . وكذا من جانب المشتري أيضاً . وان شرائه
مع لعم بدونه عليه اقام على اتلافه واحراجه عن المالية

فيه : ان الاقدام على اتلافه لاينل على الالتزام بالعقد حتى يسقط الحير ،
حيث ان الاقدام بهه ليس من المقطبات ، ودلالته على أحد المقطبات في ذلك
الحير محل مع وحشة ، فله ان دل اما دل على الرضا بالمعاملة والالتزم به ،
كما ذكره لمورد ، ولكنه كما ترى . لان الاقدام على الاعتان ليس التزاماً بالعقد
حيث المعاملة والارضاء وتوطأ على العين من حيث المعاملة ، وان المقصود من
الحير ان يطر ويتروي لدفع العين عن نفسه .

أقول ويريد على ذلك ان يكون الاقدام بما يبع جرب أدلة الحير اذا
قلبا يكون العتق لايقع الا على وجه الاستفزاز واللوم بحيث لايمكن عوده رفاً ،
وهو ان الدعوى ، ولوئت لاحاجة الى التمسك بالاقدام لكمايته حشد في سقوط

الخيار بعد السناء على حصول الاعتناق .

وأما إذا قلنا بالتزلزل أو احتسابه ، فلم يكن السع حيثه اقداً على التلف ،
والحاصل ، أنه حسن على هذا المسمى ، ومع لثت في الروم لا يحري الامع
الاصل الموضوعي ، عني استصحاب الحرية (تأمل) مضافاً الى أنه إنما يتحقق
مع علمها .

« وثالثها » : أنه كما سيجي ، أن من المقتضات التصرف ، ف شراء من يعتقد
عنه إنما تصرف فيه أو اتلاف له ، فعدم نوت الخيار بالاتلاف أولى بالنسبة الى
التصرف .

به : ان لم يخط اتمامه لتصرف في المبيع أو اتلافه ، فهي الفرص المذكور
لم يتحقق عنوان المبيع ولا لتصرف فيه أو الاتلاف له ، بل ما يحصل لتعلق
بمجرد البيع .

واكن بدفع ذلك بكفايه حصوله آتياً ، بل تندمه صعباً وان لم يقل رماً
يكفي في صدق عنوان تصرف لمبيع و تلافه مضافاً الى حرين الماط في كون
التصرف و لاتلاف مسقطاً ، فان لم يلاك فيه اتمام الالتزام بالعقد ، فتنسب حصول
التصرف في المبيع يكشف عن الالتزام بالعقد ويسقط الخيار ، وكذلك هو ، بأن
نول. شراء من يعتقد عليه يكشف عن الالتزام بالعقد وان لم يقل يتحقق عنوان
تصرف المبيع فيسقط حيثه الخيار .

ومنه يظهر وجه التخصيص بين البائع والمشتري ، بل ذلك - أعني الوجه
الآخر - هو المعتمد في محتمل «الدروس» ، حيث أن لتصرف والاتلاف اتمامه
في جانب المشتري ، ولخروج عن المالبية اتمامه مشد اليه ويسقط الخيار ، وأما
بالنسبة الى البائع فلا ، فيبقى له الخيار ، فان يمكن سترجاع العين منها والا
فيتعلق حقه بالقيمة .

هذا كله بالنسبة الى العيب ، فقد عرفت سقوط الخيار لتعارض أدلة الطرفين والرجوع الى أصل الروم ، مضافاً الى أن خيار العتق هي المعمول بها عند الاصحاب وكذبية الرحيميين الاخيرين في سقوط الخيار فتسقط أدلة الخيار عن الاعتبار .

وأما بالنسبة الى أحد النية والامانة ولا يمنع بالنسبة اليه ، بل قد يقال أنه هو معنى الجمع بين أدلة الخيار وأدلة العتق بحيث يدعى المستحق كالتالف بدل الدليل من الاحصاء وعنده على أن الحر لا يعود رقاً ، فيستحق لنائع قيمته ولكن قد يقال : أن النية بدل العيب فيسمع استحقاق بدل بدون استحقاق البدل

وهنا ما راعى حربي حرباً من معنى علمه ، فهل يجري فيه خيار المجلس كسائر أحكامه؟ فيه اشكال من جهة الرد في صحة البيع وعدمه ، بمعنى أنه هل شراء المملوك له منه على وجه الاسترداد حتى لا يجري فيه الخيار ، أو عن وجه البيع فيثبت فيه الخيار ؟

قل العلامة «فهو» في كتاب بيع الحيوان والانس ، وكل حربي غير حريباً وباعه صح - وان كان أحاده أو روحته أو من يعتق عليه كائنه وبيته وأبوه - على اشكال شأ من دوام الفهر المطلق لا يمتنع أو رخص ودوام التراسمة الرافعة للملك بالانقضاء .

والحديث: صرف الشراء الى الاستيفاء وثبت الملك للمشتري بالتسليم ، فهي بحقوق أحكام البيع حيث ينظر ، ليع

والاشكال في صحة البيع تراجم حسب الملك مع سبب العتق ، والقراءة تقتضي كونه معتمداً على الحربي ، وفهره علمه يقتضي كونه مملوكاً له ومقتضيهما دائم كما اذا أوقف الممنع الوكيلان في آن واحد في مال مخصوص للموكل ،

فمقتضى تعارض السبب سقوطهما مع النكاح ولا كلام به : وإنا الكلام هنا في أنه هل السبب متكافئ أم لا ؟ بل لأحدنا ترجيح على الآخر ؟ فإن كنت الترجيح في جانب الملك فبحثه الصحة ، وإن قلنا أن الترجيح في جانب العتق فتبحثه أن يكون الشراء الاستناد ، فلا يجري عليه حيث أن أحكام البيع قطعاً . والكلام يقع هنا ثارة في ترجيح سبب الملك على سبب العتق ، وأخرى في أصل نسبة الملك بمعنى أن قهر الحربي حرياً . وإن كان ممن يعتق عليه - هل هو من أسباب الملك أم لا ؟

ثم الكلام في ثبوت سبب البهر من الكافر الحربي على مثله للملك ، فقد يستدل عليه بالأجماع على كونه الاستيلاء من بعضهم على بعض مملوك كاستيلاء المسلم ، وبالتنصوص الواردة في القهر عليهم .

مسألة : إطلاق ما قاله رفاعه - في الصحيح - لابي الحسن عليه السلام : أن القوم يعرفون عني (صعابة والروم) فيسرقون أولادهم من الجوري والعلماء فيمعدون لى العمدان فيحصبونهم ثم يعتنون بهم إلى بعداد إلى البحار ، فما ترى في شرئهم وبحس يعلم أنهم قد سرقوا ، وإنما أعادوا عليهم من غير حرب كانت بينهم ؟ فقال عليه السلام : لا بأس بشرئهم ، إنما أخرجوا من الشرك إلى دار الاسلام ، فرك الاستئصال بعم الحربي وغيره ، وكون المفهود ممن يعتق على الحربي أم لا ، مصداً إلى عموم السؤال وشمول لغوم عني لحربي وغيره .

ومنها : صراحة رواية اللحام ، حيث سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يشتري من أهل الشرك ابنته يتخذها ؟ قال : لا بأس .

ومنها : إطلاق حر ابراهيم بن عبد الحميد عنه عليه السلام أيضاً في شراء الروميات فقال : اشترهن ومعهن .

وحر عبد الله اللحام ، سأل أيضاً عليه السلام عن رجل اشترى امرأة رجل من أهل

الشرك يتمحلها ؟ فقال : لأأس

قد يشكل ذلك وفقاً لما في « الجوهري » لو انحصر الدليل على ذلك ، أم
الاجماع فالمعلوم منه مقول لا يصح الاعتماد في أمثال المقدم لثني بحسب الرجوع
فيها الى أصله لحرية وعزم ملك السبب بعضهم بعضاً . و (محض) منه غير معلوم
وأم (نصوص) ، فمحتمل لأراد ، لعل في من الشراء فيها ، كما قال في «الحواهر»
مضافاً الى إرادة المحالين من ملوك أهل الجور من أتوم في روايه الاولى ،
كما عرفت طائر عبد التامل في من رواية من الشواهد على ذلك من البحث في
عداد وقوله ، ونحن نعلم أنهم قد سرقوا ، وإنما أعادوا عليهم من غير حرب كانت
بيهم .

نعم في روايه اللجام صراحة في أن قهر الحربي استه سب لملكه ، إلا أن
القرينة المعينة على خلافه وهي كما سطره لك ، لراحم السبب - أعني سبب (ملك
وسبب لمن) - فيجب حمل لشر ، على لعل في عرفي ، خلافاً لما حكى عن
صاحب «الحدثائق» حيث جعل الرواية لمرورده محصورة الأدلة إلا أنه على
اعتق من يعتق عليه وعدم كون القرائن المحصورة سباً للعتق فيما كانا حربيين
وكيف كان فهو تم الاجماع على سببه المهر للملك . سواء كان للمسلم والكافر
وسواء كان على (ريب) - كالأيوبي و لاين و لسه - أو على غيره ، كما هو لما حكى
عن صاحب «كشف الغطاء» بأن لاجماع يسميه ثبوت ، فهو ، وسئل عليه الروايات
أيضاً وتنطبق عليه رواية اللجام ، وهو غير بعيد كما هم المشهور ، إلا أنه هل في
«الجوهري» ومع ذلك لا يخطو عن أشكال كما في «الحواهر» .

ثم الكلام في الصريح - أعني بر حريح أحد المسببين على الآخر - حيث سلما
قهر لحربي قريبه من أسباب الملك فمعاً من حيث مع سببه القرائن المحصورة

للعنق ، فهي من يعتق عليه الأمانة رافعة للملك ، والفهر سب له ودوام أثير يقتضي الملكية وجامع عن العنق ومطل له لفورض ، ولا اشكال في أنه لولا الترجيح في تراحم حسين كتراحم الحسين ، مقتضى القاعدة السقوط لأنه يمكن ترجيح أحد الطرفين ، فقد يقال : لرجح في جانب لعنق لوجهين .

الاول - أن سببته الملك مهمة ، فيعمل مقتضى العنق عمله ، كما يستفاد من « جامع المقاصد » بأن يقال : الأثر يقتضي ملك غير المملوك ولا يعمل كونه مقتضياً لملك المملوك وسببته أثير إنما هو في غير المملوك ، وأن في المملوك مهمة لأثارها له فعلاً ، ومقتضى المص فيعمل عمله لقول محله فعلاً

والحاصل ، أن في الفهر ثراً في الآن الاول ولا أثر له في الآن الثاني لعدم تأثيره في المملوك فهو حينئذ مهم ، بخلاف مقتضى العنق فيه يعمل عليه فيصير حرّاً .

فيه . يستفاد مما في « جامع المقاصد » أيضاً أن سبب الملك يؤثر ثراً أيضاً فيعود إلى الملك ، غاية الأمر أنه ملك ظاهري بسبب مستقل ، والقرابة التي هي سبب لعنق لسبب مائة عنه ، بل إنما تسمع عن دوام الملك لا ابتداءً ، فلو كانت مائة عن شدة ملك أيضاً لسمع دخول (رب) في الملك المقتضي لامتاقه .
لثاني : ما ذكره في « الحراير » تسمع استواء سبب باعتبار تقدم القرابة على الأثر الذي هو سبب الملك ، لأن القرابة الحاصلة باعتبار المصلحة لأرب في كونها قبل الأثر .

فيه : ما لا يخفى قد تقدم القرابة باعتبار المصلحة لأن موجب مراعاة سبب الملك فضلاً عن تقدمه عنه وكونه أقوى منه بداهة أنه مع تحقق القرابة وتقدمه ويؤثر سبب الملك ثراً لنا ذكرنا من أن القرابة لا تسمع عن الملكية نعم ، بما تسمع عن دوامه لولم يتل بالمراحم والمعارض وقد يستدل على ترجيح سبب

الملك بوجوه :

أولها : مساهي « الحوامر » من بقاء الملك ، لانه ان قضا موقوف العتق على تندم بملك ، رماشاً ، فليس لان لكن زمان يباريه سبب بملك فلم يزل مملوكاً عتيقاً ، وان قل بتوقعه عليه ، والندم الذاتي فمسموع لانه كهرسي رمان .

وثانيه : مافيه أيضاً من تمتعت بقوله « الرموهم بما الترموا به » فعدم جور الملك عند غير قاذح في جور الاحد الرما منهم ، حيث أل مذهبهم : ان قهرهم ليريههم يوجب للملكه والشراء ولا يمسح عليهم على منهمهم ، فمعتصى « لالترم بما الترموا » تقديم حسب الملك وجور الشراء منهم .

وثالثها : أن القهر لم كان دنيماً وليس مشروطاً في تأثيره بشيء ، منفع حصل لعتق ، فموم الزهر يمسح من الحروح عن الملكية بعاره أخرى : أن سبب العتق مشروط بالملكية لانه لا يؤثر لامع حصول الملك وسبب الملك مطبق ومشروط لا يعارض مع لمطلق لا قوائمه .

والنتيجة في الحروب عن الترحيبين أن ينال : أما عن الترحيب الاول الذي ذكره في طرف العتق بوجوه :

أولها « أيها مصدره محضة ، لان تأثير سبب الملك في لان الاول الملكية حتى يكون للمجال قابلاً لأعمال متعصى لعتق عمله ، أول الكلام ، لانا بمنع تأثير قهر الحربي قربه بالملكية من أول الامر لانه لا يملكه بالمعارض .

ون قلب : ان سبب بعتق لا معارض له ولا يمسح عن تأثيره من أول الامر بل اما يمسح عن دوائه ، بل هو من شرائط العتق ، فتأثير سبب العتق موقوف على حصول الملكية ، ومما تأثير سبب الملك لا توقف له وليس مشروط على شيء مؤثر أثره في لان الاول من دون الترحام والتسامح .

قلت : سيظهر لك عدد دكر الجواب عن ترحيب الملك أنه لا يؤثر سبب

الملك حتى في الآن الاول ، فانتظر .

« وثانيها » أنه معكوس عنه بأن يعد أعمال المنصبي لعنق أثره ، فلا أثر له بعده لأنه لا عنق عتب لعنق . فبصير في الآن الثاني مهنلا ، فبعمل حيث سب لملك عنه أيضاً ، إذ المعروض دوامه وبنائه ، يعاره أن قربت الحربي إذ كان مثله ، نقل في الآن الاول للملك فتهرد ، فعمل سب العنق عمله بعد (قهر لقول محته ، فصدر كالأول من الحربي لمسح الذي يحور تملكه ، فعمل حيث لتأثر سب الملك ولا يصل في ذلك لتأثير سب الإربة ، فبصير سب العنق مهمة على عكس ما ذكره .

« وثالثها » أن سب لملك لآثار له في الآن الثاني في أحداث الملكية ، لأن بعد حصول الملك لا يؤثر سبه في المملوك ، إلا أنا نقول : أنه تأثير في بقاءه ودوام السب يوجب دوام المسب فيكفي في تراجمه مع سب العنق في الآن الثاني ، إذ المعروض أن القهر في كل آن ثابت ، فكما يكون له لأحداث كذلك يكون عنه لآثاره ، فهو في الآن الاول علة محدثة وفي الآن الثاني علة ممتدة فلا بصير في الآن مهنلة ولا يتوجه على هذا قوله ، أنه لا يعمل كون القهر في الآن الثاني متنصباً لملك المملوك فكون مهمة ويعمل مقصي العنق عمله لمسح هماله في الآن الثاني بل إنما هو يؤثر في عاء الملك ، فيتعارض حيث مع سب العنق في التأثير في الآن الواحد ، فلا يرجع حسب العنق ، كما هو الحال في تعارض السنين

« ورابعها » أنا نقول : كل من السنين يؤثر أثر الجديد ، فسب لملك يحدث في الآن الاول الملكية ونقل المحل لتأثير سب العنق فحدث العنق ، ثم أيضاً يعود إلى الملك ويحدث لملكه الجديد لمعرض دوام سبه ، ثم بعد حدوث الملك يحدث اثره العنق فيلاحق كل منهما على الآخر فتتسلسل ، فيكون كل منهما مترلز لا بمعنى أنه يتقدم بعد وجوده ويحدث بعد ابعاده .

فإن قلت : لازم ذلك عدم ثبوت الملكية المسقرة للحربي في قريبه ، فيصل
بمع الحربي قريبه لعدم الملكية الناسه ، بل يؤسلم اما هو ملكة مترلولة ، فيكفي
ذلك على المستدل .

قلت : أما ما في مقام بطلان بيعه وصحة في هذا المقام بل اما الكلام ها في
ترجيح سبب العلق على سبب الملكية فهو لم يشهد بما ذكره ، وهو المطلوب ههنا ،
وأما صحة بيعه سبب كركل ان فيه قرين ، فانظر ، والترجيح بينهما وكذلك الوجه
الناسي لدي ذكر في « الحواهر » مدفوع بأن القرابة الماتة لمتحتة قبل
سبب للملكة لا تأثير له ولا سببة معه ومع حصوله يقع المعارض والتراحم في
لتأثير .

وأما عن الترجيح لدي ذكره في « الحواهر » لقاء الملك ، حاصله : أن تأثير
سبب العلق يتوقف على الملك لبداهة أن القرابة لحالة عن الملك لا يؤثر شيء
من العلق ، ومن المعلوم أن الموقوف عليه لا بد من تقدمه امارداً أو دناً وطعماً ،
وكلاهما متنفذ ، أما الاول ، فلو صرح عدم تقدمه على سبب العلق ، وأما الثاني ، فلا يها
كهرسي رهن ليس أحدهما مقدماً على الآخر بحسب الدت كعدم العسة على
لمعبول ، وبهما وان لم يتقدم وجود أحدهما على الآخر ولو آتت ، الا أن تعلقه مع
ذلك مقدمة على المعلول بحسب الدات .

وفيه ما لا يحصى لان ذلك يتبع خلاف المقصود ، د الرض ثبات الملكية
وبقائه وترجيحه على العلق ومقتضى ذلك عدم ثبوته لانتفاء لملكية قبل العلق ،
رماً ودناً على ماسلكه ، ومع ذلك من أن تحصل للملكية ، ادعد فرص كونهما
كهرسي وهان لا يتقدم ، تأثير أحدهما على الآخر ، وحيث أنهما مساويان في التأثير
فكل منهما يمنع عن تأثير الآخر ، بل هو تسليم بأنه من قبل ترجح الاسباب ،
ومع ذلك وكيف يمكن ترجيح بقاء الملك وتأثير سببه .

لا يقل . أن تأثير سبب العتق مشروط على حصول الملك ، فإلم يحصل الشرط لم يحصل المشروط ، ويكون تأثيره موقوفاً بخلاف سبب الملك فإنه ليس مشروطاً بشيء فيؤثر به حصول الملك ويبقى سماته ، فيكون الترخيص معه لتقديم الشرط على المشروط دائماً

لأنه قول : « في كل حين من أحيان لشرط تقاربه سبب العتق الذي هو المشروط » فكأن من لشرط والمشروط حيث كانا معدوقين ومتنافيين في لآخر لا يتعص تأثيرهما لوقوع لراحم والمعارض ، ضرورة أنه لا يحصل في زمان الملك العتق ، ولا ينقص ذلك ببيع في من يفتق عليه ، حيث أن بيع سبب الملك يحصل ثم يؤثر المرأة العتق لعدم تنافي سبب العتق مع الملك لا بدني

فالتحقيق . أن السببين يتدرجان ويتكافئان فلم يمكن الحكم بأحدهما دون لآخر ، ويكون لسبب الواقع طاهراً استبداداً في نفس الأمر لا بيعاً حقيقياً ، لأن الشرط وهو تحقق ملك النافع غير معدوم . وكذلك نفس أيضاً لا يحصل لعدم تأثير سبه ، ولوعرض عنه لما يخرج عن قول التمتع لأنه حينئذ حربي فتملك بالقهر والاستيلاء ، وللمعرض أنه حصل ، وهكذا . لكن فرض العتق غير واقع ،

ولذلك قال العلامة « فقه » : « من دوام أتمر السطل للعتق أو فرض يعني أن لعتق لا يقع لدوام سبب الملك المعافي لموجود العتق ، ويكون الا بطريق العرض ، وكذلك الملك لعدم نيل تأثير سبهما في آن واحد حيث أن السببين في كل حين يعرض يتدرجون وكما أن في حال الملك لا يحصل العتق كذلك عكسه ، فعد تحقق لتعارض بصير الأصل المساط كما هو الحال في كل تر حم المسببين ، فيستفي شرط صحة لبيع

ومن ذلك ذهب جماعة ، - بل كاذب أن يكون مشهوراً - إلى صرف الشراء إلى الاستنقاذ كالفصل في « لقواعد » والشيفيد في « الدروس » في باب العتق ، حيث

قال :

ولو شترى من الكافر قريبه ، جار وان كان ممن يعتق عليه ، ويكون استفاداً
لاشراء من جيب المشتري ، فلا يشك فيه حيار المجلس و لحيوان ، وكذلك حذره
في « المسالك » .

ولكن عذرة « الشرائع » في العلق نوههم صحة البيع حيث قال : واد اشترى
بسان من حرابي ولده أو زوجته أو أحد ذوي رحمه كان جائزاً وملكه . ومحكي
عبارة « السروس » يدل على ذلك في باب بيع لحيوان على ما نقل أنه قال : ولو
اشترى حربياً من مثله جار وإن كان ممن يعتق عليه ، وقبل : كان استفاداً ، حذراً
من دور ، انتهى .

فعل المرد من دور توقف دوام الملكية على عدم حصول لعنق ، وهو أيضاً
يتوقف على إسلابية وقائه ، لأنه لم ينقل دوام الملك ليحصل لعنق ، وكيف كان
قد عرفت عدم ثبوت مرجح يصلح لترجيح أحد السببين .

هذا ، وقد يقال صلاحية المرجح والتعرض بالنسبة إلى دليليهما فإن النسبة
بين الأدلة له على ثبوت الكافر بالانحراف واستيلاء وبين الأدلة أدلة على اعتق
القريب بالملك ، عموم وحصول من وجه ، فلا بد من ملاحظة الترجيح
فقد يقال . ترجيح في حاسب أدلة الملك ، بطلان الكافر بالقهر ، سواء كان ممن
يعتق عليه أم لا ، لأن أراد الله تعالى الدالة للكافر ، فكفره صارساً لمدة الرقية ادلالاً
له وإن كان ممن يعتق عليه لو كان غير كافر .

وقد يقال : الترجيح في جانب العلق لا يعتق من يعتق عليه من باب الاشتقاق
بعموم شفاقة تعالى ورحمته الراسعة يقتضي عموم الاعتاق بالنسبة إلى المسلم
والكافر أشفاقاً له عليهم ورحمة منه بهم وإن كان مستحقاً للعداوة والدلة ، فالأولى
أجراء أحكام الاستفادة في الشراء من الكافر الحرابي قريبه ، فيسعي أن يكون لمصلحة
على هذا التبرير عدم لحوق أحكام البيع من الحيار والأرض ونحوهما .

ومنها . بيع العبد للكافر اذا أسلم العبد ، فانه يحضر حيث يد على الكافر ببيعه ،
فهو له الجبر ويجري أحكامه عند بيعه أم لا ؟

والتحقيق أن يقال . ان حكم الجبر قد يلاحظ تارة في العبي وأخرى في
القيمة ، أما في العبي فقد ذكرنا الكلام فيه ، فعند التعرض بين أدلة الجبر وأدلة
بني السبيل يرجع الى أصالة اللزوم ، والكلام هاهنا محصور بالنسبة الى القيمة . بمعنى
ان للكافر بعد صحته اسرداد القيمة - حيث لم يكن له سبيل الى اسرداد العبي - أم لا ؟
وجهاً مبين على أن دخول العبد المسلم في ملكه صفقة له عليه أم لا ؟ فعلى
ثاني بأحد القيمة . حيث أن العبي لم تسلّم له لان دوائه في ملك الكافر سقطت
عليه ، ولان له من أحد القيمة . والحاصل على هذا لتدبير تفصح المعاملة ويتبدل
العبد الى ملكه . وحيث لا يجوز له انفاذه ، يحضر على لبيع أو سررد لعبي
على ما تقدم وأخذ القيمة . فتأمل .

وعنى الأول لا جبر له لاستلزامه دخول العبد المسلم في ملك كافر - وهو
آناً - بالجهة تعلق حقه على قيمته . الا أن يقال : أن تعلق حقه على القيمة لا
يسلّم دخوله في ملكه ، بل لو فصح المعاملة يتعين حقه ابتداءً على قيمة العبد لا
على عينه .

فان قال : ان استحقاقه على القيمة من جهة كونه عرضاً عن العبد ، ومن
المعروف استحقاق العوض فريح استحقاق العوض . وحيث كان المعروض أنه لا
يمكن استحقاقه بـ تعرض ، أعني نفس العبد ، فكيف يمكن استحقاقه بعرضه ،
كما تقدم نظير الكلام .

قلت : هذا مستم ، لا أنا بقول : هذا نظير ما اذا كان العبي تالماً أو مسعاً الى
الثالث عني قول ، فتعلق حيث ثمانية الى الدل ابتداءً ، اد المحقق في قاعدة
« على اليد » ويزاد الصمان ووجوب رد المال لمصمون عليه ، ان المصمون

أما هو مائة الشيء استاءاً ، فإن أمكن عب الشيء فحصل في صحة والا تبدله على الترتيب .

ومنها : شراء العبد نفسه ، وعلى النول بصحة تلك المعاملة والشراء ليس فيه خيار لاستلزامه الحر رقاً لموصح المقدم يتوقف لكم في المسمى أولاً - أعني صحة الشراء وعدمه - وفي المسمى ثانياً - أعني ثوب الخيار وعدمه - بناءً على ذلك المسمى .

فقول في تحقيق المسمى أن صحة شراء العبد لنفسه لا يحلوا أما من جهة أنه من فروع المكاتبة بمعنى أنه لا شك في صحة المكاتبة وأنها يعود إلى شراء العبد لنفسه ، فصحة شراء حشد ليس من باب عنوان لباع المستقل المشتغل على الأجر والرسول مثل : بعث و شترت ، بل من باب إرجاع المكاتبة له ، حيث أن في المكاتبة أقوالاً ثلاثة : أحدها أن عتق بوصف ، وثانيها أنها ماملة مستقلة ، وثالثها ببيع .

فعلى القول ثالث بصير مرجع المكاتبة إلى البيع ، فتحري منها أحكامه من الخيار وعبره ، فأورد على هذا لعدم حريان الخيار لمصور شمول أدلته في مثل المسمى ، لأن دليله ، كقوله : « لبيعت بالخيار » يصرف إلى البيع الأصلي المستقل لمتعارف كما إذا اشتمل على إيجاب والنول لمخصوصين .

فيدفع ذلك بدعوى شمول أدلة الخيار في البيع لترسي بمعونة الأدلة الدالة على أنها بيع حكماً . وإن أبيت عن ذلك يدل : أن دليل الخيار وإن كان قاصراً عن شموله في مثل ذلك إلا أن الخيار ثبت بالمطاط العطي ، فحيث ثبت مطاط الخيار الثابت في لبيع يدور أحكامه به أو يبال . أن صحة شراء العبد لنفسه إنما هو من جهة كون نفسه بيعاً مستقلاً ، كما إذا باع مالك العبد نفسه بالشمس فقال العبد : قدت ، فمد يد حشد لعدم الصحة وجوه .

الأول : استحالة أن يتفق العبد إلى ملك نفسه وكرهه ما كذا لنفسه لعدم تعقل

اتحاد المالك والمملوك .

الثاني : «عند المعايرة بين المعنود عليه وبين المتعديين ، كما جعله العلامة من شروط المعنود عليه وفرع عليه في «الوقائع» تلك المسألة ، حيث قال : ولو باعه بعه فالأقرب المطلاق وإن كان لثمن مؤجلاً

الثالث . لزوم الدوران الحراسة شرط التملك الذي هو شرط الصحة ، وأما يتحقق في الفرص بالبيع ، فصحة البيع تنوقف على التملك وهو يوقف على الحرية والحرية تنوقف على صحة البيع ، فهذا هو الدور لا محيص عنه في المقدم ، ولو تمكّن الماقتضى في الأولين لاسبب له في الثالث

ثم الكلام للعلامة «قده» في «الوقائع» - كما ذكرنا عيس - لفاظه - يشتمل على الخصوصيتين :

أحدهما . أنه حصل التمريض بعه بعه . فيكون المد مبيعاً حسيئاً ولم يفرغ جعل بعه ثمناً ، بأن اشترى المد داراً مثلاً بأداء بعه .

وثانيهما . أنه «قده» عقب كلامه بقوله . وإن كان مؤجلاً ولابد من حصر صفة للأجين حتى تصلح أن تكون فارقة بين البيع الحالي .

أما لوجه في الأول لاستمرار جعل بعه ثمناً تصرفاً في مال المالك لأنه مملوك لغيره ، فلا يمكن تصرفه بغير إرادته ، دحس بعه ثمناً للمبيع كدريد أو فرسه مثلاً تصرف في مال مولاه ، بخلاف صورة كونه مثنياً ، لأنه إما يكون من المالك ويكون بده ، كأن يقول المالك للعد : بعثك بكدا .

وأما الوجه في الثاني : فقد سبب المحقق الثاني إلى القيل ، بأنه مع وجود الاجل يسحر بالبيع فيكون وقت الحل مالاً ، بخلاف صورة البيع الحالي ، فإن المد في حال البيع لا يسحر ولا يكون مالاً لشيء .

ثم أحاب عنه : بأن عدم ملك الثمن لأجل له في صحة البيع وساده ، والا

لا يمنع بيع العتير الذي لا شيء له أصلاً ، بل عدم صلاحية الملك هو المانع وهو موجود في الحالين . حاصله : أن يكون المشتري لا يشترط أن يكون ملكاً لشيء فعلاً ولا يلزم أن لا يجوز المايعة مع الغير ويمنع بيع شيء عتي لغيره ، وهو وصح النضالان

ثم تصدى «قده» بعد ذلك بذكر وجه آخر بقوله : وما أراد - أي لمصنف - بقوله : وان كان مؤحلاً ، رفع توهم من يحيل حوارته مع الناحيل بغير رأى إلى عدم بروم أداء الثمن ، لأن المانع هو امتناع لزوم الأداء لا يعني عدم الأداء ... انتهى .

حاصله : أن المدة على التسليم و الأداء شرط في صحة البيع ، فهو حاصل في المؤجل دون لبيع الحالى أو عدم القدرة على التسليم حاصل حسنة ، فيمنع عن صحة البيع ، هذا كله في المسمى ، وأما الكلام في لئنه ، فهو الحيات ثالث على القول بصحة ون كان خلاف الأقرب على ما في « القواعد » أم لا ؟ قيل : لا يثبت فيه بناءً على الصحة لوجوه :

الأول : انصرف الأدلة إلى غير الشراء لئنه فانه خارج عن لبيع المتعارفة . فيه : أنه لو أعصا عن منع الانصراف وسلب عدم الشمول بقول شوت بختيار من جهة محيء صاط الحير في لتمام من غير فرق بينه وبين سائر لبيع التي ثبت فيها الحيات .

الثاني : اسطرار لختيار لحرق القعدة المفردة وهي . أن لحر لا يعود رقاً فيه . أنه حسن دلالة إلى العين . وأما دلالة إلى لقة ، فلا تمنع لدعامة

وبرجع إلى قيمة حيث تمسرت العين كما سلف في بعض المروع المدينة لثالث . أن الحيات عدرة عن لذلك لأزالة لفق وسلطة ارجاع المعبود عيه ، ولو كان للعد حير لزم أن يكون مسلطاً على نفسه والاسان لا تسلط على نفسه

درجاءه الى الملكية

فيه : مع و صح لانه بعد فرض ثبوت الخيار بصير ذو الخيار بعد المشتري نفسه ، وسلطنة المشتري اما يكون على النافع بأحد الشئ ورد المشتري ، وأما في مفروض المسألة حيث قلنا بصحة الشرء لا يرد عين المبيع لانه صار بمنزلة صيرورته حرراً ، ولأن من دفع القيمة فتحتص سلطنة حينئذ بالنسبة الى النافع ، لئلا يترك في أحد الثمن ، وبالنسبة الى الثمن دفع قيمته الى النافع . وهذا كما ترى ليس سلطنة على نفسه .

ومنها : ما ذكره بعض الفقهاء المعاصرين « قد » عدم ثبوت الخيار في بيع الوقف حيثما حصل مجوز بيع الوقف ، كما في صور الحراب ، على ما ذكرنا تفصيله في محله لانه لو ثبت فيه الخيار لزم صيروره لوقف ملكاً في بدل .

بيان ذلك . أن في بدل الوقف حيث يبدل به قولان : أحدهما : كونه وقفاً بلا حاجة الى الصيغة ، وثانيهما : أنه وقف بعد احرء الصيغة ، فحينئذ لو ناع لوقف بدل وأحرى صيغه الوقف صار البدل وقفاً ، ولو ثبت في البيع خيار لزم أن يرد البدل ويحرج عن الوقفة ويصير ملكاً ، وهذا غير جائز .

و لاجواب عن ذلك يظهر عما ذكرناه أنه إما يتم في العين ، وأما بالنسبة الى القيمة فلا ، فيرم حينئذ ثبوت الخيار في البيع ، وحيث لا يمكن رد البدل بصيرورته بمنزلة تلف ، يستقل الخيار بالنسبة الى القيمة ، فيفسح البيع ويؤخذ القيمة ، ولا يبرم من ذلك صيروره الوقف ملكاً ، حتى يفي الادلة لدلة على أن الوقف لا يملك .

(مسألة)

عدم ثبوت الخيار في غير البيع

لاشكال في عدم ثبوت الخيار في غير البيع من العقود والعاملات، بالبيع والاحماع، اذ موضوع ذلك الخيار اما هو البيع كما في قوله « لبيع بالخيار » وليس لنا نص آخر يدل على عدمه، وأن المحكي عن « التذكرة » و« طبع » لا رشد » و (النية) الاحماع عليه، حتى أن الشيخ صرح بذلك في عدة مواضع من كتابه « المسوط » .

واما الكلام هنا في تصور المعنى المراد من الخيار الذي ذكره الشيخ في « المسوط » في جملة من العقود الخائفة، حيث ذكر في أول كتاب البيع من « المسوط » الجارات الثلاثة: حار المجلس و شرط والحوال، ثم شرح بذكر العقود التي تدخلها تلك الجارات والتي لا تدخلها، ثم قال بعد ذكر حدة منها: وأن لو كاله ولوديعه وعاديه و اراض و لعده، فلا يبيع من دخول الجارين فيها مع... انتهى

ومراده من الجارين : للمجلس والشرط، فيتع الاشكال في أنه كيف ثبت الخيار في تلك العقود مع أنها محكومة في كل آد بحور الفسخ؟ وجه لاشكال الأمر :

أحدهما: ما ذكره شيخ الاستدلال « لبي » من عدم عقل نفس خيار في أمثاله العقود بمرور بحصيل الحاصل، و حار عاده عن السلطة على الفسخ، و المعروف أن السلطة على الفسخ في تلك العقود حاصل في كل آد ورمز ولا يتعمل محيء السلطة على الفسخ فوق السلطة على الفسخ ولا يتفص ذلك بالاحكام التكنيفية كعص لمورد التي ثبت لوجوب من جهة على الشيء

الواحد من جهة أخرى ، لابد لأقول هناك تعددهما ذاتاً ، بل امتداداً ، بل امتداداً بتأكيد الوجوب ، فانه عبارة عن الطلب الحتمي وله مراتب يقل الشدة والضعف ، فهي صورة تعدد لوجوب تصرف مرتبة الطلب والرصاصاً أعلى وأشد من دونه وهذا بخلاف الساطنة فيه لأمراتب لها حتى تقول بالشدة والضعف

ولا يتصرف أيضاً بتعدد لحيارين كما احتتمع خيار الشرط مع خيار الحيوان مثلاً ، لا بهما مما يتصل الاسقاط ، فيحور اسقاط أحدهما وبقاء الآخر أو اسقاط كليهما فيلزم العقد .

فحوار المسح اذا تم اسقاط كأحد ، لحيارين يمكن اجتماعه مع حوار المسح الآخر من جهة أخرى مع قبوله لاسقاط بخلاف ما نحن فيه ، فان حوار المسح في العقود مما لا يصل الاسقاط ، بل هو الذي ذكره العلامة «قده» في «التذكرة» المعنى لحيار فيه ، لا بالحيار فيها أدنى ، أي حوار المسح في تلك العقود من قبيل الاحكام لامن قبل الحق الذي يتصل لاسقاط ، فلا يتصل ثبوت الحيار الذي من قبيل الحق في مورد نت فيه لحيار - أي حوار المسح - بحسب أصل الشرع المعبر عنه بالحكم .

والحاصل : ان ثبت هل : ان الحيار عبارة عن سلطة على المسح بحيث لو لا لم العقد وهذا المعنى غير متصور في العقود الأدبية ، اذ مع عدم الحيار فيه ، أيضاً ليس بلام .

وثانيهما . ويستظهر في كلمات الفقهاء ، خصوصاً في كتاب شيخنا العلامة الانصاري «قده» من أنه لا ثمة في ثبوت الحيار في تلك العقود ، فلا أثر لجعل الحيار في العقود التي كان الحيار فيها أبدياً . هذا وقد يدكر في دفع الاشكال وجوه

الاول . ما ذكره الشهيد «قده» في «الدروس» من أن المراد بمحيي الحوار

في تلك العتود عدم حور التصرف قبل انقضاء الخيار، مطاباً لمذاق الشيخ في الخيار في العقد الآدمي، حيث أن مدعب الشيخ في العقد الآدمي - إذ ثبت فيه الخيار كالبيع - عدم حور التصرف للبشري في رهن الخيار ولو من جهة عدم حصول لهك، كما ساء هذا لنول إليه في المسألة السابقة، أو من جهة كونه مهجوراً كما صحت، وصرح ذلك في محله، فالمراعاه لمدعبه يقتضي أن يرد بذلك في محل الكلام، أعني في أمثل الوكالة والغاربة عدم حور التصرف البشري ولا مدعب في رهن الخيار، وهذا المصن أمر ممكن معتول ومفيد للثمرة.

وليس عدم دفعه لطرف، أن هذا الجواب حسن بالنسبة إلى الاشكال الثاني ولا مدعب به لأشكال، لأن هذا ذكر ثمرة للخيار لأنه في مقام تعقل نفس الخيار الذي هو عده عن المسئلة على الفسخ والإقرار، إذ عدم حور التصرف في رهن الخيار إرفاقاً به يساهو من آثار الخيار ولو ارمه.

الثاني: ما ذكره شيخ المذممة «ق.د» في مكاسبه: أن المراد دحول الخيارين في ثلث العتود بمراسلة وقرعها في تحضيق عند البيع، فتسلم بلزوم عند البيع وتمسح به - عدم - دحول خيار للمجلس في لبيع لروسخ في المجلس يرى الفسخ في تلك العتود أيضاً.

فهذا وإن كان حسناً في نفسه إلا أنه صعب احتمالاً، حيث أن عبدة الشيخ لا يحتمل ارادة ذلك المسمى بداعة أنه على هذا التقدير أن عقد لبيع بصير مع الحور وانعاساح تلك العتود ليس من جهة دحول الخيار فيها، وإن لآدم دحول الخيار فيها فسدحها من دون مسح شيء آخر، وهذا لا يمكن إلا بفسح عقد البيع، ولا تظهر الثمرة في دحول الخيار فيها، لأنه على أي حال - سواء قلنا بدحول الخيار فيها أم لا - يتبع عقد البيع، فلو احتار الفسخ بفسح والأي لم يتم تحصيل

بهذا فائدة أخرى .

ثالث، ظهور الثمرة إذا كانت تلك العقود في صميم عقد آخر لازم ولم يجعل له خيار المجلس كعقد المكاح، فإن المعروف أنه ليس لمكاح خيار المجلس بحيث يفسد بطلان دخول خيار المجلس في تلك العقود يشترط خيار المجلس في الوكالة وأمثالها مع كونه لازمة باعتباره كونه في صميم العقد اللازم . بل يدفع بذلك الاشكال الأول أيضاً، حيث أن الخيار الذي بمعنى السلطة على الفسخ في عقد إرث لازم . فيصدق ذلك للعريف في تلك العقود إذا وقعت في مثل عقد المكاح .

وسدفع ذلك ما يرد على المعنى الذي ذكره شيخنا العلامة «قده» حيث أن عبارة الشيخ لا تحصل ذلك المعنى وأنه ضعيف احتمالاً، بل ذلك لوجه تفسير في الحقيقة لمذكره شيخنا العلامة «قده» ونوضح أمره

المرجع : أن دخول الخيار في تلك العقود المحترقة من باب التمسك، فهو دلل دليل على ثبوت الخيار فيها، ملتزم به تعيداً .

وهو، أن التمسك من ذلك الأشكال إما هو في عدم تعفن الخيار، فكيف يشتر بذلك الالتزام بالتعبد .

الخامس، ما ذكر شيخنا العلامة الأستاذ «دم طله» في مجلس البحث، أنه لو قلنا بأن الخيار عبارة عن السلطة على الفسخ والانتفاء، أي بقاء العقد على حاله ليتوجه عليه حيثما الاشكال لمذكور . إذ هذا المعنى ثابت في العقود المحترقة وإن لم يقل بالحدس وأما إذا فسر بأنه عبارة عن السلطة على الفسخ والقرار بأن يفسد على مسح لعقد وإلزامه . كما هو أحد الاحتمالين و لمستعاد من كلام «الحدس» على ما ذكرنا تفصيلاً . ولما مع حيث من دخول الخيارين في تلك العقود لتعقده ولم يلزم بحصول للحاصل حيثما . فيكون المراد من الخيار أن يفسد ذو الحدس

نفسه ثلث العقود ولازمها بحيث لو اختار الإقرار و الأثرام لكاتب لارمة، فهذا أمر متعقل .

لأن الكلام في دليل ذلك لعدم ثبوت دليل لنا في ثبوت هذا المعنى في ثلث العقود، بحيث لو اختار اللزوم لكاتب لارمة ، لأن لثبوت عدد الأصحاب في جوار الفسخ ثبت في ذلك المود وان صرح ، لا ساعد أو يدوم .
وكذلك كان ، الكلام في دليل المطلب غير الكلام في أصل تعدله وإمكانه ، ومراد الشرح «وه» إنما هو في أصل إمكان حريان الخيار فيها لأبي اثبات الخيار في ثلث، فثبت لأحكام بالشوب، كما تشهد بذلك عبارته المذكورة، «عني قوله، ولا يمنع من دخول الخيارين فيها مانع انتهى، فدير .

وسريرد ، ووصفنا بعض ما ذكرناه في أمثاله الأتية وهي : هل مند هذا الخيار بعد العقد من دون توقف على محي، شرائطه المتأخره وان كانت ثلث الشرائط من مبداه وشرائط صحيحة فيكون حينئذ مراً الخيار حين العقد وان لم تتم شرائطه؟ أم ان مبداه بعد مبداه وشرائطه له لجميع الشرائط الباقية ويظهر الثمرة في تصرف والسلم . حيث أن القصد من شرائطهما بحيث أن لم ينجح بهما التيقض لكانا فاسدين .

فقول عذر القصد لأجله من وجوه : ثلاثة : أما ما معتبره من باب الواجوب النفسي التكاملي وعد ، ومن باب الواجوب النفسي مع كونه من شرائط الصحة وموحداً للدين . ومن باب الواجوب الشرطي ونظ ، لأن لم يكن موجباً بالواجوب التكليفي أصلاً إلا من الشرائط المعبره المؤثرة في ذهن المدك

فعلى لأول : لا شك في أن مند الخيار بعد العقد وان لم يحصل انقضاء ، فيصير حال انقضاء على هذا الاحتمال في الصرف والمسم كحال غيرهما من البيوع ولا يقدح فيه حيث الأشكال التي من عدم ظهور الثمرة لجعل الخيار قبل

النص، لعدم سميته لعدم بدوئه لوصوح أنه على هذا الاحتمال له وقع صحبياً
بأنه، فيكون لثمره في ثوب الخيار حين العقد حوار الفسخ وعدم تحقق لوجوب
في القيص .

وأكن هذا الاحتمال محدد بصوير في السهم والنص وليس مما قاتل بأن
حال النص فيها كحال غيرهما في عدم كونه من مصححات العقد ومسمحاته .
وعلى الاحتمال الثاني : قل شبحنا العلامة « قد » لا اشكال فيه لوقف بوجوبه
التكديفي، أما لعدم لزوم إلزاماً أولو وجوب الوفاء بالثمن، مع كونه من شرائط صحة
لعدم وجرء أخيراً للعل، لظهور الثمرة في حمل الخيار حيثئذ وهي حوار الفسخ
وعدم وجوب التفاضل .

وورد "ورد غيبه شبحنا الاستد العلامة « دام طله » بعدم ظهور لثمره لحمل
الخيار على هذا أيضاً ، إذ حوار الفسخ حاصل في معروض لمساواة سواء قلنا
ببحار أم لا ، لأن المعروف أن النص شرط صحة العقد بحيث لو لم يثبت لكان
العقد رسماً . وهو مرقاً يفسح العقد قطعاً .

فساء أعني أن النص شرط لصحة في الصرف ولستم يكوب من المفقود
الحائز ما لم يثبت النص . ومن المعلوم ثوب حوار الفسخ للعقد الحائر على
كل حال ، سواء قبل ثوب الخيار أم لا ، فلا تظهر الثمرة للخيار حين العقد
حيثئذ .

"قول : قد حس في حوار الفسخ الوصفي ، بمعنى افسح العقد بالتعرق
بدون حصول النص ، فيفسح العقد سواء ثبت خيار فسخ أم لا وأما بالنسبة إلى
حوار الفسخ التكديفي تظهر الثمرة ، بمعنى ان قلنا بالخيار قبل الفسخ ولا يكون
التفاضل واجباً ولا يحصل شركة اثم وكذا لا يحصل الاثم بفسخ العقد ، بل يحوز
فسحه وان لم يقل ثوب الخيار ، فيكون التفاضل واجباً ويحصل الاثم شركة

ولاجور الفسخ، لأن المتعاقدين على هذا القول مأموران بالتفويض والوفاء للعقد ولايجوز لهما مسح العقد لأنه خلاف لوفاء بالعقد، وإن كان العقد بنفسه ليس مملوكاً بل القصد له مدخلة في حصول النفع والملاك الأول المعروف مع ذلك لما كان لوجوب اكتسبه ذاتاً يحصل أثر الحيار في حوار الفسخ وعدم التقيد ولعل ذلك مراد شيخنا العلامة الأنصاري «وقده» .

وأما على لوجه الاجور كما هو مذهب المشهور: من أن التناقص فيهما ليس له وجوب شرعي ، مكتسبي ، بل انه هو شرط لحصول النفع والتمسك في عقد لصرف والسلم، وهم من القصد من العمود الحائرة، بمعنى أن لكل من المتعاقدين سيطرة على ما له فيبقى الاشكال في ثبوت الحيار قبل انقضاء عني كون مداه حين صدور العقد، ففي أثر الحيار حينئذ حده كما صرح به شيخنا العلامة «وقاه» في كتابه

و لحصل : أن الاشكالين المتبقيين في لمسأله المداه يأتي هذا أيضاً، وقبل ناره أنه بعد فرض بقاء سيطرته كل من المتعاقدين على ملكه لا يعمل لثبوت الحيار لأنه عباره عن السيطرة المذكورة بحيث لو لاها إكأن العقد لارماً، فجعل الحيار في السلم و تصرف قبل انقضاء تحصيل للحاصل . وأخرى أنه لاثمره لثبوت الحيار حينئذ ، وإلى هذا المعنى أشار ، قوله «وراه» (وفي أثر الحيار حينئذ حده).

وقد يندفع الاشكال بوجوه ثلاثة :

الاول : بما أجاب شيخنا العلامة «وقده» بظهور الثمرة بعد مسح دي الحيار في حروح العقد عن قبله لحرق انقص المملك، فإن لم يكن الحيار ثابثاً قبل العقد لانقضاء انقص في المجلس ، ويتم الميل والانتفاء ، ولا يرجع الفسخ في سقوط الانقص عن صلاحية التأثير، بخلاف ما ثبت فيه الحيار، فإذا احتار أحدهما - قبل انقضاء - لمسح لسنط عن صلاحية التأثير .

فيه . أنه من المقرر في العقود الجائزة أنها يتسخ بحدول أحد المتعاقدين ، بل بكل منهما ابطال العقد قبل سكمال لشرط لمتتم ، فكما أن للموحد مسح العقد قبل لحوق القول ، كذلك لهما مسح قبل لحوق النص فيما كان من متمم العقد وباقل الملك .

ولذلك لورد أحد المالكين أو كلاهما عقد الفصوليين قبل الأحادة يسفح العقد ويسقط عن قابلية لحوق لاحاره ، فكذلك فيه نحن فيه ، فالمتعقدان في الصرف والنسب لوعدا قبل النص وعرضا عن ماضدز منهما من العقد بلرد أو المسح حرج العقد عن قابلية لحوق النص ، سوء فسا شوت لحيار لهما أم لا . ولا تظهر ثمرة لحيار ، مصافاً لى أن هذا الحواب لا يندفع الأشكال على لتزير الاول من عدم المعتولة بالحيار وكونه تحصيلاً للحاصل .

لثاني . ما يستفاد من كلام العلامة « قدس » في « لذكر » والشويد « قدس » في « الدروس » من ظهور الثمرة بعد إتمام ذي لحيار في وحوب النص وحصول الأثم في امعاد أحدهما عنه ، ولو يرد أحدهم بالتفرق عصى ، بخلاف ما دم بقل بالحيار ولا يجب لتناقص ولا يحصل العصا بانفراد عن التفرق

نعم ، ان اتفاقاً على المقارفة عن تراص ولاأثم لانه حيث بصير كالاقابة .

وحاصل هذا الوجه : أن الحيار عاره عن المصلحة على المسح وعلى الانرام للعقد لا معنى لانه على حاله برك المسح ، بل بمعنى الرام العقد وحمله غير قابل لان يسفح ، فتظهر اثمرة حيث ولا مسرح لأشكال عدم الثمرة ، بل بدفع بذلك اشكال عدم المعتولية لعدم لزوم تحصيل الحاصل حيث اد الساططة الحاصلة من الحيار لم يستلزم ذلك المعنى من الحيار لعدم القدرة على الرام العقد وإيجانه في العقود الجائزة ، بخلاف فرض ثبوته .

فان قلنا يشوت الحيار لحصلت الثمرة في صورة اقرار العقد والرامه ، ولو

الترم وحب عديهما لتتضمن ويحصل العصبان بأمراد أحدهما بالمعارضة وأما مع اتفاقهما لا يحصل العصبان كما في صورة الأقالمة في سائر العقود وإن هذا لعدم لحدار لأوجوب ولا ثم في البيع .

ونكح يرد على هذا لأنه إلى المعنى . أعني معنى الجار . فإن هذا لجواب حسن ويدفع لاشكال مكالاته بربن كما احترناه في المسألة السابقة . لأنه مسمى على كوك الحذر عبارة عن ملك افراد العقد لا بمعنى نقائه على حوله بترك لفسح بل بمعنى إرامه وحده غير قابل لأن يفسح . وهذا المعنى وإن كان محذور شيخ الفقهاء في « الحذر هر » كما سبق ذكره في تعريف الحذر إلا أن كمالات الأصحاب لاثمه عنه ، فتدبر

لثالث : أن ثوب الحيز من مكالات العقد كشوته في بيع لأصرف ولسلم فمن حصول النصر إما هو كالأجور التعلقي في الأحكام التكليفية ، بأن يدل بوجوب لزج المؤلف من أرب - كما ذهب إليه صاحب « الفصول » - وكأوكاله المعطاة على وقت كذا الأعلى وجه يتعلق حتى يكون بطلا بل على وجه التحيز ، بأن يقال : أرب وكل فعلا ومحرر لأن من تبع دري هذه مثلا يوم الجمعة أو عند قدوم الحاج .

ففي هذا الخيار لا يفتك عن العقد حتى يقال : بفتك المعلول عن العنة ولو برهة من الزمان من مدته حين العقد ، عديله الأمر بظهور ثمرته بعد النص كالأجور التعلقي في أوكاله المحررة المدونة فعلها على وقت المستثنى كما قبل ذلك في المعطاة أيضاً بأن الخيار ثالث في المعطاة ولكن يظهر ثمرته بعد التصرف والتلف المزمين منه فمن محيي الترم في المعطاة لأن ثمره الحيز ، إلا أن ذلك لا يوجب معنى الخيار فيها لظهور ثمرته بعد تحقق الملزم .

ومضيل الحال في المعطاة أن يدل في جرد الحيز في المعطاة وجهين

بل قولان والمصدر الى جماعة ، منهم صاحب « كشف الغطاء » وبعض النقاد والامية : عدم لوجوه ثلاثة .

الاول : أن الخيار من لوازم العقد وأحكامه ، فإن الذي ترتب عليه خيار المجلس كسائر الأحكام هو عدم البيع المشتري على الإيجاب وفسخ ، وليست المعادة لوقوله بأنها تسع وتوجب الملكية مما يشتمل على الإيجاب والفسخ لفظي بحيث يصدق عليها العقد ، لأن العقد عبارة عن العهد الموثق باللفظ .

وفيه : أولا . تسع ترتب خيار المجلس على العقد وكونه من أحكامه ، إذ موضوع الذي ترتب عليه ذلك الخيار هو البيع في قوله « البيعان بالخيار » فهو عدله عن ايمانته الذي صدر عنه بيع فلا أوفولا على حسب ما تحقق به عنوان التسع .

والحاصل . تسعا ترتب خيار المجلس على عنوان عند البيع الذي هو عبارة عن اللفظ ، من إما موضوعه في اليمين البيعان ، وترتب على هذا العنوان عسي لبيع .

فالتحقيق : أنه عبارة عن موحد لبيع ، عسي من كان مشأ لسفل والتمليك سواء كان مائكا أم لا ، بل كان وكيله وسواء كان بشائه بسميك بقول أو بلفظ .
وثانياً : عدم صدق العقد على المعاوضة ولو سلمنا أن الخيار ادسا هو من أحكام عند البيع بقول أيضاً عقديّة المعاوضة ، إذ لعقد عاره عن العهد الموثق وهو قد يحصل باللفظ وقد يحصل بالفعل .

الثاني : أن ثبوت الخيار في المعاوضة لا يخلو أما أن يلزم شوقه قبل تحقق التصرف أو بعده ، فعلى الاول يلزم تحصيل الحصول ، إذ من التصرف ليست للمعاوضة بالارمة ، بل حوار الفسخ والرجوع ثابت ولا معنى لتحلل الخيار بعده . وعلى الثاني يلزم أمرين :

أحدهما : لزوم انعكاسة علة عن المملول وبوحي برهة من الزمان ، ذالمسبب
المتنصبي للحيد وهو البيع وهو حاصل قبل التصرف وليس التصرف من أحد
أجزاء البيع ، فعلى القول بأن المعاوضة تملك ويبيع لا بد من ترتب أحكام البيع
عليه ، ومن المعلوم من لدليل والاحتماع أن تنس البيع سلسة لترتب الحيد ،
ولو تأخر في المقام إلى حصول التصرف لزم تأخر المملول عن العلة ، وهذا
محال .

وثانيهما ، أنه من المقرر - كما سيجيء - أن التصرف علة لاسقاط الخيار ،
فلو كان علة للحيد في المعاوضة لزم أن يكون شيء ذو علة لطرفي القبض ،
دكون التصرف سبباً لثابت الحيد ، وكونه سبباً لمهي الحيد مستلزم لحوار الشيء
الواحد أن يكون علة لثابت شيء واحد وبعبارة ، وهذا مستحيل .

والجواب عن ذلك : أنه «قول : أنا بحيد الشيء لأول ولم يبرم ترخي المملول
عن العلة ولا يكون الشيء سلة لطرفي القبض ، وأما قوله (لزوم تحصيل الحاصل)
ومدفع ، أنه كالوحد العائلي ولو كاله المعاد لا يحسب الاشياء ، بل بحسب لغير
وتظهر ثمرته بعد التصرف ، والخيار حين المعاوضة ثابت منجر ، غاية الأمر ثمرته
، بما تكون بعد حصول الملموم كذا ، لو حصن التصرف والسبب

وأخرى - أنا بحيد الشيء وقوله (لزوم انعكاس المملول) حينئذ مدفع
بما ذكرنا من أن ثوب فعلة لحيد على وجه التحيز بعد التصرف لا يستلزم عدم
ثبوته فيه على وجه التعليق والشأية ، فهو بحسب لدات والوجود ثابت حين
لمعاضة ، وأما بحسب الاثر والتحيز بما يتعقب بالتصرف .

وأما الأمر الثاني ، ومدفع بعدد المعنى والمثبت بحسب المهية ، والخيار
لذي كان التصرف لاسقاطه بما هو من قبل المحكم ، وأما الحيد الذي يشته في
المعاوضة فهو من قبل الحق .

بيان ذلك ، أن المعاطاة وإن قلنا بكونها بيعاً - حكمه الحوار عنه لمشهور
المحقق ، فيصر حوار الرجوع وفسخ من أحكامه على خلاف سائر سبوع فهذا
الحوار الذي من أحكام المعاطاة إنما يستلزم حصول التصرف والتلف ، وشهد
بذلك - أي لكون ذلك الحوار من قبيل الحكم - أن أحد المتعاطين قبل حصول
التصرف لو سقط عنه من حوار الرجوع والبراءة لمعصده لما سقط ولا يكون
لأمر ، بل لبراءة المتعاطين معاً لا يكون لأمر ولا يكون حوار الرجوع ساقطاً ،
فإذا كان حقاً لم أن يكون ساقطاً بالأسقاط . وبكشف ذلك عن أنه من قبيل الحكم
والتصرف المعلوم بالأساطة ، وأن الخيار الذي يشب التصرف من قبل الحق
كسائر الخيارات فيسقط بالأسقاط وتنتقل على حسب ما قرر في محله .

الثالث أن سب كون التصرف ملزماً في باب المعصاة إنما هو من جهة كونه
لزاماً ، ومن المعلوم أن الالتزام من المسقطه عندهم .

فوجب أن لا يكون الخيار في المعصاة ، وإن كان باعتبار ظهور أثره بعد التصرف
ذالماً يظهور أثر الخيار بعد تحقق المنطق له - أعني الالتزام .

وهو مع كون التصرف ملزماً من جهة كونه التزاماً بل إنه هو من باب التمسك
حيث قام الإجماع بلزوم المعاطاة بسبب التصرف والتلف .

أقول : تنويع الأشكال من جهة دهايم إلى أن نلصق التصرف من المسقطات
- كما سيحكي - فصع ذلك كيف يمكن أن يقال أنها التصرف مثبت للخيار في باب
المعاطاة ، فلو كان التصرف من أحد المسقطات التي انفردوا عليها ، فلا وجه للالتزام
بأنه إنما يشب الخيار في المعاطاة بعد التصرف إلا أن يقال بآداء المقارق
أو مع عموم الدليل الدال على أن التصرف من المسقطات ولكنه غير معلوم ،
فانتظر .

﴿ مسألة ﴾

في مسقطات الخيار

في باب المسقطات الأربعة المعروفة ، أعني اشتراط سقوطه في ضمن العقد
واسقاطه به بعده والتفرق ، وبصرف ، فهو مباحث :

لمبحث الأول في اشتراط سقوط الخيار ، وحيث أن لمعنى المراد من هذا
لشرط يتصور على وجود ولادة من المكلم في ذلك من جهات :

أولى : في بيان الاحتمالات وما أورد لنهايتها منها .

ثانية : بعد تعيين المراد في بيان الأدلة الدالة عليه .

ثالثة : في بيان الاشكالات الواردة على هذا الشرط ودفعها .

الرابعة . في بيان الثمرة في سائر الاحتمالات من هذا الشرط ، بأنه هل تختلف

تلك الاحتمالات بحسب الآثار والثمره أم لا ؟

أما الأولى . فنقول . المستفاد من كتاب شيخنا العلامة « قدس » وجود ثلاثة :

أحدها : اشتراط عدم الحذر . ثانيا : اشتراط عدم العسخ . ثالثها . اشتراط اسقاط
الخيار .

ومن هو هر شبح لغيره وجود :

أولها : اشتراط سقوط الخيار .

ثانيها . اشتراط الاسقاط ، حيث يفاد عن مرد الغتفاء لعدم كونه حيثئذ اسقاطاً

بالشرط ، بل قصاه مستحق لاسقاط عليه ، و دلم يف تسلط الآخر على الخيار
كسقي الشرط .

وثالثها . اشتراط عدم ثبوت الخيار ، كما بعده أيضاً ، بأن هي استحقاق ثبوت

لغير شرعاً سطل . لعله لكونه مخالف للكتاب و لسه . ورابعها : اشتراط الالتزام

بالعقد واختباره .

وهذه وجوه ستة بعضها داخل في الآخر كما يرى ، ولكن المهم في المرد
منه عدمه ، والذي سهل الأمر أن المحقق والعلامة والشهيد حكوا عن لسان الله تعالى ،
وهؤلاء الأعظم « رضوان الله عليهم » قد عرو عن هذا الشرط بشرط السقوط ،
كما في « نرائع » و « المذكرة » والمحقق عن « السروس » كما صرح بذلك
شيخ نعمان « ٥٠٠ » قوله : والمراد من المتن وعمره مائة سنة في ذلك أحد الأمور
الأربعة المستتمة للخيار ، سقوطه بنفس الشرط لا اشتراط الاسقاط الذي يحصل بأحد
مستتمة .

ويظهر من شيخنا العلامة « ٥٠٠ » أن كلام المشهور هو شرائط السقوط وهو
بمعنى عدم الخيار ، بأن يقول بعث شرط أن لا يثبت خيار المجلس .
الثانية : في ما مذكور ذلك الشرط ، و « من » بعضهم لأصل والاحتماع
والكتب وعموم (المؤمنين عند شروطهم) ولحقه لو ارد في الباب .
أما الأصل : فالظاهر هو ما عثر عنه صاحب « الجواهر » بأصالة الروم مع
المتن في سائل لادله ، فيكون هو المرجح أو المرجح بعد معارض أدلة الشروط
والخيار .

أما لاجتماع كما في « ٥٠٠ » : الاحتماع عليه الآن انه حصل عدم الخلاف ،
حيث لم يعلم مخالفت في المسألة .

وأما الكتب . وعموم الأمر « ٥٠٠ » في الآية الشريفة « أو هو بالعقد » (وهو
بعد تعرض أدلة الشروط و أدلة الخيار يجب أن يكون المرجح عموماً آخر فوق
ذلك - أعني عموم الآية الشريفة - ولنتمسك به تقرير آخر وهو : أن اشتراط
السقوط في العقد جزم للعقد فيجب إرفاءه بنفس الآية الشريفة ، أعني (أو هو
بالعقد) فيه يشمل على وجوب الوفاء بجميع منصفيت العقد وآثره حرماً
وكلاً

يبدع حينئذ أن العموم محض تشعاً بأدلة الجبار، ولا معنى للمساك به في المدم، وأما عموم (المؤمنين عند شروطهم) فقد سأل به فقهاء "نه" بعد ندر صه عموم أدلة الجبار بالعارض من وجه محبت الترحيح التي الذي هو ترجيح، وهو في المدم عموم (المؤمنين عند شروطهم) لصحة سنده وقوة دلالته لعمل لأصحاب على مضمونه في أمثال المقام.

وبدع حينئذ أن الترحيح أن كان بحسب المصد و"ترجح" بينهما لصحة سدي أدلة لشروط وأدلة الجبار، حيث لا حشده في سنده، بل كلاهما مبني على كالتفصيل ولا ترجيح بين المصنفين، وإن كان بحسب هذه دلالة على "أدلة" الجبار، وإن كان إقرار بقوة دلالته بالأمور الخارجية والدة التي الكاشفة ولم يعمدة عمل الأصحاب، بأن استكشف من عمل الأصحاب تلك الترتيب الدلة على صدقه وتحكيمه على أدلة الآخر فهو حسن مستم لأنها مفعولة في المدم

وأما أن كان معنى موافقة عمل الأصحاب فلا يفتح، إذ المقروض أن مسند عمل الأصحاب منحصر على دالة عموم (المؤمنين عند شروطهم) فلو كان مسند قوة دلالته عمل الأصحاب أيضاً، لزم الدور،

وساترى من ترجيح عمل الأصحاب في غير المدم سده هو من جهة كشفه عن اقتران لجهة والأدلة المتصدة، حيث احتملنا أنهم اطلعوا على ما لم يطلع به، بخلاف لعدم لعارض محض مستند في عموم أدلة الشروط على ما يظهر من كتبهم. ولأولى أن يقال في الاستدلال بعموم أدلة لشروط على وجه تقدم على أدلة الجبار أن أدلة الجبار مسوقة لبيان ثبوت الجبار بأصل الشرع، ولا يسمي سقوطه بالمسقط لمخارجي، وهو بشرط الذي يحجب العمل به شرعاً وهذا الكلام بطهره يشهد بالمصداق. ودلت موقوف على تقديم أدلة لشروط، ولا بد من ذكر بيان وجه التقديم.

فعل . ان تعرض أدله لشروط مع أدله الجبار لا يحصل الا بالنظر عمومهم بحسب الافراد وبحسب الاحوال ، فلو قلنا بعموم أحدهما أفراداً وأحوالاً دون الآخر اكان مقدماً عليه ، ومالم يكن فيه عموم يصير محكوماً بالنسبة الى ما فيه عموم . وتوصيح ذلك : " ان الاحكام الخمسة في الشرع على قسمين : قسم ثبت في موضوعاته على وجه الإطلاق في كل الاحوال بحيث لا يجرح عنه ولو طرأ دعوان آخر كلاحكام لالترتبة ، لان أدلتها مسوقة لبيان لحكم على وجه العموم للأفرادي و لأحوالي ، فان وجوب تصدق وحرمة الحمر بما جعل على سبيل الإطلاق لا على سبيل الاهمال ، فلا تعرضه أدله العناوين الاخرى من وجوب التدبير واستصحاب طاعته لو ادين وغيرها . ولذلك لا نغير حرمة الحمر لو أمر لو ادين مثلاً بشره " و بدر (مكلف شره ، وكذلك ترك الصلاة ، فأمر الواديين والتدبير وعمرهما لا لآية في وجوب فعل الصلاة ولا حرمة تركها .

وقسم ثبت في موضوعاته لو حلي وطعه على وجه الاهمال من دون نظر الى صروف العناوين الاخر . وذلك مثل الاحكام العبر الالترمية من الاستصحاب والكره والادخلة التي تعم على الحذر وعمره .

فان حوزة كل لتفاح مثلاً وحوار الفصح في المجلس " وفي الايام في بيع الحيوان ، اما جعل في موضوعاته من دون نظر الى طروف العناوين الاخر كالاستصحاب وذكراة فان أدلتها مسوقة لبيان ثبوت تلك الاحكام العبر الالترمية بحسب أصل الشرع من دون ان يكون فيها عموم " حولي ، فلو طرأ فيها عنوان آخر كان لواجب رفع يد عن تلك الاحكام الاصلية الثابتة باعصار عناوينها لاولية . ولا يل على ذلك ، أنه لو كان لتلك الاحكام لغير الالترمية عموم آخر الى غير قبل للتعبير بسبب طروف العناوين الاخر كالهدر والتمس والعهد واصعة لو ادين وجدة انه مؤمن وعبرها كالأعانة والامانة والتعظيم فيما يحجب ويستحب .

وهكذا كان جعل تلك الأحكام الطارئة لغوياً ، فلم حيث أن لا يكون مورد لأدله ، ولأنه من الالتزام بحكومية تلك الأدلة متى أدله عن الأحكام الدائمة حسب أصل الشرع للفعل المدور والمقسم له مثلاً ، فصير "دلة الشرط" حالاً كحال تلك الأدلة في كونها منقصة لرفع اليد عن الحكم كذا في نفس الشرط مع قطع النظر عن كونه في حيز الشرط .

فحيث لا يرجم "دلة الحيز المنقصة" له في نفسه لو حلي وطعته مع أدلة لشرط ، المنقصة لوجوب الوفاء به في كل حال من الأحوال ، لا ما حرج ككونه مخالفاً لمكتاب والسنة ، بل يشهد على هذا الاستثناء في بعض الأحكام على اعتبار أدلة الشروط على وجه العموم الأحوال ، فصير حاكمه على أدلة الحيز التي هي مسوقة لبيان ثبوته لو حلي وطعته ، ولا ساهي بطروعه عن آخر وكونه متدماً عليه وبذلك وقع استشهد الإمام "ع" في نشر من لا حيز بعدهم "دلة لشرط على محدثه كثير من الأحكام الأصلية .

وأمّا لغير لوارد في الباب الذي استدل بها في المقام ، فعمل ذلك البعض أراد منه صحيحة مالك بن عطاءية ، قال : سألت أن عبد الله "ع" عن رجل كان له أب مملوك وكان يحب أبيه حاربية مكانة قد أدب بعض ماعليها ، وقال له اسلمد . هل لك أن أعيتك في مكانتك حتى تزدي ماعليك شرط أن لا يكون لك الحيز بعد ذلك عني "ع" أي إذا أب ملكك نفسك ؟ قالت : نعم . فأعطاه في مكانته عني أن لا يكون لها الحيز بعد ذلك ؟ قال "ع" لا يكون لها الحيز ، المسمون عند شروطهم .

وطاهره وإن كان في لشرط لاندثه إلا أنه محمول - بقرينة الإجماع -

على الاشتراط في صس عقد لار . فورد على الاستدلال به في المتن .

أولاً . أنه خارج عن فرض الكلام . إذ محل البحث صحة شرط سقوط

بحيار في العقد الذي كان الحبر له ، لا اشترط سقوط حبر عقد في عقد آخر
مغاير له .

عمارة أخرى معروض الكلام في حيار العقد الذي اشترط فيه سقوطه لا
حيار العقد الآخر الذي هو معيار لموقع فيه الشرط ، فالحبر لو تمت دلالة ما
يدل على انصوره ذاته ، لانه اشترط سقوط حيار مسح لكاح في عمر عقد لكاح
وهذا لا يدل على صحة اشتراط سقوط حيار البيع فيه أو سقوط حبر مسح عقد
لا بصيغة الاجماع المركب أو عدم التول بالفضل لو لم يكن فرق بين المتقدمين
وهذا حرج عن الاستدلال بالحبر ، وسيأتي في فروع المسألة أنه هل فرق في
سقوط الحيار من شرطه في العقد الذي كان الحبر محمولاً فيه وبين اشتراطه
في العقد الآخر المبين له أم لا .

وثباً أن ظاهر لحر سقوط الحيار في لشرط الابتدائي ، وهذا لا يصح
الأ أن يسرم شروط الابتدائية ، مع أنه خلاف ما انفقوا عليه ، وتأويله على
صوره وقوع الاشتراط في ضمن عقد لازم بقية الاجماع على عدم لزوم الشروط
لابدائية حسن لو كان الحمل والتأويل محضراً فيه . وأما إذا تعددت لاحتمالات
وكان يمكن حمل الحبر على كل واحد منها ، فلا يتعين حملة حيثد على خصوص
كونه في ضمن عقد لازم .

ومن المحتملات حمل الحبر على مصالحة اسدود الحيار ، فسقوط الحيار
بالصلح لا يسرم سقوطه بالاشتراط .

ومن المحتملات حمل الروايات على الاستصحاب مع ابتائه على الشرط الابتدائي
فيصير قوله ^١ (لا يكون لها الحبر) بمعنى لا يعني لها الحيار

هذا مصافاً الى أن الحبر في مورد اساط مالم يحجب ، بمعنى أن المجاورة
حين الاشتراط لا تستحق الحيار ولا يجوز لها المسح ، بل جواز المسح لها ، حق

بعد أداء مال المالكه وصيرورتها حرة ومالكة لنفسها ، كما يدل قوله (أن لا يكون لك الحد بعد ذلك على شيء إذا أوتى ملكك نفسك) في الاشكالات الواردة على ذلك الشرط وهي وجوه :

(الاول) الاشكال اعلمى ، بعض له شحنا العلامة « قد » ولم يسمه أحد فيما نرى من الفقهاء ، وهو يقرر على وجهين :

أحدهما : لزوم الدور ، د لزوم الشرط ووجوب الرد به ، اذا دل به د كان في صس انعدام الارم ، فهو الشرط يتوقف على لزوم العقد ، وان توقف لزوم العقد عليه كما في المقام للزم الدور .

وثانيهما : لزوم حجاج المسحس في العقد الواحد ، ان منقضى كون العقد من العقود الجارية حورد ، ومنقضى شرط لزومه فيجتمع الجور والبروم في شيء واحد فلا يصح الحكم بلزوم الشرط مع فرض حوار العقد لكونه مما ثبت فيه الخيار .

فان صححه بشرط مسطره نظرو الروا على تعدد مع أن البروم والحوار لا يجمعان فيه ورفع . من أحدهما لمعين ليس بأولى عن رفع اليد عن الآخر و لقول بلزوم الشرط دون الشرط تمكيت بين المانع والمنوع في البروم والحوار والحاصل : ان قلنا بسلام شرط لزوم العقد لمشروط به يلزم اجتماع المتباينين والايترام التمكن من المانع والمنوع في الحوار والبروم

وبعد كلام شحنا العلامة « قد » في كتابه في بيان الاشكال الرجة الاول ، حيث صرح بلزوم الدور وسكت عن ذكر اجتماع المتباينين ، ولكن المتساق من حواه هو الوجه الثاني ، حيث لم يعرض لدفع الدور صراحة

ونحن بشرع في لحوار عن كلا الوجهين ، وبه يشتم كلامه وينصح حقيقة مرمه فنقول في دفع الاشكال على تقرير الاول : بأن لزوم الدور اما يكون

إذا قلنا باللزم المعدلي في الشرط ، وأما إذا قلنا بزمه استغناء ولا توجه الدور .
بعبارة أخرى : وجوب الوفاء بالشرط ان كان من جهة وجوب الوفاء ، بعد
وكونه معدلاً لا بوجوب الوفاء بالعقد . فلو بسط حيث يلزم لزم من جهة الشرط
لزم الدور ، لمصرح ، وأما ان كان بوجوب الوفاء به من جهة (المؤمنين عند
شروطهم) فلا يلزم الدور قطعاً ، إذ لزم انعقد بوقوف على لزوم الشرط .
وأما بزمه فلا يوقف على لزوم العقد وليس بمسند له ، بل انه هو مسند لى
الدليل الذي على وجوب الوفاء بالشرط ، أعني (المؤمنين عند شروطهم) وجوب
الشروط لا سلبية ولا إيجابية في ضمنها ، فلو كان الحائز لا يبيع لعداء هذا الشرط
وأما أنه يجب عمومته . فكلما ثبت بدليل خارج يؤيد ويعي باقي نص عموم
لشرط .

فحيثما يدرجه لأشكال الداعي - أعني لزوم جميع المتدينين - ديمقراطية
لزم شرط من جهة (المؤمنين عند شروطهم) ثبوت لزوم العقد وكونه واجب
الوفاء مع فرض حوار ، وثباته على خيار بيع جميع المتدينين أعني الجواز
واللزم في العقد الواحد .

والجواب عن ذلك محصور بالانحياز بالاعتبار ، بمعنى أن العقد الذي كان
مقتضاه الحوار ينسب بالزوم لسبب لزوم الشرط ، ومؤدي الشرط لزوم ذلك
للعقد الشرطي به لوجوب الوفاء بالشرط عين وجوب الوفاء بالعقد ، فاحتجاج
المتدينين بما يدرج أربعي العقد على حوار ، وأما إذا نسب بالزوم بمقتضى لزوم
الشرط فلا يلزم احتجاج الحوار والزم . بل العقد يتمه مصف بالزوم لا غير مع
يتوجه حيثما انقص بأمرين :

أولهما : أنه إذا اشترط لزومها ، ولزم ذلك الحوار صحة ذلك الشرط
وقال الله في الحوار إلى الزوم كالبيع الذي كان مع الحوار والحير إلى

البروم بواسطة الشرط، والالبرم حجاج الحوار والبروم .

وثانيهما: لبيع لحيادي دا شرط فيه شرطاً آخر غير لبروم بمعنى البروم في الشرط "مراً معيبراً للبروم" نص العقد . كما اذا بيع الحمار واشترط في عقده حياطة الثوب المعين مثلاً . و لو حقه في ورود هذا النص هو أن شرط تباع وبيع لحمار مثلاً مشروط ومتنوع ، فالالبرم بالشرط الذي هو تباع لأد أن يكون مع الالتزام بالمتنوع حتى ينحق عبود الدعة لبروم لشرط مسير لبروم لشرط به ، لأن الالبرم سماهو غير ان لشرطه ، فلو كان الشرط لازماً دون لشرط به أخرج عن لشرطه .

وان شئت قل ان وحيز الالبرم بالناسخ لأد أن يكون في حال المسوع والالبرم به . وان لم يسر بالمسوع لم يسر بالناسخ أيضاً ، إذ بقي للمسوع و لرجوع عنه بقي الناسخ نصاً ، ولما حشد لبروم العبد بمحدد لبروم لناسخ ولا لبرم به . فكيف بين الناسخ والمسوع في الحوار والبروم ، سواء كان الالبرم بالناسخ عن الالبرم بالمسوع - كما فيما نحن فيه - وكان مبادر للبروم فصل لعقد ، لأن لبروم مسير لبروم متنوع كما في مورد النص .

وكيف كان لابد من العفسي عن النص أم بالالبرم بالالبرم فكانت الجهة المشروطة بالبروم لارمه وبيع الحيات مثلاً في ثلاثة أيام لازماً أو شرط في عقده حطة ثوب مثلاً وغيره من الالتزامات المعايير للبروم أصل العقد ، أو خروج هذين الشرطين عن وجوب الرضاء والالبرم به بالاحتماع ، وان لجهة لا تكون لازمة بالاحتماع - وان اشترط لبرومهم - اد الحراز من الاحكام الثلاثة للجهة وهو من مقتضياتها ، لم يدل عليه الكتاب ولاه

واشترط البروم مخالف لكتاب ولاه ، وصح بالاحتماع لعدم جوار بدل لحكم و تنافله وسقوطه كما هو مران في الامتناع بين الحق والحكم ، وكذلك

الأحكام قائم على سروح مشروط الذي كان في العقود الخاتمة : لذات أو الخيار
وإن كان يعرفه في العهد لخاتمة الخيار من اشترط لروم وس اشترط لروم
شيء آخر في عبه الأسكال .

(ثاني) من وجود الاشكال ، أن هذا الشرط ، أعني شرط السقوط مخالف
للمقتضى لروم ، وكل ما هو مخالف للمقتضى العهد فاضل . أما الكبرى : فمسلم
بالنص والاحتمال ، وأما الصغرى ، فمعرض اقتضاء العهد لخاتمة قوله : (البتة)
الخيار ، لا الشرط ، بل الخيار فعلاً ، كما هو واضح .

وأحب عن ذلك بوجوه ثلث . ولم يعضد بوجه لي لأخر وإن كان
طواهاها مختلفة :

أولها : مصدر عن المشهور من أن ذلك الشرط ليس من صف لذات العقد
ومقتضى ، بل ما هو من صف لأطلاقه ، والشرط المسمى لأطلاق العقد لم يرد عليه
دليل من نص والاحتمال ، بل مشمول لأدلة الشرط صحة الوفاء به
وتوضيح ذلك . أن عند لا نصي الخيار بذاته وطبيعته من حيث هي حتى
يصير الخيار من عبه بحيث لا يبرح العقد بدونه .

بعضه أخرى أن العقد بعينه ليس علة نامة للخيار ، بل ما يقتضي له لوجلي
وصفه ، بأن لا يكون مع الشرط ، فبمقتضى الخيار هو العقد مع عدم كونه مفروضاً
بالشرط ، وأما مع الشرط فلا يقتضي الخيار ، ولا يكون بشرط حيثما ما يقا
قتضاء العقد أو لا يقتضي بدونه بشرط ، وأما مع الشرط فليس بمقتضى
للخيار ، ولأما مع حيث من صحة الشرط ، بخلاف ما كان العقد بعينه مقتضياً له
وعلة نامة به بحيث يقتضي لخيار لذاته ، من الشرط حيثما ما يقتضاء ذات
العقد فيطل . لأن لامة ذلك على كون العقد مفروضاً للخيار ، فاشترط عدمه يدرج
في مخالف الكتاب والسنة .

وقد أن هذا الكلام وإن صدر عن غير واحد من الأعظم لا أنه مصدرة لأن الكلام في صحة الشرط ، وصحته لا يقتضي إلا أن يكون العقد بدون الشرط يقتضي الخيار لا بد منه يقتضي له ومع الشرط لا يقتضي الخيار . فالخيار ابتداء من مقتضيات طلاق العقد ، أي العقد الحالي عن الشرط .
 وهذه دعوى ، وجميعها دليل على صحة الشرط عن لمصادره ، ولأنه من إقامة الدليل على أن العقد ساقط لا يقتضي الخيار ، بل لا يقتضي مع عدم الشرط ، لا جعله دليلاً .

ثمارة أخرى : أن يكون شرط مضافاً للاحق لعقد ، مع أن العقد حالي ، أحدهما . فمقتضى الشرط والآخر عدم كونه مع الشرط ، فهو على حالة عدم كونه مع الشرط يقتضي الخيار ، ومع قيام الشرط لا يقتضي له حتى يكون الشرط مضافاً لمقتضى العقد . فالدعوى لو تمت فهي حسن ، وإن من قوة المبرهان عليها ، لا جعلها برهاناً ودليلاً ، فحينئذ يردح في اثباته لا سوى التي بين مقتضى العلامة «وقد» حسب ما سبقت .

ومنها . ما حكى عن بعض من قارب عصرنا وذكره شرح به أيضاً في حواشيه . وهو : أن العقد لا يقتضي لزوم ولا يقتضي الخيار ، فالخيار ولزوم ليس من مقتضياته حتى يكون شرط عدمه مضافاً لمقتضى العقد ، بل أنها من الأحكام الثابتة للعقد بدليل خارج .

وقد : أنه إن أراد أن الخيار والزم ليس من مذكول العقد ، فمستلزم إلا أنه خارج عن محل الكلام ، ادليس الأشكال من جهة أن الشرط مضاف لمذكول العقد لأن ما هو مضاف لمذكول العقد مطلقاً بالاعتناء قطعاً ، ويعتبر عنه بالشرط المقتضى العقد ، كذا أنه . فمقتضى الشرط أن لا يتعلق وليس له من ذلك ، ولذا لا بد من عدمه مقتضى العقد ، بل لأشكال من جهة أنه مضاف لمقتضى العقد ، وآثاره

الثابتة من الأدلة .

وان أراد أنها لما من مقتضيات العقد مع قطع نظر عن الأدلة لمحارجية
عليه . أن مقتضى العقد لابد أن يسعد من دليل خارج ، من الكتاب والسنة ، والروم
يستمد من (أوقرا بالله رد) والحيار من قوله (ليعبان بالحيار) .

وليس المراد من مقتضى العقد استعادته من نفس العقد من دون دلالة
الدليل عليه ، بل لازم ذلك الجواب : عدم تحكم شيء من الروم والحيار
بدون الشرط ، إذ العقد نفسه لا يقتضي تحداً منهما بناءً على ذلك مع أن ذلك
لا يصبح لعدم وسطة بين الحوار و الروم فلو الرم أحدهما ولابد من الالتزام
بالاقتضاء .

اللهم إلا أن توجه بأن المراد أن العقد لا يقتضي الروم وعدم اقتضاء الروم
عين الحيار ، أو أن الحوار يساهو من جهة الأصل والقول بالعبارة من جهة
الاطلاقات المنسبة للروم صريح ، فإنها مهملة ساكنة من هذه الجهة ، لأنها
كما ترى تحلو من تكلف موجه لرفع اليد عن السكك بالاطلاقات التي أولاهها
لما يتعلم استدلال في الله

وكيف كان لا إشكال في اثبات الاطلاقات الروم للعقد ، وهذا نفس الالتزام
بأن للروم حكم من مقتضيات العقد . فان قوله (اليعب بالحيار) يشب أن الحيار
ثابت نفس العقد وأنه من مقتضياته . إذ المراد من مقتضى العقد لأثر الذي رتبته
المشارع على العقد وجميعه على أنه أثره وفائدته . وهذا لا يشب دليل شرعي ،
لأنه عماره عن مدلوله الذي وصع اللفظ بأرائه حتى يقال أن الروم والحوار ليسا
من مقتضيات العقد .

ومنه : ما ذكره شيخ العلامة الأنصاري ، تلويحاً هاماً وتصريحاً في باب شروط
وحاصله أن الحوار والروم من الأحكام لكسة لموضوع ، وهما كسائر الأحكام

الترخيص كالإسجد و إكراهه والإباحه ، اما ثبت له خصوصيته من حيث هي
 في حلقه وضعها من دون نظر إلى طرف غير آخر ، فلو نظر عنه غير آخر
 من قدر والقسم و لشرط مثلا فلا يكون مباحاً لها ، و قد تجوز الفعل والترك مثلاً
 بما هو من حيث داب الفعل .

ولايافي صيرو عمران يوحى لمبع عن بعض أو لترك ، كاللحم مع احته
في نفسه لايافي عروص المحريم له من حبة الخبث على تركه ، أو الوجوب من
جهة أمر الراسين ، وكذبت في المنام ، وان الحوار نائب لموضوع لعقد من
حسب هو ولايافي الدوم وسقوط الحوار من جهة لشرط

ویرد علیہ اُنہ نراد من ثبوت احکم لموضوع من حیث ہو ن لموضوع
 مسا در حقت علی سبیل الامان والاطلاق مان لو حظ دت الامن وبعثه مع قطع
 نظر عن غیور اخر ، فلا ریب حیث اُنہ یسری علی مورد الاشرار انما الصدف
 دت العمل علی ما انصف معرب آخر طری علیہ

فذلك لم يكن حائراً جديداً لاستلزامه اجتماع الحكمين في الفعل الواحد لعدم
كونه دعواً الظاهرياً. موعناً على فرض صدق عموم ذلك الفعل عليه ، واجتماع
الحكمين به لا يجوز ، وإلزاماً بحضور اجتماع الأمرين انتهى . إذ الاجتماع هنا اجتماع
أمرين ، فلا يجوز بالاتفاق ، ودان ذلك العمل من حيث هو إذا كان مباحاً مثلاً ، بمعنى
أن يكون الحكم ثباتاً له من دون تنبذه بشرط عدم حدوث عدو بشرط أو بغيره عليه .
ولابد أن يسري هذا الحكم مع صورة الشرط والند ، فإذا كان لشرط والند
موجباً للحكم الزحوي فجميع الوجوب والند في الفعل الواحد لشخصي
ولا يجوز قطعاً ، وهذا بطريق ما أورده على شعبة العلامة « قد » أيضاً في باب البرائة
حيث احتج عن السامي بين لحكم الزحوي والظاهرى بحال موصوفهما ،
فإن موضوع الحكم الزحوي من حيث هو موضوع الحكم الظاهري من حيث كونه

مشكوك الحكم .

وملخص لايراد : أنه لايرفع هذا الاختلاف والعدد لان الحشيش تعالين
 لانوحب بعدد الموضوع . وليس جهة كونه مشكوكاً موضوعاً للفعل ، بل يصدق
 مع وصف كونه مشكوكاً ذات الفعل .

ولا ترى أن الحمر المشكوك عين الحمر الزمعي وتتحد من جميع الجهات ،
 فالحمر الواحد من حيث أنه حمر ، حرم . ومن حيث أنه مشكوك ، مباح . يباين
 حداً واجتماعاً لحكمين متضادين .

نعم ، لو كانت العينة موعة ومقسمة للفردين ، فصاح لحوار رفع لتأني
 لاختلاف الموضوع حسنة ولكن في المقام متع ، فان الموضوع لواقعي من
 حيث هو را طراه وصف المشكوك به لم يخرج عن موضوعه لواقعي ولم يتعدد
 وكذلك فيما نحن فيه ، فان الفعل اذا لوحظ "ولا من حيث هو موضوعاً لحكم
 الحوار ولاإباحة ، أو لاستحباب والكرامه لم يخرج عن هذا العنوان الزمعي
 اذا طراه عنوان الشرط والتندر .

نعم ، لو لوحظ شرط في حكم وشرط آخر في حكم آخر بحيث يختلف
 الموضوع للتوزيع لما يحصل لتناقض حيث ، وان أراد هذا المعنى بأن كانت ثبوت
 الحكم للموضوع بشرط لا ، أي شرط عدم طروء عنوان آخر ، ولوحظ الفعل
 مع وصف تحرده عن طروء العوائبات الأخر في حكم الحوار والإباحة مثلاً ، فلا
 يفي حيث ثبوت اللزوم والوجوب له مع طروء الشرط ولندر مثلاً . وهذا حسن
 في نفسه وصحيح ، موجب لرفع اشكال التناهي ، الا أن ذلك دعوى تحتاج إلى
 الدليل ، اد ثبوت لحكم بشرط لا أول الدعوى ، ولا يصار إليه مع اطلاق أدلة
 الأحكام ، لا بدليل حرجي ، وأبى له ناشأ ذلك ، ولكن قد يسدل على ذلك
 بوجهين

أحدهما ، لا يضرب ، بمعنى أن المصروف من قوله «الندان بالحير» ثبوت الحيد لعدم شرط عدم قرأته على شرط السقوط ، كما ، أن المصروف من أدلته سائر الأحكام لرحيضة من الاستصحاب والاحتجاج عدم طرؤ عنوان آخر

فيه مع واضح ، اد دعوى الاضراف في تلك الأدلة مع طردها كقولها .
الاجم حكمة كذا والمشيء الذي مسح وذكروه ، دعوى حالية على الدليس والبرهان .

وثاني ما أن ذلك منصوص الجمع بين أدلته تلك الأحكام وبين دليل لشرط ، حيث أن منصوص إطلاق دليل الحكم ثبوت الحوايل لعدم ، سواء كان مع الشرط أو لا ، وثبوت الاحتجاج والاستصحاب بفعل مع الشرط وعدمه ، ومنصوص دليل الشرط أعني (المؤمنون عند شروطهم وحقوق الوفاء به ، سواء كان في تلك الأحكام اذعية أو في غيرها ، والجمع بينهما ينص على حمل إطلاق على غير صورة لشرط .
وقه ، أن الجمع فرع التعرض بينهما ، وهو لا يمكن في دليل الشرط لانه لا يتعرض مع أدلته الأحكام بعد تخصيصه بمخالف الكتاب والسنة ، فكل شرط مخالف لأطلاق الكتاب والسنة جرح عن بحث لعموم .

فهي المقام بعد تبيين اصطلاح دليل الحيد والاحتجاج ، لا يعارضه دليل لشرط لانه يصير مصداقاً مخالفاً للكتاب . فلاوجه للجمع ، بل الجمع يحتاج الى التعارض ، وهو يحتاج الى الالتزام باطلاق دليل الحكم ، إذ لولا لما يحصل التعارض وبعد الالتزام بالإطلاق يستغل دليل الشرط عن الاعتراض بصفاً الى أنه لو صح بـ الجمع في دليل الشرط لم يبق له شرط مخالف للكتاب والسنة .

وليس «مرد» وقال في المقام : نعم ، يعني الكلام في دفع توهم أنه لو بى على الجمع بهذا الوجه بين دليل الشرط وعمومات لكتاب والسنة ، بما يبق شرط

محتاج للكتاب والسنة، بل ولا لمقتضى العقد .

وُحاج عن ذلك في هذا المبحث . نأما حيث علما بالنص والاحتماع أن
الخبار حتى مالي وبل الإلصاق، ولا ريث لم يكن سبوطه مضافاً للمشروع، فممكن
اشتراطه اشتراط المتلقي .

وُوضح منه في مبحث شرط السامي لمقتضى العقد حيث قل ما حصه .
فان دل ادليل على يرتب لأثر على العهد وتريق الاطلاقات وجميع الحالات حتى
نرم التحصيل في ذات ادليل على، ندير صحة الشرط، كان الشرط حينئذ فاسداً
وان دل على ثبوته للعهد ارحي وطعه بحث لاداعي نمر حكمه بالشرط حكم
بصحة الشرط.

بي أن قل، ولو شك في مؤدى الال وحل لروح الى أصالة عدم ثوب
ذلك لأثر على الوجه الثاني، أي على وجه لا يمل سحير، فسي عموم دلة
الشرط سلباً عن التحصيل

وُوضح من هذا ما فاده في مبحث الشرط . محاج للكتاب، ن الحكم
الثابت للموضوع قد ثبت له من حيث نفسه ومجرداً عن ما حصه عنوان آخر
مدري، عليه، ولأرم ذلك عدم السامي من ثوب هذا الحكم وبين ثوب حكم
آخر له د فرض عروض عنوان آخر لذلك الموضوع

ثم ذكر صورة ثوب الاطلاق وحصول السامي، وذكر عدم الاشكال في
قسام الحكم الى قسمين، ثم استشكل في مبرر مصدق أحده، عن الآخر في
كثير من المنامات .

الى أن قال : فيسعي لمحتهد ملاحظه لكتاب و سنة، والدليل فيها حتى
يحصن لمر، وان لم يحصل بي على أصالة عدم المحاكمة فيرجع الى عموم
(للمؤمنين عند شروطهم) ومرجع هذا الاصل الى أصالة عدم ثوب هذا بحكم

على وجه لا يصل تغييره بالشرط... انتهى .

وملخص الحوب: أن حال الحكم ثابت للموضوع باعتبار استعداده من كتاب و اسمه على صدر ثلاثة: قسم يعلم سرانه في كل حال من الحالات حتى في مورد الشرط لعدم قوله لمعبير. وقسم يعلم بعدم سرانه فتدأ من يخص في حال عدم الشرط. وقسم مشكوك بينهما .

أما القسم الأول. ولا اشكال في بطلان الشرط، لانه مورد بحالف الكتاب والسنة .

و الثاني. لا اشكال في اصححه كما ذكر في تمام. حيث علم بعض
والاجماع أن الحبر من القسم الثاني فان التسديد، فليس لشرط مذهباً .
وأما القسم الثالث: أعني ما كان الشك في صحة الشرط من جهة الشك في كونه مذهباً لا كتاب ومذهباً له ولم يصبى بعد، فسي أولاً الى أصالة عدم كونه محالفاً ومذهباً، ثم الى عدمه (لمؤمنون عند شروطهم)

قول، وفي كليهما مذهباً وصحة، أما أصالة عدم كون الشرط مذهباً ومذهباً فعدم احواله اعادة لهذا الشرط حتى يستصحب، مع أنه مع هذا مثله، وحيث أنه «قوله» بطل ذلك وقال في صلاح ذلك أن مرجع هذا الاصل الى أصالة عدم ثبوت هذا الحكم على وجه لا يعمل بتعدد الشرط. يعني عدم المصداق والمحافظة لا يشك لا بعدم الحكم على هذا الوجه، وحيث أن جعل الحكم على الوجه الاسرائيل للتعبير خلاف الاصل وثبت عدم المحافظة، إلا أنه برد على أصالة عدم جعل الحكم على الوجه الغير القابل للتعبير. أن ترتب عدم كون بشرط محالفاً من اللزوم اليه، فهو مبني على الاصول لمثبتة التي لا تقول بها، مضافاً الى أنه معارض بالمثل لأصالة عدم جعل الحكم على الوجه القابل للتعبير .

وأما عموم (المؤمنون عند شروطهم) فتعريف كونه مرجعاً في العدم أن يدل
 أن مقتضاه وجوب الإفاء بكل شرط ، عامة الأمر ثم حرج عنه بعض لشروط
 وهو بشرط الذي ثبت كونه مخالفاً للكتاب أو مضافاً لمقتضى العقل ، فسمى المشكوك
 في كونه مرجعاً للكتاب أو مضافاً لمقتضى العقل تحجب العموم ، فإن لمخصص دا
 دار أمره بين الأقل والأكثر وحب العمل بالعدم في غير الأقل الذي هو الميسر
 من خروج .

هذا وبشكل ذلك حشد حصول تدرج في شروط مخالفت الكتاب
 وغير مخالفت الكتاب ، ولأول باطل قطعاً دون ثنائي ، وإذا در حال شرط
 محارفي في كونه متصفاً للمخالفة أم لا . ولا ينفع التمسك بالعام لكون الشبهة
 مصداقية .

بعبارة أخرى أن مقتضى ما دل على عدم صحة شرط المخالفة للكتاب الذي
 يرجع إليه ، مساوي لمقتضى عدم انطباق شرطه على مرجع (أحدهما) ما هو
 مخالف للكتاب وهو غير صحيح (والثاني) موافق له وهو صحيح ، فثبت
 في كتب الشرط مخالفاً للكتاب أو موافقاً لا يمكن التمسك بعموم المؤمنين عند
 شروطهم في صحته لأنه من قبل التمسك بالعدم في نفس المقصد ، ولا يجوز
 ذلك على تحقيق لمختر كما أنه جدد في الأصول .

ولخص الوجه في عدم الجواب ، أن لفظ عدم وان كان ظاهراً مشمول على
 جميع الأوراد والمصاديق من غير تقييد ، ومقتضى ذلك وإدراكه لكن ، يصدق عليه
 ذلك عدم ويشمل له ، ولأن ذلك أمر ، العام على مصاديقه العشرة . إلا أن
 ذلك إنما يقع إذا قلنا بكون تلك الأوراد مراد المسكتين ، وإن التكلّم في ما ذهب
 إليه لا بد أن يشخص مراده من عدم ، حيث أنه قابل لتخصيص ، ولأنه وإن كان
 صائغاً للمعنى ، لغزري لا أنه لم يكن موجهاً أسراراً . ولأنه من تخصيص مراده

من طريق اما بعيد القطع على المراد أو يصعد عليه ما لا يـ . ودو . يـ .
 قصده العموم ، حيث أن الكلام في تمام بيان الحكم وكان المنط صالحاً وشاملاً
 للأفراد ، وبحسب عبه أيضاً بيان مراده لـ : يلزم الأعر .

فالحكم ، أن الأصل ارادة المتكلم جميع الأفراد ، وبحسب مراده بالاصل لـ :
 يرم السح عنه ، وحيث كان حرر مرده بالاصل ، بمعنى أن . يـ : يصحونه لولم
 يرد العموم بحسب الاقتص . فـ : ذلك فيما كان بان مراده لازماً عليه وكان بيانه
 ودية له .

فيقل حينئذ . أن العقل يصح المتكلم لولم يرد العموم د يرم عبه بيانه ،
 فيصح ذلك التمسك بالعموم بما كان بان المراد وطبقة له ، وعدم حواره فـ : لم
 يكن بيان وطبقة له .

مقول د قل لمكلم . (أكرم اسماء) بن مراده بأصل العموم . وقد .
 (لا أكرم ريدا) (لم) أو (لا أكرم له) كان المراد أيضاً منها معروفاً . ولشت
 في كون الشخص الحاص بـ : هل هو عالم أو فاسق ، أو دار لأمرس كونه
 ريدا أو غيره من العلماء . يس من وطبقة المتكلم حتى يحب بـ : عنه ويلزم من عدم
 جريان أصالة العموم حينئذ قح عليه .

و بحاصل : لا يمكن التمسك بأصالة العموم الا فيما كان لولاد يلزم القح على
 المتكلم في الشهاد المصدقة . التمسك بأصالة العموم لعدم لزوم السح عليه ، لأن
 المتكلم بما هو يتـ مراده ، وشخص الأفراد وصرى الامتنان ليس من وطبقة ، بل
 المكلف يلزم عليه التحري والمفحص في شخص الأفراد . هذا محمل الكلام .
 وكيف كان . التمسك بعموم أدلة الشروط عـ . الشك في كون الشرط محالاً
 لا يكتب أم لا ، مع لعم بحروح المحالفة عن نحب للعموم كان من قبيل التمسك
 بالعموم في الشبهة المصداقية الذي لا يجوز له شيك العلامة « قـ » كما هو المختار

الافي بعض لمورد المحصورة ، كما اذا كان المحصص عاماً وثبت التحصيل
 باللب كقوله (كل سي أمة ماورد) يحصصه اعم من غير شيعي ، فعد الشك في
 كون لشخص له لامي لعدم كونه من سي أمية أنه هل هو شيعي أم لا ، فيجوز
 عنه بالشك ما لا يرد . لعدم حكم الغل عند الشك ، فيصير الشك حينئذ في
 أصل التحصيل وكما د كان المحصص منفصلاً وموفقاً لبيان حكم آخر
 وكيف كان ، قال شيخنا لاسناد (دم طه) في مجلس البحث توجيهاً لما
 أفاده شيخنا ، العلامة «ورد» من التمسك بعموم (المؤمنين عند شروطهم) : عند
 الشك في كون لشخص ما فياً لمعنى لعدو أو محالاً لما دل الكتب واسمه على
 ثبوت الحكم على خلافه لوجهين :

أحدهما أن تملك بالعام في الشبهة المصدقة لايجوز د علم بحروح
 أفراد من تحتها ، ومع الشك في أن لعدو لمحتصص هل هو من تلك الأفراد
 الخارجة أو الناقصة ، ولكنه يحزر في أمثال العظام وهو أنه علم لأورد لمحتسوة
 حروجه ، ولكن يقع لشك في حروح فرد آخر عن الأفراد المعلومه ، فأصالة
 عدم بحروح بحكمه نصاً . مثل ذلك : اذا قل : كريم لعطاء ، ثم حصص
 ذلك بـ (لا تكرم الفاسق) وديم أن الفاسق محصورون في عشرة أشخاص مثلاً ،
 بمعنى أن أو دها المعطاة هذه العشرة ، ويحتمل أن يبدأ أيضاً من أفراد غير
 العشرة حتى يصير لعام بالنسبة اليه محصصاً ، فيثبت بالعام وبحكم بالعموم
 بحكم أصالة عدم المحصص ، وذلك مبي على كون للعموم بالنسبة الي أفراد
 م آتياً ، ولعام يستوعب كل أفراد العالم فرداً فرداً على سبيل لمرآته ويشمله
 والخارج المعلوم في أمثال عشرة . وفي رد نصير الشك في تحصيل رائد
 وب كان بغير استرحه تحب لفاسق . ومرجع ذلك الى استصحاب العموم
 وعدم حروح هذا الفرد المشكوك عن بحث العموم .

والحاصل بناءً على دلالة لعدم عن سبيل المرأة يصير خروج كل فرد فرد ولو باعتد به راحة يجب المحضن تحضماً أولاً ، وهذا الشك يقال : الأصل دفع العموم بالنسبة إلى هذا الفرد المشكوك في كونه من مصداق العام أو مصداق الخاص وإن فلت كل موارد الشك من هذا السبيل ، فأس موزع عدم حوار لتسلك بالعام ؟

قلت : فيما كان الشك في عدد المحضرين لخارجين كالعشرة في مثال المذكور ، فهذا وقع لشك في أن يبدأ هل هو من العشرة بصفة الخارجة عن تحت العلم ، بقوله : (لا يكره الفسق) أم غيرهم ؟ فلا يجوز حينئذ لتسلك بالعام لعدم حرمان أصالة عدم الخروج في هذا الفرد لاسيما بالمعارض بالنسبة إلى فرد آخر لما كان العلم وكون الفرد من أطراف العلم لأحداني ، بحيث صورته لشك البدوي كما هي للمقام

فإن الشروط لمخالفة لتكتاب معلومة من الجرح ، أعني في كل ما كان بحكم لا نفس لعدم وسري في جميع الأحكام حتى في صورته شرط على خلافه فلهذا ليسم فرد معلومة له ، ولكن يقع بسبب في أن هذا بشرط ادبي هو محض البحث مثلاً ، كما لم يقع شرط على شروط الجوار هل هذا تبصاً من أفراد رتبة أعني ما عدا أي فرد من مخالف الكتب ومذاهب لمفصلي لقد حتى يصير باطلا كسائر الأفراد المعلومة دحولها تحتها ، ثم نصير القضية في ذلك لمصدق بدوية ، فيجوز لتسلك بالعام في قضية البدوية لعدم بناء على كون دلالة نعم لمصدقته من باب لمرآية لجرون أصالة عدم الخروج ، أي عدم خروج هذا فرد عن تحت لعموم بعد فرض شمول العموم له وكبره بتدرجاً تحت لعموم فيصحب العموم ويحكم به حتى يحصل لعموم بالخروج تعصباً أو حملاً ؟

أقول : فرض شمول العموم لهذا الفرد المشكوك أن كان محض الجرح من

العام - أي أن المسكلم أراد هذا الفرد من العام واقعاً - فليس له حيثد حاله
 سابقة لوقوع الشك في رده أولاً كما أنه ليس له فرد حالة سابقة بالنسبة
 إلى الحكم الواقعي وإن كان بحسب الحكم الظاهري فيس في ذلك لحريان
 لأخص مسرح. والحاصل: عدم حريان الاستصحاب في كلا الصورتين ، أما بالنسبة
 إلى المراد من الحكم الواقعي ، فيس له حالة سابقة ، وأما بالنسبة إلى الحكم
 الظاهري - أعني صاه العموم - فلم يجر الاستصحاب في الاحكام الظاهرية لتعير
 موضوعها.

ففي المقام عتار أصالة لعموم اما من جهة أصالة الجملة فهي قد تعيرت
 قطعاً لورود التحصيص على العام ، ولا محري الأصل حيثد . وإن كان من باب
 التهور وساء لعتلاء فهو حسن في مورد يلزم السح عني للمسكلم لولم يرد العموم
 وظاهر النقط مع كونه في مقام السك كما كان البيان من وطيفته هو صاه للعموم
 وثم في مورد الشك في الادراج والشبهة في المصادق ، ولا مجرى لأصالة العموم
 لعدم كون بيانه من وطيفته .

وثانها : ماذو لمتعن فيما راده شيخنا لعلامة الأصباري « وده » عدم
 لتمسك بعموم (المؤمنون عند شروطهم) أب الشك في أب شرط النقوط هل هو
 مخالف الكتاب وله نصي لعقد أم لا ؟ مرجعه إلى الشك في مقصدي لعدو الكتاب
 بمعنى أن حكم العقد في كتاب الله تعالى والسمة مشكوك لنا ، هل هو محمول
 بحيث لا يغير أو بحيث نقل المعير ومن لعموم بيان ذلك من وطيفة الشارع
 بحيث لم يعلم حال المحصص ، وكون المرحع عموم (المؤمنون عند شروطهم)
 لكون الشبهة في مفهوم المحصص ، فيحذر المسك بالعام في الشبهات المفهومية.
 ففي المذم ، وإن كان لفظ المخالف للكتاب ميتاً باعتبار معلومية مفهوم لموافقة
 وللمخالفة ، إلا أن الاحتمال دعار مستعاد من الكتاب فيصير مخالف الكتاب

في حروجه عن عموم (المؤمنين عند شروطهم) كالتعاس في حروجه عن قوله (أكرم العلماء) نالسه الى من ارتكب الصغرة لشك في معنى الفسق ، هل هو بمعنى مطلق لعصبي بمعصية صغيره وكبيره ، أو بمعنى خصوص المرتكب للكبيره .

فعلى ذلك نقول ، أن شرط شرط الحيات في البيع صحيح بمقتضى (المؤمنين عند شروطهم) وليس بمحال الكتاب ومقتضى أنه حتى ندرج تحت لمخصص أعني محال الكتاب وقصر ماطلا ، لعدم ثبوت (حيات للبيع من قبل الأحكام التي لا قبل التغير ، من ثبوت دليل ولاجماع أنه قابل للتغير ولاستبعاد ، ومع الاعتماد عنهم وفرض حصول الشك كما أصالة عدم جعل هذا لحكم - أعني الحيات - في مورد الشرط . ومع السافه في ذلك ما به ، معارض بمثلها أو من لاصول الشبه ، وليس لها أثر شرعي .

، ول . لأن من الشك ، فحيث كان بيد ذلك من وطيه الشرع ، شمسك بعزم (المؤمنين عند شروطهم) ولاسه من بشرط الروم في انبه ، لما نسب دليل والاحماع : أن الحوار فيها مما لا يغير شرط .

وملخص لكلام : أن مما ثبت التغير بالمص والاحماع وعنده بهما بمس بمقتضاها ، وعند شك في التعبير كان المرجع عموم أدله الشروط المسجل لاصالة الفساد فيها .

ومها ، في من الرجوع الرابعه للإشكال لارادة في عدم ، ما أفاده شيخ الاساد (دم طله لعالي) . أن الأحكام اما الراميه ، أو ترجيبيه ، أو وصفيه

، في لاراميه - كالوجوب والحرمه - بشرط الفعل في الاول ولترك في الثاني - كالاستصحاب والكرامه - لاصريه ، لانه مؤكده وليس بمحال الكتاب ولكن عكس ذلك ، أي شرط الترك في الوجوب والحسب ، وشرط الفعل

في الحرام والمكروه داخل ، لكونه محرمًا للحلال ومحرماً للحرام .

وأما الترخيص ، فيحوز شرط الفعل والترك فيها سواء على أنه ليس فيها جعل من شائع . بل لابد يكون من قبيل الانضاء والاحرج ، وهذا هو المعبر عنه بمورد لتركه وعدم النسخ في الفعل والترك ، فلا يندرج الشرط لافعلا ولا عدماً لمحلل الحرام ومحرّم الحلال ، وليس مخالف الكتاب .

بمعنى ، على لزوم بالاناحة فيها ، بمعنى جعل الحكم الشرعي في الأحكام الترخيصية يصير شرط الترك مبنياً للكتاب ، ويوجه عليه ما أوردناه على شيخنا العلامة « قدس » من تدلي في الحكمس والاحتماع الأمري .

وهذا هو الذي عبر عنه من أنموذج الأباحة ، حيث قلنا ، أن الفعل الترخيصي على قسمين ، قسم من محاري أصل البرائة وقسم من محاري أصله الأباحة ، وهي محصورة في أربع : المأكل ، والمتناب ، والملابس ، ولما كان ، وبدر عنها لعرفاء : بالعلق والعلق والدلق .

وهي لتسم لدى شوم محاري البرائة وهي غير الأنواع الأربعة - لأحكام فيه ، فيجري فيه أدلة الشرط من دون حريان الأدلة المحصنة - أعني مخالف الكتاب وسابقه - فهي لتسم الثاني مرد بركة لا صيرفيه وان شئت أوضح من ذلك ، فراجع ما كساه آتياً

وأكن شيخ الامداد (دامه) في رد التمام لم يقتل بهذا الفصل ، بل ذكر أن لأحكام الترخيصية حيث كانت مجرد الانضاء والاحرج ، والتدلي مع لاشراط شيء . فبطل الشرط وجوداً وعدماً . وأما كان من قبيل لأسباب والأحكام لارضية ، فشرط مافيه ومحلله فيندرج في مخالف الكتاب قطعاً ، وجوداً وعدماً فيشكل حينئذ دلالة التي شرط الحد والبروء . حيث أنها من لأحكام لارضية تابعة لأسباب

والذي يسهل الأمر من إرجاع الشرط إلى شرط قبل ، ، بأن يقال «إذا اقلقة فعل حائر لمساكين ، أو ليس من الأثر - لارضة ، فشرط المنقوط يرجع إلى شرط ترك لاؤلة ، و صير في ذلك . أو فعل ، فشرط المنقوط يرجع إلى شرط الاسقاط بعد حصول البيع ، فيصير من شروط الفعل الذي لم يدرج مخالف الكتاب والمسة .

فهذا المغير وان كان مؤمداً لمغيران شيهما «لانه» قد «في نسخة - أي في لحكمة على صحة شرط المنقوط - إلا أن شيهما «لانه» قد «أخرجه عن شرط المحكم بخلاف الكتاب ، يسعى كون الحكم دلالاً للمغير ، وليس ثبوته على سبيل الأطراف حتى يثبت ، فان كونه قادر للمغير ، من جهة النص والاحتمال حيث لم يصر النص مجملاً في دلالته ، أو من جهة نسبت النص وعموم (المؤمنون عند شروطهم) مع الشك في دلاله النص في أنه على وجه صدق والاهمال انما في تفسير والاسقاط .

وأم سلب ما سببه شيهما لاسناد ردام ضله) فلا بد من رجوعه إلى ترك الفعل ، أي الإقالة ، أو شرط عدم العمل أي الاسقاط ، فيصبح المصتب ويتم الكلام على كليهما وإن كان باحتلاف المدارك .

ر شئت من الاشكالات لوارده على الاشتراط ماحكي عن بعض الشافعية . أن اسقاط الخيار في ضمن العقد يسلم يحتسب بعبارة بمعنى أنه ساقط الأمر معاً وم لأن الخيار لا يحدث ، لانه بحق البيع ، فسدطه فكذا ساقطه وله ، سقاط لما لم يجب

فيه . من لاشئاه ولا ينفى . من أن الاسقاط الذي وقع عليه الشرط ، انما هو بعد العقد ، بمعنى أنه بعد العقد يحدث الخيار ، فشرط استناطه بعد حدوثه ، لا أن

الشرط حينئذ يعدّ وفسه حتى يهون . أن الخيار لم يبح . فكيف يستند مادم يوجد .

وقد أحاط شيخنا العلامة « قدس » بما محضه : أن مرجع شرط السقوط إلى شرط عدم الخيار وعدم ثبوته من أول الأمر ، والشرط حينئذ مباح على ثبوت الخيار ، لأنه ثابت حتى يسقط ، فيقال : ساطع قلبه لأصبح .

(الرابع) من الاشتكالات : أن الشرط والاشتراط بمعنى الالتزام والالزام وشرط السقوط أو لزوم شرط السبيحة ليس قبل الالتزام والالزام ، لأنه أمر خارج عن صدره المشترط .

والجواب : أولاً أنه من غير ضرورة ، كشرط الوكالة ودراسة الوافق والعق وغيرها مما هو بمرتبة صحة أن يكون محملاً عليه ، حيث أن المحققين ذهبوا إلى أن أمان هذه الشروط لا يرجع إلى إيجاب المسبب ، بمعنى أنه يجب على المشترط عليه إيجاب المسبب وإن متنع فعلى الحاكم أن يوجه المسبب ، بل بمجرد حصول الشرط في ضمن الالزام تحصل نكاح الساتح

وثانياً بالحل ، بأن مرجع تلك الشروط إلى اشتراط ترتب الأثر ، بدلالة الأوصاف ، حيث أن نفس السبيحة ليس بمتصور حتى بشرط عليه ، ويرجع إلى اشتراط ترتب الآثار الوكالة والرهن والوقف والعق ، وكذلك في المعام يؤل شرط السقوط إلى ترتب آثار اللزوم ، من عدم حوز المسح وبفائه على الملكية السابقة وعدم نكاحه على المال الأبدية وحكمها ، فقد أمر مقدور ، فيؤل شرط السبيحة إلى شرط آثارها بعد قيام الدليل على صحته

بني الكلام في المقام الرابع . أعني بيان حال الشرط إذا تعق بعد السقوط كما إذا اشترط عقد المسح أو الامتصاص . أم بشرط عدم المسح ، فمشكل في وجوب الالتزام به محتضى (المؤمنون عند شروطهم) لعدم ثلاثه (لمعارض من جهة

انساب بحكم الكيفي الإيجابي. وإذا اشكال في عبود المصح وبأنه دافع بشرط ووجوب الالتزام به ، فهل يؤثر إذا مسح أم لا؟ وجهان ، ويدل على الأول عموم أدلة الخيارية يدل على ثبوت حق الخيار مطلقاً ، ومعنى ثبوته ليس إلا تأثيره ولا يعرضه دليل بشرط ، لأنه لا يبدل على وجوب الالتزام بشرط المصح ، فهو لا يوجب فساداً .

وبعبارة أخرى : أن مقتضى قوله (ليعود الخيار) انساب الحكم الوضعي وبأن النسبة وتأثير الخيار كقوله (إذا بقي الخيار وجب العمل) حيث يدل على سببية الانتهاء للعمل ، وهذا لا ينافي وجوب المصح أو وجوب تركه كما أن الحر الشريف يدل على كفاية الالتقاء فيجتمع مع الوجوب والحرمة ، حيث لا ينافي بين الحكم الوضعي والكيفي في أمثال لتمام . وقد مثل لذلك شعباً لعلامة « قد » مع مدور التصديق ، فيصح وإن حال التدبر وحصلت الحرمة والحديث .

وبدل على الثاني : (المؤمنون عند شروطهم) وهو وجه شيعي لعلامة « قد » بتعريف أن عمومها الآخر لي يقتضي الالتزام بعد المصح في جميع الحالات ، سواء مسح أم لا ، فلو مسح أيضاً يجب ترتيب آثاره بشرط - أعني عدم المصح - نظير مدور مع مدور التصديق ، حيث ذهب غير واحد إلى ترتيب آثار التدبر ولو بعد البيع .

وبدفعه : أن بيان عموم (المؤمنون عند شروطهم) ليس الأوجوب الالتزام بالشروط مهم أمكن ، وليس مدبر بحال الموضوع - أعني تأثير المصح وعدمه - وإذا قلل عبود المصح ويبنى محل الوجوب الالتزام والرفق بالشروط ، والعموم الآخر لي لا يمنع في ثبوت عدم المصح والالتزام به الأعلى مسدداً بانه .

وإن مع مدور التصديق والتحقيق أن يقال : بعد تعارض أدلة التدبر وعمومات

البيع، دار الامر من التحصيل والتخصيص فذا قل بتقديم أدلة المدعى وتحكيمها على دليل البيع لم يتم التحصيل في أدلة البيع، لانه نصير الحاصل أنه، يجب مرتب آثار كل بيع ويحل الاسع مسدود المصدق، ولا يجب مرتب آثار البيع، بل يحوز للبيع دفع المسدود لمصدقه ولو كان مبيعاً

وما اذا قلنا، ان أدلة البيع، يلزم التحصيل لاساء محل المدعى وموضوعه، فصار كالتلف لاشراط الوفاء بالمدعى بناء للمدعى ومكان الوفاء بالمدعى، فكما عند التلف لا يحصل الحث وكذلك عند التلف الشرعي، ادباءاً على صحة البيع يحرج الوفاء عن كونه مقلوباً للناذر.

وأما التحقيق في محل الحث ان يتبدل، ان الفعل قد يكون من قبل ما لا حرج في فعله مما لا حكم له من الاحكام الوضعية وقد يكون من قبل الاسباب، وقد ثبت له أحكام في الشرع.

أما القسم الاول، فلا ريب في وجوب الوفاء بمقتضى الشرط فيه وجوداً وعدمه، فان عموم (المؤمنين عند شروطهم) سليم عن المدعى كما شرط في البيع مثلاً فعل أمر سابق أو تركه.

وما انقسم انشائي - أعني ما كان من قبل لاسم - فمادة يقع انشاده على تركه - كما وجد نحن فيه - كأن شرط ترك الفسخ، فيحل يؤثر فيفسخ الوفاء الشرط وثبت له أحكامه لأنه له في الخارج ثم لا؟، وأخرى يقع شرط على فعله كما في صوره اشتراط اركانة والهمة و لرعاية والبيع وغيرها، فهل تترتب عليها أحكامها المتأقية لعموم (المؤمنين عند شروطهم)، أم، تقتضي وجوب الوفاء بالشرط سقوط أحكامها؟ فمع الاشكال في هذه الصورة نأخذ في نفس الاحكام لثلاثة وأخرى بالنسبة الى جوار أمره مصاد له، حيث أن مقتضى وجوب لشرط ايحاد لشرط فيحالف الشرط ويوجب صد الشرط، كما، اشترط صدقة شيء أو بدر لتصدق به

وخالقه به احد صدق كما لربح - فهل يحكم صحة ذلك الصد ، أعني لبيع أم لا ؟
فهذه صور ثلاثة .

أما الصورة الاولى أعني بالشرط ترك فعل من الأسباب والمعاملات ،
والكلام فيها من جهة أنه لو خالف لشرط و وجد لفعل ، هل تنبئ لصحة
ويترتب عليه أثره أم لا ؟ كما لربح شيئاً بعد شرط تركه وبيع ايبيع بعد شرط
تركه .

أما وجه لصحة و صح لاطلاق دله . ولكن يسدل على فساد وعده تأثيره
بوجهين

(الاول) : ما عن « المسند » أن لفعل مخالفة الشرط بصير حراماً ومهيأ
عه ، و لبي في المعاملات بوجوب الفساد ، والعصم بعد اشتراط تركه غير دونه ،
لانه اذا كان تركه واحداً بصير فعله موبياً عنه ، و لبي اذا تعلق بنفس المعاملة يقضي
الفساد كما هو مدرك الفقهاء ، ولا يرل بسكون على فساد المعاملات تعلق الربح
عليها ، سواء كان الربح لفظياً أم لا .

فيه . أن الربح في الحكم لم يعلق بنفس المعاملة ، بل بما تعلق بالمرادح
تصدق على المعاملة كالبيع وقت لبي . فانه حرم ومهي عنه ، وانما يعلق الربح
على عنوان لتفويت المصادق على البيع . فمجرد كونه مصداقاً للحرم وبسكون
لمسببه منه لا يوجب الفساد ، و لحرمة في المعاملة بجميع مع صحتها ، كما تعلق
عنه لاصريون . أن الربح في المعاملة لا يوجب الفساد

والوجه فيه : أن الربح حينئذ بما يوجب حرمة البيع وقت لبي ، و يصح
بعد شرط تركه ، ومعلوم أن مجرد كونه حراماً يجمع مع الصحة لعدم المانع
عتلا من الصحة و لحرمة . وهذا هو المراد مما اتفق عليه لاصريون ، ولا يفي
ذلك من سدل به الفقهاء من فساد المعاملة ما تعلق بها الربح ، و سدل لالرم بما

هو إذا تعلق النهي بنفس المعاملة لأبأمر خارج ، كما إذا تعلق النهي بالبيع لزوي
وبكاح مذكح الأناء وغيرهما ، تعلق النهي بأمر آخر فهو شرائقه ، كبيع لحم
وبيع لصرف مالم ينص في المجلس وهكذا ، ولوجه في ذلك أحد أمرين .
أحدهما ، حمل النهي على الإرشادي كما هو الشأن في معاملات إذا تعلق
بها النهي ، فيدل على عدم صحته بث المعاملة حيث أن النهي يسوق لسان الواقع ،
بمعنى أن وجود بث المعاملة كعدمها لا يرتب عليها الآثار لانتفاء شرطها أو جرحها
أو عدم كون نفس المعاملة سبباً للثمل والانتقال عند الشارع ، فالربا وبكاح مذكح
الأناء وبيع اللحم ليس بصحيح عند الشارع ، فلو أن النهي حيث لسان الأحاد
عن الفساد وعدم انصاف الشارع لها سمها أو بحرثها ، وشرطها .

وثانيهما ، مانت بدلالة الاقتضاء ، حيث أن نفس المعاملة واتحاد الصيغة
ليست له حرمة دونه ، إذ من المعلوم اتحاد صيغة لبيع في لحم والتمسك بقوله
بث لحم أو التمسك بكاح مذكح الأناء ليس كالعيبه وغيرها من المحرمات
الدائمية ، بل إنما حرمة حرمة بشرعية ، ولأنه أن يكون تعلق النهي بها بدلالة
الاقتضاء راجعاً إلى رتب الآثار وحرمة كأن يقل نفس (بث اللحم) واللفظ
لا يصير حرماً دناً ، فاد بعلوه النهي ثبت - بدلالة لاقتضاء - حرمة آثار البيع
عليه كحرمة الأعيان المحرمة ، حيث إذا تعلق النهي بها يرجع إلى آثارها لماسة
كمحرمة أكل الميتة والخمر وغير ذلك .

وكيف كان ، ليس النهي في المقام من مو رد المتفق عليه لفقهاء من دلالة
لنهي على الفساد وتظهر وجهه مابيضاً ، كما طهر وجه عدم المماثلة بين ما انفقوا
عليه في الأصول وبين ما انفقوا عليه في الفقه ، حيث أن نظرهم في الأصول المحمد
على لفظ النهي ونفس ثوب لحرمة للمعاملة ، فإن مجرد الحرمة لا يقتضي الفساد
كالعدايات ونظرهم في لفظه : بلوحتهم الذي يبيّن ، ومتمدر لمقامين موكول

الى نظر بطلانه ولا يرتب فيما نحن فيه: أن لم يبي، يستلحق على مخالفة الشرط، فهذا لا يوجب عدم بقاء الفسخ وبطلانه كما حكى عن المرقى .

(الثاني) : انقضاء عموم : لمؤمنون عند شروطهم) على وجوب الإبقاء بالشرط في كل حال من الحالات حتى بعد الفسخ ، فيجب ترتيب آثار عدم الفسخ في جميع الحالات ، فان الشرط عبدة عن عدم الفسخ ، ووجوب ترتيب آثاره عبدة عن عدم الانقضاء بالفسخ وبعوده وتأثيره ، بل يجب ترتيب الفسخ مرله لعدم وترتيب آثار عدم الفسخ . وبذلك : ان دليل الشرط لا يقتضي الا وجوب الالتزام بعدم الفسخ ، وتأثير الفسخ وعدمه فهو خارج عن مدلول الشرط ، فمنتهى إطلاق أدلة الخيار بعوده . وبذلك : الالتزام بعدم الفسخ وط ليس من الشروط بعدلانية لعدم ترتيب عرض لعملاء عليه ، ضرورة أن عرض الشرط على المشتري عبدة عن عدم الفسخ في البيع الفلاني - مثلاً - لزوم البيع وعدم بقاء صحته ، بحيث لو أراد الفسخ لما يتمكن انصرورته لازماً ، وأما مجرد انقضاء عدم الفسخ فقط بحيث لا يرد بفسخ لآخر من غير احداث لزوم في البيع لكان لغوا عارياً عن العائده . ومجرد الحكم بالكلية الالتزام على عدم الفسخ لم يحد منه عرض بقاء ،

فحينئذ مقتضى الشرط هو الالتزام بجميع آثار عدم الفسخ وعدم ترتيب آثار الفسخ ، ومن جهة آثار عدم الفسخ هو انقضاء البيع على حده وكون البيع للمشتري وليس للناصح ، فيجب الالتزام بذلك بمقتضى دليل الدال على وجوب الإبقاء بالشرط ، وبذلك إبقاء بالشرط ليس الا بترتيب آثاره .

وحيث فما تقدم أدلة لشرط على أدلة الخيار للاجماع على صحة هذا الشرط وكون دليل لخصار مهملاً من هذه الجهة ، فلا بد من الالتزام بآثار الشرط فحينئذ لا أقوى وجوب ما احتار شيخنا لعلامة « قدس » في مكاسبه ، ولعل دليله يرجع الى ما ذكرنا وان كان قاصراً عن افادته ، مع أنه لو أعمصنا عن دليل الشرط

بأن قل معارضته مع دليل الجواز يصير أصالة الروم مرجعاً في الدام لانه
لاصل المؤسس في باب البيع .

وأن الصورة الثانية تُعني ما كان اشترط لهية والوكالة وأمثالها، ومقتضى
الشرط لرومها ومقتضى الادلة الدالة على أحكامها ، تُعني كل هية حائز ووكالة
بحور لعزل الميراث حررها بمتعارضان ، ولولا الترحيح لادته لشرط يرجع
لى لاص وهو أصالة الروم في باب بيعه ، إلا أن المعتبر المساق من مقتضى
هو نهيم دليل الشرط وثبوت الأحكام لهذه الامتياز اما هو على سبيل المهمة
كما ذكرنا شرطاً من ذلك ، وأن ذلك هو لاصل يُعني عدم الشك ، حسب ما
ذكرنا وفقاً لشيفنا العلامة وقده .

وبريد هذا ، أن المصريح به في أثناء البحث هو اشترط الوكالة في عقد
الرهن ، ويستظهر من ذلك مذاقهم في أساليبهم من إيماء وعيه ، حيث أن مشهور
بيهم دفلاً وتحصلاً ، بل عن « أثير » نسبة الخلاف الى أهل الخلاف لروم
وكالة وعدم حور لعزل بعد الشرط والوجود المذكورة لحوزها مدحولة .
أخذها : أمها من العمود المتروك الذي من شأنه تسلف كل منهما على التصح
وشرطه لا يقتضي رومها ، والالتم تبطل بالموت .
وثانيها . عدم لروم لشرط وان كان في عقد لارم ، واما أفصاه التبسيط على
المسح .

وثالثها . وان كان محصاً في باب الرهن ، ان الرهن حائز من طرف المرتهن
وان كان لارماً من طرف المرهن . إلا أن ترحيح استداهما على الآخر ترحيح بلا
مرجح ، وأورد على كتبها في « الحواهر » ، ثمانى لأول : أن الوكالة وركاب من
لعمود الجذرة بالذات دكن لا بأس بلرومها من جهة العارض كالشرط ووجود . وهذا
أسارة الى ما ذكره من أن أدلة أحكام الوكالة مهممة ، فيكون محكوماً لأدلة لشرط .

ثم قل . ودعوى أنه غير مقتضى لذلك .. انتهى .

وهذه إشارة الى ما ذكرنا أن أدلة الشرط لا تقتضي لاجوب الأبرام ، وهو حكم كسفي ولا يضر له شيء . من ذلك ، فارجأ الى البيع لو كاله أحكامها ولا يقتضي الشرط لزوم الوكالة .

ثم دفع ذلك بقوله : ويدفعها فرض كون المراد منه تسع وكالة فهو كما لو صرح بالشراء عدم العمل ، لأن المراد مطلق حصول الوصف بها وإن عمل بعد ذلك ، وحتماً أن التصريح بعدم العمل لا يقتضي عام ترتب الأثر لو وقع ، بل قصاه لاثم ، يدفعه . أنه ما كان يكون (لمؤمرون عدم شروطهم) انتهى .

وهذه كما ترى صريح فيما ذكرنا سابقاً ، وما ذكرنا عين عبارته حتى تضمن لما ذكرنا ، وحاصله أن ما حصل وصف الوكالة بحيث ينفك عنها العمل لم يتعلق به عرض عقلائي ، ولأنه من كان الشرط عقلاً ثباتاً أن يكون مراداً له شرط ترتب آثاره كانه من صحة معه متبداً وعدم لأعيا . بخلاف الوكالة والعمل ، ولازم ذلك جواز بيع البرهان حتى بعد العمل ، وكان لشرط ترجع الى عدم العمل ووجوب ترتيب آثار عدم العمل فحيث يعمل لشرط على هذه المثانة ، يقتضي (المؤمرون عدم شروطهم) وجوب ترتيب آثار هذا الشرط ، لا مجرد شرط الوصف الذي ليس شرطاً عقلاً ثباتاً ، ولا تقتضي له المدة إلا الاثم .

ثم أجاب « قد » عن النص بصورة الموت بأن : « المطلق لا يتعد الموضوع ضرورة كونه استتابة تنصب بدهاب المدبوع عنه ، ولا يقتضي جوار العمل ، وأما عن الثاني ولأنه فليراجع الى كونه « قد » ، وفيما ذكرنا من جوابه الأول كدابة فيما أذيعه من أن التحديق هو الحكم بالزوم ووجوب الوفاء لشرط .

وأما الصورة لكثرة شعبي ما كان حصول مخالفة الشرط في ضمن إيجاد صدق شرط عليه . كما إذا اشترط التصديق بمال مخالفة وماغه ، فهل يحكم بصحة

ذلك الصدد وتأثيره لما هو معمول له اولا الشرط من الاحكام الوضعية ، ثم يحكم بعد ذلك لكونه مهياً عنه سبحانه الشرط^٩ فيقتضي إعادة أن يقال : ان ثبت من الجارح تقديم أدلة الشرط على أدلة الشئ لاحكام ذلك الصدد وعكسه ، بأن كان ذلك ثبت لاحتكام ذلك الصدد مقدماً على دليل الشرط أب كان أحدهما حاكماً على الآخر ورافعاً وصوح الآخر ، فتوحد بما هو أقوى وإن لم تثبت ترجيح فيعارض دليل الشرط مع دليل الصدد فيسقطان فراجع الى الاصل .

وهي امثال المذكور يقول أن دليل الشرط مع دليل البيع - وإن كانت النسبة بينهما عموم من وجه - حيث أن (المؤمنون عند شروطهم) يقتضي وجوب تصديق المال وحرمة بيعه . (وأحل الله البيع) يقتضي صحته بيعه ، إلا أن الامر دائر بين التخصيص والتخصيص لانه إذا قلنا بتقديم دليل الشرط ولأنه من المول بالتخصيص في (أحل الله البيع) وإنما إذا قلنا بتقديم دليل صحته لبيع ولا يبرم تخصيص لانه بعد الانعزام بصحة البيع لا يبقى محل لرفعاء بالشرط . بل ينبغي موضوعه كما دلت على المال والبرزب بالانعزام بالتخصيص أولى من التخصيص وأحد لاحتكام مقدم على أحد المحكوم

ولو تعمصنا عن ذلك وقلنا بالعارض ، فالمرجع هو الاصل وهو في المقام أصل اللزوم ، فالقوى صحة لبيع اذا كان صدق لفعل الشرط أما من جهة تحكيم (أحل الله البيع) على دليل الشرط ، أو من جهة أصالة صحته واللزوم التي هي المرجع في باب البيع والعقود . هذا ما سمعنا في مجلس البحث .

أقول : هذا حسن ما لم يجر الى انشاء شرط من شروط البيع كما اذا كان المبيع متعدياً لحق العبر ، ولا يصح البيع لانشاء شرط البيع ، فانه يجب أن يكون المبيع طاماً ، فاذا شرط وقف دار أو عبد مثلاً أو بندر بصدقه عسى العتراء ،

أو شرط تصدقه عليهم ، فلا يعد تعلق حق لعثر ، على لعنم ، ويخرج عن كونه طلباً .

وهكذا نفي المسألة على كينيتها اشكال لي . فلا بد من الدارحة الى الاستد
العلامة (دم طيه) 'أو كف كان قد ظهر لك : أن شرط عدم لعنك يكفي في ترتيب
الروم على العقد ولا حاجة معه الى الاسقاط ولا غير في صحة لعدم بقوده ، د
الشرط ليس اسحق الحكم لتكليفه بحيث كان لمخالفة اثم وتعد ، بل يرجع بدلالة
الاقتضاء الى ترتيب آثار عدم العنك وهو عن الروم فان الشرط لذي يسعي أن
يكون عقلاً مطلقاً ومحملاً للعائده في الدام هو ترتيب آثار العنك على لعنك . ومن
ذلك يظهر لك في الشرط الآخر - أعني شرط اسقاط الحيات - فلاحه الى سقاطه
بعد العقد في لروم العقد ، إذ بعد ما يتبين أن المحذر في شرط عدم السح سقوط
حق الحيات وعدم بقود لعنك ، كان المختار في شرط اسقاط الحيات ذلك أيضاً بل
بطريق أولى ، لأن اسقاط الحيات مركب من عدم العنك وانيل أمر وحودي .
فحيث قلنا بصحته لعدم دليل (المؤمنين عدد شروطهم) مع عدم معارضته
نقوله (البيعان بالحيات) وترتب عليه آثار شرط عدم العنك أيضاً لأنه مشتمل عليه
مع شيء رائد ، فالواجب هو الالتزام بآثار الاسقاط ، أعني آثار الروم . فظهر لك أن
الحق هنا أيضاً عدم نفوذ الفسخ .

ول شيخنا العلامة « قدس » : هل لمشروط له العنك بمجرد عدم اسقاط
لمشتري الحيات بعد العقد وإن لم يفسخ؟ وحيث : من عدم حصول الشرط ، ومن أن

(١) قول : قد فاته الدرحة وبقى لم يصحح ويمكن أن يقال أن أداة الدركأولة
الشروط لا تدل على أكثر من الحكم لكافي . فانه معناه هو وجوب لوفاء وفسخ
باطرة متى حال لمعنى وموضوعاتها حتى ينشأ الحق فيها ويخرج عن لظيفة كحق الرهانة
والحجير وأمثالها فان أدلتها باطره الى موضوعاتها بل مسوقة بذلك كما هو واضح وتدير
(مه) ١ ربيع الأول ١٣٣٤ .

لمقصود انتاء تعدد ، ولا يحصل لحلف ، انتهى .

ويرد عليه أن خيار الشروط له إما يكون لو أحل المشروط عليه بالشرط فالاحلال بالشرط في صورته فرض المسألة لم يحصل حتى يوجب الخيار ، اذ بمجرد عدم سقاط لمشتري بعد تعدد لا يقال أنه حُر ، ولأنه لذلك الشرط .

ومن ذلك يظهر النظر فيما أفاده بعد ذلك من أن: الأولى القول بشروط الخيار على القول بتأثير الفسخ ، ووافق في ذلك نصاً بعض المشائخ على ما حكى عن شرحه . حيث احتار أنه على القول سائر الفسخ ، فلم يسقط بعد العقد ولم يفسح أيضاً أن للتابع الخيار .

وجه النظر : أنه لا ريب في أن ذلك لخيار جبر الشرط وأنه لم يكون أو حصل التحدف ، فبدون حصول الاحلال والحلف ليس لآخر الخيار ، فهي المقام شرط ، سقاط لخيار حيث لم يجعل له أحد لا يحصل نحلف الشرط بمجرد عدم سقاطه بعد انعقد ، بل لابد أن يبلغ إلى مرتبة المساواة والتعاقب . وهذا إما يكون بطول لمدته لا بمجرد انقضاءه بعد انعقد ولو بيوم أو يومين مثلاً بمضادة المشروط له ، فيمتنع المشروط عليه ويسقط جبراً على تسريح كسائر موارد تحلف الشروط .

وإعلم . ذكر بعض الفقهاء - ممن قارب عصرنا - فرعاً وهو أنه : هل يقبل ذلك بشرط - أي شرط اسقاط الخيار - لبعض ، بأن ينقص خياره بشرط اسقاطه بعض خيار المحسن ويبنى بعضه ؟ وحينئذ يساوي على أن الفسخ لا ينقص ، وإن ذلك - أي خيار المحسن - حتى ، كما يتفاد كله كذلك يستلزم البعض كسائر الحقوق حيث أن دي الحق يترتب على استقاط الكل وإثباته كذلك يترتب على استقاط بعضه وبقاء الآخر . انتهى حاصل ما أورده على ما سمعته في مجلس البحث عن شيئا الاستناد العلامة (دام طله) .

ثم قال الأستاذ . منتضى التحقيق أن يقال : أن تعص الأسقاط في الخيار إما أن يكون في عين المبيع وفي زمان أي زمان الخيار ، أما في العين وحين ميان على أن الخيار حق يتعلق بالعقد أو يتعلق بالعين ، فعلى الأول ، الصواب أن يكون عدم حواري للعص في الأسقاط لأن العقد أمر وحدائي لا يتبل حل بعصه وإبقاء بعصه لآخر من حل ، حل الكل والأبقي على حاله ، فكما لا يتعص العقد في الخيار ، كذلك لا يعص اسمعه ، ويكون شرط سقاط العص لغواً بلا أثر .

وإن قلنا : كيف الحال في تعص الصفقة مع أنه أمر معقول ذهب إليه المشهور ، ولو لم يقل لعدم التعص لكان بعص الصفقة محللاً للقاعدة ، بل لا يصير معقولاً سواء على ما ذهب إليه المشهور من أن الخيار يتعلق بالعقد ، فهو أمر وحدائي لا يقبل التعص في الحل والإبقاء ؟

قلت : المراد من تعص الصفقة ، أن العقد أمر واحد إما يؤثر أثره فيما يقبل المحل ، فإد كان موقع عنه العقد مراً كماً يصل بعصه للعين ولا يتقار ووقع السب عليه ، وبعصه لا يسب لذلك ، ولا يؤثر السب أثره لانتهاء قابلية المحل ومنتضى قاعدة التعص ، والسب لابد أن يؤثر "نرد فيما يقبل وعدم تأثيره في مورد لا يقبل للتأثير لو حود المانع ، لا ينصبي عدم تأثيره فيما كان لمبيع معقوداً . ولا يجوز رفع اليد عن مسيئه بالنسبة إلى المحل التام .

وهذا هو مراد الفقهاء (رضوان الله عليهم) بأن يقال أن العقد فيما يقبل وما لا يقبل فيحل إلى عقود متعددة ، يعني كما أن العقود إذا تعددت ، عدم الصحة في بعضها لا يقتضي عدم صحة بعضها الآخر ، كذلك في المبيع ، فإن العقد وإن كان واحداً لا أن متعلقه لما كان معدداً مما يقبل للتأثير وما لا يقبل فيؤثر في بعصه ولا يؤثر في بعضها ، وعدم التأثير فيما لا يقبل ، لا يوجب رفع اليد عما لا يقبل .

وعنى الثاني - "ي بقاء على أن الحمار حق يعلق بالعين - : فالاصح حينئذ قوله للتبصير، فصيح اشراط الاسقاط في بعض دون بعض آخر. ولكن الظاهر في المعنى - على ما سيجيء - تحتيته - هو الاول، لما قالوا بثبوت الحمار مع تلف العين أيضاً، وإن الحمار حق يعلق بالعين سواء تلفت العين أم لا، فيستظهر من ذلك أنه تعالى بالعدد، ذلك كان متعلقاً بالعين يلزم أن لا ثبت الحمار عند التلف لغوات محبة فانتظر تحقيق ذلك في محله .

وأما في الرمان ، أي بعض الاسقاط انما يكون باعتبار الرمان، فالتحقيق أن يقال: أن ذلك يتصور على قسمين: قسم: شره اسقاط الحمار في أول الرمان ، بمعنى أن رمان حمار المجلس ثلث ساعات مثلاً، فوقع بشرط على اسقاطه في الساعة الاولى، وأما الساعين المتبقين فيبقى الحمار على حاله. وقسم: بشرط اسقاط الحمار في الرمان الآخر، أعني الساعة الثالثة، وأما شرط اسقاطه في وسط الزمان فيعلم حاله منهما .

ثم حال القسم الاول: وجهان منبسط على القول بالتمسك بالعام اذا حرج بعض أفراده في بعض من الرمان، أو على القول باستصحاب حال رمان لم يخصص وحيث أن شيخنا لعلاه «قده» سلك ملك التحقيق في ذلك^(١) فقال : ان اعتبر رمان طرفاً للعام ، ولو حرج فرد في بعض الرمان وشك حال الفرد في الرمان الثاني متمسك بعموم العام ، وان اعتبر قيداً ، فلا يدرج ذلك الفرد المقتيد بذلك الرمان تحت العام. وحيث أن أغلب العمومات من قبيل الاول، ائنة التقييد بالرمان في أدلة الأحكام، خصوصاً في أمثال الممان. ومع ذلك أيضاً يحكم بالاول للاطلاق وأصله عدم ملاحظة التقييد كان مقتضى تحقيقه «قده» هو الحكم بصحة التمسك في الاسقاط في هذا القسم ، بأن يكون البيع في الرمان الاول لازماً وفي الرمان

(١) ولكن لا في ذلك نظر قد بساء في الاصول فراجع (مد)

الثاني يسمى مدرجاً لمشهور عموم دليل الحيات. وعلى الوجه الثاني، كمدكه المراقي استصحاب اللوم الثالث في الرد الأول، في الرمان المتأخر ولا تبعض حينئذ لحيات

وأم القسم الثاني - أي اشتراط لحيات في الساعة الثالثة - فلا يصير فيه، فبصير لبيع في الرمان الأول مع الحيات، وفي الرمان الآخر لا رماً، لدليل الشرط. ومما ذكرنا يعلم حال لاشتراط في الرمان المتوسط بين الرمانين، ففي الرمان الأول كان البتعان بالحيات دون الرمان الثاني.

وأما في الثالث، فيأتي فيه الوجهان السابقان على التمسك بالعام وبلاستصحاب

(فروع)

هل الشرط لذي وقع عليه السبي قبل العقد، وكان الساء على ذلك الشرط عدد اشء العقد لارم، بحسب الوفاء به كما ذكر في متى لعقد، أو أنه غير واجب لوفاء، كما، في الشروط الابتدائية؟ قولان.

ظاهر المشهور عدم لتأثير لهذا الشرط، فلم يكن لارم الوفاء ولكن المحكي عن العلامة «قده» و«المالك» وعن لمشايخ الفقهاء من القهاء الاعلام مع قارباً عصرهم (رصوان الله عليهم) ذو صحة ذلك الشرط، وبما هو كالمذكور في من العقد ولعل ذلك هو الأقرب عدداً وقولا. خلافاً لسالف الرمان ولشبحا العلامة الانصاري «قده» وبأي تفصيل ذلك في محله في باب الشروط، كما سيحيي اشياء الله.

وحيث فرض كون المراضاة مفيدة، فمنها انتفاء عند انتفاء العقد فيلزم بطلان العقد من رأسه، لان لذي وقع عليه غير موجود، والموجود لم يقع عليه العقد، لاصحه مع ثبوت الحيات، مع أن المشهور خلاف ذلك. لانا نقول. هذه شبهة

أحدها جماعه ، فحكموا بطلان العقد عند بطلان الشرط . وتعدى الاردبيلي منه الى صورة تحلف الوصف والشرط أيضاً .

لكنها تندفع بأن : الاسباب يؤثر أثرها بعد تحققها ، سواء رضى المالك أم لا ، وحيث أن العقد وقع على المالك والمتفق ، فحتى في صدمه ، و لمفروض حصول المرحله بالنسبة الى المتبد أيضاً ، فيؤثر أثره في المصنق الذي في صدمه وان لم يرض به المالك ، عادة الامر أنه يحصل له الخيار من جهة الضرر ، ولا يماس ذلك بصورة اختلاف لحيثه والماهية .

كما ان بان العلم بقرأ ، و الكذب قسأ ، حيث تقع على بطلان البيع حيثه ، وذلك لتعدد الموضوع هاك ، وان الواقع عليه العقد غير موقوف والموجود لم يقع عنه ، وهذا معناه في الحال في صورته تحلف الشرط و الوصف ، فان يقع العقد هو الموجود الخارجي لا غير .

وان قولك : نعم العقد ، بشرط أن يفعل لي كذا ، بشرط أن يكون كذا ، وبحو ذلك ، يدل على وقوع المسادله بالعقد وهو متعلق العقد قطعاً وان فرض تقييد الرضا بشرط المذكور ، وحيث فرض وقوع المسبب على هذا العقد فيؤثر أثره ، سواء رضى به أم لا . عادة الامر أن له خيار من جهة لتحلف ، وهذا بخلاف تعبير الحقيقة والماهية ، كالكتان و لقص ، ادليس أحدهما بالنسبة الى الآخر من قبيل المضيق والمقيد ، حتى يقال أنه وقع العقد على المصنق في ضمن المتبد فيؤثر أثره وان لم يرض به ، بل الموجود غير واقع و الواقع غير موجود .

وكيف كان ، فلا مانع من جعل الشرط بقاء بالنسبة الى المرافعة التي هي مداول العقد ، ولا فرق في ذلك بين ما لو كان الشرط مذكوراً في ضمن العقد أو في مضمونه مع وقوع التسليم على ايداع العقد عليه . وان لتساوي المذكور يصلح فريه بتنفيذ . ولتحقيق الكلام في ذلك مقام آخر

(الثاني)

من المسقطات : الاسقاط

ويسمى ذلك بالتحاير ، ولا خلاف ظاهراً في سقوط الحذر به من صاحبه ،
وإن كان الاستاذ من الطرفين سبطاً حيازتهما ، وإن كان من أحدهما سقط حيازته
خاصة دون صاحبه .

ولكن حكمي الخلاف في ذلك عن صاحب « الحداثي » بتفريب أن مقتضى ذلك
لا يريد على مقتضى العقد ، وإن مقتضى الاستاذ ، الالتزام والرصد بالعقد ، وعدم
الرصد بخلافه وحدها حاصل نفس العقد ، علة الأمر : بفقد ذلك التأكيد ، ولا وجه
لسقوط الحياز به بعد عموم أدلة الخيار .

وقد يتوهم عدم جواز صاحب « الحداثي » في الاسقاط ، بل قال : أن
خلافه في سقوط الحياز في صورة الالتزام ، بعد نصراً إلى أن عليه شأن ذلك الالتزام
والالتزام لا يريد على ما يقتضيه العقد ولا يتشبه في صورة الالتزام ضرورة كون
الاسقاط أمراً زائداً على مدلول العقد .

ولكن يدعى : أن الاسقاط والالتزام مترادفان ، ضرورة أن الالتزام بفقد العقد
لا يكون إلا مع اسقاط الخيار ، كما أن الاسقاط لا يكون إلا مع الالتزام .
وكيف كان فيمكن الاستدلال على لزوم إسقاط الاسقاط وسقوط الحياز به مقدمتين
مسلمتين ، أحدهما : أن الحياز من الحقوق . الثانية : أن كل حق قد يسقط
وساقط به .

أما المقدمة الاولى : فيدل عليها انتقاله بالأثر .

وإن الثانية : فيجوز ما دل على سلطة الناس على أموالهم ، فإن السلطة على
نفس الأموال تقتضي السلطة على الحقوق المتعلقة بها بالولاية ومن مروع السلطة

نعوذ بالتصرف فيها بالاسقاط .

هذا مصافاً إلى المقدمتين مسلماتان عند الأصحاب ، بل إجماعيتان ، فإن لم
ناقش لمخالف فهو ، والأقبح أن الاستدلال على المدعى في خصوص لمقام
- أعني منوط هذا الحق بالاسقاط - بأدلة خاصة كتحوى ماسيحي ، في خيار
الحيوان من النص لادال على سقوطه بالتصرف مثلاً بأنه رضي بالبيع ، وتقريب
أن لتصرف إذا كان مطلقاً للخيار من حية كونه رضي بالبيع ففهم الرضا به
يكون أولى بالاسقاط . وترجم كون الحر في خيار الحيوان ولاوجه الاستدلال به
في خيار المجلس . مدفوع بعدم الفرق في ذلك بين أقسام الخيار كما لا يخفى .
وتحوى خبر السكوني عن الصادق عليه السلام ، أن أمير المؤمنين عليه السلام قصي في
رجل اشترى ثوباً ، شرط إلى نصف لهار ، فعرض له الربح ، فأراد يبعه معه .
فقال عليه السلام : ليشهد أنه قد رصيه أو استوحه ثم يبيعه ان شاء ، فإن أقدم في السوق
ولم يبع ورد وجب البيع . وبحره خبر الحسي والشحام .

وتقريب الدلالة : أنه عليه السلام حكم بلزوم البيع من جهة مجرد الرضا والاستيجاب
وهو المدعى ، بل بمجرد الإقائه في السوق للبيع لدلالته على الرضا ، فبذل
على المدعى في التمام وهو الرضا بالعقد بالاسقاط لخيار بالأولوية

والمناقشة في ذلك بأن مورد الرواية هو خيار الشرط ، ولاوجه للنعدي إلى
المقام ، يدفع بما تقدم مصافاً إلى عموم (المؤمنون عند شروطهم) بناءً على
شموله للشرط والائتمار الابتدائي أيضاً ، ولأدليل على التخصيص فيه بالنسبة إلى
المقدم من إجماع وبحوه بل الدليل على اللزوم ما موجود من الإجماع وغيره .
هذا غاية ما يمكن أن يستدل به ام ، وبعض الأدلة الخاصة وإن كانت قابلة
للمناقشة ، كدعوى أن الرضا حكمة للسقوط بالتصرف لأعلة ، ولا يقتضي السقوط
بمجرده ما لم يوحد تصرف ، وكالمناقشة في دلالة قوله (السلطان على

أمر لهم) بتعريب أن السلطة على الأموال ايماناً على نفوذ التصرفات في الجملة وليس بالأسباب الشرعية ، وليس منه مشرعاً ، فلا يدل الأعلى أن لنبي الحق التسلط على اسقاط حقه بالأسباب الشرعية . فلا يدل على كفاية مجرد الاسقاط في ذلك ، بل يمكن أن يكون ذلك بالأسباب كاشتراط السنوط والافراق ، كما أنه لا يدل على وقوع نبيع بمجرد المرافعة . ولكن المتقدمين السابقين كافية في عدم . وأم مقشه صاحب « الحقائق » فسدع بأن الاسقاط والرصا به لعقد بعد وقوعه غير منتهي لعدم الموحود قبل الاسقاط ، لان الموجود سابقاً هو الرصا بحدوث لعقد وهو غير الاكرم سبانه والرصا به .

ثم أنه لا اشكال في تحقق الاسقاط بما يسدل على الرصا بأي لفظ كان ، اد بساط فيه هو الدلالة على الرصا صريحاً بأي نحو كان ، ولكن به احتمالان : أحدهما : افراط ، والآخر : تفريط .

الاول : أنه لا بد في ذلك من الالفاظ الخاصة . ولعل مدرك هذا لتوهم هو أن الاسقاط من لا يعاب ، والابتدعات به يحتاج فيها إلى الأسباب الخاصة . ويدفع بأن مستفاد من الأدلة في ذلك : أن لمسقط هو الرصا لمستكشف وهذا مما لا يحتاج إلى سبب خاص ولا دليل على اعزاز السبب الخاص .

الذي : أنه يكفي مجرد الرصا الفعلي ولو من كاشف له ، ولعل لمدركه . فحوى من عدم من لاحاز الساغة ، حيث يدل على أن التصرف به هو مستند من جهة الرضا فيكون هو المنطوق .

وفيه . أن غاية ما يستفاد من الروايات ، كفاية الرضا المستكشف باللفظ أو الفعل ولو مثل الاقامة في السوق للبيع ، لكون ذلك من مقدمات التصرف ولا دلالة لها على كفاية مجرد الرضا وان لم يستكشف .

بقي الكلام في أن هذا الخيار هل هو قابل للمثل إلى الغير أم لا ؟ فله من

لحقوق . والحقوق على أقسام أربعة . منها : ما يحوّر بقله إلى أحد ، وذلك مثل حق الاستدلاء . ومنها : ما يحوّر بقله إلى من عليه الحق دون غيره ، ويرجع إلى سقوط الحق بالآخره . لعدم تعدل ثبوت الحق المستحق على نفسه ، ومن ذلك حق السلطة ظاهر . ومنها : ما يحوّر بقله إلى بعض دون بعض مثل حق التسم . فإنه يحوّر بقله إلى من عليه الحق وهو الروح .

وما يكون العوض ولا كلام ومعنى اشكال وخلاف ويحوّر منه إلى بعض انصارات أيضاً . ولا يتعدى إلى الاجنبي .

ومنها : ما يحوّر بقله إلى كل أحد ، كحق التحجير وبحره ، وارجاع ذلك إلى اسقاط الحق برفع اليد عما حجّره ، بعيد جداً ضروره سنترمه لتسوية كل أحد حيثما بالنسبة إلى ذلك . فيحوّر المعارضه مع من اسفل اليد . ويظهر أنهم لا يقرّون به . وكيف كان ولا شكال في حوار نقل الجبار لكل من المتبايعين إلى الآخر ، ومرجعاً إلى اسقاط حق نفسه ، والكلام به هو في منه إلى الاخصي ولم يعثر من الاصحاب نص في ذلك ، الا أنه يظهر من نسخة للعلامة « قدس » في بعض كتاباته السبع .

ومنها : ما ذكره في أول بحث حيار المجلس ، حيث أنه بعد بساء على عدم ثبوت الحيار للأركيل في مجرد اجراء الصيغة . وثبوته للموكل ونقط ، قل هل للموكل بساء على ثبوت الحيار له تفويض الامر إلى الأركيل بحيث يصير داحق حياره ؟ الأقوى عدم لان المتن من دليل ثبوت الحيار للعاقده في صورة قبوله بعد العقد ، للاحققة له بعده (انتهى)

ومنها : ما أفاده في المتام في ضمن تقرّب الاستدلال على سقوط هذا الحيار بالاستقاط . لاحتوى أدلة (سلطة لئس على أمو لهم) المفتضي ثبوت السلطة على لحقوق المتعاه بالاموال ، من أنه لا معنى لتسلطهم على مثل هذه لحقوق الغير

القبلة لسل ، لا يعود تصديق فيها لما شـن الاستط ، حيث جعل عدم جوار
بتل مثل هذا الحق من الملمات

بكن الصاهر عدم لسع من لسل بعوض وعبره اذا فرض ثبوت فائدة
عملانية في التل والاستدل بحيث يحرج عن السهولة بصلح ونحوه فيما لم يشت
فه لساشره كحق القسم ، وذلك لعمومات الصلح وعدم المانع بالعرض .
ومتعذر من شيحا الاصطاري « قده » من المسع - مستدلا بأن المنيش من
أدلة الحيار غير ذلك - قد عرفت ما فيه فيما سبق . ومحض ذلك أنه : ليس المراد
اثبت الحيار وصحة العمل بطله الحيار ، وإنما المراد من هذا الحيار الثالث
للمتباين بأصل الشرع الى الاحسي بأحد من الاسباب لشرعيه لناقبة ، فلاوجه
في روع ذلك لأحد بالدر امين من أدلة الحيار .

(مسألة)

اد قل أحد المتعاقدين الآخر: احتر. فهل يقطع حيار الأمر، أم لا ؟
ونحقق لكلام في ذلك، أن هنا صوراً واحتمالات، لانه ما أن يقول: احتر
بلاطلاق ،

أو يقول: احتر عني. أو عليك، أو عما، أو يقول احترلي .
وعنى التقدير. ان أن يعلم انه أراد بذلك التخليص بحيار نفسه الى المأمور،
والاستثناء، أو التقييد، أو الاستكشاف، أو لا يعلم شيء عنها، وبحصل من صرب
الحمسة في خمسة وعشرون صورة، وعلى التقدير وما أن يقول: احتر
مصدتاً من دون تعيين شيء، من المسح والامضاء ، أو يقول : احتر الامضاء أو احتر
المسح. فيحصل من صرب ما نندم في ثلث الثلاثة خمسة وسبعون صورة وعلى
التقدير : فاما أن يسكت المأمور ولا يجيبه بشيء أو يصح. أو يمضي ، أو يقول :

لاختار شيئاً فحصل من الصرب ثلثمائة صوره. ويمكن فرض صور آخر. وبعض هذه الصور مما لا يجامع مع بعض آخر، فإن فرض اخترت عنك مع الاستنباط مما لا معنى له، ضرورة أن اختيار مسح لعدد عن قبل نفس المأمور لا يجامع مع كونه وكيلاً عن الأمر وبعضه، مكررات مثل اخترت عني مع الاستنباط. فإن معنى الاستنباط هو معنى اخترت عني. فقلت: «لاحظت الأقسام بعضها مع بعض».

ثم إن تعرف بين الأقسام الأربعة ماعداً الاستنباط والتفويض واضح. وأن الفرق بينهما فيه نوع حصاء، لكن يظهر الفرق بينهما بأن الاستنباط توكلل له في الاحتيال، ومعناه: أن المأمور وكيل في أن يختار الأمر، فيما يختاره لمأمور يكون من جانب الأمر لا من جانب نفسه، وهذا بخلاف التفويض، فإن معناه: كون الأمر أمره والمرضا رضاه، بمعنى أن ما يرضى به المأمور لنفسه ويختاره، فالأمر أيضاً راض به وحاشد ما يختاره المأمور بحذر لنفسه لا للأمر، لكن الأمر راض لنفسه بما فعله المأمور.

ثم إن لحكم فيما عزم قصد المليك أو أحد من الآخر، هو صحيح، فإنه لو كان تمليكاً رجع ذلك إلى الاستقطا، لأن الحيار حق لذي الحيار في العند أوفي لعين على الخلاف على الآخر، وقد سبق أن نقل الحق إلى من عليه الحق رجع إلى استقطا ذي الحق لعدم تعقل ثبوت حق شخص على نفس. وبمعنى هذا تمليك الأمر حياره إلى المأمور يرجع إلى استقطا حيار نفس الأمر.

وحاشد فمقتضى ذلك عدم ثبوت الحيار الأمر بعد ذلك وإن سكنت المأمور أو قل: لا يختار وهذا بخلاف الحال في سائر الصور فإنه على تقدير الاستنباط، يكون منتصاه كون المأمور وكيلاً من جانب الأمر، ولا يسلط حياره إلا بعد اختيار المأمور، ولكن ما يختاره حاشد يكون من باب الوكالة، ولا يسلط به حيار نفسه، وهذا بخلاف الحال في التفويض، فإن مقتضى التفويض أن ما يختاره

المأمور بما يحاربه نفسه للأمر، لكن يكون ذلك مرجحاً للأمر، فيسقط حياره من جهة رضائه بما سقطه .

وأما الاستكشاف: فلا يوجب سقوط حيار الأمر بوجه، لأن المرص حينئذ الإطلاع على حال الآخر وعدمه يفعل، ولا وجه لسقوط حياره بذلك، فهو صحيح . فمحل الكلام في ثبوت ما لو لم يعلم إرادة شيء من ذلك، فبرجح الخلاف حينئذ إلى أن التبرر من اللفظ المذكور ماذا؟ حتى يلحقه حكم ذلك . ثم اعلم أيضاً: أن المذكور في كلام الأصحاب هو ما لو أطلق من الجهتين بمعنى أن يقول . اختر . من غير تعيين من الأمضاء . ولفصح ولا نعني كونه عند أو عن المأمور

وحيث نتكلم أولاً في ذلك ثم نتعرض صورة التعيين بقول .
إذا قال أحدهما للآخر . اختر . فاما أن يختار الآخر الفصح أو الأمضاء، أو يسكت . فمافي صور ما يختار الفصح، لا اشكال في امساح العقد، فيسقط الحياران، أما حيار المأمور فواضح لأنه فصح، وأما حيار الأمر، فلا يحل العقد، فلا يبقى بعده محل لحيار الأمر .

وأما ما لو سكت . فلا شك بخلاف أيضاً في عدم سقوط حيار المأمور، إذا لاوجه لسقوط حياره، والسكوت لا يدل على شيء من الأمضاء . والفصح . وأما حيار الأمر: فالشهور أيضاً بقائه لأنه سبب إلى تشيخ سقوط حياره حينئذ ولاوجه له إلا التعدد بالنقص المروي عن طريق العامة، من أن التعيين بالحيار ما لم يعترفا، أو ينزل لصاحبه . اختر . فامقنصه سقوط الحيار بمجرد قوله : اختر، وهو يعلم ما د سكت الآخر أو اختار الأمضاء أو لفصح .

وفيه: أن الزيادة لم تثبت من طرفاء والمشهور بل الكل حكموا بخلاف ذلك وضعف المسند لأخباره . مصافاً إلى أن ظاهر الخبر يدل على سقوط حيار الآخر به

أيضاً وهو مما لا قائل به .

هذا مضافاً الى عدم ثبوت لئس الشيع أيضاً ، فان الموجود في «المسوط» و «الحلاف» خلافه ، نعم يحتمل كون ذلك مذكوراً في كتاب «المهانة» التي هي متون الاحبار ، وكيف كان فصعفه واضح كما عرفت .

وأما فيما اختار المأمور الامضاء : فلا اشكال في سقوط خياره ، واما الكلام في سقوط خيار الامر ، فامشهور من الاصحاب هو السقوط ، من غير تأثر بالحلاف في ذلك بين الامضاء ولا بين متأخريهم سوى ما يترأى من كلام العلامة في محكي «التذكرة» حيث حكم بسقوط خيار الامر اذا أُرِدَ التمثيل ، دون ما اذا لم يقصد التمثيل ، ومنه يدل على أنه لو لم يقصد التمثيل لم يسقط خياره فلا يحكم بسقوط خيار الامر الا اذا علم قصد التمثيل .

لكن يمكن دفع ذلك وفي الحلاف عنه أيضاً ، بأن عرّض العلامة لئس الشرع من حيث الكسري ، بمعنى سقوط الاحبار في صورته القصد للتمثيل خاصة دون غيره ، بل كلامه دطر الى الصعري ، ومراعاة قوله ، اختر ، ظاهر في رادة التمثيل بسقوط خياره ، فلم يقصد خلافه وعلى هذا فلا راع بينه وبين الاصحاب في سقوط خيار الامر بذلك .

نعم ، حالف في ذلك جملة متأخري ، المتأخرين قائلين بعدم وجه سقوط خيار الامر والذي يمكن أن يستدل للمشهور أمران :

أحدهما ، ما ورد من النص من أن التعيين بالبحار مالم يعترفاً أو ينزل لصاحبه : حتر وفيه : أولاً ، صعب الاستدراك عرفت ، والامحار بالشهرة هنا غير جار ، لعدم معلومية اسماهم لئى ذلك ، بل الظاهر أن مستندهم دلالة كلمة (اختر) على السقوط فيما سيأتي ، مضافاً الى أن مقصود الرواية سقوط الخيار بمجرد قول هذه الكلمة وان سكبت المأمور مع أنهم لا يقولون ، بل مقتضاه سقوط الخيارين بمجرد هذا القول

وهو خلاف الاجماع، ويخصص ذلك بالاجماع وان كان ممكناً، الا أن ذلك بعيد في مثل المقام

الثاني: دلالة كلمة (حر) على ذلك. وأورد عليه أن كلمة (احتر) عرفاً محتملة بمعاني أربعة: التملك، والاستانة، والتعويض، والاستكشاف وهو حسب الوضع اللغوي يطلب احبب المحاطب أحد طرفي لعن، من الفصح والامضاء، وليس فيها دلالة على التملك أو أحد المعاني الأخر.

وحينئذ فلا وجه لطلبه على التملك أو الاستانة أو التعويض حتى يوضح سقوط حير الامر. لان المعنى لغوي لا صارف عنه، ومع المعنى عنه وثوب عدم ارادته في المقام، فالاحتمالات فيها أربعة، وقد عرفت عدم سقوط الحيات على بعض منها، وحينئذ فلا وجه للحكم بالسقوط بمجرد قول هذه الكلمة.

هذا غاية ما أوردوه في المقام.

والتحقيق أن يقال: أن كلمة (احتر) لا يمكن حملها على معنى التملك، لان التملك ليس من معنى هذه اللفظة ولا شكل، ضرورة أن وصفه لطلب الاحتير، وأين هو من التملك، وحينئذ فلا يصح ارادة التملك فيها بدون التقرينة لمعينة، لعن الخطأ بانه ما ليس طاهرأ بدون التقرينة فضلاً عما كان طاهرأ في غيره.

وما لاستكشاف: فهو وان لم يحتج لي قرينة في الكلام لان الاستكشاف داع لي لطلب، واللفظ مشتق في معناه الآن اداعي هو لاستكشاف وهو أمر في ضمير التكم الامر وليس راجعاً لي للمحاطب، ولا يحب على التكم بيان المحاطب، حتى يرم من ترك لبيان قبح عليه وحكم بعدم ارادته. لكن ارادته في المقام بعيدة ادلا بكنة نوعاً ولا عرض عقلائي في استكشاف الحال في المقام مع العلم بحصول الانكشاف عن ترتيب بفرق المجلس، وحينئذ فلا وجه لحمله عليه،

ودعوى طهرها في الوقت الاول في ذلك دعوى مجاورة لامتدادها يدونها صلة
عدم النقل ، كما هو واضح .

ولابصح لحمل على طلب اختيار المحاطب لاحد الصريين أيضاً ، لان ذلك
لعلوا فائدة فيه ، حيثند فيجب لحمل على الاستانة والتوكيل ، لان طلب لعمل عن
المير اذا كان الفعل من الاوقال المشتركة بين الامر والمأمور ، ويحمل على الاستانة
حداً من لزوم البعوية . بتلير ما لوقال . مع داري ، فانه يرجع الى التوكيل حداً
من لزوم اللبوية ، على تقدير عدم ارادته لصيرور دأمره طلباً لايجاد عقد فصولي ، وهو
مما لفائدة فيه ولا يحمل عبه

ولكن يرد عليه أولاً : أن اللبوية لا تجري في المعام

بيان ذلك : ان طلب فعل من لمحاطب اما أن يكون لمتلارب من الافعال لثني
لا يكون الامر (مأمور به) ، وهو يحمل على التلارب والاستدعاء الحقيقي . وان
كان من الافعال المختصة بالامر ، ولابد أن يحمل على التوكيل ، حداً من طلب
المحال أو البعوية . كما اد قل أحد لاجد : طلى روجي .

فبطلاق روجة الامر فعل مختص بالامر لا يمكن صدوره من غيره من دون
التوكيل ، فطلبه من طلب المحل ان أراد لطلاق الحقيقي ، و للبوية ان كان لمراد
اجراء الصيغة فصولية ، وكلاهما بطلان . ولابد أن يحمل الامر في مثل ذلك على
ارادة التوكيل والاستانة .

وقد يكون الفعل للمأمور به من الافعال المشتركة وبمكس التحق من كل
مهم ، بتلير بيع نصف الدار اذا كانت الدار مشتركة بين الامر والمأمور ، وللكل
مهم حيثند بيعه ، فأمره ببيعه يمكن أن يكون من جهة الوكالة في بيع سهم الامر ،
وأن يكون طلباً لبيع المأمور سهم به .

فظاهر الامر الثاني لا يرجع الى الاول عند عدم الدليل ، ولوسلم عدم الظهور

ولأن أقل من تساوي الاحتمالين ، ولا يحمل على أحدهما إلا دليل .

وما نحن فيه كذلك ، فإن اختيار أحد الطرفين مشترك بين كل واحد من الأمر والمأمور ، وكما يصح أن يكون الرد التوكيل في اختيار أحد طرفيه من قبل الأمر . كذلك يصح أن يكون إيراد الطلب من لمخاطب اختيار أحد الطرفين .

ومع صحة هذا الاحتمال لاوجه لحمل الأمر على الآخر لا القريبة ، ودعوى عدم فائدة في هذا الطلب فلا بد أن يرجع إلى التوكيل ، مدفوعة بأن الفائدة هنا موجودة لأنه يوجب خروج العقد عن الترهل وإطمئنان الأمر في نفسه ، ومثل هذه الفائدة وفائدة عقلية يصح أن يكون مستنداً للقبض على المحو المذكور ، كما لا يخفى .

وثانياً - أن مقتضى حمل ذلك على إرادة التوكيل أن لا يسقط خيار المأمور حينئذ ، لأنه إنما اختار إحاطة لمدعه ، وحيث أن مدعى الأمر الاختيار من قبله فاجبة المأمور بالامضاء كان ذلك طاهراً في إحاطته له ، فيكون امضاء وكالة عن الأمر ، ومعها فلا وجه لسقوط خيار المأمور نفسه ، فلم يصدر منه إلا امضاء العقد من قبل الأمر ، مع أنهم يقولون يسقط خياره أيضاً

نعم يمكن أن يقال : أن الأمر يدل على «ظهورية» لعن المأمور به للأمر ورصائه به ، وحينئذ فمقتضى أمر الأمر للمأمور باختيار أحد طرفي العقد بقوله : «ختر» يدل على رصائه بما اختاره المأمور ومقتضى رصائه له ، فإذا اختار الامضاء كان ذلك بمقتضى أمره مضروباً له ومرصياً به ، فيسقط بذلك خيارهما معاً .

أما خيار المأمور لامضاء بالقرص ، أما خيار الأمر فلما مر من أن الخيار يسقط برضا دي الخيار بالعقد والتماره ، إذا كان ذلك مستكشفاً باللفظ ، ولا مر في المقدم كذلك حسب ما عرفت ، وهذا هو مراد القوم وعرضهم من التعويض ومقتضى

في الحكم بسقوط خيارهما .

لا بد : أن المسقط للخيار هو الرض بالعد والالتزم به ، لا لرضا بالترام
لاحر ، والامر وان دل على مطلوبة العمل لمأموره للامر ورضائه ، إلا أن المأمور
به ليس هو مطلق الاحتياز بل اختيار المأمور . ومنعني ذلك كون المطلوب
اختيار لمأمور ، هذا اختيار مضاء المبدأ كان مضاء المأمور مطلوباً للامر . وهذا
لا ينصبي رضاء للامر بقاء العند ، ومطلوبة مضاءه حتى يسقط خياره به
لا نقول . طاهر إطلاق الامر كون المطلوب هو (لعمل المصنق) غاية الامر
أنه بمنعني طاهر لصيغة بدل على طلب صدور ذلك من المأمور ، فبدل على
مطلوبة صدور صيغة المأمور به من الامر .

فبدل قوله . اختر ، على أن مطلق الامضاء مطلوب للامر وأنه راض به مطلقاً
وحيث ، فإذا أمضى المأمور والترم بالعد كان الامر راضياً به يسقط - خياره أيضاً ،
كما ذكره من أنه إذا أمضى أحدهما وصرح الآخر برضائه ، كان ذلك موجباً
لسقوط لخيار منهما . وأما إذا سككت المأمور ولم يختر شيئاً كان لخياره
باقين

هذا كله على تقدير إطلاق العند من الجهتين ، كأن يقول : اختر ، من دون تقييده
بالامضاء أو المدح ، ومن دون بيده : قوله : عني ، أو عدك ، أو عا ، وهو محل كلام
الأصحاب .

وأما إذا قد أحدهما ، فإن قد بأحد من الامضاء أو المسح ، فإن أحابه المأمور
كذلك ، فأقصى في الأول ومسح في الثاني فلا إشكال في كله ، ويظهر وجه مما
تقدم . وما إذا لم يحبه ، كذلك ، فاما أن يسكب أو يحبه - بعد ما طلبه منه - فمع
السكوت فمنعني ما ذكرنا : عدم السقوط من الامر ، لأن طلبه يكشف عن مطلوبة
مأموره على تقدير اختيار لمأمور ، ولعمري عدم ثبوت شيء من المأمور وان

أجاب بعد ما طسه ، بأن احتار لفسح بعد قوله : احتر الامضاء أو العكس .
فعلى الاول ، كان مقتضى ما ذكرنا انصاح العقد . اد لفسح بعد في حق المأمور
وان لم يكن مطلوباً بالامر ، قد بعد لفسح في حق أحدهما بفسح العقد ، ولا
ينفي مورد لحدار لآخر

لكن ذكر بعض المشايخ أنه لو قال : احتر الامضاء . ففسح بالحق المستثنى
اليه ، فهي انصاح العقد اشكال . والله مبي على كون قوله (حتر) نهلياً للحيات
للمحاطب .

ووجه الاشكال هو : أن لدي ملكه الامر هو حيار لامضاء لا الفسخ . ولو
يكون الفسخ حقاً مستثلاً اليه ، وحيث أنه فسخه بذلك الحق كان مثل فسخ الاحسي
ولا يكون مؤثراً ، ومن نه فسخ العقد . وكان له ذلك فيفسح العقد به وان لم يقصد
كونه من نفسه ، ولا بأس به سواء على تسليمه ، أما سواء على ما ذكرنا ولا وجه له
لعدم ثبوت حق للمأمور سوى ما كان ثابتاً لنفسه حتى يقصد الفسخ بذلك الجهة .
وأما على الثاني : بأن احتر الامضاء بعد قوله : احتر لفسح ، فمقتضى ما ذكرنا :
سقوط حيار المأمور دون الامر ، أما سقوط حيار المأمور ولا مضاء العقد ، وأما
عدم سقوط حيار الامر ، ولأنه كان رصياً بالفسح على تقدير صدوره من المأمور ،
والمفروض عدم صدوره . وحكي عن الشهيد « هـ » في « النروس » سقوط حيار
الامر حسناً أيضاً . وقال شيخ في « الحواهر » : أنه بعيد . وهو حسن ، لكن
في دلالة كلام الشهيد على ذلك تأمل ، ولم يحصرني الا كتاب « النروس » حتى
ينظر فيه فراجع

هذا كله اذا كان التفسير بالامضاء أو الفسخ ، وأما اذا كان التفسير بحجوه : عك
أو عي أو عما ، فتدق بال بعض المشايخ أن الاول خارج عن محل الكلام والاحيران
داخلان بالاولوية .

أقول. أما حروح الاول عن محل الكلام فهو حق ، فان محل كلام الاصحاب هو ماددا احتدل قوله لتسليم ، أو الاستباق لتفويض ، والتصريح بقوله : عنك يدعي ، فلز كان المسند في حكمهم لسقوط الجبار عنه قوله : احقر ، من جهة النص . فذلك خارج عن مورد النص ، وان كان من جهة دلالة على التسليم والاستثناء والتفويض ، فعدم السقوط واضح لعدم اراده شيء من ذلك مع هذا التقييد وأما حكمه بدخول الجبارين في محل الكلام بالاولوية ، فوجه ظهور ذلك في الاستنباط وقه : أن ذلك يوجب سقوط الجبار من الامر قطعاً . فلا بد من في محل الكلام اد لا بد من محال حيث لا تكرار الالة على السقوط .

ويمكن أن يوحى : بأن كلامه مبني على كون الحكم بالسقوط من جهة التعد بالنص ، لا من جهة الدلالة بقوله . احقر ، وحيث فالصورة الاولى - أعني ماددا قال : احقر عث - خارج عن النص كالصورتين الاخيرتين .

الآن من قال بسقوط الجبار في قوله : احقر ، من جهة النص تعداً يقول بسقوط الجبار في قوله : احقر عي أو عما ، والاولوية المطلقة نظراً الى ظهوره في الاستنباط في الاختيار ،

ومن لا يقول بسقوط الجبار في قوله : احقر ، لا يقول بالسقوط هنا لعدم التعد بالنص ، وعدم تسليم الدلالة على الاستثناء .

وأما الصورة الاولى : فهي مما لا يدخل في محل الكلام ولا يسقط فيه الجبار قطعاً لخروجه عن النص ، وعدم صحة الاستثناء والتوكيد فيها بوجه . هذا ، بقي هذا شيء هو أنه : لا شك في أن سقط أحدهما جباره لا يوجب سقوط جبار الآخر بعده ، لان الجبار حق لهما فلكل منهما استيفائه واستنطاق أحدهما لا يقتضي سقوط حق الآخر ، بل له استيفاء حقه .

ومنه يظهر أنه لو أسقط أحدهما وفسح لآخر افسح العقد مطلقاً سواء كان

لمسح قبل الترام الآخر أو بعده ، وليس ذلك من قبيل تعارض الاحار و الفصح ، لعدم لتعارض بينهما بعد تعدد الحق واستتلال كل منهما عليه .
 نعم لو كان الحق واحداً وكان لكل واحد استثنائه ، يحصل التعارض اذا أجاز أحدهما ومسح الآخر متدريين ، كالاصيل في أحد طرفي العقد مع وكيه أو الوكيلين ، اذا قلنا بثبوت الحيات لهما ، فبه حشد تعارض الاحار والفصح فيساقطان لأمساع تأثيرهما معاً ولزوم الترجيح بلامرجح ، لو حكم بتأثير أحدهما فيبني لعند على حله . ومادكره العزيمة على ما حكى عنه : من تدم الفصح مطلقاً . لا وجه له ، كما أنه اذا فرض تدم أحدهما كان هو المؤثر ، سواء كان هو المسح أو لامضاء ، ولا يبنى تأثير للمسح ولو كان هو الفصح ، لان لحيات واحداً وقد سقط باحارة المتقدم ، ولا يبنى حتى بعد حتى يؤثر .

ومن ذلك - في من تعارض الاحار والفصح - : ما اذا تصرف ذو لحيات في الموصى دونه واحدة ، سواء على أن تصرف ذي الحيات فيما نال اليه ، الترام بالعقد ، وفي المنتقل عنه فسخ له .

وحسن شيخنا علامة «وقده» من ذلك ، اختلاف الورثة في مسح و لاحار بأن أحار أحدها الأمضاء ومسح الآخر دفعة

وهو لا يصدق على شيء من الأقول المعروفة في كيفية ارث الحيات فابها ثلاثة : أحدها : أن هناك حقاً واحداً فائماً بالمجموع . الثاني : أن لكل منهم في تمام لمبيع . الثالث . أن لكل منهم حياراً بالنسبة الى نصيبه

فعدم انصافه على الاول واصبح ، لان أحد الورثة ليس له حق مستقل ، بل هو يعلق بالمجموع ، ولا يؤثر مصاء البعض ونسبه ، فمع الاختلاف لم يحصل السبب الذي هو امضاء الكل أو فسخهم .

وأنت على الثاني . ولان حال ذلك يصير مثل حال المقام من تقدم الفصح

مطلقاً لعدم التعارض، إذ استلزام أحدهم حتمه لا يوجب سقوط حق الآخر .
وأما على الثالث: يؤثر امضاء كل أحد ومسحه في نصبه، سواء أمضى الآخر
أو مسح ولا تعارض أيضاً لأنه -د- المسجل ، فصور لتعارض حينئذ مما لا يطق عمى
شيء من الأقوال .

ثم هناك احتمال رابع حملته «قوله» في كتابه، وهو : أن يكون لحيث حقاً
وحد، لكن كان لكل منهم أسبغته كما ذكرنا في لو قيل في طرف مع موكله .
فانه حينئذ يحق التعارض إذ أحاز أحدهم ومسح الآخر دفعة ، فيسقطان لمكان
التعارض وعدم المرجح .

ومادكره من يحق لتعارض في صورة اختلاف لورثه يطبق عليه، إلا أنه
مع كونه خلاف محترمه لم يلزم على قائل به، وإنما هو مجرد احتمال أحسنه
ولا وجه لتحكم بالتعارض في صورة اختلاف الورثة مع عدم جريده على شيء
من الأقوال المعروفة .

الثالث

من المسقطات لهذا الخيار : (التفرق عن المجلس)

ولا شك بل ولا خلاف في سقوط الخيار المذكور في الحملة، والبصو
عليه مستعصية بل متواتره، والأحماح بتسببه على ذلك أيضاً، ولا كلام في ذلك .
وإنما يقع الكلام هنا في أمور لا يحلو ذكرها عن فائدة .

مها : أنه هل يشترط في سقوط الخيار بالتفرق دلالة على الإلزام بالعقد
والرضا به نوعاً أو شحناً، أو لا يعتبر شيء منها، بل يسمط الخيار به وإن علم بعدم
التزامها بالسع بل صريحاً به ، والتفرق بين اعتبار الدلالة على الرضا نوعاً وبين

كون الاسقاط به بعداً عما يظهر في صورة العلم بالخلاف . فانه لو قلنا بأنه يعتبر فيه دلالة على الرضا نوعاً ، بمعنى أنه يسقط به الجبر لكونه أمارة على رضا عرفاً ، ولا يكون صورته عدم اقتراضه بالرضا - كما لو صرح بذلك - مستقلاً للجبر أو علم عدم رضائه بالرضا الحالية بخلاف ما لو قلنا بكونه مستقلاً تبعاً بمعنى أنه مسبب للاسقاط ، فيه حيث يستند به الخيار ولو صرح بعدم ارتباطهما بذلك لزوم العقد .

وأما الفرق بين كون اعتبار الدلالة على الرضا فيه نوعاً أو شخصاً بعد السمع على الاعتبار ، وما يظهر في صورته الشك ، فيه لركان المعبر هو الدلالة نوعاً كان حيث يستند مسمياً أيضاً . وهذا بخلاف ما لو اعتبرنا الدلالة على الرضا فعلاً وشخصاً ، فيه حيث لا دلالة فعلاً وشخصاً لاوجه لسقوط الخيار به حيث .

وكيف كان فالمشهور بينهم هو كون أساس الخيار به من باب تعدد بمعنى كونه سبباً مسبباً لسقوط الجبر من دون اعتبار دلالة على الرضا نوعاً أو شخصاً بل لم يعرف الخلاف في ذلك . عدا ما توهم من صاحب « المحققين » ، حيث أن المحكي عنه هو عندنا دلالة على الرضا من جهة اعتباره في الفرق كونه من جهة هذا القرض ، أي سقوط الخيار ولزوم العقد .

وربما يتمسك له بصحيفة الفصل : ، فإذا افترقا ولا جبر بعد الرضا منهما) ، حيث دل على عدم الجبر إذا كان الافتراق بعد الرضا . أو أن يقال في معناها : لا جبر بعد الافتراق الذي هو الرضا منهما ، فيدل على اعتبار الرضا ، ولا يكفي مطلق الافتراق حتى الحصول منه بعد الرضا ، لكون العبرة على الرضا ، فيدور مداره .

ويرد عليه أولاً : أن الرضا لم يذكر معناه في الرواية فيحتمل أن يكون المراد به الرضا بأصل العقد ، فيكون المعنى فلا خيار لهما إذا كانا راضيين

بأصل ايقاع العقد ، فيكون ذلك اختياراً عما لو أوقع العقد اكرهاً فلا يسط
 خيارها بالافتراق ، بل لابد من سقوط خيارهما من الرضا ويكون الافتراق بعده .
 ويحتمل أن يكون المراد من الرضا بالافتراق ، فكون اختياراً عادياً لو كان
 الافتراق ناشئاً من الاكراه .

ويحتمل أن يكون المراد به هو رضا بناء العقد ، بمعنى أنه لا خيار الا بعد
 الافتراق ، لئلا كان حاصله مع رضا بلزوم العقد وبفائه .
 والأسدلال بالرواية على اعتبار الرضا في الافتراق إنما هو هذا الوجه
 الثالث ، ومن المعلوم عدم صراحة الرواية بل ولا ظهورها في ذلك لكان
 الاحتمال ليس الاخرين . ثم لو سلمنا ظهورها في هذا لاحتمال الاخر الذي هو
 معنى الاسدلال ، نقول ان غاية ما تدل عليه الرواية المذكورة هو كون الافتراق
 الحاصل بعد الرضا مسقطاً للخيار ، وهذا لا ينافي سقوط خيار بمطلق الافتراق
 وحسب فمادل على سقوط الخيار بمطلق الافتراق يدل على كفاية مصق الافتراق
 وان لم يكن من جهة كشفه عن الرضا بالعقد . وليس المقام من موارد حمل المطلق
 على المقتضى كما لا يخفى ، وليس في الرواية دلالة على عدم سقوط الخيار بالافتراق
 الغير المقرون بالرضا لآمن جهة مفهوم اليد ، وهو أيضاً بعد تسليم أصل الدلالة
 به ، سلم لو لم يكن اليد وارداً مورد الغالب ، والأيدي في المقام وارد مورد الغالب
 لان الافتراق عالياً لا يكون الا مع الرضا بناء العقد ، ولا مفهوم له حتى يوجب
 تنييد المطلقات . فالمتجه ما عليه المشهور من كفاية الافتراق ، ولو لم يكن مقروناً
 بالرضا وكشفاً عنه .

ومما ما يحصل به الافتراق لا اشكال في أن المراد بافتراق المتابعين ليس
 هو افتراق جسميهما حقيقة ، لانه حاصل حين العقد ، بل لمراد افتراقهما بالنسبة
 الى الهيئة الاجتماعية الحاصلة لهما حين العقد وقد مره للمحقق الثاني بطرو

الافتراق بحيث يزيد تباينهما من العدد .

ولا يحق: أن مقتضى الاحد مظاهر ذلك كفاية مطلق الريادة حتى مثل الانمة
ومدون وليس مراد قطعاً، ادليس المباط هو الريادة الحقيقية وان الاحكام الشرعية
لاباط بالمدة الحكمية ، فالمراد منه هو الريادة بحسب العرف .

وقد ختلف في قل ما يحق به ذلك على أقول ثلاثة :
أحدها: ما حذرته المشهور من أن قل ما يحق به الامر هو عدد مدار
خطوه ، وتأويل ذلك بأن ذكر لخطوه من باب تمثيل أو... على تعال -
كما عن شيخنا العلامة الانصاري «قده» - هو خلاف الظاهر .

ثاني: تحفته بأقل من الخطوه أيضاً .
لذلك ما يظهر من الفصل الرقي من التأمل في كفاية الخطوة من خطوتين
بل ثلاثة، نعم يتحقق بنحو الخمسة والسنة .

إذا عرفت هذا فاعلم : ان الخلاف في ذلك تارة في تحقيق مابه يتحقق
بمسمى العرفي ، وأخرى من جهة ورود التحديد الشرعي .

أم الجهة الاولى : فتفصيل الكلام فيه : أن الريادة في الافتراق من الامور
للمتولة بالتشكيك ، و لأمور المتولة بالتشكيك لها مراتب .

مها . ما لا يصدق عند العرف بحق ذلك به ، كمقدار الاسلة فيما نحن فيه ،
والشك مرتين في تحقق مصداق كثير الشك .

ومها ما يصدق تحقق ذلك به قطعاً ، كخمسة خطوات أو أكثر فيما نحن فيه
والشك بأكثر ، بمعنى ثلاث مرات في صلاة واحدة .

ومها : وهو مشكوك في لصدق العرفي وعدله ، كمقدار الخطوة في الأقل
منه يسيراً فيما نحن فيه ، وثلاث مرات في كثير الشك

وحينئذ نقول : أما الأقل من الخطوة ، في صدق الافتراق عرفاً تأمل

بل مع لصحة الطلب عنه عرفاً ، ودور الامر بين نحتقه بالخطوة والاكثر منه
فيكون محملاً مردداً بين لاقل - وهو مقدار الخطوة - والاكثر ، فيجب
الرجوع فيه الى الاصول والتواعد ، والذي يصلح أن يرجع له في المقام ،
أمر ثلاثه .

(أحدها) استصحاب الخيار الثالث من الافتراق بمقدار خطوة ، فانه لو تم
لاقتضى عدم كفاية مقدار الخطوة بل كثره أيضاً ، وبه تمسك لراقي في قوله بعدم
كفاية الخطوة ، بل الخطوتين بل الثلاث ، بعد دعوى انصراف الأدلة الى الافتراق
بأكثر من ذلك .

ولكن يدعى : مع حريص الأسصحاب هذا ، وذلك للشك في مدلول الموضوع
وب الخيار الثالث سداً ، فكان من جهة عدم حصول الفرق وهو ما مشكوك ،
ومع الشك في بقاء الموضوع لا يجري استصحاب الحكم ، - أعني الخيار - إذ
موضوعه عدم الافتراق ، وقد وقع الشك في مقدار الافتراق وتخصه ، فعلى اللهيه
الاجتماعية وعدم الافتراق ، الذي هو موضوع الخيار مدعيه ، فاستصحاب لموضوع
يصير في الشك في المنصبي .

ثاني العمومات ، أعني عمومات الخيار بدوله ^{فيها} (التيها بالخيار مدعيه
يفترق) فان منصبي ذلك ثوب الخيار الى حصول الافتراق ، وحينئذ قد اُشك في
صدق مفهوم الافتراق بتمسك بعموم الدليل المذكور ومنتهى ثوب الخيار ، فان
المرجح عند احمال المحقق مفهوم هو عموم العام ، وقد خرج عن عموم ذلك
ما قد حصل لافتراق ، والافتراق مشكوك .

وفيه : أن المحققين هنا متصل ، وهو قوله (ما لم يفرق) فان العاية من
المخصصات : المتصلة . وقد قرر في محله أن العام إذا حصص بمنصبي مجمل مردد
بين الأقل والاكثر ، صار محملاً ، ولا ظهور له في غير الأقل بوجه حتى يؤخذ
بعمومه فيه .

الثالث - العمومات الذاتية على وجوب، لوفاء بالعقد ولزومه، فيه حرج عنه ماد لم يحصل الأفرق، وحيث أن الافتراق محمل مردد بين الأقل - وهو الشاهد بالخطوة - وبين الأكثر منها - فإن كان يتحقق بمقدار الخطوة، كان العدد لازماً عدل شاعداً بالخطوة فلا يلزم تخصيص العمومات بالنسبة البدئية، وإن كان لا يتحقق سقوط الخطوة بزم حرج صورة الشاهد بمقدار الخطوة عن عموم الأدلة المذكورة، وحيث أن أدلة الخيار مخصصة لتلك العمومات، يفسله عنها، وقد تردد أمره بين الأقل والأكثر.

فيجب الرجوع في غير متيقن للحرج - وهو الأقل - إلى العمومات، لما قررنا في الأصول من أن العام المخصص بالمحمل للمردد بين الأقل والأكثر يجب الأخذ في غير الأقل المتيقن الحرج بالعم مع كون المخصص مفصلاً كما إذا قيل: أكرم العلماء، ثم قل: لا تكرم الفسق، وتردد العاسق بين مرتكب الكبائر وبين طلق العاصي حتى مرتكب الصغيرة، فإنه يؤخذ بعموم العام في غير مرتكب الكبائر، فمحكم وجوب أكرام مرتكب الصغيرة.

فيجب في المقام لأحد بعموم مثل قوله: (أو فوا بالعقود) في غير المتيقن حرجه وهو عدم الافتراق بمقدار الخطوة، وأما الافتراق بمقدار الخطوة وأكثر منها، فيجب التمسك به بعموم (أو فوا بالعقود) ونحوه، الدال على لزوم، فالمتح على هذا البيان، هو ما دلت عليه المشهور من حصول الافتراق المسقط للخيار بالتباعد بمقدار الخطوة.

وأما الشاهد بأقل منه فهو وإن كان مقصي ما ذكرناه سقوط الخيار به أيضاً إذا فرض الشك في صدق الافتراق عليه عرفاً إلا أنك قد عرفت أنه لا يصدق عليه الافتراق عرفاً لصحة السلب فلا شك في ذلك حتى يرجع فيه إلى العموم.

هذا كله على تقدير عدم ثبوت التحديد الشرعي .

وأما إذا ورد تحديد شرعي له ، ولا إشكال في أنه لنسحق ، فالكلام في العظام في ثبوت التحديد الشرعي . فقول . يظهر من بعض . ثبوت التحديد الشرعي في طرف الأقل بعدم كفاية مثل الخطوة والحظوتين بل الثلاث أيضاً ، لما روي عن مولانا الباقر عليه السلام . في أرض شترها . على ما في صحيحة ابن مسم عن الباقر عليه السلام أنه قال : يا عبد رحلاً ، فما يابعته فمشى ومشيت خطراً ثم رجعت إلى محبسي يحب البيع حين افترقنا .

ووجه لدلالة أنه عليه السلام على المشي بالخطوة التي لا تنقص صدقه بأقل من ثلاث من جهة إرادته وحرب البيع بالافراق ، فلو كان الامر في حاصلاً دون ذلك ، لم يكن وجه لذلك .

ثم نأخذ لجمع لما كان دلالة ، فلا دلالة في الرواية ظاهرة على اعتبار أكثر من ثلاث بل كان مقتضى ظاهره كفاية الثلاث لكونها أقل لجمع .

وقد نطق لذلك الفصل العراقي - المشكل في كفاية الثلاث - فأجاب عن ذلك : بأنه ما يدل على أن فعل الإمام كان موجباً للحصول لافترق ، ولم يسم أب فعله كان ثلاث خطوات لأكثر ، بل فعله مشى بالخطوات الخمسة أو الستة أو أكثر ، فلم يشتبه على كفاية أقل الجمع - أعني الثلاث - والحاصل : أن الرواية بما تدل على عدم كفاية أقل الجمع - أعني الثلاث - في طرف الأقل ، فثبت من ذلك تحديد الافتراق في جانب الأقل . وأما تحديده في مقدار السعير من الخطوة فلا يثبت ، لاحتمال إرادة أكثر من الخطوات الثلاث من الجمع .

وكيف كان يصعب ذلك بأن ثبوت التحديد الشرعي في طرف الأقل تلك الرواية موقوف على اعتبار مفهوم العدد والملة ، وكلاهما محل تأمل .

فما وجه انتائه على مفهوم العدد ، بتعريف أن يقال : أن الخطأ - بلصم - جمع

وأقله ثلاثة، وبصير معه، أنه الأقل من الثلاث لا يوجب لزوم السمع وأما وجه إنشائه على مفهوم العلة، بتقريب أن يقال: أن العلة في اللزوم هو المشي بالخطأ الثلاث وأول سه لا يصير علة للزوم، ويدفع بأن كون الثلاث علة الافتراض لا يوجب نفي ما عداءه إذ كما يمكن أن تكون لعلة لحصول اللزوم ثلاث خطوات، كذلك يمكن أن تكون الخطوة الواحدة أو اثنتين أيضاً علة له كما يمكن أن يكون خمس خطوات أو ست، علة.

والحاصل: أن العلة مسطرة في حاسب الوجود والثبوت وأما في حاسب الانقضاء عند الانتهاء، فلس بمسقط في أمثل أتمام، كما قرر في الأصول، مصداقاً إلى أنه حكاية فعل، كما أنه لا يقتضي على كفاية ثلاث حسماً بطلان به، كذلك لا يقتضي على عدم كفاية أقل منها.

ولأن تلك الرواية على عدم كفاية أقل من ثلاث خطوات، وما أعده ليس استدلال ذلك المعنى - أعني الفصل الراجح في مستنده - وبين ما في «الرباع» حيث استدلل على كفاية الخطوة الواحدة تلك الرواية، حيث قال بهذه عبارته: ولولاها - أي هذه الرواية المذكورة - لاشكل اثبات اللزوم وسقوط الحيات بالافترق سحر من الخطوة باطلاق مفهوم الاحترام المتقدمة لاحتصاصها بحكم التبادر لا افتراض المعصية الأمر لصدق على الافتراض سحر الخطوة عرفاً وعدة (السهى).

فيرد على ما في «الرباع» أنه لا يستبعد من المعصية التي فيها هذه لصحيحة - أعني من مسلم - اعتبار الخطوة الواحدة، لأن الخطأ - بالصم - جمع خطوات كعرف جمع عرفة، لو لم يدل على اعتبار الثلاث ولا يدل على كفاية سحر من الخطوة قطعاً، إلا أن يقال: أنه رأى كونه معروفاً واطلع على ورود هذا الورد من هذه المادة في الأفراد، وبصير حيثما التجميع: الخطوات، ومعده: خطوة وخطأ - بالصم -.

ولكن ثبوته في غاية الاشكال ، بل الثابت في الاستعمالات افراد لخطوة
وجمعه بالخطوات و لخصاء ، فالاولى رفع اليد عن تلك الرواية في دلالتها على
كفاية نحو من لخطوة كما في « الرصاص » أو على عدم كفاية أكثر منها وحيث
ليس لنا فيما عثرنا حصر آخر مشتمل على لفظ (الخطوة) وتحديد الاقتراق ها ،
ولابد حيث من المراجعة الى التحديد المعرفي ، وسريل اطلاق أحبار الاقتراق
عليه وليس له معنى سوى المعنى اللغوي ، وهو متحقق بالبعد بالخطوة وبحو
يسيراً بحيث يسامح في صدق الخطوة ، فيصير المختار حيث مدطعاً على مذهب
اليه المشهور .

وار أيب عن ذلك ومع صدق اقتراق سحرها بدعوى انصرافه الى
أكثر منها .

نقول : بعد منع الانصراف أن المرحع هو عمومات لزوم السع بعد ظروف
الاحتمال لعمومات الجبر بالتحقق الفصل ، والحدث في الاستصحاب بالنسبة
شرحه ، لعدم العلم ببقاء المصوغ كما عرفت

ثم أنه لا فرق في كفاية خطوة بين أن يكون السع وحصول الاقتراق في الدار
الصغيرة أو الكبيرة ، وبين قرب المكائيل وبعدهما ، خلافاً لحص العدة ، حيث
شرط في اذار الصغيرة الخروج منها أو الصعود الى سطحها ، واكتفى في الكبيرة
بالانتقال من الصفة الى الصحن لعدم مدخلية لمكان والاشخاص وكميتها ، في تحديد
الاقتراق لعدم اختلاف معاني اللفاظ بها ، كما هو واضح .

وهل العرة في تحقق الاقتراق أن يكون بعد تمامية القول ؟ أم يكفي بعد
لايجاب ، وقبل لحوق التناول بظاهر الثمرة بما لو افرق بين لايجاب والقول
فعلی الاول لا ينط الجبر ، وعلى الثاني : بسقط ويصير السع لازماً ، والاقوى
هو الاول ، لعدم صدق (البتمام) الا بعد تمامية العقد ، ولحوق القول .

وهل يكفي العرق ببعض البدن ولو سحو من الخطوء بل أكثر مع بناء بعض البدن على الحالة الأولى ، كما اذا كان في طرفي المحمل ، بمثل كل منهما طرف رأسيهما على خلاف الآخر فيعدا رأسيهما عن لهيئة الاولى أو العكس ؟ أم لا ؟ والاولى احالة ذلك وأمثالها الى العرف ، لأن لا فرق موضوع عرفي يدور مدار الصديق العرفي .

في تفرق المجلس بالموت

ومها . أ ، معدرة الارواح هل هي كعارفة لابدان في سقوط الحيار أم لا ؟ احسن العلامة « قد » في « التواعد » وفي محكي « التذكير » : كناية معارفة لأرواح في السقوط ، وقوله في محكي الحاشية المعلقة على « الارشاد » . واستظهره الاردبيلي « قد » ، وسدل على ذلك . أن معدرة الدنيا أولى من معدرة للمجلس .

ويصعب . بارادة التواعد المكاني من الانزاق لتأخره فيه وهو ظاهر في تباعد الاجسام مصافاً الى أن يموت أحدهم لا يعلم معارفة روحه عن الآخر في المجلس ، مع أن الاولوية في الاحكام اوضاعية مدسوعة ، ولا ريب حينئذ في عدم سقوط حيار المجلس بموت أحدهم في المجلس

فحينئذ ينتقل حيار المجلس الى الوارث وفقاً للمشهور ، بل كاذ أن يكون اجماعاً ، فيكون ذلك كما اثر احبارنا في انتقالها الى الوارث من غير خلاف واشكال هناك .

ثم به لما كان حيار المجلس لم ينتط بموت أحدهما مع بقاء العيب والآخر في المجلس ، انتقل الى الوارث وهو قد يكون حاصراً وقد يكون عائياً .

وفي الحاصر : لم تعصروا ولم يحتملوا له وجوهاً واحتمالات ، بل ذكر العلامة « قد » في « التواعد » حكمه بكلمة واحدة ارسال المسلمات حيث قال : فان كان

حاصراً امتد الخيار بينه وبين الآخر مادام الميت والآخر في المجلس (انتهى)
واكتفى بذلك .

وفي المسالك راد فيه احتمالاً واحداً ، حيث قال بعد فيم لو ارث مقام الميت
في الحيز بما هذه عدته : وهل يقوم في اعتبار التفرق أو يبقى لحكم معلقاً بمعارقة
الميت أو الآخر ؟ وجهان ، أحدهما الذي . ولم يتعرضوا أكثر من ذلك الوجهين
في حق الحاصر .

وأما في ما كان الوارث عائناً ، ذكروا له وحواً تقرب الى سعة أو ندبة ،
فتوجه حينئذ اليهم الأشكال والإيراد في تفكيك مع أن الوحوه التي تذكر في
العائث تنجيء في الحاصر أيضاً ، فما الفرق بينهما ؟ فمن تعرض بذكر الوحوه
حتى تثبت لك حقيقة الحال .

فقول : أما في الحاصر : فيه وجهان على ما في « المسالك » :

أحدهما : سقوط اعتبار الميت في صدق التفرق وتنفقه ، بل العبرة في
الافتراق بين أحد المتعينين - الحي - وبين الوارث الحاصر ، لم يفترق عن المحسن
والخيار ثابت سواء فارق الميت المجلس أم لا ، فالوارث كما قام مقام الميت
في أصل حق الخيار ، كذلك قام مقامه في التفرق لعدم العرق بتفرق الميت
واجتماعه .

وثانيهما : ثبوت الخيار للوارث مادام الميت والبايع الحي الآخر لم يفترق
فلو افترق الميت أو الآخر الحي ، سقط خيار الوارث ، واحتاره في « القواعد »
و « المسالك » عملاً بظاهر النص ، لأن الخيار معنى بمعارقة لبايعين وهي تحصل
بمقابل الحي ، وبعدم الميت عن المجلس مع عدم مصاحبة الآخر معه .

وأما فيما كان الوارث غائباً ، فيه وجوه :

أحدها : ما احتاره في « الجواهر » ، واجتمعه في « جامع المقاصد » من

ثوب بخبار لو رث مطلقاً من غير أن يكون معارضة عن مجلس وصول الخبر أو معارضة بحي أو الميت مطلقاً .

ثما عدم كون معارضة الوارث مستقطاً ، لعدم كونه بيتاً . وأما معارضة الميت لعدم كونه اختيارياً ، فبحث أن المستقط هو الافتراق لاختياري . فتعذر حصوله دائماً فيصير الخبر حيثه أدبياً سواء عدم الافتراق الاختياري الذي هو مستقط للخبر . فإن الخبر مما شرع فيما لم يصرف ، وما كان عدم الافتراق محذوفاً ثباتاً ثبت حكمه وحيث كان المراد من الافتراق هو الافتراق الاختياري - كما سيجيء - تحقيقه - قد تعذر حصوله بين اليمين بعد موت أحدهما ، ومع نقل الميت أو انتقال الحي عنه لم يحصل الافتراق الاختياري بينهما . ومن المعدوم أن يقتضى النص وللدل ثوب الخبر ما لم يحصل الافتراق لاختياري ، والمعروض عدم حصوله .

والحاصل : أن النص دال على أن المستقط هو الافتراق لاختياري ، وهو لا يحصل تارة باختيار - من اليقين - الاختراع ، كما د كان البيان موحودين ومختمين . وأخرى لاختبار الإجماع بل بامعاء الموضوع ، كما دأ تعذر الافتراق من جهة عدم موضوعه بالموت ، ففي موت أحد ليعين أو كليهما يصدق أنهما لم يفترقا ، فيثبت لخبر مطلقاً وسقط لى الوارث . ثم د في موت كليهما لافتراق متعذر في كلا الجانبين . وفي أحدهما من جانب الميت . ولكن لو فرق أحد اليمين لحي عن الميت - يدرج في حكم مسألة - الأخر ، أعني فيما لو فرق أحدهما .

وثانيها : ثبوت الخبر للوارث تعذب حين بلوغ الخبر إليه فوراً ، فإن اختار لامضاء أو المسح فوراً فيها ، والا لسقط .

ووجه ذلك . أم ثبوت الخبر له . فيكونه حق بركة الميت ، فكل حق

تركه لميت فهو لوارثه فيشمله الادلة الدالة على انتقال أموال الميت وحنوقه إلى وارثه كـ سو ، وسأتي أيضاً بيانه .

وأما كونه فوراً فلا يقع لنصره ، حيث أن قضاء الحار له ضرر لاخر ، فيستفي بالادلة الدافيه لنصره .

فيه : ١ - الحيار وما شرع لدفع الضرر ، بمعنى أنه يستدل على ثبوت الحيار بالادلة الدافيه للضرر . فيثبت الحيار غالباً بقاعدة لا ضرر ، ومع ذلك كيف تكون هنا نافية للحيار لعدم المناقاة بينهما .

نعم ذلك حسن بالنسبة إلى مذهب من رأى عدم الاسفال في رهن الحيار . أو على مذهب من قال بعدم حوار التصرف في رهن الحيار ، كما حكياه عن الشيخ « قدس » وإنما على مذهب المشهور المصهور من حوار التصرف للمشايعين في رهن الحيار ، ولا مخرج للضرر في رهن الحيار فضلاً .

وثالثها : ثبوت الحيار له مع امتداده ، امتداد المجلس الذي وصل فيه الحيار إلى وارثه ائتاب . ووجه ذلك : تبريل مجلس الحيز مرة مجلس (عندلانه محسن ثبوت الحيار بالنسبة إلى لوارث ، فيكون كمجلس واحد ، فيثبت الحيار حينئذ بامتداد ذلك المجلس .

ومررت ذلك أن قال : أنه ليس لمجلس العقد خصوصية في ثبوت الحيار كما أنه ليس لخصوص الميعين مدحيه وخصوصيه في مدحظه فراقهما ، بمعنى أنه لا عبره في هراق المشاييعين في سقوط الحيار حتى لا يكون للوارث ائتاب حيار مع نقل الميت عن مجلس العقد ودفعه .

كما أنه لا عبرة بمجلس لبي وقع فيه ، في مديد الحيار ، وذلك صاهر النص يساعد ذلك ، بل العبرة بثبوت الحيار بدوم لمجلس وسقوطه بالافتراق اما هو مجلس دي الحيار واقترقه . لذلك استفادة المباط والحيشيه من

لنص الشريف ، أعني قوله في بيح ، لسع بالحيار مالم يفرق ، فإن لحكم وان كان ثمة لهما كما أن الصمير يرجع اليهما . الا أنه ملحوظ فيه من حيث كونهما ذوي خيار ، فالخيار ثابت نسبي عند عدم الافتراق وساقط عند الافتراق من حيث كونهما ذوي خيار .

ولابد من ملاحظة عدم الافتراق نال به لى المحسن لى ثبت فيه الحيات وعدم حصول التعدد والافتراق عن ذلك المحسن بدوم الحيات ، كما أنه اذا رد التعدد بينهما عما كانا عليه وحصل الافتراق ولو كانا محسن عن كان عليه مسميين يسقط الحيات . ولا يتوخه حينئذ ما في « جامع المصنف » وعبر من الايراد على ذلك بأن اسرد من المحسن مجلس البيع لا مطلق المحسن . فحيده بهذا المحسن أي مجلس بلوغ الخبر - تحكمت .

نعم يحاب عن ذلك بتقريب أن الثابت من النص والقوى هو ثوب الحيات للورث وأما تربيته مرتلة السب في الافتراق ، بمعنى كون له عقد افتراق لراث ، وفي نداء الخيار دوام المحسن لى وصل فيه الحيات . معوج لعدم دليل يدل على عموم المرتلة . بحيث يكون فرق لراث مرتلة افتراق لراث ولأن احرار التعدد والافتراق بين الراث ومن لآخر لعقد في عاية التعدد والأشكال من يتعدى عدلاً ، خصوصاً في الدلاء لثنيه والبعيدة ، إذ لو تحرك كل واحد منهما لى جهة من لجهات ، كما يحصل رده لعد والافتراق . كذلك يحمل القرب ولا يسعى تبريل حكم الشرع الى المصوغات لحيته لتي لأعلمها الا عالم السر والحيات .

ورابعها : تنوع لحيات بالنسبة الى الميت دون لآخر . كما هو نالت

محتملات « المسالك » . ووجهه موقوف على محسن :

الأولى : حصول الافتراق بعارفه لروح . كما حتمله العلامة « فقه » .

الثانية : كون الافتراق قابلاً للتحرئة ، بمعنى حصوله بمفارقة أحدهما بحيث يصدق الافتراق بالنسبة إليه دون الآخر ، فليس يسقط حسره لصدق الافتراق بالنسبة له ، بخلاف الآخر ، فحسره يكون بعبء لعدم صدق الافتراق بالنسبة إليه فلم سيأتي في مسألة الإكراه من أنه لو أكره أحدهما على الافتراق لم يسقط خيار الآخر مادام باقياً .

وهذا كما ترى : 'ضعف' لوجهه لمع صدق الافتراق بمجرد الموت لظهوره في التساعد بحسب المكان والأمان ، وعلى الصدق ببرد عبء ، أنه كما يسقط به خياره بسقط به خيار الآخر أيضاً لصدق افتراقهما بمفارقة أحدهما .
وحيثما ، ما أحمله بعضهم ، عكس ذلك من سقوط الخيار عن الآخر مع بقائه للميت فينتقل إلى ورثته .

أما وجه ثوب الخيار للميت فلما سيأتي من أن لا كره على التفرق لا يسقط به الخيار ، و تفرقهما وإن صدق نسب الموت ، إلا أنه لما كان من دون اختيار الميت فلا يسقط به الخيار .

وأما وجه سقوطه عن الآخر فلم سيأتي من أنه إذا أكره أحدهما على التفرق دون الآخر بطل خيار الآخر إذا تمكن من الاختيار ، كما هو المفروض في المقام . وهذا لاحتمال عكس احتمال سابقه فيرد عليهما معاً ما سيأتي من عدم وجود محكم سقوط الخيار من أحدهما دون الآخر ، فإن الافتراق من الافتراق من أحدهما .
فإن مثل هذا الافتراق من أحدهما لا يوجب سقوط الخيارين ، متصفاً إلى مع صدق الافتراق بمفارقة الروح كما سيأتي .

وسادسها . كون المبره بدن الميت والآخر في حصول الافتراق وعدمه ، فما دم بدن الميت والآخر باقيين في المجلس ، ثبت الحياد لتوارثهما ، فإذا حرج أحدهما حصل الافتراق وسقط الخياران .

وهذا الوجه هو الذي «ستجوده في» المسالك». ووجهه واضح، لأن النص دل على ثبوت الخيار للبيع مادام في المحبس. وسقوطه بفرقه عنه، وحيث أن البيع قد مات، فينقل خياره إلى الوراث بمقتضى أدلة الإرث. لكن خيار الوارث بما يسع خيار المورث، وحيث أن خياره كان ثامناً ما لم يحصل التفريق بينهما، الآخر، فخيار الوارث يكون أيضاً كذلك.

وبعبارة أخرى: أن لتوريث إما ينص ثبوت الخيار في مورد ثبوته للميت والثبوت للميت كان ما لم يحصل الافتراق بينهما وبين الآخر فيكون يسع هو الافتراق بين الميت وبين الآخر لا بين الوارث وبين الآخر. وحيث أن الموت ليس افتراقاً فيسمى الخيار مدام لم يحصل الافتراق بين الميت وبين الآخر وهو حسن على تقدير صدق البيع على الميت ومكان تحقق الافتراق في حقه، وكلا الأمرين محل تأمل كما سيأتي بيانه.

وكيف كان فليعرض للقول الآخر وهو سقوط هذا الخيار بالموت، كما احتمله العلامة وقوله في محكي تبيين «لأنه» وبأصل في ذلك في «مجمع الفائدة» حيث قال: «أن في موت خيار المحبس له - أي لتوريث - من واحتره بميت في «للائل». والذي يوضح أن بسند لذلك وجوه.

(الوجه الأول) ما يظهر من لسان في «للائل» من سقوط الخيار بالموت رأساً، لكن لا لما ذكره العلامة «فقه» من الأولوية بل لعدم شمول أدلة الخيار وهو قوله «البيعان» الخيار ما لم يفرقا «لحال الموت»، فإن أظهر من النص. ثبوت الخيار لهما مادام لهما شأبه الافتراق.

فالافتراق المسقط هو الافتراق من له شأبه ذلك لا مطلقاً فيكون النص شاملاً مادام هذا الوصف العمومي وللعلمة دليلاً، وإذا ارتفعت بأن خرجا عن تقابله، خرجا عن تحت النص ولم يكونا مشمولين لأدلة الخيار، وحشد مقتضى العموم.

المرموم وعدمه لحيار ولا يعرضه شيء عدا استصحاب لحيار، و المعروف وحوله تحت نص يعرض فيه إليه، و بعد استقائها ثبت في بقاء لحيار وعدمه، فالأصل هو له، إلا أن ذلك لا يعارض لدليل اللطفي، أعني لعمومات، وليس لاستصحاب موضوعي - أي استصحاب عدم الآخر - حتى يدل ببقائه على العمومات، بل مراد استصحاب لحكم - أي الحار الثاني، وفي بقاء لقلبه - فتكون العمومات حكمة عليه.

ول في « الدلائل » ما هذه عبارته : ولو ما " أحد المعنيين أو هما " تحت لحيار، لأن ظاهر النص الثاني للمعنيين الذين من شأنهما الآخر، فمواضع أحدهما لذلك بعد الآخر كالموت، " أو كالبقاء " من الأصل كما إذا تحدث لموجب والدين، أو كالعقوبة " و حد أو جرم واحد، ولا حار، لسلامة العمومات حيث عمن المعارض عدا استصحاب هذه الحيار في الصورة الأولى - أي ما إذا طرأ عدم لقلبه - وهو لا يمل معارضة الأدلة اللطيفة نعم في خصوص الحار يمكن بحكم بقاء الحار إلى الوارث كما سيحيي في أحكام لحيار - (انتهى) .

وعدم حريز لاستصحاب - أي استصحاب الحيار - في الصورة الثانية، أي ما إذا كانت لقلبه معية من الأصل - واضح، لعدم دحوى ذلك تحت أدلة الحيار تبدأ في وقت من الأوقات، بخلاف الصورة الأولى - أي ما إذا طرأ عدم لقلبه - من مقتضى الاستصحاب هو بقاء الحكم السابق - أي الحيار - فكلامه هذا كما ترى صريح فيما ذكرنا من عدم الحيار بعد الموت، لأنه يستشكل في خصوص الموت، ولعله للنص و لصوى من أن ما تراء الموت من حق فهو لوارثه، واحتاره في باب الأحكام. قال بعد الحكم، " فتمثل إلى الوارث " والحواب عن ما أختتمه العلامة ومذكره أولاً، ثم الدكان لحيار الحيار المحسن وكان الوارث في محسن البيع قد مدد في الحيار، وهل يقوم مقامه في اعتبار لتعرف أو يبنى لحكم مطلقاً

بمعارفة الميراث والآخر؟ وحينئذ ، كما أنه لا كان عتاً ، بقي ثبوته حين بدو عه لبحر
قوراً ، وممدراً نامة د مجلس لبحر ، ومبانه أوسنوه رؤس دلسه الى لمير
وجوه . (انتهى) .

فكلامه هنا صريح في الانتقال الى الورثة .

« في حد شيء ، وهو أن لسا قد جعل الاستصحاب في الامام جارياً ، وجمعه
أحد لادلة في المسألة ، عامة لامر أنه معارض بما هو حاكم عليه ، فحصل مقتضى
لاستصحاب الحيار ، وه مقتضى الدليل الشفهي لبقدم عليه ، للروم ، وهذه لبحر
مع أنه لا وجه لبحريانه في له » ، واستصحاب لبحار ب لوحظ بالنسبة الى
الوارثه أي عند الشك - يستصحب خياره .

وبه ، أنه ليس به حله سانية ب لوحظ في الوارث بعده لميراث الامام ، في من
بخيار بالنسبة الى الوارث ، وب لوحظ بالنسبة الى لميراث لميراث ، فكذلك أنه
يطلق له ل المرصوح د الميراث لبحر لبحر لبحر وف تدن وسقط
بلميراث ، فأني تدن ظهر من الحيد والمعدد وه سنة في ذل كسر من القم ، حيث
تمسكوا بالاستصحاب .

لأنهم لأن يوجه : أن تعرض من الاستصحاب اما هو بالنسبة الى الطرف
لاخر الحي وب الخيار كان ثابته قبل موت صاحبه ، وحيث حصل شك بمعارفة
صاحبه عن الدنيا ، وبشك له الحيار بالاستصحاب ، فيحكم ببحر الوارث أيضاً بعدم
القول بالعص ، بمعنى أن كل من قال بثبوت الخيار للطرف الاخر قاله لوارثه ،
وكذا تمسك بعدم القول بالعص فيما دامات البيعان معاً فانه وان لم يبحر
الاستصحاب ، الا أنه يقال بعدم القول بالعص من موت أحدهما وبين موتها
معاً .

(الوجه الثاني) الاول بعدم الخيار بعد الموت بوجه آخر - لانه ذكره

العلامة « وده » والسيد ، المذكور - بل يوجه بسفاد من المحقق الثاني في « جامع المصايد » وسعه على ذلك بعض لمشائخ في شرحه على « اللمعة » .
ومحخص هذا الوجه هو أنه - ذاك سقوط الحبار موطأ بالافرق ، لأجرم يكون ثبوته موطأ بعدم الافتراق . فيكون معاد البص هو ثبوت الخيار مادام لموضوع - أي عدم الافتراق - ثابتاً ، فادامعى ذلك فلا دليل على الخيار سواء كان انتفاء ذلك أي عدم الافتراق بانتفاء المحمول ، أي مع بناء البعير - . إلا أنه حصل بينهما الافتراق ، فسعى عدم الافتراق بذلك أو بانتفاء الموضوع بأن مان أو من أحدهما ، فانه بالموت يتمي هذا لموضوع - أي عدم الافتراق - عمن شأنه ذلك ، فادامعى الموضوع ولا يكون مشمولاً للبص - أي دليل الحبار - ولا يكون الخيار ثابتاً .

وهذا الوجه هو صريح الشرح علي في شرح للমে ، وهو الذي أشد إليه المحقق الثاني ، حيث أورد على العلامة ، بعدم دل : وان كان عائناً امتد لى أن يصل الحبر اذا سقطا اعتبار لمب ، انتهى . وهذا ليس بشيء لانتفاء عدمه وهو عدم تفرق المتبايعين اذا سقطا اعتبار الميت .

وهذا الايراد كما ترى مبي على جعل موضوع الحبار عدم لتفرق ، وأنه يتمي تارة بانتفاء المحمول - أي بحصول التفرق - وأخرى بانتفاء لموضوع كالموت حسب ، ذكرنا فأورد على مصفه : بأنه بعد اسقاط اعتبار الميت لا معنى لانتقال الخيار الى لوازم لغائب و متداده الى أن يصل الحبر ، لان موضوع الخيار عدم لتفرق ولاريب بانتفائه بالموت . فكأنه حمل قوله ، ان أسقطا اعتبار الموت على سقطا اعتباره في لتفرق وعدم التفرق في أصل ثبوت الحبار ، أي أن الدلس لمي دل على ثبوت الحبار ، امد دل على انتفاء الخيار وجوداً وعدمياً بالتفرق وعدمه ، ان كان من شأنه ذلك ، وأسقط اعتبار لميت في ذلك ، أي قضا

أنه خارج عن النص وأنه لا عرء بالامراق وعدمه مع الموت فأورد عليه حيث
أنه بعد ذلك لا معنى للانحلال إلى الورث حتى يقال في العائث بمداده إلى وصول
الحبر لانتفاء متعلقه ، وهو عدم التفرق .

وكأنه أورد عنه ما ناقص . حيث أنه على الانتفاء إلى الوارث وامتداده لوصول
الحبر على سقوط اعتبار الميت .

مع أن بعض سقوط عبار الميت جسم فسر أي سقوطه عن النص
و ناطة لحكم وجوداً وعدمه بالتفرق وعدمه إذا كان من شأنه ذلك وسقوط الحيار
وعدم لانحلال إلى الوارث فيكون كلامه مشملاً على نقص واستحسانه شبهاً
في « لخواهر » فأورد على العلامة بما حاصله : أن الميت إذا سقطت عبارته وصار
كان لم يكن شيئاً مذكوراً ، فقد سعى موضوع الحيار أي هو عدم التفرق ،
وحيث لا يبقى حيار حتى ينقل إلى الورث . فمرص سقوط اعتبار الميت يوجب
سقوط اعتبار رأساً ، فكيف يجعل ذلك وجهاً لامتداد الحيار إلى ركن وصول الحبر
إلى الوارث العائث . والخلاف في بقائه إلى امتداد مجلس الحبر وعدمه .

(الوجه الثالث) ما أفاده العلامة في « لفرع » من أن معارفة لذيها أولى من
معارفة المجلس في الإسقاط .

هذه وجوه ثلاثة . استدلنا بها من كلماتهم وجهاً على القول بسقوط الحيار .
ولكن قد يورد تارة على الأول : بأنه بعد الساء على أن النص يدل على ثبوت
الحبر في حال عدم لامراق إذا كان له أهمية الاقتراق ، وإذا مات ذهب القابلة قطعاً
ولامسرح الاستصحاب تبطل الموضوع .

ويُدفع : بأنه و كان مدعاه أن النص وإن لم يشمل صورة ارتفاع التسمية إلا
أن مدحلية ذلك في الحيار مشكوك فيها ، فيصح لئسك بالاستصحاب . وأخرى :

أنه ان أريد بالاستصحاب اثبات الخيار للميت ، فهو و كان متيقناً في السابق ،
 لكنه ليس مشكوكاً في لاحق ، للقطع بعدم داء خيار للميت نفسه بعد الموت ،
 و ان أريد به استصحابه للزيت ، فهو و ان كان مشكوكاً في حد الزمان ، إلا أنه
 ليس ميتاً أساساً للقطع بعدم الخيار له قبل الموت فقد اشرع في الاستصحاب ،
 وهو ليس السابق ، و لثبث الحق متيقن على التايرين .

و لو أريد استصحاب نفس الخيار من دون نظر الى ما يتعلق به ، بقرب
 أنه كان خيار قبل الموت و ضمن الثبوت في ارتفاعه بالموت ، فيحكم بتأنيده
 بالاستصحاب .

وهيه . ما يؤيده شراحه لعدم التصاري في ممددة رث لحدار من قبل الحار
 حي ولا يتفرغ بعده لا بالمسحق . و لم يروى أن مسحقه في لال الاول قد
 زال بالموت و لو رث لو كان مسحوقاً فهو و د آخر ، فذكرت ما نحن فيه من قبل
 استصحاب ائمة كل أحد . و رده و التحقيق عدم جريان الاستصحاب في مثله .

هذا والذي يصح أن يندر عنه في لثبث بالاستصحاب كـ صدر ذلك من
 حمله من الأساطير ، منه المحقق الثاني ، مذكراً بأن المراد استصحاب لخيار
 بالنسبة الى الطرف الحي الآخر ، فيثبت بعدم القول بفصل لصاحبه ، فيقبل
 لى لوارث ، بالدالة لثبته على أن ما تركه الميت من الحق و المال فهو لوارثه ،
 كما أنه ثبت بعدم القول بالفصل فيما اذا مات معاً في آن واحد .

وكيف كان ، تدفع دعواه بجمع لواء ، أعني دلالة النص على سقوط الخيار
 اذا سبطت شأبة الافتراق ، و دعوى ظهوره و دالة شأبه الافتراق في صورة عدم
 الافتراق مسوعة لصدق عدم الافتراق مما كان له شأبة الافتراق و عدمه .

و أما على لوجه الثاني ، فمدفع بالمع عن صدق إساءة عدم التعرق بالموت
 لان الظاهر من انتفاء عدم التعرق إساءته بمحمولة ، ولا يكون ذلك لا بالتفرق .

وأيضا بوجه الموضوع، وهو تقدم صدق ذلك في الماء، فهو خلاف الظاهر من النص، ولا يبعد النص سقوط الحيات به.

وأما إيرد الحق، الذي على مقصده ومبناه شيع في «الحواهر» عنه فهو شيء عن عدم غنورهما بمراده، فإن الكلام العلامة «قد» شيعي قوله (إن مستظنا غنوار الميت) احتمالات ثلاث :

أحدها : أن يكون مراده منه عرض وجود ليس كعدمه رأسا، وعليه يسمى بوجهما من أنه عن هذا ليس بمتني موضوع الحيات، وإنما حيات من جهة عدم وجود ليس، ولكن لا يحق به ذلك عن كونه العلامة «قد» .
 الثاني : أن يكون مراده هو استلزام ليس في كون موه امر قس، يعني أنه دالهم من كون امرت ورافقا وأنه استلزام ليس من جهة بحية، وهذا أيضا بعيد، بل ربما يعد تكرارا .

الثالث : أن يكون المراد استلزام الميت في مام الفرق، بمعنى أنه لا يبعد تفرقه وجماعه في مام سد الحيات وفقائه نظرا إلى ما تقدم من أن الافتراق وإن اوضح في النص بالنسبة إلى لبتين، وهما الميت والنحي الآخر، إلا أن ذلك كان من جهة كونهما ذوي حار. فاد من لبتين خرج عن كونه حيات، فيسقط اعتبار تفرقه وعدم تفرقه .

وهذا الوجه هو مراد العلامة، وعنه ولا وقع لأيرادهما «قد» كما لا يحق .
 وأما الوجه الثالث : فدفع ما ذكرنا من مع الأولوية، لأن الظاهر من الافتراق هو تناعد الجسم، وهو غير حاصل بمجرد الموت، مع أنه لو سمى أن المراد به اتباع بحسب الروح أو ما يعمه ويساعد بحسب الجسم فتقول إن اتباع بحسب الروح غير معبر به لحصول مجرد لموت مضافا إلى مع اعتبار الأولوية في الأحكام الصعبة كما ذكرنا غير مرة .

فظهر بك أن الحق في لمسأله عدم سميوط لختيار بالموت كما عديه المشهور
بل ادعى بعضهم منهم السيد في « العبة » الاحصاء على توريث هذ الحير ، ولا
يكون ذلك الامع عدم سقوطه بالموت. وفي « تذكرة » أن لختيار عدم موروث
الى أن قل : ومه فان الشافعي الا في حير المجلس ، فانه يدل على كون اوث
ختيار المجلس متفقاً عليه عند أصحابنا .

وأما الاظهر من الاحتمالات هو الوجه الاول الذي احتمله في « جامع المقاصد »
واسمعه في « الحواهر » من امتداد هذا الحير مطلقاً ، بمعنى عدم سقوط هذ
الحير به . موت أحدهما أو كليهما من جهة اخر في الحير ، أي منه من مجلس
موت ، أو من جهة افتراق الوارث .

بل لا عبره ، افتراق الآخر لحي يُبصاً لماد كرم أن النص دس على ثبوت هذ
بحير للبتين مالم يفترق ، فاد مات أحدهما قبل التفرق انتس حيره الى وارثه
فيكون له الحير بأدله الارث ولا آخر من جهة كونه بيتاً و المسقط له حير اما كان
فتراق البتين وهذا المسقط لا يتصور بحقيقته في المقام ، فيجب بحكم بقائه
شداً من هذه الجهة ، ويحصر مستحقه في سائر المستحق .

وأما عدم تصور تحقق هذا المسقط في المقام ، فموجبه ثلاثة .

أحدها : يظهر من « الحواهر » من أن لافتراق المسقط اما هو افتراق
البتين اذا كان اختيارياً ، وذلك لا يتصور في المقام . أما افتراق الميت فلا به ليس
اختيارياً ، لا مفارقة روحه ولا مفارقة بدنه لعدم كون شيء منهما اختيارياً له . وأما
مفارقة الآخر عن الميت ، فلما سأتى من أب الافتراق اذا كان من أحدهما بدون
ختياره ، فلا يسقط حيار الآخر عن الميت فلما سأتى من أن الاصراف اذا كان من
أحدهما بدون اختياره ولا يسقط حيار الآخر وان عرّفه حتماً . وأما افتراق الوارث
فهو و كان اختيارياً الا أنه لم يكن بيتاً ، فلا يكون افتراقه افتراق البيع ، فلا وجه

ل سقوط الحيات به .

الثاني م يظهر من بعضهم أن المسقط للحيار هو فراق اليمين داكاب
عن له هية لاحتماخ والافتراق ، وهذا لا يحصل في المقام ، أما بين الميت
والأحر : فاعدم أهميه لميت بشيء مهم ، وأما بالنسبة لى الوارث ولأحر فاعدم
كون الوارث ساعاً حتى يصدق بمعرفة فراق اليمين

الثالث : أن المسقط هو افتراق اليمين ولا يصدق اليعادها على الميت
والأحر ، لعدم صدق بيع بعد لموت على لميت ، فلا يدل أنه بيع بل ما
يقان كان بيعاً ، ولا على الوارث ولأحر لعدم صدور بيع من الوارث ، فحيث
لا يتحقق المسقط الذي هو فراق اليمين ، هذا لم يحصل المسقط والمعروض
ثبوت الحيات فوجب لحكم بامدده . مصافاً لى الاستصحاب ، فان لحيارثت
بعد الموت للوارث وكان ثبوتاً للأحر أيضاً ولم يسقط بانقراض بموت أحدهما
وحصل اثبت في السقوط بمعرفة الأحر مع ثبوت لميت ، فيجب لحكم ببقائه
الى زمن القطع بالسقوط ولا يحصل القطع بمعرفة أحدهما حسماً عرفت .

ومع العوض عن ذلك الوجه بالأحود ما استحوذ به « الحوهر » أيضاً من
لوجه السادس وهو كون لمرة بمعرفة الأحر وبتن لميت من غير فرق في شيء
مهما بين لوارث الحاضر والميت كما اسوجهه في « لمساك » حيث قال :
ولسو قبل بثبوت الحيات لوارث اد سلعه الحجر ونداده الى أن يتفرق الميت
ومبايعه كان وجهاً (انتهى) .

« أصبحت المأله بحمد الله تعالى ، أصلاً وفرعاً

مسألة

في تعرق المجلس بالاكراه

المعروف بينهم : أن التعرق إذا كان عن كراه لا يسقط الجبر ، أم مطلقاً أو شرط عدم التمكن من التخابر حتى مسيأتي .

وهنا اشكال : وهو أنهم صرحوا بأنه لأعبرة ، الاقراء ذكر هي ، و سئلوا عليه كما سيأتي بوجوده سه أو سبعة ، وهذه لوجوه أكثرها من كلها بحري في مصدق التعرق المعتبر الاختياري وإن كان من غير جهة الاكراه ، سيما إذا كان التعرق في حال لزوم أو السهو ولعله أو غير ذلك .

ولتتدرج من حيث : عن أن المصادر من الاقراء هو ، إذا كان حيدرياً ، فمخرج ما إذا كان غير احتياري

ولا يبحث عن خصوص الغير الاحتياري بالاكراه ، بل نعم ذلك أمير ذلك أيضاً كما إذا كان من جهة الجهل والسهو والموافقة وغيرها ، وقد سئل لادلة بحري في معنى الغير الاحتياري ، فنقص ذلك عدم سقوط الجبر بالتعرق في هذه الصور أيضاً ، نعم ، كان غير اختياري من غير جهة الاكراه ، مع أنهم لا يقولون به ، بل صرح عمر وحدهم بسقوط الجبر بالتعرق ، سواء كان حالس أو جاهل أو محقق أو ماسئس أو نحو ذلك ، مع وصوح عدم كون التعرق في صورة الجهل به أو في حال لعله ولزوم احتياري كما هو واضح .

وحينئذ فيشكل لجمع بين كلماتهم في تعميم الاقراء بما ذكر من الصور مع قولهم بعدم سقوط الجبر في صورة كون التعرق عن اكراه مسدلين بهذه الأدلة المخاربه في غير صورة الاكراه من صور التعرق الغير الاحتياري ، وقد اعترف بعض المحققين بمرور هذه الاشكال ، فقال : أن التعرق بين الصور هم

الاجماع وأنه لولاه لكان الفرق مسطاً في صورة لا كراه أيضاً أحداً باطلاق
النص .

وهذا كما ترى صريح بأن الاجماع هو الذي يُوجب الحكم بعدم مسقطية
الافتراق اذ كان عن كراه ، وأنه لولاه لكان حال الفرق الاكراهي كحال سائر
الافتراقات .

هذا ويكرر يمكن أن يقال أن مراد الروم من دعوى الصادر هو دعوى تبادر
خصوص الاحتمالي ، بل لا كراه لا الاحتمالي بمعنى ليس بصادر عن الشخص
بالعلم والاعتق و لشعور و لإرادة ، حيث قد يدعى تبادر الاحتمالي بمعنى غير
المكره لانه في سائر افتراقات الاقارب اذ كان لا عن قصد أو عن شعور ، فيدفع
اليهم .

وتوضيح المسام . أن الاقارب المذكور في النص عبارة عن زيادة لعدم بين
الشخصين ، وهذه أي زيادة العدد بينهما لا توقف على قصد ولا شعور ولا غير
ذلك ، بل يحصل بمجرد السماع ، سواء كان باختيارهما أو بالاضطرار نعم قد
يدعى أنه اذ كان خاصاً ، القصد والإرادة يكونان المصدرين حيث عدم كون الإجماع
بذلك اذ لا يخلل تهديد الغير ونحوه ، فيخرج بذلك الافتراق الذي حصل بسبب التهديد
و بوعده ، وأما غير ذلك ، فيشمله الاطلاق ، وكذلك تعبير كون الافتراق مهمم -
أي مسدداً ليهما - لعاهر النص ، فبحملها قهراً ، ولتفرق وان كان حاصله لا أنه
لا يصدق أنهما اذ كان لعدم الاسناد اليهما حيث قد ، وانما يقال حيث فرق بينهما لا
أنهما افتراق ، وحيث عرصة ذلك ، فيكون الخارج من صور الافتراق ثمرتين :
أحدهما : ما كان صادراً عن كراه ، لخروجه بمقتضى لسان القريب الذي
عرفت واستعرف أيضاً .

وثانيهما : ما كان صادراً عن كراه ، فلا يصدق أنهما افتراق بل

يُقال: فرق بينهما. فعلى «الجواهر» من أنه لا يصدق أنهما «تفرقا» في صورة الإكراه
لأنه ليس بجيد، لأن الإكراه عار عن صدور التعرق منه بقصدته وإرادته دعماً لمصدر
المتوعد على تركه .

إذا عرفت هذا فليشرع في أصل المسألة وهي: أن التعرق إذا كان عن إكراه،
هل يسقط به الخيار أم لا؟ والأقوال فيه ثلاثة .

(أحدها) سقوط مطلقاً، وهو الظاهر من جملة مهم لارديني «فقد» لأنه
تردد من جهة خوف الإجماع، ومن لآخر أيضاً أنه لولاه لكان النسخة السقوطية
أيضاً، عملاً باطلاق النص.

(لثاني) عدم السقوط مطلقاً، وهو مختار الفاضل لرفقي في «المسند»
(ثالث) الفرق بين صورة إمكان الخيار وإساعه، فيسقط في الأول دون
الثاني. وهذا هو المعروف سهم وسكنم ولا في ذلك لأقوال: فنقول، أن دليل
القول بالسقوط هو اطلاق النص يدل على سقوط الخيار بالتفرق بعد مع
التبادر .

وأما صحة القولين الآخرين، فتكلم تارة في مذهب عدم السقوط في الجملة
وأخرى في حكمه لتمكن من الخيار، فنقول: نثبت على عدم سقوط الخيار بالتفرق
الإكراهي بوجوه :

الأول: الأصل، بمعنى استحباب الخيار الثابت قبل التفرق فثبت في سقوط
الخيار بهذا التفرق فيصحب .

الثاني: عمومات الخيار بعد دعوى تبادر التعرق به إذا كان عن اختيار .
الثالث : حديث الربيع بن ربيب أن الظاهر منه لو سلم كون المرفوع هو
للمؤاحدة ، إلا أن الإمام عليه السلام شهد به على عدم وقوع العتاق والطلاق، وصدقة
مديك إذا كان عن إكراه فهذا أي استشهاد الإمام عليه السلام بالخبر المذكور في عدم

صحة ما ذكره اذ كان عن اكراد يكشف عن ذلك الدفوع هو اتفاق الاكراد، ولا انهم وان لم يكن من قبيل العدم، فبعم الاثره بالبيع الحاصل بغير لولا الاكراد، ثم ان الاستدلال انه هو باستشهاد الامام ع، فالجواب عن العلق والطلاق والصدقة وان كان بطلا عمن في ذاته وان لم يكن عن اكراد لا أن ذلك لا ينافي الاستدلال بالرواية، لان غاية ما يتوهم أب يقال أن للطلاق جهتين أحدهما ذاتي، والآخر عرصي، والامام ع عدل عن الذاتي وتمسك بالعرصي، وذلك لا يصح بالاستدلال بأن هناك لا يعلم وجه العدول عن الذاتي الى العرصي، فكما يمكن أن يكون ذلك لذاته والخوف من الحكم بطلان ما ذكره، لذهب العامة على ما حكى عنهم في الصحة، فلم يصرح بالطلاق فيه منهم، كذلك يمكن أن يكون لوجه في ذلك التنبه على هذه المسألة - أعني مرفوعة مطلق الاثره اذا كان عن كراه - وكيف كان فلا يصح الجهن بالنكته في العدول عن الذاتي الى العرصي بالاستدلال.

الرابع: حكمة تشريع الخيار. وهي الارفاق بالتعاقدين. استدلل به في «الجواهر» وتقريره. أن المقصود من الخيار، ولعرض الدعوى على جهة الارفاق بالتعاقدين وهو مقصود في انعام، لانه لو سقط خيار بمجرد الاكراه ولا خيار لم يتم لانساب هذا الخيار كثير فائدة كما ذكره الارديلي.

الخامس: صحة «تصيل» فاذا اختلف فلاحيار بعد الرضا معها على ما سيأتي تقريره، وانعمدة من تلك الأدلة هي هذه الرواية، وأما سائر الأدلة المتقدمة فكلاهما محوله. أما الاصل. فللاختلاف في الموضوع فنقر بأن الخيار انما كان ثابتاً في حال عدم التفرق، وان قد حصل التفرق ولو اكرهاً وموضوعه هو عدم التفرق، ولا شك في اختلاف الحالين، مضافاً الى أن الاستصحاب لا يفيق اطلاق دليل سقوطه بالافراق. وأما السادر فلمنع ذلك أولاً وبغضه بما اذا وقع التفرق

في حال لعمدة أو الحبيب ونحو ذلك ثباً؛ فلو كان النادر هو التفرق لاجتباري كان الملازم عدم سقوط الحصار بالتفرق في حد الحال، مع أنهم لا يقولون به، مضافاً إلى أن مقتضى النادر عدم سقوط الحصار بالتفرق الاكراهي مطلقاً ولو فسي حال التمكن من التحاير، مع أنهم لا يلتزمون به.

والنقص الأول و كان يدعى بما ذكرناه سابقاً من أن المراد بالاجتباري لمتأثر ما كان متعادلاً للاكراهي، لأن ما كان مقدماً للفعل الذي لم يصدر عن قصد وادد كما في حال المعصية والسوء واليوم. لعدم كونه غير اختياري بهذا المعنى، وإن كان غير اختياري بالمعنى الآخر.

ولكن المص الثاني وارد على المشهور الدليل بالسقوط في تفرق الاكراهي ويمكن من التحاير. ومما حديث الرفع. ويرد على الاستدلال به في لزوم للنقص صورته ما د جهلاً. لأن مقتضى رفع مضمون الالتزام يقتضي عدم سقوط الحصار به حيثئذ، مع أنهم لا يقولون به.

ولو قلنا: أن الاستدلال بما هو ما استشهد به الإمام عليه السلام، وليس فيه (ما لا يعلمون) المذكوراً حتى يرد النقص.

قلنا: بعد النص عن أن الظاهر كون ما استشهد به الإمام عليه السلام هو الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تعرض لثلاث فترات منه، فليس حديثاً، فإن الحصر الذي استشهد به الإمام عليه السلام مشتمل على ما أخطأوا عليه، فيرم على تقدير صحته للاستدلال عدم سقوط التحاير بالتفرق في حال الحفظ والعصاة مع أنهم لا يقولون به.

وأيضاً يرد عليه أنه من مآخذ وقع الاكراه على التفرق مع التمكن من التحاير. ومن مقتضى عدم تأثير التفرق الاكراهي عدم سقوط الحصار به مطلقاً ولو في حال التمكن من التحاير، مع أن الأكثر لا يقولون به. وأما حكمة تشريع

لخيار: والاستدلال من لعرائض، لوصوح أن الحكمه المذكوره انما هي حكمه
لتشريع لبحار، ومما متدده في لعرق، فليس غيبه لحكمه المذكوره.
وكيف كان ولو فتصت لحكمه امتدده، كان اللزم عدم سقوط البحار باللعرق
فصل

وأمم صحیحۃ لفصیل: وفرب استدلال بها أن قوله "فلا خيار بعد
الرصاص ميمم) من جهة عدم ذكر متعلق الرصاص فيها، يحمل وجوهاً:

أحدها: أن يكون متعلق الرصاص هو العقد، مع كون ذلك المدد سمرلة التعليل
وبياح لواقع. لا لاختراز عن شيء، فمعناه أنه ن فرب ولا خيار لاهم رصيا
بالعقد، أي أوجد العقد ووقعت لمراسده بالمادله بينهما والفرق، فكأنه قال:
لاوجه لخيار بعد حصول الافراق وانمراسده بالعقد

الثاني: أن يكون مطلقه هو العقد نصاً، لأنه يكون لابد احترارا عن عقد
المكره، فيكون المعنى، "بهما اذا افرق ولا خيار اذا كانا قد رصيا بالعقد - أي
بصدوره - وبحرح بذلك لعقد المكره، وبها اذا حصل الافراق به فيه، ولا يسقط
الخيار قبل الرصاص بالعقد لان سقوط البحار فرع ثبوته، وهو انما يكون في العقد
الصحيح الصادر عن غير اكراه.

الثالث أن يكون قوله "بعد الرصاص" تدل على قرينه "فاد فرب ولا
خيار" بمعنى أن نفس الافراق مسقط لخيار لانه سمرلة لرصاص بالعقد، فكأن
الربح بالعقد مسقط لخيار لكونه لزم به، كذا أن نفس الفرق مسقط له فيكون
سمرلة الالتزام، فعلى هذا يصير الفرق مسقطاً تعدياً سواء كان مع الرصاص أو
بدونه، لانه ترك الافراق سمرلة الرصاص والالتزام بالعقد في اسقاط الخيار، فيثبت
لا يكون تدل على عدم سقوط البحار بالافراق، لا كره في. فهذا الاحتمال كالاختمالين
السابقين لا يوجب احراج الافراق - اذا كان عن اكراه - عن مدلول الصحيحه.

الرابع. أن يكون معلق الرضا نفس التفرق، يعني أن التفرق مسقط للحصر إذا كان مع الرضا به، ولم يحصل الرضا بالتفرق كصوره الأكراه، ولا يكون مسقطاً على هذا الاحتمال بسدال للصحيحة على عدم سقوط الحصار بالافتراق الأكراهي فيم حينئذ الاستدلال بها، لأن الكلام في بعت هذا الاحتمال، فحيث نظرقت الاحتمالات الأخر سقط الاستدلال بها عن الاعتبار.

الحامس. ما صرح به شيخنا العلامة الأنصاري «فقد» وهو أن يكون قوله عليه السلام (بعد الرضا) أشارة إلى دفعة السقوط بالرضا بالعرف بمعنى أن يكون الافتراق مسقطاً لكونه كاشفاً عن الرضا بالعرف. انتهى. وهذا الاحتمال لو تم أيضاً لما يدل على كون الافتراق الأكراهي غير مسقط للحصار مطلقاً، بل ما يكون مع العجز عن التخيير.

وكيف كان، الاستدلال بهذه الصحيحة يتوقف على ظهورها في أن متعلق الرضا هو الافتراق، فيخرج الافتراق الأكراهي حينئذ عن مدلول النص، ولكن بشكل دعوى ظهورها في ذلك مصافاً إلى ما سلف من أن التبدل الوارد مورد لغالب لأجرة به.

فحيث عرفت ذلك فلامحيط في المسألة عن الاستدلال بالاجماع. فالأولى أن يسند به في المقام، حيث لم نجد أحداً محللاً في المسألة، كما قال «ره» في «نحواهر» بلا خلاف أحده فيه. ومن عن «العبية» وعن «تعليق الارشاد»: الاجماع ويؤيده ما ذكرنا عن بعض المشايخ أن التفرق بين الافتراق الأكراهي وغيره من صور الجهل ولعله هو الاجماع. ويعضده أيضاً ما صدر عن الأردبيلي «فقد» التعبير بقوله. لولا محفة الاجماع. نعم تنجز الوسوسة في لاجماع بصحيحة الفصيل مع دعوى ظهورها في اعتبار الرضا في الافتراق، ودعوى التناذر المذكور من أن المتناذر من التفرق في الأدلة ما كان عن الرضا بالعرف.

هذا، ثم ان حقيقة الاكراه على ما هو الظاهر والمصطلح موافقاً بالثقة والعرف هو حمل لغير على ما يكرهه مع التوعيد منه على الضرر على ترك المكره عليه . ولكن قد يذكر في المقام معان أربعة :

١- جبره - ٢- نحره - ٣- ثالث المكره - ٤- الكسر - ٥- السعي عن المجلس فافترقا بجبره وحمله عن المجلس .

وثانيها: أن يضرب السعي حتى يعترف .

وثالثها . أن يهددهما عن الاجتماع حتى يعترف .

ورابعها: ما افترقا السعي عن المجلس خوفاً لهدم لدار ومثاله

والمحكى عن « المستند » أن الدر متيقن من الاكراه هو المعنى الاول - أعني حصول الافتراق بالجبر والحمل - وتأمل في صدق الاكراه في المعنى الرابع، حيث قد في كون - الافتراق عن المجلس خوفاً من الهدم - من الاكراه نظر (انتهى) .

وأب حد أنه لا وجه للمأمل والضرر فيه لعدم دخوله في الاكراه، إذ مجرد العمل بالخوف من هدم الدار وأمثاله لا يدخل في عموم اكراه عليه، ولا يصدق به من المكره عليه، كما هو واضح، كما أنه لا وجه لعدم صدوره الجبر والحمل من الافتراق الاكراهي فضلاً عن كونه لدر لميتقن، لعدم ستاد النفس اليهما عند الجبر والحمل، بل التدر المتيقن هو المعنى الثالث للهديد والتوعيد الذي هو المصط في صدق الاكراه، وأما المعنى الخامس: فمدخل في الاكراه أيضاً بسبب دفع الضرر المتوقع ثانياً لو لم يعترفوا، وأما الضرر السابق على الافتراق، فلمس من الاكراه أيضاً .

هذا كله في بيان عدم سقوط الحيات في الجملة . وأما شتراره بالعجز عن التحاير وعنده، فهو قولان : فذهب كثير منهم بل بسب الى المشهور القول

بإشترط عدم التمكن من التحجير . فهو ممكن من جهة . ولا يسلط الحيار مع الافتراق الاكره هي أنصاً ، بلزم الله . مع تمكنهما منه . إلى . وهو الذي رجع به في « لروحه » وعرفه .

قال الشيخ في « المسوط » ما هذه عبارته . فإن أكرهها أو أحدهما على التفرق عن تمكن ، فإن معاً من التحجير والفسح معاً كان وجود هذا التفرق وعدمه سواء ثم قال : وإن كان لاكرهه على التفرق لا يفسح التمكن من التحجير والفسح يستطع لحيار ، لأنه إذا كان ممكناً من الامضاء والفسح فم يعمل حتى يقع التفرق ، كان ذلك دليلاً على لزوم الامضاء . (انتهى) .

وحدث في ذلك جماعة من المشايخ المتأخرين . منهم : شيخ الفقهاء في « نحو هر » فسمي بالحكم هنا في مسائل ثلاثة . الأول في معنى لحيار ، الثاني : في أفرادها وأقسامها ، الثالث : في حكمه .

فأولهم ذكر غير واحد ، منهم لعلامة في « التذكرة » طاهر أعلى ما حكى عنه أن التحجير عبارة عن اختيار العقد والبقاء عليه ، بأن يقولوا : اخترت العقد ، أو أجزأته ، أو أمضيتاه ، بل هو من الاحيار . وقد يكون متعقفاً ، العقد وقد يكون متعقفاً فسخه . فيصدق التحجير على كل من الامضاء والفسح لديهما المراد من العمل على مقتضى الحيار ، فإن لحيار حتى يسلط به كل منهما على الآخر . وهذا هو المراد ممن فنصر به في المقام وأطلقه من دون تقييد على الابقاء والفسح ، كما في عبارة « الشرائع » وأمثلة أعني قوله : ولم يتمكن من التحجير ، وقول الآخر يعتبر المحر عن التحجير ، وهكذا .

صروا أنه على مذهب المشهور من اشترط عدم التمكن من التحجير في سقوط الحيار لا فرق بين عدم تمكنه من الامضاء وبين عدم تمكنه من الفسخ ، فكما في صورة عدم تمكنه من الفسخ لا يسلط الحيار نفس التفرق ، كذلك في صورة

عدم تمكنه من الامضاء أيضاً لا يستلزم الحيلولة لهما من واحد ، وقد تفرقا ساكنين عند عدم التمكن من الفسخ لا يدل على الامضاء والرصد ، فينتى الحيلولة كذا لو تفرقا ساكنين عند عدم التمكن من الامضاء لا يدل أيضاً على الامضاء والرصد لعدم دلالة سكوتهم على الرصد ، لاحتمال الروي و لتعدد مهما . وهذا واضح ، خصوصاً عند عدمهم بأن لا يوافق الاكرادي بمرة عدمه عند الشارع .

والعجب من شحنا الشهيد « قد » بعدم ذكره في « لمالك » أن لم يرد التحاير بعد واسار عليه . قال هو بهذا كلامه : وعدم أن يجد التحاير هنا كناية عن الفسخ لأن إتمام العقد واحيلولة لا يوقف على الكلام ، بل لو تفرقا ساكنين لم يوقف عليه الفسخ ، فيكون الفسخ معتبراً في التحاير . وفيه : عدم عدم تمكنهما من الامضاء و لإتمام رسالت كونهما بمرة الساكنين أن سكوتهم حينئذ لا يدل على الإتمام و الامضاء لا شرعاً ولا عرفاً لاحتمال كونهما مترددين و مترددين . و « هما عالين » من قههما عن الإكراه ، فزاله الشارع بمرة لعدم فسخ حارهما ، ولا حيلولة الامضاء ولا الفسخ . ويظهر أن المراد من التحاير هنا هو اختيار الفسخ و الامضاء ، أي العمل على منقضى الحيلولة من الإلزام و الفسخ . أم المقام الثالث . فقد عني المقام الثاني حتى تتضح لك حقيقة الحيلولة في أقسام التحاير . فيقول : إن في عدم تمكن من التحاير قولين : فاشترط تشيخ والمحقق في « لشرائع » والشهد في « الروضة » عدم التمكن منه . والقول الثاني ما نسب إلى أكثر المحققين من المأخزين ، منهم : بعض مشائخنا ، و لفصل الرافعي في صريح « المستند » والأردبيلي وصاحب « الحواهر » وجه القول الأول إنما يتم بمقتضيين :

أحدهما : استفادة مخصوص العنة من صحيحه الفصل بأن يكون المراد من قوله « لا » (دا) مرقع ولا خيار بعد الرصد) هو الاحتمال الاحيلولة الذي ذكرناه ، فيكون

المنعى حيثئذ : أب الافتراق مسقط لكونه كاشعاً عن الرضا ، والحكم بكونه الافتراق مسقطاً ، هو من جهة كونه كاشعاً عن الرضا ، ولمسقط حقيقته هو كل فعل وحركة يكون كاشعاً عن الرضا ، فدار الامر مداره فكل تعرف إذا كان كاشعاً عن الرضا مسقط للحجج ولا ولا ، كما هو الحال في الموضوع العلة .

وثانيهما : أن يستعين مع التمكن من التحجير إذا اختلفا ولو عن إكراه يكون تعريفهما حيثئذ كاشعاً عن رضاهما والزامهما بالبعد ، لأنهما لو لم يكونا راضيين لكان لهما الفسخ ، إذ المفروض : تمكنهما من الفسخ والامضاء ، فيكون ذلك لتعرق مذهب دليله وكاشعاً عن الرضا ولو وقع عن كره ، كما هو صريح عبارته الشيخ في « المسوط » - المتقدمة ذكرها - فيكون مشمولاً للصحيحة المذكورة في عدم الخيار عند التمكن .

والحاصل أن تمامه مذهب المشهور توقف على دعويين ، كروية وصعوبة أم لكبرى ، هي أن تكون نكره في سقوط الخيار على كاشف عن الرضا ، لدلالة الصحيحة المذكورة على أن كل كاشف عن الرضا مسقط للخيار . أم الصغرى ، ولأن هذا التعرق لا كراهي مع التمكن من التحجير كاشف عن الرضا ، وفيه : أن كلا المقدمتين محل نظر ومنع .

أم الأولى ، فلمع ظهور الصحيحة في كونها من قبيل موضوع العلة ، وكونه مسوقة لبيان أن الافتراق مسقط ، لكونه كاشعاً عن الرضا ، كيف وقد عرفت فيه من الاحتمالات الأربعة الأخر ، وليس رادة هذا الاحتمال أولى وأظهر من إرادة الاحتمال الرابع الذي تدل على أن الافتراق الإكراهي لا أثر له على الإطلاق سواء تمكن من التحجير أم لا ، بل المعين بحسب الاستدلال السابق هو ذلك .

فيكون المنع : الافتراق إذا رضي به المبيع مسقط ، وإن لم يكن راضياً به لا يسقط به الخيار سواء تمكن من التحجير أم لا ، فيكون دلالة الصحيحة على عدم تأثير

التعرق الاكراهي على سبيل الاطلاق ، فيم التمسك بها حيثث على القول الثاني من عدم اشتراط العجز عن المتخاير .

أما الثانيه . فسمع الصوري . لان ترك خيار لمع مع التمسك منه بعد الاكراه على الاقترق الذي برز له الشرع مرله العدم بالنسبة الى الاسقاط - كالكسوت في المجلس - لادلايه منه عليه ولاوضع له شرعاً ، ولقد أوصحه المحقق الاردبيلي « فده » عني . حككي عنه بأن لمكره - بالفتح - اذا علم بأن اقترافه كعدمه فيسكت للمروني أو لغيره ، لان سكوته حيثث كسكوته في مجلس العقد ، فكأن السكوت في مجلس العقد لا يدل على الامضاء ولا لئتم ، كذلك سكوته عند التعرق الاكراهي لا يدل على الرصد والالزام ، لا يمكن أن يكون له بعد . تأمل .

وحيث عرفت : أن مدرك القول هو تلكما المقدمتان ، وقد عرفت عدم صحتهما يظهر لك . أن الحق والمختار هو قول الثاني ، كما احتاره مشائخنا العظام والمتأخرون الاعلام .

هذا ما أوده شيخنا لاسند (دام طيه العالي) .

قول . قد عرفت أن العبدية في أصل المسألة - أعني في ثبات عدم سقوط الحير للتعرق لاكراهي - هو الاجماع وصحبة الفصيل ، حيث ذكرنا لاستدلال بهما على عدم التأثير للتعرق لاكراهي في اسقاط الحير ، فيكفي في تخصيص هذا التعرق وحراره عن اطلاقت الاحبار المتعددة الدلة على اسقاط التعرق ، كقوله ^{في} (لبيان بالحبار ما لم يفرق فاذا اترقا ولا خيار) وأمثاله ، حيث يدل على كون التعرق مطلقاً مستطاً . غاية الامر : أن لاجماع وصحبة الفصيل الدالان على اعتبار الرصد كان محضاً له ، ومن المقرر : أن المحصص اذا دار بين الأقل والأكثر ولم يكن عموم أو طلاق في دليل المحصص ، يؤخذ بالأقل لميتقن فيرجع فيما عداه الى عموم العام والبطانات . وما نحن فيه من هذا القليل ، فيتم

القول الاول لدي ذهب اليه المشهور .

وقد صيحت دأب : أن المحرح عن لاطراف الدالة على سقوط الحيد بالافرق هو لافرق الاكراهي . فهو دائر بين لافرق والاشتر للثب في أن المحرح هل هو خصوص الاقترق الاكراهي مع عدم التمكن عن التحاير - كما هو مذهب المشهور - 'وددت مع صورته' التمكن عن التحاير أيضاً - كما هو متضمن القول الثاني - فيكون المحرح على القول الاول صورة واحدة ، وعلى القول الثاني ، هذه الصورة - أي صورته ما لم يتمكن - مع الصورة لآخرى - أي صورة التمكن - أيضاً ، فثبت أن المحرح دليل أي كالأجماع ، فيصير في الحروح على القدر المتين وقاصر عن إفاده لتعميم من هذه الجهة كالصحة . لانه ، لا يكون دليل في مسألة سواء على لاحتمال الرابع والخامس بعد انقضاء عن الاحتمالات لآخر التي لا يصلح الاستدلال بها سواء على أحدها .

فمقتضى الاحتمال الرابع كون المحرح كما لصورتين ، ومقتضى الاحتمال الخامس كون المحرح هو خصوص صورته عدم التمكن فيعرض ذلك الاحتمالان في سقوط التحاير عند صورته التمكن ، فيساقطان عن الاستدلال بها ، في هذه الصورة فيصير القدر المتين هو صورة عدم التمكن .

وأما صورته التمكن من التحاير يصير مشكوكاً ، فيجب الرجوع فيه إلى الاطلاقات الدالة على سقوط الحيد بالافرق ، فيثبت حشد القول المشهور بهذا البيان ، لا سيما في «المسوط» من كونه دليلاً على الرصد وكاشعاً عنه حتى يسمع كشفه . والحاصل ، أن المرجع في عدم سقوط الحيد بالافرق لا كراهي عند التمكن من التحاير هو لخصوص لمسيضة لدالة على كون الفرق مقصداً .

و ثلث ، المستلزم من تحروح عن شمولها هو الفرق الاكراهي عند عدم التمكن من التحاير ، لفصور أدلة المحرح عن احراح أكثر من ذلك حسبما عرفت .

بهم لو تمت دعوى تدور الاحبيري، تلك النصوص لتسقط عن كونها مرجعاً ،
الا أنه قد عرفت مع البدر وأنه لا مدرك له ، وثبت العدة هو الاجماع وصحاحه
الفصيل ، فلا يبعدى عن البدر الشئين حيث ، كما عرفت .

أما المقام الثاني : في بيان أقسام الاكراه ، فنقول : ان الاكراه على التفرق
قد يكون مع عدم الاكراه على التحاير لا يباحاً ولا فصلاً ، بل انما الاكراه واقع
على نفس التفرق سواء مسح البيع المكره أو المزم بالعد .

وقد يكون مع الاكراه على عدم التحاير مثلاً ، أي لا كراه على عدم مسح
وعلى عدم الايجاب ، أو على خصوص الايجاب أو على خصوص مسح عدماً
بان أكره على عدم الايجاب ، أو على عدم المسح

وهذه صور ثلثة ، أو إيجاداً بان أكره على إيجاد الايجاب أو على إيجاد
مسح ، وأن الاكراه على استحباب مثلاً غير ممكن ، لأن يرجع الى إيجاد
أحدهما من المسح والامتناع لا يعبه . وهذه أيضاً صور ثلثة ، فيكون المجموع
سبعة . وقد يدل الاكراه بالمسح فريد سبعة أقسام أيضاً بان يكون الاكراه على التفرق
مع عدم المسح من التحاير ، أو مع المسح عن عدمه مطلقاً ، أو عن عدم الايجاب
بالخصوص ، أو عن عدم المسح بالخصوص ، أو عن إيجادهما بالخصوص أو
لا يعبه .

فعلى المختار ، أعني القول الثاني لئدي اختاره المتأخرون ، لا فرق في تلك
الأقسام في عدم سقوط الخيار ، لأن الاكراه على التفرق حاصل على كل تقدير ،
وحيث أن عدم سقوطه بالتفرق لا كراهي غير مشروط بالعجز عن التحاير وعدمه
لأنه في الأساط على جميع التقادير من التفرق .

وأن على من ذهب المشهور في سقوط مدر السكن من التحاير ، فيختلف
لأمر في تلك الأقسام ، فعلى تمكن منه يصر لتفرق مسقطاً والا فلا .

هذا ، و لمحكي عن كتاب بعض المشايخ ما حده عبارته . أم لو كرها أو أحدهما ، ففي المسألة صور أربعة :

الاولى : أن يكرها على التفرق وعلى عدم الاختيار في الفسخ و الإيجاب .
لثانية أن يكرها على التفرق ولم يكرها على الاختيار مدقفاً ، لاسحاً ولا إيجاباً .

الثالثة : أن يكرها على التفرق ويكرها على اختيار الفسخ فقط .

الرابعة : أن يكرها على التفرق ويكرها على الإيجاب فقط .

وفي الثانية بسط الحبر ، لتمككه من الفسخ . وفي الثالثة : لا يسط ، لعدم تمككه من الفسخ كالاولى . وفي الرابعة بسط ، لتمككه من الفسخ فتركه دليل الإلزام . والحاصل : أن لمدار على التمكن من الفسخ وعدمه (انتهى) .

ومحضره في بعض تلك الأقسام لا يتناسب على مذهبه ، إذ الظاهر أنه حنابل مذهب المشهور كما يدل عليه آخر كلامه . أعني قوله : فتركه دليل للإلزام ، والمدار على التمكن من الفسخ وعدمه .

فحينئذ نقول . قوله : (ففي لثانية بسط الحبر) فهو موافق لمذهبه لعدم حصول الإكراه على لتحايير أصلاً . وأما قوله : (وفي الثالثة لا يسط لعدم تمككه من الفسخ لعدم سهو من فلم لئاسح ، لأن الإكراه على اختيار الفسخ لا يرفع التمكن من الفسخ ، بل الإكراه مؤيد على فسحه ورصائه به ، من لو أراد الفسخ يتمكن من ذلك ، من لا يفتحق الإكراه ، لأنه تحمیل على ما لم يرص به ، وأما قوله : (وفي لراعية يسقط لتمككه من الفسخ) فهو أيضاً لئسه أن يكون سهواً ، لأن أظهر أثر لعدم التمكن من الفسخ هو صورته لاكراده على الإيجاب و الامضاء كما هو الصورة لراعية ، فكيف يكون مع الإكراه على الإيجاب متمكناً من الفسخ .

الآن يكون مراد من الاكراه المنع، فيكون قوله : (يكرها على لايجاب فقط) بمعنى يمنع عن الايجاب، فيصح قوله حيثئذ : (في لصوره لراية يسقط (تمكسه من الفسخ) ضروره أنه مع لمع عن الايجاب يتمكن من لمع، بل يتعين له ذلك، ولكن كون الاكراه بمعنى البيع بخلاف الظاهر، بل خلاف لية و لعرى .

أوتال: تسقط كلمة (عدم)، في لراية نسعي أن يقال، أن يكرها على عدم لايجاب فقط، ومعوم مع الاكراه على عدم الايجاب يتمكن من لمع، فيصح قوله (وفي لراية يسقط لمكسه من الفسخ) لكن السقط أيضاً خلاف لظاهر ، بل خلاف الاصل .

هذا كله تمام الكلام في الاكراه على لعرى، وقد تحصل مادكر أنه لا أثر به مطلقاً - أو في الجملة - للاحلاف . وهل الاكراه على الاحماع بحكم الاكراه على لعرى في عدم الأثر أم لا ؟ نسعي أن أثر الفرق الذي هو اسقط الحير ساقط عند الاكراه، كذلك أثر لاحماع الذي هو ثوب الحير وثائه بقاء الاحماع ساقط أيضاً عند لاكراه أم لا ؟

وهذه غير معروفة في كتبهم ، فمقتضى لعدة هو ثوب الحير وعدم كون لاحماع الاكراهي كالافتراق الاكراهي، لظلال التباس عند لفرقة لمحققة والادلة القائمة على صورته الاكراه على لعرى عمدتها بل أكثرها لانحري هـ ومابحري كحديث الرفع أو التدر - لو سلم - غير باع هناك أيضاً ، مع أن استصحاب الحيات محكم لأحدثة فيه في المقام .

نعم قدتس لذلك الشيخ الورع، ولم ير أحداً غيره ، ولما مهد لفضه: فان قلت، بناءً على أن لعرى المحبور عليه بحكم البقاء في المجلس وعدم لعرى المجبور عليه بحكم لعرى، وتتصور فيه تلك الصور الاربعة، قلت، وهو قياس

مع العارق، لو حود لزل في الاول دون الثاني مع أن الاصل الاستصحابي كما يشب الاول، يعني الثاني. فتأمل (انتهى) و لسرد من قوله (في الاول) هو لتفرق الاكرهي حيث قام الدليل على عدم لاثركه وأن حكمه حكم لاحصاع في مجلس العقد في ثبوت الخيار .

و المراد من قوله (دون الثاني) هو لبقاء الاكرهي . ولم يشب دليل على أنه لاثركه الاحصاع الاكرهي لعدم دلالة الادلة المذكورة في مسألة الافتراق الاكرهي على عدم الخيار في البقاء الاكرهي .

والمراد من قوله (الاصل الاستصحاب) هو استصحاب الخيار، وهو يشب الاول أي يشب سردا لتفرق الاكرهي بحكم الماء في المجلس ، وبمعنى الثاني، أي استصحاب الخيار يعني تنزيل الفاء الاكرهي بحكم الافتراق ، اد متعنى كون الاجماع المحصور عليه في حكم الافتراق سقوط بخيار، والاصل عدمه فيستصحب لخيار حيث .

فروع

لاشت في ثبوت الخيار عند رول الاكره بمعنى لنص والاجماع على عدم سقوط الخيار، فلور الاكره، قبل الخيار فوري أو بمتنه بامداد مجلس روال الاكره، أو أسدي الى حصول أحد المصطبات الاخر، أو من مجلس روال الاكره كمجلس العقد في حال عدم لاصطحاب. و في حال لاصطحاب فيسقط بمعنى أن لعمرة في سروط الخيار، فراقهما عن موضع رول الاكره، فدا دما باقيين في موضع رول الاكره فديما الخيار، لأن موضع رول الاكره بمرله مجلس العقد، والآن كان مارتين وستأثرين روال الاكره في حال مرورهما و بطلا عن موضع الاكره بغيرهما ومشيهما فيسقط الخيار ، وحوه وأقول ، فذهب

المشهور الى تبريل حال رول الاكراه مرة مجلس العقد فيمتد لحيار امتداد
مجلس رول الاكراه، واسدل على ذلك أن لافرق الحاصل بينهما في حال
الاكراه مبراه عدم، وكألهما مع. محتفان في مجلس العقد. بعده أخرى :
أن مجلس رول الاكراه يرل عند شارع كمجلس العقد ، وكف أن الحيات
فيه وممتد الى انقطعه وكذلك مجلس رول الاكراه ثوتاً وامتداداً.

فيه : أولاً: لادليل على هذا لتبريل، وثالثاً من الادلة [هو ارتفاع حكم
الافتراق لأكراهي ونساء لحيار، وأما امتداده الى الافتراق عن مجلس رول
الاكراه فمثبت من [ادلة] لحيوها عن ذكر العاية بعد حصول عايه مجلس العقد
ولو عن اكراه .

وثانياً: أنه ليس لمرل عايه ، أعني مجلس العقد حكم حتى يحري ما كان
ممرسه ، بل اما حكم الحيات ثبت في حال الهشة لاحتماعية الحاصلة حين
نعتد، والمعروض أنها قد رفعت لحصول العاية موضوعاً - أعني لافتراق -
عاية الامر أن الادلة لسبقه في المسألة المذكورة قد دلت على عدم ثوت حكم
لهذا الموضوع لأكراهي، فكون لعاية متخفة موضوعاً لا حكماً ، فينتج: أن
الحيار هو، وأما كيفية امتداده الى حصول فراق آخر عن مجلس رول الاكراه
أوتر صيه مطلقاً، "و فوريه فم نعين تلك الادلة الماصية، فيدرج حيث في مسألة
كله ، وهي أن كل حيار لم تظهر حاله من الادلة . هل منقصى الدعه فوريته
أم لا ؟

وأما المول بالضرورة كما هو المحكي عن « التذكره »: يمكن الاستدلال عليه

بوجوه -

أحدهم : عدم تدليل على الدوام ، فمقتضى لعمل على قدر المنق هو
الحكم بـحيار في برمان الاول ، لأن المقدار الثابت يقياً لاستدراك حق المشايين
هو الفورية .

وثانيهما ، مقتضى العمومات الدالة على وجوب الوفاء بكل عقد هو الروم
في ثاني الرمان ، غاية الأمر حرج مها الرمان الأول ، وحرج الرمان ثاني
مشكوك ، فيجب العمل بالعام ويحكم بعدم الحبار فيكون لازماً في هذا الرمان
الأول .

ويردفح لأول لوجود الدليل في ثاني الرمان ، وهو استصحاب الحبار ،
ولثاني بتقديم الاستصحاب على العام لأن الرمان لم يلاحظ في تلك العمومات
على سبيل التقييد حتى يكون مفرداً فإذا حرج فرد من تلك العمومات لا يدخل
تحتها أبداً ، ولحكم بحروجه في ثاني الرمان وذلك لم يلزم منه تخصيص رائد
حتى يدفع بالأصل والعموم الأحوال في الحكم إنما يستتبع لنفس العام ، فإذا
خصص بفرد فلم يجر العموم الأحوال في الحكم الثالث للعام بدلالة إلى بعض
أمراده الحرج منه ، كما هو المعروف في المقام ، كما ستحيي ، زيادة توضيح
لذلك في بحث حبار العس ، حتى لو لم يجر الاستصحاب لما يكون لئتمسك
بالعام أيضاً وحده ، بل إطلاق القول بتقديم الاستصحاب وتحكيمة وتارصه مع
العمومات من جهة واضحة إلا أنه يشكل العمل في الاستصحاب بأن اشك في
المقام شك في المتصفي بشكل الأمر حيث لا تعدن الدليل على الفورية حيث
يبين على عدم جريان عمومات وجوب الوفاء بالتمدد لحرج لعند تحياري عن
تحتها ، فيحتمل تردد الحبار بين الفورية وبين التراخي .

فقول - ان مقتضى قاعدة الأضرار : الفورية بناء على ما هو المعروف عندهم
من هجر التصرف في رمان الحبار ، فإنه لو قلنا بتراخي الحبار لروم محرر لمتابعين
عن التصرف فهو صرر عليهما فينتهي الصرر في الشرع ، إلا أن ذلك إنما
حلاف المختار وحلاف مختار شيخنا الألباري في غير حبار الشرط وحيث
يتمسك في اثبات الفورية بآراء باستصحاب الملكية بعد الفسخ في ثاني الرمان ،

فإن مقتضى استصحاب الملكية عدم تأثير الفسخ في ثبوت الزمان من ذلك الشخص
المنكره. لذي رل اكراهه ومقتضى منه زمان كان متمكناً لفسخ فيه فلم يفسخ في
ذلك الزمان حتى دخل به نحر، فلو ردد في ثبوت الزمان لفسخ كان تأثيره حيث
مشكوكاً، فيجب التمسك باستصحاب الملكية فيحكم بعدم تأثره، لأنه لو قضا
بتأثيره لخرج المال لفسخ المنة عن ملكه والمال المستعمل عنه عن ملك صاحبه
فكلاهما خلاف الاستصحاب.

هذا ولكن يشكك ذلك أيضاً لأن شبهة حكمية حدثت في تأثير الفسخ في ثبوت
الزمان عند الشارح، حيث لم يرد منه دليل لنا في بناء الجبر ودوامه أو في عدمه
والاستصحاب في شبهة حكمية ليس بحادث عند.

كما هو مذهب صاحب «المدائر» ولم يردم دليل على اعتبار الاستصحاب
في الأحكام ونحو (الانقضاء) وأما في ردائه وادعي واردة في رد الشبهة لموضوعية
ولا ينعدي منها إلى غير منها.

والاستم من الإجماع وأما من بناء لاعتلاء وغير هو غير دقي لشبهات
الموضوعية. وثما اعتباره في الشبهات الحكمية فليس باجماعي كما قرر تفصيل
ذلك في بابه. ونحو قوله (لأن مستصون على أمواج سرية) أن
أحد المتبايعين الذي رل الاكراه عنه ولم يفسخ في الزمان الأول لو فسخ في
ثبوت زمان وأحد مال صاحبه وتصرف من دون رضائه لكان تصرفه عنه في سطره
الآخر على ماله.

فهو أن المدة بعد الفسخ ليس منحرره، لشك في كونه مالا لصاحبه حيث
تضمنه المدة هي ناسة للأموال المنحرره لمعلومه ومن المحتمل بدل الموضوع
- أي رجوع مال صاحبه إلى نفسه ورجوع ماله إلى صاحبه، كما هو الحال قبل
البيع - بعد تدل الموضوع لا يحكم بأن تصرفه في ملك صاحبه خلاف سطره

في ماله . فتأمل^(١).

وكيف كان ليس للقول ، لقوريه دليل معتد به الا أنه نمسث بمعوم حكمة البيع والمستعاد من قوله (أحل الله البيع) يتقرب أنه يدل على حبه آثار البيع في جميع الأوقات سواء مسح أم لا ، غاية الأمر حرج منه ما عظم بالفسح المؤثر ، وما عذر لمؤثر كما في الم ، حيث ثبت في أثر الفسح وعدمه فيدرج تحت قوله تعالى (أحل الله البيع) ودحكم حرمة آثار البيع لا بد من التفرق بين هذا وبين ما سبق من أن عمومات وجوب الإفاء بالعقد ليس بحاربه لها بخروج الفرد فيستصحب حرمة العقد ، لا بما يقول فرق بينهما ، لا العموم هذا كقوله تعالى (أو يؤمن بالله) وقد حرج منه لعدم الحثاري من أو الأمر ، ثم يكن مشمولاً له ولو لم يجز الاستصحاب ، بخلافه مما في قوله تعالى (أحل الله البيع) قد يدل على حمة آثار البيع مطلقاً ، ومقتضى إطلاقه شموله لجميع أنحاء البيع وأفرادها في جميع الحالات ، بل قد نجد نصاً ولم يخرج منه بيع حراري فضلاً ، نعم لم يخرج منه هو البيع ، أي حصل فيه لمسح المؤثر فتصير بالحاصل أنه يجب العمل بمرتب آثار البيع ، إلا ما إذا مسح وكان للمسح مؤثر عند الشارع وما لم يعلم بأثر المسح عليه يجب العمل بالعموم ، ففي مقام المبروض أن لمكره في زمان روال الأكراد لم مسح حتى يخرج عن مشمول قوله تعالى (أحل الله البيع)

وفي ثاسي ثرمان حيث لم يعلم تأثير الفصح ، فثبت لحكم نافذة بعدد عدم ثوب جروحه في رما حتى يستصحب حال الفرد المستقص كما هو في عموم عدم سابق ، أعني (وقوا بالعقد وأثابه، ولمحار حيث هو لقرية بسكا بلك الأية لشرقة وماأفاد مفاد من الأحبار فظل لقول بمبدأ الحبار لي حصول لأفراق عن روال مجلس الأكراد لعدم دليل على ثوب مزيل مجلس لروال مبررة مجلس العهد كما عرفت وفضل نصف لثوب بالراجي الى حصول أحد المستقطب الآخر . لأن غاية مايمكن أن يمدل عنه أن المستقطب هو لأفراق عن مجلس العهد إذ كان احسار ، ولمعروض عدم حصونه بالأكراد، ولاسحقق ذلك مستقطب يسمى الحبار ، فيدفع أنه لا دليل على بقاء الحبار ، بل انبث من لادته عدم سقوطه بالأكراد ، وان الإجماع قام على ثوبه حل روال الأكراد وأنه جمع من الحمين فله إرغام ثبت الحبار حين الروال لكان صرراً عليه ، ولو كان دائماً ولم يخطر بخدا لكان صرراً على الآخر، فمقتضى الجمع العمل بالمدار المستحق كما هو واضح بناءً على ما هو المعروف من المهر في زمن

[illegible]

الحذر .

والكلام هو : مع أنه لا دليل على انتهاء قدرته و دليل على انتفاءه ، أعني قوله تعالى : أحل الله البيع (سج) ومن ذلك أيضاً عرف أنه لا وجه للتفصيل والاحتياط في إنهاء مصادر عن شرح الجمع ، حيث احتار في المسألة قول مشهور قال في المهر بي ديكر : إنه من حيث حصار في المسئلة قول المشهور من علماء الحجاز حرر أن لاكراد سها ماريس وسائرس أن لمحصار سقوط الحيز مرورهما .

وب في شرح البيدي ذكره العلامة هو : مر ماء الحيز لورال الاكراد سها ، ماريس وسائرس أن المحذر سوط الحذر مرور هذا عن موضع قول الاكراد ، من لغيره في حيز الحذر كان مجلس لروال وتوئله مرقة مجلس الاول وجعل الاكراد الاكراميين كأن لم يكن لأن الارام نيوب الحذر أيضاً ماريس وسائرس مالم ، تفرق عن هسهما لاحتجاجهم بكتاب لغيره موصع الاكراد كان الارام عليه حذر امول التفصيل ، مع أنه صرح بتفصيل ادال بالتفصيل ، بعتة سهو من لاله بسج .

هذا له فيما لو كان كاهه ، مكرهس في التفرق ، ولو كره أحدهما على التفرق هل يفتي الحيز أيضاً أم لا ؟ فيه أقوال .

وبوصح ذلك يرفق على سبب صير المسألة ومساعها وبين الأقوال وأدليها أن صور المسألة قد بول على مريض كراد أحدهما سبب خصوص التفرق لاحتياط في بقا الآخر في المجلس وع " مصاحبة معه ، ما أن يكون عن كره ومسح أولاً وعلى الثاني لاحتياط في ش عدم مصاحبة ، ما أن يكون عن قصور كالتائم أو عن تعمس أن حذر العود في المجلس عن شعور واختار . وهذه صور ثلاث وكذلك عكسه بأن كره أحدهما عن لته ، والآخر فرق عن قصور كالتائم لو فرض مشيه

في حال لزم و اجاز، وعن تصور كالمحار الشعر، فتراف عن احبار، لا ريب
في سقوط احبار في الاول وخروجه عن محل الكلام، لا به، مكرها
وكلاما، في تحقق لا كره، بل يسه الى احدهما دون الآخر، وهذا كره جماعلي
لمفرق يكون بقاء الآخر في المجلس نادر من جهة عدم لشعور كالنوم و أخرى من
جهة الشعور والاختيار.

فيما صور، ان كان المسم لـ، في المجلس في مدبل الاكره بالنعوق
و ان كان متسا عدم المصاحبة، وترب صورة أخرى، لان عدم لمصاحبة قد يكون
نادر باحبار، بقا في المجلس وأخرى باحبار المشي، في خلاف طرف المكره
وعلى الاول، أي بقاء، أعني عدم، في الاول في المسألة ثلاثة قول بالشوب،
وقول بالسقوط، والثالث التفضيل بين (مكره والمالك في المجلس، فتجديد
المكره ويستند حذر باقي في المجلس

و ان عصب انفس، ويريد تفصيل آخر وهو المحكي عن « التحرير »
حيث قال بثبوت احبار لهما ان احبار غير المكره البقاء في المجلس وسقوط
لحبار عتهما ان احبار المشي الى طرف آخر، خلاف الطرف الذي أكره الآخر
عليه.

وكيف كان، محل كلام لغوم هو القسم الثاني، أعني ما كره أحدهما على
الآخر مع بقاء الآخر في المجلس محاراً في المصاحبة، فلم يصاحبه عن اختيار
وفيه الأقوال الثلاثة وذكر لها مبينين :

أحدهما ما عن (نحصر «د») وهو. أن مسي الأقوال بقاء الاكوار وعدمه وانقار
لأقوال في المؤثر وعدمه وأن الافتراض ثوبتي أو عديمي، فمسي القول بعدم لبقاء
بأن يقال يتحدد في كل آن، وعلى القول بالبقاء، ولكن بقدر الباقي في المؤثر
يسقط الحيات لانه فعل المعارضة بالاختيار.

وَمَعْلَى يَقُولُ بِالتَّاءِ مَعَ اسْتِعْاِءٍ لِبَاقِي عَنْ الْمُؤَثِّرِ لَمْ يَسْمَعْ لِحَبَرٍ لَّاهٍ لَمْ
يَعْمَلُ شَيْئًا .

هَذَا كُلُّهُ بـ عَلَى لِمَوْلَانَا الْأَفْرَاقِ أَمْرٌ وَحُودِيٌّ وَأَمَّا أَنْ فَلَا نَعْدِمِيَّتَهُ . فَإِنْ
فَلَا نَأْتِي لِعَدَمٍ لَا يَبْعَثُ ، أَيْ لَا يَسْتَدِيرُ شَيْءٌ ، فَلَا يَسْمَعُ لِحَبَرٍ نَصًّا لَّاهٍ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ
شَيْءٌ ، وَإِنْ فَلَا نَأْتِي لِعَدَمٍ يَسْتَدِيرُ شَيْءٌ ، فَيَسْمَعُ لِحَبَرٍ لَّاهٍ فَعَلَّ شَيْئًا بِوَجْهِ الْأَفْرَاقِ
بِمَعْرِضٍ أَنَّهُ لَا يَدْرِي لِعَدَمٍ نَصًّا مِنْ مَسَدٍ وَمَوْجِبٍ

وَنَدْبُهُمَا مَا ذَكَرَهُ الْمَتْنُ لِعَدَمٍ كَمَا هُوَ الْأَظْهَرُ وَ لَا يَسْتَعْلَى عَلَى مَدَقِ الْمَقْصِدَةِ
وَهُوَ أَنَّ الْأَفْرَاقَ الْمَحْمُولَةَ عِنْدَ بَحْرٍ حُلِّ بِنُوقِفِ حَصُولِهِ عَنِ احْتِيَادِهِمَا أَوْ يَكْفِي
فِيهِ حَصُولُهُ عَنْ حَبَرٍ حُدُوثِهِ أَوْ يَفْضُلُ مِنْ حَصُولِهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُحْتَارِ وَعَدَمِهِ
بِالنَّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ لِحَبَرٍ

وَأَمَّا أَدْلَةُ الْأَقْوَالِ فَمَعْنَى : قَدْ بَدَلْتُ عَنِ الْقَوْلِ بِالثَّبُوتِ بِوُجُودِ :

أَحَدُهُمَا : اسْتِصْحَابُ حَبَرٍ ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِدَقِيقَةٍ مِنْ كَوْنِ
إِشْكَالٍ فِي الْمُتَقَصِّي . لِأَنَّ لُشْتَهَابَ شَيْءٍ فِي مَسَائِعِ لُشْتٍ فِي تَحْقِيقِ الْأَفْرَاقِ الَّتِي
هُوَ مَانِعٌ عَنِ الْخِيَارِ وَمُسْقَطٌ لَهُ .

لِثَانِيٍّ : سَدُّ الْأَفْرَاقِ مِنَ الْمَعْرِضِ الْمُسْتَعْصَةِ الْوَرْدَةِ فِي بَيَانِ أَنَّ الْأَفْرَاقَ
عَايَةَ لِلْحَبَرِ فِي التَّفَرُّقِ لِمَسَدٍ إِلَى أَحْبَارِهِمَا ، بِمَعْنَى كَوْنِهِمَا عَرَضًا مَكْرَهِيًّا فِيهِ ،
فَإِذَا لَمْ تَحْصُلْ عَايَةُ الْحَبَرِ فَيُسْتَلْزَمُ الْحَبَرُ ، وَ لَمْ يَرَدْ مِنَ التَّفَرُّقِ لِأَحْبَارِيٍّ بِسَبَبِ
هُوَ التَّفَرُّقُ الَّذِي يَصْدُرُ عَنْ شُعُورٍ وَارَادَةٍ ، حَتَّى يَنْتَهِيَ بِالنَّهْيِ وَالْعَدَمِ ، وَكَوْنِ
التَّفَرُّقِ مُسْقَطًا بِمَشْرُطٍ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَنْ شُعُورٍ وَارَادَةٍ ، وَ أَنَّ الْأَفْرَاقَ الْمَتْنِيَّةَ
وَالْعَايَةَ وَثَمَانِيَّةً فِي ذِكْرِهِ لَا إِشْكَالَ وَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهِ مَعْنًى مَعَ أَنَّهُمَا لَمْ
يُشْعَرَا وَلَمْ يَرُصَبَا نَصًّا . مِنَ الْإِسْرَادِ مِنْ قَوْلِهِمْ مِنَ الْمَتْنِ هُوَ التَّفَرُّقُ الرِّصَائِي
أَيْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ الْكِرَادِ ، فَالْأَفْرَاقُ لَا كِرَاهِيَّ لَانْتِشَلِهِ لِمَصْوَصٍ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُرَادًا

من مصوص، وان السائر من قوله ... عالم يعرف واداً فترق ولاحيار لهما
عمر لافراق لا كراهي

ور قلب . اد كان الافراق الاكراهي خارجاً عن المصوص للسائر، فيدم أن
يشب الحبار مع لممكن عن تحير أيضاً، مع أنهم عدوا في عدم كون الفرق
الاكراهي مسقطاً لصوره لغير من اسحاير ، لأن مقتضى لدر عدم الفرق بين
ما يمكن من تحير وما لم يتمكن لعدم حصول المسقط، أعني لافراق يعبر لا كراهي
فيها .

طب . أولاً سره بعدم استوفى كلا الصوريين . ودول . لاشرحه لغير
عن المحير في المسقط كما ذكر سابقاً بقاء للمشتج لمحيين . لانه لم يحصل
الاية في كتيها وثلاً لو عصب عن ذلك والبرما بمفاده لمشهور من أن
ثبوت الحير به هو فـ ما لم يمكن من تحير ، وأما ما يمكن . سقط
لحير أيضاً . ولكن دول أن سقوط الحبار في صدره الممكن ليس من جهة حصول
الافراق لذي هو عايه في المصوص ، بل من جهة حصول مسقط آخر غير الافراق
وهو الاسرم والترصي بالعدد ، وان سكونها في حال الافراق مع التمكن من
التحير كاشف عن التراصي والالزام فان كل فعل أو حركة يكون كاشفاً عن ارضا
يصير مسقطاً للحير ، فهي صورة الفرق الاكراهي وان كان لافراق كعدمه في
عدم كونه مسقطاً للحدود ولا حكم له ولا مدخلية له في سقاط الحار ، لا أنه من
جهة أنه فعل مفرد لعدم المحار مع تمكنه من مدخلية في الكاشفة فصيح حينئذ
دعوى أن سكونها مع هذا الفعل كاشف عن التراصي والالزام ولا يصير فيه .

عد دلسته الى ملكهم . وقد عرفت أن لما كلاماً في لصغرى .

لذلك : الاحكام المنول عن « اللعبة » في أصل مسألة الاكراه فيسدرح
حصول المسألة تحب الكلبي وان كان في حصول التفرق لا كراهي في أحد

الطرفين كمفروض الكلام فصرح بما لا ريب فيه . لا أن الكلام في تحققة في
حصر من المسألة ، ولكن لا كلام في الشهرة المحققة بل لم يوجد مخالف صريح
في المسألة ، غير العلامة في «الواعد» وولد فخر المحققين

رابع صحيحة لفصل من بين الفرق بالرضا ، بشرط أن يكون لأقرب
عن رضا عهد أو تم لكأن رضاً في المطلب ، لأن فيه شكلاً لمعرفت في أول
المسألة من أن الافتراء مستلزم من دون اعتبار الرضا فيه . فيشمل امر في السائم
والساهي أيضاً لصدق الافتراء على النائم والعرض ولو لم يكن بعد الرضا مهما .
وما ادعى من السدور لاسافي ذلك لمعرفت أن لرد هو أن لم يكن عن
كره ، لأن المراد أنه يعتبر فيه الرضا ، وكيف ينتص ذلك بموارد لأصابع .
وحشد لأحد من الأول في صحيحة الفصل أو حمله على أنه لا عرده بالتبني لا
وجوداً ولا عدماً لأنه ورد في مورد العيب ، وحيث أن القصة عالمية بصير ذكر
أريد من جهة العلة لأمن جهة الأعيان والعبرة به .

وأما القول بالسرط وهو ما سببه له العلامة «قده» في «الواعد» وولده فخر
المحققين ، وبما أني ظاهر لمخفى في «الشرائع» ، ولأن شذوذا الشهيد «قده» ،
وان كان في لسانه ليهب نظر لعدم ظهور عذرتهما في ذلك من محكي عن
«ندروس» أنه لا سره ، لتفرق كرهاً مع «سمع من سخاير» بهذه العبارة كعباره
«لشرائع» يدل على عدم السقوط عند ثبوت لا كراه على نفيهما ما لم يمكن من
التحايير متطوعاً فتدل حيثثه مصاديق ثلاثة :

أحدها : مفهوم على السقوط عند انقضاء التفرق لا كراهي مع انقضاء الممكن
من التحايير بصير لمفهوم سقوط التحايير عند الممكن من التحايير مع تحقق
الاكراه في الاقتراق من الطرفين .

وثانيها : سقوطه مع عدم لشكك أيضاً ولكن مع تحقق الاكراه في طرف

واحد .

وثالثها . سقوط الحذر بالفرق الغير الكراهي ، فتكون لعرة لا تفرق اذ لم يكن عن كره . وسدرج الاقسام الثلاثة في مفهوم ثمة . ولا يظهر من لعرة تعميم الحكم على تلك الاقسام الثلاثة . لاحتمال رجوع الحكم ، أعني عدم بطلان الحذر الى النقد الاجبر أعني ما لم يتمكن من الحذر ، فيكون عدم السطال معلقاً عليه ، فيكون العارة بحسب المفهوم ساكناً عن لفرق لا كراهي بالنسبة الى أحد الطرفين .

ون قلت ان المفهوم يصدق في جميع الامور الثلاثة فشمس سقوط لحيار بالنسبة اليهما .

قلت : سلمنا بدراج ثلاثة في المفهوم ، لكن ان يعنى من المفهوم مقدار السوط ، وكيفية هل هو من الطرفين أو من طرف حصص من المكروه (اسه) وكيف كان استدلل على هذا القول أيضاً «قده» بوجه :

أحدهم : اطلاق الصرح مع صدق الافتراق في صوره لا كره نصاً ، وبما حصر عنهما ما كان الاكراه على الطرفين ، فان انقدر لميس من لادلة انماصة هو ما لو اكراه كلاهما على التفرق ، وما لو اكراه أحدهما على التفرق فلم ينشأ من الاحماع وعبره حروجه ، فتشتمله لاطلاقات لصدق الافتراق به وثانيها . روى به الحصى لحيكة لعل الامم ^١ وأنه قال ^٢ (ومشيئاً) خطراً لحيك لبيع حين افتراق) حيث جعل محسود مشبه سبباً لصدق الافتراق المجعول عاية للحيار .

وثالثها : دلل الاحماع عن المسد عميد الدين «قده» وفي لكل نظر أما الاول : فلان دعوى صدق لافتراق على لفرق الكراهي مدعوعة بالتدريج المذكور . وبالعنده في المسألة انما في ثبوت الحيار هو لنادر بأن يقال .

أن المتبادر من إطلاقه لمصوص المشتملة على جعل الافتراق عانة للبحار هو الافتراق لروايتي بمعنى لم يكن مكرهاً ، فلا يشمل العرق الاكراهي - كما يت - ما لم يكن واقعاً ومفروض أنه لا إطلاق للمفهوم - نسبة إلى دون لمدار وكيفيته عن اختيار بمعنى كونه مكرهاً لم يكن مسقطاً للبحار ، لأن المتبادر من الافتراق غير هذا ، انقسم

وأما الثاني : فبأنه أولاً ، في الرواية حاكية عن فعل الإمام عليه السلام ، لا إطلاق فيه ، لأنه فضيه في واقعة لا يستكشف منه انتاب لمدعى .

وثانياً ، أنها خارجة عن مسئلتنا هذه . د مفروض الكلام هو ما كان أحدهما مكرهاً والرواية ساكنة عن ذلك ، لأن الإمام عليه السلام مشى بحيدره والآخر ترك المصاحبة بحيدره نصاً ، فعود الآخر في المحسن خياراً مع مشي الإمام عليه السلام للحصول للتعرف المحض عنه للخيار لا يدل على معرف أحدهما تركها وكونه مسقطاً للبحار ، ولا إطلاق في الرواية حتى تشملك به فربب أن يقال : أن ترك مصاحبة الآخر أعم من كونه عن اختيار أو عن كره .

واعتبرت من شيخنا العلامة «فقه» حسب سلم ظهور صحاحه التفصيل في اعتبار الرضا جعله معارصاً لهذه الرواية ، مع أن هذه الرواية ساكنة عن التعرق الاكراهي ، وقاصرة عن دلالة سقوط الحيدر فما تفرق أحدهما كرهاً .

نعم يتم ذلك بدعوى أن عرض الإمام عليه السلام جعل مشه سبباً لحصول الافتراق لمسقط للخيار من دون حصول المشي من الآخر ومن دون أن يصر رضى الآخر في قعوده وترك مصاحبه فيكون مجرد المشي في جانب مسقط للبحار ، سواء كان الآخر في ترك مصاحبه راضياً أو مكرهاً ، ولكن هذا حسن اذ عدم تأثر عرض الإمام عليه السلام بذلك وأنه في مقامه بذلك . ولكنه مجرد الدعوى لا يثبتاً ولا مبيئاً لعدم الشاهد له ، لا في كلامه عليه السلام ولا في فعله عليه السلام

وأمّا الثالث : فمدفوع بعدم تحقق التل وهو مجرد دعوى لا ثبوت لها ، لأن كونه من أيدينا ، ومن المحصل أن دعواه سيوط لحيار لا جامع اسمي فساو أو آذره كلاهما ، وكيف مع أن لا أحد مصرحاً بالسقوط لعدم علامة في «المواعيد» وولده فحرر لمحمد من كما صرح به صاحب «الخواهر» بل أقوى من ذلك هو التوب بالمفصل كما نسب لي «الحلاف» و «خواهر» المقاصي وظاهر «التذكيرة» بل صريحها .

و ستن على القول بالمفصل بما حاصره ، أن هنا حيارين ومنطقيين و ن افترق كل منهما مسقط في حقه ، فان كان في أحدهما عن كراه وفي الآخر عن حيار سقط عن الآخر لعدم المانع من سقوطه وأما في حق المكروه لأن افترقه من كل مرة لعدم عدم الشارع بلادته المادية فليس له حكم ، مثل لحيار حيث في حقه لعدم حصول مسقطه وما حصل منه من لا فترق لا أثر له ثم يكن مسقطاً للحيار . واجيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : مع أن «جامع المقاصد» من ن لا فرق أمر واحد قائم للطرفين فان حصل سقط الحياران وان لم يحصل فلا يسقط فلا وجه للتفصل حيث .
وثانيهما . ان لمسقط لم يحصل في مروض المسألة ، أما في حق لما كنت فواضح لأنه ترك المصاحبة بإحباره فلم يصدر منه الافتراق ، وأما في حق المكروه على التفرق ، فلان افتراقه يسره عدمه عند الشارع لان مقتضى دلالة المدة عدم لأثر لثرفه فكأنه لم يحصل منه الافتراق ، فلا يسقط لحياران .

ويردع لأول . أولاً ، بأن يحتار لشئ الثاني ، فبولت أن الافتراق لم يحصل فلا يسقط الحيار مدفوع أن المسقط ليس بمحصص بالافتراق حتى نقول أنه لم يحصل بل المستف حيث هو ترك مصاحبة وعدم فسخه مع تمكنه منه ، بحيث لم يفسح مع تفرق الآخر عن لمحصل دليل على التزامه بالعقد ورضائه به لانه

لولا ذلك لما ترك المصاحبة أو يفسح فل يصدء المجلس كما صرح في «الروضة»
وعرفه بعلوم الغند مع تمكيب من التمسح ولم يختار وان كرهه على التفرق ،
ويستدعي ذلك الى المشهور حسب ما مضى في المسألة السابقة ، بل ذلك محذور
المحجب أيضاً ، فان ترك اختيار الفصح أو المصاحبة مع الاخراج يخرج عن المجلس
كاشف عن الانرام والنقصي . وكما حصل الكاشف عن الانرام لا يفقد الرضا
به يكون الخيار ساقطاً بلا خلاف .

وقد قلت . ان ترك احراز الفصح ، كما سكوت في المجلس كما أنه ليس مدرك
على الانرام بالعرض والاحكام كذلك في المقام أيضاً .

قلت أولاً ذلك مذكور بترك احراز الفصح فيه لو أكره معاً مع تمكينا
من التحجير حيث أن محذور المحجب بل الأكثر هو السقوط ، لعدم الفرق بينهما
ما كان ترك الاحتياط يوجب سقوط الخيار مع تمكينا فيه لو أكره معاً لكان يوجب
سقوطه أيضاً فيه لو أكره أحدهما وان لم يكن موحداً في المقدس عز الله تعالى
وثنياً : مدح بأن السكوت وترك الفصح في المجلس ليس بمنقطع للخيار
للرؤي لئلا ينعكس في المجلس على الرؤي ، وكوبهما فيه لا يكشف عن
الانرام لانه لم أراد أحدهما لخروج عن المجلس وروى من الخيار فكان
سكوت الآخر حيث كاشف عن الانرام ، لانه لولا ذلك لما ترك التحجير وحصل
تفرق بين المنعكس ، لان السكوت في مجلس الغند مع ثنائهما فيه ربما يكون
للرؤي ، وإنما مع رواله ومعارضة الآخر عنه يكشف عن تراخي لانه لولا ذلك
ورقه .

وهذا مبني على مدق المحجب معاً لاكثرهم كما سبق ، وان كان لنا في الصور
مناقشة كما عرفت .

وثانياً . أما مختار الشق الأول . فتوكل (ان الافتراق حصل) مسلم الا أنه لم

يؤثر في حق المكروه لأدلة لا كره ويؤثر في حق المحار لعدم ثبوت دليل على عدم تأثيره في حقه ، فسقط الحبار في خصوص حقه ، وثبت القول بالتعصيص .
 فظهر مما ذكرنا انحوت عن لوجه الثاني أيضاً ، لأن قوله (أن لا فرق)
 ، حصل ، ولا يسقط الحبار ، وثبت الحبار كما عيه المشهور) يدفع أنه لا يتم
 على مذاقهم ، من أن مع ترك حبار الفسخ مع الممكن به يلزم العقد ، للحصول
 الالتزام بالعقد وكونه كاشعاً عنه .

ففي ان يتم مقتضى مدعيهم أن يدل أن المسقط لم يحصر بالافتراق ، والقول
 بالتعصيص ليس مبيهاً عنه ، بل إنما هو مبني على أن أحدهما ، لما تفرق عن إكراه
 فلا أثر له فيما يتعلق بحبار ، وإنما سقوط حبار الآخر لما كانت له عقد في المحسوس ،
 لأن ترك مضاحبه و حبار الفسخ مع الممكن به ومشاهدة انقضاء محسوس العقد
 لا كره ، صاحبه على أنه قد يكشف عن إيمانه ورصده بالعقد ، فيكون المسقط
 حينئذ هو المزمع والإراضي المستكشف ، لا الافتراق في المحصول علة للحبار .

وفي هذا التفصيل الذي مع الحكمي عن «سحرير» وهو أنه ان بقي الآخر لغير
 المكروه في المحسوس ، فلا يسقط الخيار ، وإن ذهب عن المحسوس في نفسه ان
 و لوجه في ذلك أمرين :

أحدهما : أن غير المكروه ان بقي في المحسوس ما صدر منه شيء ، حتى يوجب
 لسقوط ، من حله حينئذ حال المكروه في ثبوت الحبار لهما لعدم حصول مستند
 لخيار منهما أما من المكروه كعدمه فلا أثر له وإنما من الحائس فله من صدور
 لا فرق فيه وحيث لم يحصل الافتراق في المحصول عايه لخيار عني لا فرق الذي
 لا يكون عن إكراه ثبت الخيار لهما أما للمكروه فلا أدلة الإكراه ، وإنما لفات في
 المحسوس ، فعدم صدور شيء منه - من لا فرق - وإن ذهب عن المحسوس فلتحقق
 صدور الافتراق عنه باختياره فيسقط خياره .

ويؤيد عليه - وما لو دعي في المحسن من قوله (ثم يصدر منه الافتراق ولا يستند الحار) - أولاً بالمص على المسألة لاتفاقية المخرج بها، أعني لو ذهب أحدهما عن المجلس احساراً أو بقي الآخر منه حسراً أو سقطت الحسرة لحصول الافتراق بينهما، والقول بغير ذلك بينهما وأن الافتراق هناك مسدود لبي انه ذهب عن المحسن احساراً لا على الدعة في المحسن ثم يصدر منه لافتراق مدعوع بأنهم صرحوا على حصول الافتراق عن الدعي في المحسن أيضاً، فأمل رؤساً بالاجل ان يثبت في المحسن - احساراً مع تعرف الآخر ولو عن كرده - يكشف عن الالتزام بالمع والرضا به، لانه لو لا التزامه بالعدم لما ترك المع حجة معه

وثالثاً أن الافتراق عبارة عن حصول لعدم سهم، وهو حاصل عن القاعد في (محسن) أيضاً، فسقط حارده لو كان دقاً في المحسن، كما أنه يستند لو كان داعياً عنه، فلا وجه للتفصيل بينهما

هذا، ولا يخفى أن القول، بتفصيل نظريته أن يقول بحصول الافتراق إذا كان مع الرضا في صرف واحد يرد عليه ما أوردت سابقاً من أن عدمه من الافتراق ما لم يكن عن كراه ولو من الصرف الواحد، فلو كان من طوف واحد عن اختيار دون الآخر لا يصدق الافتراق أيضاً لمقتضى السادر.

وثانيتها: أن افتراق المكون برأيه الشرع مرفقة لعدم، فكأنه جالس في المحسن من صاحبه، فهما حسنة - أي لو دعي الآخر في المحسن حسراً - لم يفتراق فهما بخير، وما لو ذهب الآخر حسراً فبدرج في المبدأ الاتفاقية، أعني ما لو ذهب أحدهما ودعي الآخر من دون كراه في المن يستند بخير.

وبه مصافاً لبي ما يرد عليه مذكراً في ابوجه الاول، فثبت عنه بعض المشايخ، بأن المسكره السابق لمرله الجالس لم يحوس لمرله المجلس لاحساري حتى يدرج في المسألة لاتفاقية، ضرورة أن الافتراق الاحساري له، نعتد عنه

حين الإكراه يترك مسرله لحائس الاضطراب لعدم قدرته على الافتراق الاحساري
فحينئذ يندرج في المسألة لمسارح فيها في المقام ، وهي لوفارق أحدهم اختياراً
وفي الآخر مكرهاً عكس الصورة التي ذكرنا أنها محل كلامهم وبصريحاتهم اد
الصورتين المتماكنتين حكمهما واحد .

وتصح لك أنه لا معنى للتفصيل ، بدأ على التوب بصدق الافتراق من الطرف
الآخر لاحتساري ، فلا بد عليه ، لا دون بالسوء مطلقاً ، فيتوجه عنه حينئذ ما أوردته
على انمول بالسوء لمطلق ، ولا سحبه حسب ما عرفت هو انقول بثبوت كره
عليه المشهور ، بل ليس الخلاف مصرحاً به عند ما في « لنواع » ونسبه فخر
المحققين « قد » .

ثم أنه ربما نوههم المسألة من لحلاف هو - أي فيما لو حصل لأكراه على
تفرق أحدهم مع احسار لاحد لذهب أو البقاء - ومن المسألة المتقدمة - أعني
لومات أحدهم وفارق الآخر اختياراً - ومن الظاهر عدم الخلاف في سقوط الجبر من
هناك . وكذلك في ما إذا ذهب أحدهم مع بقاء الآخر في حال النوم أو بعلقة ،
حيث أنه لا خلاف في سقوط الجبر بمجرد احسار أحدهم بالذهب ، سواء كان
الذي بدأ أو من ، مع أنهم احتلوا بها وما لو احسار أحدهم الذهب مع كونه
الآخر مكرهاً اما بالذهب أو بالحبوس ، وما ليعرق بينهما ؟

ولكن يدفع ذلك النوه بما ذكرنا من أن المصادر من الافتراق لا سقط
الجمول عليه للجبر هو الافتراق الغير الاكراهي ، وهو حاصل في فروع المسألة
للسدنة ، كما لو فرق أحدهم مع كونه صاحبه مناً أو نائماً ، إذ الافتراق من غير
كره قد حصل بخلافه هو ، فان الافتراق في أمر قائم بين لطرفين ، والمعروض حصول
الاكراه في أحدهم ، فلا يحصل الافتراق الغير الاكراهي .

وكذلك أيضاً ربما نوههم لتأني في عبارة العلامة « قد » حيث قال في دليل

أن معارضة اليد أول . بسقوط حمار ليست . وهذا ظاهر في اختصاص السقوط في حده ، حيث سكب عن سقوطه في حق لآخر الحي . وقيل في هذا المقام يسقط خيار الباقي فيسقط خيار المكره أيضاً .

وجه المسألة لو كان سقوط أحد الحمارين مستلزماً بسقوط حق لآخر أيضاً كما قال هو . ولأنه أيضاً يسقط الحمار من الآخر الحي في مسألة موقوفات أحدهم مع أنه قد سكب من ذلك وحوله وأصبح ، لأنه « قد » في المسألة لسهة ليس في مقام بيان ذلك بل في مقام أن الافتراق يحصل بمجرد سقوط فيسقط عن الميت وأما سقوطه عن الآخر . فوكل حاله على وقوعه ، حيث أن الافتراق لو حصل بمجرد الموت لأنه من سقوط الحمار عن طريق الحصول الدقية وهذا واضح .

(مسألة)

في أن الحرف دل هو مستقط لذات الحمار . كما أنه مستقط في خيار الحيوان وغيره أم لا ؟

فيه خلاف وأقوال ثلاثة :

أحدهم السقوط ، وبسبب ذلك إلى قصة المأخزين

وثانيها : عدم كونه مستقطاً ، وهو المنسوب إلى حذيفة من لسانه من . ويظهر من اقتصر له الحق في « لشرائع » وغير ذلك في « لعمه » و « لمحكى عن » بمسودة « وأبي سعيد وغيرهم من اقتصر رأي المسقطات لحيدر المجلس غير بصرف ، مع أنهم في مقام بيان المسقط ، قد صارهم يكشف عن عدم كون التصرف مستقطاً

وثالثها : التفصيل بين الدئع والمشتري . وهو الظاهر ممن اعرف به وقد

حيار لمشيدي بالتصرف في المسع واقتصر بذلك أيضاً
ثم كان محل النزاع في كون التصرف منقطعاً بـ كان التصرف الذي هو كاشف
عن الرضا والالتزام بالعقد ، ولحق مع السأحرين بـ لأجل تحالفه غيرهم معهم
في ذلك ، وبسبب عدم كونه منقطعاً إلى مستقبلين لأصل له ، وكيف أنهم صرحوا
في مسألة الحياريات ، بأن الالتزام بالعقد المستكشف عن بركة تحالفه منقطع للحيار
والامر بعدم كاشف عن الالتزام ، كما كان منقطعاً للحيار قبل التصرف الذي
هو أمر وجودي وكاشف عنه منقطع له وتلويحاً إلى ، مصداقاً إلى قصر حقوقهم بأن
يكاشف عن الرضا يكفي في العقود ، سواء كان فعلاً أو قولاً ، من قبل عرفت في
مسألة السادفة اسرطهم في سقوط الحياريات عن المكره ، ولعبر عن التحالف ،
ولو تمكن من المسح ولم يصح لفظ الحياريات .

وهذا دليل واضح على أن مذهبهم بسقوط الحياريات كاشف حتى لم يكن
أمراً عاماً كترك التحالف مع تمكن منه فكيف بالامر الوجودي وبـ كان محل
النزاع في منقطع التصرف وإن لم يكن كاشفاً عن الرضا بل التصرف بقدر الأمر في
منقطع تعددي للحيار ، ولحق هو الأقول في ذلك ومع العوض عنه فالأوب ثالث عدم
ثبوت ذلك على أن التصرف منقطع تعددي للحيار .

واقصى ما سمعت به هو صحة زعمهم أن رده في حار الحياريات ، أعني قوله
(إذا أحدث حدثاً فذلك رضى منه ولا شرط له) وتعميم الاستدلال به على وجهين
أحدهما صلاق قوله (فلا شرط له) أي للحيار ، سواء كان حياريات لحيوان
أو حياريات للإنسان .

وبه أنعمومه من باب الحكمة . ومع سفسه بحار الحياريات لا يتم بمقتضى
الحكمة بشرط في العموم الحكمي " لا يكره فريضة على الفرد ، وبعبارة أخرى
ما سبق ذكر حياريات الحيوان فريضة على راداة خصوص شرط الحياريات منه ،

ولا يتم العموم حيثه .

وثانيهما من جهة عدم العلة . فانه يدل الحدث . الذي هو تصرف من الرضا يعني كـ ، أن الرضا مستط فكذلك الحدث لانه رضى من فيه . يعني رسالة لصوري يعني أن المشتري قد أحدث حدثاً فثبت رضى منه ، ووصف الكسرى المعقولة سم الاستدلال . وهي أن كل حدث يحدث دور حتى منه وهو مستط بحجر

وفيه . أن عدمه علة مسلطة ولكن ينصرف في العموم حتى منه ان يصح فيه الكلام . ومع صحة الكلام بالعدم الذي هو قول أو إذا لا يعنى منه الى عدم يدي هو وفه . كما يتبين ذلك من هذا الزمان لأنه حتمى وعنة مسقط من العلة هو لحتمى الزمان في نفسه . فيمورد . كل زمان حدث من دون أن يعنى منه الى كل حتمى عند الامتصاص . وكذلك في المقدم . فمعدى من يورد من كل حدث . حدث في الاحتمال . سواء كان من الدائع أو من المشتري من ذلك الى نفس من هذا وهو خصوص المشتري . ولا يعنى الى الدائع .

ومن ذلك يتضح بث وجه القول بالمقتضى . وقد صرح المقدم وتخصله وبأن الاحتمالات من التصحيحه صحيح . عند الحدث في حيز الحبوب مثلاً الله تعالى فانه

فمحتمل أنه لا دليل على كون التصرف وان لم يكن كاشفاً عن الرضا مستقطاً من باب مجرد التعمد كالأوراق . من ان كان كاشفاً عن الرضا والامرام سقط الحجر لما ذكرنا سابقاً . لم يرد في الكشف شيء من خصوص الامتداد والافعال . بل كل حين أو فعل أو حركة يكشف عن الرضا . مستط له والا . فلا يرد منه حيز المجلس .

هذا كله في الحال اليه . وما ينصرف في المستقبل عنه . بأن تصرف انائع في السبع المستثنى الى المشتري . فان علم كشفه عن وجه فهو . وان علم أنه

ليس في مقام الفسخ بتصرفه ، فكذلك أيضاً لأمه بتصرفه . وإن كان مشكوكاً
فالمبررة منه أن كل تصرف بحرم على الاحسي الغير لسانك في ملت لغير فيحكم
يفسحه والأفلا .

مصاد حري : أن تصرف المذبح في السبع ، والمشرقي في الشئ بصرفاً
تتوقف على الملكة كالمس والارطي والظ وغير ذلك كاستخدام لامة من غير
ادب صاحبه "وركوب لامة . فيحكم بالسبع . وإن لم يكن موقوفاً على الملك
كاجراء عقد المكاح للغير وبيعه فضررة فلا .

و نوحه في ذلك ، هو الاصل المؤسس في جعل المسلم ، أعني أصالة الصحة
وإن الذبح إذا تصرف بالسبع - د كان أمه مثلاً - يمس أو لا ، صبي . ويضع
الشك في أنه هل فسح هذا حتى يكون فعله هذا صحيحاً أو أنه تصرف لا على
وجه الفسخ ، بل من جهة بدو والأحرمة حتى يكون فعله وسماً أو حراماً ،
وحدث دار الأمر سبباً فمقتضى حسن من لم يمس عن لصحة يحكم بأنه من
باب الفسخ

هذا بناءً على المحذور من حرياب أصالة لصحة في أمثال الدماء ، ومما بناءً
عن مذهب المحقق الثاني من " أن أصالة الصحة إما بحري فيا كان له نصي
والشرائط والأحرار محققاً ؛ بناءً

وإن منع الشك في المذبح فيشكل الأمر حيث في أمثال تلك التصرفات ،
كما " فيشكل في التصرفات التي لم تتوقف على الملكية كاجراء عترة لامة وبيعها
لدوران الأمر بين الاصلي والمصولي . ولأنه في يعتمد حبه ، ولو وصفاً
لذبح ذبح لامة لى ذلك أن أخرى مجرد صيغته كما هو الشأن في التصديقي ،
ولكن يقع لشك في أنه هل هو قصد السبع لعمه حتى يكون أصلاً فيصير فسحاً
أصلاً ، أو قصد عن قبل المشتري حتى يكون مصولاً كما أن الأصل عدد قصده

عن ابن . كذبك الامس يا مصي غمد قصده عن نفسه وتبرصا من المطر من . ولا
يحكم واحد الطرفين .

هذا اسم الكلام في حذر المحاسن. وقد فرغنا منه في أحد عشر من ربيع
الثاني. فشرع في حياض الحيوان:

(اختيار الحيوان)

فمقول، يقع الكلام مرة في الموضوع وأخرى في الحكم.

ثم الاول الظاهر انه لا خلاف بينهم في حريم المحرمين لكن دي حريمه ،
ربا أو محررا ، اسنفا أو غير ذلك . الا ان هذه بكالاتي "سار" لها شاحنة
للعلامة وقده .

أحدهما مائة درهم ، وثم يرد في كلام أحد من مفتيها وهو دعوى ظهر
أحدهما له في الحيوان المنصور حذبه في الحمية وخرج من حيث أنه حذاب
وأن الحيوان الذي كان عرضا والمنصور لأصيلة الحمية دون حذبه حتى أنه ابتاع
من حيث أنه أحمر ، ولما كان له الحذاب والاشتب في سعة حذاب الحذاب البصراف
الحذاب في القسم الأول منه ، ويكون حشده مثل لسلك المحرج من الماء والحذاب
المحرج في الماء حذاب عن مشرب الحذاب فتصيح سعة من ذي حيار .

ولكن هذا الاستكشاف هو لوصف كقصد الحيوان أو اللحم يختلف باختلاف
المسعين ، والمشي في بعض الموارد يقصد حياء المسع وهو مقصود بالاصالة
وفي بعض الموارد يقصد لحمه ، فيكون المقصود بالاصالة اللحم لا الحيوان ،
وذا لا يوجب تعديرا لحيوان لما كان المقصود بالاصالة حيوانه بل لا عذر في
القصود في حدائق الحيوان

فلا يرى أن الله من لا يقبلون من شراء النساء لا لحمهن ولا بعض الجوارح

الاحمر من اقسام الحيات وعمره ليس لمصود دلا على انها لا اللحم مع ثوب الحيات فيها من غير اشكال ولا خلاف .

وثانيهما ، ما أشير له في «لخواهر» وفي كتب بعض المشايخ من تأخر عن صاحب «كشف المعاني» ويتعمد عنه ، بل اطلق في فصل الاشكال منه ، وتعمد بعض تلامذته ومن عاصره وكصاحب «مباح الحرام» حيث لأثر من هذا الاشكال في كتب الفروع وهو ثوب الحيات في لم يرد في الحيات ، كالصنف الشريف عن موت مصابه السهم أو مخرج الكتب المعتمدة في ثوب الحيات في ذلك لا يقرط سبيل الحيات في ثوب الحيات ، وقد استشكل شيخنا العلامة «قده» في خصوص ثوب الحيات ، ولكن استشكل بعض المشايخ أيضا في صحته بعد كما أشار اليهما في «الحيات» بقوله : وفي شرائط سنن الحيات في صحة البيع وثوب الحيات وحده ، شديهما عنه

فيسمى أن يكلمه في مهاب : الحيات ، وان وجه لاشكال في صحة بيع وثانيهما ، في باب لاشكال في حيات الحيات وثالثها ، في أن نلعه من السبع ثم لا ورائها : في بيان منتهى الحيات .

أما المقدم الاول : أعني لاشكال في صحة البيع في الحيات الذي ليس له حية مستقرة ، فلما ذكره ، ففهم من أنه في شرف الموت فبحري عنه حكم لمينة لانه اذا كان في عرض الميتة لا يبيع منه فلا يجوز بيعه ، لانه ينلرح تحت ما لا منفعة فيه

قد ما لا ينفق ، لاماكان الانتعاش منه في شعره وصوفه وأما فيهم ، و معروف أن حين البيع ليس عليه حتى تشطه أحياء الناحية عن الميتة ، فيبطل البيع وان كان الانتعاش ممكنا في شعر الميتة وصوفه لانه لا يجوز بيع الميتة من جهة الانتعاش من شعرها وصوفها لانه ليس منفعة مقصودة .

و للحصول على وجهه لا يمكن أن كان من جهة كونه ممتدة فيه ، أن لا يهروض حياته فعلا - ولا يشمله لأحد الماهية . وإن كان من جهة أنه في عرصه الموت بعد مرتبة يسيرة منه لا تسع منه ، أنه ليس ممتدة ، ومع كونه في شرف الموت لا يعد مما لا تسع . لأن ذلك لا يتبع من مجرد وصفه ، بل بعد من جهة هذه الأسكال منه . بخلاف نفسه . وفيها لا يحوز بعبء ، ولو تمكن الانتفاع من شعرك وصورها . وإن كان لعرض من معها ليس الانتفاع من الجهة السحلية كما قرر في محله .

ولا يخفى أن هذا الأسكال لا يجري في المثالين المذكورين . بل بما يجري في غيرهما كالنسيب المشرف على الموت بأصابه برصاص أو الحجاره مثلا ، أو مخرج الكتب المعلم من دون حصول أثر نفع ، أو مخرج عره . وأما الاسم الثاني "عسي الأسكال من جهة ثبوت الحيار" فقد يذكره وجهان . أحدهما . ما استفاد من كتاب شيخنا العلامة «قدس» من تصرف أحوال بهاب في الحيوان الذي كان له حياة مستقرة .

والجواب عنه هو صحيح مع الاعتراض لصدق الحيوان على ما تستقر فيه الحياه أيضاً ، فلا فرق في تحقق موضوعه به وبين غيره .

وثانيهما . ما ذكره بعض المشايخ من أن لمبيع إذا كان مما لا يستقر فيه الحياه يكون في شرف الموت والتلف . وهذا ما ينفي موضوع الحيار فينتهي الحيار بالتلف . موضوعه فلا وجه لثبوت الحيار حينئذ . ثم أحاط عن ذلك بإمكان الحيار من الموت ولو بساعة . وانقضاء الحيار بانقضاء موضوعه في زمان مع امكانه في زمان آخر لا يوجب رفع اليد عن ثبوت الحيار بذلكه ، وشمله ذلك الحيار حيثما يكون المحل قابلاً ولو قلدر بعد .

و بحاصل أن أدلة الحيار لا تصور فيها حينئذ ، أمكن يشب ، ونعذر في

رمان لا يوجب تخصيصه بالكنية . من يمتد برضه ، فالمبيع من تلك زمرة يسكن ثوب الحيز ، فيكون مشتملاً لأدله حيز الحيوان . ولم بعد تلك ورهائى روحه كان الحيز مبيعاً لمقطوعه ، سواء موضوعه .

هذا ، ثم ان ظاهر هذا الاسكال وخبرته يبرأى في نأدي سفير مضافه بسعده المقرره عندهم من أن للثب لأوجب سقوط الحيز ، فان المعروف عندهم - كما هو المحار - أن الحيز حق يعلق بالعتد ، فثبت على حسب ما يتفحصه دليله فيما لم يفرق في حيز اسكنس . أو في رمان اشترط في حيز شرطه ، أو في أيام التثنيه في حيز الحيوان وهكذا . نعم لو طرأ أن الحيز حق يعين بالمبيع فيثبت باسمه الموضوع . وقد ينف لمبيع يسقط الحيز .

ولكن المشهور . و معروف أن الحيز حيزاً يثبت لعتده ولا يسقط بتفك لمبيع فتكون المشكل بأن المبيع اذا مات وبنف يسقى موضوع الحيز ويسمى المحب ذلك ، ولكمه يمول بإمكانه قبل الموت يدعى هذه العتد ، ولكن عند دقيق لثور الامدوه منهم مع ملاحظة قاعدة أخرى من أن لثف في رمان الحيز على من لا حيز له . فكون مورد قولهم (أن سبب لأوجب سقوط الحيز ، فيما عدا ذلك فانه لو ثبت في ملك من له الحيز في رمان الحيز لكان التثف على من لا حيز له بمقتضى هذه القاعدة المتفق عليها . فلا يدعى محل لجريون قولهم ، أن لثف لا يسقط ولا يكون التثف على من لا حيز له الا مع بطلان العقد وانصاحه بمجرد التثف ، دلت كانت هذه القاعدة بناء على داء لعتد على حاله ، وصحة تكون خلاف القاعدة لأن ثب المال في ملك الغير لأوجب ضماناً على الآخر .

فتكون أن التثف قد حصل في ملك من له الحيز انصح لعتد من التثف آنما ودخل المبيع في ملك من عليه حيز آنما ، فثبت حبسه في ملكه ويكون ضمانه عليه . وانعم من هذا التثف ، لأن الحيوان اذا تلف عند المشتري يكون

صاحبه على حائع بمقتضى قولهم أنه المثل في من الخيار على من لاجار له .
فيوجب ذلك بطلان العقد ، وكأن الحار ان دخل في عقد البيع وتنف من كبسه ،
فيكون العقد مسحوقاً غير .

فيه من موضوع الخيار فصح قول بعض المشايخ بموتد يسفي موضوع
الاجار ، دسويه بطل العقد الذي هو موضوع لاجار ' ولا خيار حينئذ لانفاء
الموضوع . فمحصره هو رد قولهم أن التلف لا يوجب سقوط الخيار على صورتي
أحدهما . ، كان لكلا المشايخين اجار . وثانها . ما كان له في ملك من
لاجار له . وفي بيت صورتي لا يوجب التلف سقوط الخيار لانه لانفاء مع قولهم
أن التلف في من الخيار على من لاجار له بل ينطق عليه ، انه لو فرضا تنف
لمسح عمر الحيوان مثلاً في ملك المشتري ولم يكن له حار من خيار ، ولكن كان
الخيار له تبع ، فلا يوجب ذلك التلف لسقوط حار من البيع ، لان بطله على
المشتري لكونه لاجار له . وثما اذا كان للمشتري حار كما فيما نحن فيه فلف
عده ، فوجب بطلان العقد لان بطله حينئذ على البيع الذي لاجار له . وبذلك
في ملك النافع ، أما ما فصح العقد . وأما لو كان للنافع حار مع المشتري يكون
تلف المبيع على المشتري ولا يوجب سقوط الخيار من فتصادق الماعدن .

هذا وبعد ما سمعت ذلك في مجلس البحث وكنسه على قصور بالي بمقدار
فهمي اصغت على عبارة بعض المشايخ (أعني عبارة الشيخ علي بن الحل للشيخ
وسناد الاستاذ شيخ جعفر «فده» في خيار ته المسبوبة له) وهو أنه قال «فده»
وفي غير مستقر لحياء وحيث ، بالنظر إلى صحه لبيع وعدمه وثبوت لاجار
وعدمه بظراً إلى أنه لا يئسده فيه فأشبهه ببيع امسة . والخيار لا يمسك للموت ،

(على خلاف من سجد سجد في (لدر) حيث ذهب إلى أن سجد من
لنايع ولا يوجب سقوط الخيار ايضاً .

و. اعتبار حصير لعدده فيه ولو مشعره ووبره وعظمه

هو فرض أنه لافائده فيه أصلاً ثم يمكن صد البيع من جهة عدم استقرار
لحيته . بل بهذا الوجه ودعوى عدم إمكان الحيث لموت مبيعة لا مكان احسار
لمشري البيع قبل الموت، ولو لم يمسح كان بعد من مال بائعه كما هو الفاعده
في حيار حيوان . والافوى . ثبوت لعموم الأدلة . انه على سبب هذا الحصار
في كل حيوان فلو ناع عمر مسر لنجاه مع العلم بأنه لا يدعى ثلاثة أيام . أو ناع
حيماً من اسماء والحراد ، ولا على كذلك احسن لزوم باسائه لألف ، موضوعه
وبالنسبة معدر لحده لأن معنى حيار الحيوان حياره مائة حياً ، ويكون كما اذا
مات تفاقاً وبالثبوت الى العبد . وحصر الثلاثة أوسطها - انتهى - ومنه لكلام
والحاجة فيما نحن فيه هو قوله . ودعوى عدم إمكان الحيث لموت مبيعة .

وفي المقام الثالث . أعني ما هو رفق روحه في اثلاثه . هل بعد من لمشري
أو من الناع . أو تنفصل من مستقر الحيد وعبره . أو بين ما كان المشري
سبباً لبيع ورهان روحه وعدمه ؟ وجود في يادى النظر بل فوان :

(الاول) ما يظهر من شحنا لعلامه «قده» في كتابه حيث قال : وعلى كل حال
ولا بعد رفق روحه بقاء من الناع قبل الفحص لو لم يفحص لمشري ، أو في
زمان الحيار بعد الفحص .

(الثاني) ، يظهر من معصوم من كون نفعه من الناع ، ولعل ذلك هو بعض
المشايخ لأورج حسب ما يستفاد من عبارته المذكورة . أعني قوله . ولو لم يمسح
كان نفعه من ما بائعه .

(الثالث) ان كان مستقر الحيار ، فله من الناع لانه لاعدده في حيار الحيوان
وان لم يكن مستقر لحيته فلا حيار التبريل نحو بيعه مرة العدم ، فلا نشله أدلة
حيار الحيوان .

(لرابع) ما يظهر من شريح الفقيه في «حواهر» والوجه في ذلك حصول التلف بطرح السبع المحرّج من الماء مثلاً في الحذر فإن كان السب فيه المائع فصماه عيه ، لأنه مع كونه متلفاً مفتضى قاعده حذر الحيوان بمسماه عيه ، وإن كان لسب لمشري فيستند لتلف له ، لأنه أنسف بنفسه فيكون هو الأقوى في استناد الصمان اليه .

وأما الوجه في الثالث: فقد ظهر ذلك من عدم بصراف حذر لسب في غير مسر الحماة ، فكأن المشتري اشترى لحماً ، ولو تلف بعد القبض فليس عسى المائع .

وأما الوجه في انسي فقد عرفت أيضاً من بسائه عسى حصول التلف بالموت ، فلا يقال في بيع الحيوان كون التلف عسى انسان في ثلاثه .
وأما الوجه في القول الاول . فواضح أيضاً لاسائه عسى عدم حصول التلف فإن الحيوان الذي لا يقصد منه لا لحمه كالسمك و اصيد السمري شرائطه اشرعية موته في الثلاثه وعدم موته على السوء في عدم صدق التلف ، من لانقص مالهته أصلاً بالموت ، فيستند لاوجه من عدم بقاء من المائع هذا وثبت تأمس في وجوه تلك الأقوال يظهر لك في المنام أنه لا يبرح في الس ولايس كل واحد منها محالاً للآخر ، من البرع لفظي ، والاحتمالات و بدأ الوجه في أصل المسألة صوري ، دما ذهب شيخنا العلامة «قدسه» من قوله : «ولا يعدّ ردى روحه . . .» (لح) ، اما هو في لمبيع الذي لا يكون موته نفعاً كالسمك لمحرّج من الماء فلاكل ، والصيد الحرمي والمصيد منهما لحمهما .

وأما الوجوه الثلاثه ، فدما هي مسه على حصول تلف ، وهو اما يكون فم عدا هذه الصورة والاسامي بين القول الذي و لربيع من التفصيل اد لمراد من القول الثاني هو بيان كون التلف من حيث هو يعدّ من المائع في حذر الحيوان

ولابد في ذلك مع قاعده لتسبب والاتلاف عند كون المشري مباشراً لتلاف
وكذلك نقول ثلث لانه مبني على أن عمر مصدر لحياء كالحراد والتسيد
المزمي لابد أن يكون له صود منها اللحم . ولا يحسن تلف بدوت بخلاف
غيره ، ولقول في الصرح حشده هو لفصل في ثلث لموارد، فحسب لاقول
بحسب اختلاف الموارد ويرتفع النزاع .

أما مدام لأربع : في باب منبى حيار الحيوان مع حده ، فإنه إلى الثلاثة
قل شبح العلامة الاضري «قده» : في منبى لحيار وجود ثم لم سه عني
تفصله ، وبعد إشارة إلى ذكره بعض المشايخ في لانه مبني مدفوله : والافرى
بدوت - أي ثوب الحيار - فلو دأع عمر مصدر الحيار مع العلم بأنه لا بدنى
ثلاثة . (حج) حيث ير أي في الطر بعد تفرع قوله (صودح) بمرله (والافرى
لثوب) أنه في مقام بين منبى الحيار وأنبه حصاراً ثلاثة . أحدها قوله (احسن
القول) بتفادله لاسف ، موضوعه ، وثانيه . بناء الحيار مادة لحياء وثالثه . بانه مبني
الثلاثة .

مرد عليه أولاً . عدم تعدير لوجه الاول مع الثاني ، إذ مقتضى توجه الثاني
بالمصوب ينفي موضوع الحيوان مبني لحيار أيضاً ، فهو هو على الوجه
الاول حسب ما ذكره من استعيل لموله (لأن معنى حيار لحيوان حياره مدام
حياء) .

وثالثاً قوله (معنى حيار الحيوان حياره مدام حياء) ليس أمر مسلم ، بل
المحكى عن شيخنا الشهيد «عده» في (الدروس) ثوب حيار لحيوان ولو لم يكن
لحيوان ما فياً إلى الثلاثة . فمع ذلك كيف جعل ذلك في مقام لتعليق ، ولر كان
المراد من انتهاء الحيار بعد لموت من حبة ثلث الحيوان بمونه .

فه . أنه لا احتصاص بالحيوان ولا وجه للتعليل — — أعني قوله (لأن معنى حيار

الحيوان حياره مدام حياً - أي تلف - لم يمت - "مرسئ" في جميع لمورد
سواء كان حيواناً أو داراً أو غيرهما وحيث نام المبيع في زمن لحير يسمى الحيار
لا يفسد - لموضوع - "عني العتد" - فإن المشهور ضمانه على من لا حيار له وهذا
لا يطبق على بئانه لا سيما سلطان العتد قل لبث أياماً، ومع على قول لشهد
وبعض آخر ثبوت الحيار ولو مع التلف .

وثالثاً : ن قوله (كما إذا مات بفاقاً) مقتضى كونه مشهاً به لا بد أن يكون أمراً
مسلماً . مع أنه لا يمتنع ولا يمتنع كـ "شهادة المحكي عن «الدروس» وجماعه من
"ره ولكن لا يصف أن قوله (فمواضع) يرفع على أصل بمسألة ، حيث قال .
(وفي عمره من الحياء وحيث) فأوضح ذلك في المتن بأنه (مواضع مدام حي) في
لثلاثه فيه وجوه أحدها : الحيار من أصله ورأسه لا يفسد موضوعه ، ومذكر
ذلك ما أشار له بقوله : (والحيار لا يمكن لموت جسمه ما ذكر)

وثانيها : ثبوت الحيار مع الحياء و بئانه بامتناعها . كما أشار إليه حسب
ما فصلناه .

وثالثها : ثبوت الحيار إلى الثلاثة ، أما لأن لموت ليس تلف في مثل سمك
و حرد . أو أن تلف لا يفسد الحيار . ولو كان التلف في ثلاثة وكان الحيار
حيار الحيوان على ما حكى عن «الدروس» .

ومنها وجه آخر . وهو المورد ، لأن أصل ثبوت بموت الأدلة ، وأما عدم
بئانه إلى الثلاثة فلا يضر ف أحذر لتحديد إلى غيره ، فتدبر .

وكيف كان بقول شرحاً لما ذكره شيخنا العلامة «قدس» - في منتهى حياره وجوه :
أحدها : ثبوت الحيار إلى مدام الحياء مطلقاً ، فتكون عليه هي لموت ،
فإذا مات يكون التلف على النائح فيحصل العتد من حبه ، فانتهى الحيار . وثانيها .
لأن آخر الثلاثة مطلقاً وثالثها : التفصيل بين غير مستمر الحياء - كمثلي الصيد

بإصاها سهم وجرح الكبش - ومستهز الحناب ، فذلك مستغر الحياء - كالسكك
والحراد في لاءاء وحارج لواء مستهى حياره حصول العانة ن نقي الى الثلاثة
والافعد نموت فيثلف وفي عبر مستغر لواء لحوار الى الثلاثة .

والوجه في ذلك : أن ثوب الحمار من جهة حيوانه وأن موته ليس ساء
بحصول ثلث فيكون موته كموته ، لأن لمعروض و لمقصود لحم لصيد الهرمي
بالحلاف لمستهز كالسكك وجر د فحالهم كسائر لحوانات في سقوط الحمار هـ
كله في لمصوص ، وأن لكلام في لحكم

مقول أنه لا شكل ولا رب في ثوب هـ الحمار في لشرع لمطهر وأنه
احتماعي في ابعاده ، و . لكلام في احتصاصه بالمشتري كما هو المشهور
و لمحككي عن « لشخص » و « الصدوق » و « بدلمي » و « لناصر » و « الاسكافي »
وعمرهم من معلم المدينين وحن المتأخرين ، أولئك لهما سواء كان الثمن بقاء
حيواناً أم لا ، أو التفصيل من ما كان الثمن و لمثل حيوان فثبت الحمار بهما ،
وبين ما كان الثمن فقط حيواناً دون ثمن فمحص بالمشتري ؟ وحوه وأقرب ،
والأول ميسر أن لمشهور ، بل في « لعبه » و « لدروس » لا يخرج عنه ،
و الثاني أن صريح « لمرتضى عم الهدى قدس » ، والثالث مقول عن « قطب الدرس »
وعن بعض المتأخرين .

وهنا ، لحمار محتص بالبيع كحمار المجلس ، أو نعم لمعد ثبناً كالصحيح
و لاحاره كحمار الشرط وأصره

فقد صرح بعض المشائخ : « بل لم أحد مصرحاً عن التعميم ، مع أن الأدلة
لأنساعد على ثبوته في غير البيع أيضاً .

فيه . أن لمصرح صاحب « لجوهره » حيث صرح بعدم محيية حمار الحيوان
فه وصاحب « مفتاح الكرامة » في بحث حمار الحيوان وشيخنا العلامة لا يصري في

باب المعاوضة وكفى ذلك التصريح .

و يمكن أن يدل ثبوت هذا الخيار في خبر نبيع أيضاً لوجود المعصية
 و قد سأل الشيخ ، أن وجود المعصية اختلافات فهو هم في لسان و شمول كلماتهم ،
 حيث لا توجد في عنوان كلماتهم بخصوص البيع . فكيف نأمر بشرط مثلاً نعم
 لغير البيع ؟ ، كذلك سوف خيار الخيار في مائة مع خلاف وهو هم يمكن
 «استظهار العموم مقسماً على اختلافات من الأخبار كما في صحاحه «مجلس مسلم»
 (وصاحب الخبر : الخيار ثلاثة أيام) و صاحب الخبر : موقوف ، فثبوت الخيار به
 معصية ، فبمع صورته بعد وصاحبه وغيرهما أما قد سأل الشيخ : فبعدم شيء ، صلح
 بما فيه في البيع .

و كتب كان ، لسأل في معصية ذلك الخيار مع . ذكرنا محل و مع . ثم ن
 لفصل في مصدر النفع عن المشتري هو العرف ، ولكن صرح بتعريف أن النافع
 هو الذي لا يفسد لمعاملته . و في المشتري من كان يعبد المول عليه السلام ،
 و كان عوض يكون ثابته ، فصاحبه مشتري و ماله يمكن ، بل بالنسبة فصاحبه دفع كعقوله :
 بعث هذا بهذا . و قول المشتري : قبض هذا بهذا .

و كيف كان ، الصاهر : المسألة ذات أقول ثلاثة الموصح هو نافع ،
 و المشتري هو الناس . و ان مصدر الفعل النفع و مصدر لا يفسد المشتري ، و ان
 النافع لمعنى هو نافع و نافع للمعنى هو مشتري و ان لم يفسد في هذه هو نافع ،
 و المشتري خلافه و ان نافع من حلق ماله من نافع . و ان المشتري به و
 و كل قول : ترى أن هذا يعتبر بغيره ، فتكون لأوراق أربعة . و هو أن يقال
 أن مورد في الخيار ما هو المأمور له ، و كان حياً أو فصاحبه بالخيار ، و هو
 كان بائناً فقط أو مشترياً أو كليهما ، لأخصص الحيوان بالخيار ففسد الثمره من
 هذا التفصيل و التفصيل لسان فيما كان الثمن خطاً حيواناً دون الثمن ، على الأول

ليس للمائع حذر ، لأن كون الحجر للمنع على التفصيل السابق إنما هو على تقدير أن يكون الممنوع حيواناً وكان الحجر للمشتري ، بمعنى أنه في صورته كون الحجر للمشتري تفصيل في ثبوت خيار المائع ، في مقابل قول « علم لهدى »
وكان ثمة حيواناً فله الحجر والأول ،

وأما على هذا التفصيل فله الخيار إن كان الممنوع حيواناً قطعاً ، سواء كان للمشتري أيضاً خيار أم لا ، فإن المساط والحكمة هي الحيوانية ، فكلمة يستحق في كل حاسم ، ثبت الخيار

وهذا التفصيل ربما نسب إلى طاهر « المسالك » ، ولكن الذي يقتضيه دقيق النظر هو عدم التعدد من تفصيل الأول من فروع ذلك ، بمعنى أن قول التفصيل المنسب لـ « المصري » وبعض آخر هو أن لفظة المساط على الحيوانية نسب من إليه ، فتفريع عليه ثبوت خيار المائع أيضاً إذا كان الممنوع حيواناً ، سبى تقدير أن يكون الممنوع أيضاً حيواناً وهذا لا ينافي ثبوت الخيار له إذا كان الممنوع وحده حيواناً .

ثم إن هنا نقصد في كلام المالك وهو أنه قد قرئ قول « السد » قال :
يبرل ثبوت الحجر لك تبع وإن لم يكن الممنوع حيواناً ، في عدة القواعد ، فمسكاً :
« طلاق (الميعان بالخيار) » وطلاق (صاحب الحيوان بالخيار) حيث يدل على ثبوت الخيار لهما ولو كان الحيوان في طرف واحد ، ثم جرم في آخر كلامه بقوله :
ولو كان الممنوع خاصة حيواناً ثبت الخيار للمائع خاصة على (انتهى)

ومقتضى تفرقة القول الأول - عدم اختصاص الخيار للمائع خاصة فيما كان الممنوع وحده حيواناً ، بل لأزمه ثبوته للمشتري أيضاً ، وإن لم يكن الممنوع حيواناً لا إشراكهم في الدليل ، أعني (صاحب الحيوان بالخيار) وقريبه (الميعان بالخيار) .

(الثالث) العمومات الدالة على لزوم البيع - والذي يصح أن يسدل به في المقام هو قوله «معدن» للحيار فالمعنى فيه أنه بدأ بمفهومه على معنى الحيار من حيثين إذا فترقا، فبدل المفهوم على أنه لا حيار بمائع ولا لمشري د فترقا خرج من ذلك العموم حيز المشرك في الحيوان ثلاثة أروا وبني باقي تحت للعموم، فثبت قوة المشهور لمعني الحيار عن المائع مطلقا، وكذلك قوله «معدن» (نحن لله البيع) وأصراره ولكن قد رسل شحنا العلامة فده» مما لا حظوا من شكل وهو قوله إذا فترقا وحب لبيع . فقال خرج المشري وبني المائع .
وهو . أن الاستدلال به يوقف على الانفراد وعمومه وعدمه، فخصيص رائد منه به إلى بيع الحيوان في حق المائع . فيرد عليه حيث قد : أنه يدل على وجوب البيع حينما حصص لا فترقا مطلقا، ولكن الموضع عدم وجوب لبيع قطعا كما كان لبيع بيع حيوان، فأوقفنا بشيوت الحيا للمائع أيضا كما كان الحيز المشري ليس في ذلك تخصيص رائد حتى يمسك بالعموم .

ومنه . التمسك بعموم (أو فرد بالعمود) ، وهو يدل على وجوب لزوم لكل فرد من أفراد العمود ، وقد خرج فرد منه وهو بيع الحيوان ، وأنه فرد من العمود ، ولكن لا يجب لزوم في ثلاثة أروا بالص ولاحما

وأما الكلام في أن الحيار للمشري فقط . أو للمائع أيضا ؟ فلو قلنا بأن الحيار ثبت للمائع أيضا لم يبرم منه تخصيص رائد لأنه لا يلزم من القول به مخالفة للعموم ونخصيصه ، بل العموم مخصص قطعا، فثبت كان بيع الحيوان حارحا عن تحت عموم للعمود فلا شمله حكمه . أعني وجوب لزوم

فحيث ثبتت الحيار للمائع وعدمه سو في ذلك كما هو واضح به خصوصاً في ملاحظته أن وجوب لزوم إذا هو من جهة لزوم العقد ، وقد لم يكن العقد من العتود ابتداء فأن يسرع منه الحكم التكليفي وليس الحيوان في متعلق قوله تعالى

«فوقه» (يعود) لشيخ والمشي في حال - حرج لمشتري بدليل وفي الشئ تحت عموم (أوفوا).

ثم ان شيخنا له «قصة» ثبوت هذا ان شكل آخر في التمسك، وعمومه هو أنه قد حصص حجار المجلس قطعاً فيستصحب الحجار بعد الاقرار عن المجلس أيضاً لان ادعاء من التمسك بالعدد من من محاري - مستصحبان بعد حصص، فلدات الاشكال سبق «د» الاستدلال بوجه آخر وهو التمسك بعموم الآية بشريعة دسمة بي ما ليس فيه حجار المجلس بالأصل أو بالسرط ثم ثبت في غيره بعدم لقول بالفصل.

هذا حسن لو لم يعارض بمثله بأن يقال: «كان فيه حجار المجلس ثبوت لحجار للاستصحب وثبت في غيره» بعد القول بالفصل.

والربيع الآخر لم يرد في الباب وهي طو زف، منها - يختص الاستدلال به على مذهب المشهور - ومنه - ثبت بها من ذهب الى ثبوت الحجار للبايع أيضاً ومنها - استدلاله بالمرور في ثبات مقائمه - فحين يذكره ما يدل على مذهب المشهور ثم يعرض للطائفة الأخرى عند تعرض لقول بالثبوت لمتعلق فنعون، ان ما يدل على قول المشهور ظاهر غير واحد من الأثر.

ومها - صحيحه لفصل عن أبي عبد الله - قال - «فإن له» في الشرط في الحيوان^٩ - وثلاثة ثم لمشتري - قلت - «والشرط في غير الحيوان؟» قال - البيعان بالحجار مالم يعرفا - ود فرق فلا حيار بعد لرصا منهما (الح).

هذا الخبر لشريف المذكور في «البدية» «الذكي» وصل لما بهذا ليس عن الشيخ «قصة» وليس في «الحوادث» ولا في كتب «شأنه» عن غير طرق لشيخ ذكر - ولكن ذكر في «مفتاح الكرامة» صحيحه «الفصل عن طريق آخر يعرف هذا ليس عن «فقه الراوسدي» «ما هو» صرح من طريق لشيخ حيث نص فيه بأنه يكون

يحدو للمشتري حصة ، ولكن اختلاف المس مع وحدة السيد لا يعقل لأن يعرض
أ. العيصي» ذكر لروايه بواحدة مرس للروي وسطه كلها في كونه مثلاً محمداً
بما ساعد من «لغصبل» و «لغصبل» سمع من الإمام ب. مرس . أو من لروي
أحدهما من قبل من المعنى على ما فهمه من الرواية .

وكيف كان ، ليس في يدي «فهو لروايتي» وأنه سيق عن الشيخ ، ويعمل
روايه من غير الأخبار الجيده . فالمعروف عند مشائخنا هو المس الذي رواه
شيخ . ونحن نعرض لدلائله ، معاً للشيخ فنقول : تدل هذه الروايه على معنى
الحيار عن البائع بوجوه :

أحدها : تعمم السؤال وتحصص الجواب بخصوص المشتري ، وهذا مما
أجمع لأصحاب على حجه مفهوم الوصف واعتبر لهذا لأنه لو لم يكن للقبض
مفهوم لما كان للتحصص في الجواب وجه بعد أن كان لسؤال عاماً ، كما أن
سأل لروايه هل في اسم ركاه ، قال الإمام : في نعم اسمائمه ، رآه . ومفهوم
هذا الوصف لواقع في الجواب بعد هذا السؤال عن مطلق نعم ، أجمع لأصحاب
على حجه ، ومن أنكر حجة الوصف فهو مما عد ذلك .

وثانيها : يعرف السيد له بعد حصر بشرط عمى للمشتري ونحوه عن البائع .
وقوله (للمشتري) خير بشرط المحدوف فيكون المقدر بقرينه السؤال اعني
ب. اشترط في الجواب الشرط مع الالام واللام فيسم الحصر بصيغه قولهم :
المقدر كالمذكور .

وثالثها : تحصر حيار الجواب بالمشتري وفي غير الجواب لا يعنى ، وأنه
لو كان في الجواب أيضاً حيار للبائع لما كان للتمكيت وجه ، وتعبير لاسلوب
فائد بل سعي أن تدل في الجواب أيضاً لعدم الجواب ، كما دل في غيره .
وربعها : ما ذكره شيخنا لعلامة «فقد» من أن ذكر التبع مع اطلاق الحكم

قبيح الالئكة جليه .

وحاشيها : حجية مفهوم لوصف على القول به مطلقاً
وسادسها مذهب «الحيوان» من ظهور رادد اليه لوقوع في السؤال والحوار ،
في باب السؤال ، وبه مسرلة ، يذكر في الحدود ، فكأنه في مقام التحديد
في باب حوار الحيوان ، فكأن قد كان في مقام التحديد ، ولعرف لا سكال في
ثبوت المفهوم له ، وكرمه هذا عمداً .

وسادسها ظهور الالاء في وحدته (الاحصاء)

ونشير لك أنه ليس في كون الزمان ثابت في كونه ، كالصريح على مذهب
الحيار عن الباقع .

وقد ورد عليها : بأما هذا خلاف الإجماع ، لأن الأمر من سؤال الراوي
عن الشرط في غير الحديث ، ولحوار عنه السماع بالحوار مالم يترقأ ، ثوب
حوار الخمس في غير سبع الحيوان ، وعامه في الحيوان ، مع أن سؤال حوار
لخمسة - مالم يترقأ - ليس في كونه ، سواء كان سبع حيوان أو سبع غيره ،
ولارب في ذلك التعميم للنص والإجماع .

وحيث أنه بأن حوار الإمام (عليه السلام) من باب مذهب سؤال الراوي حيث
أنه لما سأل عن الشرط في غير الحيوان "أجاب عنه بما لمؤلفه أن في غيره
(البيعان بالحوار مالم يترقأ) .

وهذا لا يدل على مذهب الحيار عن حيوان أيضاً ، ولأما ما سئل من الحكم
في مورد سؤال السائل وبين كونه ثابتاً على الأصلاق وفي هذا الجواب ، لا
يحمي ، بل يحسم ، بل يحسم الحكم في مورد وتسمده ولو كان ثباتاً للسؤال ، بل
الأول أن ما عنده بخصوص الحكم . فإن الحكم في حوار الإمام مطلق عدم
شامل لجميع المساعين في حوار أو في غيره ، وسؤال الراوي عن بعض لا يوجب

تقييد الحكم وتثنيه مع عموم الحكم وإطلاقه في نفسه لأن بعده مضموم فقط
لأخصوص لا لخصوص لا بد - كذا هو الحق لمحتق - أن لا يورد لأصح أن يكون مخصصاً
لعموم اللفظ .

ومنها حرر علي بن موسى - عن أبي الحسن الرضا - قال : الحيات في
الحيوان ثلاثة أيام للمشتري .

ودلالته على هي الحيات من لا ينعون لم يكن مثله صحيحه «الفصل» لأنه
لم يجمع فيه جميع ، ذكرنا فيها ، إلا أن في دلالة تعريف المصدر الذي على الحيات
وهو : اللام بالأخصاص وكون ذكر نقد مع إطلاق الحكم من دون بكه حبه
كافية على ثبوت المفهوم وهي الحيات عما عدا المشتري .

ومنها : صحيحة ابن رجب المروي - في «قرب الأسادة» - قال : سألت أبا
عبدالله عن رجل اشترى حاديه ، من الحيات ، للمشتري ثم للذئب ، ثم لهما
كلية ، قال : : الحيات لمن سري - بقوله ثلاثة أيام ، فاد مصب ثلاثة أيام
ثمة - وجب الشرا .

وهذه أصرح من أكن ولا محل للمفشة في دلالتها ،
ومنها : صحيحة الحلبي عن الصادق - في حيوان كذا شرط ثلاثة أيام
للمشتري وهو الحيات فيها ان شرط فيها أولم بشرط
ومنها : صحيحة ابن رجب ، عن الصادق - : لشرع في الحيوان ثلاثة
أيام للمشتري ، اشترط فيها أم لا .

ومنها : حرر علي بن فضال في لمونق عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا
عليهما السلام يقول : صاحب الحيوان - المشتري - بالحيات ثلاثة أيام
وهذه ثلاثة أيضاً ولم يجمع فيها جميع ، جتمع في صحيحة لفصيل
لأنه يحیی - فيها أيضاً أكثر الرحو المتقدمة فيها على الترتيب المذكور

ومنها : صحاحه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : قال رسول الله ﷺ :
استعان بالحبر حتى يفرقا ، وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام .

وهذه من الطائفة الأخرى التي اسند بها خصم أيضاً . ولكن بقرب الاستدلال بها عن قبل المشهور أن يدل أن المراد من قوله (صاحب الحيوان) شخص واحد من الدئع أو المشتري بعد ملاحظة تأخره عن قوله لبيعان بالحبر حتى يفرقا) ضروره أنه لو كان في الحيوان حمار للدئع والمشتري معاً لما كان في تفكيكه عن قوله . (لبيعان بالحمار) وجه بل الذي يعني أن يباع حينئذ : السعان بالحبر ما لم يفرقا وفي الحيوان ثلاثة أيام . وسداد حصاره ، لم يفرق إلى السعن ، واساد حصار الحيوان إلى صاحبه دليل قطعي على أن فيما كان المبيع حيواناً ليس لكلهما - الدئع والمشتري - حصار ، بل بحبر لواحد منهما فهو كالمراد من الواحد - لدئع دون المشتري - في محل لكلاء ، أعني ما لو كان للمؤمن فقط حيواناً - لزم خلاف الإجماع لأنه لم يقل أحد من الفقهاء بثبوت الحبر حينئذ لدئع دون المشتري . فثبت للحبر له في مقروض الكلام وبقي الخيار عن البائع .

ولكن لا يحتمل أن هذا إنما يعني الحبر عن الدئع في خصوص ما كان الثمن فقط حيواناً ، وأما لو كان الثمن أيضاً حيواناً فلا يعني الخيار حينئذ عن الدئع كما هو مقضى القول بالتفصيل .

فهذا الحبر حسن في رد السد ولا يبطل القول بالتفصيل بل يصير دليلاً على القبول بالتفصيل ، إلا أن يترك مورد العاقل ، أعني ما يكون الثمن فقط حيواناً لأن العاقل في معاملات الناس جعل الحيوان مثماً .

يعني هذا ، أي سواءً على ترك الحبر مورد العاقل وإن لم يكن دليلاً على التفصيل ولكنه لا يطلعه أيضاً بل سكت عن حال البائع إذ كان الثمن حيواناً

لخروجه عن مورد العلب ، وعلى كل حال ينبغي في بطل القول بثبوت الحيات
لذائع متبداً كما ذهب إليه علم الهدى «قده»

هذه جملة من التصحيح بدل بعضها ما نصراحه وبعضها بالظهور على مقابلة
لمشهور من بني الحار عن لذائع مطلقاً ، سواء كان الثمن والمشمع حيواناً ،
أو الثمن فقط ، أو الثمن فقط ، ولكن هذا الإطلاق ليس مطلوبهم لأنه
على اختلافه مخالف لمقصودهم بل مخالف للاجماع ، إذ مقتضى الإطلاق في
حيات عن الذائع وثبوته للمشتري في صورة الاحتر أيضاً . أعني ما لو كان الثمن
وحده حيواناً مع أنه لم يلزم أخذ منهم بدلت ، فلا بد من خروج هذه الصورة
عن إطلاق الاحتر ، فيفسد بغير هذه الصورة . لأن يترك ذلك الاحتر على
مورد العلب ، أعني ما كان الثمن فقط حيواناً بل في بعضها نص في ذلك ،
كالمروي عن «قرب الأسده» عن رجل سرق حارفة ، فالمشتري - العلق - هي
لحارفة ، فهذا التصريح إطلاق سائر الاحتر ويوجب الحمل على مورد العلب ،
ولكن ساء أعني هذا ، لئلا يكون الدليل أحص عن المدعى ، د دعوى المشهور
في مناسبه السبد ثبوت الحيات للمشتري فقط ، ولو كان الثمن حيواناً أيضاً .

وهذه الاحتر ساء أعني حمده على مورد العلب تصير من هذه الجهة مسكوناً
عنها ، ولا ينبغي الحيات لذائع إذا كان الثمن حيواناً .

بعم انه بدل على فيه عنه فيما لم يكن الثمن حيواناً ، فيبطل القول بثبوت
الحيات لذائع مطلقاً ، أما بكل التسمين فلا نسب . فمحض الاشكال تلك الروايات
أنها ان حملت على مورد العلب يكون الدليل أحص من المدعى ، الذي نسب
في المشهور ، وان ثبتت على حالتها وطلافتها فم يلزم المشهور على اطلاقها .
لعدم لزم منهم على ثبوت الحيات للمشتري ولو كان الثمن فقط حيواناً .

هذا وسيصح لك الحال في علاج ذلك ، ثم ان ما وحوهاً واهية اسدل

بها على مقالة المشهور :

أحدهما : ما تمسك به بعض المشايخ ، من أنه لو كان الدائع حاراً لم كان عليه صمان ، ولما لم ياتل فالمقدم مثله . أم بطلان الداعي : فليس والاجماع على أن نسب الحيوان في الأيام الثلاثة على الدائع . وهذا يدل على أنه لا خيار للدائع ما قدرر بعدهم أن ليس والصمان انه هو على من لا خيار له . أما للمارمة : فلما قرر عدمهم من السادة من عدم صمان بالنسبة الى من له الخيار . وفيه . أن للمارمة مجموعها . لأنها ما عتليه ، أو سرعيه ، و لا ولي مستفيدة لانه لا يسع بعض ثوب الصمان على من له خيار . و لانه كذلك لان لقاعده المقررة . أعني عدم الصمان على من له خيار . من جهة الاصل كأصالة لعدم وصالة الله . ومن جهة دليل قائم على نفي الصمان بالنسبة الى من لا خيار له . وعلى الاول : لا سكان في عدم حرور الداعة مع قيام بعض والاجماع على أن الصمان على الدائع ، فيكون الداعة لدنة على صمان الدائع واداً على الاصل الذي هو المدرك في دنة لقاعدة . وعلى الثاني : فلنحصل بث الدالة لدانة على صمان الدائع على ثلث الدالة التي هي المدرك في الداعة ، او عدم الصمان على من لا خيار له عدم ، فينس المحصيص ، فحيث أن النص الوارد على صمان الدائع حص غير فاس لطرق الاحتمالات الاخر ، فيكون محصاً به (فامل) وثانيه . أن الحكمة في جعل لشارع خيار لحيوان هو اختيار حال لحيوان . وهذا موجود في المشتري دون البائع .

وفي مع انه أحص من المدعي لانه لما يقتضي نفاء لخيار عن الدائع مما يكون لشئ فقط حيواناً كما هو العالب ، به حكمه مسطرة لا يعتمد عليه . ولا يابط بها الاحكام ، لان انقطاعي منها منتف في المقام ، وانطلي لا يابط به الحكم . ولذا في صححه الصغر - كما سأبتي ذكرها - ومحل لشهد منها في

استقدم قوله ^(١٢٠) (دا أحدث فيها حدثاً فقد وجب الشراء) بتقريب أن صلاق الحكم منه ^(١٢١) بوجوب الشراء يقتضي ثبوته من الجاحس وبقاء الخيار بينهما ، وقد قرر أن تصرف أحد من ذي الخيار من مطلق الخيار خاصة دون الآخر ، والمفروض كون تصرف من أحدهما - فعلم من ذلك أن المراد من وجوب الشراء لأعم من الوجوب الحادث بالتصرف - كما هو الحال عن المشرى - والوجوب الثالث من جهة إساءة الخار رأساً كما هو الحال من لئاع ، إذ طلاق وجوب لشراء يقتضي نفاء الخيار بينهما ، سواء كان قبل التصرف أو بعده ، وحيث كان تصرف أحدهما لا يوجب وجوب لشراء من جهة الآخر نعم من اللئاع أنه واجب من قبله قبل التصرف أيضاً

وفيه أن مقتضى ترتيب الحراء على الشرط ومقتضى ما ذكر من تعدده المبرره من أن تصرف أحدهما لا يصير سبباً للوجوب من جهة الآخر هو كون المراد من وجوب لشراء بما هو من جهة المشرى ، فيصالح ذلك لا يكون قريبة لتقييد وجوب الشراء في جانب المشرى مصداقاً إلى كون اللئاع للمهد ، وأنه مسوق إلى سؤال الراوي عن وجوب الشراء وحريزه من جانب المشرى ، وأما قول بشوت بخيار لهما كما هو لمحكي عن «عمم الهى» و «ابن طاووس» وقوله تشبه الثاني في «مسالك» بحسب الدليل ، فقد استدله بوجوه .

أحدهما : الأصل ، أعني استصحاب الحوار من بطرفين بعد افتراقهما عن المجلس .

وثانيها : الإجماع المنقول عن السيد .

وثالثها : الأحار الواردة في ثوب الخيار للمتايعس ، كصحيح محمد بن مسلم عن الصادق ^(١٢٢) (المتابعان بالخيار ثلاثة أيام في الجبرن . وما سوى ذلك من بيع حتى يفترق) وصحيحته الأخرى ، عنه ^(١٢٣) قال : قال رسول الله ﷺ :

(البيته بالحذر حتى يفترقا ، وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام) .

حيث يدل على ثبوت الخيار لصاحب الحيوان ، كصحيحه زرارة سواء كان تصادف لمساكين لصاحب الحيوان قبل العقد أو بعد العقد . وهذا ما يعم على القول بأن المشتري حمله فيما تفسر بالمدأ ، سواء كان يقضي رهن لتس كالمائع ، أو كان رهن السمس حاك المستوفى كالمشترى . وأجيب عن ذلك بوجوه :
 أما عن الأصل . بأنه مبني على عدم استصحاب الكلبي الذي لا يقول به في أمثال السدام ، لأنه مما كان الشك في بدل فرد فرد آخر فالحوار ثابت قبل التفرق من جهة خيار لمجلس لا يجوز إخراجها بعد التفرق من جهة ائتمار خيار الحيوان .

وأما عن الإجماع ، فله معارض من جملة « لينة » و « المدروس » وأنه موهوب لا يراد السيد « قلده » بذلك أنول حيث لم يسهه - مما سبب - أحد من العلماء موافقة في عدم النول ، ولا يلحقه به أيضاً عند مجلس من طرووس « قلده » ، ومع ذلك كيف يمكن دعوى الإجماع مع مخالفة المشهور وعدم وحدان قائل بهذا القول غيره « قلده » .

وأما عن الآثار : أما عن رواية (صاحب الحيوان) : فلو جوب حملها على المشتري اعتماداً على تفيد صاحب الحيوان بالمشتري في موثق ابن فصل ، فيكون ذلك هو المعتمد ما تفسيراً أو تحصيماً ، بملاحظة أن بعض لاحد يفسر بعضه بعضاً ، ويخصص عامه بخصوصه ومطلعه بمقتضاه . وأما عن صحيحة محمد بن مسلم . فلمعارضتها لصحيحة ابن رثاب المحكية عن « قرب لاساد » لمصريحه على بيع الخيار عن النائع ، ولصالح الآخر التي سبق ذكرها .

ولازم عدم تكافؤ الصحيح مع تلك الصحاح على كثرتها لو جوب الاحد على تلك الصحاح التي استدل بها المشهور بوجوه من الاعتبارات بملاحظة أنه

أكثر وموافقه لشهره المحيطة ، وقصور رواية محمد بن مسلم عن المعارضة
نظراً أحمد بن كوش محمد بن مسلم في ذلك لرواية غير مذهب المعروف المشهور
لاشتركة سره من مخيون لحال معه في الاسم ولا احتمال أرادوا الحار فيه لمشتري
وعلى البائع .

وعلى هذا يفسد الحار إلى المساييس بأن يكون الحار لهم على وجه كونه
بمشتري وعلى البائع أو على وجه ثبوت الحار لهم باعتبار المحموم الصادق
بالمشتري خاصة .

ويقال لو أعصم عن كل ذلك وفلسا كافوا ، فقد قال صاحب العلامة « قد »
في مكانه : « ما مرجع بعد لكافؤ عموم أدلة لزوم العبد لا فرق ، وليس خروج
المشتري من قول المشهور ، فعلى الترتيب في ضعف هذا القول »

هذا ولا ينافي عدم استقامة تلك الاخوة للرد عن دليل السيد « قد » عن
القول بعدم ربه نقل اجتماع « حسب » « العبد » مدفوع بأن اجتماع « العبد »
موهون كسائر جماعه .

نعم نقل الاجتماع في « لدروس » يصبح الاعتماد عليه ، ولكنه في خصوص
المقام موهون بحكمي عن شهيد عدوله ونوقفه في ذلك ، فإنه لو كان الاجتماع
محققاً عنه له ، كان لعدوله ونوقفه عن مذهب المشهور سبيل

وأما عدم موافقة أحد معني سبق عن السيد ولحق عنه في ذلك القول
لأبجدي في جواب السيد ، لأنه بما ادعى الاجتماع في زمانه وليس في ذلك
الزمان مخالف له وعدد يكفي في ثبوت الاجتماع بكفايه بحته في زمان عصره
فيكون المخالف محمواً به حيث . وكذلك الجواب عن رواية محمد بن مسلم
بأن ثلاثة لمعارض مدفوع بأن حديث « قرب الاسناد » وإن كان أصرح بحسب
الدلالة ولكنه لا يصح للمعارض مع رواية محمد بن مسلم ، لأنه أرحح بحسب

لسيد كما صرحوا بترجيح روايته على غيره من الثقات فصلا عن مثل رواية « قرب الأصد » الذي ليس بمعتمد عند الأصحاب .

وأمّا الصحاح الأخرى بها وإن كانت مكافئة بحسب السد الآن دلالتها بحسب المذهب ودلالة رواية محمد بن مسلم بحسب المذهب وطريق و لم ينفرد لكونه أضعف لا يصلح للتكافؤ مع المطبوع ولا يحرص على دالة تلك الصحاح بأكثر منها ، لما قررنا لأظهره في الدلالة متقدمة في باب الترجيح على الأكثرية ، ولا يصير " كثرة تلك الصحاح مرحلة ، كما أنه لا يمكن كون مضمونها موافقاً لشهرة لتواتر مرحلة مرحلاً أصلاً ما قرر أن الشهرة لا تصلح للمرجح خصوصاً في مدخل السد مع دعواه الإجماع .
وأمّا تطرق الاحتمالات في رواية محمد بن مسلم من الأصبغ الأصداء إليها لعدمها ولا رفع اليد عن ظهور الرواية ، وأمّا ما في مطلب نصح بأنه بعد لتكافؤ يكون المرجح عموم أدلة لزوم العدد فتعني قول لسيد .

فيه : أن المرجح بعد تكافؤ طائفتين من الآخر وتعارضهما هو الجبر ، كما يدل على ذلك أحاد التجريح لا عموم أدلة لزوم كما هو واضح فحينئذ لا يصح حروماً عن السيد ، ذلك اختيار روايه محمد بن مسلم وأحد دون الصحاح الآخر لمعارضة لها .

فالتحقيق في الحزب عنه - دعاً لمدله - أن يقال ، أن رواية محمد بن مسلم بدلة على ثبوت الخيار متباينين بها ، فثلاثة : أحدها أن يكون الشمس والمنس كلاهما حيواناً ، وثانيها : أن الشمس وحده حيواناً ، وثالثها : أن يكون الشمس حيواناً ، فدل مطلقاً ، على ثبوت الخيار للشمس في جميع الثلاثة ، ولكن دحوى الأول في مدلول إطلاقها أشهر بالنسبة إلى الآخر . فيصير القدر لمتفق من ثبوت الخيار للشمس من تلك الصحيحه هو ما كان الشمس والمنس كلاهما حيواناً

وأمّا لصحاح المذكور الدلالة على اختصاص الخيار للمشتري دلالتها في بصورة لاحية - أعني ما لو كان المنس وحده حيواناً - أظهر ، فتصير هذه الصورة

هي التدر المتين من تلك الصحاح .

ومن القاعدة لعمدة ، أن الحيوان قد تعرض و كان أحدهما أطير في فرد
وطهر في فرد آخر و لآخر عكس ذلك ، بأن يكون طير في طاهر الآخر وطهر
في أطهره ، فمتنصى لجميع أحد أطيريهما وطرح طاهر كل منهما ، بأطهر لآخر
و كذلك في تقدم ، بأن يزج أحد أطير صحيحة محمد بن مسلم - أعنى صورته ما كان
لثمن و شمس كلاهما حيواناً - و يطرح طاهرها أطهر الصحاح - فيؤخذ ما هو
أطهر من تلك الصحاح - أعنى صورته ما كان الثمن وحده حيواناً - و يطرح
طاهرها ، بأطهر صحيحة فيصح حينئذ طرح لصورس لآخر من طلاق للصحة
بما هو تدر المتين من الصحاح المذكورة ، فتصير حاصل حينئذ ثوب الحيار
بمشري حاصه إذا كان الثمن حاصه حيواناً .

وعد يكفي في دفع عقالة لبيد «فده» و لجوب عده ، حيث أنه ذهب إلى
ثوب الحيار لمناج مطبأ في جميع الصور الثلاثة ، فيحسن الصحاح على مورد
لعالب - أعنى ما كان الثمن حيواناً - و يخصص بها تلك الصحيحة لعدم حوار
حملها على مورد العالب لانه خلاف لظاهر و خلاف تدر لشمس من صلاحها .

هذا تمام الكلام في مقامه المد . وأم الكلام في التناول بالتفصيل أن يكون
المدار في ثبوت الخيار على الحيوان سواء كان نافعاً أو مشرباً ، فتكون لعمدة
انتقل إليه ، فإن كان الذي انتقل إليه الحيوان نافعاً فله الحذر أو مشرباً فقط فله
لحيار فقط ، أو كليهما فلهما الخيار .

والجواب على ذلك : صحيحة محمد بن مسلم (المدعيان بالحدار ما لم يفرقا
وصاحب الحيوان الحيار ثلاثة أد) بترييب أن يقال : أن لمتنق حقيقة فمن
نفس المدعى ، فيصدق على النافع لو كان الثمن وحده حيواناً ، و على المشتري
لو كان الثمن وحده حيواناً ، و عليهما لو كانا حيوانين . ولا ينافيه تنبيه صاحب

الحيوان بالمشترى في موثقه . فصل . لو ورد التسليم مع رد لعالم ، أو العالم يكون صاحب الحيوان مشرباً ، فإذا ورد التمسك مع رد العالم لم يكن له المفهوم كـ (ورثاكم) (الآتي في حوزة كرم) في قلبه . كما يحمل نفسه صاحب الحيوان ، (المشترى) - في الوثيقة - على مورد العالم ، كذلك يمكن تبريل إطلاق صاحب الحيوان - الذي في صحيفته محمد بن مسلم - على مورد العالم ، فيكون مفاد كليهما واحداً ، ويشت قول المشهور .

قلب : دلالة قد تكون بحيث توجب تبريل لنفسه عنهم ، ولكن لا توجب تبريل لإطلاق عنهم لتفاوت العلتين ، لأن لعلته التي توجب الانصراف وحمل المطابق على الأفراد الثلاثة ، لا بد أن تكون أقوى من لعلته التي توجب تبريل لنفسه عنهم ، ولعلته في المقام إنما تبع مرتبة توجب حمل التمسك عليه ولكنها لم تلغ مرتبة توجب الانصراف حتى يوجب خروج غير العالم عن الإطلاق . ولعل بين المقامين وضع كـ هو المقرر في الأصول ، دلالة التمسك على المفهوم دلالة مفهومية مشتقة من لزوم اللزوم والعري عن لقائه فيسقط به مجرد لقائه . وهو كالتبع من جهة لعله - بخلاف الإطلاق - أنه لا يجوز رفع اليد عن مضمون الوضع والإطلاق ما لم تتبع مرتبة الانصراف والظهور لأحد من نوع لعله في دون نوع النقل والهجر كما لا يخفى .

فحيث لا محيص عن وجوب أحد صلاحي صاحب الحيوان لذي في صحيفته محمد بن مسلم ، لصحة التسليم وعدم مفسده أخرى في دلالتها فتؤخذ بصلاحيها مؤيداً بأمر آخر :

سبياً : التعبير بصاحب الحيوان فإنه كما لا شك في دلالة علي عليه السلام في حيار عن سابع والمشرى معاً كحيار المحسن - حسب ما حذره السيد «قده» - لأنه لو كان الأمر كذلك لما عرفت من المسمى بهذا العذر . فمعبراً ^{بأنه} بعد قوله : (المشترى) (الحيار) لم يعترف) بكلمته (صاحب الحيوان) في حيار الحذر لدليل على

أ حار الحيوان نسر كحيز أمحل في ثونه للبائع والمشتري .

و كذا يدل على أن المراد به ليس هو حصو من مشتري - كما عليه لمشهور - لأنه لو كان المراد به المشتري خاصة نكان التعبير عنه به لعوا فلا ولده بل وهما لحلاف المقصود فالقول عن مشتري بصاحب لحيوان دليل على أن الما هو هـ لغو ، وهو - يصدق على المشتري وقد يصدق على البائع وقد يصدق على كليهما .

ومها : ساد الحكم على هذا لسوان مشعر لكسره هو المدار و بعه في ثونه ، فدور مداره كقول (أكرم العالم) ، ون تعلق الحكم على الوصف مشعر بعينه بأحد اشتدقه .

ومها : لعل المنسطة وهي الاطلاع على حال الحيوان من الأمور الحفية ، بحيث كان ذلك سبباً لشرع الحيز وثبت للنائع أيضاً اذا كان صاحباً للحيوان ، كما اذا كان المثل حيواناً .

وكيف كان هذه أمور معصدة للتمسك باطلاق صاحب الحيوان على اثبت أنزل بالانصاف ، وهـ - حيث نقول بأن المراد به هو حصو من مشتري من جهة موثقة ابن فصل ومن جهة القول بانصاف صلافة على أمور الغالب ، لما عرف من عدم صلاحة الموثقة للمربة لعرض لقيد ورود مورد له لب ، ولعدم بلوع اللعبة مرتبة لوح لا انصاف الاطلاع ورفع اله عنه

ولا قوى في نقل . هو العمل باطلاق ذلك واحد به ، ولعل بذلك يشتم الجمع بين لاحار ولا يافه شيء من تلك الصحاح المذكور مدر كاً للمذهب المشهور والمذهب السيد « هـ » لحمل الصحاح المذكور على مورد غالب - أعني ما يكون المثل فقط حيواناً - وأما صحاحه محمد بن مسلم - أعني قوله (المسند بالحيات) - فيحمل على ما كان الثمن و لمثل كلاهما حيواناً ،

فمنطق على كل منهما هذا العنوان - أعني عريان صاحب الحيوان - و ثابت
 عن ذلك كله وقل بمصراف طلاق صاحب لحيوان على المشري .
 فقول : أنه يكفي في إتمام الحبار لصاحب الحيوان لتمسك به صحيحه محمد
 بن مسلم - أعني (المنايا) بالحبار ثلاثة آدم - يقترب أن يمان : أن مقتضى
 الجمع بينها وبين التصحيح الآخر لإزالة على اختصاص الحبار للمشري بحمله
 على مبرر لعلى وحمل هذه الصحيحة على ما إذا كان الثمن و شئ كالأهـ
 حيواناً ، والتول بأنه يحتاج إلى شاهد للجمع ، وهو مذهب في بدهم مدورع بأنه
 ربما يكون الحيوان المستوصف إذا كان صدوره قطعاً وكان له من محمل مع
 يؤخذ به من دون اسم من شاهد الجمع . كما لو صدر عن الإمام : (أكرم
 العلماء ولا تكرم العلماء) وكان الظاهر من الأول العدول ومن الثاني للمسي . فيحسن
 عليه من دون شاهد الجمع .

وكذلك في الدم . حيث أن صدق هذه الصحيحة وإسناد التصحيح الآخر لا
 مناقشه فيها . فعدى كما نعت صدوره فلا بد من الجمع بينها بحملها على
 المحسن (معين الظاهر) فيها وفي حمل التصحيح على المورد العلى وحسن
 الصحيحة على ما كان الثمن و الثمن كالأهـ حيوان ، فقول : نعم ، كما مقتضى
 انصحيحه ثوب الحبار للباع و المشتري إذا كان الثمن و شئ كالأهـ حيواناً ،
 لا إشكال في ثوب الحبار للمشتري لكونه مشترياً و نقل إليه الحيوان ، و ثبوته
 للباع فإن كان من جهة عنوان كونه رثماً فليزم أن يكون له حبار أيضاً وإن لم يكن
 الثمن حيواناً ، وهو خلاف العرض والمتنقود . فالحصر القول بأن ثوب الحبار
 له حيث من جهة عنوان كونه صاحب الحيوان ، فيسحق القول بالتفصيل وثبت
 المحار لهذا العنوان فيكون المدار على من انتقل إليه الحباران ثماً أو مشماً .

ولا فرق حيث هو الأول بالتفصيل كما قوا في «أسما الشئ» وبسبب إلى لصمري

و حناره جماعه من العهد كما حكى عن « لحنثق » وانكاشي و العلامة « قدس » .
 هذا سم للكلام في حمار الحيوان ، والسهر عدم لفرق بين لذة وعرف
 في كوك الحمار ثلاثة أيام . لم يذهب بالأحار من في بعض الأحار صراحتا
 بل مورد حديث « قرب الأساد » خصوص الامه ، قال : (لحيار له من اشوي
 بصر ثلاثة أيام) ودعوى لأحمار سم عن الحسي و « لعنه » من سون
 حيار لانه مدة استوائها - احضار في مدبل النص ، وربما سم هذا الى « السمعه »
 و « لهويه » و « لمراسم » فلا تن أن مر دهم من كوك الحمار في مة الاسيراد
 هو حيار الحيوان ، لانه دليل على ذلك ، وحكمهم بضماء له ثبع لعنه من حمار
 كوك في ذلك الزمان في عرصه عبد ، فانأر دوامه حمار لحيه ن لانه مشهور
 في مدة استوائها وله وجه وان كان لمحكى عن « لعنه » أنأ عن ذلك ، و ساردوا
 منه حمار محمول كما تباعد عنه حمار « لعنه » فهو مورد مطعون بالنص والاحتمال
 لمحكى

« آله »

القول في هذا خبر الحيوان

احضرو في مند ذلك الحمار . هل هو من حين العهد ، أو من حين المعرف
 ولاون مسوب الى المشهور ، والدي محكي عن س رهرد و لشح والحسي
 « قدس » . وتظهر لمرد في مة بعد ثلاثة أيام أولم يفرق عن المجلس فان لنا
 بلاون ، سمح حيار الحيوان ، بلو تفرقا عن المجلس بعد الثلاثة سمح حيار المحاس
 ولا فحدر المجلس بق . وان فلد بالثاني ، سمح حيار المجلس بالفرق بعد
 ثلاثة أيام وثبت لها حيار الحيوان ثلاثة أيام أخر
 وأدلة المشهور هي صر حر لأحمار والبعض ، لتدر الأصل من المقصود .

و نه كحجبار لمجلس في المراته من حين العدد ، بل لو كان امتد ، ثلاثة أيام غير
 حين العدد ، و ليح لك ان يدلاق هذا القول -- أعني ثلاثة أيام للمشري -- قسماً ،
 للروم بعد ثلاثة أيام بعد لافرق أو بعد ساعة أو يوم ، وهكذا
 وكيف كان لا شك ولا ريب في طواهر المصوص ، وهي تكفي في الحجة
 والاعتماد . ولكن استدلل بالمول الثاني بوجوه :

الأول والديني لأحسن ، أحدهما وحودي ، والآخر عذمي ، و لأول :
 كأصله عدم اربعة درصاته بعد ثلاثة أيام من حين العدد فيما لم يفتري من حين
 اعتماد ، وهو مستصحب وحودي ، لأنه عاره عن استحباب بقاء الحبار أصي
 انقضاء ثلاثة أيام بعد انقراق ، والثاني أصابه عدم حدوث حمار الحبر قبل لفرق
 عن المجلس .

الثالث رتبة الحبار من حين العدد لكأن تأكيداً لحجبار للمجلسي . ولو
 كان من حين انقراق لكأن تأسيساً ، والله سميع أول من لا شك
 في ربح لو كان حمار الحبر قبل اربعة ، المحسن أيضا لرد اجتماع سبب
 في سبب واحد .

الخامس : لروم اجتماع المثليين .

وهذه وحده دأروها واحزاب عنها واصبح مصنف في بعض النسخ ما لو
 جميع حمار محسن و حسن ، والروية في عند واحد -- عني عتراء المحسن --
 ما عن الأصليين ولا يعمها منقطعان من طاهر المصوص مصفاً إلى أن اكتفي منهم
 فصل مشت لا يقول به . وعن الثالث أن ثبوت الحبار بعد انقراق خلاف وضع
 لعدم مع ثبوت روم تأسيس غير لازم . وعن الرابع و الخامس أن الحبار وحده
 مختلف الاعتناء ، فلا يصح الاثبات . و وثدته حسنة ابتداء أخذ الأعداء من مع
 موط الأحر وأن الأسبب الشرعية معارف لا موثر به ، ولا استحالة في اجتماعها ،

ولكن في ذلك لحوب تأمل ، اذ لو كان الحيات واحداً لكان لزام كون حيات
المجلس والحوب سواء في الثوب والسقوط مع أنه ليس كذلك ، وكذلك
سواء على كون الأسباب الشرعية معروفة يكون للزام جسد أن يكون لست
ألو فهي واحداً ، وهو يكشف عن كون المسبب وحداً مع أنه ليس كذلك للاختلاف
في السقوط والنسب ، بل الأولى أن يقال أن الحيات من محققات الباطنية ، ولا تأس
بالتعدد .

هذا وقد أحاط و استدلل سبحانه للعلامه «فقد» بوجه آخر لم يسفده من سلف
من العلماء على ما رأينا وهو ما ثبت بالنص والاحتجاج أن تلف الحيوان في ثلاثة
من النسخ مع ملاحظة قاعدة أخرى مجمعة عليها أيضاً ، أن التلف في الحيات
المشتركة من المشري ومقتضى مجمع سبهما أن يكون بعد الحيات من حين التفرق ،
د لو كان قبل التفرق جزءاً من الثلاثة لزم أن يكون التلف من المشري الكون
الحيات قبل تفرق حيات مشتركة سبهما مع أن الثالث بالنص - حسب ما سمعنا
ذكره - أن تلف الحيوان في ثلاثة أيام من البائع ، فلا بد من الجمع بين القاعدتين
أن يقال بانداء الثلاثة من حين تفرق .

ولكن أحاط عن ذلك في مكاسبه وما لا يخلو عن نظر وهو أن دلة النصف
محموله على العاقل بأن يكون المراد من التلف الذي على النسخ التلف الذي
كان بعد المجلس ، لأن العاقل من تلف حيات كونه بعد التفرق لا قبل التفرق
وقس لا تفرق ، فيكون قاعدة كون التلف في حيات المشتركة على المشري على حياتها
من دون لزوم تخصيص ولا بد في حشمتهم كون التلف للمشري ثوب حيات
الحوب من بدء تعدد بعد حمل ثمنه على النسخ الذي حصل لهما
بعد التفرق كما هو العاقل .

وفيه أن رجع اليد عن إطلاق النصوص التي دلل على أن التلف في الثلاثة

على السماع ليس أولى من الإسراء بهد أو عدة أعني كون الجواز على المشري
في جواز مشرور، بل لا يرد المحكم أولى، لأن لهده سماع مرقنه و حسب
الاعتراف ورع المدعي لأدلى وبعد أروم لأحد مقهور بذلك المستوص
و صلاحه بقول أن ذلك ما عدد إنما هي من جهة الأصل، لأن الأصل أن يفسر
أن من مدعى صحة و لا مدعى لأصل مع لأدلى مقدره بقوله هو مدعى المستوص
على مخالفة الأصل، وبها مدعى ر، ولو سلمت كونهما وعدة مدعى مدعى
الاجماع يلتزم بتخصيصها في المقام.

ون قلب الأمر في إثبات التخصيص و تخصيص مدعى جاز به المستوص
عن الغالب و لا يرد بتخصيص ملك مدعى، كما ذكره الشيخ قدس ولأدلى
قول بتخصيص وعدة البراءة لتخصيص أولى منهما فمكن
فقط راجع لأمر مدعى جاز به، على تخصيص وانفاء إلى عدد عن
حليم، بل رجع المدعى عن جازر الأصل، أي ذلك على أن جازر الجواز ثلاثة
أمر مشري، وبها طهره جازر في كون، أما من جازر بعد صدور الأصل
وبها، ولأدلى أن لا يرد، بالتخصيص أدون مدعى من لأدلى بخلاف الظاهر
لدي صديقه فوق ظهور العام في عمومته، فإن لأدلى أن مثل خلاف هذا الظاهر
في غاية اليقين وإركانه كما هو واضح

وكيف كان فإن شيخ العلامة قدس خلص مع ذلك في المسألة وجهان من
صهور لأدلى في كون مدعى الثلاثة من حسن القصد وأنه كخيار المجلس ومن
ملاحظته نكت العدد المستمرة لأن يكون مدعى، بقضاء الفرق، فبأن
مجال، فتأمل.

ثم على القول المشهور قبل هذه من جازر لتعدد ورمات محدد القضية كما به
لصولي على القول بكون الأبرار مدعى، أو من حين حصول اليك وإسا ستر

بذلك نالعه لبعده، وحيث ان قولان، وبطل حتى الاول، وذكر في حيار السحبس من حربه في تصرفه، كيف قبل النص. وهذا مبي على دخول الحيار في عقود الحائرة أيضا.

وبه أنه لا فائدة في دخول الحيار في العقود الحائرة، لانه يصير معوقا عنهم لا توالى بدخول حيار في العقود الحائرة، كيف يمكن أن يال بدخوله في العضولي أو في الصرف قل المض.

وحيث أن من أن يستند في المسألة، وحده قطب (أو في العقود) فقد يكون ترخيه على لشخص من حسن حقه مجرد بصدقه، أو كان له بعد أن أصاب في يكون المبدأ من حقه وقد يكون بوجهه بعد من حسن الدب لقول من ما أعني البطل، فهو فرض كونه خدعه، اتصالا والآخر فتصويلا. فبما على بقول بالمشقة لا ريب في كون من قبل لأصل لارما يوجه الحفظ إليه ويكون منه الحيار في حقه من حسن العهدة وإن كان من قبل فتصوي حائر وأما ما على من قبل بأنه ليس يجب على الأصل لوفاء إذا كان طرفه الآخر فتصويلا ولا ريب في ثوب الحيار بعد الأتار لعدم توجه الحفظ فيها ولو على الأصل.

وأما ما بأنه يجب لوفاء على لأصل، وإن فلك بأن الأتار بانه أيضا فيوجه قطب (أو في) به، فيدخل الحيار حسن العقد، أو الحيار إنما هو يكون في عدم لارم، ولترويض لرومه من فيه، مع من محبي، الحيار في حقه، وأنزل بأن مداه في زمان الملبط قطب مسوح

قل في «جواهر» كما أن من المعنوية استند في خصوص من حسن الأتار سواء على الدس، فما على الكشف وإن كانت بعد لثلاثه ستق والاشتبهما تني مو. الح

ومن ذكر يعرف أن لمدار نفس على العقد ولا على المثلث أو الخيار هو
سلطه على مضاء العقد وإزالة ، فهذا إما يتصور فيما لو كان العقد مما يجب
لوفاء به لا لا خيار ولا ينحق فيما كان له عند حثراً ، بل بمجرد العقد أو كان
محب الوفاء ينحق الخيار وإن لم يحصل الملكية ونقل شحها للعلامة «قد» عن
بعض المعاصرين - الظاهر أنه لما حصل لتستري الشح اسم الله - أنه فإن - وعلى
هذا لو أسلم حيواناً وفيما شوب الخيار لصاحب الحيوان وإن كان دثراً ، كان
مدته بعد المنص . وتمشيه بما ذكر مسي على اختصاص الخيار بالحيوان المعين
أو معروض مثله ما لو كان الثمن حيواناً وما مثل لذلك لأنه لو كان المنص
حيواناً في السلم لكان كلاً وقد تقدم من شيخ العلامة «قد» لتردد فيه

مسألة

هل المراد بثلاثة أيام مع يديها بثلاثة ضلعة - بأن تدخل الليلي في معنى
الأيام مجازاً أو حقيقة - أم لا ؟

وفيه : أربع عصوص واشكال ، كما أن هذا الاشكال يحري في تحديد باب
الأيام ولشهور بل ليس ، كثلاثة أيام في الحنص ، والعهدة في المقام ، واثلاثين
في المتردد .

ونحن قد دللنا يتوقف على تمنح معنى اليوم في وصعده الآخر دي وفيما كان
في الهيئة لركبته كما كان معدودة بالأعداد ، ثم باب حال التعليق .

بقول : لا شكل في أن اليوم حتمه : فيما بين الطلوع والغروب بأن يكون
الليل خارجاً عن مفهومه . و ما الاختلاف في أن بين الطلوعين داخل في مفهومه
لغة أو شرعاً ولا يحد به الرابع - فعل معنى المود - كما يشير إليه - للمعنى واحد ،
و ما لاختلاف في يوم لأحاده ولأرواح والصوم إنما يحصل من القرائن الحالية
والمعدية

وعلى كل حال اطلاقه في المذكور بحد عن يدراح الليل في مفهومه ،
 فهو أطلق اليوم في خصوص نيل كما ورد في بعض الادعية بصير محاراً ، وما
 لو أطلق في تمام أربعة عشر ساعة من اليوم والليل مجموعاً ، فانه يكون من
 باب المحار ، ومن باب لمشارك اللقبي ولكن القول بالاشتراك للفظي غير معلوم ،
 مع أن المحار أولى من الاشتراك عند الدودن ، وأما دخول الليل فيما كان مدخولاً
 للعدد ، لو قلنا به ، لا يدخل من الألزام بأحد مربي : انوضع بحدود في هيئة
 التركيبه أو من باب كبر الهيئة المركبة فربيه صارفه أو معته بباب الاشتراك
 وكيف كان وفي مثل المقام - أعني ثوب الحبار لمشري ثلاثة أيام ، فيه
 قولان :

أحدهما : حره ببالى عن مفهومها ، نفس داخله لاجل حقيقة ولا محاراً ،
 ونما بدخل النيس كالمثلث لمسطر من جهة ظهور بمقاء في الاستمرار ، ون
 الحبار حين ما تحق مسير من ادائه الى غايته الشرعيه .
 ونسبها دخولي في مفهومها بأن يكون حره لمسعد فيه فتظهر الثمرة
 في ثمة الثلاثة .

وعنى الأول نس في الليلة اثثة حير ، لانه ما يستند في لادم لثلاثة
 و لمعروض أنها قد انقضت بعروب اليوم الثالث
 وعلى الثاني ، تدخل ثمة الليلة الثالثة أيضاً فسقى الحمار فيها نصاً ولا نرم
 تحق بحدود الجمع في سبيل واحد وهو لا يجوز الا على القول باستعمال
 لفظ في أكثر من معنى و حدكما هو المحكي عن صاحب «المعلم» في لفظة
 والجمع . وربما سئل لقول الثاني بوحس

أحدهما . أن يقال بثوت الوضع الحديد لحد التركيب وأمثله ، كما قيل
 في انه رد لمحلى باللام ، فان اليوم وان كان موضوعاً في حال الانفراد لما حارج

ليل ، لا أنه في من ثلاثة ثناء وأشاهد وضع أيضاً في مجموع اليوم والليله ،
يكسب للبيته لركبته معان وصهور العدد في دخول نسل عريته معيته في
الثناء .

وثانيهما : أنه من عمل في البيته لركبته في ساء أربعة وعشرين ولكن
على نسل حجار ، في ربه حينه فونية صراحة لوقف ، أن لزم ليس بموضوع
للليل في حال لاورد ولا في حال التركيب وأما ساء أعني لزم وصعد في حال
الأفراد مع الليلة أيضاً . فكون ربه معيته

ولكن هذا لول ليس به قول عده شائحا ، والاستدلال به ذكر نصاً ليس
سما له إنما هو في مذهب شاذة عدم الإثبات وصدته ساء النحور ، وظهور
البيته لركبته في دخول نسل ليس من جهة سعمال لثناء في ليليه أيضاً حتى
يكسب من قبل لمحار أو الأشهر فلا يصح ذلك لظهور لريته المعية ولا
بإسارفة . بل لظهور إنما هو من من سبور حجار لمسد من الحارح ،
حيث أن من سبور في الشرح بالعدد لم يكن في ساءه لارماً وفي ساءه حري
حاراً ليس حجار الحور ، بل إنما نشأت هونور لخير من ساءه لعقد في
نصاً ثلاثة ثناء ، فدخل اللين لموسطين ليس من جهة دخولها في مفهومه
كما أن دخول نية لاوئي دا وقع العدد في أولها أو وسطها ليس من جهة ذلك ،
بل من جهة سادر نسل الحيار مع لعند كما هو واضح

وأما لكلاء في الطعيق كما لو وقع العدد في ثناء اندهار ، فهل يحسب ذلك
اليوم سدي وقع العدد في أنسائه يوماً ويضاف اليه يومان آخران مطلقاً أو فم
مضي منه مقدار سابع عرفاً أو لا يحسب ذلك أصلاً ، بل لابد من مضي ثلاثة
أيام كاملة بعد ذلك أو يعني بأن يحسب ساء الثاني منه ومقدار الثالث من ليوم
لرابع أو من ثناء وحده وحتما لا حصة ، والأول منها لم يجد له قبلاً وان

ذكره بعض احتدلا في المسألة ووجهه صدق اليوم عليه عرفاً ، سواء مضى منه قدر يسير يسمح عرفاً أم لا .

وفيه : أن اليوم ظاهر في اليوم الكامل له ونصف اليوم أو ثلثه أو بعضه ليس يوم ، ثم قد لا يسمح أن مضى من اليوم أكثر من الشئ في الصباح ، ثم قد يسمح ، وإن صدق عليه اليوم عرفاً ، لأن التحددات لشرعة مبنية على التحديق والتدقيق ولا يبرل على منقاعه تعرف من السماح والتفريق

ولأنه أن اليوم الذي مضى منه ساعة أو نصف ساعة لـ دقائق ليس يوم كامل حقيقة ، بل ما هو يوم تروى عني وحمل الأيام لني وردت في مقدم التحدد عني هذا خلاف ما هو السعي والسر من التحدد .

وإن وجه الأحسار الثالث كما أحده صاحب « الحواهر » في هذا المقام طرد اليوم في تمام من يطلو و العروب مضافاً لا يصدق على المتفق من يومير كصيف يوم مع نصف يوم آخر ، أو نصف ليلة يوماً ، فابهر من قوله (فان نصف ثلاثة أيام فقد وحب سبع) هو مضى ثلاثة أسابيع كاملة ، وأن وجه التيق هو ظهور التحدد في الأمر من مدة لحيار المدار لمساوي لتعديرات ثلاث سواء كان ذلك المتقدر متفقاً من اليوم الأول واليوم الرابع أم لا ؟

وكيف كان بعد عدم محيئ لاحسالات الآخر وعدها وعدم القول بها دار لآخر بين هذين لاحتمايين ، من الأحد يظهر اليوم وإرادة الباصات الكاملة من ثلاثة أيام - كما هو محار صاحب « الحواهر » - أو الأحد يظهر التحدد والعمل باليقين - كما هو محتر شيخنا العلامة « وه » ومذهب الأكثر - وسعد لاحقاً بالاول لأنه لو قلنا به - كما في « الحواهر » - لزم ثوب لحيار أكثر من ثلاثة أيام ، د وهو من ثوب الحار من حين لعد ، وهو نصف اليوم الأول مثلاً وهذا كما ترى خلاف ظاهر التحدد .

وبعد - لاحتمال - الثاني أن لارم التوب بمقدار لاسام الثلاثة - التلحق من ليس ، لأن مقتضى كون المراد من ليوم مقداره من حركة فقلت عدم الفرق بين ليوم من ليل أو من النهار ، مع أن مقتضاه نقصاء الحذر بأحر دلة الثالثة لو أوقع العبد في أول الليل بل وأول النهار لانسواء مقدار ثلاثه أيام من حركة الفلك ، مع أنه لم يقل به أحد .

وبالحكمة الأمر دائر من لأحد بأحد الظهورين ورفع اليد عن الآخر ، وباعتبار لاسام ظاهر وفي الأيام الثامة والخاص المصطل ، وأما له - ص السبق فليس بيوم حرمه ولاحد بظهوره بوجوب رفع اليد عن ظهور التحديد ، فإن لتحديد ثلاثه طاهر في عدم ثبوت الحذر في لرائد عن اثلاثه .

فإذا قلنا بظهور ليوم - أي الخاص المصطل - لزم ثبوت الحذر في أكثر من ثلاثه ، وإذا وقع العتد في نصف من شهر ، فيكون حذر في مدة ثلاثة أيام ونصف وهو خلاف مقتضى التحديد بالثلاثة . وإن أخذت بظهور التحديد بمقتضاه رفع اليد عن طاهر ليوم ، فارتكاب أحد المحارير لارم فلا بد من ملاحظة الترحيح . فكما كان أحدهم أهون من الآخر فهو أولى بالارتكاب

فنقول ، إن الانصاف أن المحدد أظهر من لعل ليوم ، وارتكاب المحور في اليوم أهون من ارتكاب خلاف الطاهر في التحديد ، لكثرة استعمال اليوم في السبق وتوسع استعماله في الاحبار والأدعة كما لا يخفى ، وارتكاب التحور فيه أقرب .

فحينئذ تنعس الأحد بظهور التحديد ، ومقتضاه كون الجبار في ثلاثة أيام لأكثر ، فظهر من ذلك بطلان القول بعدم لتعيق حيث احتاره في «الحواهر» في المقام ، مع أن محتاره «عده» في غير المقام - من الحبص والاقامة - هو التعيق مع أن جميع ذلك من واحد واحد ، وظهر أنصاف بطلان التلحق من ليل أيضاً .

فان مقصي المحدد ثوت الحار في ثلاثة أيام .

هو قبا بالتلفيق من الليل لرم ثوب لحيار في أقل من دلت . ولاقوى حيتند هو بقول بالتلفيق تبعاً لشخص ، للعلامة «قده» وجماعه من لفظون من غير فرق بين المصموبين بـ الحيص و لاقامه وعرهما من أوب . بقنه و كذلك الامر لو كان المحدد بالاشهر ، كمده الوفاة مثلا ، فانه بعد ملاحظه عدم وقوع ذلك في الاول الحقيقي من شهر من لعلب وقوعه في الاثناء لابد أن يكون لسراد مقدار الشهر ، اذا أريد منه الشهر التام برء اربوده على الاشهر المذكورة وهو خلاف للمحدد . ولابد أن يكون مقداره فحسب من الشهر السادس في عدة الوفاة مقدار ما مات من الشهر الاول كما لا يخفى .

وهنا امور لابد من التنبيه عليها

لامر الاول : أنه لو قلنا بالتلفيق على الوجه المذكور يرمى حسنة اشكال في استعمال اليوم ليوم السمتي واليوم الحقيقي ، فمرم استعمال اللفظ في المعنى المحمدي والمجري في اطلاق واحد وأحيب عن ذلك بوجوه .
(لاول) : أن المراد من اليوم مقداره ، فهو مستعمل في نفس المقدار سواء كان ذلك منطقاً في يوم واحد أو في يومين ، فتصدق على ليوم المستمر والمعلق .
فيه - أن مقدار ليوم يختلف باختلاف الأيام بالاربوده و لتقصا ولايسكاد ان يصح التدر المشترك بين الأقل والأكثر نعم لو كان المصدر المشترك مفهوماً كلياً حسنت مصاديقه بالزيادة والتقصا لكان معطلا ولكن نفس المقدار بين الأقل والأكثر كونه قدر مشترك بينهما و مراد من اللفظ لأبصح لما قرر في محله أن المشترك بين الأقل والأكثر لا يغفل . كما هو واضح .

(الثاني) ما ذكره شيخنا العلامة «قده» في كتاب « صلاة المسافرين »

من أن المراد من اليوم ما بين تطلوع وغروب ،

وقية : أن ذلك لا يوجب استيفاء لسورة في لباس الفصل ، فصف من اليوم ووصف آخر من يوم آخر ليس بين التلوع والغروب ،

، الثالث) أن يقال أن اليوم ما عدا عن سبب متصل كعب بين التلوع والغروب وسبب سلس من يومين أحدهما معنى حقيقي والآخر معنى مجازي . وعده في لباس اليوم استعمال اللفظ في أكثر من معنى وحدوه حائر في ثلاثة وألجميع . كما ذهب له جماعة منهم صاحب «المعالم» .

وقد . أن لازم ذلك أن يكون مورد الرواية بعد ثلثة أيام ثلاثة ملوثة من يومين كاملين ويوم منقوص ، ومما إذا كانت الآية الثلاثة أمها مستمرة ، أن وقع بعد من ثلث الفجر ، بحيث لا يباح إلى التصدق بكون حارحاً عن بعد الرواية فيستحي عدم موث أحبار في هذه الثلاثة حسنة وهو كما يرى .

والأولى في الجواب أن يقال أن اليوم عبارة عن لسان موقع بين التلوع والغروب مصداقاً مجاز . في من غير الاتصال فيه فصدق على اليوم التلويحي حيزه ، فلا يحيد أن يحسب مقدار ما مضى من يوم لفظ من اليوم أربع لاهن لملته حتى تصديق المصنف عدة الأمر كان الاتصال في هذا المعنى ملاني ويكون من بين استعمال اللفظ المصروح في المعنى على إطلاق .

وأولى من ذلك أن يقال . أن المراد من اليوم هو مفهوم مصدره لأصدائه حتى يقال القدر المشترك من الأقل والأكثر غير متعلق بل مفهوم الامتداد بين الصلوع والغروب أمر متصل ومفهوماً ذهني متعلق للفظ فيه وله مصديق من الأقل والأكثر ولا يصير في ذلك ولا يبرم استعمال اللفظ في أكثر من معنى وحد .

الأمر الثاني : أن المراد من اليوم حل هو بين طلوع الفجر والغروب أو طلوع الشمس إلى الغروب ولا ريب في استعماله لغة في كل واحد من الأمرين كما

لا يحق على من لاحظ كتب المنة شرعاً وعرفاً كيوم الصوم والأجارد . وحيشد
ولا يحبو ما أن يكون حقيقه في كل منهما ، على وجه الاشتراك المعبري أو
المسلي ، ولو يكون حقيقه في أحدهما ، ومجارأ في الآخر . ومن حكي عن بعض أهل
المنة - من كثره حقيقه فيما بين طلوع الفجر إلى الغروب ومجاو فيما بين طلوع
الشمس كتب حكي ذلك عن « مجمع البحرين » - قدس بحقه لأنه من درايه
واحد .

وعزل . أن المقصد من حيث هو و كان محتملا للأمر ثلاثة لا ثلاثة
كثرة استعماله فيما بين طالع الفجر إلى الغروب ، وشيخ ذلك وسره بعقو شرعاً
وعرفاً يكون المقصد مقصوداً إلى ذات عدد الاصل أما على فرض الاشتراك المعبري
بأنه أعلى ، فيم اغدر بحامع من أقل ولا كثر أو لعص من ذلك لا كثر يكون
من باب انصراف الكلي إلى أحد أفراده .

وأما بقا الاشتراك المعبري ، فيكون من باب أن الشدة قريبة معدلة له
ذلك . وأما على وجهه ومجاو ، فإن فيما بأنه حقيقه فيما بين طلوع الفجر إلى
الغروب ، فمع انحصار على ذلك فلا شك . وب أن لما عكس ذلك ، فينبغ
المعارض من أصله لحقيقه وقريبة لشهدها عرف من سيرة الاستعمال في ذلك .
فيوجب ذلك لتوقف ولا حمال ، فلا بد حيشد من الرجوع إلى ما نصبه الأصول
ولاريد أن نصي الأصل - أي استصحاب المجاز - هو حقيقه فيما بين طلوع
الفجر إلى الغروب ، أي موقع العتد عند طلوع الشمس ، فعلى تقدير أن اليوم
عارة عن طالع الشمس فيستي لحيار عند غروب اليوم كذا . وأما على تقدير
كونه عارة عن طلوع الفجر فلا بد من كماله من اليوم بربح فيدخل اللبس ،
ومن القبح عن أصله ، بعد اشك لاريد أن مقتضى الاستصحاب ما في كتب
هو الحال في المقام وأشاعه في نظائره .

الامر ثالث . في أنه ما امدد من التلقيح ، وأي معدر يلقح من ليوم لاجير ، لاختلاف الأيام زيادة ونقصاناً . وهذا وإن كان لا يشر في حصر من لمقدم لعدم الاختلاف في ثلثائه لا سيرا حيث يدعى باليوم ، ولكنه يشر في مع لسلم معدر لاحتال لمعددة لاختلاف لايام اختلاف الفصول زياده ونقصه فتكسل ليوم الاول من لاجير يمكن على وجه . فتقول قد ذكرنا ذلك وحوه .

(اول) ملاحظه ساعات اليوم القدنت فكس من اليوم لاجير بذلك المعدار من الساعات .

(الثاني) أن ملاحظه نسبه والكسور فيؤخذ من اليوم لربع تلك النسبه .

فلو مضى من اليوم الاول معدر لثلث ويؤخذ من اليوم الآخر بهذه النسبه

(الثالث) التكميل بمعدار مسافه ظل الشمس ، فدا مضى مثلاً معدر دراعين يؤخذ ذلك المعدر من مسير يوم الآخر والفرق سه وس لكسور واصح ، لاختلاف دائره مسير الشمس في أيام القصيره والطوال ، وربما كان المسير معدر أربعة درع مثلاً مما يحادي ربع مسير الشمس في النهار في الأيام القصيره ولا يحادي المسير مثلاً في الأيام اط سه كما لا يحصى . وحث كان لمراد من لمعدر محتملا دثراس لأمور المذكوره نعين الرجوع الى مقتضاه لاصول أيضاً ولاريد أن مقتضى لاصحاب هو اعذر لاريد . ويختلف ذلك حسب اختلاف الفصول كما لا يحصى

ولتحقيق أن يدل أن الوجه الآخر رجع الى الاول ، ويدور الامر بين احتمال لسعه وملاحظه الكسور والنسبه ولاريد أنه لا معنى للثاني . لان المركب منهما محتاج لمقدار كل واحد من اليومين ، قدس هو مقدار ليوه الذي وقع فيه تعدد ولا مقدار ايوه لاجير . نعم هو مطلق على مقدار سوم ما . من أحد الفصول وهو خلاف ظاهر لفظ اليوم .

في المراد منه بعد اعتبار التلقين هو معدد اليوم الذي هو فيه ^١ومند ر سوء الاحير ،
فإذا نزل هذا الاحتمال تدعى ان يكون المراد من التلقين هو تكميل اليوم الاول
من اليوم الاحير بمعدد ماضى منه من الساعات ، فيؤخذ من اليوم الاحير مصدر
ما مضى من اليوم الاول من الساعات .
ومن ذلك يظهر حال التلقين الشهري أيضاً ، كما ذكره في طلاق «الحوهر»
فراجع ، حيث ذكر فيه أقوالاً .

ولا يخفى ان الأقوى هو تكمين ماضى من عدد الايام من شهر الاحير ، وهو
ما مضى من لشهر بضمه وكان الشار يفصلاً يؤخذ من الشهر الاحير بمقدار ما مضى
من الاول بمعدد الايام . ولارمه حساب لشهر لأول هلالاً لا اكتماله ثلاثين يوماً ،
لان ذلك هو لارم لتسمى بمعدد أيام ماضى وبخاص من لشهر الاول .
بعم ربما يلزم من لاحد بمعدد الايام ، لثانيه صدق الريادة كما لو كان لحد
شهرين مثلاً وبقي من الشهر يوم واحد وكان حد لشهر يوماً ولشهر الثالث ناقصاً ،
فلو حصر الشهر الاول بمعدد الأيام الفتنه منه - وهو يومه وعشرون يوماً - لزم الاحد
بتمام شهر ثالث فلزم صدق الريادة عن الشهرين ، لان المجموع حينئذ شهران
ويوم ، وهو اليوم الباقي من لشهر الاول ، وفي هذا المص وحسب تكميل الشهر
ثلاث سبب ذلك اليوم معه وحصلها شهراً واحداً بمعدد أيامه تسعة وعشرون يوماً
لا يعكس ، وهو يتفق لشهر الثالث مع الاول بحصلها شهراً واحداً مساوي أيامه
أيام لاون وهو ثلاثون يوماً ، ولارمه طرح يوم من لشهر الثالث بدل ما بقي من
الشهر الاول وحده عن صدق الريادة (قد مر جداً) .

الكلام في مسقطات هذا الخيار

وهي امور:

مها . بشرط سقوطه في ضمن العتد . ومنها : استناطه بعد العتد ، والدمعى

أو الكلام وهما في حذر المحقق فلا بعد . ومهما : انصرف ، لا شك ولا خلاف
في كونه مطلقاً لهذا الخبر في الجملة . وأما الكلام في أنه مسقط مطلقاً بعد ،
أو سرور دلالة على الرب قطعاً أو ظاهراً . نوعاً أو شخصاً ، فدور مدار كشفه عن
أرضاً قطعاً أو ظاهراً على خبر المرحوم

وبعد ذلك أخرى المسقط هو عن انصرف عن وجه لينة أو لموضوعه
و بالسم يمكن كاشفاً أصلاً . بل وإلزام عدم عدمه بالعدم أو انصرف الكلام
عن أرضاً بالانزاع ، فيكون عبارة من ذلك الخبر . وعلى الثاني . و مدار على
كشفه عن أرضاً قطعاً أو ظاهراً ، علمه أنه بالرب والانزاع أو كنه كونه
كاشفاً منه . وعلى الثاني . فإن يدور مدار نقل السحفي أو يكفي كونه كاشفاً
نوعاً أو بالعدم بعد النص فعلاً ، لم يعلم بالخطاب .

وتفصيل هذا المقام بين أي يرب مقدمات ثلاثة ، الأولى في بيان أقسام انصرف
وتشخيص محل الخلاف فيه وبطل الأول . الثاني في الدلالة . الثالث في كليات
الاصحاب .

وأما القسم . فنقول : انصرف على عدم حسمه ، لأنه ، بأن يكون كاشفاً
عن أرضاً والانزاع بالعدم قطعاً ، أو كاشفاً عنه ظاهراً ، أو كاشفاً عنه نوعاً ، أو
مشكوكاً فيه ، أو يكون مع انقضاء بالعدم وقد يقسم بنفسه آخر ، وهو ما يكون
ما ولا كالسج وأصلح وجوهها أولاً وأما أن يكون معبراً انصوره كالمطرح في
لحظة وتشير مثلاً أو لا كالأشياء في زيادة مثلاً .

وقد يعمى لأخص على أن انصرف المقتضى من غير التحيز بعد أو لم يكشف
عن أرضاً بل لم عدم عدم المرامه له . وتشبه بالخبر . ولو لم ذلك ثبت القول
بالعدم قطعاً . لا فرق بين انصرفه . قل وعنده حديث . فإن كان لأول سبب للاستوط
تعباً لأم حجة كشف . كشف ذلك على أن لمدار على نفس انصرفه ما ولا كان أو

لا ، لا أن الكلام في تمامه الإجماع بل انما يتم أو افترض في التصرف الما قبل ، لا
ثم يتطاع معه عدم الرضا بالانضمام وحشد يكون التصرف الأول كاشفاً نوعاً حيث
دلالة على الكشف النوعي مع القطع بالحلوف .

وقد عدا الأخيرين لا شك في كونه مسقطاً للحبار حتى اذا كان كاشفاً
عنه نوعاً بوضاً . حتى أن لاردبيلي « قدس » ليس بمختلف في ذلك ، بل صريح
كلامه - في مقام الرد على المحقق الثاني - هو سقوط الحبار بمثل للمس ولظن
التي لا يحرم المقرر اليه ويحو ذلك بل مع لقص بعدم لزوم أيضاً ، حيث قال
قال بعض المحققين : المراد بالتصرف المسقط للحبار هو ما يكون المقصود منه
التمليك لا الإحياء ولا حفظ المبيع كالركوب لشيء منه وفيه تأمل لأن ظاهر
رواياتهم من ذلك ، فإن ظاهر هذا الكلام أنه ، لا تصرف فيه لا تعرض بل
للعيب واللبس ، أو يكون لتعرض عن التملك لأن يكون مسقطاً والرواية بخلافها .
انتهى .

فإن هذه عبارة صريحة في سقوط التصرف اذا كان عن لبس ولعب إلا
أنه يقول بذلك في نحو أمور مذكورة ، وفي المسألة في مكانة « بصر » من
جمل لفظ الحدث فيها وما ذكره في صحيفة علي بن رثب من اختصاصها بالباء
والتصرف لمخصوصة فهو كلام آخر متعارف حله فالمقصود أنه يكون سقوط
الخيار بمجرد التصرف ولو كان من لعب ولبس .

وبالحكمة ما دل من التصرفات على الرضا نوعاً فلا شك في كونه مسقطاً ، بل لا
خلاف في ذلك ، ولذا قال الفاضل في « المسند » بسقوط الحبار بحدث الحدث
المعسر كأحد الحافر والمعل ويحو ذلك ، أو كان مما لا يليق لا بالملك مستعراً
كاللمس والظن ولتمة ويحو ذلك تمسكاً برواية وأما غير ذلك فيسور مدار
لرضا حيث أنه في نحو المعبر عما لا يحوز لغير المالك لا يقول بدور به مدد

الأرض المعدي لكونه ثمرة نوعاً وأما في غيره فتدور مداراً صافياً م كونه أماره
في نفسه

وإن لم يكن لا شكل في ذلك و إنما لا شكل والخلاف في المسمى لا حيرين -
أي المشكوك والمنطوق لعدم - في نفس النعمد نقول بالمرط في هذين بُصاً .
وحام في ذلك جماعة كالمحقق الثاني وقد لو بعدم كونه مستطاً حشيد .
وهو لحملة الأقال في المسألة - أي في كون التصرف مستطاً لحذر الحيوان -
ثلاثة .

أحمد - قول سقوطه بمجرد التصرف تعدياً وإلا مع العلم بالخلاف وعدم
الأرض بأن تكررت التصرف شيئاً شريعاً جعل بموطأ الحذر وتدور مداره .
وإنما قول بدورانه مدار الأرض، فيكون المستط منه ما كان كاشياً فعلا عن
لوجه وهو صريح كلام لفصل في المسألة حيث صرح في التصرف الغير السعير
بدورانه مدار الأرض فلا يكون مشكوكاً لحال مستطاً فعلا عن معومه العدم .
وإنما قول - دورانه مدار الأرض - أي - المستط ما كان منه جهة
ثمرة على الأرض و لا يكون دالاً عليه فعلاً - فيكون في صورته الشك مستطاً أيضاً
لكونه ثمرة لا أنه غير بالخلاف ، ولا يكون مستطاً ، لعدم كونه أماره حشيد
وقد ذهب به جماعة من المحققين ، منهم شحنا لاسد لعلامة «قدس» ، وذهب إلى
ذلك لمحقق لاردسي والمرقي والمحقق لورخ الشيع علي - لاون فلايرده على
المحقق ثنائي حيث جعل المدار على التصرف لكاشف فعال - لآمره عدم كون التصرف -
لأعاً - مستطاً محذور ، والاصح صحة بخلافه حيث حصل لركوب مستطاً سواء كان
كاشياً عن وجه أو كان لأعاً - بعد بظهر من آخر كلامه : لا فغير في ذات القول
على أنه رد لبي ذكر في النص من دون المعدي إلى ما عداه من التصرفات .
وكذلك اعراض في «مسألة» في حصر التصرفات المعبره دون غيرها حيث قل

بالتعدد والسيبة في الأول دون الثاني .

وكذا الشئ علي في خصوص الصرف اقل أنه سقط متاعاً سلا خلاف
وان علم عدم دلالة علي الرضا وفي غيره ذكره وجوهاً ثلاثة .

وقد حكى ذكر الاحتمالات المذكورة الشئ الورع في كونه في شرحه على
« لاسعة » مالم يحصه - مع توضيح ما هو - أنه قد ثبت بالتتابع والاستقراء أن كل
مقام اعتبر فيه صدر لاقوال كذلك اعتبر فيه طاهر الافعال أيضاً في بحارات .
وكما أن لاقوال مسقط كذلك الافعال نصاً .

وبذلك لانه هذه القاعدة غير سنية ولا مسنة ولم يعم عنها دليل من عقل أو نقل
أو حجة أو غيره . بل باعتبار أن لمدار في لعمري على الالة على الرضا كما هو
انظر من محوى رد المحتار الخرج حتى ورد في بعضه أن لعرض على لسمع
سقاط ، وحديث يكون التصرف - من حيث هو مع حصول العلم والاطلاع بالرضا
« اسقوط لا مع الشئ مستقلاً على وجه القاعدة » فمحري في جميع لحيارات ،
ولا يختص بما ذكره الفقهاء من تصرف ، بل لمدار على فهم الرضا كيف تفق
فلا يكون مستقلاً اذا كان مع رضاء من هو قوي ، ولا على عدم لاسقاط ولا تأثير
بذل مع لعمري عدم الارادة بظاهر أو لثب في ذلك

ثم قد لا أن طاهر الاصحاب في الصرف أنه مسقط مع لخص على عدم
الرضا وعدمه ، وهو طاهر الروايات في حيز الحيوان بل صريحهما في بيع
الافصاري في سقوط على عدم الرضا في خصوص حيز الحيوان ، وان فيه جماع
فيما عدا قيل به وكذا حيز لعب لان طاهر لروايات فيه ذلك .

ثم أشار لي القول الثالث ، فقال : وربما طهر من لاصحاب أن الحكم
بالسقوط - في التصرف مطلقاً - بما هو لدلالة على الرضا طاهر ، ومع لثب
للمعارض بحكم بظهوره شرعاً ، فيكون كالفاعل يدبتمك به ، دائماً لا حيث يعم

-

عدم الرضا فعلاً وتقديراً أو الأول فقط. ويحصل في صورة الجهل
ثم قل بعد ذلك في مقام من مختاره - : على كل واحد من هذه الوجوه
في التصرف يمكن حمل الصحيحة . وربما يقال: أن لوجه الثاني أظهر لوجوه .
ثم أحد في الاستدلال لذلك بظاهر رواية علي بن رثب بتفريغ تعرض إليه في
العدم الثاني بناءً على .

وقد ذهب من جملة ذلك ما هو محل الكلام في لسانه، والوجوه والاحتتمالات
بل الأقوال فيه .

ثم الثاني ، في باب ما هو الظاهر من لادلة والأحاديث المسند
منها أي وجه من هذه الوجوه - في قولنا - تصرف - أو الكشف العيني
أو الشرعي ، ثم على تقدير ثبوت المبدأ واستفادة ذلك من الأحاديث هل مطلق أو
مقتصر بتصريف خاص ؟ فلا بد من المسند على ذلك أيضاً

وقولنا بعمومه بطل . لا إشكال أن مقتضى قول الصادق ^{عليه السلام} في صحيحة علي
بن رثب أن أحدث بشرى فيما اشترى حديثاً قبل الثلاثة أيام ، فذلك رضى
منه ولا شرط له وكذا مكانة بصير حدث وقع في الجواب : إذا أحدث فيها
حديثاً وقد وجب الشراء ابتداءً لله تعالى ، وعبر ذلك من الأحاديث لآخر هو سقوط
الختيار بمجرد التصرف واحداث ، من غير فرق بين أن يكون للاختيار أو لغيره
كاشعاً عن الرضا أم لا ، وقع ذلك مع عدم أو الجهل أو الغيبة والسيان . كل ذلك
لصدق لحدث ، فيكون مقتضى سقوط لختيار بمجرد التصرف بعد حتى مع تعلم
بالتحالف .

وهذا مما لا يقبل الامكان بل يكره ، بل المحقق لارديمي «قد» صرح
بذلك أيضاً وسلم عمومته من هذه الجهة حيث قد نقل مكانة بصير : هذه
وكانت دالة بظاهرها على أن كل حدث مسقط للختيار لأن لحدث مجمل ويمكن

أن يكون كل ما هو عيب سقط . الح .

وقد ربحه جسماً ترى تسليم ظهوره في سقوطه بمجرد الحدث لأنه قدش فيه من حبه احوال الحديث، فحشد فنول أن مقتضى ظاهر الروايتين - جسماً عتوب الحل من الكل - هـ سقوط الخيار، حتى لحدث مطلقاً من غيره قين أن يكون كاشفاً فعلاً أو نوعاً أو لم يكن كاشفاً أصلاً، بل وقع لعدم بالحلوف جسم لا يجهى ولكن قد يافى في عموم ذلك بوجوه .

(الاول) ما في «مجمع لرهان» باحتمال سقط الحدث من حيث هو لاحتضال أن يكون المراد منه العيب أو كلاماً يمد تصرفاً، فيكون لفظ الحديث محملاً، فيسقط عن درجة التمسك بها .

وفيه أولاً مجمع الاحتمال في لفظ الحدث من حيث ذاته، وثانياً: «لما حمله دتاً، إلا أنه يرتفع الاحتمال بعد تفسير الامام»، حيث سأل عنه وقيل له: وما الحدث أقل من: أن لا يمر أو يضرى ما كان محرماً عليه قبل الشراء. د من الواضح أنه لا خصوصية للامور المذكورة في صدق الحديث، فيعم منه ما هو القدر المجمع من هذه الامور وهو الحدث المستفاد الذي حكم بكونه مستقلاً بخيار لحيون، وهو التصرف الموقوف على المد أو عدمه من لبدك سواء كان في لامة أو في غيرها، غاية أن الامام، من قبل ذلك من باب الايضاح لظهور توقفها على لملك

وأيضاً لا اختصاص للامور المذكورة، بل ما ذكر من باب المشل ومن باب بيان أن المراد من الحدث المسقط هو ما كان من هذه التين، أي ما يتوقف على الملك أو دون لملك فلا وجه مما ذكره المحقق الأزدبيلي «فما» من اختصاص ذلك بالامور المذكورة وبالأداء، فلا يحري في غيرها وفي غير الأداء جسماً عرفت

فالنصرف الذي علم من رث كونه مستقاً هو الذي يوقف على الملك أو على اد المال. وأن النصرف الذي لا يوقف على الملك ولا على الاد من ادائه ، من كان معلوماً رضائه ودرت من شاهد حال ونحوه . فلا اشكال في عدم كونه مستقاً كرسط . بهانه زعمها وحفظها ونحو ذلك . فانه معلوم رضائه بذلك ولا وجه لعموده بخيار مدات بعدد غير لحدث لمسقط نحو الامور المذكورة مما كان موقوفاً على الملك أو ادائه ، فيكون لمسقط محضراً بذلك ولا وجه لاسقاط غيره مع احتصاص الدليل به .

مضاف الى ان الاعمال ايضاً بنفسها ذلك ، لان من علمه الخيار حيث كان مشتملاً بالمدد جعل الشارع هذه المشقة بالمدد كالمملك الحقيقي من اد الاروق مثلاً يكون عمن بعدد الرجوع بقصر فانه على نحو يداني ملكية قول الشارع منكمه بتدنية من له الملك الفعلي ومنه من النصرف .

ولذلك ان هذا النوع من النصرف من اد الاروق بائع ، فيكون لمع حينئذ محصوراً ، اذا كان النصرف مالياً للاروق بأن كان على غير ادنه . وما اذا كان بصرف في عين هو عن الاروق بالملك لحفظ ماله وتوجه دمه ولا وجه لمدته عن ذلك ولكونه مستقاً ، حسبما لا يحتمل

وبالحكمة لعمومات التي يوقف على اد المالك في مسقطه للخيار دون غيره ، من غير فرق بين كونه كسفاً فعلاً أو نوعاً ، حتى مع العلم بالاختلاف ايضاً من غير فرق من الاء وغيرها ومن غير فرق بين ان يكون ذلك للاحتسار أو لغيره والاحتسار عالاً يقع قبل شراء ولاوجه لانساء النصرف اذا كان عرصه للاحتسار كل ذلك لتغير لحدث لمسقط للخيار في روايه على من رثت بالامور المذكورة .

وأما مكاتبة الصغار حيث كتب اليه عن النصرف في الدابة من أحد الحذر

والعدل والركوب اى فراسخ ، موقع محروب : ان حدث حدثاً فقد وجب الشراء .

في مقدمه نصاً ذلك ، لتفسير لحدث في رواية السابقة لأمور مذكورة التي عرفها من رفقته على ادن المراث . ولأرباب موقوف في سؤاله درويه كلفه من هذا الفصل . وأن أحد الحرف و لعل والركوب اى فراسخ مع لأيرضى به صاحب لفظة در كتاب الفير . فكون حال هذه الرواية حال روايه علي بن رثب في دلالة على كون معلق مصرف السوف على ادن لم يمت مسقطاً للحبار مطلقاً .

ولا وجه حسنه اما ذكره السحق الأردى «فقد» حيث قال ان هذه الرواية واب كسب دقة بظاهرها على أن كل حدث مسقط للحبار لأن حدث محتمل لانه بعد ما عرف من تفسير الحدث في روايه لاخرى ارتفاع الاحتمال في لفظ الحديث

فالمسقط هو الصرف الذي سوقف على الادن من له ذلك وهو لحدث مسقط من غير فرق بين أن يكون وقوعه عمداً أو سهواً أو مياناً أو غير ذلك . وإنما غيره ولا يكون مسمياً لعدم السبيل على ذلك .

هذا كله في دفع المباشه الاولى - أي احتمال لفظ الحدث من حيث هو - وقد عرفت أنه لااحمال فيه أصلاً .

(الثاني) سبب أن لفظ الحدث بملاحظه التعبير عام يشمل صورة ما اذا كان كاشفاً عن الرضا وعدمه ، إلا أن الرواية الاولى من حيث اشتمالها على بوله "علي" ، فذلك رضى منه . ونعم به ظاهرة في اختصاصه بحدث الكاشف عن الرضا ، وعلى تقدير عدم ظهوره في ذلك فلا أقل من احتمال في وجب جمال العام ويستقط عن الاعمار .

أقول : عانه ما يرد في باب ذلك ما ذكره شيخنا لعلامة «وقده» من دورته
من وجوه أربعة

«الاول» أن يكون الحصة حراً للشرط فيكون كنه شرعية ، فكأنه قل : أن
لتصرف المرم بالعمد ورصته شرعاً وتربلاً
«ثاني» أن يكون موطنه لمحواب - أي قوله (ولا شرط له) على وجه يشير
إلى الحكمة نصاً ، فيكون اشارة إلى أن الحكمة في سقوط لحيار بالتصرف
دلالة على أن الرضا كالعرفق في حيار المحدث ، وعلى كل من لمعبر يكون
كل تصرف مبطاً ون علم عدم دلالة على الرضا

«ثالث» أن يكون ذلك على قوله : ولا شرط له فيكون لحصة احياراً عن
لواقع ، يتراءى أن الغالب بملاحضة نوع التصرف لو حبي وضعه فيكون يعني
الحد ، ولا يكون التصرف غالباً دالاً على الرضا بل هو العند ، وحشد ونص
العلية احتصاص الحكم بالتصرف الذي يكون كذلك - أي دالاً على نوع علانية
لرضا وان لم يدل في شخص مقام - ويكون مقتضى ذلك المسقط ما كان له ظهور
نوعي في الرضا نظير حذر الالفاظ في معادياً بعداً بعدم فريضة فوجب صرفه
وبه يمه لال على الرضا وان لم بعد تصرفاً عرفاً كالتعريض لسمع والادن لغيره
بالتصرف فيه وبه العلة كما أنها بخصص فتعم أيضاً

«الرابع» أن يكون حذراً عن الواقع ونكون العلة هي نفس الرضا الفعلي
الشخصي .

هذه مختللات لرواية - ثم قوي «وقده» ظهورها في أنه لثالث ، فيكون مقتضاه
الكشف النوعي وأنت حسر بأن طهرته ذلك من بين الاحتمالات المذكورة في
غاية المسح ، بل الظاهر من الرواية مقتضى ساقها كون ذلك حكمه لاعة كما
اعترف به غير واحد ، كما يرشد اليه تقدمه على قوله (ولا شرط بعد تقدم ادخل

على العلة. وان تسرنا عن ذلك فعدته عدم ظهور ذلك في شيء، فيكون محملاً مردداً بين العلة والحكمة.

وأما ظهوره في نفسه فلا، فإذا كان محملاً لدور انه بين معان أربعة وخمسة منها يقتضي التعدد، ومنها يقتضي تحريمه بالرب فيدور مدرة إذا كان هذا البطل محملاً لآثاره بين الأمور المذكورة فيسطع عن درجة الاعتناء، ولا يكون معاصاً وممة عن الاستدلال بظهور لعدم أحدث فيه حدثاً (الوقع في صدر الرواية). وأما ما ذكر من سريان احكامه الى العام لثبته باسمه المصل فيسطع عن الاعتناء

ففيه. أن ذلك مما لا يربط له بالمقام ولم يعم كونه محصياً حتى يكون من قبل عدم المحصن بالمحمل. بل أمره دائر بين كونه محصياً أو احباً على عدم، فعدته بالعام أقن من على الاستثناء المتعقب للحمل، مع أن جماله لا يسري الى تلك الحمل كما هو مذهب المشهور المعروف ولو سمي أن اجماله يسري الى العام فيصير محملاً وسقطه عن درجة الاعتناء.

فقد ساءه مراد المفايش الأئمة لا يرب أن احكامه يسري الى عدم اندي تعديه احمل، وأما عدم الاحتر لواقع في مكانه 'صغار فهو بان على عمومته، لأن هذا لسخص بالنسبة له مفصل، فلا يسري له حمل، فيكون ذلك باقياً على عمومته وهو كاف في اثبات المطلوب من عموم ذلك يرفع احكام العام لآخر

(الثالث) سيما عموم ذلك الا أنه يضعفه عدم انعكاس المملوك المشتري عن نحو هذه انتصافات، فلو قيل مع ذلك بسقوط الحار بمجرد التصرف بعدا كان جعل خيار الثلاثة حيث لا عوا، فلان من القول بعدم كون هذه الصراف للارمة مسقطاً حتى يكون في جعل الخيار ثمرة.

عدا، مع أنهم ذكروا أن الحكمة في هذا الخيار لاطلاع على أمور حفية

- في الحيوان - للمشري . وكشف بطع الامساك على ذلك تدو النظر الى الحاربه
ولمسها وأمرها بفتح الباب والسقي ونحوها .

وودأحب عنه شحنا العلامة «وده» ما حاصله . مع دلاله جميع التصرفات
لو حسنت وصنعها على الأثر . ولعند حتى تكون لاجارة عليه

ونب حير سافه ، أولا بان الأبراد المذكور ليس مسياً على دعوى
جميع التصرفات على الرضا حتى يقال في دفعه مع ذلك بل انه يرد ذلك على
لنوع بلعند حسنا ورده . فانه حسناً أيضاً يكون جعل بحار في الثلاثة دعوا
كما توهم فلا يسمع في دفع ذلك مع دلاله جميع ذلك على الرضا لعدم الابعاد
بالرضا على التبعيد .

وثانياً . أن الاسكال لمذكور يرد على الاول بالكشف الموعى أيضاً كما هو
محتاره «قده» لعده امكان الممكوك لمشري عن نحو تلك التصرفات المكشفه عن
الرضا نوعاً أيضاً فالقول بالسقوط بالتصرف المكشف نوعاً يلزم لعدم أيضاً
لعدم امكان الاشكال مشترك الورد فلا بد من رفع الاشكال على جميع التقدير .
فقول في رفع الاشكال . هو أن . أن بطلان الثاني ممنوع بيان ذلك ؛
أن الشارع شرح أصل الحبر في الثلاثة للافاق بالمشري ولاصلاح على عيوب
المبيع ، وذلك لا يملأه التصرف حسنا لا يحق . بل الكون عنده في الثلاثة
يوجب الاطلاع ان كان هناك عيب . وملكه لاملون لا يستلزم التصرف حتى يال
بأنه على القول بسقوطه به مستمر لعريه الحيار . بل الشارع من باب الاروق
حكم بأن له الرد في الثلاثة بشرط عدم تصرف وأنه لو تصرف فيه سقط حياره
وأى موده في ذلك حروح التصرفات التي كانت لحفظ لحيوان من السني وغيره
لعدم دخولها في الأدلة الدالة على سقوط الحيار بالتصرف ، لما عرفت من
احتصاص ذلك بالتصرفات الموقوفة على لملك والاد من المالك .

ولأرب ن نفع عن هذه التصرفات مطلقاً ولو جهلاً أو سباً لا يكون
مباداً لحمل الحيازات حيث أنه أي لعوية في جعل الحيازات مع النول سقوطه بالتصرف
مستباً ، فإن حكمة جعل الحيازات هو الأرفاق وهو يخص في صورة عدم التصرف
فيكون كذا في جعل الحيازات وأصل شريعته ، ولا تنص في ذلك الأرفاق معه أ يد
من ذلك أن يقال : ثوب الحيازات مع التصرف أيضاً فإنه و ن كان - أيضاً - أرفاقاً
له لأنه خلاف الأرفاق بالنسبة إلى المالك ، فالأرفاق به يخص ثوب الحيازات
في صورة عدم التصرف وأما معه وسقط الحيازات بالأدلة المذكورة ولا معه ،
حيث عرف .

(الرابع) أن الرواية بعد تسليم دلالتها على سقوط الحيازات مطلقاً تحدث يكون
معارضاً بما ورد في باب العيب والعيوب في سقوط حيازات العيب والعيب بالتصرف
حيث سئل عن أي حيازات "عيباً" قال : ن كان الشيء قائماً بعينه فمعه رده إلى
صاحبه بعد ظهور عيب واحد النقص و ن كان الثوب قد قطع أو حط أو صرع
ونحو ذلك يرجع بنقصان العيب ولا رد .

إلى غير ذلك من الأحياز الأخر الو رده في ذلك : الباب الدالة على عدم
سقوط الحيازات بمجرد التصرف ، بل إنما يسقط ما يوجب التمتع كالإطعام والحاطة
فإن قوله "عيباً" (إن كان الشيء قائماً بعينه) يشتمل ما إذا تصرف أم لا ، فصرح
تلك الأحياز حوز الرد حيث أنه وثوب الحيازات وعدم سقوطه بمجرد التصرف ،
حتصاص السقوط مخصوص بما إذا كان التصرف موجباً للعيب كما هو صريح ،
ومع ذلك لا يمكن العمل بإطلاق هذه الأحياز في هذا الباب أي بقول سقوط
حيازات الحيوان بمجرد التصرف - الاتفاق على أن التصرف لمسقط إنما هو على
سوى واحد بالنسبة إلى جميع الحيازات .

فإذا تعين العمل بمقتضى تلك الأحياز ، لأرب أن مقتضى ذلك سقوط الحيازات

بالتصرف المعبرون عنه . ومقتضاهما حينئذ عدم سقوط الحيار بالتصرف لغير المعبر ، لأنه خرج عن ظاهر ذلك ما كان دالاً على الرضا أو فعلاً أو نوعاً ، لإجماع على سقوط حيار الحيران بذلك من غير تكبير ، حسبما عرفت .

وعلى هذا فنكتص لسقوط بالتصرف المعبر بصريح تلك الأحبار أو ما كان كاشفاً عن رضا فعلاً أو نوعاً ، لإجماع على ذلك ، ولا يفتقد بمجرد تصرف حتى مع العلم بالاختلاف ، كما هو مقتضى القول بالعمد فيعمل القول بذلك ، وبمعين القول بما يدل على الرضا نوعاً ، من التصرف ، بمجرد داخل في ذلك ، بصاً أو كذا . ما يدل على الرضا فعلاً ، إذ الماتل بالرضا الوعي - حسبما أشرنا إليه - أنه لأقل من ذلك لعدم السقوط ، لرضا المعلن .

هذا ولكن التحقيق أن دالاً ، أنه مع قطع النظر عن الإجماع على اتحاد الناس - أي باب حيار الجبوت وباب حيار العرب - لا اشكال أنه لا تعارض بين الخبرين أصلاً حسبما لا يخفى .

وبعد ملاحظة الإجماع على اتحاد الناس يحصل لتعارض بينهما ، ولأنه أنه بعد إجماع على اتحاد الناس يكون لتعارض سهم تعارض لعائين من وجه . فإن مقتضى هذه الأحبار الواردة في هذا الباب سقوط الحيار بالتصرف ، سواء كان معبراً أم لا ، ومقتضى تلك الأحبار عدم سقوط حيار ما دام بقاء الشيء بعينه سواء تصرف فيه أم لا فيحصل التعارض في التصرف الغير المعبر ، ومقتضى حيار باب سقوط الحيار بذلك ، ومقتضى تلك الأحبار عدم لسقوط .

هذا مع أن صريح بعض الأحبار الواردة في الباب لسقوط بالتصرف لغير المعبر كاللأس والذفر والفله بل لوطي ، وعبر ذلك مما ورد في صحاحه على أن رثاب حيث فسّر "مَنْ" الحدث المسقط بذلك ، وصريح أحبار يعيب هو عدم السقوط مع عدم التعبر فيحصل التعارض ، فلا دحض من التناقض ورجوع

الى العمومات أو استصحاب حكم المخصص .

فما نقول بالتحجير كما هو المعين في الحريس المتعارفين حسبما حثوا في الاصول فهو مدالا محري له في العموم لكونه خلاف الاجماع من ضرورة من لدن . ولابد حيث من السافد . فيكون المرحح هو الاستصحاب - في استصحاب لحيار بعد احواح الدر المتين - أي ما كان كاشعاً نوعاً من الرضا - للاجماع على ذلك حسبما عرفت .

ولاريب أن مقتضى استصحاب الحيار هذه المستوط فما عد ذلك فيطل نقول بالعمد حيث أيضاً وما كان ككلام وتحقيق في أصل كون المرحح في المقام هل هو لأصل أو عمومات للروم ؟ لاساء ذلك عسى أحد الرمان في العام طرفاً أو قيدا . حيث أن شره من رار وبشر يد أيضاً لاسعنا ما عن ذلك من المرحح في العموم هو العمومات الواردة في سائر الحيوان أي ما و د من أنه ثلاثة للمشتري .

ولاريب أن مقتضى تلك العمومات ثبوت الحيار للمشتري في ثلاثة لا ما علم حروحه وهو ما د نصرف بما يدل على الرضا نوعاً ومع هذه العمومات يستعني عن الرجوع الى الأصل حتى يفتش في ذلك بأن الرمان مأخوذ في عدم على جهة لفيديه ، فيكون المرحح هو العام دون استصحاب حكم المخصص هذه العام لكلام في إمكان القول بالعد ويصحح القول بأن المسقط هو ما دل على الرضا نوعاً وهو الأقوى تبعاً لجماعه من المحققين المتأخرين ، مهم

(١) ولا يحق عليك أن تلك العمومات ليس لها عموم من حيث التصرف وعدمه وطرد مقتضاها وعدمه بل هي ساكنة من حيث البحث ، فهي مبيعة من هذا البحث (لأنه قد سارع أصل هذا الحديث في ثلاثة للمدري وإنما من مسقط ما نصرف ثم لا يبقى ساكنة من حيث البحث .

شيخنا العلامة وقده .

بني لكلام في أنه على قول بالمعد وسقوط الخيار مطلق لتصرف حتى مع العلم باختلاف ، حل هو ثابت في مطلق التصرفات سواء كان من قبل إسقي و (معد) أو التمس والمطر ما يتوقف على الحدث ؟ أو كان الاحتار و لاستعلام عن حال المملوء من وجود العيوب المحبة وعدمه أو غير ذلك ؟ وعندها ترى لابد من بيان دائرة المعد

فقول وعرفنا سابقاً في صبي لاسدلال برو باب علي بن رباب حدث عن الحدث لم يستند بمثل الموضي والتمس والتصرف في ما يحريم لتصرف اليده ما كان من هذا الجنس - أي ما يتوقف على الملك أو الإذن من المالك - وأن لتصرف بمحاضرة المشتري ، معلومه أنه يشهد لحدال وبحود كسبي لاداسه وعلقه ، ورطها أو ، يتوقف جميع الجنس المحترمه على ذلك . (أما دونه من طرف بشرح علي ذلك فلا ريب في خروج ذلك عن مورد لادله حسبما عرفت فلا يكون نحو هذه التصرف مستطناً لعدم شمول الأدله بذلك حسبما عرفت

وأما لتصرف لواقعة الاحتار وسدلام حال المملوك ، فلا بعد استئذ ذلك أنصاً كما ذكره شهيد «وقده» في «لدروس» «حدث قال واستثنى بعضهم من التصرف: ركوب لاديه وفتح عيب وحلمه ، ديه يعرف حالها فبحير وليس بمعد . وقال محتق لكركي «قد» ولا بعد ركوب الدابة للاستحار أو لاحتواف من صالم وأرده تصرفاً سبي وقال في موضع آخر - على ما حكى عنه - : وليرد المصروف لمتقه ما كان متصود منه لملك لا الاحتار ولا حط المسع ، كركوب لاديه لسنبي ، انتهى . الى غير ذلك من سمات لاصحاب

وبعد جراح التصرفات المذكوره على القول بالمعد - حسبما عرفت - لا تبي ثمره بين قول بالكشف وبين قول بالمعد لا نادراً حسب ، لا يحنى .

وَأَمَّا لَتَتَصَرَّفَ فَيَعْنِي بِكَوْنِ مُسَدِّدٍ : لِأَفَرَقَ عَلَى الْفَوَلِ دَلِيلَهُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا
أَوْ حَاجِلًا ، مُسَبِّحًا أَوْ عَادِلًا ، لِإِطْلَاقِ لَدَلَةِ عَنِ الْفَوَلِ بِالتَّعَدُّ حَسْبًا عَرَفَتْ .
هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْمَقَامِ الثَّانِي .

وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّلَاثُ - أَيُّ كَلِمَاتِ الْأَصْحَابِ - : فَهِيَ وَ بَكَاتٍ طَاهِرَةٍ فِي
بُحْثِهِ الْحَكْمَ بِالرَّصَا كَمَا ذَكَرَ شُعْبَا الدَّلَامَةِ «قَدَد» وَ كَمَا هُوَ لِتَادِرٍ مِنْ عَدَرِهِ
«الْمُعْتَمِدَةِ» وَ «نَعِيَّة» وَ «السَّرِثُ» وَغَيْرَهَا عَلَى مَا بَقِيَ «قَدَد» حَيْثُ بُهِمَ صَرَحُوا
بِثُبُوتِ بَحْيَارِ الْأَثَرِ إِذَا أَحْدَثَ حَرْفًا يَدُلُّ عَلَى الرَّصَا .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْأَخِيرِ رَدُّ لَدَلِ الْمَقْهُومِ عَلَى عَدَمِ الْمَعْرُوفِ بِهِ لِأَيْدِلَ عَلَى
الرَّصَا وَأَمَّا عَدَرَةُ لَعَلَّمَتِ فِيهِ مَحْتَمِلَةٌ عَائِدَةٌ لِاخْتِلَافِ الْأَنْ بَعْضُهُ طَاهِرٌ فِي
ذَلِكَ ، وَبِمَكْنٍ رَحَاجٍ غَيْرَهَا الَّتِي حَسْبًا لَا تَعْنِي عَلَى مِنْ رَاحَتِهَا . وَبِحَاجِلَةٍ
بَسْتَدُ مِنْ عَدَرِهِ لِأَصْحَابِ بَاطِنِهِ لِحَكْمِ الرَّصَا مِنْ حَيْثُ أَنْ لَأَصْلُ فِي لَعَبْدٍ
لِاحْتِرَازِ الْأَثَرِ أَنْ تَضَعَهُ أُمُورٌ :

(الْأَوَّلُ) أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ - مِنْ لَعَلَّمَتِ الْمَذْكُورَةِ - ذَلِكَ - يُكُونُ مَوْطَأً
دَارِصًا بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ التَّعَدُّ : الْأَخِيرُ وَبَسَلِ الْحَكْمَ عَمَّا عَدَدَهُ -
كَانَ لِمَسَبِّ هُوَ التَّعْيِيرُ ، لِأَشْتِرَاطِ وَالتَّعْيِيرِ دُونَ التَّوَصُّفِ ، بِأَنْ يَمْلَأَ «الْحَدِثُ»
أَوْ يُتَصَرَّفَ مَسَبِّ إِذَا كَانَ دَالًا عَلَى الرَّصَا لِأَنَّهُ الْعَبْرُ - بِمَسَبِّ الْإِسْكَافِ فِي مَثَلِ
هَذِهِ مُمَوَّرَاتٍ ، وَلَعَدُولِ عَنْهُ وَالتَّعْيِيرِ بِالتَّوَصُّفِ مَعَ حَرْوَحِهِ عَنِ الْمَتَعَارِفِ أَمْرَهُ
عَلَى كَوْنِهِ يَوْصَفُ مَوْصَحًا وَكَاشَعًا وَكَانَ الْأَصْلُ فِي الْأَخِيرِ .

(الثَّانِي) أَنَّهُ لِمَسَبِّ لِإِطْلَاقِ الْأَخِيرِ الْوَرْدِ فِي الْمَثَلِ لِمَنْ أَنْ إِطْلَاقُهَا
قَصْدٌ بِالْعَدَدَةِ . وَ لِتَحْقِيقِ وَأَنْ كَانَ حَلَاقَهُ كَمَا مَرَّ لِأَنَّ التَّحْمِيدَ لِإِطْلَاقِ هُوَ لِمَسَبِّ
لِمَسَبِّ الْأَصْحَابِ وَالْمَلَأَتِي بِمَعْرِفَتِهِ فِي غَيْرِ الْمَثَلِ .

(الثَّلَاثُ) أَنْ إِطْلَاقَ نَفْسِ الْبَيْدِ قَصْدٌ بِالتَّعَدُّ لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنْ لَتَتَصَرَّفَ الدَّلَالُ

على الرضا مستند ، سواء حصل الرضا أولاً ، ولتصرف بالدلالة على الرضا وان كان مقبلاً ، لا أنه بالنسبة الى نفس حصول الرضا وعدمه مطلق لا مقيد له ، والداعي على ذكر القيد حينئذ مع حصول الاذعة بطلاق لتصرف ليس الا لئله عن بيان حال التصرف و تعرض لثأره ، فالمراد بالتصرف مستند للحيار سواء حصل الرضا أولاً ، لأن التصرف هو من شأنه وشعبه ، بدلالة على الرضا ، وهذا هو الصفة الكاشفة .

واحصل - أن لمجد متبهر المتبذ وان كان قصباً بالاحترار به الا أن الامور لمعهمة المذكورة صرفة عن هذا الظهور وقاصة بكونه للكشف عن حال التصرف واحراز أع حقه المتبذ ولدت بسبب الى المشهور لقول المتبذ به مع عدم حصوله لهم - حلاً وكلاً - عن تعبد بالدلالة على الرضا . (والله العالم) .

خيار الشرط

الثالث . - الشرط - أي شرط الخيار - وهو شرط الاشتراط - أي حيز لماشيء من الاسرار في ضمن لعقد تعدياً أو تحسباً أو ساداً - فالمراد به هذا شرط نفس الخيار في ضمن العقد .

وتوصح المراد بفتح أطراف البحث و لكلام يستدعي رسم مورد في المقام . (الامر الاول) أنه قد يشكل في ثبوت هذا الخيار وصحة هذا الشرط بوجهين . « أحدهما » ما مر في شرط المنفرد وهو أن هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد لأن العقد بنفسه مقتضى لزوم و سرط الخيار مخالف لما تقتضيه العقد وقد أجمعوا كافة على أن كل شرط مخالف لمقتضى العقد باطل .

ثم إن هذا الاشكال اما بحري فيما بعد الثلاثة ، لأن مقتضى العقد في الأيام الثلاثة هو الجرار بسبب حذر الحيوان لا لزوم . فليس شرطا لخيار وبها مذهباً

لمقتضى العقد بل هو موافق له ، فيحتص الاشكال بمالو شرط ثوب الخيار فيما
بعد الثلاثة

ويمكن تقريره في ثلاثة مقرب أو مقتضى لعقد فيها هو الحوار من جهة
خيار حيون لأم جميع الجهات ، فهو من سائر الجهات يكون لاراً في الثلاثة
أيضاً والد كان حائراً من جهة خيار الحيوان وتظهر الثمرة في الاسقاط . وبالحملة
تكون ثوب الخيار في الثلاثة من جهة أخرى غير الجهة حيون به محالاً لمقتضى لعقد .
وكيف كان ، أحببته المشهور بما أحسوا في عكس المسألة كما مر
مفصلاً من أن الجواز ليس متافياً لمقتضى ذلك أنه لا وطبيعته بل مسوق لاطلاقه ،
لان لزوم من مقتضيات العقد لأم مقتضيات طبيعته العقد حدث لا قبل التحف
والاعكاز . والشرط الناضل هو ما كان من قبل الثاني لا لاول لا ما هو مقتضى
الاطلاق يكون قادراً للتحف ولا صبر في تحفه حسب لاشتراط .

ومهدد مرادهم أن مقتضى العقد على قسمين :

أحدهما : ما هو لارم الصفة لا يفتك عنه سواء اشترط خلافه ام لا فيكون لارم
الثبوت في الحالتين .

ثانيهما : ما هو لارم وثبات للعقد لولا لشرط لامطداً ، فيكون للعقد باعساره
مقسماً الى قسمين : العقد الحالي عن الشرط والعقد المشروط وللارم لارم للاسم
الاول فقط دون القسم الثاني ويعبر عن القسم الاول - وهو ما يكون لارماً للعقد
في الحالتين - سواء شرط أم لا بمقتضى ذات العقد وعن الثاني بمقتضى اطلاقه .
والشرط في الاول دخل ، لان المعروف ثوب للارم مضطراً لشرط خلافه أولاً ،
فيكون لشرط محالاً لمقتضى العقد لامحالة وفي الثاني صحيح لان المعروف
أن للعقد بمقتضيه ما كان مجرداً عن الشرط لامطداً . فالسرد بمقتضى لداد
والاطلاق هو ملاحظة لداد أو لاطلاق من حيث الشرط فان اقتصد بدته - شرع
أم لا - فهو الاول ون اقتصد - العقد الحالي عن لشرط دون المشروط فهو الثاني .

وحيثه يقال أن البروء من الشيء لأنه متضمن لعقد لحالي عن شرط
 اختيار وليس من قبل الأول بحيث يكون لازماً وضرورياً لمعناه شرطاً شرطاً
 اختيار أولاً . وصار شرط الخيار مذهباً للاستلحاق لا لغيره . والظاهر هو الداسي
 لا لاون

وأورد عن ذلك المحقق الشيخ عبيد في «شرح المصنف» على ما حكى عنه -
 مما حاصله . مع كون البروء من متضمن العقد أصح من الحيثية عن الشرط لانه
 مجرد دعوى لاثنية ولازمة بل هي لا لاثنية لعدم متعلقاً بـ « شرطية » اختيار
 ثم لا . وحدث أن مرجع في كتاب الشيء . لازماً بعدم في حال دون حال أو في
 جميع الأحوال هو ملاحظه أن كل الشرعي لذلك - أي دلل ذلك الحكم - ومن
 المعلوم أن دليل البروء هو أن في البروء وهم عدم شامل للحال ، لا لايتعلق
 وحديث البروء بعد مبدأ . سائر شرط الخيار لا

ولم يرد أحد من شروط كلاهما مشمول بعدم وحيث البروء قد دل
 على البروء مبدأ وألزم مع شرط الخيار . فصار شرط الشيء شرطاً لحيث مبدأ
 لمتضمن العقد . حيث أن مقتضى عموم (أورد) هو البروء عند الاشتراط ، ومتضمن
 دليل الشرط هو الجواز وثبوت الخيار ، وهما متنافيان متناقضان . ومقتضى تحكيم
 عدم عن دليل الشرط لكونه فرعاً لموضوع هو فساد الشرط وعدم ثبوت
 الخيار ككونه شرطاً مبدأً بمتضمن البروء ومبدأً لثبوت وسه .

ومرغم عن ذلك فأقصى الأمر يرجع معارضين ، ليس دليل الوفاء
 العقد بمتضمن البروء ، ودان صحة الشرط لمتضمن الجواز والسنة عموم من
 وجه . والمرجح عند المتأخرين هو أصح البروء ولا أقل من استصحاب إمكانية
 عدم التمسح وكيف كان فلا دليل على صحة عدم البرء من الدال على خلافه .
 هذا محصل مرادنا على المبدأ ما . ويبدو أن نفع المعارضة في العقاب .

لأن دليل وجوب نفع لا يصلح لشموله لعقد الشروط الحيز لم يرد له ، لعدم
قبضه لاحتواء تحته للبروم المعارضة بس الدليل لو شمله على مقرر من البروم
المتضمن في مذبول (أوفوا) فلا يمكن شموله وعمومه له ، لأن عدم دما يشمل
الأفراد القابلة دون الفرد الغير القابل عقلا .

ووجه عدم شموله هو أن النفع بالعمد معه هو الوفاء به على حسب ما هو
عنه كماً وكيفاً أي على حسب ما يريه ويصدق المتعاقد من القيد والخصوصية
قد كان لعقد شرط من شروط الوفاء به إما لتحقيق الوفاء به عند ذلك الشرط
لأن الوفاء بنفس العقد المبرم دون شرط حيث ليس ، وء للعقد على ما هو عليه
في الخارج من لخصه صفة بمعنى وجوب الوفاء بالسائر الأوجوب الوفاء ، لعقد
و بشرط قضية للوفاء ، لعقد على ما وقع في الخارج و له ، بشرط في الحياز
إيس قابلاً لوجوب الوفاء بهذا المعنى .

لذلك أن لعقد الحيزي ليس واجب الوفاء ، دلالة معنى لوجوب الوفاء ، بعد
بغيره ، لأن تناقص سبب ولذا لا يشمل (أوفوا) المبرم الحيزه وبك سببه
أصالة البروم في العمود قد لم يغل وجوب الوفاء ، لعقد المشروط فيه الحياز
لعدم قابلية لوجوب الوفاء به خرج عن تحت (أوفوا) بحكم العقل تخصيصاً
للتخصصاً .

فصار لعقد مبرعاً إلى نوعين: العقد المشروط فيه الحياز والعقد المبرم عنه
والبروم لازم للثاني دون الأول ، فليس شرط الحيز مطلقاً لمتنصي للعقد ، إذ
للمسافة مبني على عموم (أوفوا) وشموله لعقد لمشروط بالحيز أيضاً ،
والمفروض خلافه كما عرفت .

ودون ادعاء ترجم المعاصيه س (أوفوا) ودلائل الشرط ل دليل ان شرط
حاز من دون تعارض وهذا هو مذهبهم من أن البروم هو متضمني لعقد بشرط أن

لا يشترط فيه لحيار لامقصي العقد المشروط فيه الحذر .

فان قلت : ان وجوب الوفاء بالعقد معناه وجوب الوفاء بكل عقد على حسبه جوراً ولو روماً ، فوجب الوفاء بالعقد لحائز على مقتضى حوزة كذب ذكر في « المسالك » ان حائزاً فحائز وان لارماً فلازم .

قلت . مضافاً الى أنه لا يحصل لوجوب الوفاء بالعقد الحائز ، ومضافاً الى استلزامه عدم حوار التمسك به لاصالة اللزوم وهو خلاف ما سـمـر عليه طريقة الاصحاب ، ولك يعمه بدعوى أنه يجب في العقد لحائز أيضاً ترتب آثار الحوزة ، فان العقد ترتب آثار كل على حسبه فلا يصح . لان لازم هذا المعنى على فرض تعينه هو ثبوت الجواز وصحة شرط الحذر لكونه مشمولاً (أو فوا بالعقد) وحيث قد فليس الشرط مخالفاً لمقتضى العقد ولا منافياً لوجوب الوفاء بالعقد . ومع التعرضه بين الدليلين رأساً بل كان أو فوا ، نفسه دليلاً على صحة هذا الشرط .

و ثانياً : ان شرط الحذر شرط غير معدور . والشرط لغير معدور باطل عقلاً وشرعاً .

أما الصعري فلان الحيار حكم شرعي ، وهو موطى بالعقل من الشارع وليس أمره راجع الى المكلف .

وأما لكبرى . فلان شرط عبارة عن الالتزام والالزام ، فلا بد من أن يكون مطلقاً لأفعال الخارجة لا بوجوبه المقدورة ، ولا من لغير العقد والمخارج عن اختيار لمكفلس فإلا للالزام والالتزام فليس صالحاً للاشترط .

وليس هذا من قبيل شرط المنفع أيضاً حتى يأتي فيها ما يأتي منها من رجاء شرط الى الالتزام بالانابة المقدورة فصيح الاشراف من هذه الجهة وان كانت هي بأنفسها غير مقدورة ، لان السائح عبارة عن الاوصاف والاحكام الوضعية ، فتمسسه

عن الأسس الاحيائية كالملكية والحرية و لوصف وحوها . فانها واسكت وأفسها
غير مقدورة ، لعدم كونه من الأفعال الحرة بل من الأوصاف ، لأنها مقدورة
بالواسطة ، لكونها ماسة عن أسس هي أفعال حرة .

فلاصر في صيرورة الشرط ساء لها أيضاً بحكم (المؤمنون عند شروطهم)
وهذا بخلاف الحيات ، ادلس وصفاً مائة عن سبب احتياري ، بل هي حكم شرعي
سواء ليس الأهل الشارع ، وشرائط الحيات شرط على الله «تعالى شأنه» لأعلى
لمكلف ، فيدخل في الشرط الغير المقدور .

ويستوعب هذا لأشكال يسمع احصاء دليل الشرط بالأفعال الحرة بل يعمها
وغيرها ما كان له اثر قابل لارحوب الزو . وحتث أن للحيات آثاراً وحكاماً راحة
لى من المكلف ، كترتيب آثار السمع لرصيح و لزوم لوسط فشملة عموم
(المؤمنون عند شروطهم) .

نعم لو كان متعلق الشرط حكماً شرعياً بحيث لم تتعلل وحوث لوفاء به أصلاً
ولو بملاحظة الآثار كما اد شرط حلية لحمر وحرمة شرب الماء - مثلاً - دخل
في الشرط بغير المقدور ولم يشمله دليل صحة الشرط . والحيات ليس من هذا
القبيل ، بل من قبيل الأول .

والفرق بينه وبين النتائج أنها مقدورة بالواسطة ، والمقدور بالواسطة مقدور
والحيات غير مقدور لكن وجوب الوفاء به بمعنى وجوب ترتيب الآثار وهو قابل
للوفاء عملاً بعموم (المؤمنون...) الشامل للمقدور وغيره اذا كان قادراً لوفاء ولو
بملاحظة الآثار . فتدبر .

وقد يستصير المشهور ويدفع كونه شرطاً لغير مقدور ما ذكره لمعاص الجود
في «شرح للمعه» : من أن الأقالة مما ثبت مشروطاً بالصلح والجماع ، وليس
معنى الأقالة لا الصلح ، والحيات أيضاً كالأقالة في كونه مأساً لفسخ العقد ، عينة

الأمر بأنها موطئة برضاء الظنون بخلاف شرط الخيار ، لأنه عسى حسب ما شرط .

وفيه . أن الأقاله فعل جارحي ، والخيار حكم شرعي فلا وجه لمقايضة أحدهما بالآخر .

وقد يتصور لهم أيضاً بأن شرط السائح مما ثبت مشروعته في الحزمة وبما لم تكن به سبب مخصوص مع اشتراكها في كونها غير مقدور ، والخيار أيضاً من جعله السائح ، فلا صير في ثبوته بالشرط مثلها عملاً بعموم (المؤمنون ...) لا ما خرج .

وفيه . ما مر من أن الخيار ليس من السائح لأنها عارضة عن الأوصاف بمنسبة عن الأسباب لسرعته . وبت الأسباب أفعال جارحة . و الخيار حكم شرعي لأوصاف جارحي أو اعناري بل ثبوته راجع إلى جعل الشارع وخارج عن احتيار المكلف ، ولا وجه لمقايضة الخيار بالسائح .

اللهم إلا أن يراد به مجرد النص لكشف عن صحة اشتراطه ، فهو خارج بمنسبة عن القدرة كالأوصاف لأنه مشترك بينهما وإن اختلفا في وجه الحل . فتدبر .

وكيف كان فقد ظهر مدح لاشكال في صحة هذا الشرط ، فلا شك في الصحة .

(الأمر الثاني) هل يجري هذا الحذر في البيع المشروط بصحة شرط متأخر كالصرف والسم لمشروطين بالنص أولاً ؟

قد مضى منصف - في حذر للمجلس - الاشكال في ثبوته قبل النص فيما يتوقف صحته عليه بناءً على عدم وجوب النص تكليفاً لأن الخيار عبارة عن السطة على المسح ، ولا يتصور ذلك إلا إذا كان العقد مؤثراً حتى يؤثر المسح في رفع ذلك لائق ، وقبل النص لا أثر للعقد بحكم القرض ، فكيف يتعد الخيار

من قد ندم لاشكال في حريته حذر في حقن الحرة والد. - من حورها
 دأماً يكفي في السلطة على المسح والار له في حيار نحتسب لنحصن ولعو محص
 لاسرته عند أثر أصلاً. ولتو ثبات أثره وثباته حورر سطوة بالاسط مدعوة
 بأن المسوط ورج اسوب فلا يعقل أن يكون أثر أو فندته
 وكيف كان في دور الحيار مدر ثوب الفائد ولذا قد ثناء على وجوب
 النص في الصرف والسلم لأماع من ثور. لكون فائده حيث هو ربح هد
 لوجوب المسح لأرفاع الموضوح. - واب اشك فيه نصاً كما قد ذكرنا
 فر جمع .

والعرض في المقام هو لسه على خصوصية في المقام لستار بها عن سائر
 الحيارات ، حيث أن الاشكال والكلاء هـ كما كان في من مدأ للحيار حل هو
 قبل الانض أو بعده .

وأما أصل الحيار فلا ماع منه . سبه لامر أنه لو حل ثمرته قبل النص
 لعدم الفائد بعين الأول ثبوته بعد النص وهذه المسوحة مفقودة في المقام
 إلا أن الاشكال هـ في أصل ثوب حيار مطلقاً لوجود ماع عنه في الحائين اما
 قبل النص فعدم الفائد وعدم الامكان أما بعده فلووم الجهالة والعرر في شرط
 كما سته عيه المحتق الشيخ عني في مشرح المسألة .

ولد حكيم عن «المسوط» و«أمية» و«السيرة» التصريح بعدم دخول حيار
 الشرط فيه ، مدعين عني ذلك 'لأجماع ، لكن العلامة بقده «ود أشكل في «القواعد»
 فيه . عني ما حكى عنه - بل في موضع من «التذكيرة» أيضاً : انجرم دحوته
 في تصرف وعن عرصه الرد على استدلال الشافعي - في بطل دليته - لأمع صل
 السدهي .

رخته في موضع آخر من «التذكيرة» مع ثوبه في الصرف والسلم أيضاً .

و لا قوياً عدم دحوله فيه ، لما ذكر وحاصله أنه ما أن يشترط بعد انقضاء ثبوت
 الخيار أو يشترط في ضمن العقد . وعلى الثاني . وما أن يشترط في ضمن العقد
 ثبوت قبل انقضاء أو يشترط بعده ، فإن لشرط بعد انقضاء ثبوت الخيار - بمعنى
 اشتراط رأساً لأنه شرط مفصل خارج عن العقد - فلا أثر ، وإن اشترط في العقد
 ثبوته قبل انقضاء ، لم يمتثل لعدم الفائدة ، وإن اشترط ثبوته بعد انقضاء لزم الدخالة
 و لعمري ، لا بد من انقضاء مجهول و لجهل في الشرط عرر موجب لفساد العقد
 لسرايته الى العرر فيه .

هذا مصافاً الى الاحتمال المحكي عن الثلاثة خلافاً لـ «المالك» حيث قال
 بالعميم ومع لاجماع ، بل قال : أنه أطلق المتأخرون على معناه - بمعنى أنهم
 معنو ثبوت لاجماع - وهم بين مطلق ثبوته في البيع وبين مصرح بالعميم وهو
 كاف في مع لاجماع . وهو د في «الخواهر» .

و لا قوياً ما ذكرنا ، والاعتماد على الوجه المذكور دون الاجماع .
 ويحل عن الشعبي وجه آخر للامع وهو : ان اشتراط الخيار مضاف لعرض
 اشتراط انقضاء حيث أن المقصود من تشريعه هو إعطاء علاقة لمالك رأساً حتى
 يقرى عن لزوم ولم يبق بينهما علاقة ، ولو ثبت الخيار بعت لعمه . وهذا يقتض
 لفرض .

وقه : ما لا يفتى لا بد محض اعتبار ، واستحسان صرف لا يصح للاعتقاد
 فإن أُجيب عنه في محكي «التذكرة» بمع الملازمة . هذا كله في انصرف .
 وما لسلام . فمدتوهم امشعر لاجماع على ثبوته فيه بطراً الى أنهم اجمعوا
 كافة على دحوله في جميع أنواع البيع وأقسامه ولم يستثوا من ذلك الا انصرف ،
 فيدخل السلم في المستثنى منه .

وقه مع ، صغرى وكبرى لان العرض لخصوص انصرف ليس لخصوصية
 فيه بل لأمور من الوجه وهو متحد في الناس ، ولعل السكونت عنه من جهة أن

اشتراط التقبض في الصرف أظهر وأقوى .

وكيف كان حكمه حكم الصرف لاتخاذ مذهب الاشكال، والاحكام المتوهم
ممنوع ويكفي فيه ما مر من « لتذكره » من المص والاشكال في كميته . ولو
سلم فليستد في المقام هو البعد ، لانتفاء لخص الخاص ، ومماط الحوار و لمص
فيهما واحد ، فالفرق بينهما باطل .

(الامر الثالث) أن هذا الحيات على حسب ما بشرطه المصدقان كماً وكيفاً
وليس له حد مصروط، ويعني بالكم: طول لزمان وقصره ، فلا فرق من اشتراط
الحيات ثلاثة أو أقل ويعني بالكيف : الاتصال بالبعد والافصال أو انقضاء زمان
الحيات واستمراره أو انفصاله .

فهنا مسائل ثلاث

«المسألة الاولى» في كونه موطئاً مانعاً وعدم يفرق فيه من حيث لكم
والحكم فيه اجماعي وام يدل فيه خلاف الا عن بعض الشافعية ، حيث قد بو
عدم حوار شرط الحيات أكثر من ثلاثة أيام اسناد الى (لسويين) أو (البري
صلى الله عليه وآله و سلم) لمروي بغيرتين : أن - ما ينس منه كان يحد في
البيع وأنه أصابه في رأسه ، فقال لسي عليه السلام : دامت فذل : لاحتلاة وحصل
لك الحيات ثلاثاً وهي أخرى ولت الحيات ثلاثاً .

وفي « بحر اهر » : الحيات ثلاثاً ، وكذا في كتاب الشيخ على « فقه » و لفرق
أنه بما أ عليه يكون معاده حكماً كلياً عاماً ، فلا يحصاح لي صم قاعدة الاشتراك
بختلف لاو ، لان المجعول له لحيات ثلاثاً بحكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو خصوص
لمخاص لسان قوله (وحصل لك) أو (لك) فتعدم الحكم يحتاج الى صم قاعدة
الاشتراك

ويؤيده لا عذر لدعلي نصاً . لأن حكمه جعل الحمار هي لتروي والتأمل في المصالح وهو في مدة ثلاثة أيام وليريدده عنها نحو شخص ، فلذا جعل الحمار في الحيوان ثلاثة أيام لأريد .

الآن في سند لرويس مضافاً إلى الأرسال ، لا يخفى من الضعف لأنه من طرق العامة لا من طرق الخاصة ولا حاربه لا يصدق الكل على خلافه والأعراض عنه فلا يصلح للاعتماد ، ولا عذر دعوي ليس لدعلي شيء بل قد يدقش في دلالة الرواية أيضاً عن إمامه في الدلالة ، حيث دعى أن لا دلالة في شرع عاره عن جعل الحمار ثلاثة أيام ، وكيف كان فهو بالأعراض حدير وقد يستدل له بوجهين آخرين :

أحدهما ، أن عادة الشرع قد حثت على ثلاثة أيام وهو حد شرعي لا يجوز التعدي منه ويصح عنه حبار الحيوان وتأخير النفس ، لأن حده ثلاثة أيام وفيه : ما لا يخفى من الضعف والقياس .

ثانيهما ، قوله بـ (الحمار في الحيوان ثلاثة أيام شرط أو ثم بشرط) . لأن مصاديق الحمار في ثلاثة أيام إنما هي في الحيوان مطلقاً من غير حاحه إلى الاشتراط ، وإنما عداً عنه فهو - أي الحمار في ثلاثة أيام - يحتاج إلى الاشتراط فيدل على أن حد الحمار هو ثلاثة أياماً وفي عمره مع الشرط ، وهو كما ترى بل هو على خلاف ذلك أدل حيث أنه يدل على أن حمار غير الحيوان يدور مدار الاشتراط كائناً ما كان .

أما استدراكه ثلاثة أيام لا يزيد ، فلا دلالة سببه بوجه وقد حكى عن العامة عدم حوز بشرط أقل من ثلاثة أيضاً ، وهو كسبهم في الضعف قولاً ودليلاً « لمسئلة انذاره » في عدم كونه مضبوطاً من حيث لكيف من الحجة لأولى وهو الاتصال والانصراف ، فلا فرق بينهما ، خلافاً للشافعي في الثاني ، لشبهة ذكره ،

العلامة في «الذكر» على محكي وهو لزوم «تلاط العد التلام حائراً» وهو باطل .

وفيه : أولاً - لمص : «بحير» برؤية والتأخير - وثانياً - الحق : بأنه لا مانع من ذلك أصلاً بعد دلالته الدليل على لزوم الوفاء بشرط فانه محقق معوم أصده لزوم والاستناد انه مصادرة واصحه مسوعة .

«المسئلة المشه» في عدم الفرق في اشراط الحيار «فما من الجهة بانه» وهو الاستمرار والفرق ، فلا فرق من أن بشرط الحيار في شهر مائة وبين أن يشترط في شهر يوم ويوم . لا خلاف الا لصاحب «المسئلة» في الثاني حيث قال : فيه وجه ، ب : «بشر» أي دعوى السدور لا تصرف اما لما في «لحواهر» من انصرف لوحدته في وجه الحيار وهو موحد لا عوار الاستمرار لأن تعاقب مستلزم للعدد . واما الاصرف في الثاني الحيار واستمراره فيخرج المرفق لا الاستمرار العدد من لفظ الوسي وان قبل بأنه في مورد التعاقب يجب حيار واحد لا متعدد دعوى أن لتصرف ما هو في كفيه هذا الحيار الواحد لأن الحيار معه متعدد وكيف كان فالسداد المدعى على أحد الوجهين لا من ملاحظته المسئلة التي دلالة لخاصة كما ورد في اشراط الحيار برد الشمس مثلاً فيدعى أن السداد من دليل حيار لا شرط هو اشراطه على وجه لتوالي أو الوحدة ، أم المسئلة الى قوله فإنه (لمؤمنون عند شروطهم) فلا مخرج للتعدد لعدم اختصاصه بحيار لشرط بل هو عام له ولغيره وليس فيه لفظ شرط الحيار حتى يدعى لصرافه الى التوالي في الزجده ، إلا معنى للتعدد بالمسئلة كما لا يخفى .

وكيف كان فالسج هو تعيين المعاقدين ، ولا فرق من لوجهين وفقاً للحق من لكن والسداد المدعى مخرج ومدفوع معوم لمؤمنون عند شروطهم)
لشأن التسمين

(الامر الرابع) أنه بشرط أن تكون مدة الحذر مضبوطة معلومة واحضرنا بذلك عدم لو شرط مدة مجهولة سواء كان لجهل مأخوذاً فيه مضبوطة كما لو قال : «ولي لحذر مدة» وباللزام كما لو قال «ولك لحياز الى مدة قدوم الحاج» أو عند قدوم الحاج مثلاً ، ولم يعين المدة أصلاً بأن أطلق لحذر ولم يتعرض للمدة لا معلومة ولا مجهولة ، كما قال «ولك الحياز»

لأخلاف ولا إشكال في الأولين - أي فساد اشتراط المدة المجهولة على أحد لرجحان - وبما الخلاف في الأخير ، وهو ما أرأى أن أطلق لحذر . ومن «لانتصار» و «لجنة» و «الحواهر» و «لخلاف» و «المنفعة» و «لحلي» صحة لانتصار ودواصره الى ثلاثة أيام ، بل عن «الانتصار» و «لجنة» و «الحواهر» : لأجماع عليه . وعن «أروست» الميل اليه أيضاً خلافاً للمشهور ، فذهبوا الى «سناد مشهور» .

ويدل على مذهب مشهور يعني العذر ، لأن الجهالة عذر معني في باب المعاملات ، واستدل عليه أيضاً بأنه إذا لم يعين لمدة ، فإن ثبت لحياز دائماً كان مشتملاً لخلاف ، وهو ينص لغرض جعل المعاملات ، لأنها شرعت لمنع لتشاح ورفع الخلاف وبأن ثبت في زمان معين كان ترجيحاً بلا مرجح

لأن الشيخ في «الخلاف» استدلل على مآخذ اليه من تعيين الثلاثة مدعى وجود حذر الفرقة بذلك ، فيكون هذه الحكاية بمنزلة حذر مرسى . ولا ينافيه عدم وجوده في الاحراز المدونة في كتب الاحراز ، لأن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود . فهو لا يقتصر عن سائر المراسيل ، وصحيفة بارساله مجبر بعمل هؤلاء الجماعة بل لأجماعهم لمقولة ممن عرفت . فيكون محصياً لدليل العذر بل رفقاً لموضوعه لا لحكمه فيكون تحصيلاً لا تخصيصاً لأن التحديد شرعي موجب لأربعاء الجهالة فإن تم هذا المرسل بالتقريب المذكور كان هو لم ينع

في المسألة .

ولا صير حيثد في مخالفة المشهور بعد مساعدته الدليل لان الحق أحق أن يتبع . بل قد يدعى مع الشهرة أيضاً كد في «الخواهر» . وقد اعترف جماعة من مشايخ الفقهاء بأن هذا العمل مع خبر مرسل على حد سائر المراسيل ، فإذا فرض اعتباره فلا عذر في المخالفة بل تعين العمل به سيما مع اعتصامه بالأجماعات المحكمة ولذا قو في «لخواهر»

من حكى عن العلامة الطباطبائي : لحرم به في مصاحبه وأحاب عنه شيخنا العلامة «قد» بأن حكاه الأحرار ونقل لأجماع لأبعض لتخصيص قاعدة العرر . لان الظاهر بقرينة عدم تعرض الشيخ لذكر شيء من هذه الأحرار في كتابه لموضوعين لا بداع لأحرار أنه عول في هذه الدعوى على حنفته في دلالة الأحرار الواردة في شرط الحيوان .

ولا ريب أن الأجماعات المنقولة بما تجر فصور السيد المرسل لمنصع دلالة أو لفاصر دلالة لا المرسل المجهول اليقين المحصل لعدم الدلالة رأساً انتهى موضع الحاجة .

يعنى أن الأحرار بما يعبر إذا كان مستنداً إلى الحسن والرواية ، لا الجحس والبرايه ، والحر في باب الأحكام كالشهادة في لموضوعات ، لاتحاد المساط ، ولحصار المسند في لجحس ان كان في لموضوعات يسمى بالشهادة فلا يعمل ، وان كان في الأحكام يسمى بالرواية فلا يعمل به .

وإد بحر الكلام اليه فلا بأس بالتعرض لخطر من الكلام في ذلك لما فيه من القواعد العامة النافعة . ومول : إذا أحر لمحر بحر فاما أن يكون المححر به من المعمولات المحصنة أو من لمحسوسات بالحواس الفاذرة

وبعني بالاول فلا ندخله الجحس أصلاً لابتلا واسطه ولا معه ، كالأحر بأن مدمه الواجب واحدة ، وان اجتماع الامر والنهي ممسح ، وأن الامر بالشئ يقتضي

لهي عن قصد، وإن احرق ولا اشتد في الأكل - محل وأن الحرء الذي لا يتحرى
باطل، ويجوزها معاً لا تدرك أحواش لشعره فضلاً.

ومعنى الثاني ما يدعيه إحدى الحواش لحسن لشعره ويدرك بها، ما يلا
واسطة كالظلمة أو أمروء وابل والبهار وسائر لأعمال جارحية، أو مع الوضوء
كالصمت لأطراف أسنانه إلى الأمور المتأخرة كالعقود والحدود والنجاسة
والكرم والبخل وغيرها.

لاشك ولا خلاف في أنه لا عبرة بالدل والالزام في عدم الأول وهو معمولات
المحسنة، وبمخالف ما كان مركباً من المعمول والاحسوس - بأن كان بعض مدونه
حدة وبعضها حدسه.

ومن هذا دل فتوى عليه في الأحكام لشرعة، لأنه داخل في معمولات
ول كان مستطاباً في الأدلة للفتنة لأن الأسناد، فيوف على صفة مما ساق
أخباره نظرية لأحاطة، والاندح في الرواية وخرج عن انقراض والاحتياط،
وهو - لما دلالة الدالة على حجة الأخبار في الأحكام لشرعية لا شمس فتوى
العليه، بل اثبات حجية في حق أغلق موقوف على دليل آخر كما حقيق في
محله ولا شك ولا خلاف نصاً في حجة الدل والحكمة في فسخ مذهب وهو
المحسوس حثقة أو حكماً أو كان مسدداً هو الحسن، أي احساس لمحسوبة
في الأول، وللمعديء لملامه لها عدة في الثاني، ولا فرق بين الموضوعات
والأحكام.

فالشهادة والرواية لمسدس في حسن مع اختلاف في عبارتها على ما هي
عنه من الشرائط المقررة من العدالة وتعبد في الموضوعات والأول تنط أو
معلق الوثيقة في الأحكام على الخلاف.

فلاشك والاختلاف - لو كان - إنما هو في شمس الأقبس ول شمس

حالتين قسماً واحداً وهو ما اذا كان المحبرة من المحسوسات غير أحد الحسنيين
 لكن كان مستند الآخر هو حس المحبر بأن أحد محسوس يريد مع العلم بأنه
 لم يره ولم يحضره ، أو أخر بعد ثبوت مع العلم بأنه لم يعاشره ولم يره من أمسا
 حصل له العلم باخبار جماعة كثيره بمحيته وعد ثلثه مثلاً .

فالمعروف - من اختلاف من عرفاء ، الأردبلى « قدس » - في باب الشهادة
 ع.م. المعروفة حيث اشترطوا استناد الحبر الى الحس ، وعنده فرغوا عدم اعتماد
 الشهادة الحسية والعينية ، وذلك علمه أمور ثلاثة لأصل والاحتمال ومادة الشهادة
 على ما ادعى نظراً الى أنه مأخوذ من الشهود وهو بمعنى الحضور فلا يصدق بمجرد
 العلم لغير المتحصل من الحس والحضور في اقوال المدركة .

هذا في باب الشهادة والموضوعات ، وعلى هذا القيس لاحكامه أيضاً لانه
 وان لم يحضر فيها أحد ذلك لأن في الاول كفاية مضافاً الى ما في الاخير
 من المناقشة . ولعمد هو لأصل ، وليس في معادله الا اطلاق أدلة حجية الحبر
 الواحد وقوله « زور في محله أنه لا اطلاق فيه » يهضم دائمة حجية الحبر لو حده
 لمستند الى الحس ، كما حققه شيخنا لعلامة « قدس » في الاحتمال المتعدد
 وعلمه فرع ع.م. حجيته ، لكن من الاحكام يقول الامام « فيه مستند الى الحس
 دون الحس

هذا كله اذا علم ذلك . أما اذا شك فيه بأن الحبر المحسوس ولم يسم
 أن مستند الحبر هو الحس أو الحس فهل يعمل اذا كان شهادة ويعمل به اذا كان
 رواية أم لا ؟ فلا بد من بيان حكم مورد الشك ، فمقتضى القاعدة عدم العمل به
 وشرائط استدلال الحس ، لأن المعروف أن الحبر هو الحبر الحسي دون الحسي
 فالشكوك أمره دائر بين حجية وعملها . لأن الشك في الموضوع شك في الحكم
 ولا حكم مع الشك في موضوعه لانه تابع لموضوعه ، فالمرجع هو الأصل وهو

يقضي عدم الاعتناء بالأشياء الظاهر أنه مخالف لعمل الأصحاب في باب الشهادة حيث أنهم لا يحملون مجرد شك مابعاً ولا يوجبون الاستعصال عن المسدود من شأنهم على قبول الشهادة إلا إذا علم أساده لدى الحديث وهو لا يطبق على القاعدة لعدم حوزة الشك بالحكم مع الشك في الموضوع وقصوى ما يمكن أن يقال وحيثاً لحوار لعدم التحرر عند الشك في الأحكام طريقين من ثم أحدهما "مكس" القول به في الموضوعات أيضاً ، ما يدعى الأوليه أو "مصحح لمناط" .

(الأول) سائنه على حوار التمسك بعدم في الشبهة المصدقية .
وهو - ما لا يخفى - "ولا تضعف المسمى كما حاق في محله ، وشكاً : لأنه لو سلم فلا ريب له بالمعادلات التمسك بالعام في الشبهة المصدقية - ان قلت - لا - وإنما هو في مثل التحصيل المنص ، كما إذا قل : «أكرم العلماء لا لغيره» أو في التحصيل المنص ، كما إذا قل : «أكرم العلماء» ثم قل : «لا بكرم لغيره» .
وإذا شك في اندراج الموضوع تحت التحصيل وعدمه فهو «ورد الخلاف» أما في مثل التحصيل بالوصف ، نحو : «أكرم العالم العادل» فهو خارج عن محل البحث والخلاف فلا يحوز التمسك بعدم عند الشك في الاندراج لأنه أشبه شيء بالاشك في التحصيل لا الشك في التحصيل .

وبعبارة أخرى : هو شك في أصل موضوع العام لا في صدق لمحد من عدمه ، نحو : «العام فهو من قبل ما يدعى» ، «أكرم العلماء» وسن في أن يبدأ مثلاً بعدم أو جهل ، ولا مجال فيه للتمسك بالعام أصلاً ولا يقول به أحد قطعاً لأن الحكم نابع لموضوعه فكيف يشت مع عدم إقراره . والشك فيه وما نحن فيه من هذا القبيل ، ادنس له دليل عام دل على حجة الخبر مطلقاً ثم جرح عنه الخبر المستدل إلى الحديث ، الاستثناء أو دليل مفصل من موضوع أدلة اعتماد الخبر - ففقيه كانت

أو ليه - هو خصوص لحر المسد الى الحس من قول الأمر ولا عموم له يشمل
م. عده أصلاً فالشك في الأسراح شك في أصل موضوع دليل الاعتبار لاشك في
مصدق لمخصص ولا مرجح لعمل ما عام فيه تعافاً بهذا الطريق لاثبات حجة
لحر المشكوك بحجية باطل لا حدود له .

(الثاني) أن يعمل. أن الأصحاب قد أخذوا كافة قولاً وعملاً على حجة الأحاد
لمدونة في الكتب الأربعة ولاصول الأربعة .

وقد ادعت لاجتماع المستنبضه صدر اعتبارها للاجماع محصلاً ومقولا .
وهذه الاحار - نتي قام الاجماع فيها على اعتبار بحث لا يعمل للاقرار -
لست - خلاً وكلاً - حائبة عن الشهة المذكورة ، لان احتمال كونه مستند الى
أحدس مطروق فيه علناً ولابعد عن هذا الاحتمال الالدر منها .

فلو بقي على عدم اعتبار الحر المشكوك الحال كما تقتضيه القاعدة لم يبق
مورد للاجماع أصلاً ولم تبريل معد الاجتماعات المقولة على الفرد المدر
وهو نفس . فيكشف ذلك عن كون المشكوك حجة وان حاله حال ما عدم استاده
الى لحس في اعتبار

مقصي له عده وكان هو عدم اعتبار المشكوك لذور نمره من العجة
واللاحجة ، الا أن يت الاجتماعات بعضها دليل على اعتبار المشكوك حجة عن
حلوها عن المورد أو تنزيلها على الفرد البادر .

هذا لكن يدفعه مع لصعري لاني مجرد دعوى لانية ولا مينة بل حلاها
معلوم لان غالب تلك الاحار بل عليها - الا ماشاء ويدر - من فيل : (سألت)
(قلت) ، (سمعت) و(قلت له كذا) و(قال كذا) .

ولا مسرح في مثال ذلك . لاحتمال الحدس اولوالاحس لم كون مثل
هذه التعبيرات كذباً . فالامر فيها دثر بين الاستاد الى لحس وبين الكذب

اد على تقدير لصديق لأمرح لها إلا الحس . فليس لأمر فيها على تقدير الصديق
دائراً بين الحس والحس .

و نحس المشكوك - الذي هو محل البحث - عذر عدا دار أ رة على
، في الصديق من أسدود إلى الحس أو الحس كما اد قل الراوي : قل الأوام
كد ، وروي كذا واحد ل أنه علم برب الأسم . وصدره عمن طريق نحس
من دون سماعه منه ومن ذلك أن قل في الأحبار لم يعلم سموم لأحماص
لمثل ذلك فرض منه ونظري فيه لأحماص ، فليس لأحماص سأل العدل به محل
وسع . ولا علم لنا به لأحماص سأل عدا به بحيث يصير ذلك فصلاً كلياً على
احس الحس المشكوك الحال

فدعوى بدعي شبهة الحسرة إلى حل - لا - ر مدونه مدونة في حل
- أو لا كذا - حايه عن هذه الشبهة لكونه معلوم الحسية . فثبت أن الأصل عدم
ع . الحس المشكوك . في باب الاحتار .

وقد دل : أن الأصل في الحس إذا كان مدناً ، محسوساً هو أن يكون
مسنداً لأحبار براهو الحس دون نحس ، عرى أن صاهر لأحبار هو رة ، وانه اد
قل . أحد قل فلا كذا ، أو فعل كذا . أو جاء رة . أو أن . ونحوها من
لا ح . لمحسوسات ، فالصادر به عرفاً هو أن الحس رة وأحس نا حصر
به وسببه لا أنه تله به رة الحس والأحماص . وعرفهم من سبب لعدم بدعي
أن اللفظ به طاهر في ذلك ويكون حجة إيم لأحماص على اعتراف الصوهر
للغة المستندة إلى اللفظ .

وفيه . مع و صبح ، اد لا مسند أنه تصور فصلاً لانه ليس ظهوراً وصعباً
في سي . وقد بدعي أنه صير عرفي وشذ لا يسبح د لا وجه للظهور بلا سبب
ون اذا راجع إلى واحد لم ير فيه لظهور مدركاً ، فهو مجرد ادعي ومخارفة .

فصار لأصل في الاحتمال عدم اعتبارها عند الشك والاحتمال قد كلف في باب
الاحكام

وأما في باب الشهادة والموضوعات فقد عرفت أن سائرهم عني عدم وجوب
الاستعصال وحوار العمل بالشهادة عند الجهل بالحال وعدم الاعتناء بالشك
والاحتمال ، ويمكن تصحيحه والمثبت له بوجوب :

أحدهما ، أنه من باب صحة الصحة لأن الشهادة من قبيل لأسباب لاعتبارها
من باب الموضوعية لا مجرد الطريقة المحضة فمدور أمرها عند الشك من صحة
واعتبار ولأن الشهادة الصحيحة المقبولة عند الحاكم المبرر بسبب الأمر بعد
الماء على شرائط سددت إلى نفس هو خصوص ذلك يحمل المشكول عليه
لأن أصالة صحة أمانة على الصحة الواقعة لا صحة عند ... فهو فرض شاهد
- مثلاً - على عدم شرط الحسن في صحة الشهادة واعتبار الشهادة لحدسية مددا
أو جهل ولا يمنع ذلك من الحصول على الصحيح لا إقبي متى احتمل ذلك
لزوم الحمل عليه عند الشك .

ثانيهما ، أن لأصل في شهادة أن يكون مسدود إلى الحسن إذا كانت مسدود
ولمحسوسات لأنها تعذب وحق المشكوك بالاعم لأعلب وتعلمه بنفسها وان
لم تكن حجة مسدود إلا أنها بضميمة بها الإصحاب وعملهم عني عدم الاستعصال
بجعلها صالحة لا تكال . وتعلمه هو الريحه في دعوى الظهور المعروف ، لأن العلم
موجبة لبعض فيه حيل أنه طل وظهور مسدود إلى القطع عقله عن حقيقة الحال وأن
مدشأ العنة وصيرورتها مشكوك في ظهور اللط لا يحتمل من المع والاسكال .

وكيف كان ولا أقوى عدم اشتراط احرار مسدود إلى الحسن وعدم وجوب
الاستعصال والأصل هو انعزال الأداة علم سنادها إلى الحسن ولا حياذرس
عدم مسدودها إلى الحسن أو شك فيه . وأما في باب الاحكام فالأمر بالعكس ، فالأصل

عدم قبول لغير لا د علم اسماؤه الى الحسن

ثم لا يحصى من المرسلات استند من موارد الثبوت والاشتباه ، ادلس في موارد روايته مشبهة لدلالة احتمال استند المرسلين في فهمهم الى الاحتياط في فهم تلك الرواية وبتدريجها واعمال الحس فيها ، بل مورد تلك المرسلات محدود عن وجود الرواية المشبهة بالدلالة وليس في السان الا بتلك المرسلات ، وبقيها مستند الى الحسن دون الحس ، فهي حجة بعد العمل والاحتياط ، بما يصح للحجة والاعتذار . ولا يجري فيها تلك الشبهة لانها مستند الى حسن لا الحس كما ان الاحتياط ، غاية الامر مقصور مسدده بسدده ، وكلا . وهو امر آخر لا يربط له بحجه احتمال الاستناد الى الحس دون الحسن .

وقد يفتش فيها بضعف السند والدلالة . ثم الاول . فالارسل . وثم الثاني : فاحتمال كون المفعول فيها هو مقتضى الرواية ، ويدلوني لانفسها وانفسها .

وسدع الاول : أن لا يعمل به ، لا بشرط حصول الاحتياط وعمل الأصحاب . والثاني . بأن المفعول اما هو يعط وقول الإمام "س" ، أو مضمونه ومعناه يعط مرادها ، كما هو الحال في جميع الاحتياط . ولعل المسمى خارج عن الاحتياط . المفعولات بل داخل في المحسوسات ، لانه معاملة مادية محسوسة وقد عرفت أن حكمه حكم مكان نفسه من المحسوسات . وكيف كان والمرسلات حجة بشرائطها تعدا بالنقل وبتحكاية ، لا بغير الزحذير لا بدل على عدم الوجود . فاحصر مورد الاشكال بغيرها وهو ما اذا كان في السان روايته مشبهة بدلالة وسبب الحكم الى لرواية واحتمل كونه مستندا الى الحس والاحتياط في فهم تلك الرواية المشكوكه بدلالة . أو كونه مستندا الى رواية أخرى - سواء - مبنية على الحسن ، ويصرف فيه كلا لاحتمالين لا محالة .

وما نحن فيه من هذا ليس . لوجود بعض ما يصلح سندا لساقل باعمال الحس

والاجتهاد في دلالتها من الاحبار المشبهة بالدلالة ، وهو أحرار حيدر لحيوان مثلاً ، فيحمل أن يكون منه ، الشيخ الحكيم في المسألة - إلى روايه والاحبار - مسنده إلى هذه الاحبار برغم أنه يستند ويستند من بعده كنية كما أنه يحتمل استنادها إلى وجود أحرار آخر سواها لم يظهر بها .

ومع تطرق لاحتمالين تسقط عن الاعصار ، لانالمحذر من نقله وجود أحرار آخر سوى أحرار الحيوان حتى نعد روايته ونقله . فما ذكره جماعة من جمعه بمرتب سائر المرسل - لان عدم الواحد لا يدل على عدم الوجود مدعوع بما عرفت من الفرق ، اذ لو لم يكن في لس الا الرواية المرسلة ولم يكن في الس روايه مشبهة لدلالة ، احسن اعمال لاجتهاد فيها . فتعدد المرسل وحكاه لان عدم الوجدان لا يدل على الوجود .

أما اذا كان في الس رواية مشبهة بالدلالة ، احسن الاستناد لها ، بالحدس والاجتهاد فلا لا لان عدم الواحد لا يستند يدل على عدم الوجود ، بل لانه كما لا يدل عليه لا يدل على الوجود أيضاً فلم يحذر حيث روايه أخرى سوى ما في الس من الرواية المشبهة بالدلالة ، فكيف نعد بنقله وحكيته .

فظهر من جميع ما ذكرنا - أن حكاية وجود الاحبار عن الشيخ ليست صالحة بالاعتماد وليس بمرتب سائر المرسلات حتى يعول عليها لحصول شرط الاعتار وهو العمل والاحبار ، بل الاعتماد حيث على نفس الحديث لا على المسجل لعدم وجود رواية مرسله رأساً فضلاً عن اجارها بالعمل

هذا لولم تدع العلم بذلك ، والانظر إلى حلول لشك بين المودعين لنقل الآثار عنها رأساً فيحصل العلم ، أو الظن القوي بامساده لنس من الشيخ في اجتهاده من أحرار حيدر لحيوان ولا مر أوضح .

فحيث الأقوى من عليه لمشهور من المطلاع في صورة الاطلاق للعر

والحيوية وعدم تحريم سرعي دفع معور موضوعاً أو حكماً .

(الامر الخامس) في مبدأ هذا الحيار ، هل هو العقد أو العرق ، أو بعد ثلاثة في الحيوان ، مثلاً ؟

فالمشهور على الاول ، وعس الشيع والحنبي : أن مبدأ العرق . وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً - قولاً ودليلاً - في حيار الحيوان ، لكن الكلام هنا بما هو في مذهب الأدلة الشرعية - لأن حيار الحيوان حكم بدعي . وهذا بخلاف المقام لأن الحيار هنا ذات جعل المتعاقدين فهو تابع للاستتراط ، وقد عرفت أنه ليس له حد مخصوص بل موطئ جعل المتعاقدين كماً وكيفاً ، فلامسى للتحلاف لا النزاع الصفوي في صورة الاطلاق .

فمعلوم . أنه ما أن يصرح بمعين لمبدأ فيجعل الحيار من حين العقد ، أو يصرح به ويجعل من حين التفرق أو تطلق ولا يصح شيء منهما . لا خلاف في الاول صحة ، ولا في الثاني مبدأ . للعرض ، اما لاختلاف في الاجير .

واستدل القائلون بأن مبدأ التفرق لما مر في حيار الحيوان من توجوه لعدة وغيرها من اسماح به حل الاسباب وأولوية التأسيس من ابدأ كيد وكون الحيار عبثاً عما لولاه للزم ، وغيرها مضافاً ، لكن الفرق هنا في شريتين . أحدهما : انتصار لهذه القول وآخر : رده .

أما الاول : فقد تنصر له بما ذكره شيخنا العلامة « قدس » من أن المتصدر من جعل الحيار جعله في زمان - لولاه - للزم العقد لظهور حان المتعاقدين في ذلك إذ لا يعمق عرص مهم يجعله في زمان الحيار بل هو لغو ، فيصرف الاطلاق بشهادة ظهور الجدل الى زمان لزوم العقد لولا الاشتراط وهو بعد التفرق ، ولارامه كونه في الحيوان بعد الثلاثة لكنه - لو لم - فما يجري في صورة العلم شوت حيار لمحدث ، إذ مع الجهل لاوجه لدعوى ظهور الحال .

والمرد فهو ما ذكره صاحب «الخواهر» وجماعته من مشايخ الفقهاء السأخرين من نفاذه، فالوصح بالمدد وحمله من حسن نعت لانهم صرحوا فيه بالحدود .
فلو كان ثبوت الخبر في المدد بجائز بسبب خبر آخر أمراً محالاً كف يصي به ما ذكرناه من الوجود لعملية ، لزم بطلانه مع التصريح بذلك لأن التصريح لا يجعل المحال ممكناً .

وراد عليه بعض المشايخ وجماعاً آخر وهو ما ورد في خبر خيار لحيوان من السؤال عن لو شرط فيه لخيار يوم أو يومين ، فقال شيخنا . ان لئف في الثلاثة على البائع شرط أو لم بشرط لأنه يدل على أن مدأ حار الاستراط هو عند ولا ثم يكن وجه لتخصيص الحكم المذكور بالثلاثة بل اللازم أن يدل .
لتلف في الأربعة أو خمسة عليه وفي كدهما نظر .

وما لا يصار . فلاب ظهور الحال انما يقتضي بأن تعرض معلق بشار زمان الخيار ورداده ، أم كون مدته لعرق فلا ، دلولا لشرط لانقطع لخبر بمضاء المحسن ، فالعرض من شرط المدد لخبر بحيث لا ينقطع بمضائه ، ويبقى بعده أيضاً . وهذا لا ينافي كون مدته المعد ، لتعق العرض حسب الزيادة ومعه تنقطع اللعوية لأن كبر زمان لخبر عرض مهم عتلائي فكيف يدعي بعوية وظهور الحال

بعم لزعين مقدار الأبريد عادة عن مجلس ظهور الحال قص يكونه بعده بحصول بعوية حينئذ . أم دعوى ظهور الحال مطلقاً على سبيل الكنية فلا ، لأن اريد زمان الخيار كاف في اندفع ظهور الحال ، بل هو الذي يقتضي به ظهور الحال

وأما الرد ، فيه . أن قدس الاطلاق بتصريح قدس مع الفارق ، اد لو صرح بالمدد وحمله من حين العقد فهو قربة على أن عرض منعق بمقدار اريدده عما كان له الخيار ، هذا قل : ولي الخيار من حين العقد الى ثلاثة أيام - مثلاً -

فنصريحه به قرينة على أن عرصه متعلق بكتار الحصار و ردياده حتى تدعى حياته بعد التفرق أيضاً .

وأما لو طلق أو لم يعين المدعى فلا قرينة على ذلك ، والوجه العقلي وظهور
بحال حسنة بتمام بلا مابع وصارف وهما قاصيان شوب الحصار له بمقدار
مدعيته من المدعى . فإذا قال : ولي الحيد ثلاثة أيام ، فلا قرينة على إسقاط بعض
أجزاء الثلاثة ، بل لابد من ثبوت الحصار له في تمام الثلاثة عملاً بظاهر لفظه في
النسب . فالوجه العقلي وظهور الحال يقتضي بآرائه الثلاثة من حيث التفرق
أحراً له عن اللعوبة .

والحاصل أنه مع التصريح بالمدعى لا مبرح للوجه العدمي ولا يظهر لحال
لأن التصريح بقرينة على تعيق العرص لا لزيادة . وهذه القرينة مفقودة في صورة
الاطلاق ويجري فيها الوجه العقلي أو ظهور لحال القاصيين يكون مداه التفرق .
بهم يرد عليه : أن لوجه العدمي بطل مما مر في حيد لحبوان ، وظهور
الحال أيضاً مدعوع بالمع لما عرفت تماماً ، وحاصله : أن اكثار الرمن نفسه عرص
لا ينافي ظهور الحال ، غاية الأمر أنه مع التصريح تعلم بتعلق العرص بذلك .
وفي صورة لاطلاق ليس هذا معوماً ، لعدم التصريح به ، لكن لا يفيده أيضاً فلا
وجه لصرفه إلى ما بعد التفرق .

وأما ما ورد في أحجار حمار لحبوان : فلا دلالة له على المدعى بوجه ، ادلحصم
ثب يقول . أنه من جهة اشتراطه ليوم أو اليومين مضافاً بالعقد ، فحوت الامام عليه السلام
دليل على بطلان هذا الشرط ، لكونه لغواً لا فائدة له لثبوت الحصار له في الثلاثة ،
سواء شرط أو لم يشترط . وهذا لا يدل على كون مداه العقد مطلقاً وبوفي صورة
الاطلاق لممكن تبرئله على ما بعد التفرق لظهور الحال بخروجاً عن النعوية .

فالعمدة ما عرفت من مع ظهور الحال ولزوم اللعوبة فلا مابع من كون مداه للعقد

ولا رتبة بصرف الاطلاق الى ما بعد التعرق . مصافاً الى أن صرفه اليه بوجوب نحره والحياله ، لان زمان التعرق محتوئ .

نعم ويستدل على كون لمدأ بعد التعرق بالاحار الوارده في أن تلف المبيع في أيام حيار الشرط على النائع ، اذ لو جعل لمدته من حين لعقد كان مقتضى اطلاق ذلك لاحار كون التلف على النائع مطلقاً ، سواء حصل التلف قبل التعرق أو بعده وهو مدف بمادة كون التلف في الحيار لمشارك على المشتري وموجب لتخصيصها .

فلا بد من احتساب المدة من حين التعرق ، ليكون التلف بعده تلقاً في الحيار المحتص نظماً على القاعدة من كون التلف في الحيار المحتص على من عليه الحيار وحدراً عن تخصص قاعدة كونه في الحيار المشترك على المالك دون النائع ، لان تخصص أولى من التخصيص

وهذه الاحار كثيرة ، منها : دليل صحيحة ابن مسان ، قال عنه : وان كان بينهما شرط يوماً معدوده فذلك في يد المشتري فهو من مال النائع ومنها : رواية عبد الرحمن بن أبي عبدالله . قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري من رجل بشرط يوماً أو يومين فمات عمده وقد قطع الثمن ، على من يكون صدق ذلك ؟ قال عليه السلام : ليس على الذي اشترى ضمان حتى يمضي بشرطه .

وقد مرّ نظير هذا الاستدلال في حيار لحيوان حيث استدلو بما دل على على كون التلف في الثلاثة على النائع كون مداه بعد التعرق لتلا يلزم تخصيص القاعدة المذكورة .

لكل احسا عنه هناك بأن الامر وان كان كذلك الا أن الحمل على التخصيص مستلزم لمجور في حيار حيار الحيوان لظهورها في كون الثلاثة أيام متصلة بالمدّة ، فيدور الامر بين التخصيص والمجار ، والاول أولى .

وهذا الجواب لا يخوي في المقام ، إذ ليس لجبار بشرط دأب يسأل على كون مسأله بعد انعقد ، بل دليله هو عموم (المؤمنون عند شروطهم) فيمحصن الأمر في الدوران بين التخصيص والتحصين في أخبار السلف من دون سترام الشيء بجوراً أصلاً . وبكرن معيماً ولازمه كون المسد بعد يفرق

و بجواب عن هذا توجه محضر بماد كره اسناد لاسديد شيخنا العلامة «فده» هناك من كون هذه الأحبار محمولة على الدأب ، وهو كون سلف بعد التفرق لأن حصول الدأب قبل التفرق بدر حداً ولا تصرف فيه لأحبار ، فمسأله الجبار هو العمد لأن التالف إنما يكون على النافع إذا حصل بعد التفرق

أما قبله فعلى لمشري لوقوعه في الجبار المشترك وجروحه على مصرف الأحبار لكنه مبني على كون عدم الوجود موحدة للتصرف ، وهو وإن كان خلاف المشهور لأن بناءهم على كون سب التصرف هو غلبة الاستعمال لأنظمة الوجود لأن مقتضى التحقيق المحقق في الأصول كون عدم الوجود أيضاً سب للتصرف وحسنه لا أقوى كون المسد هو عند لا العرق ، والله لعالم .

(الار السادس) به لا خلاف في أنه كما يحور جعل الجبار لأحد المتعاقدين أو لهما معاً ، كدائت يحور جعله واشراطه للأجنبي مفرداً أو مضمماً مع أحد المتعاقدين أو معهما ، لأن الكلام في أن جعل لجبار الأجنبي هل هو تمليك أو توكيل أو تحكيم . وتظهر الثمرة في أمور

مها ، ثبوت الجبار للشارط أيضاً على التوكيل ودوئهما .

ومنها قابليته للاسقاط على التملك دون التوكيل والتحكيم .

ومنها أنه لو مات الأجنبي فعلى التملك ينتقل إلى ورثته ، لأن كل ما تركه الميت من حق فهو لوارثه ، وعلى التوكيل ينتقل إلى الشارط ، وعلى التحكيم يسقط رأساً لأنه مجرد أحداث حكم شرعي لموضوع ، فيسقط بانتهاء الموضوع

وليس في كلماتهم ما يدل على شيء منها .

نعم يشهد في «اللمعة» كلامه مشته لمراد بل ظاهرة محل لا رد وتصحيحه
سني على حملة على التوكيد ، قال «زه» ويجوز اشتراط أحدهما ولكن منهما
ولاجنبى عنهما أو عن أحدهما . انتهى .

وبشكل أن ذكر عنهما أو عن أحدهما مسدود لاحد له أصلاً لاساءة على
كون هذا العمل توكيداً ، إذ يصح حينئذ أن يدل أن هذا التوكيد إما يكون عن
أحدهما أو يكون عنهما أما ساء على المحكم ، فلا معنى له ولا ضرورة لهما أصلاً
وقد بوجه آخر ، وهو جعل (عن) متعداً بالاحسي - أي أحسي عنهما
و «أحسي عن أحدهما» والمراد بالاول هو الثالث الخارج عن المتعاقدين ،
والثاني هو أحد المتعاقدين لانه «أحسي عن أحد المتعاقدين» .

وعنه : أنه موجب للتكرار ، لأن جعل خيار لأحد المتعاقدين قد سبق في
صدر كلامه . قوله (ويجوز اشتراط أحدهما) قد ذكره ثانياً تكملة لذكر محصل ، مصداقاً
إلى أنه لا وجه للتعبير عنه بمثل هذا التعبير المشابه للآخر وبمعنى .

وكيف كان والمرجع في تعيين أحد الوجود لثلاثة هو مركز المسألة ، وهو
(المؤمنون عند شروطهم) ومقتضاه هو التحكيم ، ودان لأن مقتضاه هو الحكم
التكليفى وهو وجوب الوفاء بالشرط .

وأما الحكم الوضعى وهو كون خيار المشروط حقاً فهو مترع من التكليف
في المورد المأمول ، فإن كان الخيار لأحد المتعاقدين كان ذلك حقاً له على صاحبه
لرجوع فوائد ونمرائه إليه إما إذا كان شخصياً آخر أحسباً عنهما فلا يعقل حدوث
حق له إذا لا فائدة رجعه إليه بل فائدة الخيار رجعه إلى المتعاقدين فلا معنى
لكونه حقاً للاحسي أصلاً ولازمه سقوطه بدونه لأن الثالث بمقتضى (المؤمنون) مجرد
تكليف بوجوب العمل بقوله فسخاً وانصافاً وهو تدعى لموضوعه فينتهي دلتها .

وهذا هو المراد بالتحكيم فيبطل احتمال بطلك والتوكيل

وان شئت قلب ان كلا من المليك والتوكيل فرع ثبوت الخيار أولاً لاحد المتعاقدين حتي ينتقل الى الاجنبي بعبارة أو توكيلاً ، وليس الامر كذلك ، لان الخيار ليس : تنأ قبل الشرط وبدونه بل اما يحدث بسبب لشرط وهو ناسخ للاشتراط فاداهن الخيار بالشرط الاحسي ابداءً فهو ذو خيار أولاً ووجدت سقنصي الاشتراط لأن الخيار نبت أولاً لاحد المتعاقدين ثم ينتقل الى الاحسي لان ذلك خارج عن مفاد الشرط وجعله للاحسي .

فلا وجه لشيء من السيك والتوكيل بل يتعين التحكيم ثم ن جعل الخيار لكل من المتعاقدين فان انعقد في المصحح والامضاء فهو ، وان احسبنا فقد حكموا بتقديم الناسخ - تقدم وصحة أو تأخر - وذلك لانه متى كان الخيار مستنداً من كان خياراً واحداً قائماً بالمجموع كالوكل والموكل مثلاً كان الحكم مستنداً منهما جازاً كان أو فسحاً لغوات المحل به فلو كان مستنداً جازاً سقط الخيار رأساً وصار لعقد لازماً ، وان كان فسحاً فقد بطل العقد .

وكيف كان فلا أثر لمأخر منهما ، وان كان فسحاً ، لارتفاع المحل ون كان الخيار متعدداً كخيار المجلس الثالث للبائع والمشتري كان الناسخ مقدماً وان كان مؤخراً .

ثم اذا كان مقدماً فلانتهاء موضوع الاحارة بالناسخ . وثم اذا كان متأخراً فلان اجاره المخير مرجعهما الى عدم نشئه بحقه واسقاطه له فيبقى حق صاحبه بحاله ، فاذا فسح لعقد افسح فؤثر أثره وان تأخر ، ولارمه كون الفسخ في المعام أيضاً مقدماً على لاحارة في صورة الاختلاف لتعدد الخيار بسبب الاشتراط وجعله لكل منهما كما هو المشهور .

لا أنه يستند الخلاف هنا مما حكى عن ابن حمزة في «الوسيلة» من اعتبار

اجتماعهم في المسح والامضاء : فقال على ما حكى عنه : فان اجتماع - أي المتعاقبات - على مسح أو امضاء بعد ، وإن لم يجتمع بطل ، وإن كان بعمرهما - أي للاحصى - ورصي بهذا المسح ، وإن لم يرص كان المتعاقبات خيار بين الفسخ والامضاء . انتهى .

وهذا الكلام اشتمل على حريين .

أما الجزء الاول . فيحتمل وحيين «أحدهما» أن يرجع ضمير قوله (بطل) إلى (العقد) يعني أن لم يجتمعا واحداً بطل العقد فطبق حيث عد على قول المشهور من تقديم المسح على لاحاره

«وثانيهما» أن يرجع إلى (قوليها) كما هو المدعى في قوله (بعد) إذ لا وجه لرجوعه إلى العقد بل بعض رجوعه إلى القول من المسح والامضاء يعني أن جمعا بعد قولهما في المسح والامضاء ، وإن جمعا بطل قولهما وسقطا عن التأثير فيكون حيث مدعى للمشهور لدلالته على اعتبار اتفاقهما في المسح والامضاء فلا أثر لقولهم مع الاختلاف وهو مخالف للمشهور من تقديم المسح على لاحاره .

وحقيقته أصله الصحة وحل الكلام على لوجه لصحيح هو الاول ومقتضى قرينة اتحاد بسبق واتحاد مرجع الضميرين هو الثاني فإن حمل على الاول لأصله الصحة فهو ، وإن حمل على الثاني بقرينة اتحاد السياق ، فلا دالة من التوجيه أحراً له عن وضوح الفساد لأنه أولى من الماددة على الإيراد

وربما بوجه بأن الظاهر لمصادر من اشراط الخيار لهما جعله لهما معاً على صفة الاجتماع لا لكل منهما على وجه الاستقلال ، وعسر حيث اجتماعهما في الفسخ والامضاء ولا أثر لهما مع اختلاف عملاً بالشرط لظاهر في اعتبار الاجتماع ، وأورد عليه يمنع الشرط في ذلك من هو ظاهر في الاستقلال كما لو قال (ريد وعمر ووكيلاي) وبه ظاهر في استقلال كل في الوكالة فيبعد التصرف السابق منهما ولا

أثر للمناحر ولا يعبر اجتماعهما ، وفيهما في التصرف .
 وفيه : مع ظهوره في الاستقلال ، من الامر بالعكس وقياسه بالمثال قياس
 مع العارقي من هذا نظير ما لو كان ريد وعرو وكيلى بمصه لمعرد لا النسبة
 ومن الواضح أنه ظاهر في اعتبار الاجتماع لا في الاستقلال وكذا الحال في
 المقام .

والاولى في لا بد عن هذا لوجه هو أن يقال أن البرينة هي قائمة على
 ردة الاستقلال وعم اعتبار الاجتماع وذلك لان اتفاقهما ، في المسح موثر بدون
 الشرط أيضاً لكونه قائم موحدة الاجتماع ولا يحتاج الى شرط ، فحمده عليه هو حسب
 لمويه لشرط ، إذ لا ترتب عنه أثر ، بل هو يحصل للحاصل .

وان قلب الاصل في ذلك ، عادة الامر أن الشرط يكون حينئذ كذا ، هو
 حاصل بدونه ، وشرطاً هو بد أمر ممكن سائغ كما هو اشترط في تسع المعجل
 فيه مؤكدا لما ينصرف اليه الاطلاق بدون الاشراف .

فت الشرط المؤكد لا معنى له الا اذا فرض له بعض الموقوف كما هو الحال
 في المثال لانه يؤثر في ثبوت الحدر لتساع لو تحلف لمشتري عن الشرط وهذه
 فائدة لم تكن حاصله بدون الاشراف . فلا ضرر في اشتراط المعجل لهذه الفائدة
 واشترط الحذر لهما معاً على صفة الاجتماع لا ترتب عليه فائدة اصلاً حتى فائدة
 تحذف الشرط لان هذا الحذر ثابت لهما مجتمعاً دائماً فلا بد من فيه أثر يستحق فاصلاً
 وشرطه لغو محض وظهور الحال فاقص بخلافه ولابد من حمده عن الاستقلال احراً
 بعض لعقل عن اللعربة وحيتند فلا وجه لأعذر اجتماعهما في المسح والامضاء
 بل لمتعين بما ذكره من تنديم المسح مع الاحلاف

وأما لجزء الثاني : فهو أيضاً مشتبه المراد ومورد للايراد ، لان قوله (لم يرض)
 أعم من المسح ، ومن المعلوم أن المسح يوجب روى العقد فكيف يكون المتناع

بالحيار . وان جعل قوله لم يرص على تسكوت والتردد ، اندفع ذلك ، لكن
يرد عليه أنه مجرد عدم رصي لاجسي المجهول له الحيار كيف يوجب رجوع الحيار
الى المساع ، مع أنه لم يكن بالحيار أصلاً ، من بعد كان ثباتاً للاجسي بناءً ،
ثم أنه لا وجه لتخصيص الحيار بالمتاع دون لئاع لأنه ترجيح ولا مرجح .

وتوجيه وتصحيحة مبي على جملة على الوكيل جعل اشتراط الحيار للاجسي
بوكيل لا تحكيماً ، ورفض الكلام فيما لو كان الشرط لمعامل للحد ، للاجسي
بالتوكيل هو المشتري دون لئاع وذكره من باب المثال ، فكأنه هل كان الشرط
بالحيار ، وجعل قوله « ان لم يرص على التسكوت والتردد لا الفسخ .

فهذه المصداق ثلاث تصيح قوله (كان المساع بالحد) ان المعروف ان
الشرط هو المتاع والمعرض أنه بوكيل للاجسي ، وهذا لم يرص لاجسي الوكيل
باعتد وسكت كان لئاع لموكل بالحد من مسح والامضاء
وفيه : ما مر من مثال أصل لمسي ، لان جعل الحد للاجسي تحكيم وحدان
حكم شرعي له بمتنص الأشرط وبس بوكيل في شيء .

هذا ان كان لم يرد ، قوله ، لغيرهما ، هو الاجسي الواحد ، وود حمله لفصل الحدود
على الاجسي ، وأورد على كلامه بأنه تحكم .

ويرد عليه : أنه ان لم يرص أحدهما كان الحيار للشرط والاجسي لآخر معاً
لأن خصوص لشرط ، مصفاً الى أنه لا وجه لأعبار الاجتماع ان كان المتعدد هو
للمعاور ، والاكتفاء بامضاء أحدهما ان كان هو لاجبيان ولا وجه للقول بأنه ان
لم يرص كان المتاع بالحيار .

لكن فيه : أنه لا وجه لحمله على المتعدد ، بل هو صهر في الاجسي الواحد كما
فهو لكن وتوجيه ما عرفت مع ما فيه من الاشكال .

وفد يظهر محلله المشهور أيضاً من كلام الشهيد في «لدروس» ، قاله على ما حكى عنه :- ويحور اشتراطه الأحسي مفرداً ولا اعتراض عليه ، ومعهما أو مع أحدهما ، ونحو حرف «ممكن» اعتبار قطعه ولا ثم يكن لذكره فائدة ، انتهى .

ون كان المراد بالعمل هو خصوص المسح ، صبح غتار فيه ، وتعليقه بأنه لولاء لم يكن لذكره فائدة ، لا أنه لا وجه لقوله . «ممكن» بل سعي لحزم به ، لما عرفت من أن المسح مقدم مع الحذف .

وان كان مراد به أعم من المسح والامضاء صح قوله «أممكن» لان تقديم قوله مطلقاً مسحاً كان أو امضاءً ، محتمل في ما دل عدم اعتبار امضاءه مع مسح لآخر ، لا أنه لا وجه لتعليقه به ذكر ، لان تقديم قوله مطلقاً ليس مسدداً الى لزوم الدعوى ، لحصول فائدة الذكر في اعتبار مسحه وان لم يؤخر حذره فلا يبرم حسوه عن الفائدة .

وهل يجب على الأحسي المحمول له الحجار مرعاة المصلحة أو لا ؟ بل به الحيار والمسح ولو تشبهاً واقتراحاً بل ولو مع تصرر الشرط بالمسح ؟

وحيث بل قولان : ظهر لمشهور هو الاول بل لم ير محالاً فيه ، لا ما ربحا يستعاد من كلام الشهيد في «الدروس» ، حيث قل : ولا اعتراض عليه لدلالته على أن الأمر رجع الى احتجاره فليس لاحد لأعراض عليه بعدم مرعاه للمصلحة .

وقد حرم شيخنا العلامة «قدسه» ذلك ، وقد بين المسألة على أنه جعل الحيار للأحسي استثناءً وتوكيلاً أو عطء مقصود ، فالاول على الاول ، والثاني على الثاني وحيث قد عرفت أنه مجرد تحكييم واحداث حكم شرعي له بمقتضى قوله في الخبر :

«للمؤمنين عند شروطهم» فتعس متابعة فعله - سواء راعى المصلحة أو لا

والتحقق : أن الأمر وان كان كذلك ، بمعنى أن جعل الحيار تحكييم لا توكيل إلا أنه مع ذلك يشترط مراعاة المصلحة لأنه بما يخص له الحجار على وجه إراعي

فيه اد مصلحة ، بأن يكون له السلطة على الفسخ ان كان فيه مصلحة لأمطاً وهو بحسب اللب والحقيقة استثناء ان لم يكن على وجه التوكيل ، وبسطة الشرعية لآلهية الحاصلة له بسبب الاشتراط مشروطة بمراعاة المصلحة وليست مطلقة .

وعدا هو لمراد بقولهم لآله أمين ويجب عليه شفع المصلحة فيه مع ، وأورد عليه بأنه ليس وكيلاً ، فكيف يكون أميناً د لا مود بين الاستثناء وبين التحكيم ، ولحكم الشرعي الحادث له بالاشتراط اما هو مشروط بالمصلحة برجوعه في الحقيقة الى الاستثناء و لم يكن توكلاً حتمية .

(الامر المسمع) أنه يجوز لهما شر ص الاستثمار والمؤ رد وهذا بمعنى واحد و لمر د به اشتراط المشورة من ثلث هي الامضاء والفسخ ومما به قوله بأن يستأمر منه فيسمع أمره ، وحقيقته يرجع الى اشتراط الجور منه مطلقاً على أمر الدين انه بالفسخ ، ولآمره أنه ان أمره بالامضاء وحب عليه الامضاء بمعنى عدم حوار الفسخ لعدم مقتضي له . وان أمره بالفسخ كان له الجور بين الفسخ والامضاء ، لأنه يجب عليه الفسخ ، ادليس أمره هـد أمراً مؤلواً شرعياً ، بل رشادي . فالرد ثبوت الخيار له ان رأى المصلحة في الفسخ وأمره به رشداً وشرط ليس شرطاً لحكم تكفي وهو وجوب مائة أمره بل معاد اشتراط الحكم لوصعي وهو ثبوت الخيار ، وشروطاً بأمره بالفسخ وان أمره بالفسخ حصل لمقتضي الفسخ لحدوث الخيار له عنده بمقتضى الاشتراط .

وليس هذا نكبة بين الامر بالامضاء و الامر بالفسخ في وجوب امتناعه ولا مثان في الاول دون الثاني ، لان وجوب امتناع أمره بالامضاء ، اما هو من جهة وجوب الوفاء بالعقد لأمن جهة وجوب مثال أمره بالامضاء ، اذ لا أثر لهذا الامر بل حاله حال السكوت في عدم افادته شيئاً . أما اذا أمره بالفسخ ، فله السلطة على الفسخ لحدوث الخيار له به

وكيف كان فبدأ المستثمر أن يفسح أو يصي قبل الاستثمار ويقول :
 فسحب ، مثلاً ابتداءً من دون المراجعة اليه . أو يفسح ، أو يصي بعد الأمر للاستثمار
 بالفسح لكن من دون الاستثمار ، بأن يقول له : بدأ أفسح ، أو مص ، أو جعل
 ذلك أو يفعل أحد الأمرين بعد الاستثمار .

فهنا مسائل ثلاث

المسألة الأولى - وهو الامضاء أو الفسخ بدون الأمر والاستثمار رأساً . ولا
 اشكال في عدم تأثيره أصلاً ، فيكون لغواً محضاً ووجوده ، يصدر عنه كعدمه ،
 لعدم حصول شرط ، وهو الأمر ولا حذر له ولا يؤثر فسحه ولا خلاف فيه أيضاً
 إلا ما نسب إلى العلامة في « المحرر » كما عن أحد قولي الشافعي من حوار لرد
 به من غير أن يستثمر ، لكنه غلط فيه بما يحرجه عن المحالفة ويخرج عن محل
 كلام القوم . وهو أن خيار نائب له ، والاستثمار اما ذكره حذوياً ، يعني أن
 المراد هو جعل الخيار لنفسه ابتداءً ، لأن الاستثمار استمهال لطبب الحال
 وسكشاف الصلاح ونسداد . وكأنه قال : ولي الحذر لا أبي استثمار ربدأ في
 الاطلاع على المصلحة فذكره لمجرد الاحتياط لئلا يقع في مخالفة توقع .
 وبأن كان هذا هو المراد فهو - لأنه خروج عن الموضع لأن الغرض من الاستثمار -
 كعدمه - هو اشتراف الحذر معاً على أمره والفسح ، كما فهمه الكل ، فبالمرع
 صغروي ، إذ لو علم رده ، ذكر من توجه فمع ما ذكره من حوار الرد له ابتداءً
 بدون الاستثمار .

ولأرى أحداً يخالف فيه . وربما حمل كلام « المحرر » على « دارد بعد
 أمره بالترديد بدون استثمار » ، فراجع إلى المسألة الثانية ، وهو أيضاً توجيه حسن
 وللشيبه في « اللعة » أيضاً كلام محتمل لمخالفة . قال « رد » : واشترط

المؤامرة ، من قبل المسامر . فسحت أو أحررت ، فذاك ، وان سكت فالأقرب اللزوم . انتهى .

لا طهره تأثير مسح و الامضاء بدون الاستمرار بل ابتداءاً . وقترحيه بأحد وجهين . ما فرائد المسامر بالكسر وتدير قوله بعد أمره بالفسح أو الإحارة بدلالة الاقتضاء كما في قوله تعالى في محراب منه انسى عشره عاماً أي فصرفه في محراب ، ولمراد أنه قال . فسحت أو أحررت بعد أمره بحدثها . أو قرائه المسامر بالفتح وبأول الإحارة بالاشاء بأن يكون المراد بقوله فسحت أو أحررت : أمرتك بالفسح أو الإحارة مع اصمار قوله : تفسح أو أمضي ، بمعنى ما قول المسامر - بالفتح : آمرتك بالفسح أو الامضاء تفسح أو أمضي فذاك و الظاهر هو الاول بعد سامي . وكيف كان فبحرح عن معروض المسألة . فلاحلاف منهما .

المسألة الثانية - لير أمره بالفسح ابتداءً . قبل لاستمراره . وهو مشهور أنه لا أثر لفسحه لعدم حصول الشرط ، وهو لاستمراره ، والمشروط عدم عدم شرطه خلاف الجملة من لا عاظم ، حيث حكموا بكفايه ولاستمراره عن الاستمرار نظراً الى أن المرص من الاستمرار هو الاطلاع على رأيه ، فإذا حصل ذلك بدونه حصل انصرافه ، والاستمرار طريق محقق لاستكشاف رأيه ، ولا موضوعية له ، وذكره من باب عدم حصول الاطلاع على رأيه عالياً بدونه وقد فرض حصوله بأمره ابتداءً فلا حاجة الى الاستمرار . فالشرط في الحق أنه هو حصول الخيار له عند أمره بالفسح ، سواء حصل ذلك بالاستمرار أو لا .

وهو حسن الا أنه بما يسم لو كان الامر راجعاً لهما وكان ذلك حقاً بينهما . ولم يكن غيرهما دجلاً أصلاً . وليس الامر كذلك لأنه أمر من الثلاثة المسامر - بالكسر - واستمرار - بالفتح - ، والثالث . وهو من عنده لخاص ، فله أن يقول . ن هذا خارج عن الشرط لان الشرط هو السلطة على تفسح عند الاستمرار والامر

بالفسح يلوته ليس ما وقع التراضي عليه .

والا فوى مادموا اليه من عدم حور لفسح له لو أمره به بعدد أمدون لاستثمار .
المسألة الثالثة - فيد لو استأمره فأمره بالفسح أو الامضاء . وحكمه أنه لو
أمره بالامضاء . وجب عليه الامضاء ، وإن أمره بالفسح لم يجب عليه الفسح ، بل
له اختيار بينه وبين الامضاء .

والسر فيه أنه على الأول لا يقتضي لفسح لعدم حصول الشرط ، فيعدم لعدم
شرطه ، فيجب عليه الامضاء لعدم مقتضي الفسح . فوجوبه عليه ليس من أثر
مادة أمره ، لأن أمره حد لم يعد شيئاً بل حالة حال المكوث في يد العمد على حاقه
من اللزوم وهذا هو المراد بوجوب الامضاء عنه ، لأن المراد وحجب امتثال أمره ،
فمعنى وجوب الامضاء عليه عدم حور لفسح له لعدم مقتضي له ، وعلى الثاني
يحدث به الخيار لما عرفت من أن اشتراط الاستثمار يرجع به الى اشتراط
الخيار به معاً على أمره بالفسح ، والاستثمار . فاد حصل الشرط حصل المشروط
وهو الخيار .

وليس الشرط بمعنى وجوب متبعة أمره بل ليس عرصه متبعة أمره و مثاله تعدد
بل عرصه لمشاورة ، فأمره به ارشاد محقق بمعنى وجود المصلحة به في الفسح ،
وله الخيار ان يطبق رآه ووفق عرصه ، بمعنى اشتراط المشاورة في الفسح اشتراط
بختيار لنفسه ان رأى الاستثمار - الفتح - المصلحة في الفسح ، ولا يعقل له
معنى سره .

وهذا هو ما فهمه الحل بل لكل من شرائط المؤامرة والاستثمار . وهذا
مع وضوحه نالتمل قد أوضحه شيخنا الأئمة العلامة « قدس » لمعان يسر على
مقدمة مطوية في كلامه ، تركتها لوضوحها .

قال « قدس » : وإن أمره بالفسح لم يجب عنه الفسح بل عليه الامضاء الفسح

حيث . د لا معنى لوجوب الفسخ عليه اما مع عدم رضى الآخر بالفسخ هو صح ،
 ان بمعرض أن الثالث لا سلطه له على الفسخ و لم تعاقدان لا يريد به و مامع
 طلب الآخر للفسخ فلا وجوب الفسخ حيثد على المستأمر - بالكسر - راجع
 الى حق لصاحبه عنه ، و ان قضي شرط الاستثمار ذلك الحق عرفاً ، فعليه
 سلبه صاحبه على الفسخ ويرجع اشتراط الاستثمار الى شرط لكن مع عدم
 صاحبه . انتهى .

يعنى أن التالي باطل لأن اشتراط الاستثمار ليس شرطاً لأحدث حق صاحبه
 عنه ، أي على المستأمر - بالكسر - ولا يجب عنه الفسخ ، وان صد صاحبه
 أيضاً والألزم ثبوت حق له عنه ، و التالي باطل . فطلان التالي مطوي في كلامه .
 ولابد من ذكره لأن اماله يؤهم خلاف المقصود ، لأن هذا البيان بدو لمعرض
 لطلان نسخ وجوب الفسخ على المستأمر - بالكسر - مع أن لمعرض من السن
 بيان عدم وجوبه عليه ، كما لا يخفى .

وفي هذه المسئلة - أي شرط الاستثمار - فروع ومساكن :

(لمعرض الأول) لو تعدد المستأرون - بالفتح - واحتلفوا في الأمر بالامضاء
 والفسخ ، ولم يرد قول لأمر بالفسخ ، قد أمر أحدهما بالامضاء ثم أمر الآخر
 بالفسخ ، فيه الفسخ ، لأن الأمر الأول بالامضاء مأثور شيئاً . بل حاله حال المكوث
 وأمر الثاني بالفسخ يوجب حدوث لخياره ، فاذا فسح الفسخ العقد .

هكذا قيل ، وهو حسن لو أريد استقلال كل منهم في الاستثمار و اجشاوره
 ثم لو كان الشرط الاستثمار من لحسح على صفة الاجتسح فلا أثر لقولهم
 عند الاختلاف وليس له لخبار و لفسح لا اذا أمر كلهم الفسخ . وهو صح .

(الفرع الثاني) لو اختلف قول المستأمر الواحد ، فقال تاره : امض ، فامضى
 وقال ثانياً : فسح ، فسح فقيل : ان حكمه حكم الاول وهو المستأمر المتعدد

مع الاحلاف ومؤثر الفسخ وتقدم على لاحاره وان تأخر
وفيه : أن الفسخ مع الفارق ، لأنه اذا قل أولاً : أمضيت ، فقد لزم العقد ،
كما اذا كان له الخيار بدون الاستثمار وأمضى العقد ، اذ لا أثر لفسخ بعده ، فكذا
احال هذا ، ومن المعلوم أن الأثر فيه للمتقدم منهما فحالاً كان أو امضاءً . وهذا
مختلف ، اذا تعدد المسأمران ، وكان العرض هو الاستثمار من كل واحد
مهم على وجه الاستقلال ، لان حاله حال الخيار المتعدد في تقدم الفسخ على
لاحاره .

وذكر في «الجواهر» احتمالات أربعة :

أحدها وثانيها : ما ذكرنا .

ثالثها . أن العبرة بالفسخ بشرط كونه مؤجراً وهذا أمر بالفسخ ابتداءً ، ففسخ
ولا أثر له اذا أمر ثانياً بالامضاء بخلاف ما اذا أمر أولاً بالامضاء ثم أمر بالفسخ ، وان
الفسخ حينئذ معدوم على الامضاء ، ووجهه أن العبرة بالرأي المستقر لا بالرأي لدوي ،
وقد أمر أولاً بالامضاء ثم بالفسخ علم سحر ر رأيه على الفسخ فيشع ، بخلاف
مالو بعكس فان أمره ثانياً بالامضاء كشف من عدم استقرار رأيه على الفسخ
فلا عبرة له . وثم الامضاء فلا أثر له وان تعدد لانه لا يريد على مقتضى العقد
شيئاً

رابعها : أن العبرة بالتأخر ، فحالاً كان أو اجارة ، لان النظرة الاولى جمعاء ،
ولفرق بينه وبين سابقه : أن العبرة هناك كان بالفسخ بشرط التأخر ، وأما الامضاء
فلا أثر له وان تأخر .

وعليه فانه لا أمر بالفسخ ثلثاً بعد الاستثمار ، فيفسخ العقد بفسخه حينئذ بخلاف
هذا الوجه ، فان العبرة - بناءً عليه - بالتأخر وان كان أحاره ، فيبرم العقد لو أجاز
بعد أمره بالفسخ أولاً ، فليس له الفسخ بعده بالاستثمار وأمره بالفسخ في مرتبة
الثالثة .

والأقوى من هذه التوجيه ما عرفت من أن العبرة بالمستخدم وإن كان أجاره ، لأن الغرض من الاستثمار هو استثمار أمره ابتداءً إلى الأبد ، فالمسح هو الأول ، وإذا كان : امض ومضي ، فقد وجب العقد ، ولا يقتضي لصحة وإن أمره بالمسح ثانياً ، لأنه خارج عن مقتضى الاشتراط .

ثم إن هذه الاحتمالات الأربعة إما أن يصفها وظاهر الاستثمار الذي فهم لكل ، وهو ما يتبعه من رجوعه إلى اشتراط الخيار المعلق ، الأمر بالمسح عند الاستثمار ، وهو : كان الغرض من الاستثمار ، الاستثمار بأمره الإرشادي ، حتى ما حققه ، ثم إذا كان الغرض منه اشتراط الخيار بعد المشاورة على وجه يكون له الخيار بعد الاستثمار والاستشارة وإن اختلفت رآيه لأهمية قوله وأمره ، ولا شكال فيه ، بل لمسح فيه هو ما ساعد نظره ، لله الامضاء وإن أمره بالمسح ، وله المسح وإن أمره بالامضاء ، لحصول شرط الخيار وهو الامضاء .

لأن المعروف عدم تعين الغرض بمسألة رآيه بل نفعه شوب الخيار له والعمل على مقتضى رأي نفسه لكن بعد حصول المشاورة والاستشارة قد حصن ثلث الخيار وله اعتبار ماضٍ وصحاً كان أو أجاره وإن اختلف نظر المسامر منه على ذلك كله .

وفي « لخواهر » قل بعد ذكر تقدم العاسح عند تعدد المسامر ما لفظه . إذا اختلف رأيه في بعده احتمال ذلك أي تقدم العاسح - مطلقاً أو بشرط التأخر - لاحد بالمقدم مطلقاً والمؤخر كذلك ، ثم قال : هذا كله ساء على معلومية ارادة ما عرفت من اشتراط الاستثمار أم يريد غير ذلك من المشاورة وإحالة رأي معه لا إساءة أمره أو وجود ذلك مسع ، عملاً بشرط ، ولعل إطلاق شرط الاستثمار ظاهر فيما ذكره الأصحاب . انتهى . ومراوده ما حققناه .

(الفرع الثالث) يصح المستشار واجب عقلاً وبتلاً ، فيجب على المستأمر

«المسح - مراعاة المصلحة قطعاً وإن قل في الأحسي لمحمول له الخيار وعدم وجوبه أيضاً . لأن الاستئذان هنا أولى وأقوى لكن بينهما فرق بناءً على ما احترازنا من وجوب مراعاة المصلحة هناك أيضاً وهو أن مراعاتها هناك شرط لصحة قوله وتأثيره ، فالواجب المصلحة فلا أثر للمسح وامتناعه .

واما ما في وجوب مراعاة المصلحة فكيف عني بمسأمر . فهو خارج فامر بالامتناع في مورد وجود المصلحة في المسح أو بالعكس ، فأمضى لمسأمر أو فسخ عملاً بأمره فقد أثر أثره .

و يترتب فيه أن المسح هناك فعل الأحسي وهو مشروط ، لمصلحة و لمشروط عدم عدم شرطه وهنا فعل للمسأمر - بالكسر - ود مسح عملاً بأمر المسأمر - المسح - فؤثر أثره حيث أنه - محذره جعل لفسخ الخيار عند أمره بالمسح ، وهذا وحده الشرط وحده المشروط ، غاية الأمر عصبان المسأمر - المسح - في تكليف نفسه في وجوب نصح المستشير وأمره بما ليس فيه مصلحة

(المرع الربيع) تعين مدة الاستمرار شرط للروم العرر لولاه ، ولو طُفق ولم يعين لمدته . فالأقوى بطلان ولا يصرف إلى الثلاثة وإن قضا به في شرائط الخيار عند الإطلاق ، لأن يصرف نفس الخيار إلى الثلاثة لا يوجب انصراف شرطه ، وهو الاستمرار أيضاً إلى الثلاثة .

وهنا قول آخر ، وهو : ثبوت الاستمرار عند الإطلاق عني وحده لتأييد ، وهو حسن بناءً على صحة هذا الشرط ، لانه إذا لم يصرف إلى الثلاثة تعين التأييد ، لانه باطل ، للروم العرر فالأقوى في صوره الإطلاق هو بطلان الشرط فلا بد فيه من تعيين المدة رفقاً للعرر .

(مسألة)

في البيع التخياري

من أفراد خيار لشرط ما يضاف اليه لبيع ، ونقال له : بيع الخيار وهو أن يبيع شيئاً ويشترط الخيار لنفسه مدة بأن يرد الثمن ويرجع المبيع ، والاصل فيه - مصداقاً الى الاجماع - لعمومات المقدمة في الشرط - : لمصوص المستعينة ، فانها تدل على جواز شرط لجبر على المبيع المردود ، كمؤنة اسحاق وروية معاوية بن ميسرة ورويه سميد بن سار وروية أبي الحارود عن أبي جعفر عليه السلام قول عليه السلام : ان بعث رجلاً على شرط ، فان أتاك بمالك ، والا فليبع لك ، الى آخره .

ولاشك في دلالة دلالة الاول الآن في دلالة الآخره على فرض المسألة نوع حفاء وعموص ، فانها يظهرها تدل على عكس المسألة ، لان الظاهر منها حور اسرداد المشتري الثمن عند رد الثمن الى المانع ، دلائك في أن لمرد بالمال في قوله "فان أتاك بمالك" هو المبيع وعليه فيكون حكم العكس أيضاً مستفاداً من ذلك النص .

الآن يقال : أن قوله «بعث» بمعنى الشراء ، واستعمل لبيع في معنى الشراء كما هو واقع كثيراً في القرآن والاحاديث ، فيكون المراد من المال هو الثمن حينئذ فيطبق النص المذكور على فرض المسألة على انه صحيح لمذكور ، وان كانت للرواية محتملات أخر .

وكيف كان فتصبح الكلام في صورة المسألة الواقعة في المصوص وكلمات الاصحاب يستدعي رسم أمور :

(الاول) ما يتعلق برد الثمن ، والكلام فيه نفع في أمور :

الاول : في محتملات اشتراط رد الثمن . الثاني : في الثمرات المترتبة عليه . الثالث : في تعيين ما يستعد منها من الاحبار والصصوص .
«اما الاول» فمحتملاته كثيرة :

لاول : أن يكون رد الثمن شرطاً لمخيار على وجه العس ولا حرقه .
لثاني : أن يكون شرطاً للمسح . بمعنى أن الخيار ثابت له في كل جرم من لمدة المصروفة . الا أن فعلة المسح مشروطة برد ثمن ولرد في لاو شرط للسلطة على مسح وفي الثاني فعلة المسح لا لاصل السلطة عليه .
الثالث : أن يكون الرد شرطاً لانساح العقد ويرجع الى شرط الشفعة ، ولا عرو فيه اد لم يوقف الشفعة على سب حاص كما في المقام . وعنده ولا حاجة الى ارجاعه الى اشتراط اتحاد سب الانساح ، كما في كتاب شرحنا العلامة لاصاري «فده» من كون مرجعه الى اشراط اتحاد سب الانساح وهو الرد مصافاً ، الى عدم صحته في نفسه لكونه موقوفاً على سبب السب المربور بدون الشرط وهو ممنوع . فتأمل .

لرابع : أن يكون رد الثمن فصلاً فعباً أن يرد به تمليك الثمن ليمثل المسح . والفرق سه وبين الثاني بعد اشتراكهما في ثبوت الخيار قبل الرد وهو الاحياء الى اثناء المسح على ذلك الوجه بخلاف هذا الوجه .

و سنظهره السيد «ره» في «الرياض» من لاحبار الوارده في كتاب . وليس بعيد على ما مستشير اليه ابناء الفقه .

وأورد عليه بوجهين :

لاول : ما في «الجواهر» وغيره من عدم دلالة على المسح العملي ، عاينه الامر دلالة على ارادته له بعد ذلك .

الثاني : ما ذكره بعض من أن المسح موقوف على الرد ، فكيف يحصل به وفيهما نظر .

أما الاول . فلان المسح يحتاج الى كاشف ، ولا يعثر فيه لفظ مخصوص فاد فرض دلالة عني اراده المسح كان ذلك كاشفاً عن كونه مسحاً فعدياً .

وقد يجب عنه أيضاً : بأن الرد وان لم يدل بنفسه على المسح الا أن القرينة الحدية قنينة عني اراده المسح . وعنه فالراح يعود لفظاً .

وأما الثاني : فلان الاحتمال المبرور أي حصول المسح بنفس الرد اما يكون في قتال لا حصل لآخر ، أي توقف المسح على الرد ، فكيف يسي عليه ، وما على هذا الاحتمال لا يسم توقف المسح على الرد ، ولا يراد عنه ذلك مصادرة الخامس : ما يساعد من ظاهر «الوسيلة» ، وهو أن يكون الرد شرطاً لوجوب الاقالة على المشتري ، بأن يلزم المشتري على نفسه أن يتيله اذا جاء «لنفس واستقاله» .

وأم الثاني «أي ثمرات لمرته على المعاني المذكورة» . ثم بين الاول وشبهه في . أن العقد لازم من جهة الى زمان الرد وحتي الثاني ، فالنصرف على الثاني تصرف في زمان الخيار ، ويرتب عليه ما يترتب عليه دون الاول .

وأما لثمرة بينهما وبين الثالث والرابع فهي الاحتياج الى اثناء المسح بعد الرد أو قبله عني الاولين دون الآخرين ، واما الاخيران فلا ثمره بينهما عملاً الاعنى القول بعدم دلالة على المسح بنفسه واحباجه الى القرينة ، اد حيث لا اشكال في الاحتياج الى اثناء المسح ، قل أو بعدد اذا لم تكن قرينة على الدلالة عني المسح لا أنه كما ترى انكار للمعنى لثالث سيما .

وأم الخامس : فهو في الحقيقة خارج عن موضوع البحث ، وهو لخيار ولا يدخل في موضوع الاحتمالات المتقدمة حتى تذكر الثمرة بينه وبينه .

«وأما الثالث» في تعيين الاحتمالات لمبرورة ، والميم في لمقام العرض
لامرين يظهر منهما حقيقة لحال
الاول : في الاحتياج الى انشاء الفسخ وعدمه الذي هو ثمرة من الاولين
والاخرى .

لذي . أن لجبر هل يحصل بمجرد العدة ، أو بعد الرد الذي هو ثمرة
بين الاولين .

أما الامر الاول فقد عرفت أن لمستفاد من كلام صاحب « برصاص » وبعض
أنواعه هو كون الرد بعينه مسحاً فعلياً بحيث لا يحتاج بعد ذلك إلى انشاء الفسخ
قولاً ، ولكن المستفاد من جماعة ميم . أشهد في « الدروس » على ما حكى
وصاحب « الحواهر » وبعض أنواعهما هو عدم حصول الفسخ بنفس الرد ،
واحتياجه إلى انشاء الفسخ .

ويمكن الاستصار لهم بانتمت باطلاق بعض الاخبار الدالة على مشروعية
المعدلة المبرورة بقول مطلق ، وذلك لأنه تدرج تحت هذا الاطلاق صور ثلاثة
يحتاج صورتان منهما إلى انشاء الفسخ قطعاً . وهما صورة عدم فسخ لئان
لئمن من المشتري أصلاً بناءً على ما سيجيء من حور الفسخ لولا لفص أيضاً
وقص الثمن لكن مع عدم مطالبة لمشتري وار دته ايدعه عند الدائع . اذ لا شك
في الاحتياج الى انشاء الفسخ في هاتين الصورتين ، لانشاء الرد بحكم الفسخ .
يبقى صورة ثالثة - التي هي محل الكلام - وهي الصورة الثانية مع مطانة
لمشتري ياه من لئان . فلو حكم بالاحتياج إلى انشاء الفسخ في هذه الصورة
أيضاً فهو ، والا لزم التعكيك بين الصور لثلاث وهو خلاف ظاهر سبق اطلاق
الاحار . فوجب الحكم بالاحتياج الى انشاء الفسخ قضية لانحداد السياق وحدراً
عن التعكيك .

هذا لكن لا ينافي أن الإطلاق ليس فيه اشعار بما ذكر ، لانه مسوق لأصل
مشروعة هذه المعاملة من دون نظر الى كيفية الفسخ ، فبقي موكولة على القواعد
لمرة

ولا صر في التمسك بين الصور اذا اقتضيه القواعد بعد فرض سكوت
لأخبار عن لتعرض لحال كيفية الفسخ ، ولا قوى - وفاءاً لسيد الربص - هو
الاكتفاء بالرد في تحقق الفسخ ، من دون حجة لى بثاته .

ومقابلة المقام - أثر الحيات - تنصراً لقول لشهد «فده» فكما يحتاج
الفسخ فيها الى كاشف وانشاء قولي أو فعلي فكذا لحال في المقام - مدفوعة .
بأن التمسك مع الفارق ، لاحتمال أن يكون الرد من سبب للانصاح ولو يقتضي
الاشتراط بأن يكون شرط الرد راجعاً الى ذلك كما هو أحد الاحتمالات الخمسة
بمتقدمة . ولاحتمال أن يكون الرد بعينه فسخاً فعلياً ، لدلالته عليه كذا هو أحد
الاحتمالات أيضاً .

ولا يحري هذان لاحتمالان في سائر الحيات ، لعدم كون لحار والفسخ
فيهما مشروطاً بالرد ولا جرم يحتاج لفسخ الى إنشاء وكاشف آخر غير الرد .
وأما في المقام ، بحيث يحقق لاحتمالان في الرد فلا يحتاج الى كاشف آخر
فصدر الاحتمالان لمربوران سبباً لتفرق بين المعنيين .

وأم الأمر الثاني ، وإظهار ثبوت الحيات بمجرد انعقد من دون فرق بين أن
تتعلق الحيات على تقدير وجود الرد - كما هو معنى الاحتمال الثاني - أو على
نفس الرد - أي نفس وجوده - لا فرض وجوده . كما هو معنى الاحتمال الأول
لأن الفرق بينهما نظير الفرق بين شرط لوجوب وشرط الوجود ، فإن الشرط في
الأول هو نفس الرد ، فيكون نظير شرط الوجود وفي الثاني تقدير وجوده ، بمعنى
أن له الحيات معاً على تقدير وجود الرد في المستقل فيكون نظير شرط الوجوب .
وكيف كان فلا ثمة بينهما في المقام ، لأن الحيات عذرة عن ملك الفسخ

و لسلطة عليه . ومن المعارف محققه في المقام في كل آن من دون فرق بين كون المعلق عليه هو نفس الرد أو تقدير وجوده .

و لشر فيه * أن الرد لما كان من الأفعال المقدورة لم يشترط له - وهو البائع - ولا حرم يكون قدراً على نفس المردود في كل آن ولو بواسطة قدرته على شرطه ، لأن المقدور بالواسطة مقدور .

نعم لو كان الحكم المعلق على الشرط من الأحكام الكيفية ، فيستلزم أن كان الشرط من الأمور الوجودية ، فالواجب شروط لأمكانه ولا يعتل فيه الفرق من جعل العيب على نفس وحده * أو تقدير وجوده ، وإن كان من الأمور لاختيارية المقدورة ، فإن علق على نفس وجود الشرط ، فالواجب حينئذ منطق محض ، فيجب على المكاتب اتحاد شرط والمشروط معاً وإن عتق على قدر وجوده ، والواجب مشروط لا يستلزم إلا بعد وجود ذلك الشرط .

وأما في المقدم - وهو الجواب - ، فلا فرق فيه من صورتين - أي التعليق على نفس لوجود أو تقديره - لأن الشرط أمر اختياري فإذا عتق عيبه لجبر كان الجواب ثانياً فعلاً ، لأن المقدور بالواسطة مندور ، وأما الجواب الآخر عتق القدرة على الفسخ .

هذا إلا أن ظاهر لمشهور . أن الجواب هنا معلق ومشروط بلورد فلا خيار قلله ولأدليل عليه * خلا

ويمكن تحريج وجه له من الاختيار بتقريب : أن ظاهر الاختيار هو توقف اسرودد لمسح على رد * ثم بحيث لا يحذر قلله اسروداد السبع وانراعه من لمشري ، ولمسح لا يحصل لا بعد الرد * و به بعده

وكيف كان فلا مسح منه ، ولمسح موقوف على الرد ، وحيث أن المسح موقوف على الخيار ، فالخيار أيضاً موقوف كنفس المسح الموقوف على لجبر

ومرة أخرى . اذا توقف المسح على الرد توقف الحيات أيضاً عليه ، اذا
لولا الحيات لم يتحقق المسح .

وفيه - ان عبة ما تقتضي به هذه الاحاد ووجود الحيات في زمان المسح وهو
زمان الرد ، يتوقف المسح على الحيات ، اما كون حدوثه في ذلك الزمان فلا ،
لاحتمال وجوده قبله أيضاً كما هو الحال في جميع الحيات ، لان زمان الحيات
مقدم على زمان المسح

والحاصل ان توقف المسح على الرد اما مقتضي لزوم تحقق الحيات في
ذلك الزمان لامحة ، لاستحالة المسح بدون الحيات .

الا أنه لا بد في وجود الحيات قبل الرد أيضاً وان لم يتحقق المسح الا بعده أو
به فيكون الشرط على الرد هو عملية المسح لا بسيطة علمه . والحيات هو الثاني
لا الاول .

وممكن ان يتمثله بأصله تآخر الحادث ، لانا عدم من الاحاد بوجود
احيات عند الرد ، فاذا شككت أنه هل حدث في هذا الزمان أو قبله؟ ولأصل تأخر
وجوده وعدمه قبله وبشت بداهت توقف الحيات على الرد واشترطه به .

وفيه : أن هذا الاصل مثبت لوجهين :

أحدهما : عام جار في جميع محاري أصالة التأخر ، حيث أن مرجع هذا
لأصل ان أصالة عدم وجود الحادث في زمان بشت ، وهو لا يثبت عند تأخر
لأعلى نقول بالأصل المشب .

ثانيهما : خاص بالمعجم ، وهو أن أقصى ما تقتضي به أصالة التأخر هو وجود
الحيات في زمان الرد أو بعده ، أما اشتراطه بالرد وتوقفه عليه فلا ، لاحتمال كونها
من المتأخرين أو المتأخرين ، فأصالة تأخر لا يثبت علاقة لشرطيه والمشرطية ،
كما هو المدعى . فتأمل .

وكيف كان فلا دليل من الاحار ولا من غيرها على اشتراط الخيار بالرد وتأخره عنه ، نعم لا يظهر من الاحار وجوده قبله أيضاً فهي ساكنة عن رمان الخيار رأساً ، فلا بد من التماس دليل آخر ، وقد عرفت ما يمكن أن يكون دليلاً على وجود الخيار قبل الرد ، وسحبني تنمة الكلام فيه بشيء الله في التكملة في التصرف قبل الرد ، فانظر هذا تمام الكلام فيه ، تنعق بالرد .

(الثاني) فيما يتعلق بالردود - وهو الثمن المشروط ردة ، وهو على اقسام لانه اما أن يكون حرثياً أو كلياً ، والثمن الكلي اما أن يكون في دمة المائع ، كما اذا كان في دمه دين للمشتري فيبيع العين المسعة بأداء ما في دمه ويشترط له الخيار اذا رد مثل ما كان في دمه ، أو يكون في دمة المشتري ، كما اذا باعه شيئاً ورده كلياً .

والثمن الكلي أو الحرثي اما أن يكون موصوفاً أولاً ، وان كان موصوفاً فلا اشكال في ثبوت الخيار باشتراط رده الى المشتري فيصح لعقد عدم رد المخصوص عما أو بدلاً على المعتل الذي اشبه الله ، وان لم يكن موصوفاً ، ففي ثبوت الخيار وعدمه وجهان ، ذكره الشيخ رحمه الله في الكتاب .

وجه الاول : ان شرط الرد تعلقي لا فعلي ، بمعنى أنه اما بشرط الرد على تقدير النقص ، والخيار ثبت على تقدير عدم نقص مظهراً ، وعلى تقدير النقص بشرط الرد ، فكأنه قل : ولي الخيار شرط رد الثمن على تقدير النقص وبعبارة أخرى - المشروط هو ثبوت الخيار المائع مطلقاً قص الثمن أولاً ، لا أنه في صورة النقص يكون خياره مشروطاً بالرد ، ولرد شرط للخيار في صورة النقص لا مطلقاً .

وجه الثاني . أن الخيار مشروط برد الثمن ، وحيث أن الرد موقوف على نقص والخيار أيضاً موقوف على النقص ومشروط به لان الموقوف هو

الموقوف عليه .

وبصورة أخرى ، الرد مشروط بالقص شرط لرد في الحقيقة شرط لانقص أيضاً ولحار لمعلق على رد معلق على النص ، وشرط عدم عدم شرطه بحيث لا يقص فلا حياز .

والحاصل : أن اشترط لرد بدخل إلى اشترط شئ من نص و ارد . فتبقى حياز من نص ، من نص عليه وهو النص وفي كلا الوجهين نظر .
ثم الاول . فلا بد من دليل لرد على صورة النص وحده ، بل على تقدير حصوله تزيد بلا دليل ، لأن لحياز مشروط برد الثمن على سبيل الاطلاق لارده على عرض القص بحيث يكون لحياز : ما بدونه أيضاً لأنه مصادرة ومحافظة دله على اطلاق الشرط ، فاحتاج إلى القربة ، ولا أحد يظهر الشرط يعصي عدم شرب لحياز بدون القص لأنه ، شرطه وهو الرد .

وأما الثاني . فلا اشترط الرد ليس شرطاً للنقص أصلاً ، وكونه محلاً وراحياً أنه ممنوع ، لأن يكون الحياز مشروطاً بالنقص مما لا يترتب عليه عرض وفائدة أصلاً . كيف وشوب الحياز مع النص يعصي شوبه بدونه ، لا أولى ، لأن صفته مما لا يضر بحال المانع في شوب لحياز له ، ووجوده مما لا مدخل له أصلاً .

والشرط لنقص شرط سعيي خارج عن أعراض العقلاء ، د لا معنى لاشترط الحياز مع النص ، وعدم ثبوته بدونه أضع بحال المانع ، وكيف يعقل هذا للحج من الشرط ، مع خلوه عن الفائدة رأساً .

فالاولى بل لا صوب أن يقال أن الشرط وإن كان هو رد الثمن ، وهو لا يحصل إلا بالنقص ، لأن العرض ، الأصلي من الرد هو ضرورة النص في سلطان مشتري وعوده إلى مكان عمله قبل البيع ، وهو حاصل بغيره قبل النص أيضاً ،

والبحار المشروط بالرد في الحقيقة مشروط بما يترتب عليه من كونه تحت سيطرة المشتري ، وإن لم يكن مقصوداً بهذا المعنى حصول نفسه فيه لحذر الحصول شرطه وهو كونه في سيطرة المشتري ، وإن كان مقصوداً فلا بد من حصول رد نفسه ، أما هو بعرض منه ، وإلا لما يكون شرطاً لكونه منسباً للمشتري على النسب لا لكونه منسباً للعرض ، بل لعرض معنى يدي لمتقدمه وهو الشرط في الحقيقة .

ومع حصول ذي المقدمه لأوجه الأسباب الخمسة ، وحدث أنه حاصل بدون ذلك فلا حاجة إلى الرد لموقوف على النسب ثم لا ينسب إن كان حرجياً ، فإن أن يشترط رده معه ، أو بشرط رد مدعيه رده معه ، أو يتلقى أسرار رد لمن من غير معرض للعين أو الدل . ولأقسام ثلاثة .

وهذا قسم ربع وهو : أن يشترط رد حتمين الدل ولم يتعرض له شخص «وإنه» في الكتاب ، ولعله لذلك . وهي أن هذا الشرط إما عربيته أو رخصته ، وإن كان عربيته ، أن لم يرخص للمشتري رد عن شخص فهو باطل ، لأنه شرط سهوي لا يتعلق بعرض الغلاء ، إذ كلما يرتب على رد الدل من الأضرار فيعلق رد العين أيضاً من الأول ، فحين لا يتعلق له عرض عند الغلاء ، فكوب سهوياً ، نظير شروط كسب يمنع بكتاب مخصوص مثلاً ، حيث صرح للعلامه «قدس سره» بطلانه بكونه سهوياً

ولا يستلزم بشروط رد خصوص العين ، لأن خصوصيات الأعيان ربما يكون مطلوبه مرغوبه للغلاء ، ولا كذا ذلك لأنه مركبي لأوجود له في بحار الأعيان في صلب المصديقي ، ولا يقتضي أن يكون نفسه فائدة مقصودة في العين .

هكذا «فاد طالع» في مجلس البحث . فتأمل

وإن كان أسرار رد الدل رخصة لا عريضة ، رجع إلى أسرار لأعم من رد

العس أو العس ، فليس مفسراً ر بعا . فذا نلت الاقسام ولم يرجع .
 قول: وقبه : أنه ان لوحظ حال الدرع فالامر كدست ، الا ان الفرض بشرط
 خصوص رد العس بخاله ، اذ لا يعمل " ب يكون لاشراط ردعا بخصوصيتها غرض
 عقلائي ، لان " العس بخاله ، فاما ان بشرط لاعم " و يطلق . وكف كما قد رد
 العس فاشترط بخصوصية سبه محقق ، وحشد لاند من شدة الاقسام .
 وان لوحظ حال المشري فممكن اشراط كل واحد من الخصوصين عبا
 أو مدلا ، اذ كما يمكن " ب معنى عرصه والعين - حسب ذكر - كذلك يمكن " ب
 بمعنى عرصه ، لاند ، بأن تكرر العين معوصه له فشرط على البائع رد العس
 على وجه لا يكون الدرع مسيطراً على رد العس خلا ، فيشترط بدل خاصه للدين
 أمرا بالنأمل .

وكيف كان فاحد الأمرين لارم ، ا ، شدة الاقسام أو تربيعةا ، فلا وجه للتناهي .
 هذا فان اشترط رد العين بخصوصيتها ، فلا خيار له برد الدل ، بل يتوقف
 على رد العين خاصة ، فان تعدد سبب الحياز لسقوط شرطه . وعن بعض الافاضل
 احتمال بطلان شرط رد العس خاصة ، لكونه مضافا لمعصية العقد و ب قوى
 صحته .

وهو كما ترى ، ولعله قد سبغ لشيء بشرط أن يبيعه المشري على الدرع
 لان شرط رد العس بطير شرط بيع المسع عنه
 وفي تقاس و لمتبس عنه نظر . " ما الثاني فليس كونه أيضاً مضافاً لمعصية
 بعدد وطلائه بما هو من حية أخرى من اجماع ووجود . وأما الاول فلو حو
 الفارق اذ لا وجه لتقاس الرد بالبيع ولا للمسع بالمسع ، فتدبر .
 وان اشترط الأعم من رد العين أو الدل فلا شك أن مضافاً في خصوص صورة
 عدم إمكان رد العس ، وأما في صورة أن يمكن من رد العس ، بأن اشترط رد العين

أو لدن مطلقاً - أي ولو مع التمكن من ردها - فقد استشكل شعباً للعلامة «قدس» بأنه مبادىء لحيثية الفسخ ، لأن حقيقته هو رد العين لو أمكن .

وبه «ولا» - أن شرط الرد لا يربط له بشرط الفسخ ولا صرفي بشرط الأعم ولو أمكن لعين عملاً بالشرط لا (لمؤمرون عمداً) وقوع للابتراد عنه ، أنه مبادىء لحيثية الفسخ ، لأن الشرط ليس هو الفسخ ، بل هو الرد ، فتشعب كيفية الاشتراط حيناً أو الأعم .

وثاناً - أن حيثية الفسخ ليست عارضة عن رد العين ولو مع إمكان ، بل حقيقته هو حل لعدم ، فمحتمل باختلاف للموارد - فمع «لا» ليس يلزم ردها ، ومع تنعها ، سرمد رد الدل ، فورد العين من لوازم الفسخ وليس ، أخوداً في حيثية والأوسع لفسخ رأساً عند بعد العين وتنعها وهو يصل .

هذا ولكن يرد على هذا لوحده أنه لا اشتغال في «الفسخ مع التمكن من العين» موحى لرجوعه ، خاصة ، فهو وإن كان خارجاً عن حيثية الفسخ ، إلا أنه لا ينفك عنه عند التمكن ، فالوجه هو ما ذكر أولاً .

وكيف كان لا يصير في اشتراط الأعم من رد العين أو لدن مطلقاً ولو مع التمكن من ردها أيضاً .

وإن أُطلق رد الثمن من غير تعرض لعين أو لدن . وظاهر الشرط بل صريحه يقتضي رد العين وعدم كفاه الدل ولو مع عدم التمكن ، لأن «التمن ليس ثماً» فردة ليس وفاءً بالشرط . لكن عن الشهيد «قدس» في «المدرسة» و«حاشية الشرائع» : أن الإطلاق لا يبرل على العين .

ويشكل : أن الثمن لا يلاق له كي يقال أنه يرد على العين أو يحتمل على الأعم ، لأن الاتصال من حوص الأجناس ، والثمن ليس حصة شاملة لعين و لدل وليس له فردان بل معيومه وحيثيته ليس إلا لعين ، فلا بد من توريته على العين

لكونه مدلوله ليس إلا ، وعدم صدقه على الدل أصلاً . فترين أصلاً أنه من باب الإطلاق لاكري ، معنى " ذكره بخصوصه وعدم ذكر الدل في اعتبار رد العين ، ولا يشمل الثمن بدل ولا يطلق عنه إلا مجازاً . فلا وجه للأول بأنه لاينزل على العين .

ويمكن دفعه . بأن الثمن وإن كان عبارة عن العين ، ولا يشمل الدل ، لأن القرية الصادرة قاصيه بحمله على الأعم من الدل . وهو أن هذا النحو من بيع وبيعاً إنما هو برفع حرجه للناس لا بحسب ما يرى الثمن وانتصرف فيه لنصاء حوائجه ، ولا يكون ذات غائباً إلا مع بقاء بقاءه ، فمده فربه عامة على أن المراد برد الثمن هو الأعم من رد العين والدل .

نعم إن صرح بأمره رد الثمن حاضره دون الدل كان هذا صارفاً عن هذه القرينة الصادرة ، أما لو أطلق ولم يره للمعامية لحمله النوعية أعني أصبح النافع إلى الثمن قاصية يكون الشرط هو الأعم .

ويمكن حمل كلامه على الثمن الكلي لأنه الأمر في الحرثي أيضاً كذلك عند الإطلاق .

هذا كنهه إذا كان الثمن حرثاً ، وأما إذا كان كلياً : فإن كان في دمة البائع والشرط هو رد الدل لا محله . إذ لا يعقل معه اشتراط رد عين الثمن ، لأن ما في دمة البائع يسقط قهراً بحمله ثماً ، إذ لا يملك إلا ما كان على نفسه شيئاً ، فصير كالدل ، وشرط الرد فيه لا معنى له لا اشتراط أداء مثل ما كان في دمه قبل البيع وإن كان كلياً في دمة المشتري .

وهي أيضاً الأقسام الثلاثة ، لكن اشتراط رد العين لا يتعلق إلا بشرطه معماً على قصص الكلي وتعمه في لعدد الحرثي ، وإلا فالكلي نفسه لا يتصور له عين ، ولا يجري فيه لأقسامه إلا بالتعمق على القصص ، وما أن يشترط رد عين ما يقتضيه

بعد البيع وقصد الثمن بأن يقول : ولي الحذر . بشرط أن يرد الفرد من الكني
الذي يقصده بعد البيع . وأما أن يشترط الأعم من رد المخصوص ومثله ، أو يطلق .
وحكم لجميع طائر . لأن حمل صورة الإطلاق هنا على الأعم أوضح
وأحتمى من حمل الثمن مجزئي عليه . وطلاق اشتراط رد ثمن الكني محمولاً
قطعاً على اشتراط رد الأعم مما يقصده ومنه لدلالة بعض الأحكام عليه .

وهو حر مدونة من ميسره حيث أنه شرط فيه رد ثمن إلى ثلاث سبب
والعدد قاصده بده بناءً على أن الحاصل المخصوص في تلك الأمد قطعاً وعدم حدوثه
عن تصرف ناقل فيه .

وحر استحقاق من عذر حيث أن المؤول عنه هو احتياج الرجل إلى بيع
دراهمه ، فمن المعلوم أن بيع الدار مع الحاجة إلى البيع لا يفتك عدده عن التصرف
في الثمن ، لأنه اشتراط الحاجة إلى بيعه . فدلّ أن إطلاق رد الثمن
الكلي أعم من رد الفرد المقبوض ويدلّه .

لكن هل يشترط رد الدل حتى مع رد الفرد المخصوص أو يحصل بغيره
تعدده وتلقاه ؟

فيه اشكال ، والمتيقن منه صورة فقد العيب كما لا يخفى .

ولو اشترط رد المثل في القيمي والقيمه في المثلي ؟ ففصل شيعي بعلامة
« فسد » فيه وجهان ، أما وجه الجوار : فهو إطلاق قوله (المؤمنون عند
شروطهم) وأما وجه العدم : فهو أنه شرط مخالف للشرع حيث أن الشرع
جعل لكل شيء بدلاً ، فذلك المثل هو المثل والقيمي هو النية ، فاشتراط العكس
خارج عن اشتراط رد الثمن عيماً وبدلاً .

وفيه أن الدل هو المثل أو لقسة لو لا الشرط ، وأما مع الشرط فينبع كهيته
فإن الشرط الدل فهو المثل أو لتيمة أما لو اشترط رد المثل في القيمي أو

العكس فمسل لشرط حيث هو رد لنسب حتى يكون ذلك مبرراً محالاً لب جمعه
 شارح بدلاً من هو نفسه شرط ممتنع مضمول لعموم دليل لشرط
 ويمكن أن يكون وجه انعدامه ، مشككة في استلزام رد اسدل مع التمكن
 من العس من أن التامع انب يقضي رد بدل مع المعدر . فاشراطه مع التمكن
 حارج عن حقه لفسح . فكذلك بدل في المناء أيضاً من أن التصح اما يصح
 رد المش في المثلوي والسمه في التبعي وشرط عكس خروج عن حصة لفسح .
 وقد عرفت حوايه من أن اشراط ال د حارج عن شرط لفسح ، فلا مانع
 من اشتراط أداء السمه في المثلوي وبالعكس عملاً بعموم دليل لشرط . ثم به لو
 اشترط رد العين - حصة ، فقد عرفت أن لارمه - سوط حيار عسدد بعد العين
 الهدف الأول . فأن أن اسر د - اشراط رد العين عديم ، فلا بد في منه
 أو اتلاف لعرله ، فهي المحققة هو شرط للحيار برد النمن مطلقاً ، عساً أو بدلاً
 في صورته اتلاف المانع له

وفيه . أن كونه هذا هو المراد موضح ، ودعوى التدرج مبرره ، إذ لو كان
 المرص معلقاً بخصوص لعن ولا فرق بين كون سب لتلف هو الدائع أو غيره
 فسقط لحد مطلقاً ، وإن كان لعرص معلقاً بمالية لتلف ، فلا وجه لسقوط الحيار
 بالتلاف الدائع أيضاً ، بل يبقى مصداً ، إذ لا معنى حيث لا اشتراط رد العن حصة .
 وكيف كان فلا وجه للفرق بين اتلاف الدائع وغيره

بقي الكلام في أمور ينبغي التنبيه عليها :

(لاول) ذكر بعض أصحابنا لمحققين من مشايخ الفقيه في « شرح التواعد »
 أن هذا الحيار مخالف لسبعة من وجوه - أحدها - التعيين ، ثانيها - ولا بد من
 الاقتصار فيه على مورد النص رداً ومردوداً ، فلا يتعدى إلى شرط آخر سوى
 تعليق على رد النص ، كما لا يتعدى إلى غير البيع من العقود

قال مذهبنا لفظه : وصلاق الرد والحكم معصور في شرائط الخيار ، لرد عبي
ما ذكرناه لما ذكرناه ولا يجرى لغيره ما يذكره لمشرط ، كأن يقول ، ولي الخيار
داود بن ثعلب يبيع آخر ، مثلاً ، إذا ماخ ريد ماله على عمرو أو سلي ، أو إذا
دخل بدار فلان مثلاً ، لمجهلة والتعليق وهما مبروران .

كما أن حريان هذا الشرط على هذا النحو من جعل الخيار بعد الرد في غير
السع مشكل . وكذلك في مثله كالمؤ مرة محصور شأنه بتتبع فيها لسببية
بوصف يعود ، لأن يجري الحكم إلى غير البيع أو لولييه فطعيه أو بجهلان
من الرد و سؤ مرة وصفاً مقارناً للخيار مقيدان له لا بطبيعة عهده ، أو يفرق بين
أداة التعليق - فسطل بظهورها فيه - وس لفظ مبرور أو مسأحر أو مصاحب لرد الثمن
فيصح منه وهو الأقوى . انتهى .

والمراد بالأول - وهو قوله أو بجهلان وصفاً مقارناً للخيار . ليع - هو
الفرق بين التعليق والتعبد ، فان جعل الرد شرطاً لنسب الخيار على وجه التعليق
فيستل لتعليق واجتهاده ، و جعل قيداً للأصح بأن يكون له فعلاً الخيار عند الرد
تتمكنه في كل زمان من الرد فيصح ، ولا تعليق في الخيار ، بل ثبت في كل آن
مقدماً بكونه عند الرد ، وحاصله هو الفرق بين التوحيين الأولين من الوجوه الأربعة
الساكنة .

و لمراد بالثاني : هو الفرق من حيث التعبير ، فان عمر بأدوات لشرط بأن
من : ولك الخيار ان ددت الثمن ، فسطل بظهورها في التعليق . وان عمر بأحد
الالفاظ الثلاثة ، أي المبرور و المسأحر والمصاحب لرد الثمن فيصح بأن يقول :
ولك ولي الخيار لمبرور لرد الثمن ، أو لك الخيار لمتأخر لرد الثمن ، أو
المصاحب له ، فعوله لفظ مقارن بطريق الاصافة لا التوصيف . أي لفظ هو اللفظ
مقرر أو متأخر أو مصاحب ، أي أحد هذه الالفاظ الثلاثة .

وكيف كان ورد عليه أنه «فرد» بملك في قول المسألة لأثبت صحة هذا الشرط بأمور أربعة . لأصل ، والاحجام ، والعمومات ، ولأحذر لخاصة . وما ذكردهما من لزوم الاقتصار على شرط رد التمس والاقتصار على تسع مائة . نعم لو كان المترك هو لاجماع أو لأحذر الخاصة ، فمائة أعلى المترك للعمومات ، ولأوجه له بل لأدمن لتعدي في كلنا لتحس .

فان قلت : العمومات مخصصة بقاعدة الفرز .

قلت . ولأوجه للمترك به في أصل المسألة ، والفرق بين المتامين معفود ، ولأنه من عدم التملك أو لتعدي وعدم الاقتصار في شيء من التحس . ثم أنه يرد عليه ، أنه لا معنى للأصل لدي تملك به في أصل المسألة لأثبت صحة الشرط إلا أصالة الصحة .

وبه أن محريبا هي لشهاب الموضوعات فالتمسك به في الشهادة لحكومية - كما في المقام - خروج عن الطريقة .

(الثاني) أن مقتضى الحيز في سائر الحيز أمور ثلاثة . شرط سقوطه

في ضمن عقد ، وسقوطه بعده ، وانصرف ، وحيز هذه الأمور هي مشكل .

أما الأول : فلأن السقوط فرع الثبوت ولو بحسب المقتضي . فهو إما يتصور

في حيز ثابت لولا لشرط . بأن يكون المقتضي هو نفس العقد لولا الشرط وهذا

لحياز بما يثبت بشرط فكيف يتصور شرط سقوطه في ضمن العقد قبل الشرط .

وأما الثاني . فلأنه سقاط لما لم يجب بقاء على ما هو ظاهر الاصحاب من

ثبوته بعد ارد ، وهو لوجه الأول من الوجهين الأولين

نعم يصح على الوجهين الآخرين بقاء على أن تحقق السبب وهو لعدم كفاف

في صحة اسقاط الحق ، لكن مقتضى من حكى عن «الذكر» من أنه لا يجوز

اسقاط حياز لشرط والحيوان بعد العقد بقاء على أن مبدأه بعد انقضى عدم

الجواز هنا أيضاً .

«لا أن يفرق بأن المشروط هو مالك الخيار قبل الرد ولو من حيث يملكه للرد الموحى له ، فله سقوطه ، بخلاف ما في » لتذكيرة «

هكذا «فاد شحبا للعلامة «قد» . وخصه ، أن نفس الخيار و ان لم يكن موجوداً لها إلا أن استحوائه ثابت قبل الرد ، بمعنى أنه مالك لأن يملك باعتبار تمكنه من سبه ، وهو الرد . وهذا المعنى - وهو استحواظ مالكيه للخيار بنفسه حتى قبل الاستقاط - وحاصله ، رجوع الى استحقاقه لأن يملك الخيار لا استيفاء نفس الخيار لأنه ليس مالكا لنفس الخيار بل ، فك لأن يملك الخيار ، فتسقط ملكته لملك الخيار لأنه يستعد مالكيه بنفس الخيار

وأما الثالث ، وهو التصرف ، وقد كان شبيح العلامة الانصاري في كونه . وسقط أيضاً بالتصرف في الثمن (معنى مع الترتيب رد ابعين) أو حمل الاطلاق عليه وكذا الفرد المدفوع من الثمن لكلي ، واستدل على ذلك باطلاق ما دل على أن تصرف ذي الخيار فيما ينقل اليه رضى يستعد ولا خيار .

ثم نسب لقول بعدم لسقوط الى المحكي عن المحقق لاردبيلي وصاحب «الكفاية» مسدداً على أن المدار . في هذا الجذر - على التصرف ، لأنه شرع هذا البيع لجبري لانفاء البائع بالثمن . فلو سقط لجذر سقطت الفائدة من هذا البيع ، فمضير هذه الحكمة المشرعة والعنة المسببة دليلاً محضاً للادلة الدالة على سقوط الخيار بالتصرف ومستطرفة لبعض الاخبار المتقدمة كالموثق لمعروض في مورد تصرف البائع في ثمن وبيع لدار لاجل ذلك .

ورد ذلك للعلامة الطباطبائي «قد» في مصابيح بعد الطعن عليه بمخالفته لما عليه الاصحاب .

بأن محل الكلام من كون التصرف مستطاً بما هو تصرف الذي كان في زمن الخيار ولخيار قبل رد الثمن ، فالقول - بأن التصرف فيه قبل رده ليس

بمسقط - ليس بمحل المرح و لكلام لأن ذلك التصرف ليس في زمن الحياز
و ن كان قد رد على إيجاد سبه في المدة على فعده زمن الحياز لأعلى لقود .
و ثم بعد الرد فلا يفي شيء مما ذكر لزومه بالتصرف لأن ذلك منه بعد
الرد لا يفي مع بحكمة المشرعة . وليس العلة والتعرف على التصرف
حيث ، في تصرف كان مستقلاً للحياز لما عدم أن التصرف من ذي الحياز في زمن
الحياز مسقط لحيازته .

وقد أسس في ذلك شعباً في «الدوائر» بأنه يقتضي جهالة مدد الحياز حيث
أولاً . وأنه يصدق عرفاً من الحياز على ذلك المدد جسمائياً ، وبمناقضته لما
سمعه منهم غير مرة من قبل هذه المدد في زمن الحياز نادياً
منها : ما عموده في رد قول الشيخ بالملك ينقص الحياز بهذه النصوص
المصرحة بأن المسح ملك للمصري و لمن ملك لبيع قبل انقضاء مدد الحياز .
فبولا أنها مدد حياز ما يحه لهم ذلك لأعلى تكلف بعد . سى .
ثم قال شعب العلامة الأميري «قد» . وفي لكل - في في اصل الاستظهار
والرد والمناقضة - نظر .

ثم في الأول . فإليه بعد البناء و لالزام على سقوط الحياز بالتصرف باطلاق
مادل على أن تصرف ذي الحياز مسقط لحيازته لأنه رضى بالعقد لا محض له في
مورد اشتراط رد الثمن المعين .

ماكون دليل الحكمي محضاً فاما هو بما كان الثمن كلياً كما هو العلق
للتعرف ، و بناء العقد على التصرف هناك أي فما كان الثمن كلياً واشترط رد
من الثمن أو لاعم ، ما من جهة حمل الاطلاق عليه أو المصريح به .

وأما في صورته شترط رد الثمن المعين فلا يجري المحضص له ولا يعرف

المتصرفين على التصرف ، فيبقى حيثُ اصطلاح لادلة يدانه على سقوط الخيار بالتصرف سبباً عن المحض في موقوف الكلام .

وكذلك بعض الاحار المتقدمة والموقوف المذكور لموقوف في مورد التصرف في نفس فانه اما هو مرسل على مذهب الغالب المتعارف ، أعني فيه كان لاشتراط في رد بدل النسي أو كذا الاشتراط مطلقاً ، ولكن حصل لاصلاح عليه من جهة لعملة ولا تصرف ، ولا يدل على عدم السقوط في مورد الكلام .

وأما في الذي يقتض « ولا - بمرور الاحكام على سقوط الخيار بالاسقاط لهوائي فملاحظه حال لاجماعين يستند مذكوره في المتصحيح بتفريب أن يدل مع النص عن أن حدوث الخيار بعد الرد لا يسم لاعلى أخذ الوجه السابق فهو فساد من الخيار ليس قل برد بل اما هو بعده .

ولكن نقول : انعدم الاشكال وعدم الخلاف على اسقاط الخيار بقول قل الرد حائر ومستند للخيار وان لاجماع قائم على أن لمسط المعنى كالمستند القوي ، فكيف أن اسقاط لقول قبل الرد لاجماعي كذلك كون التصرف الذي هو مسقط فعلي كالمعنى بالاجماع فيسح اسقاط الخيار قبل الرد بالمسقط فعلي بالاجماع أعني التصرف .

فصل ما في « لمصاح » من أن التصرف المسقط ما وقع في زمن الخيار وأما في ثالث - أعني المساقطة - : فحاصله يمنع من كون مطلق الخصاله مصرأ ، نعم اما كان مصرأ اذ لم يكن محدوداً لاعتبار نفسه ولا اعتبار نفسه ، وأما اذا كان زمان تسلط على لسرد الموجب لحصول الخيار والسلطة على الفسخ لو شاء فلا يقدح .

نعم مقتضى مذكوره العلامة « فقه » في « التذكرة » من أنه لا يجوز شروط الخيار من حين الثبوت اذا جعله مدأ عند الاطلاق من حين العقد عدم جوار اشتراط الخيار

بعد الرد أيضاً لأنه كما أن حصول الفرق هناك مجهول كذلك حصول الرد هنا مجهول . ولكن قال «عدد» . لكن له في دهر بالأمس .

وعاية ما يمكن أن يقال في الفرق من المتضمن أحد الرجز الثلاثة أحدها : أنه بعد ذلك بأن الحيز بدون لأشراط ثابت من حين العقد فاشتراطه من حين الفرق شرط مخالف لما اقتضاء العقد . فإن اثبت العقد ثبوت الحيز من حينه .

فمن هذا القول يكون شرطه من حين الفرق لأمس حسن العقد محالاً لما ينشأ عنه . فكل شرط ينافي مقتضى العقد ومثبت به باطل بالاعتق وقوله لا يحتمى ، لأن محل الاعتق في طلال الشرط ، كان مضافاً للمقتضى العقد وأن ما كان مضافاً لاطلاقه فلا دليل على استلزام ، من كثر الشروط الصحيحة لو لم يكن كنهها - مادة لاطلاق العقد كما بسطنا بعض الكلام فيه - فيما سبق - وسحبيء تمامه فيما سيأتي

ولذلك في كون مدة الحار من حين العقد ، هو من جهة الإطلاق كما هو صريح للمذكرة ، بقوله ، إذ جعلنا مدة عقد الإطلاق . ومع ذلك لا وجه لأن يقال في وجه عدم حوز لأشراط . أن الشرط باطل لكونه مضافاً للمقتضى العقد . وثبوتها ، أن الحيز هناك ، بناء على شرط ، بخلاف المقدم ، فإن الحار هنا ، بناء على جهة لأشراط ، وهذا لوحه ما عتمده شيخنا الأستاذ في سالف الزمان .

وتوجيهه أن ما ذكره من «المذكرة» من الإطلاق هو ما كان ، الحيز مجهولاً بحسب المشرع عند الإطلاق من حين العقد كحيز الحيوان ، فإنه إذا جعل مضافاً عند الإطلاق من حين العقد . فجعله من حين الفرق بسبب الأشراط يوجب لطلال ، لعدم حوز تغيير ما ينشأ من جهة نفس العقد ، وأن هذا الحار - أعني

جبار الشرط - فهو بعد الشرط مانع لما شرعه ، فإذا اشترط ثبوته بعد اسرد
فينتج ، فيحكم بالصحة .

وفيه : أيضاً ما لا يحق ، لأنه لا فرق في بقاء الجعالة في مدة لجبار من ما
كان الجبار ثباتاً من جهة ائمه وشرط ثبوته بعد سفر أو ما كان من جهة الشرط ،
فاشرعه بعد الرد ، فكما أن شرائع الجبار بعد السفر باطل لانها « الجعالة في
مدة لجبار حيث أنه بعدم زمان السفر ، فكذلك شرائعه بعد الرد يُقْبَلُ باطل
للجعالة في مدة الجبار حيث لم يعم زمان الرد .

هذا ، وسرد على كلا الوجهين معاً : أنهم جهلوا في مقاس النص ، ومن
الوجهين مسبب على أن مراد من الجبار الذي ذكره العلامة في « المذكور » غير
جبار الشرط ، وأن الوجه في بطلانه غير لزوم صحته في مدة الجبار

فهو خلاف ما صرح « قدس » فيه « ورد » عنه في دليل القصد المذكور في لزوم
لجعالة في زمان الجبار ، وأن المراد من الجبار هو جبار الشرط ومن لا خلاف
في قوة عدم الاتفاق هو اتفاق الاشرط من دون تسده من حين ائمه ، أو
من حين انشاء جبار المجلس ، أو جبار بحوانه مثلاً

فالوجه حينئذ في بطلان شرائع الجبار من حين السفر هو لزوم لجعالة
في مدة الجبار مسبب جعالة زمان السفر كما صرح به بهذا المثل ، وحينئذ
يشكل الفرق بين شرائعه بعد الرد وبين اشرعه بعد التفرق ، حيث أن زمان
التفرق و زمان الرد كلاهما مجهولان ، فلا وجه لتفكيكه ، بل صحه في الأول
والبطلان في الثاني .

فيعين أن صواب في وجه لفرقه هو بوجه ثالث وهو أن يقال : أن لجبار
المعقوب على الرد والمجهول زمان يعتقد غير قاطع ، لأن أمر الرد بعد الشرط ومقدور
له من أول العقد إلى انشاء المدة ، والتفاوت حينئذ يكون لزمان زمان الجبار

أو من أوجد خيار بايجد سسه وهو لرد لحلاف الثغرى لأن ثمة ليس بيد
الشارط الدائع ونس مقدوراً له ، لأن ثبوت الثغرى وارتفاعه إنما يحصل بسبب
اختيار البائع واختيار المشتري معاً .

فلو أراد الدائع شرط الثغرى لم يكن مقدوراً له ، لأنه ربما يصاحبه المشتري
لأن لا يحصل الثغرى لدى هو زمان حصار المشترك ولحدث لخيار لمحتص
للشارط البائع .

وعسى أن الثغرى لمحدث لمحصار ليس بدد ، فجهاله زمان حدوث خيار
فيه قدحه ، دون ، نحن فيه وهذا هو الثغرى والمعنى فيما أراد شيخنا العلامة
لأبصارى قدس من قوله . لكن الثغرى يتصور بالأمل

ولعمري ما ذكره شحنا بالعلامة «قدس» في كتابه . في أصل الاستبصار
والردو لمناقشه سر ، وقد ثبت مذكوره في وجه المبحث .

قول . في نظيره فيما ذكره المحقق لأردبيلي «قدس» وفي رد وفي مناقشة
نظر .

أما في الأول . لأن سسه : أول بعدم ستوسط خيار «بصرف في الثمن»
العين مع شرائه رد العين . ثم لا يراد عنه - بأنه لا يحصل لدن ستوسط لخيار
بالصرف - صاع . لفساد ، لأن الأردبيلي «قدس» لا يقول بأن التصرف غير موقوف
للخيار في مفروض كلامه .

ومحل نزاع - حسب ، حرره - «عني» ما كان الثمن معاً مع شرط رد
العين أو حسن الاطلاق عليه ، ضرورة أنه لم يقن به منعته فصلاً عن مثل المحقق
لأردبيلي «قدس» أن التصرف لا يفسد لخيار فيما كان ثمن معاً ومشروطاً برده
لأمثله وبدنه

ومن المعلوم إذا شرط رد الثمن لشخصه وعينه لابد من أن يكون تصرفه

واذا لاقه مسقطاً للحبار حراً قطعاً ، د بعد اذلاف عين الثمن عملاً و شرعاً لا يحصل
لشرط لمحدث للحبار أنداً ويكون ذلك التصرف مسقطاً له قطعاً .

فمع ذلك لا سبيل الى نسبة الخلاف في مثل تلك لصوره الى مثل الاردني
«قده» ، من المحقق الاردني «قده» انما يقول بعدم كون التصرف مسقطاً وما كان
المشروط رد لاعم من الثمن وبدله ، فانه اذا اشترط رد الاعم من الثمن والسدل
ولا يكون التصرف في العين حراً مسقطاً للحبار ، بعدم كسبه عن رضائه ، انعقد ،
بل بقاء المتعاقدين وعرضهما هو ابتاع الناع من الثمن ونصرفه فيه كما هو مقتضى
شرطهما ، حيث اشترط الاعم ، فحينئذ لو سقط الحبار سقطت الفائدة من جعل الحبار
للناع ويكون الاشتراط لغواً .

ومن جهة ذلك قل : ان المدعي هذا لا يرد على التصرف ، واستأنفه من
الحبر الموثق المتقدم المراد على ما هو عليه المصروف من بقاء المتعاقدين
على التصرف في الثمن و شرائطهما رد لاعم من الثمن وبدله .
وهذا هو محل المراح - أعني بما كان لمشروط رد لاعم من عين الثمن
وبدله .

هذا وقد وقع نزاع في أن التصرف من هو مسقط للحبر أم لا؟ فمن ذهب
الى المسقطه ، قل : بأن التصرف كاشف عن رضائه ، ويكون مسؤولاً لأخلاق
الأدلة الدالة على سقوط الخيار بالتصرف .

وأما لمحقق الاردني «قده» أنكر ذلك وقل بعدم المسقطه ، لأن بقاء المتعاقدين
في هذا العند المشروط يرد لاعم من الثمن و لدل على التصرف في ثمن مع
جعل الحبار للناع عند حصول لرد كما تقتضيه الحكمة لمشرقة لهد العبد .
والحبر الموثق بل لقول بالمسقطه في معروض الكلام غير معلوم . ولقد
قد يقال بأن المراح يسهم لفظي بمعنى أن من يقول بسقوط الخيار بالتصرف بما

هو في صورة اشتراط رد عين الثمن بخصوصه . ومن يقول بعدم سقوط خيار رد هو في صورة اشتراط رد الاعم من الثمن والبدل . وترتفع اسرار سهم . فكان شيخنا العلامة الانصاري يخرج عن محل المخرج واشبهه في محجري محل المخرج . وورد على المحقق المذكور بما سمعته .

وأما في الثاني فانه لا سلم الاصحاح على سقوط الخيار بالاسقاط الاول في رمان الخيار أولاً ، ولو سلمنا فيكون هو العرق من لاسقط المعلي و لغوالي ثبته . ويكون الحق المعني بالمولي مصادره صرفة

ثم قال «قده» : ان هذا مبني على لوجه الاول استند من لوجود الخمسة في مدخلية الرد في الخيار ، ولا دليل على تعينه .

وفيه . ثم دلت انما يقول بجهول الاخبار بفسه له أو أنه يقتضيه مدلول بجمته لشرطة أو فية في من بعد ، بأن قال ان ردوب الي ثمن فيكون لك الخيار أو يكون العنق لك ، ولا أقل من الاحتمال ، فمعنى قوله عدم ثبوت خيار حتى يحصل الرد هو تعيين الوجه الاول .

وأما في الثالث : فلان الجهة منطلقة من المرد والجهالة . سواء كان رمان مسقط على الرد محدوداً معيّن أو لا . فان كون الرد بيدك لا يكفي في عدم مجهولية رمان الخيار فيكون مجهولاً من جهة جهة المند كلف ولأمر ما ذكره حوزة تعشق الخيار على كل ما كان مرد بيدك مع تحديد هذه تلك الأمر ، بأن يقول «بشرط أن يكون لي الخيار ان صلب في المسجد أو أكرمت ربه» أو نحو ذلك الى ستة . والادرام به في غايه الاشكال . والقول به م كونه هذه الجهة غير مدحه ، ليس بيقين ولا ميقين .

فالحق في تمام أن يقال . أنه اذا اشتراط رد الاعم من ثمن وبه كان التصرف في ثمن ليس مسقطاً للخيار . كما ذكره . محقق الاراد لملي «قده» وأما اذا شرط رد عين الثمن كان التصرف لغير مسقطاً للخيار قطعاً

ومن هذا يمكن أن يقال في مجرى محل المراح : أن المراح بهم لغطي ، فمن يقول بالمسقطه ساهو في الصورة لثمة : ومن يقول بعدمه ، بماقول في الصورة الأولى ، مع كون مرادهم من التصرف ، التصرف المتلف .

أو يقال في مجرى محل المراح : أن مرعته ساهو في صورة لاطلاق من غير نفسه برد عين الشمس أو الأعم ، فيكون المراح في تصعير ، أي في سريان الاطلاق على الصورة الأولى ، ولا يكون التصرف حشاً مسقطاً . وفي سريته على الصورة الثانية فيكون مسقطاً .

فالراح المسقط في تحمله هو صورة الاطلاق في رد محرد عن تنبيهه بعين الخاصة أو الأعم من عدمه ، أو كان المراد من التصرف مطلق تصريف العبر لمعني رد العين . كالركوب والاسجدان . وبعدل المراح حشاً مما اشترطه العين ، خاصة أيضاً .

فمن يقول بالمسقط تصريف . لاطلاق ذلك تصريف دي لحيز في زمن لحيز مسقط لحيز ، يكونه كاشفاً عن الرضا بعدمه . ومن يقول بعدمه بخروج خصوص هذا لسبع الحجازي عن مورد تلك الأدلة من جهة سوء السعافدين ، وبنار في هذه المعاملة على التصرف فليس حشاً .

نقى هما أمور ينبغي التنبيه اليها

(الأولى) أنه لا شرط رد عين الشمس خاصة . استشكل في صحته بعض الفقهاء ، وهو في محله . بل لمحق بطلانه . لسبب والجهالة ثم التعليق كما أنه مطلق ادفع في لأحباب والقبول كذلك في شروط ، لا بد ورد بدليل على صحته وأما تجهله فكذلك موجب للدلائل ولو كان في لشروط لاطلاق الأدلة الدقية لعدم من الإجماع والأخبار .

نعم إذا ورد في مورد خاص دليل محصص لأدلة العود يتبع ذلك وهو في
لسبقه مفقود ، إذ لا حيار ، وإذ ورد في ذات مصرفه أو صريحة في صورة الاطلاق
في اشتراط رد الثمن أو في ضرر رد لاعم من الثمن وبذلك ، كما لا يخفى على
من لاحظ الاحار المذكورة .

وعلى هذا ، فالمسألة الأولى - أعني شرط رد العين - محل لعدم دليل على
صحته مع إيجاب الرد والجهالة بطلانه .

(الثاني) هل يجب رد العين عند بقائها في صورة شرط رد لاعم أم لا؟ بمعنى
أنه ، هل يكفي رد بدل الثمن مع بقاءه أو اتفق عليه بصرف لئلا فيه أم لا ، بل
لا بد من التمسك من رد العين حيثه؟

فيلزم من رد العين ، لأنه مع بقاءها لا معنى لسلبه ولشرط الاعم ، وفائدة
الاشتراط عند صورة التلف ، فرد بدل و يحصن بغيره شرط لاعم ولا
فيلزم له الرد .

وقيل : لا يلزم رد عينه - بل يحير انه ، لأنه ملكه وردم له للثب على
الحيار تجزئاً بمقتضى شرطه ولعله الأقوى .

(الثالث) إذ جعل هذا الحيار للاحسي ، فهل مصرفه مسقط للحيار أو تصرف
لما ذكره؟ وقد ذكره بعض الفقهاء ، وقال

والتحقيق أن يعمل . أن التصرف المسقط أما بقوله به لعدم أو للكشف عن
لرصد الموعى أو الشخصى .

وعلى الأول : لا يكون مسقطاً للحير - لامن لملك ولا من الاحسي ، لأن
تصرفهما خارج عن مصب الاحار . أما الملك : فعدم كونه ذا الحير ، وأما
الاحسي . فعدم كونه مالكاً مع تصرف لاحار على تصرف للحير إذ كان
ملكاً .

و على كذا

لو ثبت الا مع كون من المشتري - سواء كان قبله قبل ردائه أو بعده - ثم قبل
ردده في «الحجر» كما أن له - في المشتري - ثلاث من ملاحق
للمصحيح والموثق .

فمن : كونه المثلث من المشتري - بناء على مذهب الحق والمشهور - غير
ان عده ، لان ماله و معدره أن يملك المثلث على ما كانه ، وما اشكاله أسبق
لمذهب الشيخ ومن معه حسب أنه ذهب إلى أن يملك به يحصل بعد البيع الحجر
وبه حصل كونه المثلث من المالك أن يملك المثلث قبل الرد ولو كان في غير هذا
المالك لأنه لم يحصل ملكه قبل انفساء الحجر

ولكن لعدم أن دعوى عده للحاق في أن يملك من المشتري عدم ملاحق
بشيخ أيضاً ، ولأنه من أحد في ذلك ، فيقول :

أن مذهب الشيخ في حصول الملكية به - بناء على الحجر في الحجر - المقتضية
كما في إقامه حيث أن الحجر به يحدث هذا حصراً أو على مذهب المشهور
وكما في الحجر - ثم ومثل ذلك لا يحرم واحد ، ثلاثة .

فإذا : حصول الملكية الثلاثة للمشتري قبل حدوث الحجر ، وإذا حدث
الحجر - كما في صورة تحقق الرد وأحجر ثم - بعد الملكية إلى الناسخ ،
ثم أن حصل المثلث في مثل الناسخ ، وان بقى من الحجر ولم يحصل
لمصالح من ذي الحجر يحصل الملكية للمشتري .

وهذا لو جاز أن كان بعد - كما في «الحجر» - في «الحجر» - لم يرد عود الملكية
في الناسخ للاستصحاب ، لأن كون المثلث قبل - دعوى المشتري يكون على السادة ،
لأنه يملك له .

والثاني أن المسح قد يقبل في الخيار - المنقصة على صفة الشهور
ثبوت الخيار من قول الأمر ، بمعنى أنه ليس في الشرح على مدحج خيار مفصل
من الخيار في المقام وفي تأخير النص ثبت من حين لعد ، غاية الأمر يكون
تأخير النص كشفاً عن ثبوت الخيار من حين العقد ، كما ذكره - رحمه الشيخ
بورج وجهاً على ذلك الشيخ

و ثالث عدم حصول الملكية للمشتري فضلاً في الخيار - المنقصة حتى
يقضي رمان الخيار ، غاية الأمر في رمان ، خيار كان لذي الخيار لمصح وإخراج
ملكه عن الترتل ، وثم من محي ، رمان أحياناً في قبل حصول الردوفل تحقق
تأخير دس لدائع لمصح وإخراج عن الترتل

ومل هذين الرجهس كان المسح في مدح لائع من دون معاله الى المشتري
ملكاً مملولاً بسبب دفع العقد ، لأنه على الوجه الأول كان له خيار - أي
لدائع أن يسح - ونستمر الملكية لنفسه ، حيث أن الخيار ليس مفصلاً ، وإنما
على الوجه الثاني - أي على الوجه الآخر - ليس لدائع ذلك بل ترتب عنه
آثار امسكة الملامه للمشتري فلا يقدّر لدائع على المسح واستقر ملكية المبيع
لنفسه وإن كان ملكاً له .

والوجه الوجود هو الآخر . والوجه في كون تلف المسح على المشتري
حسب أن يقل ثم في الوجه الثاني . ولما كان ملكاً لدائع لأنه لما كان
قال رد أيضاً رمن الخيار فيكون تلفه عن المشتري بقاعدة أن ، تلف في رمن
خيار ممل لأخباره وكذلك على الوجه الآخر فانه وإن لم يكن ملكاً للمشتري
وليس للدائع أيضاً خيار فعلي . لأن المبدأ القاعدة ، أعني ترتل المدح بحري
هذا بمعنى أن لمبيع في شرف أن يكون ملكاً للمشتري وكان لدائع أيضاً في شرف
كونه د الخيار ، وبحري على لدائع والمشتري حكم النصف المبرر لذي الخيار

ومن عليه الخيار .

هذا غاية التوجيه على مذهب الشيخ في كون تلف على المشتري قبل رد الثمن وإن كان بعيداً .

أقول : ويمكن أن نقار أيضاً في كون تلف على المشتري قبل رد الثمن - على مذهب الشيخ - حيث لم يدخل في ملك المشتري كما هو مقتضى الوجهين ، أنه لا ينقص حيثه عن المقصود بالسوم بل هو عنه على مذهب الشيخ فكما أن المقصود بالسوم تنفع على المشتري كذلك تلف المقصود للمشتري عليه . ولا اشكال أن يده حيثه ليست من الأيدي التي لم يتطرق عليها التصرف .

هذا كله قبل رد الثمن . وأما ما تلف لم يبلغ بعد رد الثمن ، فقد أرسنه شيخنا العلامة لأصحابي أن ينفه أيضاً على المشتري .

وهذا الإطلاق حسن على القول باحتياج الفسخ بعد الرد ، لأنه حيثه ملك للمشتري . فـ ، لم يفسح - وإن حصل الرد - يكون تلفه على المشتري لأنه ملك له ، مصداقاً إلى أنه في زمن الخيار ، فيكون تنفعه على من عليه الخيار .

و أما على القول بالانصاف بمجرد الرد ، أو أن الرد مسح فعلي ، فيشكل حيثه أن المبيع بعد الرد صار ملكاً للدائع ، فيكون تلفه حيثه على الدائع دون المشتري . إلا أن يقال أن يد المشتري حيثه لم تحرج عن يدصم ، أي يده كاتب يدصم قبل الرد ، فيستصحب أيضاً بعد الرد . فتأمل

والذي سهل الأمر أن هذه الفروع وإطلاق شيخ العلامة « فقه » إنما هو على مذهب المشهور ، فيكون يد المشتري يدصم كما صرح به في « لجواهر » وأما سقوط الخيار وعدمه ، فظاهر لمشهور عدم سقوط الخيار مع تلف المبيع لأن الخيار حق على المعتد لأدائين ، فيفسح ويحل العقد ، فيسرد المثل أو القيمة عند تلف العين .

نعم على القول بمعنى حق الخيار على العن يدور مدار العن ولكن هذا القول ضعيف كما سمعت ساءاً واستمع فيما يأتي تفصيلاً لاشياءه ، لأن بقاعد المقررة عند المشهور ، " نصف المبيع في زمن خيار لا ينقطع الخيار لأن يدعى في خصوص المتام ربه وان كان يتردد عند المشهور عدم سقوط الخيار في سائر خيارات الأنة في هذا البيع الخاري خصوصاً نوجب لعدم ثوب الخيار مع تلاف كما ذكره شيخنا العلامة « قدس » .

ويحتمل عدم الخيار و لوجه في ذلك قد يدل : أن عرض مانع من حق هذا الخيار اسرد دعين ماله ، ولأنه لا يلزم ثباته حتى يفسح لونه ، وأما بولف المبيع الم يعنى عرض مانع على مثله و لـه فلا يفسد بسائر الخيارات كخيار المحاصر و بدون والشرط ، لأن عرض المبيعين الما ، تعلق عليه المبيع ارفاقاً لشيء خيار المضمول له لحد : بحيث لشرح ، وأما في هذا الخيار الما جعل الخيار لغرض استرجاع العين .

وقد يدل أيضاً بوجه آخر في عدم الخيار وهو : أن طاهر حال المتبرع عشر بقاء مبيع في ذلك ، ومثلاً الطهور هو اصراف حال الشارط الى ابقاء العين ثم استرجاعه عند الفسخ . ومن ذلك يظهر الوجه في وجوب بقاء المشتري العين وعدم جواز تصرفه الى انقضاء لمدة بخلاف سائر لخيارات ، فيجوز التصرف في زمن الخيار فيها .

وكيف كان فهي لمسألة أقوال ثلاثة .

قول : ثوب خيار مطلقاً ، سواء كان رد ضمن أو مدة . وهو ، المبيع لم يبيع أملاً ، كما أطلق شيخنا العلامة « قدس » في كتابه ، وبسناد الى المشهور ، وعنده أن خيار حق يعلق بالعقد وليس بموضوع على بناء عين وعدمه وقول : بعدمه مطلقاً ، كما أحسنه في الكتاب ساءاً على أن مورد هذا الخيار

هو رد الثمن وارتجاع العن .

وقول « يتصل في التلف بين رد ثمن وسرعه رد » . فيسقط الخيار في الأول دون الثاني كما نرى له شيخنا في « الحواهر » حيث قد . وكما أن الساء له - أي لمشري - وتلف منه بالأحواف . صحيح و لموثق بل هو كذلك وكان بعد الرد ، الأثر مضمون عنه ، لأن وقع في زمان حذر النافع ، وله حينئذ لتسريح ثم الرجوع إلى المثل والله به . بخلاف التلف قبل الرد ، الذي ليس هو من الخيار كي يسحق الرجوع عنه ، بل المسحوة سقوط الخيار انتهى .

ولانتهى « هذا لتفصيل » « فقد » مسي عن مذهب لمشهور ، من أن رد الخيار إنما هو بعد الرد وتبطل البيع ، يحصل بثبته لا بمجرد الرد ، ولا اشكال في ذلك ، وأما الاشكال في وجه الفصل وهو أن يقال : أنه لو تلف لمبيع بعد رد ثمن الذي هو من خيار النافع بصير العن مضموناً لمشري . بمعنى تعلق حق حذر النافع على ثمنه ، فيكون البدل قائماً مقامه عند تدارج ، فكان من عنه الحق - أعني بمشري - في المدام مكيف على إحراج دمنه عن حق ذي الخيار أعني نافع - ما نال عن أو بدلها .

فلكون ذلك من الخيار بصير النافع دحق في كل آن من الالب ، أما قبل التلف فهو صحيح . وما بعد التلف ، فتعلقه على بدلها في دمة المشري . فيتعمق حقه الثالث على رجاء العن على بدلها عند تلفها ، حيث أن لتلفها حصل في زمان ثبوت الحق ، فلا يسقط لخيار حينئذ لقاء موضوعه وحصول الثمرة في جعل الخيار وبقائه .

ون المبيع مضمون على المشري في رد من خيار بمعنى لو فسح العقد بعمق الحق على ارتجاع العن أو على بدله عند التلف ، بخلاف ما كان تلف لمبيع من رد ثمن الذي ليس هو من خيار ، لأن المبيع عند تلفه ليس

مصدراً على المشتري حيث - لأن الشخص لا يضمن على نفسه عند تلف ماله وليس متعللاً بحق لغيره عند التلف حتى يتحقق حقه بداهة فيكون ثوب الخيار حيث - أي إذا تلف قبل رد الثمن - مما لا يوجد له ، إذ المروص أنه لم يثبت قبل رد الثمن - كما عليه المشهور - وبه ردد له بق موضوع لمبيع عند ، ولعلو جعل الخيار حيث - د تلف المبيع لم يكن في زمان على الحق حتى يتبدل منه إلى بدله .

وهو الواجب بتفصيل الذي يسعى أن يذكر في المدمر
وهذه البيان بدفع ما أورد بعض المعاصرين من إساءة على عذرته المحكية من مصادره له استظهر كقول الحير في مجموع إمامه - ومن أن يكون ضمان المبيع على المشتري إنما هو مقتضى المساعدة الأولية ، فلا يسبب حرجه إلى آخره وعنده لتلف في من الخيار من لاجل أنه لا يب إساءة في مورد مخالفة القعدة الأولية لأجله .

ومن أن مقتضى حرمان وعده تلف حصول الألف كما في وعده التلف قبل القبض لإخبار الفسخ .
وجه الادعاء واضح

أما لأول ، فما ذكرنا من أن هذا المخرج إنما هو مذهب المشهور فلا منافاة لاختياره غيره في أصل المسألة .

ومن الثاني والثالث - فلعدم بسكو قاعدة تلف ، حتى يقال أنه ليس من مجاريه وأن لازمه الانقضاء لا الفسخ .

وبناءً على ما أشهد عليه الأمر من قول صاحب «الحواهر» في عذرته المحكية ، لأنه مضمون عليه وقد عرفت المراد منه .

وليس لحرصه أنه أن تلف لمبيع على المشتري لتأخيره بل إنما المقصود

يفرق بين رهن الحيار وعيرد ، حيث أن المبيع مضمون على المشتري في رهن الحيار ، بمعنى يتعلق حق الارتجاع على تعين أو غنى بذله بخلاف صورته لم يكن في رهن الحيار ، فإن المبيع حينئذ يلف من دون تدفق حق به أو بذله لعدم حسن الحيار قبل الرد وبعد الرد فقد ابتغى لموصوخ ، فلا فائدة بشعوت الحيار حينئذ .

نعم يرد على هذا التفصيل من النقص و لحل حسب ما يأتي ذكره عند لشكم في تلف الثمن ، فاستطر .

هذا كله في الثمن ، وقد ظهر لك أن الحق في التلف أنه على المشتري لانه ملك له ، وفي الحيار عدم سقوط حياره ، بما قرر أن التلف في رهن الحيار لا يسهط الحيار ، لانه حق متعلق بعدم لا يفسد .

وأم الثمن : فهو تلف ، فلا يخلو ، أن يكون بعد الرد و يفسخ أو قبله ، أو بعد الرد وقبل الفسخ . أما في الصورة الاولى فلا إشكال - طاهراً - أنه من المشتري لانه صار ملكاً له بسبب الفسخ .

وأما في الصورة الثانية وجهان بل قولان مسان على عموم القاعدة لمقررده عندهم - أعني أن التلف في رهن الحيار ممن لا حيار له - على الثمن أيضاً ولتعدي من المورد المخصوص الى غيره وعدم العموم في تلك القاعدة لمخالفة للقاعدة الاولى .

وقد اختار الاول شحنا بعلامة لا مصيري «فده» تبعاً لغير واحد ، بقوله : لكن يظهر من اطلاق غير واحد عموم القاعدة للثمن و اختصاصها بالحيازات الثلاثة - أعني حياز المحلوس ، والحيوان والشرط - ويؤيده لمصط الذي ذكره الفقهاء في طي كنمااتهم من ترلزل العقد ، فإن الترلزل كما يكون في لثمن كذلك

يكون في ثمن - أي كما يكون الحذر في اربعاع السبع ورده كدلت يكون في ربعاع الثمن ورده .

ودهب الى ثاني شيخ في «الحواضر» من أن دلف على المانع لاحتصاص تلك القاعدة لثمن مستصراً برواها معاودة من ميسره ، قل : سمعت أن الحارود يسأل : أ عبد الله ^ع عن رجل باع داراً من رجل وكان يسهو به لذي شري الدار خلطه ، وشرط : بك أن تيسي بمالي ما بين ثلاث سبين ، فدار دارك فأتاه بماله ؟

قال ^ع : له شرطه . قال له أبو الحارود فان هذا الرجل قد أصاب في هذا المال في ثلاث سبين ؟

قل ^ع : هو ماله ، وقال ^ع : أرئت لو أن لدار احترقت ، من مال من كانت ؟ يكون الدار دار مشري .

ثم نسب الحفظ الى بعض لاعلام لبشي ، من الوهم من أن المراد من قاعدة السبع في رهن الحبار من لاحذرله وانها أعم من ثمن والمشتن ، وحذر لشرط والحيوان وغيرهما .

ثم قل : وهو من عرائب لكلام ، ضرورة كون النص والفتوى في خصوص المبيع دون الثمن .

ثم ان وجه الاستظهار : فيه حقاء بل مع كما قل شيخنا العلامة «قده» :

ثم أعرف وجه الاستظهار ، ادليس فيها إلا أن بناء الثمن لسائع وتنف المبيع من المشري وهما اجتماعان وهذا مبني على أن يكون الاستظهار من جهة بمقدمة حيث استعجب لسائل من جهة بناء الثمن بقوله : فان هذا الرجل قد أصاب في هذا المال ؟ فقال الامام ^ع : أرئت لو أن لدار احترقت ، من مال من كانت ؟ بمعنى أن بناء الثمن لسائع لاستعجاب له ، بل تله أيضاً عنه ، كما أن المبيع

كالدرد لو تلف يكون من المشتري وسأله أيضاً أنه
 فمن ذلك أورد عليه أنه لو أوفى لم يشك بمبايعة العديم بل إذا كانت معه
 سواء لثمن وسواء الثمن فقد .

أقول : يمكن أن يكون وجه الاستظهار سياً آخر ، وهو ترك الاستفصال
 من قوله « له شرطه بعد قوب السائل » فشرط أنك أن تبني بمالي ، بين
 ثلاث سبب ، من قوله « أن تبني بمالي » مقصود ، سواء تلف عن المال أم لا ،
 وسواء كان ذلك سبب من قبله أو بعده من يدعي ، فإلا في جميع الصور
 حصول الرد من مانع ليدخل قوله « له شرطه » في المشتري أن يكون حشبي
 مالي عيأ أو سدا حتى تكون الدرد ، وقد تلف عين الثمن ولأنه عيبه من
 مان بدده ، سواء كان التلف قبل الرد أو بعد حتى يكون الدرد ، فهو كالاعتق
 من المشتري حيث يصير لأمره انفساح بعد ولم يسق للمشتري حيث شرط فلا
 يفي لقوله « له شرطه » محض في هذه الصورة

وكيف كان ، لظاهر هو عدم العموم في بقائه حتى يجري في الثمن ، لأن
 مدركها مع كونها خلاف الأصل ليس لا لاخير ، وهي لا تدل على العموم ،
 بل لأن من الافتصاد على مورد الفهر المتيقن ، أعني ما كان تلف في المبيع
 في خيار الخواب و لشرط ، لأن الأصل « تلف كل شيء على ما يكره » ويخرج
 من هذا ما ثبت بالليل ولم يثبت أكثر من ذكره سبحانه في « الخواهر » من
 أنها محتقة بالمبيع في الحازاب المحتقة ، مع أنيب محاولة لقاعدة الحراج
 الصمان بصيغة لاجماع على أن السماء في ثمن للمانع .

ولكن قاعدة التلف لو كانت جارية لكادت حكمة على قاعدة الحراج لأن
 معنى كون التلف على غير ذي الحراج أنه يفسح البيع قبل التلف أما ما يكون
 التلف في ملك من لاخير له ، ومقتضى قاعدة الحراج أن الصمان على ذلك

نعم ، فلا مجال

نعم لو أخذنا دعوى قاعده الجراح . قلنا : كل من له المأوى يكون ضامناً
لنفسه العين وان لم يكن مالكاً لها كالمسعر وللمسافر والمهاجر والمهاجر والمهاجر
ويجوز ذلك ، جرح مخرج وهي الباقي رتبع الحكومة ، لكن من المعلوم أنه
ليس كذلك ، فلا يستلزم القاعدة أن يثبت ما ذكرنا من أن المالك ضامن
وبحاصل ، أن الرواية تدل على أن تفتي لثمن من النفع ، فيجب عليه بعد
الهدف رد ماله أو أريد له جرح وسر حياح المبيع عملاً بشرط نفسه لأخلاق
السؤال وقوله ^{١٤٧} « له شرطه » .

ولا يدل . أن رده ما يدل الرواية أن الرد مستلزم لكونه دار النفع
وعنه حاصل ضامناً على كونه تملك الثمن من المشتري نصاً ، لا لازم لا مجال
أيضاً صيرورة الدار دار المالك .

لا يدل قوله . « شرطه » . بل عسى أن ذلك من باب لأشترط
وإنه ، بشرط لازم وبشرط العدم شرعاً وبعداً .

وكيف كان ، فتسري ما استدلل به على دعوى قاعده التفتي لثمن نصاً
أمران :

أحدهما . عموم ثلثة كتب الهدف هي رمان خيار من لاجير له .

ثانيهما . أن ما ظنه هو برزل بعد . وهو مشترك من المبيع و ثمن

والا لول مدعوى المبيع ، للعموم ، فلا إطلاق ولا عموم لك عدمه ، بل مورد

النقص والعنوى هو المبيع .

والثاني : مدعوى المبيع لمدعوى التفتي بل انطوي نصاً . ولو سلم فلا فائدة

فيه لأنه لا يعني من الحق شيئاً ، ويؤيد ، بل يدل عليه عدم جريانها في غير
الحدود الثلاثة واحتصاصها بها ، وهو مما يوهن دعوى المدعي تبعاً لكشفه عن

عدم كون التزلزل علّة تامّة .

وقد الأقوى هو اختصاص القعدة بالمسح لأن كون سبق ممن عنه الخيار على خلاف الأصل . فيقتضي فيه عدم الجورء بمسح . لأن لأصل دليل قوي ولا يصار عنه إلا بدليل قوي والأفلا .

فمقتضى أن سبق ضمن بعد الرد وقبل المسح من الدائع عملاً بالقعدة . وأما ما لو سبق قبل الرد : فإن ذلك أن المسح خارج عن مورد قعدة السبق في زمان الخيار كما حتره . فلا شك أن تلبه حينئذ من الدائع لأنه ملكه . وسبقه منه لأن غيره وإن قل بمعمومها ضمن نصاً . وحينئذ يقول . ن قلنا أن الجورء ثبت قبل الرد فلا شك أن نصاً . لأن تلبه على المشري للقاعدة المذكورة

وإن قل بحديث الخيار بعد الرد وذكره من خيار المفضل . فيقتضي القعدة كونه من النائع . إذ لا حرج قبل الرد بحكم تعرضه ويكون خارجاً عن موضوع قعدة سبق في زمن الخيار .

الأنه مع ذلك قال شيخنا العلامة «قد» بأن سبقه على المشري . حيث وإن : وإن كان قبل الرد ومن النائع سواء على عدم ثبوت الخيار قبل الرد وفيه مع ما عرفت من مع المسح مع الساء . وإن دليل صحت من الخيار به مال صاحبه هو نزول المسح . سواء كان خيار متصل أو مفصل . كما تقتضيه أخبار تلك المسألة كما سيجيء شاء الله . نهي .

ومراد من مع يسمى هو مع عدم ثبوت الخيار قبل الرد ومن مع الساء عدم توقف حران للقعدة على ثبوت الخيار قبل الرد . بل هي حاربة وإن قلنا بعدم ثبوته قبل الرد وما يمكن أن يسد به لذلك أمران

أحدهما : إطلاق ما دل من الخيار على أن التلف في زمان الخيار من الخيار

له ، سواء كان الخيار متصلاً أو منفصلاً .

ثانيهما أن مناط القاعدة هو برلزل العقد، وهو حاصل في الخيار المنفصل أيضاً كجزيائه في الخيار المتصل .

أما الأول ففيه : أن الاحار الدالة على تعدد ثلاثه

أحدها : ما ورد في حار الحيوان، من أنه لو تلف في الثلاثه على بائع.

بعضها : ما ورد في حار المجلس . من أنه لو شرط أن لا يكون للمشتري

خيار فتنفه من المشتري .

ثالثها، ما دل على أن لو اشترط لخيار بمشتري أيما معدوده تلف في ثلث

الايام ، فهو على البائع .

أما الأولان فلا ردد لهما لعدم . لأن مورد هما احيار المتصل . ومما

انثالت : ولعلك به في المقام مسي على دعوى اطلاق من وحيين .

أحدهما اطلاق الأياه المشروط فيها احبار من حيث لانصاف والتعد والافصال

ثانيهما : اطلاق تلف من حيث حصوله في الايام المعدوده المنفصله أو

قسيها .

و لأول وان لم يكن بعداً ، إلا أن الثاني بعد حداً بل هو سبب الاطلاق من

الجهة الأولى فظاهرة حصول السبب في الأيام لاقلها ، لأنه المنصرف اليه الاطلاق

ولا دلالة في الاحار على المدعى .

ومما ينبغي . ففيه أنه لا تزلزل في المسع قبل الرد بعد الباء على عدم كونه

ربط لخيار ، لأن العقد حينئذ لا يرد فلا تزلزل وان يحدث التزلزل

بعد الرد

وعم يمكن توجيهه بوجه آخر وهو أن الحار حينئذ لم يلق بعدونه بعد

الرد فليس المراد به ظهريه ، بل المراد به ثبوت لخيار فعلا من الرد على وجه

يكون رمان لمسح بعد الرد فالرد شرط للمسح لا للحوار معه ، نظير ما لو وكنه في
سبع دره بعد شهر من برمنه فله طهر بالمسح لا لو كاله ولو كاهة حاصلة فعلا رجلي أن
يعمل العمل بعد شبع ، ولا لزم لتعليق في لو كاله

وكذلك الحال في الماء ، من في كل حمار معقول ، وذلك لأن الخيار المفصل
لا معنى له ، من له وحقيقته هي أن الرمان لمفصل ، بأن للمسح لا للحوار ، فله
الخيار فعلا على أن المسح بعد الرد .

وهذا هو المراد من قول المصنف ، لأن الحوار في الحقيقة - ثابت فعلا ، فالمسح
مقرون وبه كان المسح متأخر ، ولذا قل أنه لا يعتزل - بناء على مذهب لشيوخ -
الحوار المفصل إلا إذا الرمان بعد سوب المسح وفي الحوار المفصل بنفسه إلا
بعد مضي زمان لحوار - فيكون مراداً من قول الامر ، لأنه لازم ولا يعتزل
جائزاً حتى يقال أنه غير معقول .

فكما أنه الحال على مذهبه مكملات على مذهب المشهور أيضاً ، بمعنى أن
لحوار لمفصل راجع إلى اتصال زمان للمسح لا لمسح الحوار ،
وكيف كان . أما حبر بأنه راجع إلى مع لمسح الماء ، وإن كان بحسب
الظاهر معاً لسا ، حيث يقال أن الحوار - وإن كان مفصلاً - إلا أن المراد الحوار
لمفصل هو المعنى المذكور

فإن أراد «فقد» ما ذكرنا فهو ، إلا أنه يحتاج إلى المناظر بحصول موضوع
القاعدة حيث قبل الرد أيضاً .

وبإيراد ما يكون الرد قبيحاً لمسح لحوار ولا وجه له بمعنى قول المصنف ،
لأن العقد حيث لازم قبل الرد .

و بالحاصل - أن المراد بالحوار المفصل هو ما ذكرنا ، وهو مع لسا
طاهراً وصوره ، إلا أنه مع لمسح لسا وحقة - يرجوع إلى الحوار لمفصل ،
فقد .

وأما الثالث ، وهو ما يترجح على كون التلف من المشتري أو من البائع . فهو أنه إن قل بأن تلف البائع من المشتري إما مطلقاً أو في خصوص ما لو تلف بعد الرد ، ووجهه أن يكون بطلانه مع كون الشيء ملكاً للبائع ليس إلا لدخوله في ملك المشتري قبل التلف . أما ما ، وإلا لم يكن بطلانه ، فكأن الشيء وحصل فيه فلا حاجة ثباتاً لى رده له ، لأنه رد حكمي وهو معنى لانتداع ، فبرجح البائع بالمبيع وإن جده من المشتري .

فهو يظهر تلف المبيع قبل الانتداع . لأنه مدرك للمشتري لأن بطلانه على البائع على خلاف القاعدة تعداً ولأمره بفاسح المبيع ، فبرجح للمشتري الشيء وبطلانه من البائع .

وإن قلنا أن بطلانه من البائع ، لا مطلقاً ، بل على وجه حرمان الباعده من الشيء ، وفي خصوص ما لو تلف قبل الرد ولو أحرس الباعده في الثمن بناءً على عدم كون - قبل الرد - زمان الخيار .

فقال « فده » . فالظاهر بقاء الخيار .

وظاهر اصطلاح بقاء الخيار مضطراً سواء تلف قبل الرد أو بعده . وقد تقدم من « لجواهر » - في تلف المبيع - لتفصيل قبل الرد وبعده . بناءً على حرمان المشتري دون الأول ، ووجهه بما مر . ومثله بحري في تلف الشيء أيضاً .

وحاصل توجهه : أنه تلف الشيء في زمان الخيار مضطراً على البائع بمعنى أنه لو فسخ وحجب عليه رد بطله . فإذا كان مضطراً لم يوصح الخيار بقاءً

وهو بخلاف ما لو تلف قبل الرد الذي ليس زمان الخيار ، فلا ضمان فيه حيث لا يسل في الدين ، لعدم ثبوت سبب لفده . وهو الخيار . وإذا تلف لم يبق للخيار موضوع أصلاً .

لكن يدفع أصل التفصيل في الانتداع أنه يكفي في بقاء الخيار ثبوت البطلان في زمان من الأرمه ولو لم يكن زماناً فعلاً . وهو حاصل في سبب قبل الرد أيضاً .

لثبوت نصيب فيه معناه على محيي رمان الحيار ، كيف وصفاك لنس نطيعي
و بعد الرد أيضاً ، لكونه مبدئاً على التلف والفصح بعده ، والأقوى ، لكثرت
قبل الفصح .

فصامه له ليس لا معنى أنه لو تلف وأراد الفصح وحب عنه رد المدل فكذلك
قل الرد أيضاً ، وهذا تلف فيه أيضاً وحب عنه رد لمدل لو أراد الفصح ، والفصل
في رمان الحيار من ثبوت قبل الرد وبعبارة بطل ، من الحيار بأن مطلقاً ، فيرد لمدل
لو تلف قبل الرد ويرتجع المبيع .

قول هذا التفصيل لا وقع له في نفس أصلاً ، لأن رمان الحيار بعبارة
منه عن شرط في عدة اشراط الرد ، فان شرط رد بعين خاصة بعبارة الحيار ،
وان اشترط رد لأعم من الحيار ، فرد مدل لو تلف وأراد الفصح ، والأطلاق
أيضاً راجع الى أحد الوجهين .

بعد ، انقص من وقع في نفس المبيع ، لكن مباد ليس هو لبس المذكور
لأنه شبه بمصادره بل عينا .

من وجهه أن تقع الحق بالمدل فوح بعبارة بعين ، وهو حاصل لو تلف بعد
رد لثبوت الحيار ، بخلاف ما لو تلف قبل الرد ، فلا حق في بعين رمان الحيار
ثبوت الحيار بعد الرد ليستقل بتعلقها الى البطل .

لكن بعبارة أن الحيار ليس حتماً مطلقاً بعين بل بمعنى بعبارة ، وتختلف
لورمه باختلاف لمورد من اسر جاع ان كانت موجودة ، وبعبارة ان كانت باقية
مضافاً الى منع لمسي ، ذلك في ثبوت المدل تنق الحق بعين لو فرض وجده
في رمان الحيار ، ولا يتوقف على ثبوتها فعلا في رمان من لارمه . وتدير .

مسألة: فيما لو كان المشتري غداً :

فهل لمائع لمسح برد المثل إلى وكيله لحاص أو لتمام ، أو الحاكم لو لم يكن له وكيل ، مبرراً إلى كون الحاكم ولياً على العايب ولرد له رد إلى مشري ، أو لا ، فيسقط خيار لعذر شرطه وهو الرد إلى مشري ؟ في المسألة قرأنا ثلاثة .

الأول ، ما حكى عن المحقق النعمي « قدس » في أخوة مسائله ، من حصول الشرط بالرد إلى الحاكم .

الثاني ما حكى عن صاحب « الماهل » . من سقوط الخيار لعذر الشرط .
ثالث : ما نسب إلى صاحب « لحدائق » حيث نسب إلى المشهور بمن ادعى الاتفاق على عدم لعبه بمحذور مشري أصلاً وهو رافع وجعل للمثل ثمانية إلى أن يحيى المشري ، ولا يصحح إلى الرد إلى الحاكم أيضاً وتحقيق المسألة مبني على تشریح صور .

وقول . بانه يصح ، بشرط الرد إلى خصوص مشري حاصه لا غير . وهو عرض عقلائي لا يصير في شرائطه لأن يصيب دثره لحذر من أهم المقاصد ، لكن مع ذلك قد تمتع صحة هذا الشرط لمخروجه عن الأعراض المتعارفة وان تعلق به بعض الأعراض الشخصية ، إلا لعبرة بالأعراض النادرة الشخصية ، بل لما راعى على أعراض النوعية العامة المستعملة . ولما لم يتعرض له « رد » في الكتاب وان كان التحقيق خلافه لمسح كونه من الأعراض النادرة ، كما لا يخفى

وآخرى . يصحح اشتراف الرد إلى مشري أو وكيله أو الحاكم أو غيرهما حسب ما يشترطه ، فيكون العرض من الرد هو الايصال إلى المشري بأي نحو كان ولو تركه من دون أن يكون لخصوص المشري موضوعه

وثالثة . يعلم ولو بصريح بأن العرض هو رفع يد المانع عن التسريح وحرره
من دفعه ولو بسجده وبعده ، هو من قبله من أسباب لاختياره ولو لم يتحقق
الابصال إلى المشتري لمانع اختياري منه أو اضطراري .

وربعة . يطلق اشراط الرد إلى المشتري من دون تصريح - أي من محض بص
أو التعميم .

ولاولان خارج عن محل النزاع . وما إذا عرده بحد في غير المشتري
في الاول فلا مكان وكفي . إلى حره حاكماً كالو شجرة على حسب ما
اشترط في سمي . كما أن لا كمال في شدة عذري منها ودية لتسريح حمل
لشئ عديمه . على الدليل والحدف ولا كمال بحد في الآخر . النزاع
فيه ما يقع في الصغرى وأخرى في الكبرى .

فردية بيع بحد في أن لا يوافق طهر في لمحضص أو صاهر في لثمة أو
في رد بحد فيع انه والحدية . ولا يوافق بحد في شي . من محمل الرد
من جميع أو البعض .

وأخرى بيع لنزاع في أنه بعد حرار صوره في ارده لا يصل إلى المشتري
وهل بقوة الحاكمة منه أو لا . بل هو وغيره على حد سواء .

ثاني الاول . وهو النزاع الصغرى - فلا شك في أن لثمة على طهر
الحظاظ بقضي . لا محض من بحد حله خصوص المشتري . لأن الغالب المتعارف
عدم كراهة هذا الصاهر . إذا ما أنه في بعض المراجع عالماً يصل إلى
إلى المشتري . ورفع يد المانع عنه وكذا بمسأله . قد لثمة بخصوصه بحيث يكون
له موضوعه . بحد حد

والرد إلى المشتري في لثمة مأخوذة عن وجه اعتبار لثمة الموضوعية . وهذه
لعله النوعية إلى مستند صاهته عن لثمة بحد في طلب التخصي بالموضوعه

وقد سشهد لذلك بأنه لو مات المشتري قام وارثه فمعه نصيب الحيار للذئع رد
لنفس ابيه . و لو مات الذئع قام وارثه فمعه نصيب الحيار مع حروجه
عن ظهر شرطه رد الذئع لنفس ابيه المشتري فيكشف ذلك عن أنه ليس
لخصوصية المشتري مدخلية وموضوعية .

وفي شهادتين نظر . أما الاول فلانه مصادرة ، لان من يقول بسقوط الحيار
بغية المشتري يقول به بموته أيضاً .

وأم الثاني فلان فيه ورث الذئع مقامه ليس من جهة كون الشرط هو
الأعم من رد الذئع نفسه أو وارثه ، بل هو من جهة كون الحيار موروثاً
بحكم شارع ، سيب و لو كان ذلك ناشئاً من الاشتراط لحد شرط لاحتصاص
أيضاً ، بأن شرطه لحد نفسه دون وارثه وهو مسموح . لأن مرجعه الى شرط
الحكم شرعى وهو مخالف لمكتب ولسته وإشارته جعل الحيار موروثاً بشرط
حيار الى نفسه دون وارثه مخالف له

ودعوى . أن الحيار لا يكون موروثاً ، اذا كان قابلاً للارث ولاستن من
الوارث وذا اسرط الحيار لسه حاصه رتفع الموضوع بسو به ، ولاحق ليس
الى الورثة ، لأن بحق حصد حاص قائم بمحل - اص - فلاموضوع للارث .
مدووعة: بأن اشتراط الحيار لسه حاصه ان رجع الى اراد كونه حاصاً محصاً
به ، فهو غير محتاج الى الاشتراط .

ولانه الانتقال الى الورثة ، لا كل ملك أو حق لحد فهو محتص به لا يشتركه
غيره . و هذا موضوع الارث لا المقتل الذى الورث ليس لاه كما كان محصاً
بالمورث .

و يرجع الى اشراط المباشرة في المصحح لاشراط الا أنه لا ينف
لارث أصلاً ، لأن لارثه ليس لعدم حور المصحح من وكيله مثلاً . ثم عدم انشائه

الى وارثه فهو بما يؤثر في أن الماشرد للمصح حال حياته هو نفسه لغيره .
وهذا لا ينافي انتقاله الى وارثه .

وان رجع الى اشراط عدم انتقاله الى وارثه ، فهو شرط محذوف للشرع ،
وشروط الحبر لنفسه لا يوجب سقوطه عن وارثه وحيثه فيكون قيام الودث
مقامه في الرد من باب كون الحبر حياً مودوثاً لأمس باب تعميم دائره بشرط
بملاحظة العرض .

هذا على تقدير تسليم انتقال الحبر الى ورثة لاشع ، لكنه قد يجمع رأياً
لعدم كونه حياً تأساً فعلياً سواء على المشهور من حدوثه بعد الرد وموجهاه به
صحة اسقاطه سناً من كونه قبل الرد . مالكا لان يملك الحبر وان لم يكن مالكا
لنفسه مدعوع بأن هذا المعنى أشبه شيء بالتحكم الشرعي ، كخوار الرجوع في
الهمه وليس حياً وحيداً ولا يسقط الى ورثه بموته ، بل يسقط رأياً .
ومن هنا يشكل الاستقاط أيضاً ، الا أن أصل المسألة ضعيف لما مر من ثبوت الحبر
قبل الرد ، فالأقوى ثبوت الارث وصحة الاستقاط .

وكيف كان ، فان شاهدان ساقطان . نعم ، أصل المدعى حق لما ذكرنا من
العلية الصارفة عن المحمود على فسر اللفظ فيبطل الاحتمال الاول وهو احتمال
موضوعية . فسمي الكلام في تعيين الاحيرين ، والظاهر أنه ليس شيء مهماً بعيداً
عن المتعارف ولا قريبه على شيء ، متهما ببدور الامر بينهما .

ثم لو حكمنا بالاحتمال ولم يكن الكلام طاهراً في أحدهما معيناً فلا بد من
تأسيس لأصل ، فإن دار الامر بين الاول والاحيرين فالاول مصدق للأصل ، لان
تصديق دائره الحبر هو المطابق لأصالة بقاء الملكية بعد الفسخ ، حيث أن القدر
المتفق هو والهادرد الى لمشري ، فدارد لي عره يكون ردول للملكية بالصح
مشكوكاً والأصل بعائها وان دار الامر بين الاحيرين . كما قوياه به حيث فما يقدم

الغريسة وهي لعمه على عدم ارادة الاول . مصداقاً الى بطلانه بحروجه عن الاعراض المتعارفه وعد فرقة على نفس شي ، من الاخرين ، ولاخير منهما مخالف للاصل . يعين ما مر حيث أنه لا يصح ان المشتري أو وكيله يحوز الفسخ ، بخلاف ما لو جهل لثمن عد نفسه ثمانية مثلاً لان تأخر تسع حينئذ شكوك ولاصل عدمه .

هذا هو مقصود لاصل العمي . وهو استصحاب الملكة
وأما لاصل اللقي - أي العمومات - دللنا على انها مسي على حريتها في
الشهادات المصادقه ، وهو خلاف لتحقيق ، حيث أن الشبهة في عدم موضوعه
لاحكاميه يعلم بحكم الشرعي في أن من الصور الثلاثة ، وبالشك في اسراج
صورة الاطلاق تحت أحدها .

هذا تمام لكلام في الرأح الصمري . ثم علم بأن الشرط هو الرد إلى
حصول المشتري ولو بالتصريح به . فهما فرع
وهو أنه لو امتنع من أحد لثمن فهل يقوم الحاكم مقامه كما هو الحال في
أد ، الدين لو امتنع الدين عن لأحد و لقول - فحيز غيره أولاً - ومع عدم
مكانه يقوم الحاكم مقامه أولاً ؟

مقصد القاعدة هو لأحد - لو أمكن - تحصيل الشرط الواجب عنه مهما
أمكن ، ومع عدم امكانه فيسقط الشرط لسدور ولا يقوم الحاكم مقامه لأن ولايه
بحاكم لأجنبي مع فرض شرائط الرد إلى شخص المشتري ، ولا وجه لتسليم
بعموم (السلطان ولي لمتنع) . لأن الرد إلى وكيل المحاصر غير دافع في هذا
العرض ، ولحاكم بالاولى ان لا يريد حله عن الوكيل . فلا تحدي ولايته وما
لأجنبي الوكالة ، فيسقط الخيار لعدم شرطه . وقيد سداد الدين فاس مع تفارق
لأن الضرر على الدين حرج وضرر ، فلو امتنع الدين من لقول قام بحاكم

مقامه بعد الاجاز .

وهذا بخلاف المصام . لان المانع هو الذي أقدم على ضرر نفسه باشتراط رد
الى شخص المشتري الذي هو في معرض لتعذر لاحصل الامتناع منه . فيعط
حدسه بتعذر شرطه لكن يمكن أن يقال : أن هذا الحيار وان سقط بتعذر شرطه
لأن نبتائع حيار بخلاف الشرط حيث أن اسرط الرود الى حصول المشتري يحل
الى شرطين .

أحدهما - على البائع . وخورد الثمن واحضاره عبدالمشري

ثانيهما - على لمشتري . وهو قوله وأخذ الثمن . فادامى البائع و منع
بمشتري وقد تحلف عنه برمه على نفسه ، وهو قول الثمن فشت نبتائع حيار
التحلف .

هذا ما عني كون المراد بالرود الى المشتري هو الايصال العيني اليه ، أما
بناء على ما سحجى من أن المراد به هو احضار الثمن عنده وابتعاد مدمات لايصال
وان منيع المدي فلا شك أنصلا ، لكفايه مجرد نقد ثمن وعرضه على المشتري
في ثوب حيار ، وان امسح لمشتري فليس فيه شرطان ليست للمانع حيار بتحلف
من شرط واحد وهو الرجوع الى البائع من ابتعاد مدمات لايصال . وهذا هو
الاقوى ، لان هذا لشرط بنفسه كاف في حيار البائع ، ولشرط الثاني وهو شرط
اقبول على لمشتري لعوضه لا تترتب عليه عرض للمانع ومعه فلاحاجة الى لتكلم
في قيام احكام مقامه . وامنع من أحده من له الحيار الاحضار وان امنع لحصول
لشرط وهو لرد بالمعنى المذكور .

ولو اشترط الايصال الى المشتري بأن كان ذكره من باب لطريقة ما ، لتصريح
به وبطلان اسرطه على وجه الموصوعه أو لانصراف الاطلاق اليه ، فهل يعوم
لحاكم مقام المشتري - لو كان عائداً - ولا عديش بالاول ، لانه اذا كان العرض

هو الاتصال إلى المشتري فالرد إلى الحاكم عند عدم الوكيل كالرد إلى الوكيل عند وجوده ، لأن الحاكم وسي من لاوإلي له وقد يقال بالتأني ، لأن تصرف الحاكم من قبل العائن موط ومشرط بالعطف ، ولأعينة هذا في أحد النسخ مبداه لمصح للنسخ ، من العينة في لزوم العند وسقوط خيار النسخ .

وهو : أن هذا التصرف ليس تصرفاً اختيارياً حتى يباط بالعطف والمصلحة بل هو تصرف قهري يخضع عليه مراعاة لحال النافع ، حيث أن النافع حيث وجد من هو منصوب شرعاً لحفظ مال العائن صح له المصحح ، فلا يضر فيه قول المشتري أو وليه في النسخ حتى يقال أن ولاية في الثوب مشروطة بالمصلحة ، بل التعبير هو تسكين المشتري أو وليه ، حصل المصحح

هكذا ذكره « قد » في الكتاب ، وهو حسن . لكنه سي على ثوب ولايسة الحاكم في التمسك . وهو موضح . لأن قول الحاكم هذا ليس تصرفاً في مال العائن لا اختياراً ولا قهراً . لأن النسخ ليس مالا لمشتري قبل المصحح بل هو مال النافع . ولحاكم لا ولاية له إلا في مال العائن ورس دناً عنه في كل مكان له أو عليه . فتقوله لا يصير قول البهة عنه وهو غير حائر جماعاً .

نعم لو ثبت تأدله بية الحاكم كونه وكتلاً عن العائن في جميع ما يرجع إليه في القول ولاحد حار قوله ضمن مقدمة لمصحح نافع ، إلا أن عموم البياصة بهذا المعنى غير ثابت . وقياسه بأداء الدين . في قيام الحاكم مقام لذين العائن في الاحد والقول لو أراد المدين أداء دينه - قاس مع العاقل ، لأن ذلك من الأمور لحسبة ، بخلاف رد النسخ في المقام لأن النسخ ليس دياً على النافع للمشتري ، علة الأمر أن له الخيار برده إليه ، فلا تعدر سقط الشرط و بطل الخيار لانقضاء شرطه .

وهو يقال ثوب ولاية الحاكم في عكس المسألة وهو ما لو عتد النافع ،

للمحاكم رد الثمن الى المشتري وبيع لسع من قبله لانه تصرف في مال الغائب وفيه مصلحة . وهو كما يرى ، ادليس للمحاكم كل تصرف فيه مصلحة للغائب ، فهو نظراً لبيع للمحاكم مال الغائب ضمن اذ كانت مصدقته في بيعه به ، وهو باطل اجمالاً .

هذا تمام الكلام في المردود اليه ، وما لرد ، والمراد به هو احصار الثمن عند المشتري أو وكيله أو به حسيماً ، وايضاً ما هو بحسبه بحث لم يكن له مبيع من الرد والاتصال وان امتنع المشتري من الواحد ، فمضى حصول رد بهذا المعنى ، حار به لمع . وان امتنع المردود اليه - كائناً من كان - من الواحد لقول هذا ذكرنا سابقاً من احتمال قيام للمحاكم به لو امتنع من واحد باطل ، ادلاحة الى للمحاكم به تحقق الشرط باحصار الثمن . وان مبيع المشتري من قوله . وكذا حصل ثوب حار بحلف الشرط له - لا بحالته الى شرطين . أحدهما الرد ، والآخر قبول المشتري - لا وقع له ، لان بشرط الثاني فهو مسدود لاحقة اليه ، لثبوت الخيار له بمجرد الاحصار ، سواء قبل المشتري أو مبيع . فالشرط - وهو الرد - حاصل ، ومعها لا فائدة لشرط لقول على المشتري .

ثم أنه لا - كما في عدم كفاية مجرد تحليله ووضع امانة عند نفسه لو أمكن احصار ثمن عند المشتري أو وكيله أو المحاكم في مورد حو ره ، لان شرط الرد لا يحصل الا بالاحصار الى نفسه أو وكيله أو المحاكم ان قلنا به مع عيته .

أما اذا كان المشتري غائباً ولم يكن احصار الثمن الى الوكيل ولا الى المحاكم ولا الى عدول المؤمنين ان قضا كفايته لو أمكن . فهل له لمع بتعين ثمن وحمله امانة عند نفسه ولا ؟ وجهان . من أن الشرط هو الرد بالمعنى المذكور ، وهو احصار الثمن عنده أو عند من يقوم مقامه ، وهو غير حاصل في الغرض فينتهي المشروط بانتفاء شرطه فيسقط الخيار .

ومن لزوم التصريح على الدائع لزوم البيع - فيتم في لزومه بقاعدة الضرر وشتت الخيار لذلك لا ثبوت الشرط - فالرد وان لم يكن حاصل إلا أن الخيار ثابت له بقاعده في لزوم الاواسطة حصول شرط الخيار وهو الرد - وهو غير بعيد .
ودعوى أن الدائع قد أقدم على صرر نفسه باسقاط الرد الذي هو في معرض التغير .

مدفوعه بأنه لم يبيع محرراً بدون الخيار بل أقدم على البيع بشروط الخيار عند الرد، وحيث أن شرط الرد أمر ممكن التوقيع بحسب محاري لعادات اعتماداً على أصله الذي وعده لعمه وأصله بقاء الامكان .

ولبيع لخاري مشروطاً بهذا الشرط ايضاً قدّم على التصريح بل أقدم على البيع مع الخيار بشرط الرد المطابق الاصل، وقدّم عليه اعتماداً على الاصل ليس أقدماً منه على سقوط الخيار بل أقدم على ثبوته، وقد تعدد الشرط لزوم التصريح من دون أن يكون في البيع اتمام منه عليه حتى يكون واقعاً لحكمه، فيتم في لزوم البيع للتصريح، فالصريح حاصل والاقدام ممنوع وليس له حكمه مع لحكم التصريح، والاقدام اما هو اعتماد على طبق الاصل، فالدائع بما شرط الرد الى المشتري عملاً بأصله بدنه وعدم عيبه .

فمن هذا يظهر فساد مقايضة المقدم بما لو كان محرراً ضمن بحسب بدون شرط الخيار عند الرد لحصول الاقدام هناك، بخلاف المقدم . وعرفت أيضاً ما سبق ذكره من التمسك - بقاعده الاقدام - فمدبر جيداً .

مسألة : اذا اشترى الاب للطفل بشرط خيار البائع

لو اشترى الاب للطفل بشرط خيار البائع، فهل للدائع رد ضمن الى الجدة مطلقاً أو مع عدم تمكن من الرد الى الاب، ولا ؟ وجوه، ولا أقوى هو الاحير عملاً بظاهر الشرط القصي باعتبار الرد الى خصوص الاب دون غيره . وليس الحال

ها كسائر المقدمات في كون تعرض هو الاتصال الى المشتري بعينه أو بوكيله ، لان بصرف الاولياء منوط بالمصلحة ، وهو مما يختلف باختلاف الأنظار ، فاحتمان على عرض المشتري هنا بالرد الى خصوصه لكون المصلحة فيه شتى حسب عيونه دون رد الى أحد ، احتمال قوي ، ومع ذلك لا وجه لصرف اليد عن ظاهر الشرط الفصلي بالخصوصية بل بحسب على لسان مراعاتها حداً بظاهر شرط ، فالشرط هنا ظاهر في الموضوعية وفي غير المقام مظهر في الطرية ، كما مر .

ودائري لحكم مطلق ، فهل لسان رد انفس الى حاكم الآخر أم لا ؟ وكلام فيه من حيث عدم اختصاصه مثل ما مر ، لكن فيه كلام آخر ولولم ؟ شئ انحراف هناك وهو أن رد الى حاكم الآخر فيه مراعاة لحاكم الاول فلا يجوز من هذه الجهة و قد يكسر له سبع آخر ، لا حرمة للمراعاة مختصة بالحاكم ولا بحري في الالب والحد ، فمحرور لهما المراجعة لو حجب في المصلحة بخلاف لحاكم ، لان المراد عنه كالمراد على الله . والكلام فيه نازح في الصعري وأخرى في الكبرى .

في الكبرى : فقد فرغ من حكمها في بابها ، وأثبت أن المراجعة محرمة ، وأما لصعري ، وهو أن رد الى حاكم الآخر فيه مراعاة للاول .

فيه اشكال ، ولتحقيق : بناء الامر فيه على معنى المراجعة ، وان كان المراد بها مجرد اتيان منكره ، فهو مراجعة بلا شكل ، لانه سبب لكراهة لحاكم الاول وان كان امداد فيه على نهج و سوس و تعريض على الحاكم ، ولا مراجعة في المقام ، لان مجرد رد انفس الى الحاكم لآخر ليس هتكا للاول ولا توهين به أصلاً فافهم .

نواع : يجوز اشراط مسح لكل برد تمام انفس بلا اشكال ، و طلاق اشراط المسح برد انفس في حكم التصريح بذلك لانصرافه اليه ، فلا يجوز له المسح برد

البعض بالنسبة لأن بعض الثمن ليس شئ .

فما لو صرح بالفسخ في آن جزء برد ما يحصه من الثمن بالنسبة ، كما لو اشترط لفسخ في الثلث مثلا برد ثلث الثمن ، أو بصفه برد بصفه ، فله ذلك أيضاً لأن (المؤمرات عدد شروطهم) ، وإن كان ذلك حرجاً عن مسبق الاضرار المحصنة وقد صرح جماعة من الأساطين بحوار هذا الشرط

وقد يشكل صحته بأن متعلق الشرط لابد أن يكون أمراً محكماً مندوراً أو صريح البعض بالنسبة أمر محل مستبعد ، فاشترطه بصل لأن الفسخ ببعض حل العقد وهو أمر مستطوع وإن كان معناه تركياً . فإن حل العقد بحل بتمامه ولازم بقائه كذا المش . والمقصود من ذلك لخصه لفسخ المسمى بالحلل العقد حيث أن بحلله لا يستحق لأحد من الطرفين ، ولذا قلوا في غير ذلك بأن الفسخ لا يفسخ فليس لذي الخيار في سائر المقامات البعض في فسخ .

وسر ما ذكره من أن حل العقد أمر مستطوع وحدائي ليس قابلاً للبعض ، وهذا لأنه إن حل في تمام أيضاً حرفاً بحرف ، فيكون شرائط لبعضين شرطاً لأمر مستطوع ، وقد يرحه صحته بما يرحه به بعض لصفحة في بيع ما يملك ، لأنه أمر ممكن ووقع .

ووجوبه بأن العقد يحل إلى عقود حيث تعدد أجزاؤه الثمن والشئ ، فليس لأحد لبعضين بشئ ، وأحد بشئ واحد يحل عملاً إلى نوع ، فكأنه وقع بيع ثلث لبيع ثلث لثمن وصفه بصفه وهكذا .

والعص في العقد يرجع إلى بطلان أحد السعين وصدقه لأخر وهذا التوجه حار في الفسخ أيضاً لأنه قد يحل العقد إلى عموم ، فكما يجوز لبعض في فسخ بعض العقد ويجوز لبعض في الفسخ بعد انعاده ، لأنه يرجع إلى فسخ أحد العقود بالمعنى المذكور دون غيره ، فمحصى هذا المقابلة حوار في الفسخ

أيضاً ، فيصير اشتراطه شرطاً لأمر مقدور .

ولكن التحقيق - بعد التأمل السليم - : بطلان المقابلة لوجود الفرق ، وذلك لأن العقد أمر بسيط ، ولا يدخل إلى عقود ، وما ذكره من الانحلال إلى العقود - فيما لا يملك ويمتث - مجرد شبهة تقريباً للادعاء ، والسري في بعض العقود العقد سبب شرعي ، والسبب الشرعي كسب لغني ولأرم سبب العقد تأثيره في المحل البطل وعدم تأثيره في المحل العر ، فإس ، قد تعلق العقد بشيء ذي أجراء ، فالعقد وإن كان واحداً بسيطاً إلا أن لأرم هذا العقد الواحد على وحدته أن يؤثر في الجزء لئلا يكون غير القابل ، كما هو الحال في سائر الأسباب العقلية .

وهذا المتعص في طرف الوجود والائتسب بغيره على التوعد بعقبة ، لأن تأثير السبب مشروط بقايسة للمحل ، فيؤثر فيما وجد فيه الشرط فيبطل فيما وجد له مدع أو مستف فيه الشرط . وهذا بخلاف الفسخ لأنه أمر عديمي ، وهو حل العقد وليس فيه تأثير وتأثير . وحيث أن العقد ان وقع أمر بسيط ، وبطلاله ليس قدراً للتعص من لا يتحقق لا بالانحلال الكل

نعم ، إن لم ما ذكره من أن العقد محل إلى عقود وكاب على مظهره وحقيقته جرى البعض وصح لبعض في الفسخ أيضاً ، لكنه ليس مظهره بل هذا الانحلال حكومي ، ووجه التعص ما ذكره ، وهو خارج في طرف لائتات دون الشيء فبطل بمقاييسه ولا تتعص بذلك ببعض لزمه عنك بعضه بأداء بعض بدين دانسة بشرط وجود ولا يملك ، ح لبعض فيما لو تلف بعض لم يبيع قبل البعض .

أما الأول : فإنه يرجع إلى إسقاط حق الرهانة . لأن الحق المتعلق بالعين المرهونة قابل للإسقاط كلاً أو بعضاً بالنسبة .

وما لثاني : ولأن السبب ليس سبباً للفسخ حقيقة بل موحى للانفساخ بعداً

وهو حكم تعدي بدور مدار التعبد . وليس معناه حل العتد واحتلاله حقيقة بل اعتد بق علي حاله ، و بما حكم لشارع ، بطلان أثره تعدياً فهو اما مجرد ترتيب أثر الانساح ، أو معدلة جديدة .

وكيف كان ، فليس فيه فسخ حتى لا يعتل فيه التعصص ، فلا يصح . وحيث لا فاقوى ما ذكره بعض في المقام من طلاق شرط التعصص في الفسخ بالنسبة . ثم على تقدير صحته كما حاربه جماعة قالوا : لو رد الدائع بعض الثمن تعصص المدة بالنسبة ، ففسر بعض بفسخ المأكله مع وبعضه للمشري ، وينسب للمشري حيث خيار بعض بضاعة وهو ضرر منفي وبشكل ذلك نصاً بأنه هو الذي أقدم على هذا التعصص بعبارة بشرط الفسخ معصصاً ، ولا حكم للضرر مع الإقدام ، فكيف ثبت له خيار بسبب التعصص مع . و مع عيه وقوله للشرط بحاربه وهذا الاشكال سار في جميع موارد التعصص مع تعلم بذلك .

ثم ان خيار التعصص اما ثبت للمشري اذا استمر ذلك ، بأن رد البائع بعض الثمن ولم يفسخ فيه بفسخ وحرج المدة المصروفة لخيار بشرط الرد وأما رد لم يستمر بأن رد البعض ولم بحرج المدة ، فقال « فده » في لكتاب بأن له خيار التعصص

وعيه شكك ، لان مدرك خيار التعصص هو فسخ الضرر ، وهو اما يترجم دا استقرار التعصص ، او مدونه لم يحرج موضوع الضرر لاحتمال الفسخ في الكل فليس المدة ومع الاضرار ، فالمسك بقاعدة الضرر مع ثبت في استقرار التعصص بمسك بعدم في الشبهة لمصدا فيه وهو بطلان على التحقيق .

الديم الا أن مسك باصول الموضوعية ، لان لاصل بناء البروم وعدم الفسخ في القبة وعدم رد الثمن الى حرج المدة وفي احراز الموضوع بهذه الاصول العدمية نوع تأمل فلا بد من التدبر .

هذا كنهه في اشتراط المسح على وجه العيص بالنسبة .

وأما بصورة الاجتماعية وفي شرط مسح الكل برد الكل ، ففيها كلامان .
أحدهما : أن الشرط فيه هو «شري» ، لأنه بالنسبة إلى المتابع شرط سهوي
لغو بحصول العوض بشرط رد العوض أيضاً ، فالمعنى به هو حرص لشري ،
فيشرط على المتابع رد تمام من بحث لاذر على مسح برد بعضه .
ثانيهما : أنه لو أده بالتمسك به رجا ، فليس له للمسح قبل رد تمام التمسك ،
وليس للشري تصرف في حدود قبل حصول رد الكل و مسح . وقد «قده»
أنه ضمنه له ليلطف دفعه على وجه النسبة . لأن تصريح بكونها أمانة عنده
إلى أن يجمع قدر التمسك بمسح المتابع . سجي

وهذا الكلام مشتمل على جزئين :

أما الجزء الأول : وهو المسمى به - فهو من حيث حد ، و لوجه فيه مسند
عموم «على اليد» للتصديق فيه بترح عنه لا السداد المجاني ، والمرد به عدم
يكن له عوض لا عاجلا ولا آجلا ، وعنده «حرف» لا فعلا ولا شوقا ، ولم يكن
التمسك فيه على وجه التصديق ولو رجا ، فإن كان على وجه ضمان العوض
كالعقد عاسد ، أو كان لتسلط فيه برجاء العوض كالتعويض بالسوم وحكم فيه
بالضمان عملا بعموم «على اليد» .

بعموم : كان السبب محابا محبة بحيث لم يكن على وجه التعوضة ولا
للعوض فلا ضمان فيه ، لتصور «على يد» «تمويله في ملكه» ولذا لا يحكم بالتصديق
في الامارات ، وحديث الضمان فيما نحن فيه منقضي عن القاعدة ، لأن المدفوع
مدرجا ليس ثمنا بل أداء «كسب» وإنما يحسر ملبسا بعمول الثمنية مدأء لكل
و لمسح إلا أن دفعه لما يكون برجاء العوض ، فيكون منه المتعويض بالسوم مشمول
بعموم «على اليد» .

وأما الجزء الثاني ، وهو الاستثناء : فلا يتم لا بحمله من الاستثناء المنقطع ، وذلك لأن مذكوره أولاً في المسمى منه بفرض عدوان الأمانة ، فلا يمكن دفعه على وجه التسمية ، ومع ذلك يصرح بكونه أمانة عدده ، لأن دفعه بعد ان التسمية ملزم للصمان لحصول رجاء العوض الذي هو ملاك الصمان

و لتصريح الأمانة بخرجه من عدوان التمس والعوض ، ولأنه من جعل الاستثناء منقطعاً وهو أن يدفع إليه المدفوع أمانة ليجمع عدده بعد ان التمس ثم يحيي التمس أي شيء آخر سوى المدفوع فيصح بأن يقول : أحمله أمانة عندك ثم أحيي التمس فأوضح ، ولحكم بعدم الصمان فيه حشد حسن .

بقي الكلام في صورة أخرى ثالثة وهي شرط فسخ الكل برده لبعض وهو عكس الصورة السابقة ، لأن الشرط هنا لاند أن يكون هو البائع ولا عرض المشتري بشرط برده لبعض على البائع ، فشرط بعض بالبسة فيه ستهي نعم . البائع بشرط على المشتري الفسخ في الكل برده البعض

وكيف كان ، البعض لمشروطه إما أن يكونا معاً من حيث التمس الخارجي إذا كان التمس شيئاً خارجاً ، فشرط برده الحار برده أدهم بخصوصه كما د بع شيئاً ثوب وفرس مثلاً فشرط الحار برده الثوب ، أو من حيث كونه كسراً معاً - كالنصف والنصف - إذ كان التمس أدهم أو يكون بعضاً غير معين كما د جعل الحار - في المثال الأول - برده أدهم وفي الثاني رد شيء منه لأعلى التمس ، فإن كان البعض لمشروط رده معاً ، فصحة شرطه من البائع مدة على بطلان اشراط رد البعض الغير لمعين إذ لو كان ذلك صحيحاً كان شرطه للبائع التمس معاً ، لحصول العرض البعض الغير المعين ولأنه يحسب على وجهه بالافتقار . نعم يصح حينئذ من طرف المشتري كعقل العرض الثلاثي وهو تصنيف الأمر على السائق لئلا يكون له الحياز برده البعض لغير لمعين .

وإحاصل ، أن البعض الغير المعين إذا كان باطلاً فشرائط التمس من الشارع بها هو من جهة إقرار عن قصد لشرط وإن كان صحيحاً فلا وجه لاشتراطه لأنه سهو ، فلا بد من فرض إسراره من المشتري وحيداً فلا بد من التكلم في أن اشتراط البعض الغير المعين صحيح أو لا ؟

فقول : أنه قد يشكل الأمر فيه لتحالته والغرر ، فلا بد من تعيين لبعض دوماً للغرر ، لأنهم إلا أن يسمع حرر في الغرر في الشرط ، ويدعى اعتباره فيه كما هو ظاهر كلامه وقده .

الخامس : فإن شحذ للعلاء وقده كما يجوز لتبني اشتراط المصح مرد ضمن كمالات بخود لمشتري شرائط المصح مرد ضمن ، وقد كثر أيضاً غيره رسائل لمسائل من غير تعرض له ذلك ، وأسند بعض الدلائل في « نور الفقه » تعاملاً فيه في « حاشية للمصنف » بالمصاد ، وهو يصل لأن المصاد في طرف الشارع هو أحاطه ، ومن المراسم أنها عالماً تمتس إلى أدلة التمس وقد يكبر إطلاق شرط مسيراً إلى رد الأعم من نعم والدليل ، وهذا بخلاف المصح لأن بحاجة مسه عالماً إلى مدته ولا مداعره وقد يكون لإطلاق برفق بخود الشرط مصدراً إلى رد نعم ، ولا يجوز تلافي فاجراء حكم التمس إلى المصح بدعوى المصاد باطل ، للفرق بينهما .

نعم لو فرض أن هذا الشرط على معنى القاعدة « يمكن التمس في العمومات بخود » المؤموب عند شروطهم » أما ما أسس كونه خلاف القاعدة لما فيه من جهة أنه و لغرر وكون المدرك هو الأحار المحاصصة فلا بد من الحكم بالاطلاق هنا لا حصص الأحار مرد التمس لإحاصل الخاصية بالمصاد بعد عدة حرر ان العمومات

وقد يبرأ في بقي المتبر مكن الاستدلال بقرينة أبي الجارود كما حتمله في صور المسألة ، وقساً أنه يدل على لعكس ، وهي قوله ع . « بعث رجلاً

على شرط فان أُنك مائة ، ولا فالمسح لك .

ألا أبا الانصاف ، التأمّل أي ، أحسنه عن كلا المتداعين لا دلالة على الاصل ولا على العكس ، إذ لو كان المراد بالمسح في قوله : (ان حب رجلا) هو لبس المقابل للشر ، كما هو ظاهر تعدّيته والعكس بالنسبة إلى الرجل فيكون دليلاً على الاصل ، ولا يصحح قوله « نَيْت » (فان مائة مائة) لأن اشرط حيث هو الرفع . ولابد أن يقال : وإن أُنك مائة في (ن) - وأيضاً لا يصحح قوله (فالمسح لك) بل ينبغي أن يقال : فالمسح لك . وإن جملة دا لا على العكس وأريد بالمسح الشر . وفيه - مضافاً إلى عدم صحته بعدية الشراء بالنسبة إلى المشتري إلا بحرف « من » ، ولا يقال : اشتريت رجلاً ، بل يقال : اشترت من رجل ، إن المعنى حيث . إن اشترت من رجل على شرط وهو اسلف على المسح برد المسح ، ومن لمعلوم أنه لا يصح حيث قول : فان أُنك مائة ، بل ينبغي أن يقال : وإن أُنك مائة فبك الحيدر والأفانين له .

ولو روي لا ينطبق على شيء من الوجهين ، ولأولى أن نحمل الرواية على لشرط الخارج وهو شرط مال آخر سوى له صين - أي إذا كنت رجلاً على شرط ، أي سرت عنه أن يدفع لك مالا آخر ، فان أُنك مائة الذي شرطت عنه ولا فالمسح لك أي بالمسح أو يحمل اشرط على شرط للمشتري أي التسليم على المسح برد المسح مع بقاء المسح حيث على معناه أيضاً .

فيكون المعنى إن كنت رجلاً شرط - أي شرط أن لا يشتري نرد اليك المسح نرد اليك الثمن - فتصح الرواية حيث وصي دليلاً على العكس ، ويكون المراد من قوله فالمسح . المسح - أي ن لم يأت لمشتري بمائة الذي شرط رده كان للمسح لازماً لك . وكيف كان مع ذلك كله لا يحسب الرواية من الاحتمال فحفظ عن الاستدلال على صورته عكس لمأله . ولا دليل قط على العكس على

عكس لمأله

هذا كله بناءً على مدعى الشهور من جعل ثود شرطاً لأصل الخيار ، ويكون
على خلاف القاعدة ومحتاجاً إلى دليل خاص أو بناءً على الخيار من ثود
الخيار في كل جزء من الأمانة بعد العقد من دون تعيين وكون الرد شرطاً للمسح
بمنه لا للخيار فيصح المالك بهذه «المؤمنون» لانسفاء الجهالة و بمرر حديث ،
وينطبق على القاعدة .

ثم أنه بناءً على لصحة الاشكال في اشتراط رد المسح عند اخلاق بصرف
إلى تعيين الخاصة فلا يمتثل الدس ، بخلاف اشتراط رد الثمن ، فإن الأمر فيه
يُعكس بوجود الفرض في المسمى كما أشرنا إليه ، فلو تلف بمسح منقذ خيار
بمشرى إلا أنه صرح برد بناءً على هذه المرجحة إلى اشتراط الخيار برد المسح
مع وجوده و بطله مع بطله .

هذا كله لو اشترط ليد مع تلف العين ، وإنما لو شرط رد الدل مع تمكن
من العن ، فله سكن ، لكنه خلاف ما يقتضيه العقد لأن مقصده رجوع كل من
العرضين إلى صاحبه ، واشترط الدل مع تمكن من تعيين على وجه غير مشروع
بل ليس ببناءً في الحقيقة .

كما ذكر «قده» ، وقد ناقش فيه بناءً على نص المسألة - أعني اشتراط
رد الثمن - حيث يمكن أن يقتضي المسح ديث مطلقاً - مصفاً إلى أن اشترط
الخيار لأردفه به بشتراط مسح ، لكنهما يقول - مصفاً إلى ذلك : أن المسح
وإن كان مقتضياً رد العين مع تمكن فاشترط الدل معه مضاف له ومافض إلا أنه
سكن ، يدفع له في أن مال أن اشترطه مع تمكن بمرله اشتراط معاوضة
حريضة بأن يشترط المشتري على البائع معاوضة جديدة أن أو دخل للمبيع في
ملكه - ثانياً - بآية ثانياً بالدل .

ولا ريب أن هذا لشرع سائغ لا محلور فيه أصلاً ، فلو برد منه صحيح الشرط

وتسقط على الفسخ برد بدل من دون أن يكون مالياً للفسخ . ودلت لأن الرد مقدمة للفسخ فاشترط رد الدل وتعليق الجوار عليه لأن في الفسخ كما لو علق الجوار على شيء آخر ، فإن الجوار على حسب شرط ، فإذا حصل لشرط وهو رد بدل - تسقط على الفسخ وبعده لا شكل في أنه يرجع كل من العوميين إلى ملك المثل الأول ، لأنه حيث اشترط مشتري معاوضة جديدة ، بشرط المذكور بعد برده من قبلها ، فلا شكل لأحد أن رد دون فصل يسبق .

ولعمدته إلى ذلك ينظر شكواه « قدده » حسب قول « قدده » في كتاب شكاه من أنه خلاف مقتضى الفسخ . وبم رد الاشق لأحر من ليريد . ولعل وجهه مما ذكره ولكنه ما يتم في لعكس وفي الأصل - وهو رد - فلا شكل في دق بعبارة ، إذ لو برل إلى المعاوضة المحددة تكون بمرله بيع المشتري إلى بيع ردأ من لبيع وهو فاضل ، لأن له نوع دا بشرط الفسخ برد بدل المثل مع اشتراك من عبه فهو بمرله . بقول « قدده » بشرط أن تبقي ثاباً ، وهو باطل جماعاً . وبالحملة بشرط رد الدل مع لعكس في جانب الأصل باطل سواء كان مرجعه إلى الفسخ أو بحلال العقد والى المعاوضة لجديده أو الأول . ولعل فاه تفصيه الفسخ ، وأما الثاني : فتصير ورته بمرله بعك شرط أن تبقي وهذا خلاف صدره العكس ، وأنه لو برل على شرط المعاوضة صحيح ذلك ولا يصير فيه لعدم لزوم مخالفة لأجماع .

هذا وهل يجوز اشتراط رد الدل القيمي ، للمثلي بالقيمة^١ قول « قدده » في الكتاب . يمكن الجوار لأنه بمرله رد في الدمه بغير حسه لاشترط ضمان التالف المثلي بالقيمة والنسي بالمشي ولا اشترط رجوع غير ما فتصاه العقد إلى التمتع ، فأمل . انتهى .

نعي أنه لا يكون من قبل الأول ليكون لشره محالاً لشرع ، لأن لشارع

جعل ضمان المثل بالمثل و قدعي بالقيمة ، و شروط خلافه مخالف لما جعله الشارع ، و لا من قبل لابي ليكون مخالفاً لمقتضى بعد برعم أن مقتضى العقد هو الضمان على لوجه الأمر ، و شروط خلافه مخالف لمطلوبه و مقتضاه هو باطل ، لتناقض من يكون بمرلة اشتراط ابقاء ما في الدمة بعير حسنه ، و لا صير فيه .

ولكن يشك ذلك بأن الدمة في زمان لشرط ليس مشعولة بشئ ، حتى بشرط ابقائه بعير حسنه ، و بما الدمة تنصير مشعولة بعد الفسخ ، فكيف يكون هذا في زمان الشرط - و غير زمان العقد - بمرلة اشتراط ابقاء ما في الدمة بعير حسنه مع عدم اشتغال دمة في ذلك الزمان بشئ .

الاهم لا أن يقال برجوعه الى اشترط أداء القيمة أو المثل على تدبير التلف والفسخ و اشتغال دمه بالمثل والقيمة ، فراجع الى اشترط ابقاء ما في الدمة بعير حسنه على تدبير شعاعه بالحسن فكون بمرلة اشترط معاوضة حديد بعد الفسخ و بعد الدمة بالحسن كما أن ابقاء ما في الدمة بعير الحسن مع اشتغالها فعلاً أيضاً راجع الى معاوضة حديد فكأنه قال - اشترط عليك بيع ما في دميت بعد استقراره بعير حسنه فالعنه برمان الابقاء و العمل بالشرط أي زمان لشرط لا زمان الاشتراط ، فتأمل .

و ما قوله فتأمل فيحتمل أن يكون اشارة الى أن اشترط رجوعه الى غير الحسن ليس معياراً لكل واحد من لوحهم حتى يكون وحياً ثالثاً ، بل المتصور هو ليس الاثنان ، أحدهما . أن يرجع الى اشترط الابقاء بعير الحسن بعد استقرار الدمة ، ثانيهما . أن يرجع الى شرط أصل الضمان ابتداءً بعير الحسن ، فيصح الاول و يبطل الثاني .

ثم قال « قد » : و يجوز اشترط الفسخ لكل مهمسا برد ، تنهل اليه أو

سأله ، يعني . تعميم الشرط وتوسعه دائرته شارباً ومشروطاً . وهذا على مدشب
المشهور من تعليق الحيار على الرد مشكل لخروج عن مورد النص والحكم مخالف
بالفصل فبطل الحكم . نصحه . نعم نحه ذلك على المختار من ثبوت الحيار من
حين بعد وكون الرد شرطاً لفتح لشمول لعدم وادعاء المحقق ، دلا
تعيى فيه ولا جهة أصلاً^(١)

بحيث لا يجوز التمسك به في الموارد المشكوكه أم لا ، بل يعنى العموم
بحال دون فلا ، الاول له بحر التمسك بعموم الوفاء الشرط للحكم بدخوله في
تلك الموارد ، والاجاز قطعاً .

وهذا لأشكال بطر لأشكال الوارد في قوله تعالى أو فوا بالعموم من حيث
أن الحارج عن نحه ما لم يحجب الوفاء به كثير . فبلى لشك فيه في أن الحارج
هل يوجب خروجه وهذا في العموم الثالث فيه بحث لا يجوز معه التمسك به في
مشكوك الاروم وعدمه ثم لا ؟ بل العموم يدعى بحاله فيه

ومخصص الاشكال في المقام هو أن لافراد ثلاثة بعضها داخل في العموم
قطعاً وبعضها خارج قطعاً والعص الثالث مما يشك في دخوله فيها . ومشأ لشك
ما عرفت من الشك في بقاء العموم بحاله وعدمه من جهة حصول لو هو فيه
بحروج الخارج وعدمه .

ومشأ الاشكال الساري في المقامين هو أنه هل كان خروج الافراد لخارجة
المعلومة بالخروج عن تحت للعموم ، هل هو منطبق مع القواعد ، بحيث يحمل
الاحماع المدعى به بصرف التعدد ، بل انما هو على قواعد أم لا ؟ فان سماعي
الاول دفع الاشكال عن المقامين ، وعلمه فصيح التمسك بالعموم في المقامين
لادخال لافراد المشكوكه . وان سبب على ذلك يبقى الاشكال المبرور بحاله

ومعه لا يصح المسئ بالعموم في شيء من الأمور المشكوكة في شيء من
لعمري .

والذي ينصبه التأمل هو انطبق الافراد للحارحة عن الدليل في كلا الميادين
مع ابواعد الاوليه أما في تغيير المقام بالمحوث عنه ، فمن وجوده ، أيسرها
ما قيل أو يصل بأد الالف واللام في قوله تعالى (أو فوا بالعنود) لعنه ، ويقال : أن
در من العمود هي العمود المعهود من لدن وعينه ولا يشمل الموارد المشكوكة
اد خروج حبه من باب التحصيص لأم باب لتحصيل .

وهنا وسوء آخر مذكورة برفع الاشكال ، الا أن فينا أشرنا على عهد ،
وتم في المحوث عنه فقد ذكرنا رفع الاشكال عنه ولا ينطبق الافراد الحارحة عن
بحر للعموم مع الفواعل في المقام ما محصله . أدت قد عرفت أن الحارح عن
تحت للعموم لمرور كثير ، الا أن حاميها ثلاثة أحدها . هي الشروط الابتدائية ،
وثانيها . هي شروط الواقعة في صس الايقاعات ، وثالثها : هي الشروط الواقعة
في ضمن بعض العقود كالكاح ونحوه .

وَمَا انطبق الاول أعني الشروط الابتدائية معها فلا مكان أن يقال أنها حارحة
عن موضوع الشرط رأساً أو الشرط عرفاً وشرعاً يطلق على الواقع في ضمن
شيء لأعلى الواقع في الكلام ابتداءً . ويؤيده كلام بعض ثمة اللغة كصاحب
« لموس » وعمره حيث أنهم جعلوه - له - أيضاً عبارة عن الشروط الصسمية دون
الابتدائية وكيف كان مع قطع النظر عن كلام أهل اللغة لاشبهة أنه كذلك عند
العرف والشرع المدين بحمل الخطابات الشرعية على معانيهما وغيبه فلا يشمل
الشروط الابتدائية .

وَمَا انطبق الثاني ، وهي الشروط الواقعة في ضمن الايقاعات مع الفواعل ،
فلوجه :

أحده . ما أشار إليه في « لجواهر » ومحصله أن المراد من شروط
لأمر بوفائه . أي من عليها البخر هي الشروط الواقعة فيما لم يكن له الأثر
بالفعل كالمعود دونه فيما إذا وقع فيما له أثر بالفعل كالإتعاث . إذ هي تأخذه
بمجرد الصفة ولا بدخول الشرط الراجع إلى اشراط العسخ .

وقه : أنه نراد « قد » أن الإيقاعات مؤثرة بالفعل وأنه لا يتوقف تأثيره عند
استكمال الشرط على شيء . فهد بعينه ثابت في نود أيضاً . وان راد : أن
الايقاع بعد حصول سببه كان مؤثراً على محو السحر بحيث لا يسلب أن يصل أثره
بالمسح وبمحوه . وهذا بخلاف لعدم . فله قابل لذلك . وهي دعوى بلا بينة .
ومصادرة واضحة .

ثاني . ما أشار إليه البعض من أن يظهر من الشروط الواجبة بوفاء
لبدلها عليها بالحرر . المذكور . هي شروط لوقعة وما يحاج إلى طرفين
وشخص . ومن المعلوم هذا محصور بالعدد دون الإيقاع

وقه : أنه ان راد ان الشرط يحاج إلى الطرفين لأنه لا يقرم بواحد فهو
مسم . لأنه لا يتبع بحاله . إذ الشرط الواقع في ضمن الإيقاع أيضاً يقوم بطرفين .
ون راد لزوم احتياج محل شرط ومورده وهو لمشروط ليهما فهو دعوى
بينة الفساد . لأنهم عني صحة شتراط خدمة العد لمولاه مدة عند لعق . مع
أن محل شرط هاهنا هو لايقاع . أعني الاعتناق غير قائم بطرفين

ثالثها . ما ذكره شحنا العلامة لاصري « قد » بعد ابطال الوجهين . ومحصنه .
أن مشروعيه العسخ . أي تعالنه للعسخ . لا بد لها من دليل وقد وجد هذا الدليل
في لعقد ولم يرد في الإيقاع فيحكم في الأول بثبوت العسخ دونه في الثاني .
ولا أقل من لشك وهو كاف أيضاً في الحكم بالعدم . والحاصل احرار الضلعية
في العقد دون الإيقاع .

فان قلت : يمكن احراز القاضيه فيها عموم (المؤمنون عند شروطهم) ، اذ
عمومه يقتضي الحكم بحسب الوفاء بكل شرط عدا ما عظم حروجه منه. والمفروض
أن لشرط وقوع في الإجماع غير معلوم حروجه .

قلت : قد حرر في محله : أن لمسلم صححه التمسك به عند الشك ...
بالعمومات اسما هي في الشهاد الحكمة الراححة لى دعوى تخصيص في العام ،
وأما في الشهاد المصدقة اراححة الى الشك في اندراج المشكوك تحت موضوع
العام ، فلا مجال لها عند أهل التحقيق .

وم نحن فيه من قبل الثاني . لان الشك في العالمية شئ في الاندراج قطعاً ،
وهذا نظير التمسك بعموم قوله تعالى (أحل الله البيع) لانها قابلة للحصر ، وهو
مشكوك لعمدة ولا يكون معاً وعموم (أكرم العلماء) لانها عالمية يريد بمشكوك
علمه مثلاً .

هذا ولكن يمكن ادب عن ذلك ندره معصى وأخرى معصى الكبرى .
(١ ، الاول) . فان يقال : الفرق بين العقود والایقاعات باحرار القابلية في
الاول لمعصى وعدم احراز قبالة الثاني لمعصى غير صحيح ، لان الفرق ما أن
يلاحظ بحسب حكم العتق أو بحسب حكم الشرع ، وهو غير ثابت مطلقاً .

أما على الاول . فلحكم العتق بعدم قبالة شيء في العقود والایقاعات لمعصى
لان المعصى عبارة عن رفع الأثر الثاني وهو غير معقول لكونه أشبه شيء يرفع
أثر لعمدة التامه وهو مطلق جداً . وأما على الثاني . فلحكم الشرع بحواره في
الموردن لان الأثر كدؤثره شرعي قابل لنصرف الشارع معاً وثنائاً فيهما أي في
بعود وایقاعات .

(وأما الثاني) أعني معصى الكبرى . فلابد لاشبهه في امكان احراز القابلية لمعصى
في الأتباع أيضاً بواسطة عموم (المؤمنون عند شروطهم) وما يتوهم كونه حينئذ من

قبيل التمسك بالعموم في شبهة المصدقه واصح العباد لأن الدالية للمسح وعدمه من الأمور التي يجب على الشارع بيده وليست من قبل الأمور العرفية التي يوكل بيانها إلى العرف .

ولاحصل أن ساد عدم قديمه المسح في الانتاع كما في تعود موكول في الشارع ، وحيث لم يبين ذلك بخصوصه ستكشف من عموم الوارد في المقام كونه محققاً نسباً من غير فرق بين المرددين ، ومن ذلك ظهر ساد السطير بالامثلة المذكورة ، لأنه من قبل الأمر العرفية دون شرعية بخلاف - واد المسح والقالية .

رابع : ما يحظر ساد من أن المسح عبارة عن انحلال لعقد وأنه بمعنى الإقالة ، فمدح فيما دحت فيه الإقالة ، ومن ليس أن الإقالة لا تدخل الأعيان بحسب إلى الإيجاب والقبول فكذلك الفسخ .

ولن نطر من أشار إلى الوجه الثاني إلى هذا ، فظهر الثمرة بين ما شرع وبين ما في الكتاب من الوجه الثالث في المسح المتعلق بما في الدمة الذي يرد الأبرء ، لأنه على مذاقه لا يدخله الشرط قطعاً بحلومه على مقتضى ما ذكره ، وبه صحيح قطعاً .

لكن الانصاف أن المعتمد ما أفاده «وقده» لا بالتصريح بالمنع حتى يرد ما أوردها به بتقرير آخر وهو أنه لم يعمد في الشرح ولا من كلام أهل لشرع دخول المسح بالنسبة إلى الإيعات دوره في العمود ويرجع إلى الاستدراء بأنه كلياً تسعاً وحداً عدم دخول المسح بالنسبة إلى الإيعاد دوره بالنسبة إلى العمود ، فلا ترد المناقشة المتقدمة لأنه يرد عنه أن الكلام ليس في بيان إقامة الدليل على خروج ما حرج بل على إطلاقه على القاعدة ومجرد تحقيق الاستدراء على ما ذكره لا يوجب إطلاقه عليها .

اللهم لأن يقال أنه يستكشف من الاستنارة أن يكون اللزوم في الانقضاء من
دور المهية و لذات وفي العود من لزوم الاطلاق . وعينه يمكن أن يقال
بابطاله على القاعدة

هذا مصفاً الى ما في بعض أفراد كخصوص الطلاق من رجوع اشتراط
المسح فيه الى اشتراط حصول السحاة أي أثر الكاح ولا صيغة ولا سب شرعي
مع أنهم أجمعوا على عدم حوار حصول أثر الكاح بدون صيغة خاصة .

الأن الاصل في ذلك الاشكال في الطلاق بعدم تامة شيء من احواله
المتبعة لا بد منه بجرار الرجوع في زمن العدة وما اعده في الكتب من كونه
حكماً شرعياً مستقلاً من ذلك لاحقاً غير معبد حداً لوضوح عدم تحقق لزمه بين
الأمريين في خصوص لزوم ، اد الاصرام بأنه حكم شرعي أيضاً مما يصر في
العدم خصوصاً ، نسبة الى الوجه الذي نادى بكلا التفسيرين الذين أشروا اليهما
اد لم يكن وجه لسوء الحكم بحوار الرجوع في الطلاق لأن لغير القائل للمسح ،
كيف يصر قابلاً له والحكم بعدم ثبوت المسح من جهة لاستنارة كيف يجتمع
مع دخوله في بعض الموارد .

وليس لمسح ، اعباره عن مزيل لا رومن المعلوم تحقق المعنى المطلوب في
الرجوع أيضاً وان لم يكن حكماً شرعياً . نعم على الوجه الذي أشرنا
من كون المسح عاره عن بحلال العقد كالأقولة لم يرد شك ، وكيف كان هذا
الاشكال - أعني المسح بالرجوع في الطلاق - باق بحاله حتى سلب ما أشرنا أيضاً
لأن الكلام في اشتراط (بحار) ، والمراد منه حوار ازاله لاثر وليس المستند من
لأدله اشتراط خصوص المسح حتى يقال فيه بعدم ورود النقص سواء على تفسيره
بخصوص حل العقد وانحلاله ، بل المستند منها ما أشرنا له من حوار اشتراط
الحديث عاره عن أثر مرفوع لاثر وحديث يرد النقص بالرجوع في الطلاق .

وكذلك يرد لنقص بحوار لرحوع عن لاحتد اشعة عند الاحد به اذا اشترط فيه حوار لرحوع وكذا النص بحور لرحوع في الاحد في عند النصوي و اشترط فيه ذلك

وأما لثالث - في الشروط الواقعة في ضمن العنود - فقد عرفت بها ثلاثاً جزءاً أحده - كونه وفاقياً - ثامها - كون حروحيها وفاقياً - ثامها - مختلف فيه من حيث دخول شرطيه وعدمه - لاون كالبيع ، ولندي ، كالساج ، ود كروا في انطباقه على القواعد وجوهاً .

ومنها - بشئ من عاده ، فكما لا تدخل فيها مسح تعدلت فيما له حجة عباد ومبها - لاحتياط الذي فيه اهتمام في الفروع بمضي عدم دخول المسح فيه . ومنها - ما في الكتب و « الحواشر » من أن درس النكاح محذور بالطلاق . وكل كما ترى لأن ثبتت بالعده وتمام الاحتياط فيه لا يباقي دخول الشرط وجواز المسح وان ما في الكتاب و « لحوذر » مخصص بحجب لرحل والساء لاحتياطها للمسح قطعاً . ولا يضاف أن الشرط يقع فيه كالشرط يواقع في الأبدعاب خارج من جهة الإجماع والتعد من جهة لا يطاق على التواعد

والثالث : فأثبتته كثيرة : منها - الوقف ، والمشهور عدم الدخول والوجوه فيه ما من جهة شرائط بالعرفه ، وهو يباقي لشرط المبرور ومن جهة فك ملك بغير عوض ، فلا يجمع مع شرط فهما ما نشر في لكتب من أن الكرى في بصعيرين مدبوعه ومرددة « قلده » أن مجرد قول الوفاء مدبوعه بزيادة أو كونه فك ملك مدبوعه لا يباقي مع دخول الشرط فيه أو من جهة لمؤثته الواردة في مثله شرائط الوقف بكونه أحق به عند الحاجة وهي قوله : من أوقف أرضاً ثم قال ان أصبح ربها فأنا أحق بها ، ثم مات الرجل ، فابا يرجع في الميراث .

شرط وعارض آخر بحيث لا ينافيه طرو الطوارئ ولا حرق العوارض بساله عني ثبوت الفسخ والرجوع في دور الامر في الحرجين الاطلاق والاحمال وأن لاستدلال به مبني على ترجيح الاول .

لكن الانصاف ترجح به بدعي ظهوره له : لارحة به في الاطلاق وكون اللزوم وعدم حوز الرجوع من لوازم المهمة . فعليه بسم الاستدلال بالحرج . لا يقال . لاسم الاستدلال بمحرد دعوى الاطلاق "صاً ، اد حجت يعارضه عموم أدله الوفاء الشرط ، لا لا يمرل ملاحظة تخصيص أدله الشرط بمدون عني طرح الشروط بما فيه مكنت ورسمة كالحرج المذكور حاكماً على أدله الشروط ، اد به يتحقق موضوع السنة .

ونُعصم عن ذلك بقول : أن العارض مهم على نحو العموم والخصوص من وجه ، أمكن تقديم الحرج ملاحظة ترجح به على عموم « المؤتمنون عند شروطهم » من جهة ورود كثرة التخصيص عليه وعدم ورود شيء منه عنه ، ونأبى عن بحث عيه الامر التمسك بمرجع لى الاصل الموقوف في المقام وهو أصالة عدم نعوذ هذا الشرط فيحكم بلزوم العقد .

ومما ذكرنا طهر حال رة الصدقات ، فانها أيضاً قد حرجت عن تحصيل عموم المتقدم بواسطة حرج لزوم .

ومها ، الصمد والمحكي عن « لذكره » و « التواعد » عدم دخول الشرط ، وهو صهر « لمسود » وقد استثنى شحات العلامة « قده » في لكتاب بعد تقوية الدخول على دخول التقابل فيه .

والحقيق أن يش : أن زادوا بدحول الشرط حوار لفسخ واراله أنثر الصمان بحيث يعود الدين الى دمه المضمون عنه ، فالحق مع الماعين ، اد لا دليل عني عود ما في لدمة مضمون عنه بلا سب ، فقول الصامس فسحت ، لا يصير

سأ نعود الدين ، بل مقصده ابراء دمه بضامن لاشغال دمة المضمون عنه . وان
أردوا حار الفسخ بمعنى محذور ازاله دمة الضامن من دون اشغال دمة المضمون
عنه ، فالحق مع المحضرين . ولكن لصهر " من دهم هو الاول ، فعلى هذا فلا وجه
لدخول بشرط ، ومخروجه عن تحت العموم المستند على القاعدة

ومع : الرهن ، فمحكي عن « غاية المرام » عدم ثوب الحذر فيه لأن
الرهن وثيقه للدين ، و خيار يسافي لاسيما ولعله لد استشكل العلامة في
« التحرير » . فأحيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : ما في « الخواهر » من أن وثيقة الشرط بحسب بشرط ، ولعله
أرد بدت " الرهن المتروك بهذا بشرط أو يفي في الوثيقة من عدم ره ره رأساً ،
فلر دار الامر بس نفاء دين الدائن عند لمدون الارهن أو سحو هذا الرهن كان
الثاني أولى في الوثيقة .

ثانيهما : ما في الكتاب من أن وضع رهن على اللزوم . فلا سافي حور
جعل خيار سرصي الطرفين ولكن لانصاف " لوثيقة مأخوذة في مبة رهن ،
وبشرط يائيه ، والحوادث لا يبعد . ومخروج الشرط عن تحت العموم حيث
على القاعدة .

ومنها . الصلح . محكي عن « المذكور » دخول الحذر فيه مقدماً ، وعن
« المذهب النازع » الإجماع عليه . ولكن محكي عن « المسرد » و « لحلاف »
عدم دخوله فيه ، وفصل في « التحرير » بين مالم كان معلناً لمعاوضة فيدحه
حار بشرط وبين مالو كان مقدماً اعوى قبل ثريها . أو عما في الدمة فلا يدحه ،
لأن الدخول حيث يرضى للعرض ، إذ لصح انه شرح لرفع التشاخر والدعوى ،
ودخول الخيار يسافي لتلك الحكمه . وأما في الصلح عما في الدمة يكون الفسخ
سأ لرفع الامراء حيث . فلم حصول الشيء بلا سب ، فودا أشبه شيء بشرط

النتيجة . وهذا التفصيل أقوى ، ثم وجه الدحول في نشأ الأول في صبح ، لأن الأصل في جميع عقود المدوَّنة يعصبي دحول الشرط ، كما سيأتي بيانه .
ومنها : لصرف ، فالمحكى عن « المسوط » وه المرائر « عدم دحول الشرط فيه مدعى عليه لاجتماع ، لا أن العلامة « قد » حرم في « لتذكره » دحول لشرط فيه ، سبيل لتسليم بأنه لا يعمل لهذا الشرط وثمة ، لأنه ما يصور دحواله قبل القبض أو بعده :

وعلى الأول فلا ريب في انشاء قاعدة فيه لكونه حيثد من عقود الحثرة ، ولا مجال في فكه الى الحد سواء على عدم وجوب الفحص - لا شرطاً ولا تعدياً - نفسياً نعم على تفسير كون الفحص واحداً نفسياً بدخوله بشرط لحصول فائده وهي اراءة الوجوب الحاصل من العقد .

وعنى الثاني : فلا ريب لشرط الحد بعد الفحص مسلوب للحرر والحيثية . ومدد الفحص غير معلومه فصلا عن مدة لشرط بعده كما لا يخفى ، الا أن يفرض الحدار بعد ساعة من العقد بعد التقطع لحصول القبض من تلك الساعة ، فلا يبرم حرر فالأقوى هو (دحول ، لوجود المعصبي وعدم صلاحية مذكر ، للمع . مصفاً الى دعوى لاجتماع عنى دحول الشرط المربر في لسم الذي كان كالصرف في جميع الاحكام .

هذا كله حال عقود اللارمة ، فقد عرفت مما ذكرنا أن كثرتها بقية تحب للعموم المندم وأن بعضها وان حرج تحت العموم الا أنك قد عرفت أن خروجها على القاعدة بحيث لا يوجب الوهن في العموم المربر . وعليه فهو شذ في فحص العقود للارمة عدم ما شرنا إليه في دحول الشرط وعدمه كال العموم المربر قاصباً بالدحول . نعم هو موهون بالنسبة الى الأبحاث لما عرفت من عدم تطبيق خروجه عن لقواعد

ومن هذا ظهر وجه كلام بعض لاعلام ، حيث أنه استشكل في العموم من حيث شموله للإيعاز مع لست منه في بعض العتود ، وفيه حال العتود لحاشه نصاً من عدم دخول الشرط فيه إنما عرفت من استثناء مقتضاه لشرط يجب ودعوى امتثال مقتضيل القائده فيها ولو بالتأكيد وبحود مدعوة ، بأن القائده لابد من أن يظهر في لشرود بحيث يكون له ، وبالتأنيده نفس كدلت لأنه من و قد لشرط خاصة ، و لا فلو فرض كونه للشرود لزم الدور .
وهو . ثم لكلام في هذا لستم وله الحق على كل حال فشرع لي قسم آخر من لشرود رابع اخبار ب ما ذكره سبحانه « ٥ ٥ » في كونه ، كما قال « قد » :

الكلام في ختام العن

١ مع . خبر العن . و ر ل . لابد من المعرض الى موضوعه ولأن حكمه
فمول . مع . - يمكن - جاء - ح دعه في ابيع . وبالتحريك حقيقة في
رني سو سو اسؤل والاستشار فأرقعه في الحق وحده ثم لا
ثم لا يجرى في نفس في لبع بحسب معناه بل يجرى لاسحق الامع حهل
المحدود ، و لعمروا عدم لعن ، فيعتبر في الحق مفيوه اخبار المتدين ولكن
بحسب اطلاق لفظه . أنه عبارة عن مطلق ملبث ماله بما يريد أو يمشي ، سو ،
كان دائع الذي هو عس في الاول علماً ماغسة وجاهلا . و بشرى العاس -
في صورته لبعصه - عالماً بها أو جاهلاً ، أو كاد كلامه حطس بالقصة يتحقق
لعن عت هتفه ، نصاً . فكان ذلك من دحدوث الهى لأصطلاحه في و ان
كان يمكن في س : عدم اعتراف المتدين في معناه . يجرى نصاً بدعوى أن معناه
لغة لائق فعلمه يناسب حاد . كلفظة احية ، حيث أي بمعنى الأيان أفعال

بجهل ، وإن كان على رجة الانكشاف فالمعبد حشد من عمل لعمد وعين
ولكن هذا بما دح في صرفه لعمد . فمع علم العاقل يحصل الحيات دون
طرف المعبد ، وقد ليس له الحيات مع علمه بالحل . ويعتبر العالم بالعمد
لعمد عنه عري عن الحيات وحارج عن البحث ، مما هو صيغة ، لأن الحيات لا
تحتوي إلا مع جهل المدح ، أو حكماً : ذا حمل حشاش لعمد مع العلم
أيضاً كما في قوله تعالى : يحادعون الله والذين آمنوا

ثم نثبت الحيات به هو المنسوب إلى الأصحاب . وفي « تذكر »
إلى علمنا ، و « نهج الحق » إلى الأعمدة . ولا ينافي سكوت جماعة لعمد ، ثم
محالفتهم .

ولكن الأولى سبل المسألة مبرله لمسائل الخلاف لما بين عمس المحقق
« فقه » في حقة درسه ، انكار الحيات بأشار أن المال معدم على الكتب عند المعارض
ولم يحكي عن صريح الاستكافي . لمع ، وحكي ذلك من صاحب الكافية «
أيضاً ، ولحلوا كتب كثير من المنذمين عن ذلك فانه لو كان ذلك الحيات أيضاً في
الشع للزمهم ذكر ذلك مع « دور الدواعي » إلى ذكره وكونهم في مقام تعداد
الحيات ، وكونهم عن ذلك دليل على عدم تدوير في محله ، أن لسكوت
في معرض البيان بعد الانحصار وكيف كان . فمع حشد هو ما عد عليه لأن
من سبلة العس للحيات وعدمها .

فبول دعوى الله تعالى ويستدل على ثبوت الحيات بوجوه .

منها : ما استدل في « الذكر » بقوله تعالى : (الآن تكون تحاره عن تراص)
ون المعلن المحدثوع ليس تراص تلك المعادلة الحسنة فلا يحكم بالارود قطعاً .
فأورد عليه مشائخاً لمأخرون . منهم : شيخ نفعاء في « الحواهر » أن لعمد رسل
المرصد لعمى وهو حاصل ، ولا عرود بالرحا التديري وعدمه ، فهو أرب من

لايه لشريعة الرضا الفعلي الصوري فهو حاصل قطعاً . ولو رُيد الرضا الواقعي
المقدري فيكون المعاملة حسنة باطله لأن فيه الحذر ، ضرور أن للمعول نوعين
المحذرة والعين لم يكن راضياً بالرضا الواقعي ولازمه لعدم دلالة الجواز ، لعدم حرار
التراضي في المعاملة العينية .

وسند من شيخنا العلامة « قدس » دفع ذلك بأن ليس صحيح مع الحذر ،
أما الجواز لعدم الرضا الواقعي فيحكم بعدم اللزوم بمعنى لاية لشريعة يتم
لاستدلال ، وأن الصحة لكفاية الرضا الفعلي الصوري في الصحة وعدم كفايته
للزوم ما هو من جهة استلزام اللزوم لزوم المعول بماله يسره به ولم يرص به .
وبأن ذلك أن حوز الأكل والمعدة موقوف على حصول الحاذرة عن تراص ،
ولأن الرضا في اللزوم أيضاً موقوف على حصول التراضي بل بطريق أولى ، لأن اللزوم
فرع لصحة ، بحيث علم من الآية لشريعة أن الرضا بموقف عليه لزوم وشرط
في ثبوت اللزوم ، فيقال حسنة في توجيه الاستدلال ، أن رضا المصدق على ذلك
الصفة كانه مسأ عن عون مفقود ، بمعنى أن رضائه مشروط على عدم نقص
ما يأخذه عما يدفعه في مصادفة ، وكأنه قال . رضى واشترى هذا الذي سوى
درهماً بـ درهم أي شريت ورضيت بذلك المعاملة بشرط مساواته بـ درهم .

هذا تبين انتفاء هذا الشرط أعني المساواة - بأن ظهر فقدان ذلك العول
حسي عليه لرضا علم أنه لم يكن راضياً بذلك المعاملة ، فإن رضائه بما هو عني
تقدير مساواة ، فهي مضافة فليس للمعول رضا واقعي فيسفي ما هو موقوف عليه
أعني اللزوم .

فان قلت كما أن اللزوم موقوف على الرضا الواقعي كذلك الصحة أيضاً موقوف
سبه ، ولا بد انتفاء الرضا بقاء الصحة أيضاً ، وهو خلاف المطلوب ، لأن المقصود
ثبوت الصحة مع عدم اللزوم .

قمت ان المصفي في المقدم هو قد المبيع شرط من شروطه - أعني المساواة - ومن المقرر المعنوم أن انتهاء انقيده لا يوجب بطلان البيع ، لأن تحلف الوصف لا يوجب فساد الصحة كما قرر في تحلف الوصف والشرط ؛ ان تحلفهما لا يوجب لا خيار . وان الذي يكفي في الصحة هو رضا بالبيع الموصوف الذي هو من ركان العقد .

و الذي يعسر في اللزوم هو لرضا بالصفة ، وفقد لا يوجب بطلان البيع بل يوجب الخيار لان لحكم باللزوم حيث يوجب الرام المشتري بمالم يترجم به من غير دليل فالاية تدل على ثبوت الخيار بعد حسن الصيغة .

ومعبرة أخرى . أن رجب المعنوم لكون ما يأخذه عوضاً عما دفعه مبي على عنوان مفقود ، وحيث أن عنوان المقصود صفة من صفات المبيع لم يكن تنس هذه موحياً للبطلان وانما يوجب الخيار قراراً عن اسلم اللزوم . لا الرام بمالم يترجم به من غير دليل . ولا تنس الحكم باللزوم لعدمه لورضي بعد التمس بالعوض المتساوي ، لان الرضا بالحق حيث كذا رضا السابق يعطى أدله الفصولي والمكره .

هذا في نسبم الاستدلال بالاية الشريفة على ما وجهه شيخنا العلامة « قدس » دعاً لا يراد هؤلاء المشتري العظم ولكن أورد به « قدس » بوجهين أحدهم مبيع كون الوصف المذكور عنواناً ، وليس الأمن قبل الداعي لذي لا يوجب تحلفه شيئاً .

وثانيهما . لو سلم ، فانما يوجب الخيار أحده على وجه التخيير او ذكر في متن العقد ، وأما اذا لم يذكر فلا يوجب الخيار .

وفي كليهما نظر : أما في الاول . فلان بناءً لخيار في تحلف الوصف على ملاحظة كون الوصف دعياً ، دللنا أحده عنواناً في المبيع فلان بطلان بيع لا

الصحة والمجبار ، فكونه داعياً يوجب تحفة الخيار كما لا يخفى .
 وأما في الثاني فلا في حكم ذكر التمسك في من العقد . المبني عنه كـ
 حقيق في محله ، ولتأني كما يحصل عليها ، بمساواة الصحة بعرض كذلك يحصل
 مع جهل أحدكما ، إذ شبه حاله على اعتبار المساواة كما هو الحال في المقيم .
 ومنها قوله تعالى : (لأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) والباطل له اطلاقات ،
 منها للعدو والعري عن العائدة ومنها الركن . ومنها : مقابل الحق . والمراد
 دلالة بشرية هو الأخير كما لا يخفى

وتقرّب الاستدلال أن أكل لعن المان سبع مائة درهماً عشرة مع
 الحدة ومع عدم بسط المعين على رد المان أكل بالباطل ، أما مع رضائه بعد
 ليس ليس أكلاً بالعدل . والعدل وإن كان ينصبي حرمة الأكل قل تبين الحدح
 أيضاً ، لأنه حرج الإجماع . وفيه بعد من داحلاً وأورد عليه معارضة مع
 صاهر (لأن يكون محذور عن تراص) ما على ما سرق من كفاية الرضا الفعلي
 يحصل مع جهل بالحال في الصحة ، وحيث أن السنة بينهما عموم من وجه
 فينقطع ، والمرجع فيه لبروم .

ولا يخفى على أن لمعارضة منه على حمل الاستثناء منقطعاً ، إذ لو كان متصلاً
 فلا وجه لمعارضة بهما ، لأن الاستثناء المصل فريضة صارفة ، ومن الواضح أنه
 لا تعرض بين التبرية وديها من ظهور لقربة أقوى منه ولا فلا تصلح قربة .
 وخيب عن لمعارضة : منع كفاية الرضا مع الجهل بالمال ، بل وجوده
 كالعدم ، ليس هذا هو من لرضا مشمول لآية الترضي المخرج لكل المال عن
 البطل ، وحيث فالمحكم هو آية (لأنأكلوا) . لعدم لمخرج له

وقد يترتب لمعارض بينهما بوجه آخر وهو ، أن آية الترضي تشمل عبر صورة
 الحدة ، وهي ما لو أقدم على شر ، العين مع حمل أن يكون ثمة أصناف قيمة ،

يبدل على شيء له في هذه الصورة من دون معارض . فيثبت عدم الخيار في
الماضي بعدم احوال العوض . وفيه من مع شيء فيلحقه بصورة الخلع الشاملة
لغيرها . عدم القول بالعوض . وارجح بعد معارضته . فصحة عدم القول بالعوض
وتكافؤهما الى أصالة اللزوم .

وفيه بعد تنسب عدم القول بالعوض بين صورة حمال ليس وبين جهدها لحال .
كعدم العوض بين التولين في ية شيء . بما ذكر من المعارض شيء على أن
يكون لحكم في محض من هو عدم خيار كعوض العوض . وهو محل مع
كس شيئاً لله تعالى

ومنها . ما استدلل العلامة . هذه في « تذكر » أن ليس في أثبت الخيار
في تلقي ل . ب . ب . و ما ثبت بعض .

وأحدث عدم صحيح حذاه ثب . لعدم وعدم وجودها في كس معروفة
بين الامامية لينجبر صفة بالعمل .

لكن عن « المعتمد » على « تذكر » عن « الركن » . وول : فان لم يمسق .
فصاحب السعة بالخيار . ودخل السوق . وهو مرسل من حذر صفة بالشهرة
عن « ارجف » و « الكفاية » . « حار ارفه » انه على الخيار في تلقي الركن .
ولاستدلال . لجميع لأثبت خيار العوض شيء على عدم مسودة خصوصية في تلقي
الركبان .

ومنها . ما استدلل به أيضا في « لتذكر » وغيرها من قوله . لا ضرر ولا ضرر
في الاسلام . وتقريب الاستدلال به بوجهين .

أحدهما . ما يستمد من كلام جماعة . منهم صاحب « لخواهر » أن الممنوع هو
مشروعة يشتمل على الضرر . سواء كان من لاسد كالمعاملات أو من العادات .
عبدية الار : على لاور : يدل على شيء لتأثير . وعلى الثاني يدل على التحريم

وعنى الاول - أعني المشتمل على الصدد من المعاملات - يعني بمشروعة فيه تارة يكون يعني الصحة والبروم ، وأخرى يعني للبروم خاصة فعنى الاول : ثبتت وسد المعاملة ، وعلى الآخر ثبت الخيار . فيدور الامر حينئذ بين ارتكاب التحصيلين الاولين على الاول ، وعليه سزم التحصيل في دليل الصحة وهو قوله تعالى : (أحسن الله البيع) ودليل البروم وهو قوله تعالى : (وهو بالعقد) وان كان الثاني تابعاً للاول ، ومن ركب تحصيل واحد وهو تحصيل دليل البروم خاصة ، ومن ليس له حمل لآخر ، ما يوجب قبة التحصيل أولى من حمله على ما يوجب لكثرة ، بل هو المتعين .

هذا يوضح ما في «جواهر الكلام» . وطهره وان كان بآى عن هذا التوجيه إلا أنه لابد من ارجاعه اليه .

وناسبهم : ما يسفد من كلام شيخنا العلامة «قدسه» في مقدم وعبره . من أن المعنى هو مشروعيه لحكم المشتمل على المرء ، ومن الواضح أن مجرد الصحة لا يوجب لمرء ، بخلاف البروم . فان فيه صراً على المعنى فينتهي البروم ويثبت الخيار . ثم أورد بما محضه . من أن يعني الصدد لا يشتت الخيار المسحوث عنه بل هو أعم منه . ومن وجوب الرد بقدر الرائد ومن وجوب أداء بدل عنه ، ان يعني الصدد يحصل لكل منهما ، ولادلالة للعام على الخاص .

ثم استظهر الاحتمال الثاني بما ذكرناه في معاوضات المريض المشتملة على المحاماة كاشتراكه من ثمن لئيل من وجوب متردد الرقادة ، وحال لمعوض كحال المريض وحاله بعد العلم بالصحة حال الوارث اذا مات ذلك المريض المشتري ، فكما أن له مترداد الريدة من دون رد المعاملة ، فكذلك للمعوض استرداد الريدة من دون رد المعاملة .

واستظهر الاحتمال الثالث بما ذكره العلامة «قدسه» في بيع المراجعة عند ظهور

كذب بئاع في احده من رأس المال من عدم ثوب لحد للمشري ، بل يحب على البائع أداء التقوت .

وحاصل الاحتمالين ، عدم الحيد لسمون مع بدل لعاس لنبوت ، والمتيقن منه صوره امسح لعاس من الدل . هذا ولكن في أصل لمناقشة والاحتمالين لمدكورين نظر وتأمل :

أما في الأولى : فلان مضمي ما ذكره في قرب الاستدلال هو أن لمضي لحكم المشتمل على الضرر ، وهو يحصل بالثبوت دون صحة ، وليس لمضي هو الفعل الضروري الذي يرجع الى أفعال العباد حتى يتدارك رد العس و البذل ، بل لمضي هو حكم الله تعالى وهو يرجع اليه تعالى ، ولا يحصل رفعه لبالحكم بالحذر - طهراً -

والحاصل : أن مضي المساقته على حمل المضي هو فعل العبد ، ومضي الاستدلال على حمل المضي هو حكم الله تعالى ، وشأن ما بينهما

وأما في الثاني : - أي لأحصل الأول - وهو حرب تدرك الضرر من العس . فيه ، أنه يستلزم التمتع في الفسخ ، وهو غير قابل له على الاصح وأنه يوجب الجمع بين تعرض والمعوض كما أشار له « فقه » في الكتاب أيضاً .

وأما في الثالث - أي لاحتمال الثاني - فلانه محال للاحجاع - كما سيأتي بشاء الله - واستدل في « الحواهر » بوجه آخر وهو أنه بعد دلالة الحذر على هي اللزوم بدور لأمريه بين أمور ولا يتعين خصوص الحيد المذكور ، الا أنه يمكن اثباته بالتحري بالنص لانه أقرب الاحتمالات وأظهرها . وأنت حبير بأن الاستدلال بتفحص المساط الطبي حروح عن طريقة لمعتدله .

و لتتحقق في لمقال أن يقال : أن الحذر بدل عني ثوب الخيار سواء قلنا بأن المنهي فيه هو الفعل الضروري أو الحكم الضروري ولا ينطرق فيه الاحتمالان

المذكوران ولا غيرهما .

أما غيرهما فلا يحتاج إلى بيان ، وإنما لأجل أن الأول فلم يعرف من سطرانه الجمع بين العوض والعوضين و لبعض في المنسوخ .

و أما لأجل الثالث - فبمخالفة الإجماع - إذ لم يدل أحد بالأم المعبوض العائس بالارش ، نعم له المطالبة فإن شئ له يرد ولا فلا

وكلام شحنا العلامة كان صدر ديوهم الخلاف لأن دليله مصرح بالوافق . وبمقتضى احتمال الجواب ، بعد بطلان سائر الاحتمالات ، إنما الكلام في أن ثبوته على وجه الإطلاق من دون تبينه يرد الارش وبذلك ما به التفاوت من العائس أو المحكم به مقيد بعدم البطلان ؟

«المشهور هو الأول كما صرح به في محكي» (الأصاحح) و «جمع المتعبد» معس أن ما فوجئنا به هو حجة مستندة ومن السب أن بهية لا تخرج منه لغة لصورية عن كونه ضرورية ، والذي يستند من كلام العلامة الأنصاري هو الثاني ، مما يدل به أن المدفوع عنه إنما لما تعلقه العائس عليه من الردده وليست حجة مستندة حتى تخرج المعادة المشتملة على العائس عن كونها مشتملة عليه ولا حجة من أحد لعوض حتى يكون استرداده مع العوض الآخر جمعاً بين جزء من العوضين وبعدم العوض ولكن المشهور هو المنصور وإن قضا بكبره عزيمة . ولعل مرد «الأصاحح» و «المتعبد» أيضاً ذلك بأن يكون المدفوع بمسألة الهبة ، وإن أبي عنه ظاهر كلامهما .

وتوضيح الحال في المسألة هو كشف القبح عنها ، بوقف على ذكر الاحتمالات المنصورة في الخبر ، فنقول . أنه أربعة أوجه : دلالة على بغي بحمل لصور وعدم لزوم النصير على المتصور ، والصورة رفع المعنوي لصور عن نفسه وهو إما ، لاختيار بين الرد والإعسك ، وإما بالاحتمالين المتقدمين على أشكال متقدم منهما .

وثانيه ، أن يكون مدد بقي صرار لثوب ووجوب تدار الضرر عليه
فيرجع ذلك الى الغاين وثبت له الجار في تدار هذا الضرر بين رد العين وس
أداء الارش وهو المدد من شيخنا في « الجواهر » .

وثالثه ، في الحكم الشرعي وهو المردم في المدد وثابت لحيار من
التحري بالطل كما حثه صاحب « الخواصر »

وربعه ، ما احتوته واسطهرده من كلام شيخ العلامة لابن تيمية « قد »
من أن المقي هو حكم الشرعي الشرعي ، ولأن مقتضى نية الحار لمد
انوسطة بينهما ، مدد ماله يمكن العبد لارماً يكون حاشراً لاملحه ومنصبي
اطلاقه ثوب الحار مطلقاً من غير مدد بصور بدل العبد العراة وعده فظهر
بدل المدافع موهم لاسرط عدم المدد ، كما صهر أنه لاحاحه في ثوب الحار
بعد بدل العبد لن لمدد ، لاستصحاب لكتيه اطلاق المذكور .

ثم لو قلنا بحاله ، فإن يحري لاستصحاب بعد المدد أم لا ؟ وجهه بل
فولاب ، واستمدد من الاثر هو الاول بصرأ الى ثوب الجار حين صدور العبد
المشتل على العبد ويكون الشك حشده في رافعه بدل العبد له ولاصل ينصبي
بقاؤه ، ولكن استمدد من شيخنا في « الجواهر » والعلامة لابن تيمية « قد » هو
لثوبي لعتد لحنة لمدد للشك في أصل ثوب الجار من حين العبد بعد تعبه
بدل العبد ، ولاقوى ذلك لما عرفت من استقاء البقين السابق ، ثم انه بعد
الاعراض عما ذكرنا من أن بقي اللوم ملزم لثوب الجار لانتفاء لواسطه بينهما
لان في تعيين الحكم ثوب الجار والحرمة من مخرج ، لما عرفت من أن
الامر فيه بدور بين الاحتمالات الثلاثة .

وقد يقال أن الجمع بين المحتين ينصبي خصوص الاحتمالين الاخيرين دون
الجار لان الحكم بالجوار للمعوي يوجب ابطال حق العبد المسمى الى ما حده

عوضاً عن ماله والتكسب به ، بخلاف ما لو لم يترك ضرره بأداء الريادة أو لأرض
أدبر عى فيه حق العاس بالنسبة الى ما أحده عوض ماله وحق المعون بأداء
الأرض الحار لضرره .

وفيه . مع ذلك عى مسئ الكلفة ، إذ قد يتعلق عرض المعون بأحد د ب
التيمة الكثيرة ، وحسب ذلك لفرض ولا يقوم أداء الريادة والأرض مقام
ذلك لفرض ولا يحصل بها ، بخلاف ما لو فسخ ورد المبيع المشمل على
تيمة لسيرة . ولحاصل أن مرعه عرض العاس في أداء ما اكتسبه معروض
للرؤم مرعاه لمعون في أحداً اب التهمة الكثيرة الذي لا يحصل ذلك بمجرد
أداء الأرض ، وعليه فلا يكون في لحكم الرؤم أداء لأرض جمع بين عرض
العابن والمعون وحققهما .

لكن برد عيه : أنه عى العرض لمذكور لا يبيع فسخ المعونة ورد العين
لأنه قد يتعرض من أحده بعد نس لخلاف ولا يترك ذلك العرض شيء من
الرد ولا ماسك مع أحد الأرض أو الريادة . وحسب فلا يصلح ذلك للمعارضة
مع رؤم مرعاة عرض العاس في أداء عوض ماله . ولعل قوله «قده» وتأمل ، بعد
الإشارة الى وجه الجمع والاعتراض عليه بالمعارضة إشارة الى ما قدسه ، لكن
لأنصاف أن أصل الجمع بما ذكر ضعيف من أصله ، لرجوعه الى رؤم مرعاة
العرض بشخصي لحاصل للعاس في إبقاء ما حصل بيده بالمعاوضة وهذا كما
نرى خارج عن الاعراض المالية التي يجب مراعاتها .

والعلامة الأصباري «قده» وإن التفت الى ذلك حيث قال : وهذا لا يصلح
لمعارضة مع ضرر المعون لأنه يكفي لرجيح بعض الاحتمالات على بعض آخر
وتمت حير بأنه كما لا يصلح أن يكون معارضاً لا يصلح أن يكون مرححاً فلم
تظهر وجه وحيه لتعيين ما عدا الحار من بين الاحتمالات فتبقى ماله مكافؤ

معها مع نص

نعم فديقال يرجع خصوص الخيار من جهة الظن به من بين لم احتمالات كما عرفت من « لجوهر » وفيه : ان مذكوره محمل المراد دلو أو د من حصول الظن بتعيين الحكم لم يور من بين المحتملات الظن الرادي بحيث يحصل اذنى بكونه مراد الشارع من الحر ولو دعوى الخارج لكس عني وجه يوجب ظهور اللقد في ذلك ، ولا عرويه لمسا عدة لادله عني عساره وان أراد حصول الظن بذات من الخارج بحيث لا يصير مشأ اظهر اللفظ فلا عساره .

بحامس من الأدلة الاخبار الواردة في حكم لعن وهي أربعة : أحدها - ما عن «الكافي» عن أبي عبد الله عليه السلام . عن المسترسل سمعت . ثانيا - ما رواه المبرقع عليه السلام قال : عن المؤمن حرم ثلثها - قوله عليه السلام في خبر . لا يعنى المسترسل فان عنه لا يعنى ورابعها - ما في «مجمع البحرين» حيث أنه بعد أن ذكر معنى الأمرسل وأنه بمعنى الاستئناس والطء نسبة الى الانسان والثقة فيه يحدثه ، وقال : ومنه الحديث أيضا علم منسبل الى مسلم فمعه فهو كذا . ومنه عن المسترسل سحب .

وتفريب الاسم لال لال كل ممي عني مندماب :

حديثها دعوى ثوب الحقيقه الشرعيه في لفظة (لعن) في ثلث لاحد ، ونقله فيها عن معناه المعوي - وهي لحدغة - الى معناه الشرعي - وهو نكايث مال بما يزيد عن قيمه مع جهل لاحد - حتى يعنى البهي فيها بذات المعاماة مقتضي لمسا ، اذ لو لمي على معناه المعوي كان البهي معلق فيها بما هو الخارج عن المعاماة : ولا يقتضي معاد كما قرر في محله .

والثمة : تعيد الحرمة أو المسحت أو ما يؤدي مؤداه ، بما هو مذكور في تلك لاحد بصورة عدم الرضا ، اذ لا اشكال في لزوم العقد المعني اذ رضي

المعروف به بعد انكشاف فساد الحلاف .

و كذلك ، لتعدي عن مورد الاحبار . وهو عن المسمى الى عن غيره ، وهو ندي ائمة على مقدمة من دون ستر من أحده . عموم المدعى وهو اسرف الحير في لصورتين
و سبيل محض الاول . فلان من التعدي عن مورد الى سيرة . و ثبت
تلك المقدمات دونه حرط القناد .

ولكن لا يصاف عدم تمامه تلك الاحبار لاثبات المدعى ، و ما عدا الاول
مهر في حرمة الحياة في المشاورة ، مصدق اني انه تأمي فيه ما يأتي في الاول
من المخدبر والاحتمالات التي هي خارجة عن الاستدلال و لا . و هو
وان كان ظهراً في الاموال لكن يحمل ارده كقول لغا من سيرة . و لكن
في سحوق الغائب على خص العمل وهي الحذبة في أحد لمل و يحمل
ارده خصوص كقول المقدر لرائد سحياً ، و يحمل ارده كقول السحوق كذلك .
ومن ليس : ان المدعى انما يتم بالآخر ولا يعين به به . تغرق لاحتمايين
لاولس مصفاً الى ما عرفت من توقف الاستدلال به على تمتع بالسرورة
التي بصعب على المستدل ثباتها فصولي لصحة به
ثم انه يعتبر في هذا الخيار شرطان :

الشرط الاول : جهل الموقوف بالقيمة

هو عدم ، فلاحير بلا شك ولا خلاف . بل دع عن الموقوف من حد لجهل
بالسنة في موضوعه ، له و صطلاحاً ، و هو يشب لجهل لجهل مطلقاً ، أو يحصل
من تمامه^٢ و حين يأتي الاشارة اليه بعد ذكر الاقسام المتصورة لجهل .
فتقول :

لجمله بالقيمة ، أن يكون عاقلاً عنها بالمرء وعن ثبوت العلم وعدمه ،
أو يكون مستعلاً لها ، وعلى الثاني ، فاما أن يحصل له العلم ، بخلاف معنى العلم
بعدم تحقق العلم ، فعلاً مع بطلانه كذلك أولاً ، بل بحصول العلم ، وعدمه ، وعلى
الثاني ، إما أن يكون شاكاً أو طامناً أو متوهمياً ، وعلى التقدير إما أن يكون مستوقفاً
بالعلم وعرضه النسيان أولاً .

أما القسم الأول ، وهو ما كان مفلاً بالمرء ، ويسمى الأول من قسمي
القسم الثاني ، ولا اشكال في ثبوت الخبر فيها ، بل هي ، في ذلك ، من صور
المعرفة ، ولا فرق بين معرفة بالعلم وعدمها ، وهذا واضح ، وإنما عدتها
من جهة تمام الجهل المستفاد من شك والظن ، ليس من جهة ثبوت خبر فيها
مستعلاً ، بل إلى طلاق أدله الخبر ، (ت) علمتها قوله (ب) (الاصرار والاضرار)
شامل بجميع الصور .

غاية الأمر خروج صورة لعله عن تحته فسقى ما عداها تحته وعدم ثبوت
الخبر فيها ، مستعلاً ، نظراً إلى حرمان المصالح المصححة لخروج صورة العلم وهو
الأقدم ، بالاصرار بها أيضاً ، ولا شبهة في أن المستحيل للضرر والعين إذا تواءم على
المعينة ، كان أقدمه على ، لا يؤمن الضرر به فيكون كالعلم بذلك في كونهما
مستعلاً على نحو ذلك لمعامته العينية أو لتفصيل من العلم ومن الأحكام ،
بعدم الخبر في الأول دون الثاني لجريان مناط بناء الخبر وهو الإقدام في الأول
دون الثاني وجوه واحتمالات ، أحسنها ، لا خبر ، والأحسن منه تفصيل آخر يوقف
ذكرها على ذكر الوجوه والاحتمالات المتصورة في مدارك خروج صورة العلم .
فهو أن الاحتمالات المتصورة فيه أربعة .

أحدها ، أن يكون بخروج للعلم من دون انباضه شيء خارج فيما عداها .
وفيه ، ما لا يحصى دلائل على ضروره لعدم بل حكمة الدليل وهو ثبت

فيه ، الا ترى فيما عداه كالصوم وغيره .

ثامها أن يكون ذلك من جهة انقضاء موضوع نفس لاعتبار الجهل فيه وفيه نصاً . فلا يحصى اد الحكم في لادلة بدور مدار صدق نفس و ن كان الجبر لاحيه لا أن يكون معاده كالوجه المنفرد وهو لحكم ثبوت الجبر في جميع صور الجهل .

ثالثها : أن يكون من جهة اقسام العالم ، للمعاملة العسية ، و عليه فلا عرو في الحكم متحققة في صور نفس بالمتن . بل وفي الشك أيضاً سيما مع التمكن من السؤال .

ولكن تردعه أن محرد لاقدم غير كاف في لحكم بعدم الجبر مع تنافسه ككثر من الموارد لضرورية لعدم عليها من العبادات و معاملات حيث أن لاقدام ثبت فيها مع عدم امضاء الشرع ، وكفى لذلك شاهداً حكمهم بمساق المعاملة المشتملة على جهن المتدوين مع اقسامهم بذلك وبمساق العبادات لضرورية اذا أقدم الفاعل المتعبد بها .

رابعاً : أن يكون من جهة كون العالم راصاً بذلك النفس ، فيتعدى منه الى كل موضوع يحصل فيه الرضا .

وعليه يفصل في الصورة البربرية بين ما اد تعبير حال لعدم و كسر خطره بعد كشاف لواقع وبين عدمه ثبوت الجبر في الاول دون الثاني . وهذا هو لمحتار ، ولعن من قال بكتابة الاقضاء أر د ذلك من جهة كشفه عن الرضا .

ثم هنا قروع لأبأس بالاشارة اليها :

«سب» أنه لو قدم علماً على عن يتسامح به من أر يد مما عتقده ، وهذه الرابدة وان كانت تنسبها من يتسامح بها ، الا أن المجموع المركب من العلوم المتسامح فيه و لمجهول المتسامح به أيضاً مما لا يتسامح به ، ففي ثبوت الجبر

وعدمه وحيد : من أن العرة بالمجموع من حيث المجموع لعدم إقدامه عليه وعدم كونه مما لايسامح به ، ومن أن الساط في صدق العن الغير لمتسامح به لمجهول الغير لمقدم عليه دون المقدم عليه كائناً ماكان ودون لمركب منها .
والمعروض أن مجهول في نفسه سامح ه .

و لا قوى هو لأول .

«ومنها» أنه لو أقدم على مرتبة من مراتب العن الذي لايتسامح به عادة ،
فمن الاختلاف يحصل لريادة عدم أقدم عليه سواء كان المرتبة نفسه مما لايسامح
به أولاً .

وفيه وجوه : انشاء الحيز ، طبقاً نظراً الى قدمه على العن . وهو صدق
على المعنوم ، ودعوى اختلاف مراتب العن من حيث تحقق الاقدام في بعضها
الرفع للحكم دونه في بعض الآخر ، والمعروض : أن الموحود بعد انكشاف
الخلافا ليس ما أقدم عليه وليس مما يسامح به

مروعة بأنه لااعتبار بمثل هذه القائل بعد شمول الاحصاء لدل عن خروج
العالم بالعن المخرج عن تحت أدلة الضرر ، أو ثبوته منطقياً نظراً الى عدم اعتبار
هذا المخرج من الاقدام بعد تبين الخلاف وعدم مطابقة الواقع لما أقدم عليه أو
المعصي من كون الرائد المكشوف الغير المعدم عليه في نفسه مما لايتسامح به
ويبين كونه مما يتسامح به ثبوت الحيز في الاول دون الثاني ، وجوه ، وجهها
أوسطها .

«ومنها» أن لعره في العن ثبوتاً وارتفاعاً على حال لعدم ومكانه ، والعره
فيه على ماعده الوقت والمكان ، أم الثاني : فتأتي لاشارة اليه . أم الاول . فله
صبر ، لأن الاختلاف بالريادة عن نفسه الموحدة لارتفاع العن وعدمها ، وكذا
اختلاف نقصان عنها المرحه لحدوث حيز لعن وعدمه ، ما أن يكون ثبوتاً

من زمان العقد و زمان القصص ، أو يكون ثانياً بين زمان العقد و زمان النعم والاطلاع ، أو بين زمان النقص و بين زمان النعم ، والنقص أيضاً قد يكون شرطاً له ، وقد لا يكون ، وملاحظة تكرر لأوامر الله من لا يشرع في بعضها .

ثانياً : ما إذا حصل لعين بالمفصاة من العقد ، ثم ذهب بها بخروج منه العين - من النقص العبري - ، فأحصل للعلامة لأصاري «فقد» فهو - الحيار فيه ، لأن الردية المتعقبة للعقد غير النقص ليست من حصة ، لأن الردية إنما حصلت في ملك المعبود ، والمعاملة وقوف على العين .

وقد نال بعدم الحيار ، وحمله «فقد» أيضاً وذكر أنه في الكتب وحيث : أحدهم أن التارك قد حصل من الرد ، واختلف الرد بشرط الحيار المستمر وثبته ، وبسبب ما يجب ، حيث حكموا بسقوط الحيار في رد المال المعقب من الرد . وفيهما نظر أما الأول ، فلأن الرد المستمر غير رفيع للعين لواقع حاله ، لأنه لم يوجب خروجها عن كونها عنده .

وأما الثاني : وأنه ليس مع الفرق . رد لحكم سقوط الحيار في المعقب إنما هو لعدم حريان قوله . المعقب مردود بعد رد المعقب من الرد ، د مقادير رد المعقب حال المعقب خاصة ، ود' ورضه حله ، عنه عند التسميم - و كان كانه ثانياً حين العقد - فخرج عن تحت الحيار المردود ، وثم ما نحن فيه ، ثم يرد فيه نحو هذا الحيار مما أتبط فيه رد المعقب بحال العين وسواء .

بعد ، يمكن للاستدلال له ، بأن الحكمه في شريع الحيار هو عدم ورود الضرر ولا ضرر عن كل من المتبايعين ، ومن النقص - تخرق لضرر بما يكون وقف لتسميم وأما حين العقد فلم يتوجه ضرر عليهما وإن شئت لمعديه عنه - وحيث يمكن أن يقال أن رد المال عند التسميم يكشف عن خروج موضوع هذا المضمون المعاده عن موضوع ذلك الحكم الحيار .

وذلك ما علمت بمصح لك الفرق بين ما ذكره وبين الوحدة الأولى من وجوه
المذكورين ، لانتفاء الخيار - فتأمل .

ثم أنه كيف يجمع الاشكال المستند من كلام شيخنا لعلامة الانصاري «فقد»
في ثبوت الخيار في هذه الفروع مع دعوى الإجماع فيبث يأتي على عدم كون
العبارة بالبرودة و انتفاء الأركان بعد ادعاء ذلك لدعوى كون العبارة
في بعض - حدوثاً وارباعاً - محل العقد ، وللاوجه معه لمحور الخلاف ، واحتمال
كون العبارة بمحل التسليم .

ودعوى الفرق بينهما بغير موضوعي محل لوقوع ومحل لاشكال ، إذ
موضوع الأول ما إذا صرأ العن بعد العقد ، لم يكن ذلك من حيثه وفي
لثاني ما إذا رجع العن حين التسليم بعد أن ثبت حين العقد

مدفوعة: بأن اختلاف الموضوع ، قد تسميه عمر محمد ، لوضوح أن الإجماع
على أن الاعتناء به وبالعن حال العقد ليس بعداً حتى يكون هو الفرق ،
بل هو مسند إلى القاعدة . ومن المتن ، قد فصلت أحد حالين في حدوث
لعن ولا حرم يستضيء عمار ارتدعه نصاً بمحل العقد اللهم إلا أن يكون لاحقاً
تعبدياً ، ودونه حوط القتاد .

هذا كله فيما إذا كان العقد محرماً ، وأما إذا كان مباحاً كما في لصرف
والسلم وقد يسمى لمول شرب الخيار فيه وعدمه على وجوب انتفاء وعدمه
من فساد لعدم فلائب الخيار ، ما استدل على لعن لم يجرح - بعد ذلك -
عن منك العائن فهو يمتي بحاله إلى أن ترتفع القيمة العرفية وول العن قبل
التسليم والانتفاء ، فيكون الريادة الرفعة لعن حاصله في ملك لعن ، و
قلد ربح انتفاء كس يستند من علامة لانصاري «فقد» بعد ثبوت انتفاء
لثبوت الصبر لوجوب اقتضاء لرائد في مماثلة الشخص

والكلام في مقدم تارة في لسي وأخرى في الساء ، أما الأول ولمشهور
عدم وجوب التدقيق ، ومنه انقول ان العلامة في «التذكرة» وخصص في
كتاب لسة له ، لكن يظهر عدم اختصاص به بصريح الشرح و لسمي
ولشهاد «قد» في محكي «الدروس» بذلك .

ولعل بطرد «قد» الى امكان تأويل كلمات ما عدا العلامة «قد» مما يطابق
المشهور برادة لوجوب الشرعي ولو بمعونه المقام على ما ساقى لأشارة اليه
في اجواب عن الاحار بخلاف كلام العلامة «قد» فيه صريح في الوجوب
لنفي التعدي لموجب نم تركه .

و يستاد من «الخواهر» لبيل له حيث أنه بعد ان حصل مكان اردة ارجوب
لسمي مع الشرطي لمصوص ولانه كتب ذلك له الشيخ والعلوي والشوبه ،
وأشار الى رد المقوص حصه ، ول : عدم تعرض لأكثر لبحر ، ثم هب يؤوي
لى راده الشرطي حصه من دون ضم الشرعي معه وهو الأقوى ، وان كان
الأول أحوط .

وما شيع العلامة لابصارى «قد» فهو موقف في المقام وفي غيره بحيث
نه كثيراً ما يشير الى اللى المذكور على سبيل اتردد والمأمل ، وكلف كان
فاللى هو الدليل فلا يسعى لاسمحاش عن الابرار اذا ساعد عليه الدليل
فاستدل ، أو يمكن أن يستدل له بوجه :

(لأول) قوله تعالى : (و فوا بالعقود) ادمعى الوفاء بالعقد هو ترتيب أثر
لعقد ، وهو ان يتحقق تسليم كل من العوضين لى الآخر سواء كان لقص
مملكاً أو غير مملك ، فيجب ذلك بمقتضى الامر . عايد الامر أن حكمه وجوب
لتسليم فيما لم يكن انقص شرطاً في لصحة هو الارشاد الى تسليم مال العر
وفي ما كان شرعاً شى ، آخر . لان لوجوب حشد تعدي صرف ولا مانع من تعدد

أعراض الأمر في أمره بشيئين أو أشياء ولا يوجب ذلك استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد، من استعمال فيه الأمر هو الوجوب و لعرض الداعي اليه في مورد هو الإشارة وفي آخر شيء آخر، كما لا يوجب ذلك في مثل قوله: (كرم بعشره) إذا كان عرض الأمر من كرام بعض، جهة العلم ومن لآخر جهة صداقة، وهكذا.

ودعوى - خصائص الوفاء بالمعنى المبرور بما إذا حصل لعقد بم لآخر و بشرط، ولا يشمل المقام - وعدة بأنه يبين في مدخل إطلاق الوفاء من غير قرينة موحية له، والفعل - بأن الوفاء بالعقد بما يجب إذا كمل العقد لئلا يفتقر ولا يشمل المحو - واضح المصطلح - لأن كمال العقد بما هو بالإيجاب والقول وهو خاص في المقام - فدلاله لأية لشبهة على وجوب تسليم المبيع في مثل الصرف و السلم لأخفاء فيه .

(الثاني) الآخر مستنبطه الدلالة على وجوب النص و لاقتض في الأمان (الثالث) ما يستفاد من كلام العلامة « قد » في « التذكرة » من أنه يوم يحصل التفاضل، بل حصل من أحدهما دون الآخر و نحن له حلاً للرم الوقوع في الرأ لأن الأجل فسطاً من الثمن، فكل من ثمن والمثمن - وإذا كان متساوياً في مقدار وقيمة مع الآخر - لأنه يريد أحدهما على الآخر بملاحظة الأجل فيجب التفاضل في المحل من حدراً عن الوقوع في الرب، وفي لآخرين، طر .

أما الأول منهما: فلما عرفت في كلمات لغائليته - عدا العلامة « قد » - من إمكان حمل الوجوب في بحر المقام و لم ينعونه القرينة على الوجوب الشرطي دون الشرعي .

وأما الثاني: فلأن عدم التفاضل أعم مما يحصل معه الرب، كما أن قبض أحد الموصيين في المحبس وقبض الآخر بعده وعدده: بأن لم يحصل التفاضل أصلاً

أولم يحصل قصص الآخر أصلاً . ومن المعلوم أن العام لادلالة له على الخاص .
وحينئذ فلا يلزم من عدم لنقص حصول كذا جرم حتى يجب التقايب لأجل
التخصيص منه . مصداقاً إلى أنه بعد بسيم ذلك ما يسمى إذا اشترط التأجيل في أحد
لطرفين . وأما إذا لم يشترط ذلك واتفق التأخير من باب الاتفاق أو اشترط التأجيل
فهما معاً فلا يبرم المحذور المذكور .

وأمّا الآية فقد عرفت أنه لا عسار في دلالتها ، لكنها ترد عليها مناقشات لابد
من دفعها حتى تنهض دليلاً .

منها : أن المعنى المبرور مستلزم لاستعمال الأمر في الوحوب الشرعي
والإرشادي معاً ، وهو نفس أمّا الملازمة فواضح ، لأن وحب لتسليم فيما لم يكن
نقص حرماً ، أممكاً إرشادي صرف ، وفيما كان حرماً شرعاً محضاً .
ومنها : أنه لا إشكال في أن النص إذا كان شرطاً كان علة ، وإذا لم يكن شرطاً
كان معلولاً ، والمعروض كونه تسميه مصداقاً لوفاء المأمورية فليزم استعمال لفظة
المرور - في الآية - في السعيين المبرورين ، وهو عبر حائر في المقام وإن قسا
بحوار استعمال للفرد في المعنيين

ومنها : أنه لا إشكال في أن إطلاق دليل الوفاء تفيد بؤدة الشروط التي منها
شرط النص ، فلا يصح لمسه بطلاقها لاثبات الوحوب لنفسه .
ومنها : أنه تقرر في محله : امساح الاجتماع بين المحرم الدائي وبين الفساد
أد مخرج الفساد إلى الحرمة الشريعة ومنع اجتماع الدائي والتشريعي ، ومن
اليتس أن مسمى شرطية نقص فساد المعاملة الفاقدة له والحكم بسببته محرم
تشرعياً ، ومن مسمى الالتزام بالوحيب لنفسه في مقام حرمة المعاملة الحالية
عنه ذاتاً .

وفي لكل نظر ، أمّا الأول : فما عرفت من تقرب الاستدلال ، أن المستعمل
فيه ليس بالمطلق الوحوب ، غاية الأمر اختلاف عراض الأمر وداعبه في الحكم

بوجود المقيم ففي ما لم يكن مملوكاً وتعرض من وجوب تسليمه ليس الا الارشاد
بسلام من بعد الله . وفي ما كان شرطاً للعقد ومملوكاً فيه حكمه أخرى عديته كما
في أغلب الأحكام الشرعية النعديته . ولا يوجب ذلك سعيال للعقد في أكثر من
معنى كالمثال .

وأما في شيء فلا بد لم يرد حسم لعله ولفظه في مورد واحد في
موردين محتملين واللفظ لم يستعمل في شيء منها عادة الامر أنه يطلق مع لفظة
في بعض الموارد ومع المعلولية في آخر .

وأما في انفس فلا بد له لتقدير الشروط اما تسع عن المسك والاطلاق اذا
كان الشرط موزعاً لمطلقاً الى قسمين محتملين كما في ذلك كحل والورث السعة الى
وجوب لوف . حيث أنها تخرج لوف الى اعداء بها والمقدري عنها فتبدل ما ورد
والكامل .

وأما اذا كان الشرط موزعاً للمقتضى كما في انفس . حيث أن معاد الشرط
هو لوف . ولتسم يدي هو عن معاد الشرط . ولا تسع ذلك عن التمسك به
بل يؤكد صراحة .

وأما في رابع فقد قيل بعدم استحالة ذلك وأنه لا مانع من اجتماع الحرمة
لداية والشرعية بل وقع ذلك في الشريعة كما في الرد . بفساد المعاملة الردية
مع أنها محرمة ذاتاً . لا أن في التمسك شيئاً يحتاج الى تأمل . هذا تمام الكلام
في المبحث .

وأما لسان : فالظاهر بل لم يتطوع عدم ثبوت الحياز فيه وان قلنا بوجوب
لتفاس من حين العقد بعد فرض أن التمسك جزء مملوك . وأن التسع حين دخوله
تجب له المشتري مساوقته مع التمسك . والتعلل له بأن : الرام لمشتري باقصاص
لرائد في مقابلة الناقص ضرر في وجوب الحياز لعله من سهو القلم . لأن في مجرد

لامر به لانتوجه ضرر على المشري بعد فرض تماميته عند التسليم ، فلا يتصورها رائد وباقص ، اد لضرر الموجه من أمر لشارع اما هو باعتبار الامور سه ، ودا لم يكن في الامور به ضرر بحكم القرص ، فليس في الامر ضرر حتى يوجب الحيار ،

«ومنه» لو اختلف العاين والمغشون في دعوى العلم والجهل ، ودعى لأول عدم الثاني بالعاين حين المعاملة وأنكره لآخر ، فهل يحكم بتقديم قول الاول ، أو الثاني ؟

علم أنه قد يقال : أن دعوى علم المعمون بالعلم لا تسمع لما هو لمقرر في باب القضاء من عدم سماع دعوى لعلم الا اذا تعقبت الدعوى بعض الغير ، كما اذا دعى عدم الوارث بدين مورثه أو عدم الموكل عني وقوع العقد من وكيل وأما اذا تعقبت فعل العاين ، فدعوى العلم بفعل نفسه غير مسموعة لان العلم حجة بالنسبة لى العلم خاصة دون غيره ولا يجري فيه مبران لقضاء من : مطالبة الياسة من المدعي واليبين ممن أنكر .

لكنه ذكره حسن فيه ، اذا كان العلم طريماً لى الواقع ، وما اذا كان به حجة موضوعية - كما في المقام - لاعتبار الجهل في حقيقة العلم - كما عرفت - فسمع دعوى العلم ، لان لجهل و لعدم أثر شرعياً ، اد أثر العلم ، للروم وأثر الجهل : الحيد ، بخلاف صورة الكشف والطرفية فالأثر به هو للواقع وهو لا يجري لا بالافور أو الياسة وهما متباينان بالقرص

وحيث عرفت ذلك فنقول : فلو تداعيا بالعلم والجهل ، بأن دعى العاين بعلم بالقيمة ، فلا عين ولا حيار ، وأنكر لآخر - المعمون - وقال : بل أنا جاهل بها ، فيحصل القين والحيار ، فهنا مقامان :

١- أحدهما : هل دعوى العلم في المقام مسموعة كدعوى العلم المتعلق به من غير

المدعى عنه أم لا، كدعوى لعلم المعلق بغير مدعى عنه؟ والاول: كمن
دعى شخص يسع وكيه في مال له، أو ادعى عنه باشتعال مورثه، فان أقدم
اليه على بيع الوكيل أو على شغل المورث فلا كلام ولا اشكال في ثبوته، ويتعلق
الحق في المثال الثاني بعد اليقين لاسظهاره على البركة.

وان لم يكن في اليقين في ذلك، فطريق الدعوى منحصر في دعوى
العلم، ودعوى سع وكيه ماله أو شغل مورثه لافائدة لها، اد للمورث أن يقول:
بي لا أدري ولا أرفع اليد عن لركة بمجرد دعوى، ولم يتوجه على الواث
اليمين حينئذ أيضاً، لانه كيف يحلف على فعل الغير فسقط حينئذ الدعوى
وكذلك في صورة الوكيل، فانه من سأل الدعوى حينئذ في دعوى لعلم
فتصير لعدم مدعية في قول دعوى المدعى في أمثال لعدم، كما لو ادعى على
انواث، أنك عالم باشتعال مورثك، فان كان مكرراً فتوجه عنه ليمين بأن
يحلف على عدم علمه، وان أقر بالعلم فيتعلق حلفه على لركة، بخلاف ما لو
رد المكر ليمين المتوجهة عليه على المدعي، فانه لا بد أن يحلف على ثبوت
الاشتغال لأجل عدم المكر المورث باشتعال مورثه كما هو نفس المدعى به، اد
في طرف مدعى عليه كانت لعدم مذخبة وموضعية في قول الدعوى وسماها
بحيث لو لم تكن الدعوى على العلم لكانت الدعوى معصية، بخلاف طرف
لمدعي، فهو في الحلف المردود لا بد أن يحلف بنفس الاشتغال لا بعلم الواث،
لانه مما لا يعرف الا من قبل نفسه.

والمالوكات الدعوى على فعل المدعى عليه، كاشتغاله وبيعه فلا ثمرة لدعوى
عنه به حينئذ لعدم كونه ميراثاً لانتفاء ولعدم انحصار طريق للدعوى به، فعلى
المكر المدعى عليه حينئذ الحلف على عدم الاشتغال والا رد اليقين على المدعي
فيحلف على الاشتغال.

فلا نمره لدعوى لعدم حسنه ولم يشك الاشتغال حسنة عند اداسي بعينه .
بعم عينه جحيمى بعينه . بخلاف الصورة الاولى حيث أنه لو لم تسع دعوى
العدم لكاتب الدعوى معطلة ، فلان من دعوى العلم .

وبهذا تلثم كلماتهم ، نرد بسعاد من بعض كلماتهم أن دعوى العلم مبروغة
ومن بعض آخر أن دعوى العلم ليست مبروغة ، وجامعة ما ذكرنا . كان متعلق
العدم من غير المدعى عليه ويسمع ، وان كان متعلقه نفس من المدعى عليه فلا
يسمع .

هذا كله في العلم الظاهري . أن لم يكن للعلم خصوصية ومدخلية في أصل
لحكم .

وأن ان كان لعدم المدعى عنه - في فعله - خصوصية وموضوعية لحكم
آخر فسمع قول مدعي العلم لثوب الثمرة على حسنه ، بل حبيبه الدعوى
والثمرة في ثوب العلم وعدمه ، مع قطع النظر عن الواقع لالمرل . لواقع عن
الاثر كما في المقام ، فان لعدم بالقسمه مدحية في عدم الحير والعين حيث أنه
يشترط في نفس الجهل نفس القيمة وعدم العلم به ، لا أن لفص في القيمة
واقعا يوحد العين . ولو علمه حين السع ، بل الموحب هو النص مع الجهل
فالعلم موضوع لعدم ثبوت الحير والعين وبعد ما كانت له تلك لخصوصية وثمره
فلو ادعى العلم على نص لفصة - لكون العلم في لتمام موضوعاً - يسمع .
أن يعمل حيثئذ بقواعد المدعي والمنكر .

وندهما ، في شحيص مدعي والمنكر . ونحذف في ذلك عباراتهم ، حيث
أن لارم بعضها ، أن مدعي لعدم منكر ومدعي الجهل مدع . ومن بعض ، بسعاد
بعكس . وبغير ذلك أي دعوى لعدم والجهل كدعوى اليسار والاعسار ، حيث
يشبه المدعي بالمنكر .

و اوجه في ذلك ، قلت بأنهم ساقطون ، ولحمل عذره عن عدم العلم ،
والاعسار عذره عن عدم اليسر ، فمدعي الامر لوجودي يكون مدعياً والآخر منكراً
متصادان يصير من المداعي .

و لمشهور قول قول لمعجون مع الية لو تحلف والامع يمينه كما في كل
أمر لا يعلم لأن قل يمينه كادعاء لمراء الطهر وقرء وحروح العدة وغير ذلك .
وهل ذلك من جهة حسن المعون مدعياً فيسمع قوله في "منال" "مدام" ؟ أو من جهة
كونه منكراً فيقول قوله مع يمينه مادم ينشئ المدعي ؟ وجهان ، وفي كليهما شواهد
من الكلام .

ويدل على الاول قولهم : بأن قول المعجون ينشئ الية أولاً وقولهم : قد يمسر
عليه اقامة الية فيدل مع يمينه ثانياً . فقولهم يكن مدعياً لما كان وجه لتقول قوله
مع الية ، ولاوجه أيضاً لتعسفهم بمعر اقامة الية عليه وقولهم لا يمكن للعائن
الحلف على علمه لحمله بالحد ثالث . ويدل على أن حلف يتوجه على تعائن
أولاً لكونه منكراً إلا أنه لم يكن له الحلف لجهته ، فيصير حلف المعجون حلفاً
مردوداً .

وكيف كان يفضل قول المعجون لكونه مدعياً بما لا يعرف لامن قلته ، وأما
جهته ، من جهة رد العائن عليه أو من جهة أن فصل لخصومة لا يحصل إلا
بعد تمامية موازين القضاء ، وهو ليس لا البينات والايمان ، كقوله عنه : (أما
أحكم بينكم باليسب والاسباب) فحيث لا يثبت في البين فلا بد من الحكم وحصول
ميراثه من الحلف ويعبر بمعجون ، حيث يحكم بؤخذ قوله
ويدل على الثاني أيضاً وجوه :

منها قولهم يقول قول المعجون لاصاله عدم العلم ، ومن لمعلوم أن ميراث
المسكر ما كان قوله موافقاً للاصل .

ومنها : قول قوله مع يمينه حيث لآمينه ، وهذا شأن المسكر ، وأما تعليلهم
بعدم إقامة النية لعل المراد منها النية الشرعية .
وأما قولهم لا يمكن لعاس الحلف لجهته بالحلف ، فهو يدل على كون المعنوي
يضاً مكرراً لأن المراد من الحلف هو الحلف المردود ، بحيث لا يمكن من العاس فذلك
لا يرد بحلف من المعنوي عليه من المسكر بحلف ويقبل قوله بحلفه . وأمر شحذ
العلامة الانصاري بالتأمل هنا ، وليس وجهه مع ذلك لانه اما يتم في صورة عدم
ادعاء الغائب للعلم بعلمه لامتطافاً .

فإن ادعى العاس معلومية علم للمعنوي والعلم بعدم جهله فكان الحلف ممكناً
له حيث لا يرد الحلف عليه لو رد المعنوي .
ويمكن أيضاً أن يكون وجه التأمل أن مجرد عدم سهولة إقامة نية وعسره
لا يقتضي نعدم قول المدعي . بل يقصر حيث من الموارد التي كانت تدعى فيها
موقوفه ، واستمرار المعطين في حصره من أجل المورد لآمينه فيه ، كما وقعت في
مورد ، منها الدعوى على الصغر أو على لمعنوي أو على لمعنوي مدعياً مع عدم إقامة
النية فيها ، وغير ذلك .

ويمكن أن يكون الأمر بالتأمل لاشارة الى أن جعل للمعنوي مدعياً لا يلائم
مع قوله لاصالة عدم العلم ، فإن موازنة الأصل تقتضي كونه مكرراً .
هذا كله في غير أهل الحره ، وأما إذا كان المعنوي من أهل الحره فلا يقبل
قوله ، لكونه حيث مدعياً لمحالفة قوله للظاهر ، وإن كان قوله موافقاً للأصل إلا
أن الظاهر لما كان أقوى من الأصل ، لذا قال في «جامع المقصد» : وكذلك
لا يصل قوله .

و سنشكل عليه شحذ العلامة الانصاري : أن عاينه لا مكرراً للمعنوي - لكون
قوله محالفاً للظاهر - مدعياً ، فيدبرح حيث تحت القاعدة ، أعني قول قول

للمدعي بمسئله ان تعصرت عليه اقامه البينة .

ثم يجب ان هذا الاشكال : ان معنى تقديم الظاهر هو قول قول مدعاه مع اليقين لاحل قوله من ادعى مخالفة الظاهر مدعياً ، حتى تحري عليه " أحكام المدعي ، ولذا لا يجري جميع أحكام المدعي على مدعي اعصاد ، فلا يقبل قوله مع يمينه اذا تعدر عليه اقامة البينة .

ومنه : ان الظاهر بمسئله الاصل للمدعي في كون من يؤمن قوله مع الظاهر مكرراً ، واخره ، الظاهر به هو من جهة تشخيص المكرر كما ان سائر الموارد من قولهم : ان المدعي من ترك ، يرت . وان قوله مخالف الاصل ، والمكرر خلافه اساساً هي من جهة تشخيص المدعي من المكرر . فحيث ثبت موافقه قول المدعي للظاهر يكون مكرراً كما ان سائر افراد المكررين ويكون مخالفه مدعياً ، فتقديم الظاهر انما هو من جهة تشخيص ميراث المكرر ، وانما يرتب أحكام المدعي فلا دخل له في الاصل او للظاهر ، ضرورة ان ترتب أحكام المدعي او المكرر انما يثبت بربط خارجي لامن جهة لاصل او للظاهر .

بعم ، فثابت ان يسمع عموم ذلك الدعوى ، لعدم ادليل عليها على سبيل العموم . وكذلك لا ثبوت ان يتأمن في اندراج المسألة في تحت تلك القاعدة لامكان دعوى ان العيب امكان الاطلاع على العلم وعدمه ها ، فليست اقامة البينة هي لمسألة متعسرة حيثند .

«ومنها» لو اختلفا في القيمة وقت العقد بعد اتفاقهما على التسمية ، يدعي الدافع ان قيمة لمبيع حسن اخره ، لعقد على التسمية رائد عنه ، ويكره الاخر . فيكون الدافع حيثند معوباً . او يدعي الاخر ان قيمة لمبيع ناقص عنه يصير حيثند لمعوب هو المشتري والناقص يصير مكرراً فالرجع حيثند أصالة المروم ، لان الشك في لريادة والنقصه بصير الاصلان بالنسبة اليهما متعارضين ، فكما يقال .

أن الأصل عدم ريادة المسمى عن القيمة ، كذلك لأصل عدم نفاذه عنه ، فيصير
لمقدم قول مكر سب العس . لأصالة اللزوم ، وقد بسطت هنا شيعة العلامة
الانصاري «قده» بأصالة عدم التغير .

فيه : ما لا يحصى ، إذ مع أنها مشقة قد تكون مشقة للحوار ، أيضاً ، فتكون على
خلاف مذهب به ادل . وأيضاً قد لا تكون القيمة معلومة في أساس

و يحصل . ن لم تكن الحالة السابقة معلومة فلا محرى لأصالة عدم التغير ،
و ن علم قيمته السابقة على العقد حيث قد تكون تلك قيمة أساسية مساوية
للمسمى محرى حيث أصالة عدم التغير . وأما إذا فرضنا ملك القيمة نفسه أو
رائده ولا تمنع أصالة عدم التغير لتحكم باللزوم . ولعله صدر من سهو الاسم ،
فالاولى لاقتصر على التمسك بأصالة اللزوم بمعنى الاستصحاب - أي استصحاب
الملكية - لا بمعنى لزومها - أي أصالة اللزوم - لئلا كان لمدركها فيها العمومات
ومستفاد عنها ، لكون الشبهة مصداقية .

وأما قول صاحب العلامة الانصاري قده (أو في التهمة بعد) حيث عطف
الاختلاف - في قيمة بعد العقد - على الاختلاف في قيمة وقت العقد ، لعله
أيضاً من سهو صدر من فهم الناصح ، إذ للاختلاف بعد العقد لا يضر في شيء
ولا يكون محل الكلام والاشهاد حتى يذكر حكمه ، ضرورة أن العقد حيث يس
عساً حتى صدور ، فيحكم باللزوم قطعاً ولا اشكال فيه

«ومنه» أو اختلفاً في تاريخ العقد بعد انعاقهما على التغير ، وب كان تاريخ
الهد وتاريخ التغير مجهولاً ، فأصالة التأخر في كل منهما معرض لأخر ، ويرجع
لأي أصالة اللزوم . وأما أن عسماً تاريخ العقد دون التغير فمقتضى أصالة التأخر
لتغير المحكم باللزوم العقد ، لأنه مشمول لأدله اللزوم حيث

وأما ان علم تاريخ التعبير دون العقد فمقتضى أصالة تأخر العقد وقوع العقد على المسمى الذي هو معيار لقيمة ومختلف معها ، وقد يكون رتداً عن القيمة ، وقد يكون ناقصاً عنها ، إلا أنه مع ذلك لا يشك به وقوع العقد على الرائد عن القيمة أو ناقص عنها حتى يثبت العكس لاحدهما ، لانه - أي أصل التأخر - مثبت حتمياً

وبما ذكرنا من البيان ينسب ذلك ما في كتب شجب «علامة الانصاري» فقد في ريبه لعدم قوله (الواقع على الرائد من القيمة) ، لأن يكون ذلك من باب المثال - ولكن سياق العبارة والكلام بآباء .

السطح الثاني . كونه متفاوتاً فاحشاً لا يتسامح مع أغلب الناس به

لاشكال في شرطية ذلك كما نسب الى أصحاب «في التذكرة» ، كما لا شكال في كون لغزوت لغزيب المتسامح به عند الناس مما لا يوجب العز ولا يترتب عليه «إخراج» ، وإنما الاشكال في قصر مصاديق ما لا يتسامح عما يتسامح ، فان لهما أفراداً وصحة تدرج في واحد منهما ، وأفراداً حقه بشكل الحكم بدخولهما فيها .

ولو حدد بالنسبة الى لعشرين ليس نعم ، فيتسامح به الناس ، فلا يوجب اختيار لتفاوت بهذا المقدار من رتبته قليلاً بيلع ، لاثنين ، كما أن لو حدد بالنسبة الى الاثنين أو الثلاث والأربع مما لا يتسامح به

معصم عتر عن لعدد بالكسور ، فإن العشر ونصف لعشر ليس نعم ، والنصف والثالث بل الخمس عن . فبقع الاشكال في لستس و لستع ، هل هو من مصاديق المتسامح أو غير المتسامح ؟ وحيث ليس في ليين مبراز يرجع به في معبر ذلك ، فيرجع الى ثبوت الحياز وعدمه الى الاصول . فعول .

مقتضى الأصل العملي هو أصالة لزوم لتأنيء من استصحاب الملكية ، ولا يشت الحيار عند شك في ذلك كما هو الأصل المتبرر - الذي يوجب اليقنة عند الشك - في جوار العقد ولزومه .

وأما الأصل للفرضي : فقد يقال أنه مقتضاه هو ثبوت الحيار ، لأن هذا المذهب صرر لم يعلم تسامح الناس فيه ، فيدرج هذا العقد تحت دليل المحقق للعمومات - أعني في الضرر - دال على لزوم العقد كآلة (قوا ...) وغيرها ، فخرج منه - بدليل في الضرر - لعدم تبيّن في الضرر والموت ، فكل من كان فيه لعدم ، يحصل فيه الحيار لأن كان يتسامح فيه الناس ، وحيث لم يعلم تسامح الناس فيه بشمله دليل المحقق ، فلا يدرج في ما استثنى من ذلك ، أعني ما يتسامح لعدم تعلم بدخول هذا العقد الكد في تحت المستثنى .

وقد يقال : أنه مقتضاه لزوم ، لأن للعمومات دل على لزوم كل عقد للبيع والحارح هو العقد الذي علم فيه تفاوت لموجب للضرر وهذا العقد الذي بيع ذلك في كون التعاقب فيه مما يتسامح حتى يكون ضرراً ، وما لا يتسامح حتى لا يكون ضرراً لم يعلم دخوله تحت المحقق - أعني دل في الضرر - فكون المحكم حيث العمومات الدالة على لزوم العقد الشك في خروج التليل والكثير . فان نعم . أن أفراداً لا يتسامح خارجة عنها ، وأن ما يتسامح فلا يعلم بخروجه والعموم شمله ، كذا هو إقناع عقد الشك في خروج لأفراد ما لم يكن الشك في دخولها تحت عنوان المحقق .

أقول : إن الحارح من العمومات الدالة على لزوم هو عنوان ما لا يتسامح فيه بالنسبة - أعني وقعه في الضرر - والأحماح ، ومع الشك في التسامح وعدمه وكون التعاقب ضرراً أم لا . لا يمكن لتسليم عموم دليل المحقق - أعني في الضرر وغيره - مما دل على أن ما لا يتسامح فيه مزجج للحيار

ثم نرى شكلاً أشار إليه شيخنا العلامة «الانصاري» وقده «وخاصية أن المدة في الضرر المسمى عليه للحكم في المعاملات هو الضرر النوعي وفي العادات هو الشخصي ولذلك أوجبوا شراء ماء لوصوء بضعايف قيمته إذا لم يضر بهن الشخص، وإذا ضر بحال شخص غير فلا يجب، مع أن شراء المذكور ضرر مالي بالنسبة إلى كل أحد، فما وجه الفرق بينهما مع اتحاد العلاك والمذكر في كليهما، فلو استند من (الانصاري) هو الضرر الشخصي، فسعي الحكم في الموضوع، ولو سعي النوعي فسعي الحكم به كذلك.

وأجاب عنه بوجهين :

أحدهما : ردة الضرر النوعي في أحر مطلقاً، لأنه خرج عن تحته الوفاء وأمثاله بالنسبة للمال على عدم اعتبار الضرر النوعي فيه، وأن المدة فيه على الشخصي

وثانيهما : مع تحقق الضرر في الوصوء وعمود من العادات بملاحظته ما يعود إلى دليل من الآخر لكثير والمتنوع لآخرية أضعاف، وعرضه، نعم لو كان الضرر محضاً، انتهى أدله في الإخراج لأبدليل في الضرر، ولا يفتى، في الأخير حيث الآخر لآخرى ليس مما يدل أن المال حتى يكون ثوبه رافعاً للضرر المالي المحقق قطعاً بعض المال

وتصبح الحال في المدة بعد ملاحظته لأشكال والحوادث المندرجة : أن هذا

أشكالاً ثلاثة :

أحدها : ما استند من كلامه «وقده» من الفرق من دليل في الضرر ودليل في الإخراج، بحمل الأول على النوعي والثاني على الشخصي، فلا بد من بيان وجه الفرق بينهما، ولدي يمكن أن يقال أن مقتضى المبدء حمل الضرر والإخراج كليهما على الشخصي أن تعيق الحكم ثوباً ورفضاً على غير مقتضى تحقق

ذلك العبد من مولا حتى يثبت عليه ذلك لحكم

ومن المعلوم أن الضرر والخراج الموعودان لا يرفع بحكم عن شخص المسموع
الذي ليس فيه ضرر وخراج أو خراج دأب في الضرر عن نعت تلك المدة
في المعاملات بالاحتمال ، وعدم خراج الشخصي على طبق القاعدة وملاحظته
لضرر النوعي ، بناء على خلاف القاعدة انباء الاحتمال عليه

نفسها : اشكال لفككت في المعاملات ومن لعائن حمل بحر المذكور
من نعت الضرر النوعي في الاول والشخصي في لعائن كما لو اسلمت سرقة
ممل أو تلافيه وتمتد به كثره ، ان ضرره أصعب منه ، وحكمه في الاول
بوجوب قطع صلته وفي الثانية بعدم حرر سرائه ، ان ضرر محله

و نعت ان عه - عن مذاق من عار الضرر الشخصي في سقاء لحكم -
أن عدم الضرر النوعي في المعاملات هو للاصح ان يشترط على خلاف
العادة ، وجوبه يكون حكماً في الذرة ، و مداتها كذا في الضرر على وصف
الضرر على طبق القاعدة فلا وجه حسنه الى المبدأ السابق ، مثل عه جوا ، شراء ماء
الوصول ما أضر محله ، ودر و دفعه مؤكدة لما يستفاد من ظاهر الحد

ثاني : أنه لا يجب في أن الضرر قد يكون ما ياً وقد يكون حاداً ، ويعني
بالحالي ، يوجب انقلاب حاله الى أخرى كالانتقال من العبي الى عهر ، ومن عدم
المؤثر بالالف ، و عدم ذلك من ادلائل بعض التحال لتحلته الى ابردينه .
والظاهر أن لسة سميعة عموم من وجه ، لحرر الضرر الحالي في لعاني
وغيره خلافاً لما يستفاد من ظاهر العلامة الانصاري قدس من عند الضرر الحالي
من أقسام الضرر المالي .

وكيف كان . فلا شك في أن الضرر الحالي شخصي والمالي نوعي فيندرج
لاشكال في لفرق بينهما مع محاد مدركهما وهو «الضرر» في ذلك على اعتبار الضرر

الشخصي فهي المقامس ، وإن دل على الوعي فكذلك .

ومحاذ عنه أولاً بأن ملازم الحكم في الضرر لحالي ليس هو «الأضرار» حتى يتحه اشكال الفرق بل المفسد هو دليل في الحرج الضار في الحرج الشخصي والفرق بينه وبين «الأضرار» صهر مما مر

وثانياً ، أن ذلك ليس لأذلة في الضرر ولا لأذلة لأحرج اشريع لمدهر للضرر من عدم استناد حكم من الاحتكام إلى أدلة لأحرج ، لأنها مفسدة عند لدفع لا لرفع ، بل لدفع العقلي القائم على في الحرج . لاستئلال المعنى في ثوب بحكم الحرجي من الشارح وول لم يلح مرفعة خلال استثناء . تصور ارتفاع مرفعة من الاحتكام في مدمام دليل الاستدلال لأحرج المعنى . مدير

هذا ثم أنه ذكر في «لروحه» والمساكن تبعاً لمحتوى الثاني «قد أن المعنى ما هو البائع أو المشتري أو كلاهما . فقع لا يسأل في تصور عن كليهما وقال المصنف لروبي في تعليقه على «لروحه» . أن ذلك «حدود لأن ليس من طرف البائع : هو ما إذا باع بأقل من القيمة السوقية ، ومن جانب المشتري : ما إذا اشترى بأكثر منها» . فوضع عن كل مفه ، يقتضي كون الثمن أقل من القيمة السوقية وأكثر منها وهو محل

ولكن قد ذكروا له فروصاً وصحراً لأحد ذكروها عن شيء :

أحدها ، ما ذكره المحتوي الثاني «ف» في جواب من سأله عن عبارة «الروضة» : من أيها تعرض حتماً أو مع مباحة بأربعة توأمين من القلوس عسى أن يرويه عنها شمامة دبير معتدلاً بأنها تسوي «المن» ، فإن «المصاع يسوي خمس توأمين ، فصار البائع معوضاً بخمس اشمن وأن لا يسوي أربعة توأمين وشمامة قرابات ، فصار المشتري معبراً في تعويضه عن ثمن الحسني بالثمن المذكور له لرويتها عنه شمامة .

وكتاب «فقه» في الكتاب عند ثل بيع الشروط بشرط ، يلاحظ فيه
 حاصل ما يصلح للبيع سبب محمول العدة و لشرط ، فالشرط أيضاً له قسط
 من الثمن ، وحشد في لوط شرط المذكور في ثمنه و تبع الثمن عن البائع
 لأن الثمن حشد لاستقص عن قيمة المبيع إلا بحسب توامين وهو لا يوجب الثمن
 له . م كونه تعاوناً وحشاً .

وان أبيت عن ذلك قلت : ان الشرط معاملة مستقلة وحشد فيحصل الثمن
 في المعاملة الأولى للبائع وفي الثانية للمشتري فمخرج عن موضوع عن كليهما .
 وفيه ، بشرط الذي به قسط من الثمن ، اذا كان من الشروط العقلانية
 بحيث يتعلق به عرض عقلي واد لم يكن كذلك و حدوده كالعدم . ومن لست ان
 مثل شرط المذكور لا يتعلق به عرض عقلي ، اذ أقصى ما يقدر ، أن عرض
 بائع يتعلق به ، بشرط أن يعرض به ، ومن المعلوم ان هذا العرض
 يحصل بعدها ثماً ، أما من دون أن يجعل الثمن الثمن ثم يشتط ثمنها
 بالناظر وحشد ولا يوجب ذلك بشرط عند المشتري كما لا يرتفع به عن البائع
 لعدم لزوم لوفاء فمكروب من جانب واحد ولا يصلح جعله مثلاً لثمن كليهما كما
 ورده لمحقق رحمه « فقه » فادفع ما ذكره المحقق أيضاً .

وإنها ما ذكره صاحب «بحر» من فرض بمسألة فيما ادعى شئ
 في عقد واحد ثمين فصار البائع مبيعاً في أحدهما والمشتري في الآخر .
 وقرر بقوله «بشئ» عما اذا باع شئين شئ واحد ، لا تصور تعدد
 لثمن فيه بل يختص العين بجانبي واحد قطعاً .

وأجاب عنه في الكتاب أيضاً بأنه لا يصح بيعك شئين عند فرض ثوب
 لثمن أحدهما خاصة حتى يحوز له البيع في العين لعمول فيها خاصة فبها
 معدت مسئلتان كان البائع مبيعاً في أحدهما خاصة والمشتري في الأخرى .
 ولا يصير مثلاً لثمن كليهما وإن لم يجر البيع فبالحظ حشد فان ساوى زيادة

أحدهما تنصصة الأخرى فلا عس^١ أصلاً بحرين أحدهما - الأخرى والأفالعس من جانب واحد .

والأولى تبدل الخو ب: بأن بيع الشئش شمس ببيعته و حدة هل هو بيع متعدد أو بيع واحد؟ لأن حوار التفتي في المصح و عدمه من لوازم تعدد المعاملة و وحدتها . فان قلت تعدد للمعاملة فيكون كل واحد منهما معوماً في معاملة خاصة و ، قلت بوجوبها . فلاحظ لكرر و لا يكماز ، فمخرج المعاملة عن العسر^٢ سأل . و لظاهر أن قوله « ان حار التفتي » تدية عن تعدد بمعاملة تذكر اللارم و رده المبروم

وؤرد عليه بعض الافاضل بسع الأشياء ، ادعى الموم بعدم حوار التفتي يمكن الحكم بعس لأن عدم حوار التفتي و ن كان رافعا لعس من جهة لماليه في صورة مسووه لريده لتنصصة أو موحداً لانحصار لعس في أحد طرفين مع عدمها ، لكنه لا يوجب رفعه ، نظر الى خصوص ما قصده في المعاملة من وجه معين الذي يحتمل أن يكون ذلك لعنة لمصلحة مهم في حرمان المعاملة على الوجه الذي أوفده

وفيه : أن يحلف لأعرض لا يوجب العس . أو العبره فيه بعض لماله ، واد عرض انشاء لمافوت من جهة المائلة فمجرد يحلف لعرض لا يوجب العس ، كما لا يخفى فما ذكره تام لا غبار عليه .

وأم المبنى : وهو تعدد المعاملة و وحدتها :

ففيه وجهان مبيان على أن العبره في الوحدة والتعدد بوحدة الأبحاث و لقول وبعدهما أو بوحدة لسع وبعده ، فان قلت بالأول - كما هو لظاهر ، و بعض عليه بعض الافاضل ممن قارب عصره - فلهذا به واحد لعرض وحدة الأبحاث و القول .

وان قلت بالثاني فمعدده لعرض تعدد المسع والشئش و ثلثه ، ارده العس بمعنى الأعم لشملي . فخرج العس المشاهدة مائناً على

خلاف ما شاهدته أو حروجه ، أحقر النافع بضره و كونه على خلاف ما أحقره ،
وعلى حد يمكن تحقيق العس من كليهما ، بأن شـهـد كل منهما لثمن والتمس فـيـاـمـا
على المشاهدة السابقة ثم بسـ خـلـاف ما شاهدتهما .

واستحسنه العلامة الأنصاري رحمه الله ، ولا يرى له حجة . بل هو اجتهد في مقابلة
النص ، لأن ذكر الشاهد والمحقق هذا الغرض في العس لموجب لتجديد ظاهر بل
صريح في العس بالمعنى الخاص لا العس بالمعنى الأعم .

ورأى : ما حكى عن بعض من أنه يحصل بغير المتبعين في وقت العقد
في مكاتب ، كما دحض لمسكر للبد و عرض قيمة الطعام خارج البلد ضعف قيمته
في البلد . فاشترى بعض أهل البلد من وراء السور طعاماً من لمسكر بثمن متوسط
بين التيسير ، ولم يشري معون لزيادة الثمن على قيمة الطعام في مكانه والباع
معون لمعصيه عن القيمة في مكانه .

وفيه : أن الضرر في نفسه مكان العتداد حررت العادة بالقيمة فيه ، والمفروض
أن قيمة المبيع في مكان العقد أكثر من الثمن فيحصل العس بالنافع ، وأما بصير
قيمه إذا نقل المبيع من مكان العقد إلى محل الرخص أن كان عما ينقل سفل ،
أن يكون المبيع عبثاً شخصياً . وذلك المكان لأمه حبة له في العس حتى يحكم
بغير المشتري .

وبعدرة أخرى : أن المبيع عند العقد لا يكون إلا في محل واحد له قيمة
وحدة .

وحاميه : ما حكى عن «فتح الكرم» من فرصة فيه «البيع الثوب بغير
نفس المساواة» ثم ادعى كل منهما نقص ما في يده عما في يده الآخر ولم يوجد
لمعوم ليرجح إليه محالهما ، فيثبت لكل منهما فيما وصل إليه . ويمكن هذا الغرض
في مبيع واحد أيضاً كما فرصة على ما حكى عنه

وأحب عنه لعلامة لانصاري «قد» يوحين .

«أحد» نألم جانب كل ميم عدم ليس في شعامة أصلاً . اد لحذف اما هو على جهة لانكر الذي يصممه لتدعي . فكل ميمها بحذف على عدم لآخر ولازم عدم العن التهم لأن براد به اليقين لمردوده . ويكون ذلك بمعلقة اليه

«شبه» أن الكلام في العن . فعي لا ليس لخاصري

وسادسها . محكي من كشت العنا في «سرخ» أواعد من فرض صدور بسع . هها في رية نفس معين مع عدم حرمان مادة تأذيه فيها واحصفت سمة في بد السبع و ششري يكون النفس أقل موما في بد النبع أو أكثر في بد المشتري .

وفس انكم في حده مخصص سعي النكم في أن سدر في انيمه على سدر العند أو بلد السع قدس فهو ،

متنصي اناعد . أن لندر في لعمه على بلد العند د لم تكن هناك قرية حالية أو معالية يعن بها بد النبع أو لمشتري . لحرمان العادة والسرة لستمره على ملاحظة فيه لا . لعند لذي يوجب نصر ف العند ايه . وحيند فالعند في العن ثوتاً ولساً على بلد العند ، فان حرمت العادة بالتصويم في ذلك البلد ، فيؤخذ به ويلاحظ العن وعدمه بالنسبة ليه . ولا فلا عن اتفق بلد النبع والمشتري أو مختلف

بمع محكي بعض المشتري في «يو» الغناه» وحوهاً ثلاثة . فما اذا لم بحر العادة بالقسمه في بلد لعند واحذف با . النبع والمشتري ويكون المشتري معمولاً بالنسبة الى بلده دون الاخره :

«أحد» انتماء العن رأساً . اد المدار فيه على قمة بد العند . والمعروض أن

المسبح ليس له قيمة فيه .

و«ثانيها» ترجيح بلد العاين لأصالة اللزوم .

و«ثالثها» ترجيح بلد المعول للصبر المسمي

ومما ذكر يتضح أنه لا مسرح للوجهين لأحبرين ، بل لمتعين هو لوجه الأول كما يصح أن العرض المذكور لا يتم لأثبات عس كليهما ، إذ عندما لم يكن لعين قيمة في بلد العدول فثبت العس عن قيمة أحدهما كإثباته عن قيمة الآخر لا عسره بهما حتى يتحقق العين .

وبالحمله والمدر فيما لم يثبت دليل على تعيين بلد على قيمة بلد العدول وبملاحظة العس بالنسبة فاما أن يكون قول أو أكثر . وعلى التقديرين يخص العين أحدهما خاصة دون الآخر .

ومسئعا : ما حكى عن «فصل الدباج» من عرض بيع ثوب بعرض وعقد البائع بـ ثوب يسوى مائة لعرض مائة وحسين فعس لمشتري ، واعتقد لمشتري أن العرض يسوى مائة والثوب مائة وحسين فعس البائع ، ثم تبين أن كليهما يساويان مائتين .

وهذا العرض لعس كليهما بعيد عن ساحة حلاله ، صروره أنه مجرد تعجيل عن لأواقعية له . ولعله من سهو قلم الناصخ .

وثامها . ما ذكره بعض من تعارض البتيس القائمين على عس كل من لدائع والمشتري .

وفيها أن تعارض البتيس يوجب مساقطهما فلا يشت به عس كليهما وليس بعرض الأمارات ، ولطرق كتعارض الأصول حتى يعمل بهما ما لم يستلزم مخالفة عمية ، بل تعارض البتيسين يوجب لتماقط . لعدم إمكان العمل بهما لاستلزامه تصديقهما وهو غير ممكن مع العلم بكذب أحدهما .

هذا سام لكلام في الوجود المتصوره للعن لكلهما . والله تعالى هو العالم .

«مسألة»

في أن ظهور العن سبب شرعي لثبوت الحيار أو كاشف .

ظهور العن سبب شرعي لثبوت الحيار أو كاشف عني .

وبعارة أخرى : العلم ، العن طريق صرف أو موضوع للحكم ؟ وجهه .

من قولنا

و بكلام منه تدره ، لظن اني ما بسعد من كلمات لاصحاب ، وأخرى بالظن

اني معد الادله .

أما لأول . فالمشهور أن ظهور العن كاشف لاسبب . بل عن « التذكرة »

أن العن سبب للحير عند علمائنا . وعندنا نص في حيار لرؤية أن الرؤية سبب للحير .

واظهار أن لحيار الرؤية والعن فيه حكم واحد . وحكي عن نصريح جماعة :

ثبوت الحيار قبل العلم . ولا ينافيه ما في كلمات آخرين كالمحكي عن « المسوط »

و « لشرائح » وغيرهما من أن الحيار يثبت عند ظهور العن ، لأن ثبوته عنده

لا ينافي ثبوته قبله ولا يدل على بعبه ، وتحصيل الظهور بالذكر لانه مورد ظهور

ثمرة الحير وهو الفصح لتوقفه على العلم بالعن لا لعدم ثبوت الحيار قبله .

نعم ما عن « لعبية » من أن ظهور العن سبب للحيار ودعوى الإجماع عليه .

الا أنه لا عبرة باجماعات « الغنية » .

و مما ذكره ظهر مدافع توهم اختلاف كلمات العلماء و اصطوائها في

ذلك .

ول شيخنا العلامة الأنصاري « قدده » بعد ما ذكر من اختلاف الكلمات ما لفظه :

لكي لا يحمي ارجاع الكلمات الى أحد الوحيين بتوجيه ما كان مهيأ ظاهراً في المعنى الآخر .

ثم قال : وتوضيح ذلك : أنه ان اردت بالخبار السلطنة الفعلية التي يقتدر بها على التصريح والامتناع قولاً وفعلًا ولا يحدث ، لا بعد ظهور لعن . وان اردت ثبوت حق للمعصوم لو علم به شيء مقتضاه ، فهو ثابت قبل العلم . واما بتوقف عنى العلم ، عمل هذا الحق فيكون حل الحائل بموضوع الحق كالحائل بحكمة أو بحكم خيارى السجس والخيبر ، وغيرهما

وأنت حذر بأنه لا يرتبط قوله « وتوضيح » . « لعن » بما ذكره سابقاً ، وإظهاره أنه توضيح لما قبله أولاً من المكان لوجه في كلامهم وحسنه فلا بد من ترديد من الوحيين بموله « ان تردك » . وان اردت كذا « بل المناسب » يقول : ان من قبل . ان العن سبب للحذر ، اردته الحق لو فهمي ، ومن قبل : ان ظهوره سبب ، أراد السلطنة الفعلية ثم ان ما ذكره من توضيح يشبه توضيح الواضحات ، واداهة ان السلطنة الفعلية بتوقف عنى العلم ولا يعمل ثبوتها بدونه

وأما ما جعله مؤيداً أن يكون لظهور شرطاً شرعياً من أحوالهم في صحة التصرفات السابقة في زمن الخيار ولم يحكموا بطلان التصرفات الواقعة من العائن حين حين المغفون .

ففيه . ان من حكمها عدم بطلان تصرفات لعن لا يفرق بين تصرفه قبل عصم المعصوم أو بعده ، وذلك من جهة أن لخيار عبده لا يمنع من التصرف السابق عن عنية الخبير بل يوجب ذلك الانتقال الى المدل ، لان صحة التصرف قبل علم المعصوم من جهة عدم ثبوت الخيار فيه وتوقفه عنى العلم

وأما بالنظر الى الادلة . فهي أيضاً دالة على ثبوت الخيار عند العتد ، فقد عرف نقله عن العلامة « قدس » .

وأما لاصور : فهو أيضاً مروط بالعن الواعي ولا مدحبه للعلم فيه . وكذلك لاحذر الحاصه المشتمله على حكم العن لراستداليها في المسأله .
نعم في بعض أحوار تنفي الركود الحكم بنوب ، الحار ممبأ على دخول السوق المعلوم كونه لاجل انعم تابعين على نوبه قلبه ، لكنه معارض بمورد أيضاً من تحييرهم اذا عسوا فيعرض منطوقه مع مفهوم لاول وهو وان كان أحص الأت بقديم المعلوم والخاص على المظوق العام مضمون .

نم لا لكن منهما حبه قوه وضعف فدور الرجح مدار الفرائي لحد حبه ، وهي هنا قاصيه بقديم نعم نوه المعلوم يكون ما اعبر به دخول السوق مسوقاً ليد مورد ما هو ثمرة الحيار عنأ و هو الفصح ، فيضعف دلالة على المعلوم .

ولمحمند : مدلل على أن نعره نفس العن نسب ان شحنا للعلامه لانباري « قد هـ ثلث لاثار لمحمونه بين ما يرب على المسطه العلبي ، والسقوط لتصرف ، فانه لا يكون ، لا بعد انعم بالعن ولا ينسقط فيه . ومه السب فسظهر أنه قبل ظهور العن من المضمون .

ولو قلد بشمول قاعده السب لثل حيار العن و بين ما يترتب على ذلك لحق الواعي كاستطاعه بعد لعدد وبين ما يتردد بين الامرين كالنصرفات الماقله فان تعليلهم السع عنها يكونها معونه لحق دي لحيار طاهر في ترتب السع على وجود نفس الحق . وحكم بعض من مع من التصرف في هذا الحيار - بمضي التصرفات لو افعة من لعين قبل علم المضمون يظهره : أن السع لاجل السلط العلبي . و لسع حينئذ هو دليل ثلث لاثار انتهى مهدأ

وهذا الكلام كما ترى مختل النظام ، لانه يحمل وحوها ثلاثة .

أحدها أن مراده تثليث الاحكام وآثارها ، لشرعيه كما هو ظاهر صدره

ثانيها : أن يكون المراد بيان أقسام ما يربط على الوحيين المذكورين في الكلام في كلامه من لحيار قبل العس كما هو ظاهر لدليل .
ثالثها : أن يكون المراد : أن الأحكام الشرعية بعضها يشهد على الوجد الأول وبعضها يشهد على نوحه الثاني وبعضها مردد بين لوجهين ، ولكن لا يلتزم أحراء كلامه على شيء من الاحتمالات .

١- الأول : فلا أحكام الحيار كلها ثابتة نفس الحذر الواقعي وليس شيء منها مشروطاً بالعلم به ، وأما استقاضه بالتصرف فهو أيضاً من أحكام نفس العلم ، عيته موضوع التصرف المستند لاحتقن في خارج الوجود عنده ، لأن المستطاع هو تصرف الكساف عن الرضا والالزام . وهذا لا يحتقن إلا بعد العلم بالحيار .

وأما الثاني . فلا ما ذكره لا يصحح أن يحصل ثمره من الوحيين ، ومنها ما ذكر من سقوط الحيار بالتصرف بعد تعلم بعض ، ومن بواضح أنه كذلك . سواء قلنا شوب الحيار من أول الأمر أو قلنا يحدو ، بالعلم ، ووجه ما عرفت ، فلا يصح ثمره من الوحيين . نعم تحصى لثمره ما ذكره أحراً بموته وتصح لثمره . الح « ولا ينطبق على ما عدا .

وأما الثالث : فهو حسن ، لأنه إلى تلفق من العلم بالعلم لانه إذا فرض كونه على لمعدون اتفاقاً ولو على القول بشمول القاعدة لحيار العلم فيكشف ذلك عن نفاء لحيار قبل العلم بالعلم والالزام كونه صمامه على لعاب ، بناءً على حرام القاعدة ، فهو شاهد على توقف الحيار على العلم . لئلا يفي لقاعدة المذكورة ، لكنه مضافاً إلى احصاء شهادته بالقول بالشمول وعموم القاعدة لحيار العلم وهو ضعف لأبسط في الأول وهو تصرف لمعروف قبل تعلم بالعلم ، إذ عدم كونه مستطاعاً لا يشهد على شيء لعدم منافاه شيء ، بها ، كما هو واضح .

« مسألة »

(في إسقاطات حيار النعم)

وهي أمور :

« منها » إسقاطه بعد العن ، وهو ما أن يكون بعد العلم والعن أو فقهه ، والاول
اما مع العلم بمرتبته العن أو مع الجهل به ، ولاسقاط في كل منهما ما لا عوص
أو مع .

أما الاول ، فإن ساقطه محذوراً لا عوص بعد العلم به ومرتبته ، فلا شك فيه . وإن
علم به دون مرتبه ، فإن أسقط لعن لم يمسب - من أي مرتبة كانت - فحشاً كان أو
فواحش ، فلا شك أيضاً ، وإن أسقطه برغم كونه فاحشاً ففس فحش . وهي لمرط
وحش من عدم طيب نفسه سقوط حد للمقدار من الحق ، وهي أن الحيار حق
واحد مسبب عن معنى القلوب لغير المتسامح به .

وبعد مرتبه لا يوجب بعد الحيار . فيسقط هذا الحيار لواحده بمجرد
الاسقاط ، وليس بعد عراب لعن من قبل بعدد أسباب الحيار كالمحسوس ونعم
فه .

والاخر هو الاول ، لأن الحيار وإن كان واحداً حقيقته وبنوعاً ، إلا أن أثره
متعدد بتعدد أفراد العن ، فالحيار الممسب عن لعن الفاحش فرد وعن الافحس
فرد آخر ، وإذا أسقطه برغم كونه فاحشاً ففس افحش ، المقصود غير واقع ، والواقع
غير مقصود

فإن قلب - بآدم من ذلك عدم سقوط الحيار رأساً حتى بالنسبة إلى الفاحش
المشتمل عليه الافحش ، إذ المعروف أن هناك حق واحد غير ساقط .

فت . نعم لكن إسقاطه برغم كونه فاحشاً يوجب رصائه وطيب نفسه بحبة

مقدار ما اعتقده ، وليس له ترجيح عليه به فتدبرونه لاجل ما عن تأمل
 و ب استنفذ بموضوع ، بأن يصلح على سبوطه بدل بيع العلم ، لمرئمة
 و لتصريح يصلح أي مرئمة كالت ، لاشكال فيه
 أم لو قيل و كان له مصرف أو اعتد مرئمة حاصه يصلح عيبه بموضوع
 فتبين أنها كانت مرئمة أعلى ، فيه وجود ثلاثة .
 أحدها بطلان الصبح . لأنه لم يقع شيء لحو الوجود ، بل وقع غير مقصود ،
 والمقصود غير واقع .
 نسبه ، صحته مع لزومه لما مر من أن الحارح و حد له سب و احد فاد
 أسقطه سقط .

ثالثها : صحته متردد لا لكونه صحيحاً مشتملاً على نفس ، حيث أن الحيدري
 صرح عليه باعتقاد كون سبه نفس لما حش ، من كونه في ، بدل أي متبادله أريد
 مما جعله عوضاً ضرورياً أنه كلف كان المتبادر أريد بدل بأرائه أي أنه حاصه ارضه
 من الأقل .

وقوى شيخ العلامة لاصطري « به » لا ر ، نه أمر بالمل ، واعلمه شره
 أن س نفس لا يحنق لأقوي الأموال امرية لبي لها قيمة عند يعرف فلا يصور
 نحتفه في الحنق لأنها لم يرد لها قيمة عند يعرف حتى يحري وبها العس
 هذا مضافاً إلى أنه لا يحنق موضوع النفس في الصلح ولو في ماله دعاوصه
 لأن مفهومه هو السام و الصبح وان كانت فائده فائده المعوضة والنس بما يحنق
 في لدعوصات ، ولاوجه لجعله أقوى ، بن الصعين أحد الأولين ، وقد عرفت أن
 الأقوى هو الأول .

هذا كله لو استظه بعد العلم ، وأما لو استظه قبل ظهوره ، وما ان يعضه محباً
 أو بعوض ، أما الأول : ففيه اشكالان :

أحدهما ، أنه من قبل إسقاط ما لم يحب .

ثانيهما ، أنه تعليق لتجهن لوجود الحق واقعاً .

والجواب عن الثاني : أن لتجهير من شرائط الصحة ، فإذا كان الإسقاط على وجه لتجهير صحيح ، ولو كان ذلك في الواقع معطفاً على وجوده لأن مطلق الحكم على موضوعه واقعاً مرفقاً في حاصل في جميع الموارد والمانع هو التسبق في العدد ، فإن قل : سقطه على تسيير وجوده ، بطل ، بخلاف ما روي . فسقطت وعن الأول ، أن وجود المقتضي كاف في صحة الاستدلال ، وهو المقيد والعين الواقعي . وذكر « قدس » في الكتاب ثمة وقس المقام بها :

مهما : براء لبراء المدعي لمعترض عن الخصم .

ومنها براءة الشيخ من لعبوب الراحعة أن إسقاط الحق المسبب عن وجودها

قبل حصول العلم بها .

ومنها : صحت در : لمع عند ظهوره مسجماً للغير في هذه المسألة .

وفي هذه الامثلة وشهادتها في المقام نظر :

أما الأول فله : مع صحته ، لأن المدعي المبرر في حكم الخصم .

لأنه بالتعريض يصير بده ، صحت وعنوان ، وقد ذكرنا في المصنف أنه لا يفتح ادراثة عن الخصم لأن موضوع الادعاء هو (دين لا العين) ، وحق لبراءة قل ليس متعلق بالعين لا بل بده ، فلا معنى لادراثة الأعلى القول بيمينه صحت ليس ، وهو باطل على المشهور .

وأما الثاني ، ولأنه ليس سقاطاً له ، وحده ، بالمقتضي - والدفع لتأثير المقتضي

من قول الأمر لأن براءة المانع به هو في صحت العقد بأن يقول للمشتري : بعدت بكن عيب ، ولا مقتضى للشكوك حينئذ حتى تكون البراءة مسقطه له ، وأين هذا من لتمام دعي وحده به لمقتضي دو ، شرطاً تأثير .

وأما الثالث فأولاً : أنه اثبات ، لا سقوط . وثانياً : أن صمم لأخشي لدرك
المسمع أمرت بتبدليل على خلاف (تأعيده) ، إذ مرجه في صمم المسمي . وهو اطل
لولا لتدليل . وأما الثاني . وهو ساطع يعرض فقد استشكل فيه « قلده » من حيث
لعرص لمصالح به فانه لا بد من وقوع شيء بأثره وهو غير معلوم فيكون ككلا
له بالباطل .

ثم قل : ولأولى صم شيء السبي لمصالح عليه أو صم سائر الخيارات إليه
بأن يقول : صالحتك عن كل خيار يكتذا .

وورد عليه بعض المشائخ من قارب عقد ب أن ذلك محقق للاجتماع ،
بحور لصالح مع العسم والحوال والأفوار والأكار اجتماعاً ، مصافاً لى أن ساء
انصاح على لخص من الحقوق المحبولة وشروط الصيغة إلى الحق للمجهول
لاوجه له .

وبه وقع ، بأنه الملتزم من لحوار مع الجهل بوجود الحق إما به . صورته
لسارع ، لأن لعرص الأصل بمشروعه تصيح هو قطع الراح . وأما حور دفي
غيره كـ ، هو مفرص كلامه مفعول وقد سبق من التحقيق في هذا المقام فراجع
ثم قال « قلده » بعد ما سبق من لزوم صم الصيغة - ما قلده : وأو تبين
عدم العن أم سقط بعرض عنه لأن للمعذور إما دخل على تدبير وجوده لا محذوراً
باعتقاد الوجود . الح .

وتوصيحه أن الصيغة ليست بأثر ، الحق للمجهول و نصيجه معاً متفقاً
بل إما هو بأثرهما معاً على تدبير وجود الحق للمجهول وبأثر الصيغة على تدبير
عدم وجوده ، فلا وجه لتسقط العرض وتعضه أو تبين عدم العن

لكن لا ينبغي أن مثل هذا التصدي في عهد و حد وصاح واحد لا يحنو عن شكل
من مع المسمع ارادد مصالح له وقوع العرض بمأثره بأثر الصيغة فقط على

تقدير عدم العس بل قصده . ما تعلق بمحله عوضاً لهما معاً ، فإذا تسى عدم عس لزم لتفريط والسعص .

بعم يمكن توجيه عدم التفريط بوجه آخر ، وهو ارجاعه الى صلح لصيغته فقط بالعوض وجعل سقوط خيار لعس شرطاً لآخر ، أو للعوض ، بأن يقول : صا الحدث عن هذا الشيء بهذا المال بشرط أن لا يكون لك الخيار لو ظهر العس وحيداً ولا يبقى الأشكال لأن الشروط لاتعاقب بالاثمان ولا يفسد التمس عليهما من العوض إنما هو بأداء عس المشروط . هذا إذا كان كلاهما جاهلين بالعس أو شاكّين فيه فصولح العس المحتمل مالم .

وإذا تردد واختلف ، فدعى المشتري العس وأنكره المبيع فصح أن يصالح إما على إسقاط الدعوى أو على إسقاط حق لعس من المبرك مالم ، لأن صحة الصلح في الأول صحة ظاهرة ، وفي الصحة الواقعية فدور مدار ثبوت الحق وفي الثاني خلاف ، ففي «المالك» و«جامع لمصداق» استظهر صحة واقعا معللا بأن البمين حق يصح الصلح على إسقاطه وحرمه في «الخواهر» أيضاً .
والتحقيق : أنه نعم ، على أن البمين حق للمدعي على لمبرك وحكم . ففي الشرعي تعين الصحة الظاهرية لأول المصالحة حيث لا يسقط الدعوى لعدم صحة المصالحة عن البمين لعرض صحة لحقوق البمين حكماً لاحقاً . وعلى الأول .
الصحة الواقعية ، وإن كان المدعي كادياً فصلاً عما لو كان شكاً

والتحقيق : أنه حكم لاحق ، لعدم مبران كلي شخصه - أي بشخص الحق من الحكم في مورد الشك بينهما - فحيثما الأصل يقتضى كونه حكماً فلا يصح المصالحة عنه لظاهره ولا باطلاً . ثم لو أقر بعد المصالحة على سقوط الدعوى أو على سقوط حق البمين فيؤخذ بأقراره بالنسبة الى ما أقر به من المال لفرد أقرار العقلاء على انفسهم .

ولو أقام المدعي شبهة - وإن هو كافر - للمكر في شدة به أم لا؟ وجهان بشأن
من ثل للصلح على سقوط حق الممس بمسألة نفس الممس أو لا؟
وب قلنا أن حكمه حكم الممس سقوط حقه ولا فائدة لسببه - وهذا لأنه في
شدة قراره بعد الصلح أيضاً - لأن الأفراد نافذ ولو بعد الحلف ، فكذلك بعد ما
هو بمسألة أيضاً -

وان قلنا ثل للصلح على سقوط حق الممس من مسألة نفس الممس وأما
فإنه قد وقع للغير - فإذا أضاف الممس له - كانت بمسألة قرار المكر في راعه
بالحق -

و«فيها» استدل في من العدد - في شرائط شروطه فيه -

ولاشكال فيه من جهة سنظر منه استلزام له بحسب وثائق الحيات وقد سبق هذا
وفي حصار لمحمدس أنه أظهر ح - ب الجميع في الممس إلا أنه اشكالا آخر ،
محتمس به - تحير وحسب الرأية والكان ورد فيه أوصح ودفعه شكل وهذا
صدا أكثر هناك إلى العناد وقد أتى لصحة من لم يشكك فيه لا لشبهة «فقد»
في محكي «الروس» وهو أن أشهر من سقوط الحصار في من العقد مستتر للغير .
قل في محكي «لروس» : وأو شرط روعه أو روع خيار الرأية والظاهر
بطلان العقد للغير .

وعن «غاية لمرام» - لحرم بطلان العقد والشرط وتردد فيه لمحق كذا في
الأنه استظهر الصحة .

وذكر شحسا للعلامة الأميري «فقد» في بوجه كلام الشهيد به ، حاصله :
أن المحس بالصلح ما يكون سببا للغير ، عسار كونه سببا للمحسن بالصلح ، ثم
أورد عليه - «ولا ثل بجهل مبتدئ بما لو كان عررا لم يصح البيع مع المحس
بالصلح»

وإنياً . ان ارتفاع الغرر عن هذا البيع ليس لاجل ثبوت الخيار حتى يكره
استدلاله موحداً بثبوته والا لم يصح البيع دلالة في التخلص عن غرر ثبوت
الخيار لانه حكم شرعي لا يرتفع به موضوع الغرر والا لم يصح بيع مجهول لوجود
ومعذر التسليم على نحو ثبوت الخيار والبرر وهو كما ترى .

والحمد أحد « قد » ، والاقوى هو الصحة ودفعاً للمشهور

وما حيز للرؤية ، فالاشكال فيه أوضح ، لان ارتفاع الغرر ، هو من جهة
توصيف المسمى على الأثر بوجود ما اشترطه من الأوصاف ، وشره سقوط
الخيار راجع إلى سقوط عتار ما اشترطه من الأوصاف ، فكيفما تناب على
البيع سواء وجدت الأوصاف أم لا فالأثر بوجوده المسمى عليه الصحة مع
استقاط الخيار لراجع إلى عدم الالتزام بوجودها ببعض سن

ولاحصل ، ان لم يوجب اشتراط سقوط الخيار رفع ذلك للأثر الأول فهو
تناقض وان أوجب فهو غرر كما لو لم يشره من أول الأمر . لا أن يقال مرجع استناد
الخيار ليس إلى شيء من ذلك ، بل مرجعه إلى الالتزام به ، تأثير بحلف ما شرعه
من الأوصاف ولأن في من الالتزام بوجودها وبين الالتزام بعدمه انما يحلف .
كما ذكره شيخنا ، للعلامة الانصاري « قد » ثم أمر بالتأمل ولعل وجهه ما
ذكره في حيز الرؤية بعد تفوية تولد عدم من « ما » للالتزام شيء إلى عدم
الالتزام لوجود الأوصاف اذ لا معنى للالتزام بعدم الخيار عند غير المتخلف الا
عدم الالتزام بوجوده بل يرضى بعدمه سواء وجدت الأوصاف أم لا ، فيعود محدود
التناقض أو الجهالة والغرر .

وتصبح الحد : أن في المسألة وجوهاً بل أقوالاً ثلاثة

أحدها : فساد الشرط والعقد معاً ، وان قلنا بعدم سبب فساد الشرط و

لعدمه ، فخره في « المذكورة » وشيخ العلامة « قد » في حيز الرؤية

ثانيها : صحة العقد والشرط كما ذهب اليه في «الجواهر»
وثالثها : فساد الشرط دون العقد .

وجه الأول : ما مر من سبإم الشرط بسد كور التناقض أو الجهالة و لغيره ،
فبعدمه الدخول من شرط يقتضي فساد العقد ، و قد ثبت به م كون الشرط انعاسد
من حيث هو مفسداً للعقد .

وجه ثاني : أن مرجعه الى عدم ثبوت الخيار لو فرض تحلف الوصف ،
وهذا لا يؤدي لغير لادعاه نفس لتوصيف ، عايداً الامر أن نتجعه حكماً شرعياً
وهو الخيار ، فاشترط سقوطه .

وجه ثالث : أن فساد الشرط ليس لتناقض ولا لجهالة حتى تؤدي
الى فساد العقد ، بل لكونه استثنائاً لما لم يحجب ، وهو بطل ، ففسد الشرط دون
العقد عني وبأس سائر الشروط لم يلا يقتضي فسادها فساد المشروع على التحقيق .
والأوجه هي الوجه الثاني ووافقنا صاحب «الحوهر» الأصعب ما استدل به بالفساد
من لزوم التناقض والغرر .

ثم أولاً : فالتقصيد لو اشترى لعب عنماداً على الرؤية لسانه أو عني
خيار المانع من دون توصيف في العقد حيث اعترف القائل بالتبطل به بصحة
شرط سقوط الخيار هناك ، فان أوجب ذلك الجهالة بجري في بعضهين لا محاد
المساق و كذلك لو بيع عنماداً على أصل بصحة و شرط سقوط الخيار لو
ظهر العيب وان تردد الامر بين الصحيح و لمعيب عرر وجهته .

و ثانياً : أن لزوم التناقض و لجهالة مضي عني أن يكون التوصيف في لعب
المختصة رجحاً الى الالتزام بوجود الأوصاف المذكورة في العقد وهو باطل ،
ولا يستقل حقيقة الشرط والالتزام في لجري الخياري ، ولا لزوم بطلان العقد
رأساً ما من أول الامر أو من حين الخلف لاصحته مع الخيار لأن الالتزام بوجود

الوصف ان رجع الى قيد لمبيع كان تعليماً مطلقاً ، و ن رجع الى نصيب المبيع كان حكم نطقت بوصف حكم نطقت الحس والمهارة في البطلان لان الواقع عر معصود و لمعصود غير واقع وان كان التزم ما مستهلا غير راجع الى شيء من الامرين فهو غير معقول أو شرط في موضوع الالتزام أن يكون أمراً اختيارياً مقدوراً للمكلف والأوصاف الخارجية في العن الشخصية كالكفاية والسواد و بداهة وغيرها ليست بحسب اختيار ، للمكلف بل هي أمور خارجية تكوينية .

مع اننا نتفق ذلك في الأفعال الخارجية وفي الكليات حيث أن معنى الالتزام في الاول التزام ببيعهما في الخارج لكونها مقدورة وفي الثاني نصيب لدائرة المبيع وحملة واحداً بالوصف دون غيره من مرجع التوصيف والالتزام في نصيب الشخصية الى حداد لدعي للمشتري في اقامه على الشرع .

والتوصيف ليس الاك حار النسخ والرؤية السابقة في كون المبيع من أسباب حدوث الدواعي للمشتري ، وهذا نفسه رافع للجهالة و ن حصل لشك و حتمل التحلف .

ومن الواضح أنه يصبح شرط السقوط في صدور احوار لدفع لانه وان أحس بالوصف على سبل الحرم ، إلا أن المشتري حيث يحصل الخلاف فيشرط في العقد سقوطه .

وكذلك في المقام لانه انما يمر له احوار الدفع فطلبت دعوى ن مرجع شرط سقوط خيار الى الالتزام بالمبيع كائناً ما كان اذ ليس مرجعه له ، كما أنه ليس مرجع اشتراطه في الرؤية لانه لا الالتزام بالمبيع انما حصل بداعي وجود الوصف لاطناً كما أنه ارتفع لتقص عن البين بعد خروج التوصيف عن الالتزام .

ون قلت : لو لم يكن التوصيف التزاماً لزم اسقاء لخيار عند التحلف ، لان

تحلف الدواعي ليس ميباً للخيار قطعاً .

قلت . نعم . ندعي لو لم يذكر في من العقد فلا عرره به . اما اذا ذكر في العقد صدر تحفته سبباً للخيار سبباً اذا كان من الاوصاف المالية والحاصل . ان لا يعمل فرقاً بين التوصيف وبين حذر النافع والرؤية السببية لافي رتدع الجهالة ولا في ثبوت انحراف الوصف ولا في صحة اشترائه سقوطه في كل من بيع و حذر ، فالأقوى حينئذ صحة شرط سقوط الخيار و«مبها» اشتراط سقوطه في متى العقد .

ويرد عليه ضرورة من الاشكال ان يعمده في الخيارات المتممة كما ذكرناه آنفاً ويريد من هذا انحراف وحرار اربعة اشكال آخر ، وحاصله استسراغ استراط سقوط فيه ، العرر والجهالة في البيع الا أن الاشكال في لاجبر أقوى من الاول .

وقد نشر شهيد قدس في «الدروس» في هذا لعدم مالمعه : ولو اشترط رفعه ورفع حذر اربعة . ولطهر بطلان العقد لعدم . ثم فرق بينهما بأن العرر في الغبن سهل الإزالة .

وأوضح شيخنا العلامة الانصاري «قدس» ذلك الاشكال بأن الجهل بمقدار ماله المبيع كالجعل بصعته لأن وجه كون الجهل بالصعاب عرراً هو رجوعه إلى لجعل بمقدار ماله ، ولذا لا عرر مع الجعل بالصعاب التي لا مدخل لها في القيمة . ثم أورد «قدس» على هذا الاشكال توجيهين .

أحدهما : الجهل بمقدار المالية غير مانع عن البيع والا لم يصح مع الشك في القيمة .

والثاني أن الجهل بمقدار المالية ان كان مانعاً فلا يرفع شرط ثبوت الخيار ، أيضاً فصلاً عن عدمه ، اذ لا يحد في رفع العرر ولا حرج عنه ثبوت الخيار

لأنه حكم شرعي لا يرتفع به موضوع العذر ولا يصح كل بيع عرري على وجه الرارل وثبوت الخيار كسح المحلول لوجوده لمتعدد تسليمه هذا كنه دسمة أبي لعل .

وتم تذيير لاسكان الوارد في الرؤيه ثار اليه يضا «فده» في الكتاب، وحاصله رجوع الاشتراط إلى إلغاء ما قابلا عنه وأوقف بعد من الوصيف في المعنى ومن ليس به يوجب التحيل في السع ثم احتسب نسخة لأن الاشتراط لا يرجع إلى إلغاء السعي الواقع بسبب ورفع الالتزام المبرور بل إلى عدم تأثير تحلف تلك الأوصاف التي هي العهد عليها

ثم أمر بالنس، وبعل وجهه قد في خيار الرؤيه من مطلق الشرط مع رد وانه قد مضى إلى كونه راجعاً إلى إلغاء السعي الواقع منها الذي وقع العقد عليه فيؤدي حينئذ إلى جهالة المبيع .

هذا وتفاصيل الأول، والوجه مذكور هناك، وحاصله ثلاثة أبواب - بعد الشرط والمشروط - نسبي - صحيحها معاً - الثالث - صدق المشروط دون الشرط .

وجه الأول . يوجب الشرط جهالة المبيع، فيفسد المشروط وإن لم يقل بأن فساد شرط موجب لفساد المشروط، ادخلت فيما إذا لم يحصل منه ما يوجب احتلالاً فيفسد بشرطه والمشروط وأما إذا حصل منه ذلك فلا خلاف في فساد المشروط حتماً . ولتقدم من هذا القليل على ما عرفت .

وجه ثاني . أن بعد وقوع السعي والتوصيف، ويرفع به الجهالة، فيستلزم سقوط الخيار لحصول التحلف لا يرجع إلى رفع اليد عن التوصيف المتقدم حتى يوجب الجهالة، لما أفاده المحقق الثاني من أن رفع العذر ليس بالخيار حتى ثبت بارتداده، فإن الخيار حكم شرعي لا أثر في رفع العذر بخار

بيع كسل مجهول مراراً لا لان العرر هو الاقدام على شراء العائنه على أي صفة كانت ، ولا يرتفع ذلك بالالتزام على المسح و لحيار مثلاً
 وإنما من محض فيه ليس قد اعمى أية صفة حتى يكون عراً بل على التوصيف المذكور في متن العقد ، فاشترط سقوط الحمار ليس الا كاشتراط التسري من لعبوب ، مع أن هذا الى الجهالة في المبيع بل العرر فيه أفحش لانه في قوة بيع الشيء صحيحاً أو معيماً .

ونظير ذلك أيضاً ما ذكرناه في بيع المملوك وعمره من صحة لبيع باللمسة في الاول دون الثاني مع استلزامه العرر والجهالة أيضاً . فالوجه في صحة الثلاثة وأضرارها أن لعمرة في صحة لبيع وعدمه على الحال لا المال ، فان استلزم الجهالة في الحال فهو فاسد والا بأن حصل العلم والثاني في الحال وان استلزم لجهل في المال لا اشكال في الصحة كالأمانة المذكورة .

ووجه الثالث : أن قصد الشرط ليس من جهة العرر حتى يسري العرر في البيع فمعد بل من جهة أنه اسقاط لما لم يتحقق ، لان الحيار ما يتحقق بالرؤية ولا يجوز اسقاطه قبلها .

هذا وشيخ العلامة الأميري «قده» احتار لأول لانه بمرلة رفع اليد عن الالتزام فيوجب التناقض والعرر والجهالة ، ولكن الاقوى هو الثاني كما احتاره المشايخ العظام - منهم صاحب «الخواهر» - لوجود المقتضي وانتفاء المانع أما الاول : فلعروض أدلة البيع والشرط ، وأما الثاني : لان قصوى ما يتحيزل أن يكون مانعاً هولرزم التناقض المؤدي الى العرر ، وهو معد ، لان بزم التناقض اما يكون على كون التوصلف المرزور بمرلة الالتزام منه على كون المبيع موصوفاً بهذه لصناف وعلى كون لاشترط في قوة رفع اليد عن الالتزام المرزور وهما فاسدان :

أما الأول فما حقق في محله من أن الالتزام بالشئ، إما يصحح من المتمم إذا كان مقدوراً له، وهو لا يكون إلا في الكلّي أو في لأعدل الحارحية، لا في الحرّي وهي المعيّنة لوجود لحارحي، إذ لا يصح الالتزام من أحد لكونه موصوفاً بوصف كذا بعدم تعمق القدرة على إيجاده، لأنه إما أن يكون في لحارح موصوفاً به فلا تعلق للقدرة على إعدامه وإلّا، أو يكون فاقداً له فلا تعمق للقدرة على إيجاده ومن المعلوم أن المقدورية لابد أن تساوي فيها طرق الوجود والعدم وهي متفية في المعين الحارحي.

وهو نحن منه من قبل لمعّين الحارحي كما لا يعدمى، ولا وجه للالتزام المبرور فيها من توصيف فيها برفع إلى بين الدواعي الحارحية كفي برغم فيها لمشتري. ولا يفيده سقاط أثر للمعّين فيها الموحى لشوب الحار لعدم رجوعه إلى رفع اليد عن الالتزام المقدم على لقول برفع الوصف إليه أو رفع اليد عن لحكم شوب الداعي المبرور.

ومنه ظهر فساد الثاني، إذ لا شرط في المقام بطير الاشتراط لواقع فيه وقع السع على الرؤية القديمة، ومن المعلوم عدم رجوعه فيه إلى إساءة الدعوى إذ لداعي هذا لك ما هي الرؤية القديمة وأن الاشتراط فيه إنما هو لمجرد ظروف احتمال التعبير ونحوه الموحى للحيار لو لا لاشتراط المبرور لا رفع اليد عن الدعوى فكذلك الاشتراط في المقام لا يرجع إلى رفع اليد عن الداعي لموجود في المقام بل إنما هو لمجرد سقاط الاحتمال لمحتمل الموحى للحيار لو لا الاشتراط المزبور.

وكيف كان فلا فرق في المقام بين ما نحن فيه مما وقع السع فيه بالتوصيف وبين ما وقع لبيع بالرؤية في صحة الاشتراط وعدمها، وإن صح في المقامين ولا فلا في شيء منها. والتمرقه بينهما كما عن شيخنا العلامة الأنصاري عبر

مشتمة على الفارق ، وقد أشار إليه في الكتاب من أن حوار السبع في المقام إنما هو بالتوصيف ، وفي ذلك لتمام إنما هو بالامارة الشرعية من أصالة لصحة ودخولها غير محذور في ذلك الفرق كما لا يخفى على المتدبرين من المقامات وغيرها من الأمثلة المذكورة كسري لشرح ودخولها من واحد

و«مبدأ» التصرف ، و لأقسام المتصورة في التمام كثيره ، فقد عدتها في «لروضة» إلى ما يريد عن ما في صورته ، والآخرين إلى ما يبيع ثلاثمائة أو أربع مائة ، والجمع منها يقع الكلام بآراء في حل التصرف وأخرى في نفس التصرف ، أما الأول فتندرج تحته مسائل :

(المسألة الأولى) فيما لو تصرف لمعوض بأحد التصرفات المقتضية في سائر الحبر بمتعمدة بعد العلم بعدم فسعي التعرض إلى مقتضى الأصل العيني وأصل اللغوي . ومقتضى كلماتهم المتبوعة في الباب .

ثم الأول : فهو تنصبي لأصل الحكمة بكون التصرف بتول متعلق مسقطاً لمحرر إلا ما علم عدمه أو الحكمة بعدمه كذلك إلا علم ثبوته؟ وجهان متباينان على كون الشك في الاستطاعة في مورد الشك راجعاً إلى الزرع أو إلى الدفع ، وعلى الأول يعين الثاني ، كما أنه على الثاني يحكم بالاول ، وتظهر الثمرة منهما د شككنا في كونه مسقطاً كما إذا لم يفتقر بأمانة الرضاء أو افتقر بعدمه ، د على الاول يحكم بعدم سقوط الحبر وثباته وعلى الثاني يحكم بسقوطه نظراً إلى حرمان استصحاب الحبر على الاول دونه في الثاني عني ما هو التحيق . هذا في البناء .

وأم المسمى : فهو أيضاً مسمى على كون العقد المشتمل على الحبر بملاحظة افتراءه بالتصرف وعدمه بوعده وفرد من التمتع أو لا ، بل فرد واحد وسوء واحد ، فإن قلنا بالاول فلا شبهة حينئذ في كون الشك حينئذ يرجع إلى الدفع لا

رفع ، كما أنه على الثاني لا يسمى ريب في كونه راجعاً إلى الرفع ، والاطهر هو الاول فعين الحكم بلزوم العقد وعدم ثبوت الحيار لما قرر في محله من عدم حجته الاستصحاب مع الشك في المنعضي ، ولأنه من الرجوع إلى أصله لزوم بمعنى استصحاب بقاء الملك وعدم رولته بالفسخ ، والتي ما ذكرنا أنها «عقد» في الكتاب إلا أنه قد حكم أولاً بكون الشك المربور من قبل لشك في الرفع بمجرد استصحاب الحيار ، ثم أمر بالتأمل ولعله شدة إلى ما ذكرنا من كونه الشك في الدفع فلا وجه للاستصحاب .

و لعجب مما صدر عن بعض من فارب عصباً من لحكم بعدم حريان الاستصحاب ، وان قلنا بكون الشك المربور من قبل الشك في الرفع نظراً إلى كون التصرف سمساً ، لعدم كون الحيار يديه ، وفيه عرسة وصحة ، لأن كلامه مبني على أمرين . أحدهما : أن يعبر الحيار بالتسطة على طرفي العقد امضاء وإزالة . وثانيهما : أن يبرم بكون التصرف حاراً للعقد وسبب كونه .

وفي كليهما نظراً ، أما الاول : فلأن الحيار عبارة عن المصلحة على الأزالة دون الاند ، مصداقاً إلى التسط على الاثاء لا محصل له .

وأم الثاني : فلأنه ان أريد بهذا التصرف الذي حكم فيه بكونه استمماً كماً بالعقد التصرف المقرون بالرضا الفعلي منه على اجارته العقد وابعائه فهو مما لا كلام فيه ولا يكون هو مورد الشك المربور ، إذ الحكم فيه بكونه مستقلاً بحيار جمعياً ، وإن كان هو على خلاف القاعدة الاولى ، إذ مجرد رضائه بالتساقط الحيار غير مستلزم لامضاء لشارع إلا أنه ثبت ذلك بالدالة . وإن أريد منه ما عده من التصرف المقرون بعدم الرضا أو لتساكب عهدهم فلا سلم فيه ان هذا سمساً بالعقد .

وأما الاصل اللغوي . فهل يقتضي سنوط الحيار بالتصرف أم لا ؟ وجهان

مر كولا ان الى بيان لادله الواردة في الباب . فعول : منها لعمومات ، ومنها : أدلة لاصرد ، ومنها : العلة المسبقة ، ومنها : لاجماع المدعى على ثبوت لخبار ، ومنها : لاجماع المستول على سقوط لخبار في خصوص لمقام يتصرف لعمول ومنها : لاجماع على كون لتصرف بقول مطلق مسقياً للخبار ، ومنها : غير ذلك لا أن معاد تلك لادلة مختلف فيه اذ معاد بعضها للروم وسقوط لخبار وبعضها لآخر بقاء لخبار .

أما لعمومات : فلا ريب في كونها مقتضية للروم سواء على ما أشربنا من كون العموم حوالياً وموعداً وأن يكون له مد بملاحظة لاقتران بالتصرف وعدمه منسباً الى قسمين وموعس حسب ما اشر اليه «فقد» في المسألة لآتيه في فوريه لخبار وعدمه من التفصيل في لمسك بالعمومات واستصحاب حكم المحخص من عموم لاحولي وبين لعموم لارمدي ، وأنه يتبع الاول في الاول ، ولثاني في لثاني .

فلازم هذا لتحقيق هو لمسك بالعموم والحكم بلروم العقد وسقوط لخبار بالتصرف فيما نحن فيه ، لان مقتضى العموم أولاً هو الحكم بلروم جميع أفراد العقد حرج عن تحته بأدلة العس ، لعقد المشمل على العس ما لم يتصرف لعمول فيه ، فاذا وقع لتصرف منه من العمول مثلاً شككنا في كون المرجح صالفة سواء حكم لمخصص واستصحاب حكمه أو العموم المتقدم ، فالتحقيق هو الثاني لو صوح كون لعموم بملاحظة لتصرف وعدمه حالياً وموعداً للعقد .

نعم مقتضى ذلك هو التعبير بعدم ثبوت لخبارها ما رُشاً لا التعبير بسقوطه بالتصرف ، الا أنه يكون على صرب من لتامح كما في بظائر المقام . ولكن يوهن ذلك مقتضى الدليل الثاني ، لان مقتضى أدلة لاصرد هو الحكم بقاء لخبار ، كما أن مقتضى لاربع لحكم بثبوت لخبار الا أنه أحاب شيخنا لعلامة لانصاري

عن الاول بعدم دخول ذلك أعني صورة التصرف مع عدم المتصرف تحب أدلة لأصـر كعدم دخول صورة اقامه وعن الثاني بأنه غير ثابت في المقدم .

ويرد على جوابه الاول : بأنه ان أراد من التصرف الخارج عن أدلة لأصـر لتصرف المقرون بالرصاص لفعلي مسلم ، إلا أنه لا كلام فيه لحروجه عنها وسقوط الحبر به اتفاقاً ، وان أراد الغير المقرون به ، سواء دل عليه نوعاً أولاً ، أو يدل على عدم الرصاص ، وحروجه عن تحتها ممنوع فيصير حينئذ حاكماً على العمومات نعم ما أفاده من عدم حريان الاحتجاج في المقدم مسلم ، لان الاحتجاج ينظر الى بيان حكم حيز العن في نفسه من دون أن يكون له نظر الى ملاحظة تصرف وعدمه ، وهو من هذه الجهة مهمل لا إطلاق في معناه

وأ ، دليل ثالث ، أعني لعبة المستظة ، ان لم ينل ما يحصر مبادئها في حصر الرصاص لفعلي والشخصي فلا ريب في اقتضاها ، الحكم بسقوط الخيار اذا كان المراد أعم من التصرف لمسمى عن الرصاص لنوعي فصلا عن التهدي ، وقد عرفت في حيز الخواص أن الأقوى هو ما يدل على الرصاص النوعي .

وعنى ذلك تنصر أدلة لأصـر على فرض حريانها في مقام محضصة تلك العلة المستظة مؤيدة للعمومات ومعصدة للدليل الخامس والسادس ، وان قيل في الاول أنه غير محرر لان المحكي عن « الخلاف » والفصل المتذا هو لقول بالسقوط من دون نسبة الى الاصحاب . ولو كان في اليقن لكانوا يستندون اليه وكذلك في الثاني . إلا أن العمدة هو العمومات والعبة المستظة ، ولا يفيها الاحتجاج المدعى على ثبوت الحبر لما عرفت من اهماله ، ولا قاعدة لأصـر لكونه محكومة بالعبة المستظة ، فالأقوى هو للروم بالنسبة الى التصرف لئال على الرصاص نوعاً . وأما لتصرف الغير المقرون بالرصاص أو المقرون بعدمه ، فمقتضى لتحقيق نفاذ الحيز نظراً الى حريان قاعدة لأصـر من عبر حريان العلة المستظة حتى تكون حاكمة

عليها ثم به لأفوق مما ذكر من التصرف لمستحق بين كونه دافلاً أو غير دافٍ وبين سائر أفعاله .

(مسألة السابعة) فيما لو تصرف لصغير قبل النسخ بالنسخ وقد حكموا بعدم كونه مسقطاً لا دافلاً ، ففقد الكلام تارة في الدافٍ ، وأخرى في غير الدافٍ . أما الثاني ، فلا اشكال لبناء التصرف عليه دلالة التصرف مع الجهل على الرضا بزوج العتق وتحصيل التصرف في عدم كونه مسقطاً الأعلى لقولنا العتق ، وهو ضعيف قولاً وقائلاً .

أما الأول ، فبمساعدة من الأثر هو سقره لغيره ، ولعله لعدم إمكان استرداده مع الخروج عن الملك ولكن لشبهة « قدده » استشكل في « العلامة » ، خاصة أن تصرفه لم يوجب لغيره ثاب مع تصرف أيضاً والتصرف مع الجهل بالتصرف ليس إلا أما عدمه فموجب تدارك التصرف باسترداد ما دفعه من ثمنه ، ورد بدل عن ثمنه ، ولأنه وقوب حصل تصديقه على العتق ليس ضرراً ، والعين للبيعة ، كانت مثنية ، فلا ضرر بسببها من ثمنها ، وإن كانت قدومه وتعريفها ببيعها على الله قيمته .

وتبعه في ذلك الأسكال جماعة واسمحه شحاً لعلامة « قدده » فلا يحاول لمسأله عن عموم . وقد نسي على كون نفع العتق في ربح لغيره مسقطاً للحدار وعدمه وإن لم يثبت الشرع كالنفع الشرعي كالنفع العتقي .

أما الأول ، فالظاهر شأنه على أن الحدار هل هو عبارة عن استرداد العتق أو رة لعدم ، وعلى الأول ، يتعين كون الملبف مسقطاً ، لعدم مكان لاسترداد وعلى الثاني : يتعين عدمه لعدم العقد بحاله ، فعسماً فيما لا بد من الحدار أو كلفته لغيره . وحدث أن الحدار حملته وسأكة وكلفته من محتجته لابد من لحمل عتق عتق استيفى وهو المعنى الأول ، إذ استرداد العتق يستلزم رة العقد أيضاً لكونه

مسحاً فعلياً دون العكس .

وبذلك يدفع ، يؤولهم من أن استرداد العين مما لاوجه لتعييه ، لانه مع رالة
لنقد تحمل عيبها ، لاثار وندربها لا ثمره له بل غير محلل لوصوح عدم جور
سترداد مال الغير .

وجه الادعاء - أن الاسترداد مسدود لانه لا ينفذ وفتح له بالفعل ، وأما رالة
العدم أعم من أن يكون حاصلاً بالفعل أو بالتقول وكيف كان بناءً على كونه
عبارة عن استرداد انفس بعض القول بكون الشك مستطاً للحيار وأما بناءً على
مع ذلك كان المرجح هو الاصل العملي - فهي كونه استصحاباً لحيار أو
استصحاب بناءً لملك وحجاب مبان على كونه الشك لعموم من قبل الشك في
الرافع نظراً إلى تحدد موضوعي ما قبل التصرف ومعه ، أو من قبيل الشك
في المقتضي بناءً على حصص المدة سبهم . وقد عرفت في هذا المقام أن
المحتار الثمي ، وعينه يلزم العقد بالتصرف المردود .

هذا وربما تنسب المسألة على ما كان الحيار مسدوداً من الأدلة الخاصة والاحبار
المخصوصة كحيار المجلس والحدود وشرطاً أو مستفاداً من أدلة لاضرر . وعلى
الأول حيث يكون الحيار محملاً فلا بد من الرجوع إلى القدر المتيقن وهو سرداد
العين ، ولأزمه سقوط حيار . وعلى الثاني يرم البول بكون الحيار عبارة عن
أدلة العقد لعدم ارتفاع لضرر بمجرد تعدد روات العين ولأزمه بناء الحيار .

ودعوى وهه بعدم وجود الحيار مدفوعة بوجوده وعدم من ذلك أيضاً أنه
د كان مستفاداً منهما لكون العود حيثئذ بالجهة لا حيزه أيضاً فيقي الحيار

وهذا الفصل يستفاد من كتاب لأنه استثنى على تقدير استفاده من أدلة
لا ضرر ما اذا كان الحيار مشروطاً في ضمن العقد يرد لعين كما في حيار بشرط
وجوه . وهه حيثئذ يلزم العقد بتعدد الرد ، كما لا يخفى

وفيه : " أن اشترط رد العين في ضمن العقد ان كان يرجع الى بناء العين في جميع الحالات ، فلا ريب في بطلانه لخروجه عن بحث بقدره والاحتذر وان كان راجعاً الى اشتراط ثوب خيار عند السكن من استرداد العين خاصة ، ففيه : أنه حارح عن لشروط عقلانية لبي تحري على مجرى النفع و لعطة ، اذ من لمعوم كونه صبراً على المشتراط ، اذ يصيب دائرة لخيار وانحصره بوقت دون وقت لمشارف كان صبر عليه فلا فائدة في هذا الشرط بل مشروط له فائدة عقلانية فلم يشمه دليل الشرط ، وان كان يرجع الى بقاء العين بمعنى عدم تلاف الشرط وهو وان كان دحلاً تحت قدرته الا أنه خلاف مقصده المشروط له .

هذا كله في لمسي لاو ، وقد عرفت اختلاف المتأخرين وأما الحق في المقام من جهة أن من أدلة لبي قاعدة لاصرر المحصورة في لتمام بعمل الشهد « قدست روحه السعيدة » هو أن التأخر ليس « - - - - - » فالحيار فلا ريب أن لخيار عبارة عن رالة العقد ، وهو يكون ولو مع تلف العين .

وأما لمسي الثاني ، أعني أن لتلف شرعي كالتلف العيني .

فالمعروف ان اجماع على ذلك ، فالسمع هذا ملاحظه هذا السريال والتفصيل المذكور هو الحكم بكون الخيار هاهنا عده عن ازالة العقد لأصده لبي أدلة عني لاصرر . نعم بملاحظة وهذا لزود كثره لتخصص وعدم حابر لها في لتمام لو فلما بعدم كفاية عمل الشهد « قدست » في لخيار لا محض عن قول الأكثر الذي استدلل له تارة : بأن الخيار عده عن رد العين وعدمه فاذا تعدد أحد فردي التمهيد فيه تعيين الآخر .

ففيه : أنه مفوض بالتألف العيني لا بصدع استرداد العين هناك مع أنه ليس قول بالسقوط هناك والفرق أنه من غير دي الحق بخلافه هاهنا مدفوع بأن تصرف دي الحق في حال الجهل كتصرف غيره فلا تعد « قدماً » ولا كلاً « عن المصداق » .

و محلول : بأن الخيار هو المحير بين الرد وعدمه : إذا قلنا بأن متعته هو العين
وأما إذا قلنا بأن متعته هو الثمن - كما هو الصحيح - فلا بد من القول بأنه تحيير
درالة العقد وعملها ، فلا ثمن من المثلث ، فيكفي في رد الاستدلال
وأخرى ، إطلاقاً ، مداحاً ، عيماً متى كون التصرف في رهن الخيار من له خيار
مستقط له وشامل للمقام أيضاً .

وهو : أنه غير ثابت لأي صورة عنه من له الخيار ، لكشفه حينئذ عن استعطائه
لخيار ولايجري في صورة الجهل ، هذ كنهه في تصرف لمعول وأنحته .
(لمسأله ثابته) وما لو تصرف عام ، وهو أيضاً على أحد ، لأنه لا يحل
ما أن يكون مقلاً بأن يخرج لعن عن ملكه ما يحل أو الوقت أو الثمن أو ما عني
يردك لاستدلال أو لتصرف بالمعبر ، لأنه وله حصة حصة تأتي بعينه ولا اشكال
في عدم كون تصرفه العبر الماتية مستقطه لخيار لمعول ، بل كدلت في الدفعة
أولاً على ما هو الصحيح ، بل في الكتاب . ولقد ظهر أنه لا وجه استقوط خيار لمعول
ون كات هذه العارة لا يحل عن نوع سماح ، لأنه إن أردت ذلك عند ثوب
الوجه في سداد التصرفات بغيره فله فلا وجه لدعوى الصوري ، بل هو موقوف به ،
وان أردت به عدم ثبوته في التصرف السافل فلا ريب في حريز الوجه مستند في كلام
لعلامة المحكي عن « التذكرة » من أن الخيار لأجل مستند لعن واد يعني
ولو بالبيع لشري انتفى الخيار ، وكون التلف ممن له الخيار كما في السابق
وومن عليه الحق لاتفاوت بينهما في ذلك .

وكيف كتب ، السعي هو عدم سقوط الخيار لعدم حدوث الوجه أصلاً بل
لأجل حريز عدة لأصرر المحصره في التمام عمل الأصحاب بلا كلام وأرباب
بحلاف المسألة انساباً لعدم حصاره فيها . وهذا هو الفرق بين الداميين ، وحينئذ
قد فسح المعول ووجد العين خارجة عن ملكه أو ما بأن عني العائن أو وقف

أو باع فهي بطلانه أي بطلان تصرفات لعن من أصله كالميرتهن أو من حيث
كالشفيع أو رجوعه الى البدل وجوه :

و استدلال الاول - وان لم يكن له قائل - بما في «الحواهر» و الكتاب . أن
وقوع لعنه في متعين حق يوجب ترلرله من رأس ، كسبع لوطي ، فاد فسخ
نظ من أصله . ونقرر آخر . أن حق العير كملكه ، وكان التصرف في ملك
العير يوجب بطلانه فعلا بحيث يحتاج يعود الى حارده منه ، وإن أحرار وهو والا
يظل من أصله .

ولثاني يوجب ثلاثة أحدها ما أسار في «الحواهر» بما حاصله . أن
الشراء الثاني مفرغ عن الشراء الاول ، فكما أن الاول صحيح غير لازم كذلك
لثاني وثانيها ما أشار إليه في الكتب . أن الجمع بين حق الميراث والعن
بعضي الحكم بالصحة دون اللزوم ودون البطلان . وثانيها . فيه أيضاً لكن في
أحكام الحار بما حاصله . أن الشراء الذي مفرغ من وثأ وبعه وأعلى الاول .
وإذا زال الاول فالصح ولا وجه لثانيه ، ولعل ذلك يرجع الى ما في «الحواهر» .
ولثالث أيضاً بوجوه ثلاثة أحدها ما في «الحاهر» من أن مقتضى الجمع
بين ما يقتضي بقاء الحار وبين عدم أدله لزوم العقد غير الحكم بصحة وروحه
بالسنة الى العين دون البدل فرجع اليه . وثانيها في الكتب من عدم تحقق
الخيار قبل ظهور لعن عن وجه جمع من تصرف من عليه الحار ، كما هو ظاهر
جماعه . وثالثها : ما أشار فيه أيضاً من أن تصرف من سبه لخيار في زمن الحار
صحيح لازم - كما سيحيي في أحكام الحار .

ويرد عليه أنه مصادره سنة . ذلك لأن الحق السابق هل يسمع من يعود
بعد التصرف من عليه الحار أم لا ؟ ومقدمة ثالثه لتحقيق مخرج لانه لا يسمع
السبع الشرعي عن السلف لحتفي ، بخلاف السلف الشرعي بوجود الماسع

الشرعي فيمض ، وهو سق حق الغير كما هو واضح .

وعلى ما قلناه : نأخذ على مذهب سحيف من حدوث الحبار عند تس لحن لان الحق أن يهور لحن كاشف لاسبب شرعي .

وعلى ما قلناه أن الجمع بين دليل الحبار ودليل المروم فرع تحقق العرض بينهما ، وهو مفقود ، لان أدلة الحبار محصص لأدلة المروم ، وأقدم منها صاهاً الى أن بعضها - كقاعدة لا صرر - حاكم عليها .

ويرد على ما قلناه من الوجه لاجبر من لوجه الثلاثة للاحتفال الثاني ، أنه «قده» بعد بدله ، وحاصله . مع توقف الشراء الثاني يسمى الشراء الاول حدوثاً وبدءاً بمعنى مع توقف بقاءه على بدء الاول ، بل حدوثه ونقائه معاً موقوف على حدوث الاول ، وعلى ما قلناه من لوجه الاول : أن الملام اثبات صحة لثاني وكونه على نحو ، وما ذكره لأبسط الصحة . لأنه أول الكلام . نعم لو فرغنا من صحته بقول بالحوار لسفيه ، وأما إذا حملت الطفلان من أصبه ولا تسمى له صحة أصلاً حتى بقول بسبعة ، ومما سة الثاني للاول في كونه صحيحاً غير لازم .

نعم ، لتحقيق من ذلك لوجه هو الوجه لثاني كما فاده شجب لعلامة الانصاري «قده» أو الجمع بين قاعده (سلطه ادس على أموالهم) ومن قاعده (لا صرر) الدالة على وجوب مراعاة حل دي احبار ودي الحق هو الحكم بصحة العقد لثاني على نحو لزلزل وثبوت الحبار لدي الحق لعدم اقتضاء وجوب مراعاته الحكم بطلانه من أصبه ، أو قاعدة (لا صرر الا بعيد زيد من ثبوت بحبار كما هو واضح

ومن هذا يظهر لك في الوجه المذكور للوجه الاول . أن محرد كون لثاني متنعاً لحق لغير لا يجمع من يعود بصرف غير دي الحق ، ومما سة بالصرف في

مالك الغير ، ظل ، لا يشترط الملكية تنونه ، لا يبيع الا في ملك . وأما حصر الملكية
عن التثبيث بحق من حقوق الغير ولا ثبت اشخاصه ، فبصريح ، كعدم التثبيح لامة
ملكه حيزاً البروماً بقدره لا صرر ، وبما سلكه سبغ الرجز باطل ، لو حيزه لغيره ،
لامه قد ثبت المي على دأب المعاملة المخصي لفساد هناك كقولته (البر هو والمرتهن
مستوعبان من التصرف) هذا كله في تصرفات العاين تصرفاً ، فلا عن الملك .
وما ذا تصرف تصرفاً ، وما عن الرد ، كالاستيلاء . فهل يحكم بعدم تأثره
وحرر استرداد للمعول العين . أم ليس له الا لسلطه على الفسخ وأحد بدل
دون له (وحيث ان قولان من ملاحظته سبق حوال المعول ، فلا يؤثر الاستيلاء
أثره ، ومن يحكم أدلة الاستيلاء بوقوعه السنة على الاموال على الأدلة لدانة سمي
بروم مراعاة حوال المعول فمحكم ، أحد المال وتأثيره معون في كتاب لغيره فيما
اذا استولى لراض لامة لمرتهن به من تقديم حق المرتهن ، فلا يؤثر لاستيلاء أثره
ومن يحكم أدلة الاستيلاء ، بل تصف هذا الفصل من الادب وعدمه ومن لا يحذر
وعدمه .

ولتحقيق أن يقال يجمع لعارض هناك بين أدلة (تنوع لامة المستولده)
وبين أدلة (تنوع لعين المرهونة) والنسبة عموم من وجه ولا ترجيح وان قيل
نترجيح الأول نظراً الى تقديم حوال المالك والاستيلاء ولثاني نظراً الى سبق
المرتهن الا أن الانصاف انتعنه ، فيساقطون ويرجع الى قتاله اللزوم بمعنى
العمومات انه له على صاحبه بيع المرتهن ولزومه فيمن الاستيلاء حكماً لاموضوعاً ،
وكذلك في المصنف تنوع المعارض من أدلة الاستيلاء لدانة على عدم حوار استرداد
المعول ومن أدلة لاصرار المعقصة لاجبار وسلطنة المعول على لاسترداد على محور
العموم والخصوص من وجه ولا ترجيح وان قيل كما تقدم هذا أيضاً لعدم صلاحية
ما قيل لترجيح أحدهما لمكان المعارض في الترتيب فيساويان ويرجع الى استصحاب
فيه ملك لعين فيحكم بالرجوع الى المدن جمعاً بين حقيقتين .

الأثر قال : بانقضاءه لا يصير « مقدمة على أدلة الاستيلاء بطراً إلى حكومتها »
عالم وعيسى سائر الأدلة عند نه رخص فيصير الأقوى حشد هو بتدليل الاستيلاء
والرجوع إلى نفس المسزودة . هذا كله في حكم الاستيلاء .
وأما لعنق ، في حق لعنق . فانه أيضاً من التصرفات لماعة عن الرد ،
فهل يصح هنا حتى يرجع إلى الدل ، ثم لا . حتى يرجع بالنسبة وجهان بل
قولان . من كون النسب مبني على التعليق . ومن سبق حتى لدعوى وأن النسب من
الابتاعسات لشي يعتبر فيها التربة ، فلا يحتمل من شكل كما ذكر بقصر ذلك في
لراهن فيه . دأعتى الراهن العقد لم رهوب . قال في « الشرائع » . فانه تردد ،
وان حذر في أحوار الحوار

وجه التردد أشار إليه مختصر شرحه من ثبوت النسب ومن أن المانع هو حق
المرتبه وقد زال بالاحراز منه . و« يجب على ذلك في » « بذلك » بأما مبيع
موقوف لمذكور للمحصر كغيره من العقود التي يشترط فيه ذلك أيضاً .
ون الوقت لمذكور المانع هو بوقت المقتضي على شرط . لا على رول مبيع .
أول « أراد » فانه « يدعى أن الدليل الدل على بطلان التعليق في العقود
والاعتبار انه هو لأحما . وهو محتمل لإطلاق فيه فيصير على بتمتع وهو
التعلق على الشروط لأعلى عدم المانع . وما نحن فيه من الآخر فيؤثر المقتضي
- أعني بدع النسب - أثره الأثر هذا مبني على كون المانع هو رد المرتبه
ومسحه دون الحق نفسه ، والأثر هو ثابت حتى العقد . والمسألة على مقتضى كلامه
« فانه » مبني على كونه هو مجرد ثبوت الحق أو النشأ به رد التصرف المسافي
نه . وحيث ما قلنا سابقاً في الفروع المتقدمة بعدم « بنية مجرد ثبوت الحق وما
لمانع هو الإحدية ونشأ به فلا جرم يبرم عبداً لقول بصفة لتصرفات بأسرها
وثبوت الجبر لدي الحق بالنسبة إلى لعنق في كلا المقامين

فتنحصر : أن للمحاضر في جميع لغز المذكورة وفقاً لشعافي « المحاور »
هو ثوب الخيار بالنسبة الى العين خلافاً لمساعدة من الاكثر حيث أنهم يوافقون
ثوب لتجديد مصيلاً بالنسبة الى الدل .

ثم أنه يوفق بتعين أحد الدل - على مذكورة القوم - يتولد لها فرع آخر
وهو أنه لو زال المانع بأن رجعت العين الى ملك العاين ووب الوالد في الحكم
بوجوب رد العين مطلقاً ، أو الحكم بالامتناع الى لذل متناً ، أو التفصيل بين
رواين تسع قبل المسح وبين رواين بعده لوجوب رد العين في الاول والذل في الثاني
أو التفصيل بين رواين المسح قبل المسح وبين رواين بعده ليعين في الاول ، و لذل في
الثاني ، أو التفصيل بين الاسيلا وبين المسح بالامتناع الى لذل في الثاني ورد
العين في الاول ؟ وجود كنهها مساعدة من الشهيد الثاني في « المسالك » وكذلك
في « الروضة » لا الاخير منها ، حيث عارته في « المسالك » واصحه . وفي
« الروضة » غير حادثة عن الاحمال لا أس يذكرها

قال في « الروضة » وان زال المانع قبل الحكم بالعوض ، بأن رجعت الى
ملكه أو مات الولد أحد العين مع احتمال العدم لطلاق حقه ، لخروج فلا يعود ،
وبو كان يعود بعد الحكم بالعوض في رجوعه الى العين وجهان من بطلاق حقه
من العين وكون العوض للمحيلة . انتهى .

والحكم في كلامه محتمل لاحتمالين ، أحدهما ، أن يكون المراد منه المسح
وان كان يأده قوله بالعوض الا أن مجموع قوله بصير كناية عن المسح . وثانيها ،
أن يكون المراد بالحكم الصادر من الشارع بعد المسح . وثالثها ، أن يكون المراد
حكم الحاكم

ولا يحق أنه لا مدحبة لحكم الحاكم بالنسبة الى المسح عنه في المقدم ،
د أس المقام مقام التراجع والشارع حتى يحتاج الى حكم الحاكم ، فلا وجه لهذا

الأحسان الأخير ، وكذلك الثاني لما أشار في « الجوهر » أنه لا يعمل للحكم
المعوض بعد المسح معني يرتب عنه ، بل لمدر على حال المسح أي به
لتشخص ما للمسح من معين أو الدل .

وهذا هو السر في تشخص العلامة الانصاري « قد » - وفقاً لمبر و حد -
عموم المسألة - المسح من دون ذكر لحكمه ، وفصل بين كون رول المانع قبل
المسح أو بعده بالرجوع إلى العن في الأول وإلى الدل في الثاني ، وإن كان به
كلام يستمع منه إنشاء الله .

مضافاً إلى أنه يرد على تعليله لاحتمال عدم الرجوع إلى العن بدو له لبطان
حقه بالخروج بأن لعمه أحسن من المدعى ، إذ هو عام بما خرج عن ملك العن
كالمسح وبما بقي في ملكه . ولكن طرأ المانع عن إرد كالاستبعاد إلا أن يريد من
الخروج أعم من الخروج عن أصل الملك أو عن ملكه بقيمي . ويسعد بذلك
أنه لم يقل بالخروج عن ملكه ، وكذلك يرد على تعييل أحسن الرجوع إلى
لعين كون المعوض الجبولة ما قرر في محله أن الدل الجبولة ما هو فيه .
إذا نصب لعن في ملكه ، لكنها ، ولاسيما في خروجها عن ملكه في لعدم .
وكيف كان فهي استحقاق لعين أو لدل وخو به في لعدم عند روال المانع :

أولها : استحقاق العين مضافاً لأن المسح عارده عن اسرود انعين فهو ممكن
مطلقاً ، لأن روال المانع لو كان قبل المسح ، فهو صح وبعبه كذلك بقساً لأن
استحقاق الدل ما هو من جهة الجبولة فارتفعت بروال المانع .

ثانيها : استحقاق الدل مضافاً لبطان حق المعن عن الذين خرجوها عن
ملك العن ، فتعلق حقه بالبدل ، فلا تعود بزوال المانع .

ثالثها : استحقاق لعين لورال المانع قبل المسح ، والدل لورال بعده . ووجهه
واضح لأن المعن حين المسح وجدت العين فسردها في الأول وتعلق بالبدل

لأنه يجد العين ببقية عند المسخ .

ر بهما . استحقاق العين من أحد العوض والدل عند أحده ، فلا يسدل ما أحده إلى العين ثانياً ، لأن " حده الدل كأنه معاوضه جديدة لازمه .
وحامسها استحقاق العين قبل لحكم ، للعوض والدل بعده . ومن المرد
من يحكم بالعوض هو انفسح لظلال المعيين لاخيرين ...

في مسقطية التصرفات المسقطه لسان الاختارات هذا الحيار

تصرف لمعوض مأخذ لتصرفات المسقطه لسان الاختارات هل هو مسقط
بصلاً لهذا الحيار أم لا ؟

عدم أن التصرف إما أن يكون في المسخ أو في الثمن أو فيهما ، من العين
أو من المعوض ، مع لعدم البعض أو كله . بالتصرف المخرج عن الملك لأمر ، كان
" حراً ، أو المعبر للعين ريباه أو مسضة ، وعهدت مسيرتني إلى أريد من مأتين
وقد ذكر بعضهم إلى ثلاثمائة والأحر أريد من ذلك وليس بشر مما هو ، ونحن
نسب الكلام على سياق ما ذكره شحنا العلامة لانتصاري ونزيبه ، فقدم تصرف
معوض بعد علمه البعض على وجه الاحتمال وذكر ما يدل على السقوط والمعاد ،
ولذلك من بين تأسيس الاصل أو لاثم بين " دلة لطرفين .

فتقول : فدينا في أنه اذا شككنا في لزوم العقد وحواره : الاصل اللزوم ، كما
أنه اذا شككنا في طرو الحيار وعروضه في العقد ، لخاص بعد العلم بثبوته في
الجملة بحسب الشرع . الاصل اللزوم أيضاً لعدم حصول أسانه عند الشك ، وأما
الشك في سقوط المحار بالتصرف فهل يوجب لتصرف ورواه أم لا ؟ وجهان
مسألة عن أن الشك في سقوط الحيار بسبب التصرف شك في إراجع بمعنى
أن مقتضى الحيار موجود والدليل لدال على لجبار عام شغل لكل حالات العقد ،

وإنما يقع الشك في أن التصرف يرفع أي يرفع عموم الخيار في ذلك لموضوع،
أو أنه بمعنى أن التصرف يجعل العقد موضوعاً آخر لمقتضى الخيار، ودليله ما
يحتص بموضوع العقد قبل التصرف فكان العقد قسماً وموضوعاً أحدهما قبل
التصرف والآخر بعده .

وعلى الأول لا إشكال في جريان استصحاب الخيار، لأن الموضوع - أعني
العقد - واحد، والتصرف وعدمه لا يجعلانه معدداً، نعم يمكن أن يكون التصرف
"نوعاً" في الشرع رافع للخيار عن ذلك العقد، بحيث يشك في ذلك يستصحب الخيار
لأن الأصل عدم طرو بر رفع وعدم كونه التصرف رافعاً بل مع قطع النظر عن
هذين لأصين بحكم بالآخر أيضاً لشمول دليبه .

وعلى الثاني، لا يجري الاستصحاب لعدم الموضوع، فإن العقد بعد التصرف
موضوع معيار لما قبل التصرف وإن قلنا بحجية الاستصحاب في الخيار لما نقول
بنسبة الخيار فيما بعد التصرف، لأن الاستصحاب بما يجري في موضوعه و بعد
التصرف غير موضوع سابقه .

بعبارة أخرى . إن قلنا بالتبويب حسب التصرف أي لعقد قبل التصرف نوع
وبعد نوع آخر فالجرح عن تحت العمومات الدالة على لزوم هو العقد قبل
التصرف، وأما العقد بعد التصرف يفي تحت لعمومات يشملها عموم (أو هو)
ولا يفي حيث استصحب الخيار لأنه بما يجري في موضوعه، وبهذا أشار شيخنا
إعلامه الأصبغاري بقوله . فتأمل، حيث أنه قال : إلا أن يقال . أن الشك في الرفع
لأن الدفع يستصحب بحجية الاستصحاب عند الشك في الرفع وليس هذا من قبيل الشك
في الدفع، ثم قل فأمس، أي ما أعني لتبويب لا يجري لاستصحاب لأن الجرح
معموم هو العقد قبل التصرف، والعقد بعد التصرف مشكوك من أول الأمر فيرجع
إلى عمومات لزوم وبهذا يمكن أن يقال : أن الشك في المقتضى والاستصحاب

ليس بحجة عند الشك في المفصلي

هذا وقد يستدل على سقوط الخيار بوجوه : منها - عموم الآية بشرطة كقوله (أو فوان لعقود) بناءً على السويع والمخارج منه عند المعنوي قبل تفرقه وبعد التصرف نشك في خروجه قبضه المصنف .

ومنها ، مخصوص العلة لو رد في خيار لحيون المستدل به في كتاباتهم على سقوط الخيارات ، وهو كون التصرف رضا والعقد .

ومنها : خلاف بعض معاهد الإجماع على أن التصرف من ذي الخيار وما انتقل إليه مستند لخياره واستدل أيضاً على بقاء الخيار بوجوه

منها ، دليل على الضرر ، فإن القول بلزوم العقد بمجرد تصرف المعنوي ضرر عليه فهو معنى كما أن ثبوت أصل الخيار للمعنوي يشترط ماعداً يعني لضرر كذا ثبت بعد تصرفه أيضاً لعدم الفرق في محيىء الضرر على المعنوي في الضررين وما أوردته شيخنا العلامة ، لا بصري « فده » من أن يعني لضرر غير خارج مع الرضا بالعقد مدعوع . بأن محل الكلام في التصرف الذي هو كاشف نوعي عن الرضا دون التصرف الذي يعلم منه الرضا ولا كلام ولا أسكال في أن التصرف الذي يتم الرضا على العقد جزمياً مستند لخيار كما أنه لا شك في أن التصرف لحالي عن الرضا ليس مستند إلا على القول بالاعتد وقد عرفت سابقاً بطلانه ، لأن التصرف الصادر عن ذي الخيار مع تصريحه بعدم رضائه على سقوط حق خياره لم يثبت من طريق العقل ولا النقل على كونه مفسطاً .

وكيف كان ، محل الكلام هنا في التصرف الذي يكشف عن الرضا نوعاً وهو مجتمع مع الشك بالرضا ومع ذلك كيف يدل بعدم محيىء قاعدة لاضرر لمكان الرضا ، ضروره أنه لم يعم ثبوت الرضا للتصرف المعنوي على سقوط حق خياره كما هو واضح .

ومنها، اطلاق معاهد اجماعهم على أن للمعوي حياراً الشامل لصراحة تصرف وعدمه .

ومنها - اجماعهم لمحقق التعلي على أن هذا الحيار لا ينفذ بالتصرف .
ويردهما بأنهم ليسوا بشيئين ، ولا أولى أن يحاب عن الأول ، أن اجماعهم على ثبوت الحيار للمعوي إنما هو مهمل ليس ساطر الى حال المستطاعات كما هو الشأن في سائر الاحكام المستجمع عليها ، فقولهم على ثبوت الحيار للمعوي إنما هو من حيث ليس وكونه سائلاً للحيار لأمس حيث المستطاع به حيث ليس له مستقط أصلاً .
وعن الثاني - بسلم لاجماع ومع شموله للتصرف الواقع بعد العلم بالعلم ، بل إنما يختص بالتصرف بعد العلم في كلامهم بما قل من ظهور العلم ، أما في باب ظهور تسمياتهم وانصرفوا في ذلك أو من جهة أن الاجماع دليل على يقينهم على القدر المتعين منه .

وكيف كان ولظاهر عند شحنا لاسناد العلامة « دام محله » هو سقوط الحيار لامكان المعومات لدالة على اللزوم كآفة (أو فوا) لأنها محكومة بمعاده (لا ضرر) فدليل على لصرر مقدم عنه ، وما عرفت من شحج العلامة « قد » من لحواف عيه من أنه لا يجري في صورته الرضا ، عرف حوايه بأن المقروص عدم التزامه وعدم رضائه ببيع ، نعم نوعم الالتزام و لرضا فلا اشكال فيه كما سمعت والامكان اطلاق بعض معاهد اجماع ، لأن قيم اجماع في مسائل هذه في منطية لتصرف غير معلوم بل ممنوع وكذلك قيم اجماع على أن التصرف مسقط للحيارات على نحو الاطلاق ممنوع ليس له أثر فيما رأيناه .

نعم المحكي عن « المسوط » و « النقيح » فتوهم على ذلك بأن التصرف مسقط للخيار في جميع الحيارات ولكن لم يعمل منهما ولا من غيرهما دعوى اجماع بذلك حتى يكون اجماعاً مقولاً ويذهبها الى السقوط لانصير المسألة

اجتماعه ، بل لذي قام الاجتماع عليه إما هو في بعض تحيرات ، كحيد الشرح
والمجلس حيث أن التصرف في الاجتماع على أن التصرف سقط بالخير فيها على
ما حكى بل لمكان لعل المساعدة من النص في حيد الحيوان ولا بعد العمل بها
حيث ليس لها معارض وليس شيء دليلاً على بقاء الخيار يمكن أن يعتمد عليه ،
على خلاف عموم اللة ، فإن دليل بقاء الخيار حسماً عرفت ، هو طلاق الاجتماعين
وقد عرفت حلها .

وأمّا دليل في الضرر فهو محكم لعللة المتصورة إذ لمساعد من النص
تبريل التصرف مولة الرضا بقوله (فدائ رضا مه) هذه بمرلة الصغرى ، فاد
انصبت اليه الكرى ، أعني كل ما كان رضا منه يصير العقد لأرماً وسنفي حريان
قاعدة لأضرر حيث دلان في الضرر سقط قطعاً في مورد لرضا كالأقدام ، فدليل رضا
أوما هو بحكم الرضا حاكم على دليل في الضرر حسماً لا يحق

بعم لذي سعي أن يقال هو قصور النص الز ردي لحيون عن الدلالة بذلك
تطرق لاحتتمالات الأربعة أو الخمسة في على ما فصله ولكن اسما هو غسل
الأصحاب هو استعادة لعمه واسماطه م ، فاداً لا يصيب عن العمل بذلك النص
مع عدم وجود شيء يصلح للمابعة لانه محصور في المقام في الاجتماع ودليل في
الضرر واستصحاب الخيار .

أما الاجتماع فقد ظهر لك م فيه وأما دليل في الضرر مع ما عرفت من تقديم
النص عليه مما يحتاج العمل به الى الحرز وهو متفق في المقام ، وأم الأصل فقد
عرفت أن الشك في المتنصي فلا يحري استصحاب الخيار بعد التصرف
فشرت مقتضى الخيار لم يعد التصرف غير معوم ، بل يحلف حكم العقد ، اختلاف
حالي التصرف وعده ، ولشك حيث في الروع كما أشار اليه شيخنا لمرتنى
بتونه ، فتأمل . في «الكتاب» ، نعم لو كان الشك في أن رفع كان حساً .

وقد أورد هنا بعض الأساطين رداً على شحنا العلامة لابياري «وقد» بما
 حصله أن مساء لمسأله عن لثك في الرفع أو الدفع لأفائدة له في لعدم ،
 بل بحكم هو معروف حصار سره كان لثك في الرفع أو في دفع . وبتدل
 بذلك أن الحصار عبارة عن لثكة على انشاء العقد وامساكه وعلى فسخه ، ومعلوم
 أن المحصور بمجرد تصرفه لمسك العقد ومضاه ، فلا حذر له بعد مضاه العقد .
 وه أولاً - أن الحصار ليس بمعداة الطعنة على تفسخ ولا مضاه بل هو عبارة
 عن الاستعانة على التفسخ ولتدرة عليه كما ، حيثما في قول مسألة الحصار ، ومن
 بقاء العقد لعدم لاحقة إلى الامانة ولا مضاه بل انما هو من مقتضى نفس العقد
 والحصار ما هو حق محمول بأثره مضاه . ولحيز ليس منه . والاحصان الرضا
 على انه قد ليس من ضروري حصار وليس بمعداة للحيز من حيث هو إلا أن يرجع
 إلى استصحابه ، د لا منافاة بين الرضا ، العقد ومن دليل الحصار ونسبته له .
 وثالثاً - مع لبعض عن ذلك ، أنه خروج عن محل النزاع ، في الكلام في
 التصرف الذي لم يعلم به الرضا المعني على مسائل العقد ومضاه ، وأما التصرف
 الذي علم به مضاه ، العقد ورضاه مسقطاً طهرأ من غير خلاف كما أشرنا
 إليه .

هذا كله فيما هو متفق عليه . وقد عرفت أن المظاهر سقوط الحيز بالتصرف
 سواء كان محرراً أو عن الملك ثم لا .

وأمّا فيه - أي قل لعلم بالنس . لا شكل في التصرف الذي لا يخرج عن
 الملك لا يستند الحصار ، إلاجماع المحقق بذلك ولتعدد لأصرو ، وأما التصرف
 لمخرج عن الملك كالبيع والعق ، ومنته التصرفات المانعة عن الرد كالاستيلاء
 والاحترق والتجسس فيه اشكال من خلاف . والمشهور من المسحوقين أن التصرف
 لمخرج عن الملك مسقط للحيز . وأما المتقدم من أن لهم في ذلك تصريح

عند الشئح في حمار المشتري من مائة عند كذب البائع أنه لو هلكت اللمعة أو
تصرف فيها سقط الرد. الخ ماءً على معاد خيار العين مع حمار طهور كذب
البائع .

ولكن المصريح به في كلام المحقق ومن تأخر عنه هو ذلك حيث قلوا لا يستقل
هذا الخيار - أي خيار العين - بالتصرف إذا لم يحرر عن الملك أو يعمده مبيع
من رده ، واستثناهم بالتصرف المحرر عن الملك نصريح منهم على كونه
مسقطاً للخيار .

ودهب بعض مشايخنا إلى عدم كونه مسقطاً لاستوره . لمسنى والمسنى به
في الحكم بعدم السقوط كما أُطلق العلامة «قدس» في «لارشاد» . وقال : لا يسقط
خيار العين ، بالتصرف من غير سبب شيء منه على خلافه صريح به في «القواعد»
و«الشرائع» بل صرح في «اللمعة» على السقوط على مقالهم وكف كاب المشهور
عن الشهيد الثاني هو سقوط الخيار بالتصرف المحرر عن الملك . وذهب
إليه المحقق والعلامة في «الشرائع» و«لمعة» . واشهد في غير «اللمعة» وأول
عارضه ممن خالف في ذلك - من رأينا - هو إطلاق كلامه للعلامة في «لارشاد»
وتصريحه بشبه في «اللمعة» . ثم نعه في «روضة» حيث قال : وهذا الاحتمال
متوجه لكن لم أقف على قائل به . الخ .

وحسبنا الذي يسعي أب بصر . ليه هو ما ساعد عليه تدليل ، فلا بد من التكلم
فيه . وقد يقال : أن هذه المسألة مسنة على مسألة أن التلف مستل للحدار أم لا ؟
ولم نقل أن التلف مستل لتصير الحكم بعدم مسئولية تصرف المحرر
بصريق أولى لأن بقاء الحمار مع بقاء العين ، وإن حصل فيها التصرف أولى
من فائده مع تلفها ، وأما أن قبلنا تحت التلف سقوط الحدار فتصير إيجاب
للتصرف المحرر لم يوط مراً على أن التلف الشرعي كالتلف العقلي أم لا ؟

وحيث رد ما يقال - رداً على مقالة المشهور - : أن تلك المسألة - أعني عدم سقوط خيار التلف - وعدة مسلمة عندهم كما أشرنا إليه في قول حيدر حنون حتى عثر بعضهم عن ذلك - أعني ما قلنا - بقاعدة تلف العين لا يستحق الخيار ، وبعضهم الآخر : أن وعدة التلف اتفاقه ، فإن الخيار عبارة عن الضرر على مسح نقد . ومعلوم أن العقد بعد تلف العين قاس للفسخ أيضاً ولذا يشرع الأداة حيثما نقلاً . وبعد تلف العين لا يريل لهذه لبسطة على الفسخ وليس في عين مفيدة به بصورة براء العيب . وذا ثبت الخيار في مورد فهو باق حتى يست مسقطه ومريه أو يكون الخيار مفيداً بمرور أو حل بعد التلف حيث لا يريل ولا مفيد بالبقاء وحب لحكم يثبت الخيار ، وكذلك الحال في استيفاء وان تلف إذا لم يكن ماثلاً لتلف الخيار الذي هو عبارة عن ملكة المسح كذلك التصرف المحرر بطريق أولى . ويدفع ذلك . بأن تلك القاعدة مسلمة لكن بشروطها ، فإذا انتهى أحد ما كما في أمثال لعدم عدم بحكم بقاء الخيار فإن اذ فرصاً في مورد كما في خيار العيب أن دلت الحرر معيوب بخوار رد العين ولا سرحا ح أن شاء المبيعون لم يكن من محاري تلك القاعدة ، لأن تلف العين ماثلاً لما ثبت من الدليل - أعني حوار برد واسرحا ح لعين أن شاء - لنفي عروب عن ذلك بالخيار . ومعلوم أن هذا المعنى من خيار مدف بانه مع التلف ، نعم دأده مسلمة كما قال العلامة «قدده» وعبره من الأصحاب : لا بسط الخيار تلف العين إذا اجمعت شروطها ، فابهم وإن لم يصرحوا بذلك الشروط إلا أنه يستفاد من طئي كلماتهم وتلويحاتهم .

فمبد . كون التلف بعد نقص ، وإن كان قبل النقص ليس من محاري تلك القاعدة .

ومنها : عدم كون الخيار محضاً من تلف العين عنده ، ولا يصير من محاري

أن التلف في ركن الخيار على من ليس له الخيار فيوجب انفساخ العقد .
ومنها عدم جعل الخيار لمفع صدد لتصرع عن نفس العين ولا - أي ن
كانت العلة في الخيار صرر الصبر على العين - فستند لخيار تنف العن كما في
العين ، فان التصبر على العيب صرر ولو مع أحد لأرض فتدركه الشرع بمك
المسح والرد ، فإذا ذهب لعن انتفت حكمة الخيار حينئذ

ومنها : كون دليل الخيار معروفاً على الخيار وفسح العقد مثلاً ، كما في
قوله السبع بالخيار ما لم يفرقا - في خيار المجلس - . وصاحب الخيار ن
بالخيار - في خيار الخيار - . وغرضه - ولا مان كان معروفاً على حوار الرد
فقط احتضن ثبوت الخيار بصورة تحقق الرد المتوقف على بقاء العين .

ومنها : ما لم يكن الخيار محجراً لا لمتنع قدس على فرض تعلو عيهما على رد
لعين كما في بيع لشرط والأش جعل المساقاة ن في سراط الخيار على وجه
ارادتهما التسلط على محرد الرد متوقف على بقاء العين فلا خيار ولا مسح بعد
تنف لعين ، فان المسح فقط ون له متوقف على بقاء العين لا أنه اذا فرض
عرض المساقاة ن - من اشترى الخيار - هو خصوص تردو لاسترداده فيخص الخيار
بصورة بقاء العين والتمكن من الرد .

فهذه شروط خمسة لخريز تلك القاعدة ، و لجامع لها ثبوت لخيار عدم
التلف في موضع دل الدليل على بقاء الخيار ، وعدا بما يكون اذا استند من
الدليل الدال على الخيار أن الخيار بمعنى ملك مسح العقد والقدرة على ارالته ، بحيث
ثبت من الدليل ذلك نلتزم حيث بأنه لا يسقط تلف لعين .

واما اذا لم يثبت من أدلة الخيار من لاجداد والاجماع الا المسقط على رد العين
ثم يحكم بالمسح مع التلف ، لان الخيار لم تعلم كونه عبارة عن اراده ملك لمسح

في لسان الشارع ، بل إرادته ملك الفسخ من الخيار إنما هو في لسان المتأخرين - كما قال شيخنا العلامة «وقده» في آخر الحيارات عند الإشارة إلى تلك القاعدة^(١) .
والحاصل : أن دل الدليل شرعي عني ثبوت خيار الفسخ لمطلق الشاخص لصورة لتعريف ملتزم به ، وأن دل الدليل على ثبوت خيار بمعنى جوار لرد المحتص بقاعدة العيب كما في العيب والتدليس وخيار لشرط في بيع الشرط وخيار العيب على خلاف وتردد في بعضها لا يلتزم ببقاء خيار ، وإن كان الدليل محملاً غير مستند منه أحد منها فيصير مورد التردد ، ولا يكون مورداً لقولهم : أن تعيب لعين لا يسقط خيار ، فلا بد من لتوقف والرجوع إلى الأصول و القواعد .

وما نحن فيه من خيار العيب من جهة أن مقتضى تعليلهم لعدم الجبر عند نقل المعنوي العيب عن ملكه بعدم إمكان الاستدراك حيث عدم الجبر ، وتقدر المتين من الإجماع على ثبوت الخيار للمعنوي انعاده على التمسك عني لرد فيخص بصورة هذه العين ويسقط الخيار عند التصرف لمخرج عن الملك و تلف^(٢) . ومن جهة^٣ أن مقتضى بقاء الضرر عدم الفرق بين بقاء العيب وعدمه فيحتمل بقاء الجبر مع تلف لعين أيضاً ، مصفاً إلى استصحاب الخيار إلا أن يفتش فيه بتدليل بموضوع . هذا ويمكن أن يقال : أن العمدة في الباب هو قاعده بقاء الضرر ومقصده شمول لخيار في صورة التلف مع ورود الدليل المعنوي على الجبر أيضاً ، وهو قوله :

(١) مساعده من كتاب شيخنا العلامة الأنصاري «وقده» في باب تلك بقاعده وقد أورد شيخنا الأستاذ على الشرط الأخير ما ذكره من يقول بعدم جبر في خيار لشرط عيب لفسد لأن الثابت في الجرم هو يمكن من سررداد المبيع لا يسقط عني مطلق بقاء مشروع عيب صحيح لأن الشرط قاصر ، و شرط استرداد عين ومقتضى عيبه ، ليعلم فلا بد من صحة الشرط أن يكون مقبوضاً . كما أشرت به في بحث بيع الجرم ، وراجع (مده)

(٢) ومن هنا قال شيخنا العلامة الأنصاري في مقادير البيع : «إن كان محملاً بمشهور - بعدم ثبوت خيار عند تلف في مو . لملك و جوار لفسد الجبر ، لأن تقدير الجبر في دلالة لزمه هو يستند على لرد به يكون في غير تلف عيب (شيخنا الأستاذ مده)

(وهم يحذر اذا دعيوا السوي) واطلاقه عام شامل لصوره النصف وغيره وتمكن رد
 معين وعدمه هذا كله في قسده النصف، وقد عرف حال المسمى. وأما لاسمه، فالتحذر
 أن يكون النصف الشرعي بالنصف العقلي المتأقبي لا كلام فيه لأهمهم برسائير ذلك رسالة
 المسلمات فتراجع الى دليل المشهور.

فنقول، يمكن ان يسدل على سقوط الحيز عند التصرف المحرّج عن المحدث
 بوجوه :

الأول - ظهور الإجماع على ما حكى سبحانه للامنة لا يصري «قده» عن
 «الروضة» ان لم يكن اجماعاً.

وهو كما ذكره «قده» الظاهر عدمه من في عبارة «الروضة» التي نقلها عن
 مريضاها : لم أفهم على قس به - أي بعدم المستوفى - ومن المعلوم عدم كون عدم
 لسقوط الألام يكون القول بالمعصية جماعاً

الثاني - تأنيده في مذكر الحيز قد عني صرر وقد أقدم عليه بالتصرف .
 به أن التصرف قبل العلم ليس فداءً ولا مبرراته

الثالث - أن الصرر معارض بصيرر العاقل بقول المدل .

و هو ما ذكره شيخنا له «قده» في الكتاب توصيحاً لكلام الشيبه - «قده»
 من أن المسع ان كان مثباً فلا صرر مدله معناه ، وان كان فمياً فعرضه للمسع
 بان على ارضه فمته ، فلا صرر في أحد المدل فصلا عن أن يعرضه صرر ريده
 الثمن على القيمة خصوصاً مع الإفراط .

الرابع - ما ذكره بعض النجاء من أن حيز من ذي الحيز عذر عن تحذر
 رد معين لمتلة اليه وعدم رده . ومن المعلوم أنه اذا عذر أحد الأفراد بغير
 فيه معين لآخر كذلك في المدة ، حيث أن رد بعض تعدد تصرفه المحرّج عن
 الملك تعين عدمه وهو عين سقوط الحيز .

فيه . مع كون معنى الخيار ذلك ، بل هو عبارة عن مسح العقد وهو غير متعذر .

لخمس - ما ذكره أيضاً من أن الائلاف من دي الخيار مسقط لجبرده بالبيع والاحتماع وكذلك لصرف المحرج عن العقد ، لأن الائلاف لتسري بمفرله الائلاف الحقيقي العقلي .

وه . مع سقوط الخيار في الأصل فصلاً عن الفرع الذي يراد بمفرله بعدم ثبوت الاجماع ، ان هو الا أول الكلام .

سادس - مذكوره ذلك البعض أيضاً من أن العمد في دليل ثبوت الخيار للمعوب هو قاءة في الضرر . وهي من القواعد التي مطوق عنها لمحضيات كثيرة ، محتاج في العمل بها إلى تحرير من عمل لأصحاب وهو معدود في لتمام لأن الشهرة على خلافه كما سبق ذكره من أن المشهور سقوط الخيار عند تصرف المحرج عن ملك حسبه حكاة شيخنا الشهيد « قدس » في « لروضة » ، وبه شيخنا العلامة لأصاري في كتاب إلى مشهور المأخرس وقد استحسنه شيخنا لعلامة الأستاذ « دم مجده » في مجلس البحث .

أقول . انه حتى لو لا يكون لاثار الأدلة كفاءة على اثبات الخيار للمعوب من لايس الشريفتين والأحار لو ارده في حكم لعن و لخبر بوارده في نافي الركب أعني قوله عليه : « وجه بالخبر » داخلوا لسوق . وبنت لادلة لو تمت لدلت على ثبوت لخيار يسعون . ومن بعده ، أن الخيار عبارة عن لئدره على لمسح كما ذكرنا في أول الخيار بمعنى أن الذي لخبر حق يشت في عقد ذات شاء ، فده على حاله وان شاء وسحه فمحل العقد . ون كالأعين لمتعلقة به بة سترجع نفسها والا اسرجع قيمتها ان كانت قيمية ومثلية ان كانت مثلية وكذلك في العين المتقلة اليه .

مضافاً إلى أن يقول أن قاعدة لاضرر وإن كانت من القواعد التي يحتاج إلى الحرص من جهة الدلالة لكن يكفي في حر دلائلها عمل مثل الشهدين فضلاً عن تأخر عيها ، لأنه يكفي في حر دلائلها عمل بعض العساء وإن لم يدرج مرتبة لشهرة وهو محتاج إلى الاستحسان بالشهرة ، وهو في الحرص من جهة لئلا يحل دليلاً في الضرر حيث أن سدها مما لا اشكال فيه وإنما الكلام من جهة دلالة بوجهه من جهة ورود كثرة التحصيصات عليه فيسحروا به حيث يعمل بعض الأصحاب فيكشف عن عدم طرق التحصيص عليه في مورد أو من بعد الفحص عن الأدلة وبعد دليل مراحم له وعدم عمل المشهور له . وسكتهم عن الممسك به لا يكشف عن ورود التحصيص لأحمال العلة عن التعرض له ، ولأنه كقول المسألة معوية في كلامهم كما هو كذا في مسأله هذه حيث لم تعرض بحال لتصرف المحرر عن المعون قبل التحقيق كما ذكر شيخنا العلامة «قده» في كتابه .

فحينئذ يحق ما استوحاه الشاهد الثاني «قده» في «الروضة» من عدم سقوط الحرص بتصرف المحرر عن المثلث بمعاينة حيث ورد لتصرفي ما نسب إلى المشهور وفقاً لبعض مشايخ الفقهاء المتأخرين من أنه لا وجه لسقوط الحرص مع أن مقتضى دليل في الضرر لئلا هو العدة في الدب عدم الفرق في ثبوت الحرص في التصرف المحرر وبعد في حال الجهل ، فإنه لو لم يسقط خيار المعون بمجرد تصرفه لافل عن المثلث مع جهته بعده للزم الضرر عليه ، وهو مبني في الشرع يستتبي قاعده في الضرر وإن لم يكن الأسرود وتنف العين ، لا يرى لتصرف له من في نفس المسئلة إليه أو تنف عنه لم يسقط حق المعون بالاتفاق فكذلك ها .

ومن هنا أورد أو يمكن أن يورد على المشهور بعض على لتصرف من حيث العين وإن كان باقلاً ضرورة عدم سقوط خيار المعون بالتصرف من غيره

وان كان ناقلاً للاستصحاب وحدث الضرر وعبره كما في «الحواهر». وحده الورود
واضح لان مقتضى تعيينهم لسقوط الخيار عند تصرف المعلن الناقل بعدم امكان
الاسترداد تعلق حق المعلن على العين ومعنى تعلق حقه على نفس أن له حقاً في
نفس المتعاقبة له و لمصلحة عنه، فيرد ما ينقل إليه ويرجع ما اسفل عنه، فكما
أن في تلف المتعاقب له وتصرفه الناقل لا يمكن له الاسترداد وكذلك في صورته
تلف المتعاقب عنه عند نفس وتصرفه الناقل لا يمكن الاسترداد ولا يحتاج. ولا
فرق بين العائن والمعلن بالتصرف الناقل في غير امكان الاسترداد.

فما في «لحواهر»: - واحتمال عدم الفرق فصل الخيار وان كان لتل من
غير ذي الخيار لمصلحة العين وموت باسفلها - لا ينبغي صدوره من له أدنى حصة
بالمقصود والمعدوي كما يرى، لانه - استبعد من المقصود ولفظاً في حق
المعلن تعلق بالعين وموت فهو بها فضلاً عن الفرق من المعلنين - لان معنى خياره
عنى هذا هو الساطعة على سترداد العين، فالمعلن ان اشترى شيء قيمته خمسة
قربان مثلاً بثوب قيمته عشرة دراهم كان له الخيار في رد الشاه واسترداد ثوبه
فكما أن له حقاً في رد الشاه كذلك له حق في استرداد الثوب وشرحه

وما يقال: (أن معنى الخيار على القول بصدقه بالعين ما هو في العين لمصلحة
النه وموت الخيار بتدبيره لافي العين لمصلحة عنه) صرف محارفة في الكلام،
وبكذلك بين لرد والاسترداد من غير دليل، ودعوى من غير بيه، فانه كما يقال:
أن العذر الميقن من ثبوت الخيار هو صورة امكان الرد فليس لمشتري المعلن
خيار اذا أخرج المبيع عن ملكه أو تلف عبده كذلك يقال: ان العذر الميقن
من ثبوت الخيار للمشتري المعلن هو صورة امكان الرد والاسترداد معاً وليس
له خيار اذا أخرج العبد عن عوص المبيع المستقل له عن ملكه أو تلف عبده
لان مكان سترداد لمشتري ماله من العبد حيث لعدم بقاء العين.

ولو قيل أن الدليل عام وهو دليل على الضرر شامل لصورته تلف لعمى ،
فسيو قبل سقوط خيار المعون بتصرف العاقل وتلف المال عداء لمزم الضرر
على المعون ، وبقتضي على الضرر ثبوت الضرر .
بقول . مقتضى عمومته عدم سقوط خيار المعون بتصرفه المحرّج قبل العلم
بالعمى ، فهو قبل سقوطه بتصرفه المحرّج عن الملئ لا يرتفع الضرر عنه من غير
فوق .

ولو قيل : أن الفرق هو عمل الأصحاب حيث أن دليل على الضرر من
العمومات الموهوبة يحتاج العمل بعمومه إلى الحر وهو حاصل في صورة تصرف
لعمى دون صورة تصرف للمعون بالتصرف ، لمحرّج عن المعون لعمى ، لهم
كلمة واحدة - إلى بقاء الخيار في الأول دون الثاني .

نقول : لا يبرم في الخيار دليل على الضرر لى عمل جميع لأصحاب أو
مشهورهم بل يكفي في حصول الخيار إلى عدل جمع ولو كان ثلاثة أو اثنين
من معظمهم وقد عرفت أنه حاصل في المقام أيضاً لكفاية عمل بعض المحققين
من مشايخ مشايخنا وإطلاق كلام العلامة في «الارشاد» ونظير الشهيد الأول في
«بمعنة» و مشايخ الثاني في «الروضة» . فهذا يكشف عن عدم ورود لتحصيل
في المقام لقاعدة على الضرر . فهو كان له محضاً لعروا به .

وكيف كان ، المقادير الثالث في رفع الوهن هو عدم محيى المحض
مع حصول العمل به في الحملة وهو حاصل فكيف خصوصاً في مثل هذه المسألة
التي ليس لها عموم في كتب من تقدم من المحقق «تده» ولم يتعرض له أحد من
المتقدمين فيما رُياد .

هذا كله في تصرف المعون ، وأما تصرف العاقل فمعتبر للعين أم لا؟ وعلى
اشي ما نازل أو غير نازل ، وعلى الأول أما لارم أو غير لارم ، بل آخر الأقسام

يبي يلع اي : «لثمة» . فقد قال شحنا العلامة لأصاري «قده» ، وأب تصرف
العين فالفهيه أنه لا وجه لسقوط حيار المعنوي به . قال أراد مد التصرف
الغير لمخرج عن الملك ، وه أنه لا معنى لدعوى أنه المظهر من هو قطع بلائق
على عدم سقوط حيار المعنوي حينئذ . وإن أراد التصرف لمخرج ، وه أن
به وجهاً في سقوط الحيار وهو ما ذكره لعلامة «قده» من أن امتناع رد عين
يوجب سقوط حيار معنوي ، وهذا الوجه يحيى عند تصرف العين نصاً ، وما
ذكره صاحب «الحوهر» «قده» من الفرق عرف الحد وه .

وكيف كان ، لو فسخ معنوي ووجد العين حارجه عن ملكه بالبيع أو نحو
أو أوقف أو غيره من لوقل الأرمه ، ففي مسقط المعنوي على بصل لعقد من
حبه كالسبع ، أو من ضمة كالميراث أو يرجع إلى بدل وحوه ، وذهب شيخنا في
«الحوهر» إلى الأول ولعله لمحار ، وعلامة «قده» في آخره «التي لثمة»
وسحب العلامة لأصاري «قده» إلى بصل . وجه الأول وجود

أحدهما . ما ذكره صاحب «الحوهر» من يلقي بمشتري لثمة العك من
لمشتري الأول بي هو لعاس . فكيف أن مدكه مترلن كذلك ملك لمشتري
ثاني والأب أن كان لاراً لم يردده عزع على لأصل . ثانياً . أن ملك لمشتري
الثاني معلول لملك لعاس ، فإذا زال ملك لعاس انفسح رل ملك لمشتري من
حبه أيضاً ويستفاد ذلك من سحب العلامة في أحكام حيار

وثالثها . أنه مقصي الجمع من دليل على انصر ودين أدله البيع من
رؤف (وأمثاله ، فيكون البيع صحيحاً مقصي دلتة ، غاية الامر أن قعدة لأصرد
أما تؤثر حين الفسخ . وهذا الوجه هو المحار ، والأب كس تنظيم على
الأولين .

في الأول : أن يقل : يلقي المشتري الثاني اب كان في رمد مشغول

حق للمعول فادفع بطل من أصله كالرهن . أما في الثاني . أن تعبئة البنك
لمشري الثاني ومعلوبته أنه هو مسلم في لحدوث ، وأما في الغاء فمسموع .
ووجه الثاني : أن لعقد الثاني أنه وقع في مورد تعلق حق العبر فيه فوجب
تردله من رأس كما في الرهن . فمقتضى مسح دي الحق البيع الأول تنقي البنك
من المشتري الأول وبطلان العقد الثاني . وفيه . أن هذا يوجب تعطيل الأسباب
فمجرد ثبوت الحق للمعول لا يوجب بطلان سببية العقد الثاني الذي أوقعه العاين
والأمر يخصص للمعول أو فوا وآية الحق . نعم من له الحق أن تشتت حقه أم
يوجب مسح من حين الشئ كما هو مقتضى الوجه الأول أو يوجب تعلق حقه
لدى البدل كما هو الوجه الثالث وأما بطلان عقد العاين من رأسه فلا وجه له بعد
شعور دلة البيع .

وجه الثالث . أن تصرف من عبه الخيار في زمان الخيار صحيح لأمر كما
ذكره شيخ العلامة لأنصاري « فقه » وحول تفصيله في أحكام الخيار فحيث أوقع
لعقد من عبه الخيار ، أعني العاين فيكون عبه مشمولاً للاداة الدنه على لزوم
بيع وصحة فخرج عن ملكه حرراً لا رماً فيكون بمرلة التلف . لا بالتلف لشرعي
كالتلف العقبي .

وقد يضاف في وجهه ساء ، على مذهب حدوث الخيار عند ظهور العاين لمو
تصرف العاين بالتسل وأجراجه عن ملكه ، فقد وقع بيعه بيعاً تاماً في ملك ليس له
حق العبر أصلاً ، فقد قوى هذا الوجه شيخ العلامة في « المكاسب » فيتعلق حق
المعول حينئذ إلى البدل .

فيه . أن انتفاء القول بالدلية على حدوث الخيار عند ظهور العاين حسن إلا
أنه خلاف محتاره « فقه » وخلاف المشهور .

وأما انتفاءه على صحة تصرف من عبه الخيار . فيه : أنه لو قلنا بالصحة لنا

يقول الدكتور تعلق حق المعبود عليه ، فحريان عموم أو فوا مبي على عدم تعلق حق لغير في العين ، والمعبود في المقام تعلق حق المعبود ولو بواسطة تعلق حقه عبي العقد أولاً ، بمعنى أنه حل العقد واسترد العين فكأن العبي مما تعلق عليها الحق فلا يجوز كونه لازماً لأن الروم يوجب سقوطه حقه كما هو واضح . نعم صحة عقده ولو مرر لا لا تفي حقه كما هو المختار ويرم بالصحة دون الروم فيشت القول من حينه .

ولو قيل أنه لما وقع العقد فقد خرج عن ملك العبي فيكون مسرلة لتلف لأن لتلف لشرعي كالتلف العبي .

يقول : ن هذه المصادر إذ الكلام في نعه لشرعي فإن ادعى الشرعي لا يكون لأعلى تقدير روم عند العبي وهو "ول الكلام لتعلق حق المعبود عليه . وتصح لك أن الحق هو الأول من حبه لأنه مبني الجمع من أدلة هي لضرر وبين أدله (أو فوا بالمعود) ون دليلي للضرر ، نصي وجوب مراعاة حق المعبود وهو لا ينافي صحة البيع فيحكم بصحة البيع بمقتضى "دلة البيع" ، فإذا تشكك لمعور بحقه يفسح العقد من حبه و نقول بأن حقه معلق بعين العين فلا تحري أدلة البيع ممنوع لأنه م يد دليل على عدم حوار تصرف من عبي الحق في العين المتعققة بأمثال ذلك لحو كما هو الحال في صحة تصرف المولى في العقد الجاني وصحة استيلاده في الأمة الجانية وصحة بيع العين لسلسلة فيها حق شبيع ، ون تلك الحقوق لأنفس عن التصرف ولم يكن تصرف من عبي لحو موقوفاً على إذن من له الحق .

نعم في عين المرهونة حيث تعلق حق الرهن لا يجوز التصرف فيها لأن هي الوارد في أن الرهن و ليرتهن ممنوع من التصرف بخلاف أمثال تلك الحقوق كحق لحيار وغيره للعقد النهائي فيها ، فكل تصرف نوقع من قبل الشارع عبي دن من له الحق لا يجوز لغيره التصرف كالمترته بخلاف صورة عدم المع

وعدم التوقف في صحة أصل التصرف ، فإنه قد فسخ بفسخ العقد من حيث لا من أصله فلا وجه للبطلان من رأسه حيث قد .

هذا كله فيما لو وجد المبيع بصرف الدين بالتصرف المخرج وأما لو وجد متصرفاً بالتصرف المبيع عن الأسروداد كالاستيلاد وقد قبل شحبه بعلامة الانصاري ، ويحمل هنا تقديم حق الخيار لسببه على الاستيلاد يعني ان ولو قلنا ان مثل البيع والعقد وبحرف لا يطل ما يفسح يمكن القول بطلان الاستيلاد بتقديم سبب الخيار عليه فعمل ما سبق من المسين .

فيه : أولاً - ان هذا الاحتمال لا ينبغي اذا جعل حق الخيار متعلقاً بعين بأن يكون لدى الخيار في عين المخرج حق الأسروداد ، ومعه فلا بد من القول بطلان البيع وفسخ أيضاً وأما لو جعله متعلقاً بالعقد فكما أن لزمه بفسخ البيع وفسخه ان ليس له الا فسخ للعقد وحدها العين وحدها والا فمثل الى الدين وكذلك بالنسبة الى الاستيلاد فلا يفرق بين الاستيلاد والبيع في ذلك .

وثانياً - أن هذا مبني على أن يكون من قبل برحم لخص كما يدل في كتب الرهن في استيلاد الرهن الامة لمرشونة فذهب جماعة الى عدم حوار بيعها لحق الاستيلاد ، ولاخرى منهم لمحقق في « اشرائع » الى حوار البيع لسبق حق المرتهن .

فيه : أن المسألتين من باب تعارض الأدلة فلا بد من اعمال قواعد التعارض .
فقول : أما في باب الرهن فمعرض أنه حوار بيع الرهن ودلالة أم انولد لاتدع ، فهما عموم من وجه فراجع الى عمومات لزوم البيع كـ (وقوا بالعقود) و (أحل الله البيع) وأن في لتمام تمتع المعارضة بين الأدلة الدالة على ثبوت الحوار للمعبرين وحوار فسخه ورد المعن وبين الأدلة الدالة على عدم بيع أم الولد

وعدم استماله عن ملك مولاهما الانصب ولدها يرجع لى استصحاب ملك العاس
لام لولد فمسمع عن رده ، بل يرجع حق المعبود لى لذل
لا أن يدل أن العمدة هي دلس ثبوت الخيار للمعبود هو قاعدة هي الضرر
ومن المعلوم عندنا بحكيم فعدده لضرر على سائر الأدلة ، فيوجب ذلك تقديم
حق لمعبود على الاستيلاء وكذلك لبحاب فيما نصرف العاس بالوقف ، فيقتضى
دليل في الضرر بطلان لوقف حين فسخ المعبود لأن تعلق حقه على البدل وحرمة
عن لفس ضرر على المعبود ، إذ يملك المعبود لبدل في ذمه العاس في معرض
أخير حقه وبعطيه ، لاحتمال كون العاس معبراً عن دمه ما في ذمته ، فيقتضى
لجمع بين الأدلة هو القول بمرار لوقف وبطلانه من جعله كما ذكرنا وفقاً
لصاحب « لجواهر » في السع .

وأما لكلام في عو لعاس والقول بصحة مبي على حوار لنصرف في رهن
لخيار . وأما القول في بطلانه من حين الفسخ والرجوع الى العس كما ذكرنا
في البيع مبني على أن الأبحاث هل توقف على شيء ، أم لا ؟ فإن المحقق « فقه »
في « شرائع » في صحة شيء ، تراهن مع الإحارة تردد ، و لوجه الجواب ،
وذكر في « مسائل » ، أن مثلاً الردد كون الحق ساعاً فلا يكون ، ووفقاً على
لشرط لأعبر التخيير منه ومن أن المانع هو حوار المرتين وقد دل بحاربه وهو
الأقوى .

وحاصله الفرق بين توقف الائتاع على الشرط وبين توقفه على رفع المانع
وان لأجماع على بطلان لتوقف في الأبحاث بما هو في الأول دون الثاني
فيه مالا يحصى من تنقد معاهد اجماعهم . وقد ذكرنا تفصيل ذلك في باب برهن
فراجع فلانطيل بهوده .

ثم ذهب اشكالا ما أعلى القول بعدم حوار لنصرف في رهن الخيار في صحة

العق و لو تعقنه الاحاره كذلك في صحة عتق الراس و لو تعقنه حرقة المرتبة
لحرمة تصرف لراس و كونه ممنوعاً منه ، و اذ احصا حرمة تصرف لراس هناك
وحرمة تصرف من عليه الخيار عني العاس ها فكيف يمكن صحة العتق لاسمن
العادات فيكون من قبل اجتماع الامر و النهي الامر ي .

هكذا يشكل شيخنا الاستاذ العلامة « دام مجده » ولكن يمكن دفعه و لا يعدم
كون الاجتماع آمرياً . وثانياً بعدم صدق التصرف في مجرد ايقاع الصعة . هـ فرع
وهو انه قال شيخنا العلامة الانصاري بو تعق عود لملك ابه . أي الى العاس .
ينسخ في العقد لجائر أو : ناقذه في العقد اللارم مثلاً أو بعد حديد

ولا يحتمى أن هذا على القول بحثارة من القول بالبدل في بيع العاس و أما
عنى محتمل من لقول بالطلاق من حين الفسخ فلا وقع ولا وجه بهذا الفرع .
وكيف كان في رجوع لمعوض في عين أو في بدلها فيما رجعت العين الى العاس
و ينسخ احتمالات ، أحدها : رجوع المعوض الى العاس مطلقاً ، وثانيها : رجوعه
الى البدل مطلقاً ، وثالثها : رجوعه الى عين قبل الحكم بالعوض مطلقاً ، وبعده
يرجع الى البدل مطلقاً . ويستصح بيان احتمالات الحكم في كل كلام شهيد في
« دروשה » . رابعها : رجوعه الى العين وان لم يأخذ البدل من العاس و أبعد البدل
يفسخه ثم عادت لعين الى ملك العاس ، فلا يرجع المعوض حيثه الى العين لانه
تملك عوض العين . وخامسها : رجوع لمعوض الى البدل ان كان المانع من
لرد عقداً ، أو الى العاس ان كان المانع استلاداً . وسادسها ، ان كان فسخ
لمعوض بعد رجوع العاس الى ملك العاس وبعد روال المانع ، فيرجع المعوض
الى العين . واما اذا فسخ لمعوض قبل رجوعها وعودها الى ملك العاس و قبل
روال المانع . فيرجع الى البدل .

فقال شيخنا العلامة « قدس » . حيثه و لظاهر وجوب رد العين في الاول و وجوب
ردله في الثاني .

وقال شيخنا الشهيد «قده» في «الروضة» ثم إن اسعر لمذبح استمر القنوط وإن كان قس لحكم بالعوض بأن رجعت إلى ملكه أو مات الولد أحد العين مع احتمال عدم لظلال حقه بالحرج ، ولا يعود ولو كان العود بعد الحكم بالعوض ففي رجوعه إلى العين وجه من بطلان حقه من العين وكون لعوض للحيلولة وقد زالت ، الخ .

و لحكم بالعرض في كلامه محتمل أن يكون المراد منه حكم الشارع بالعوض أو حكم الحاكم كما أحصله العوض أو أن المراد منه الفسخ كما عر كثير منهم في المقدم كما في كتب شيخنا للعلامه «قده» وإن كان ذلك من لفسخ الخ .
والوجه هو ذلك ، لأنه لا ربط لحكم لحاكم في المقام . وفي حكم الشارع بالعوض قائما هو سبب عن الفسخ ، والعمدة حيثد بالفسخ لا بالحكم وإن كان حكم الشارع سبباً عن الفسخ والأولى جعل العمدة بالفسخ والشاهد «قده»
جعل العمدة بالحكم بالعوض إنما هو من جهة عدم معارفته عن الفسخ وليس حيثد إلا المناقشة في سوء التعبير ، فعسى هذا تصوير لاحتمالات حصة ، لأن مرجع الوجه الثالث سي ذكره في «الروضة» التي الوجه الأخير الذي ذكره شيخنا في «المكاسب» . وجه الاحتمال الأول : أعني وجوب رد العين إلى المعبون مطلقاً - هو أنه : بسحق لعين بالفسخ ، لأن مقصدي الفسخ عود ما وقع عليه العقد إلى ملكه ولا يتعدى إلى المذبح إنما هو للحيلولة ، وما ذهب العس ناقدة ، للمعبون حق الرجوع إليها سواء كان عودها إلى ملك المذبح فيس فسخه أو بعده وسواء أخذ المذبح أم لا وسواء كان المذبح متبلاً أو غيره .

فيه أنه بعد تصرف العاس بالمصرف المخرج قد حرجب لعين عن ملكه فإذا فسخ المعبون ووجد لعين حرجه عن ملك العاس كاتب في حكم لتنف ، وتنقل حق المعبون إلى المذبح في ذمه العاس .

وجه الثاني : أن العين بمجرد تصرف العاس كاتب في حكم تلف فانقل

حق الممّون إلى الدل في دمة العن بعد عودها إلى ملك العن لأدليل عني
عود استحقاق الممّون العن .

فيه . أنه حسن إذ لم تعد أصلاً وأما إذا عادت في ملك العن وانحل أن
الممّون لم يمسح بعد فصح ووجد لعن في ملك العن لأوجه لعدم استحقاقه
العن .

وجه ثالث : أعني ما كان عودها إلى ملك العن قبل مسح الممّون يستحق
لعن كما عرّعه شحنا الأضاري بقوله : «بما هو وجوب رد لعن وغيره عنه
في «الروضة» بقوله : قل بحكم والعوض ، فقوله : قل بالحكم والعوض في
«الروضة» لا معنى له ولا يعمل بالحكم بالعوض بعد مسح معنى يرتب عليه ما ذكره
بل يندرج على حد المسح الذي به يتشخص ما يمسح من لعن أو لدل من
لعن وبقية ، ويرجع ما في «الروضة» إلى ما ذكره شحنا الأضاري من أن يندرج
على المسح ، فقال ما حاصله : إن كان العود قبله يستحق لعن ، لأن الممّون إذا
مسح وحده لعن حشد دفة في ملك العن فيرده ، يمسح .

فيه : أنه من المحتمل انتقال حق الممّون إلى الدل حسن أخرج لعن عن
ملكه بالعد . وفيه كالمسألة ثلث . بعد رجوع العن إلى لعن لأدليل رجوع
استحقاق الممّون عن ما في دمة لعن من بدل إلى لعن

ثم قال : وإن كان بعده فظاهر عده وجوب رده لعدم الأدل بعد تمتك الدل .
فيه . أنه إذا مسح الممّون وانحل أن لعن سب بموجودة عند العن ،
تمتلك الدل في دمة العن مسلم لأرباب فيه ولكن دفع لعن ما في دمه من
للعن واجب مع مراعاته لأقرب فالأقرب لدّعه وجوب مرة عد لأقربية في
الاصحاب كنهى مسلمة عندهم . فحيث عاد الممّون أوّل المانع وبوعد مسح
الممّون ويعتق حقه إلى الدل يجب عني العن دفع نفس لعن للأقربية حتى

نسب إلى طهر انعمهم فهم قالوا فهي لعين لمعصومة اذا تهمت اشتعلت دمة
لعصب إلى الدل قطب فيحب عليه أداء بدلها ولكن اذا فرض نلس للمعدوم
لذلك بنسب لوجود من دت الاعمار يحب على المعصوم دفع ثلث لعين ما
لم يدفع مثله أو وسمه ، ودا أن يدفع ما في دمه يحب دفعه مر عاه الاقربيه
فالقول بوجوب دفع العن هنا وإيركاب عودها بعد المسح بطريق أولى

ومما ذكره جتهر لثب أحسن لوجوده هو الوجه الرابع من ثب العن ارفي مستحق
العين وعدمه هو لأحد عوصبه فان مسح المعصوم فيه لم يأسد حقه من لعن
و لثبته من العن يسحق لعن سواء كان عودها أو رفع المانع عنه ، قل المسح
أو بعده ، فاما كان لعود وارتفع لم يح قل المسح أو بعد وقيل أحد عوصبه
سرد المعصوم لعن ، وثم اذا كان بعد المسح وأحد الدل فلا ريب في براءة
ذمة القاتل حيث نسب دت المعصوم بأحد العوص و لدل ، فهو عودت إلى ملت
بعد ذلك فلا وجه لرجوع حق المعصوم إلى لعن بحصول البرائة وتسليم
بحق ، فكيف كان قد ذهب إلى هذا بعض المشايخ في حاشية « لروحه » .

و لما اوجه للمس لاله مختار صاحب « الحواهر » فيه إمكان الاعد يكون العين
سيرة لثب فلا دليل على استحباب المعصوم لها عودها بخلاف صورة الاستيلاء من
لعن دقة في ملك العان ، ودا مسح المعصوم سفل لعن اليه سرلرلة ومر عى
من دون حور بصرفه . و ما من لولد يكون مكانه و ب بقي فسحق من ملت
مولاه فيكون في معرض لروال وأحد الدل مع ذلك للحيلولة لاله المعصوم

وحيث ارفع المانع يسحق لعن سواء كان دفعه بعد المسح أو قبله وما ذكرت
من اعتبار أحد العوص و لدل من لتفصيل بحري هـ - أي في الاستيلاء - أيضاً
أن يقال - لم يأخذ عوص لعن فبردها والا - أي و ب أحد عوص لاله و قيمته -
« لا يرد لعن ، لا أن يعدل : أن أحد الدل في صورة الاستيلاء ، بما هو من دت

بدل الحسولة بأن يملك المعبون مع حجر تصرف فيها مراعى على دول ولده
كما كان عند العاين .

بعبارة أخرى : أن عين الامة المستولمة ملك المعبون ملكاً مديون لا تنفع
كامل المملوك في الحر من أحد من الحر يفسح ولا يبقى على ملكه المحصنة
وكذلك في المستولمة وبها بمجرد فسح المعبون تصير ملكاً له على سبيل التزلزل
من غير حوار التصرف فيها بل ممنوع عنها . التصرف لحق الاستيلاء ولكن هذا
لنحو من اسلمت حيث لا يفسح حق الاستيلاء بل يجمع معه وله يمكن أن يدل
بملكه المعبون وُحده الدل إنما هو بدل الحسولة كما هو الظاهر .

هذا كله إذا كان يعود بالفسح وأما إذا كان بعد حديد ، قال شيخنا العلامة
الانصاري « قد » ولا قوى عدم وجود لرد مطلقاً لأنه ملك جديد يفسح من ملكه
وفاقاً لما فواه في « الجوهر » لا يفسح الحذر بما يقتضي بطل ملكه لها بدلات
السبب لا مطلقاً . وحاصل الفرق بين العقد لحديد وبين الفسخ والاقالة . أن اطلاق
أدلة الحذر العاصية بالرجوع إلى العين هو كونها نافية عن الملكية لا ائمة الساقية
وبما كان الفسخ والاقالة لا ينافيان ذلك ، لانهما - كما هو الظاهر - ليسا من
سبب تملك وإنما هما يزيلان العقد فيعود الملكة اسفة ، فيرجع المعبون
إلى عين ملكه يدي انقل إلى العاين الذي يفسح ملكه لملكه يعود تلك الملكية
بالفسح ، وأما في مثل العقد لحديد كاستباح لعائن ثانياً ، أو نمسكه بالأرض ، فلا
شك أن التملك نحصل بسببه تملك حديد لا ربط له بما كان من التملك سابقاً .
وان شئت فقل أن الفرق يفرق بين الملكية الساقية وبين ملكة الحديد
المتناهية من ملكه بعد حديد أو بربط . بخلاف صورة الفسخ والاقالة ، فإن ملكه
حيث يفسح الملكية السابقة يعرف ، وقد فسح لمعبون على الأول وحده لعين وملكها
غير موجوده عند العاين لأن هذه الملكية غير الملكية السابقة وأما على الثاني : سرجع

لكونها نفس السابق .

هذه عادة توجيهاه ويمكن أن يقال في المعام كما ذهب إليه مشائخنا الإعلام «قد» ولكن يرد عليه .

ولا مع تعدد الملكية عند العرف ، فإن لم يكن عارده عن اختصاص العين لصاحبها ، وهو واحد في المقام

وثباً : لو أعصم عن ذلك . فلا يوجب ذلك التعدد وتأتي العين ، وتعددها فإنها أمر واحد قطعاً وأما على حق المعون على العين التي وقع لعقد عليها .

وثلاً : لو أعصم عن ذلك كله فيقول كسراً للظلام وروماً لمحتاجات عية لأمر أن المعون إذا مسح فقد ملك الدل في دعة العاس ، فحب عيه دة ما في دمه مثلاً أو قيمياً في المثليات أو لقصبات مرعاة للأقربة في ذلك ، ولأشك في أن العين وتلقى ملكيتها بالملك الحديد من ملكها أقرب إلى ما أحد العاس من المعون ولضرورة إلى غير العين بمثلاً وقسمها إما هو من جهة عدم مكان رد العين ، فحب تمكن ردها فحب ردها لأعبر كما هو الحال في جميع باب الصناعات فإن مقضى قوله : على اليد ما أخذت حتى تؤدي ، وجوب رد ما أخذت بجميع جهاته بهذا صرو إلى وجوب رد المثل في المثلي والقيمة في القيمي .

فإن العين جهتين جهة مالية وجهة ملكية واحتصاصية . هذا تعدد رد الجهة لاحتصاصيه تعين رد الجهة المالية ، ولذا نسب إليهم في المال المعصوم كالعصم وغيره إذ تلف بالكلية وانعدم بالمره تنقل دمة العاصب إلى يده ، ومع ذلك لو تلف لباس الواحد من باب الأعجاز يحب رده نفسه لأمثله ولا بقيمته والدليل على ذلك هو الدليل الذي يوجب ضرورة ضمان المثل في المثليات والقيمي في القيمي لكونهما «قرب النهما» كما هو مستمد من قوله على اليد ، وغيره . وطهرت أن المختار في جميع المقامات المذكورة وجوب رد العين مالم ينص

المعبر عنه . كان عيذ الملك الى العن و دفع المانع عن الاسترداد قبل
 مسح المعبر و بعدد وسواء كان بعد تحديد أو مسح أو ولة . وأما إذا قنع المعبر
 ما في دمه من العن من الملك فقد سقط عنه ويرد دمه العن فيصير ذلك كالمعصية
 المستتمة لبي حصب بالمر صد .

ومن ذلك تصحح أن يدل للمحت . وحيث رد العن عند حروجه عن ملك
 العن بالعمد الحائر كالسبع الحصري . يجب على العن ان يظل العمد الحائر
 الناس وفقاً لما في « له ملك » خلافاً لما ذكره شيخنا العلامة لأبصارى « قد »
 حيث قل بعدم وجوب قتله على العن ، لأن اسمعون إذا مسح فلا يحدو : أم
 أن يظل العن في ملكه أو في يديها ، فعلى الأول . لا حاجة أن المسح والأطمان
 وعلى الثاني . لا وجه للعدول مما استخذه له مسح الى غيره .

وهو . أن مصدر الشئ شائي . أعني كقول المعبر مائلاً إما يدل في دمه
 له أن لا يحد حيث يجب على العن براءة دمه من الملك لعن ولا بد أن يلاحظ
 الأقرب فأقرب وحيث كان العمد الأول حائراً يجوز للعن مسحه بممكن من دمه
 ما في دمه نفس العن . فلا يجوز العدول عنها الى غيرها الا في صورته لتعذر
 من مسح العن فيها ، والأوسع الحاكم لأنه ولي المسح حيث أن المسح ورد
 العن واجب منه ومسح وأما مسح المعبر مطلقاً أو عند تعذر الحاكم هو قوف
 على ثبوت الولاية له ، وهو مشكل .

هذا كله في تصرف العن بصرفاً محرراً عن الملك أو مانعاً عن الرد ، وأما
 تصرفه بصرفاً معبراً فلا يخلو إما أن يكون بالزيادة أو بدفعه أو بالامتناع ،
 وهنا مسائل :

الأولى . فيما لم تصرف الناس بالمصرف المعبر الموجب للزيادة وهي ما إذا
 يكون صفة محضه كمصدره لثوب و تعذر صدقة بعد أو مثل ذلك . أو

عينا محصة كالعرس و الزرع ، أو المشوب كالصنع ، فلا بد من بفتح أحكام
النصور .

أما فيما كانت الريدة صفة محصة بحيث لا تكون متصلة به بل عمل فيها عملا
صارت قيمة لعين رتبة عما كانت أولا ، فلا ريب في أن المعلن يصبح العبد
ويرد (عين) من لأخره ومشري في مقابل عمله . لأنه عمل عملا في ملكه من دون
استحقاقه لأحد ولا شركة أبصا . وإن كانت الصفة غير موحدة لريدة قيمة نفس .
فعدم استحقاق الأجرة و عدم الشركة بطريق أولى ، لكن في « المسائل » في
استحقاق المشري حرة عمله وجه . بل في « لروضة » حرم به بل قال فيها : وإن
ردت فيه العين شاركه في الريدة بسببه الأجرة

وفيه : أن العمل قد وقع في ملكه فلا يسحق به عوضا وريادة تيممه بما
كانت صفة راجعة إلى المال نفسه من دون الانفصال وإن كانت معه ولا يسحق
بها إن شركه فمن تعريض حريمه بالشركة خصوصا بعد رجوعه بأجرة العمل ،
على ما هو المتساق من ظاهر كلامه .

وقد وصل شيخنا العلامة أنصاري رحمه الله ما كانت الصفة لمحصنة موحدة لريادة
التيممة ، فقال « فله » . الظاهر ثبوت لشركة فيه بسببه ملك الريدة بأن تقوم لعين
معه ولا معها ويؤخذ بسببه . ولولم يكن بها مدخل فالظاهر عدم شيء لتحدثها ،
لأنه إنما عمل به له ، وعمه لنفسه غير مضمون على غيره ولم يحصل منه في
لخارج ما يقابل المال ولو في ضمن العين .

فيه : أن ريادة التيممة وإن كانت بعمل العائس لأنه ما كان غير معروف في
عمه وغير مضمون على غيره فيصير حال العين في عمه كالعصب فيما لو أحدث
صفة محصة لرحم ريدة قيمة لعين . وقد جمعوا على عدم شركة ، والعرق
بين العصب وبين لعين من هذه الجهة غير سديد ، فالأقرب عدم استحقاق الأجرة

في الصور تبين وعدم حصول الشراكة وفاقاً لشبه « قده » في « الجواهر » خلافًا
 لشبه « قده » في « لمكاسب » والشهيد في « المسالك » و « السروسة » ،
 وغيرهم من مشائخنا .

ومن نظرهم في ثبوت الشراكة أب عمه محترم ، فهو أحد المعبون المعين بلا
 حصول الشراكة بسببه الريادة لزم الضرر على العاين وهو مبني . فبدل في الضرر
 على الشراكة لئلا يلزم الضرر على العاين .

فيه - لا يحق كما عرفت من أن العمل الواقع في ملكه لا يستحق شيئاً
 وأن لو كانت لريادة عباً محصاً كالعرس والزرع وأمثال ذلك مما تعرت
 العن المسببة إلى العاين بالريادة العينية ، فيه وجود بل أقول تمنع إلى سبة
 "جده" - معنى « لروسة » بعد مسح المعبون وأحد له مسح تحسب بين قلع
 عرس وسبب يفتنه على رُصه وأحد أخره من العاين .

وثانها - ما حكى عن الفاضل في « حاشية للامعة » ، أن الحيز للعاين ، فإن
 حيز يطلع فيه مع ظم الحفرة عيه ، وباحتار الانباء لزم سبب المعبون القول
 مع الاجرة .

وثالثها - تسلط المعبون على لقمع من غير أرض ومن دون تسلطه على الانباء ،
 على ما احذره العلامة « قده » في « المحصف » في الشفعة

ورابعها - تسلطه على لقمع مع الارش ، كما احذره في « المسالك » وقبل
 به في الشفعة وحكى الاجماع به في العارية .

وحامسها - عدم تسلط المعبون على تطلع مطلقاً على ما حكى عن المشهور
 فيما اذارجع النافع الارض المعروسة بعد تليس لمشري .

نعم له أحد الاجرة على الارض -

وسادسها - ما احذره شبه العلامة الابصاري « قده » ولعله المحذور المحقق

وان كان يتدحرج في بعض تلك الوجود ، المذكورة ، وهو أن يقال : ان كلا من مالك الارض ومالك العرس يسلم على قبعة لان كلا منهما يملك ماله ولا يشترط حق له على الآخر ولا عبية له فلكل منهما تخصص ماله عن مال صاحبه ، وان أراد مالك العرس قبعة فعليه أن يرضى لظم وان أراد مالك الارض تحليصه فعليه أن يرضى لعرس . فتوصيح لحل في تحقيق اسفال يوقف على التكم في مقامات ثلاثة .
 الاول : هل للمعوي سلطة على قلع العرس أم لا ؟ . الثاني : هل يجب عليه أن يرضى مع ذلك أم لا يتعلق الارض اذا قلع ؟ .

ثالث : هل يجب عليه أحد الاجراء من ان يرضى لو حار لماله أم لا ؟ فتصح تنفيح الكلام في تلك المقامات صحة أحد الوجود وحقه قول من تلك الاقوال .
 أما المقام الاول : فعول . لا يربط بين العرس والارض وأمثال ذلك من اسفادت الارض لأن الوجود لما كان له أمد محض وعرس ليس له أمد فيكون تعبئة لورع وبقائه موقفاً من لا مد . وأما العرس فليس له أمد ، بل هو لو حلي ودمعه مبني على بدوام والبقاء ، وقد كانت الارض سالمة عن مراحمه الحفوق ، فلو عرس فيها عرساً كان ذلك مسياً على البدوام قصداً من غير اشكال كما في أملاك الملاكين سالمين عن الحفوق ، بمعنى كان للملك طلباً لصاحبه ودا عرس ذلك المالك أشجاراً ثم باع الارض من دون اعراضها فلا يجوز للمشتري قبض تلك الاعراس التي حين عرسها مبني على بدوام ويستحق للبقاء أيضاً ، لان الارض اما اشترت مشغونة على تلك الاشجار ، فلا يكون للمشتري سلطة على قلعها قصداً حيث

ومن هذا القبيل الارض المعروضة بعد تعيين المشتري فلا يجوز للمائع قلع تلك الاعراس التي عرسها المشتري بمطس . لانه حين عرسها ليست الارض متعلقة لحق للمائع لعدم تعيين المشتري وكذلك في الارض لموهونة لو قبل

يرجوع لو اختلف بعد عرس المنيب فيها أعراضاً .

وأما إذا كانت الأرض مشعولة لحق بغير العرس فيها مع اشتغالها في حق لم يكن مسبباً على الدوام كما إذا عرس في جامع بمعنى الشيع و لمربيه و المعمون ، فحينئذ قلبي لحق سلطه على قطع العرس لسبق حقه ، فيكون مدعى عن ماء العرس على الدوام . فهي بناء للمعمون سلطه على القطع كاشيع .
فان قلت : لو كان المعمون و شيع سلطه على القطع فعلاً لزم لصرد على الثابت وعلى المشتري في الشفعة .

قلت : بناء عرس في أرض المنيب والشيع صرد عليهما أيضاً فعارض الصرد و لشرح قاعدة : الناس مملوكون على أموالهم . فهي تقتضي حصر اره العرس عن ملكهم ، والحاصل : أنه لما كان لعرس غير مستحق لدوام والبقاء سلب حق العير على الأرض فيجوز لمرته حق فيها بعد الشئ حقه وأحد الأرض اره عرس . فالحص في ذلك انما ثبوت سلطه في راله العرس وقلعه للمنيب كما ذكرنا في الشيع .

أما انما اثبت : قبل بحث على المعمون أرض العرس في انتفوت ليس كونه معصوماً و ليس كونه مملوفاً على مسألتني بيان كيفية لارش أم لا ؟ والعرض هو بيت وحب أصل الارش على المعمون ، فظاهر المشهور من تعرض للمسألة وحب عطاء لارش على المعمون لصاحب العرس تداركاً لصرده حيث قلنا بجوار قبعة للمعمون كما علق في « الجواهر » أنه مقتضى الجمع بين الحثين وقد خالف في ذلك فخر المحققين حيث ذهب إلى عدم الارش لانه العرس ووضعه وان كان بحق إلا أنه كما عرفت في لتمام لأول ليس مستحقاً للدوام وبقاء كما حكموا بنسبة للمعمون على رالته ، فحيث يجوز ارلة العرس على المعمون والشيع لسبق حتهما وعدم ثبوت حق للعرس في ابقاء والدوام فلا وجه حينئذ

لثوب الارش على صاحب الارض ولاديل عليه بشكل حيد قول لمشهور بحث
دهو الى ثوب الارش

و نعلن انه جمع بين لحن و ن لعل ضرر على لعرس كما ن الباء
ضرر على صاحب الارض ومقتضى الجمع بينهما سلطه على لبع مع الارش
عدل و نول ببع لعرس و حوار راله ما هو من حقه سببم بقاء لضرر
على صاحب الارض ووقل حيد بلووم الارش على صاحب الارض في صوره
فبعه بدم لعرس عن لضرر الى الضرر بل القاعده المتورده مذكرا من ان بقاء
ضرر على المعبون والبع ضرر على الناس فبعضهم يرجع الى قاعدة سلطه
ومقتضى تلك القاعده سلطه صاحب الارض على حوار بضرره في رصه كماله
وان سترم ضررا على صاحب لعرس .

فان قلت : انه اذا سترم احمر ملك لماعده لضرر على العر سبب عن
الاعبدر لان وعد السطه لانحري او كالب مسمره لضرر لحكوميه وعدة في
لضرر على ستر الاحكام كما في رسالته .

قلت : هذا الضرر لحكوميه له له فله انه معارض بالضرر الارم على المعبون
في صورة بقاء لعرس في رصه فعد معارضها بضرر فاعده سلطه سببم من غير
حريون قاعده الضرر حيد ، فعلى هذا ما ذهب اليه الفقهاء من عدم لارش يكون
وحدها لأن بوجه كلام لمشهور فقول : دللا ما ذهب اليه وان لم بصوابا
الدليل وهو أن يد ، ن مقتضى قاعدة من تلف مال الغير - انتهى - وجوب
الارش على المعبون ادعابه الامر مما ذكر لهم هو الرجوع الى قاعدة السلطه
بعدمعارض الضررين ، فبقي - أي قاعدة السلطه - اما تشت حوار راله لعرس ،
وأم مع وجوب بضرر و لارش وعامه ساكنه عن ذلك فلا يباقي لحوار الباع
مع الارش بحكم قاعدة الاتلاف بل تلك القاعده حاكمه على وعده لسلطه .

فان قلت : ان كانت ازالة العرس حائوة قد أدرك الشارع بها فما معنى لحرمان قاعدة الائتلاف وصحته لان الصمان مبني بدله الشارع ؟

قلت : ادرك الشارع انما يقتضي عدم حرمة الائتلاف وحوادث ازاله ملتبس ، لغير عن ممكنة . وأما سبب الائتلاف للصمان فلا تنبيه كما هو الحال في موارد الاكل في المحمصة وعرفه مما كانت السدنة مستلزمة لائتلاف مال ، لغير هذا في ثبوت الارش .

وأما المقام الثالث . أعني أحد الاجرة من العرس و استحقاق عبي ديك ، فيه وجوه بل أقوال ثلاثة :

أحدها : ما ع « الروضة » في التحجير به و سن القلع مع الارش ، فمعناه أن لمعوي محبر بينهما . فهو أراد النفاء مع أحده الاجرة من العاين ، له ذلك وان أراد العاين قلعه . وهو مما لا دليل عليه ، بل مقتضى كون العرس ملكاً للعاس : جواز تحليله من مال صاحبه ، عذبه الامر يلزم طم المحقرة عيه . وأما ابقائه رعا لانف العاين ، فلا تقتضيه القواعد .

وثانيها . ما ع بعض المشايخ في حاشية « الروضة » : أن الاختيار مع العرس ، فهو أراد ابقاء العرس مع اعطاء الاجره على صاحب الارض رعا لانف لمعوي ، له ذلك . وهذا القول يتم بمقدمتين :

أحدهما : ان العرس بمرقة الاسباب لشرعية كالسبع و الصلح .

وثانيها : استحقاق لمعوي على الدل ، بمعنى أنه ليس لمعوي القسح من حبه أو من أصله حتى يفسخ أصل العقد ، فتكون الارض سالمة له ، ثم يقطع ، بل انما يوجب فسحه استحقاق الدل فيما تصرف العاس وحيث كان تصرف العاس في مافع الارض بالعرس ، فلو فسح المعوي أخذ الارض لعدم نقله لامر جهة مافعها ، وب المافع قد استوفاه العاين ، ويلزمه الدل وهو أحد الاجره و بدل

منفعة الأرض ليس الأبالاجرة .

وفيه : أن كلنا المقدمتين ممنوعة :

أما الأولى : فيصح كون العرس لذي هو فعن العاس من لأسباب الشرعية .
وأما الثانية : فلما عرفت أن المختار هو لقول بالفسح من حبه لا القول
باستحقاق البذل .

وأما المانع بمستوفاه ، وإن كانت للعاس إلا أن استحقاق العرس للدوم
والبقاء ليس من موانع المصروف بل هذا مثل حارة الأرض و تملك مفعها
مدة طويلة بحيث يصح عن حق المعبود ، فهذا في محل المصع كما ستعرف .
وثالثها ، ما هو المختار من أن لكل منهما تسع ، ولو أنقضى المعبود العرس
على حاله لا يستحق الأجرة من العاس ، نعم لو رخصي العاس سبانه مع الأجرة فهو
مفعلة جديدة تحصل من مراضاة جديدة .

هذا كله في حو رار له فلع المعبود . ثم حيث قل بذلك فهل ذلك بالمشرة
أن لم يستأذن في قلع لعرس من لعاس ثم ليس له الماشرة فيه ، بل له لمطالبة
من العاس بالقلع ؟ وجوه ثلاثة :

قول : له المطالبة وإن قلع فيها ، والناشر بنفسه .

قول : ووجه . أن لم يشر المالك بعد المطالبة يرجع إلى الحاكم .

وقول : يشر بنفسه من دون الاستئذان و لمطالبة ، كما ذكرنا تلك لوجوه
فيما نودحت أعصان شجرة الدار إلى مكة فلا بد في تحقيق المقام من صرف
الكلام إلى قطع الأعصان .

فقول . يقع الكلام نرة في وحب لقطع على مالكمها ، وأحرى في جوار
مأشره صدح لأرض في قطع أعصان لحر . ثم لا يحق ، ليس للأعصان خصوصية
بل عروق الأشجار وحدان الحار وحائظه مثل الأعصان ، كما إذا مال جدر به
إلى ملك الأحر أو يحاق عليه من حبه حر به وأمثال ذلك .

ثم وحوط لار له على لحد لوطا له صاحب الهواء فتدقطع به في «الشرائع»
و «جامع لمقاصد» في كتاب لتصح . و أظهر هو المشهور من المسترصرين
لثلاث لمأله ، وقد حاتف في ذلك العلامة « قدس » في « المذكور » حيث قال ،
ان ملك الشجرة لا يجب عليه رائها و أن حار لمأله الارض لانه من غير
فعه ويلزمه عدم الاحبار عنه و حمل محالمة محالما للتواعد في «الحواهر» في
كتاب لتصح ، ولكن ملك اليه في كتاب العدة ، لثلاث في وحوط التخصيص
عنه بعد أن لم يكن الشغل منه للاصل و كونه ملكا للأعصان لا ينصبي ملك .
وحاصل دليل لقول بعدم لوجوب ان تحاورت الأعصان أو تحورت عروق
الأشجار الى ملك لحار ليس مستدا الى فعل صاحبه . و لأصل عدم لوجوب ،
فهو كسجه التي حتمت لروح أو لصول سي ملك اسب فست به ، كما جعل
السحق في العدة لتحديد حكم المسأله . ومن ذلك يتطور بث خلاف فتوى
المحقق في كتاب الصلح والمأربة .

وقد في «المسالك» في وحوط الار له و حهان ، حكى عن «التذكرو»
انقطع بعدم لوجوب لمعقل مزبه انقطع وأحرته عن المالك حيثئذ .
وكيف كان مستند المشهور يمكن أن يقال لو حهي .
ثم حدهم . أن نفاء ملك صاحب الأعصان و لحنه التي بنت في ملك الدير صم
وعدوان على الجار وصاحب الارض . فحب عنه رفع ظلمه وعدوانه .
فيه ، ان تحاور الأعصان ليس من فعله وكذلك نفاثه .
فلوقيل : ان رفعه متدور على صاحب الأعصان بحيث لم يرفع يكون الأبعد
حيثئذ مستندا اليه .

قلت : في رفع الأعصان كالأحسي وصاحب الارض و صاحب الأعصان
على السواء ، فكما أنه متدور على صاحبها كذلك متدور على صاحب لهو
والارض .

فإن نسبته إلى ذي رفع صاحب الهواء أعصان حارسه من غير دونه يلزم الصرف في ملك الغير وهو محذور شرعاً ، وبحجر الشرعي كالعنقي .
قلت . لا يرضى بكلاء في صورة غده حجر صاحب الأعصان عن ذلك وحيث لم يكن مباحاً عن قسح الحجر تلك الأنصاف الحارضة إلى ملكه فلا يكون حينئذ اسائها مستنداً إلى صاحبها ، فلا يتحقق لفظ والعنوان ، ثم يكن واجباً إزالتها لعدم مسعدة الدليل على ذلك .

وليسها أن يده الأعصان في هواء الحارس صرف عليه ودفع لصور واجب كفاية . كما في المال المقصود في الطريق حيث يلزم من نفاذه في الطريق الصرف فيجب على عدم المكلفين كعادة حفظه ، فهي المباحة بتوقف ذلك الوجوب على لصرف في مال صاحب الأعصان فهو - عني الصرف - حرم على غير ملكها ، فتعسر وجوب قسح الأعصان على صاحبها ، لعدم توقف ذلك الوجوب على مقدمة معرفة .

وهو : أن مثل هذا الضرر الذي ليس مستنداً بفعل أحد وجوب دفعه غير معلوم ، ولو كان واجباً فاما يجب على صاحب الأرض وبهواء لا على غيره .
واما يجب دفع الضرر عن مال الغير وحفظه إذا كان ذلك العر عاناً ، أو حاصراً صغيراً غير متمكن كما في مثل المال المقصود في الطريق فإنه إذا كان صاحبه حاصراً وقد طرح ماله في الطريق باختيار ليس لأحد وجوب حفظه كما هو واضح وكيف كان مع عدم ردع صاحب الأعصان وعدم مباحته عن قطعها ، يصير حال صاحب الهواء ، كحاله ، واختصاص وجوبه على صاحب الأعصان غير معلوم كما في «التذكرة» . نعم أو امسح بحرم غسه ذلك ، فيسقط أدبه في قطعها كما سنبين .

هذا كله في وجوب قطعها لصاحبها ، أما جزار ماله صاحب الهواء في

قطع أعصاب حارّه ، فهل له ذلك أم يتوقف على الاستئذان من مالك الأعصاب
ومساعه؟ فيه وجوه بل أقوال :

أما أصل حوار الأرائقة فقد عرفت من مسائل هذه لأشكال فيه لعدم حق في اشتغال
هواء الأرض إلى تحومه لأعصاب أشجار حارّه أو يعرفها فيكون شعبه في ملكه
بغير حق فله تمزيق ملكه منها . كما لو دخلت بهيمة في داره ، ولم يقل أيضاً أحد
بإرجاعه إلى الحاكم ، لأن أرائقة تعدون عن ماله أمر حائر مع تمكن
وأما في إرجاعه إلى المالك فيه أقوال :

أحدها : ظاهر لمشهور الاستئذان من مالك وإرجاع الأمر إليه أولاً ، فإن
تدفع بهيمة فيها والأقطعها من حد ملكه ، كما يظهر ذلك من «الشرائع» و«التذكرة»
حيث عتب قطعها على قطع صاحب الأعصاب ، كذلك في «لدروس» أنه يأمر
صاحبها بقطعها ، فإن امتنع قطعها هو في ملك الهواء .

وثالثها : أصلاق لمحكّي عن «التحرير» أن للمالك الأرائقة من دون استئذان
من المالك كما لو دخلت بهيمة إلى داره ودورعه ، واستطهره في «جامع المقاصد» .
وثالثها : انفصل بين مكان فيه ضرر بمراجعة أعصاب الأذن منه أو من لحكم
وعدمه ، فلا يحتاج إلى الأذن في الأول دون الثاني ، مراعاة للجمع بين القواعد
جميعها ، وقد فوّاه في «لخواهر» .

وحه المشهور وأصح ، لأن صاحب الهواء لا يريد إلا دفع الضرر ورفع
الظلم عن نفسه ، فهو قد يحصل بأمره على مالك الأعصاب من دون لزوم قبح
التصرف في ماله . نعم لو امتنع ، له ذلك .

وأما ما ذهب إليه في «التحرير» و«جامع المقاصد» من وجهين :
أحدهما : أن أرائقة العدوان عليه أمر ثابت له وله ذلك من دون المراجعة إلى
مالكها وتوقفه على إذنه ضرر عليه .

وثانيها أنه لو كان يحب عليه الاستئذان لكان اللزام الاستئذان من الحاكم
 دائماً . ولما لم يطل في المقام لأنه لم يدل به أحد فكذلك الأول . ووجه
 التفصيل هو الجمع من عدم لزوم الضرر على صاحب لهواه ورأيه لعدوان
 عن نفسه وبين قاعدة فتح التصرف في مال الغير
 ولكن التحقيق أن يقال : أن صاحب الاعصان ولاشجر وأمثاله من صاحب
 المهمة وغيره لا يبحر ما أن يكون حاصراً غير ممتنع ، أو حاصراً ممتنع ، أو
 غائباً .

فعلى الأول ليس لصاحب لهواه والذر لمشره في قلع الاعصان من دون
 الاستئذان ، لأنه ليس له التصرف في مال الغير ، فرفع الظلم عن نفسه يحصل
 راحته إلى مالك ، ومفروض أنه مقدم برفع الضرر وقطع الاعصان .
 هكذا قال شيخنا الأستاذ «دام طله» من غير تفصيل في هذا القسم .

أقول : هذا معنى إطلاقه كما يرى ، لأنه لو كان قطع الاعصان وإخراج المهمة
 مثلاً مستلزماً لدخول صاحبها إلى ملك الجار ودره ، فللجار حيثئذ دمه في
 دخول مالك الاعصان وإدانة لبيته لأعراض عقابية ، كما أنه يحذف من أصلاعه
 على حلوات بيته مثلاً . أو تشاحاً ، حيثئذ يحرم تصرف مالك الاعصان ودخوله
 في بيت جاره ولو كان ذلك من جهة مقدميته إلى قطع الاعصان ، كما أنه يحرم
 قطع الاعصان لمالك الهواه بنفسه .

ولو كان ذلك من جهة مقدمه لرفع الظلم ولعدوان عنه ، لأنه كان رفع الظلم من
 غير تلك المقدمة المحرمة . فمعارض قاعدة فتح التصرف في مال الغير من الجائز
 ويرجع إلى أصل لادخاله أي ادخوله في ملك الجار لقطع الاعصان وإدخاله
 قطع الاعصان لجار من دون الإرجاع إلى صاحب الاعصان وإدخاله إلى دره ،
 فهذا يكفي في جوار لمشره وأثبتها بتدبر .

وأما على الثاني - أعني ما كان صاحب الأعصاب ممسكاً - فيستدرك
 عدم الأعصاب صرراً أعني الحذر كما أن قطعها صرراً على صاحبها فيعرض الضرر إن
 والمرجع قاعده فصح التصرف في ما لا غير لو كان لكنه أيضاً معرض من
 الدلفين بسدده السلطنة وقد مضى بسبب الحذر في هواه وأرضه قطعها ، ومقتضى
 سدده حب الأعصاب عدم قطعها ، ومرجع حسد إلى أنه لا لاحد ، فيكفي
 حسد في ثوب مباشرة الحذر بنفسه في قطع الأعصاب ، كما هو صريح لمحقق
 والكركي . وأما على الثالث - مرجع إلى الحاكم لو لم تكن لصاحب الحذر ولاية
 في قطع الأعصاب ، لكن لتأخر ثبوت ولائته لدفع الظلم ولعدوان غيره من
 دون اسرعاغه إلى الحاكم .

ومن ذلك يظهر لك أن في الصورة الثانية - أعني ما كان صاحب الأعصاب
 ممسكاً - حيث فلا حاجة لقطع ، وحوار المباشرة للحذر إنما يكون ذلك من
 دون توقفه على الحاكم وإن كان رعاها سوى في يدي الظار رجوع إليه لانه
 ولي الممتنع ، لكن حذر منه وأي حيث لاولي .

ففي مقام ولاية لصاحب الأرض في رفع الظلم عن نفسه كالمدعيون ، فانه
 د يريد أداء دينه ، فلو امتنع الدائن عن قوله وأخذه لا يجب على المدعيون الرجوع
 إلى الحاكم في تعيين ما في دمه ، بل له تعيينه في دمه ، بخلاف الدائن ، فإن
 امتنع المدعيون فارجع إلى الحاكم ، فليس للدائن بنفسه تعيين حقه عن قوا
 المدعيون ، فله فرق واضح ، لأن الدائن ليس له ولاية في ذلك ، فلا بد من الرجوع
 إلى الحاكم بخلاف المدعيون ، فيه ولاية في تعيينه ، وفي دمه فيصير بعد لتعيين
 أمده عنه مثلاً ، فلا يجب الرجوع إلى الحاكم ، فكذلك في المقام .

هذا كله في أعصاب أشجار لجار ، وقد عرفت أن الأقوى عدم وجوب
 قطعها على صاحبها إن لم يكن شريطة ، لانه ليس مستنداً إلى فعله ، كما ذكره

العلامة «قده» ومال اليه في غارية «لحو امر»، وان جمعه في كتاب الفصح محذراً
للقواعد .

وذهب جميع الى ارجوح، وهل المقام مثل ما هناك في وجوب منع على
العين وعدمه ؟ وقد عرفت هناك أيضاً حوار لمباشرة على القطع عند الامتناع وعدمه
عنه . لا قدم وهل للمعوض أيضاً مثل ذلك، فبحري في نفس ما يجري على صاحب
الاعصاب من الاحكام ؟ أم لا ؟ - فقال بالفرق بين لمقامس ووجهين :

أحدهما : ما ذكره شيخنا لعلامة الانصاري «قده» باحتمال الفرق بينهما من
أن تجوز لاعصاب ليس من فعل ملكي بخلاف العرس في المقام ، فإنه ممتنع
في فعل ملكي ، فوجب عليه الامتناع وان قد بعدم لوجوب على ما ذكره لعلامة
«قده» .

وفيه وان كان هناك لم يكن فعله ، وفي المقام كان العرس فعل ملكي لكن
ذلك لفعل لم كان مادوناً فيه من جانب الشرع لحوار التصرف له كتب يشاء
فكان فعله - أي عرسه - بحكم غير وزود بهي شرعي عليه ، فحينئذ لا يكون ماصطاً
للفرق في وجوب المنع هنا وعدم وجوبه هناك . اذ الفعل المأدون فيه كعدمه في
عدمه بزمان وعدم كونه مشأ للحكم محذراً .

وثانيهما : ما ذكره العلامة لاسناد «وم طلبه» في مجلس البحث من أنه وان
قبلاً بعدم وجوب القطع هناك على صاحبها الا أنه يقول بوجوب قلع العرس على
العين هناك لأنه يجب عليه تسليم المبيع الى لائق المعوض كما أحده على ما هو
عنده .

ومن المعوز أن المبيع حيث انتقل الى يد من كان حالياً عن العرس ، فوجب
عليه رد ذلك عن العرس أيضاً ، وهو لا يكون ، لا مع قلعه وتحليته عنه ، فوجوب
طعم لحفر عليه أيضاً إنما هو من جهة وجوب تسليمه كما ، تنقل اليه ولو ، فمتنع

الغاس عن قلعه كان للمعون حيث لم يشؤ فيه لعدم استحقاقه على النقاء في مكانه دائماً ، ولورصي بالاجرة وله ذلك

فتلخص مما ذكرنا : أن لكل مهبط تحليل مال على مال صاحبه ، إلا أنه على الغاس أن يرضى بهمّ الحمر . وعلى المعون أن يرضى بهمّ

أما الأول فلو حوت دفع لمبيع على المشتري الغاس للمعون النائع وتسليمه على ما هو عليه ، فلمّ الحمر يكون معدمه لتسليمه كما أحد .

وأما الثاني مما ذكرنا من قبضه قاعدة لائلاف ذلك ، فقد تعارض صرر النقاء وصرر الفلح يرجع إلى قاعدة «من أنلف» ، فسحق الغاس على المعون أرض العرس .

فهل هو تفاوت ما بين كونه منصوباً محرداً وبين كونه مقلوعاً ، أو بين كونه منصوباً دائماً دون استحقاق الأجرة على المعون من غاس وبين كونه مقلوعاً ، أو بين كونه منصوباً دائماً مع ملاحظة شجرة الأرض وبين كونه مقلوعاً ؛ وجوه . طاهر كلام شيخنا العلامة «فده» في «المكاسب» وغيره من تعرض لأحد الأرض هو بوجه الثاني ، بأن يقوم لعرس منصوباً دائماً ، ويقوم مقلوعاً ويؤخذ تفاوت لقبين من المعون .

فه : ما ذكره في «الجواهر» بقوله : قلت . بعد فرض عدم استحقاقه للنقاء في أرض المعون لأعني لأخذ الأرض بقيمة كونه منصوباً دائماً ، كيف ربما يكون ذلك مسرماً لأحد تمام الأرض لمصلحة بل أريد منه عوضاً لتدوير بين كونه منصوباً دائماً وبين كونه مقلوعاً ، فيكون العرس والأرض كلاهما للغاس .

وأما وجه احتمال الثالث هو لجمع بين الحقيق ، أي يؤخذ تفاوت المنصوب دائماً مع ملاحظة آخره بقائه في الأرض كذلك . ويرد عليه نصاً ما في سابق من عدم استحقاق العرس للنقاء والدوام ، فلاحق للغاس في نقاء عرسه في ملك

الغير فلاوجه حيثدلالملاحظة الجمع بين الحقن .

معنى أن الحق هو الوجه الاول ، ويلاحظ تفاوت النسبة من كون العرس قائماً مجرداً عن استحقاق بقائه في الارض وبين كونه مقنوعاً وان كان ذلك مستلزماً لانتهاء الارش في أكثر الاوقات والموارد. لكن لا صير في ذلك بعد كون المسألة عقلية واصضاء القاعدة لذلك حيث ليس في ثبوت اجماع ، بل لم تعرض لمعنى الارش وبين التفاوت بين الممنوع والممنوع قُل قليل من وحدانه هذاكه في العرس .

وأما الررع : ومشهور من نعرض له ذهبوا الى استحقاقه للقاء معين ابقائه بالاجرة ، وعللوا بأن له أمد ينتظر .

فيه : مع وضح لعدم الفرق بين الررع و لعرس فهي مستحدقة لبقاء دون العرس ، والعلة - أعني : له مُد يسيطر - لانوجب استحقاق بقائه في أرض الغير ، نعم في بقعه يرم الضرر على الرراع ، فيحجر بالارش كما ذكرنا في لعرس . وحل الررع كحل العرس طابق العمل بالعمل كما ذكره الشيخ لاحل الاررع في حاشية النسخة ، ونسبه بعض التلميذ . وبصاً مع فرض اللقاء للمعنى نقولهم بمعنى ابقائه مع الاحرة لانه اذا فرض استحقاقه للقاء في الارض للمعنى لأحد الاحرة . فان قلت لعل الداعي الى بقاءه مع لآخر هو الجمع بين الحقن على وجه لا يلزم الضرر على الطرفين .

قلت : يجمع امكان الجمع بين الحقن و لقررين ، بل هذا قرار عن الضرر الى ضرر آخر ، لانه من المعلوم أن اللقاء ضرر على صاحب الارض ، كما أن دفعه وقعه ضرر على صاحب الررع ، بعد تعارضهما لا يمكن لأحد الاحرة من الررع العرس ، لانه أيضاً ضرر عليه ، والجمع بين الحقن لا يقتضي أحد لآخر من العرس ، لانه أيضاً ضرر فليس فرق بينه وبين لعرس لحيثان تلك المقالة في

العرس أيضاً مع أنهم لم يلزموا به، ولذلك أمر شيخنا لعلامة «قدسه» في كتابه بالتأمل .

وهذه اشارة الى أن العرس أيضاً مثل الورع في عدم حود الفلح وصرر صاحب الارض - أعني المعبود - في المنام فيسبح بأحد الاجرة . أو أنه يثبته الى أن مع تعارض الصبرين في عرس لا يسبح صرر صاحب الارض بأحد الاجرة ، لانه لا يكون محبراً به كما هو المشاهد في أكثر الاوقات حيث لا تحير المعبود بين بقاءه في أرضه مع حده الاجرة وبين قلعه مع الترامه بأرضه لاختار الثاني ، بخلاف الورع ، فانه لعصر بقاءه فيسبح صرر الفاء بأحد الاجرة .

فلنخلص . أن أقوى هو حوار الازالة في المقامين - أعني لعرس والورع - من غير فرق بينهما ، فلذلك رأينا مع الارش معطي لعلالك لصاحب لعرس و الورع تعوي ما بين كبريه قائماً وبين كبريه متجاوزاً

فان قلت : أصالة براءة دمه المالك عن الارش وقيام العاص على العرس و الورع في الارض التي يعق عليها حق لعير لكونها في معرض الفسخ والاسترداد أدخل الصبر على نفسه بفتنيتين عدم وجوب الارش على المعبود كما ذكر بطير ذلك في عدم وجوب الارش على لمعبود للاصل وبفاعده الاقدام

قلت : أما الاصل فمقطع على ما ذكرنا من حريان قاعدة الانلاف على ما هو التحقيق عندنا ، واما عدمهم فمقطع بفاعده لاصبر . حيث ذهبوا الى أن لعاص ليس طامساً بل ائماً فعل فعلاً مادوناً منه . فهو قنع عرسه أو رده لزم عليه الصبر كما أنه لو بقي يلزم على المعبود الصبر وتخري قاعده «لاصبر ولاصرار» .

أما بالنسبة اليهما فيسح أنه على فرض الفاء بزم على العاص حرة الارض وعلى فرض الفسخ بزم على المعبود الارش . ولكن قد عرفت هذا لمحدث ليس بمحدث عندنا . لانه فرار عن لصرر الى الصبر فكرر على ما مر .

فالمحقق في مدرك وجوب الارش على المعون حيث أثبت سلطته على التسع .
هو «قاعدة من تلف مال الغير فعليه صمائه» .

فروع

ذكر شيخنا له لامة الابصارى «قده» : لو طلب مالك لعرس التسع . فهل
لمالك الارض معه لاستدائه نقص أرضه فان كلا منهما مسلط على ماله . ولا يجوز
تصرفه في من غيره الا بدينه أم لا ، لأن السلط على المال لا يوجب مع ذلك
آخر عن التصرف في ماله ؟ وجهان ، أقراهما الثاني . لح .
حاصله : أن كلا منهما مسلط على ماله ، أما المعون : فله سلطه في أرضه .
وأم العرس : فله سلطة على عرسه ودر شاء قلعه فله ذلك و حذر «قده» حوار معه
لقائه الساطة وعدم حوار مع المعون عن ذلك ، لأن سلطته في أرضه لا تستلزم
منع سلطنة العرس في ملكه .

فيه : مع واضح ، ضروره أن سلطنة العرس في قلعه عرسه تدفع على مقدمه
محرمه وهي حرمة المصروف في ملك المعون مع عدم رضائه ومنعه عن دخوله
في أرضه ، ومن معلوم أن سلطنة العرس في ملكه اذا كانت متبنة على الحرام
سقطت عن السلطنة فلا يجوز له التصرف . واما سلطة المعون في أرضه
لا تستلزم مقدمه محرمه ، ولا تستلزم المصروف في ملك العرس ، فاد دار الامر بينهما
يكون عدم حوار دخول العرس في ملك المعون هو المعين ، لانه يدرم التصرف
في مال العرس من دون العكس ، ولانه حينئذ من الصبح له بري ، بمعنى . يبقى
لعرس على حاله حتى يرصى صاحب الارض بدخول العرس في ملكه .

وهذا بطير ما كان الماء في الكور . وكان كل ميم مكملاً لشخص ، وصاحب
ماء اذا زاد لماء وتصرف في مائه برفع على التصرف في الكور ، ومما صاحب

الكور ، إذا أراد المبيع عن ذلك فله سلطته على انشاء نكور عني حاله ولا يتوقف ذلك على التصرف في مائه ، فليس لصاحب الماء التصرف في كور الآخر مبيع منه وعدم رسائنه .

هذا ، ولكن قد بوجه كلام شيخنا العلامة « قد » سفيده على فرض بروم لصبر على العس عند مبيع صاحب الأرض عن قلع عرس لعاس ، ففي حجر صاحب لعرس عن قلعه يلزم عليه الضرر ، وإن كان ذلك الحجر من المعبون ومعه عن دخوله في أرضه مقتضى قاعده السلطة لأنه إذا سلّم ذلك صرّاً على لعاس ولم يكن من حمة دخوله الأرض في أرض المعبون صرّاً على المعبون ، فمبني بقعدة « لأضرر » لما هو المنزّل إذا كان في سلطته أخذ في ملكه مستمراً للضرر على الآخر ، فإن تصرف في ملكه تصرفاً موحياً للضرر عني حرة ، فتنبه قاعده « لأضرر » .

هذا ، إذا لم يكن في عدم تصرفه في ملكه موحياً للضرر عليه ، ولا يتعدى صدى ويرجع إلى قاعدة السلطة مثلاً إذا فرض في حجر صاحب لماء عن المصروف في مائه سبب الضرر عليه لعنشه أو لفساد مائه ولم يكن آخر حة عن كور الآخر صرّاً على صاحب الكور ، بل صاحب الكور يقول . أبي لأرضي التصرف في ملكي ، لا بي سلطان على كوري كيف أشاء ، ومن جملة المبيع عن التصرف في كور ، فيحكم حيث يجوز المصروف في الماء لصاحبه وآخر حة عن كور الآخر وإن كان مافياً لسلطنة الآخر لقاعدة « نقي الضرر » .

وتلخص ، أن ما قدّه شيخنا العلامة « قد » على إطلاقه ممنوع ، فلا بد من ملاحظة المقدمات ، فإن لم يزم الضرر عني المعبون بدخول العس في ملكه للعس فعليه لمع لنعراض الضرر ، و لمرجع قاعده السلطة ولا فليس له لمع .
وبحقيق ذلك نعم في رسالته لمعه ليد قاعده لأضرر ، حيث قال في

آخرها في التمسك بالسبع . بصرف المالك في ملكه سلطنة
فيه : اما أن يكون لدفع ضرر سوجه اليه أو لجلب المنفعة أو لعرض غير
عقلائي كاللعو . فعلى الاول لا يمسك لزوم لصرف عني المحار بدليل في الضرر .
لان محمله للضرر مثلا ينصرف الغير حكم ضروري أيضاً معي بالاعادة مضافاً الى
أن المرجح عند المعارض هو عموم فاعده المستترة ، وعلى الثاني وكذلك أيضاً
على الظاهر المشهور .

وأما على الثالث كما في عرض لعدم حيث فرضت عليه لزوم لصرف عني
بمعون أو على صاحب الكور بدحول العاس في ملكه و حراج الماء عن كثره ،
في ظاهر لا يجوز له السمع والمستترة على أرضه وكورده بهذا النحو من الصرف ،
لأنه حكم ضروري معي بدليل في الضرر ، لذي هو حكم عني قائمه بسلطنة
وأمثالها .

هذا كله في الرتبة العينية المحصنة .

وأما برئاده لعينية لمشو به فقد مثلو به بالصنع ، ففي « الحواهر » : ان
كان لمعير صفة من جهة وعياً من أخرى كالصنع ، صار شريكاً بسننه دافرض
ريدته بذلك مع احتمال مطلقاً ، الخ .

فيه : أن الصنع داخل في لصقه المحصنة لا عين له حتى بشركا ، ولو سلمنا
جهة عينية له فيكون بمنزلة المالك ، فلا يوجب الشركة ، نعم الصنع قديكون
من قبيل الموش وله جهة عينية ، واما اذا كان محصن اللون ولا يكون لها جهة عينية
عرفاً ، فلا تحصل الشركة ، كما هو واضح .

في تصرف الغائب بالمزج

فما لو تصرف الغائب بالامزج ، بأن مزج لسمع بغيره فلا يخلو أما أن

مرجه بحسب المساوي أو الازديء والاحود أو غير حسبه ، اما أن يكون مستهلكاً فيه أو غير مستهلك فهذه أقسام خمسة ، فسمي بيان حكم كل قسم ، فنقول : هنا مسائل :

المسألة الاولى بيان صورة امتزاجه بالمساوي . فيه احتمالات : الشركة في القيمة ، أو عدمهما لحصول التلاف بالمزج فتبقى حق المعون ، الدل في دمة العاين ، أو التحجير من الأحاد بالعمارة وبين الشركة ، أو سقوط الخيار برأسه كما حكى عن « الروضة » أو احتمال سقوط الخيار في صورة المزج بالاحود وهو بحري في هذا القسم أيضاً لحدوث ماطه ، اد الماط في سوط الخيار هو عدم امكان الاسترداد ، كما ذكرنا في طرف المعون على ما سمعت من ذهب المشهور إلى أن المعون لو تصرف تصرفاً لا يمكن معه الاسترداد ليسقط خياره ، لأن الخيار موطوع على استرداد العين ، لكن هذا الاحتمال في طرف العاين في عابة لصعب لدعوى الإجماع على عدم سقوط الخيار بتصرف العاين ولذا قيد من حشنى « الروضة » وغيره كصاحب « الجواهر » ما احتمله في « الروضة » سقوط التحجير في العين لا أصل لسقوط خيار المعون .

ثم ان المشهور قد أطلقوا على شركة في هذه الصورة - أي فيما كان المزج بالمساوي - من دون تعيينهم بلروم تدارك نقص الأرض على المازح العاين مع الواجب على ما أفاده بعض المشائخ فيقال بلروم تدارك نقص لشركة على العاين لأن الشركة عيب ، فحيث مزج المبيع المستقل من المعون بماله كان موجباً للعيب ، فانه اذا فسح المعون وحده ماله ممتزجاً ، فحيث كان المبيع أو لملكاً محتصاً والمال صر ملكاً مشاعاً يكون معيلاً لمكان الشركة فلا بد من الأرض ، كما قالوا بلروم الأرض على العاين في صورة مزج بالازديء

والقول بأنهم ليسوا في مقام بيان تمام حكمه ، بل في عريضهم مجرد حصول

الشركة من جهة المرح ، منقوص بصورة الردي . حيث أنهم تعرضوا للأرض
في صورة الامتراح بالردي .

ونقل : أن ذكر الأرض فيه أنه هو من جهة نقص مالي ، وهذا ليس نقص
مالي .

مدعوع : بأن النقص في الصفة يوجب لعب فيها فيكون مستمراً لنقص
بمالي أيضاً ، إلا أنه يمكن دفع ذلك لاشكال عنهم بأن عرب الشركة هالايو حب
منقصه ماليه ، فإن رطلا من الذهب إذا امزج برطل مثله . لا يحصل نقصاً في قيمته
فيجوز قسمه وتصفيه من دون حاجة إلى مؤنة .

نعم ، إذا كانت الشركة بحيث توجب العيب كما بما يحتاج تصديها إلى مؤنة
أو نقل رغبة الناس مع صفة الشركة فكان القول بلزوم بذكر أرض لنقص لا يحمو
عن قوه ، و شكل لزوم المرح في امتجاسين حيث سأتني دفعه . وكيف كان ،
حيث كانت لمساءلة ذات أقوال أربعة واحتمالات خمسة مع زيادة احتمال سقوط
الحبار بل تريد عن ذلك ، يوقف توضيح الحال على تمهيد مفدمات .

« الأولى » لا بد من أن يعلم حال المرح مال شخص بمال شخص آخر ، هل
يوجب ذلك لحصول الشركة ، أم ليس له مدخلة في حصول شركة ؟ وظاهرهم
لا ينطبق على الأول وليس في ذلك محال معلوم عدا أن حيد ، حيث ذهب
إلى عدم مدخلة المرح لشركة و عدم كونه صلاً لها أصلاً ، بل لشركة أم
تتحقق بالقول ، ولم يحكي عنه في « لمحتلف » لو نفى مال أحد الشركاء قبل
إعقد الشركة باحتياط المدين أو ناقض كان ما تلف ، من مال صاحبه ، وإن
كان التلف بعد العقد والافتراق كان من مالهما جميعاً انتهى .

فإن طاعسه : أن التلف لصاحبه قبل عقد الشركة واعتقاده ، سواء امتزج
لما لا أن لم يمتزج ، وأن الاحتياط وعدمه ليس شرطاً ، لا وجوداً ولا معدماً للشركة ،

بمخلاف ما لو حصلت شركة بالقول والعقد فيحصل اشتراكه بينهما وليس بينهما أيضاً وبما لم يمتزج المالان ، بل كان مال كل من عبده غير مخلوطاً بآخره ، لكن حيث تلف أحدهما بعد العقد فكان يحسب عليهما لحصول سبب الشركة ، وهو العقد وحده . وأما لو امتزج واحتلط لكلا من صاحبه ، لعدم حصول الشركة وحاصل هذا القول انكار سبب المرح وهو محجوج بالإجماع . وما أمس به ومن القول بانكار سبب العقد للشركة رأساً كما هو المحكي عن « لحدائق » فقال : ان سبب شركة هو المرح والامدحلية للعقد الشركة في حصول الشركة التي هي عبارة عن جماع حقوق الملاكين في مال واحد ، ولو حصل المرح اختياراً أو قهراً لم يحصل شركة . ولا فائدة في العقد بعد ، ولو حصل العقد قبل لامتزاجهما لم يحصل لشركة إلا أن يمتزج المالان . ولذلك وحده بعضهم شجرة عقد الشركة أن نمزجه هو حوار بصرف ، فأورد عليه أن قول « اشتركا » لا يدل بأحكام لدلاله على حوار اسصرف . فلا بد بعد القول بتشريع عقد الشركة أن فائدته هي حصول الشركة .

وكيف كان ، ما في « لحدائق » من أنه لا ينشأ من الإحصاء رتبة في دلالة عقد الشركة . ومدحليته في حصولها محجوج أيضاً بالإجماع ، فلا بد من لقول بعد تخطية المزج للشركة .

« الثانية » بعد القول بكون المرح مما له مدحلية في حصول الشركة . كما هو ظاهر الاصحاب . فهل المدحلية على نحو اسسية أو الشرطية ؟

والذي يستفاد من الحلل الكل هو الاول ، الاشيع الفقهاء في « لحواهر » فالمرم بالثاني قنلاً : أن العقد ، وهو قول « تشاركنا » سبب لها ، وأن المرح لنهري شرط . ثم قال : على تقدير التسليم لامانع أن يقال . أنه أحد الاسباب كالمعاطة في البيع ، إلا أنه يعبر حينئذ كونه اختيارياً ، وعنده فتكون الشركة

قد يحصل بالعقد وهو «مشاركنا»، وقد نحصل بالمرح لأحبيرى. وأما المرح القهري فلا نحصل به الشركة واقعاً، وإنما يعيد لاشتاء في كل جزء من المال، إلا أن الشارع حكم ظاهراً بكونه سهم من الصلح القهري

وقال شيخنا الأستاذ «دام ظله»: «إن ما يؤيد من عدم كون المرح سماً، وإنما هو شرط ..» يحتمل أن يكون مراده عدم قيام لاحدح الاعنى حصول لشركة عند المرح من دون دلالة على كون المرح سماً ولعل المبتنى منه هو كون العقد والمرح علة مستقلة في حصول الشركة إن كان العقد سماً، والمرح شرطاً. ثم على تقدير تسليم سببه باعتقاد الإجماع عيه، فلا يلزم انحصار النسب فيه، بل هو أحد لأسباب، بأن يكون انعدياً، والموت ونحوه أيضاً سماً، والمرح أيضاً سبب آخر، لأنه يصر فيه كونه احبيراً لكونه أيضاً هو القدر المنيف. وأما المرح القهري، فلا نحصل به الشركة الب فعية. وما تعيد الشركة لظهيرية لمعر عنها بالصلح القهري والاحباري.

ولعله لما أشار إليه في هذا المقام وغيره من كون المعتر فيها هو عدم تمييز أحد المالكين عن الآخر، واقعاً وظاهراً، وأما إذ لم يتغير أحدهم عن الآخر في مرحلة الظاهرية فهو بطير المصاق أحد المالكين بالآخر، فلا يمكن الحكم فيه لا بالصلح القهري والشركة الظاهرية.

الا أن لا يصف أن كل ذلك معرل عن التحقيق، لتمكن قيام الإجماع على كون المرح سماً لشركة مطلقاً، سواء حصل احبيراً أو اتفاقاً، وأما الحكم بكون معاده هو شركة الوافعية أو الظهيرية أو يفصل بينهما؟ فسباني الكلام فيه إ شاء الله. «الثالث» أنه بعد القول بكون المرح أيضاً سماً، فهل هو سبب شرعي أو عنلي؟ وجهان بل فولاد، ولدي يسعاد من الجمل هو الثاني، بل صرح شيخنا العلامة لا يصاري «قد» بعدم تعقل غيره. معللاً بأنه إذا قرص متراح أحد المالكين

بلاخر ولا يمكن تمييز أحد الدليلين عن الآخر ، بحيث اذا أشير بلاشارة الحسنة الى أحدهما ، كانت تلك لاشارة هي عين لاشارة الحسنة الى الآخر واقمأ وظاهره ، كمنترج أحد الدليلين بالآخر ، فلا يتصور هاهن المحكم بما عده لشركة .

ولامسرح بلشارع أن يحكم بخلاف ماحكم به العقل ، نعم اذا أمكن تمييز أحد الدليلين عن لآخر بحسب الواقع وان لم يمكن ذلك في مرحلة الظاهر كالنصي أحد الدليلين بالآخر كما في الصنع وبحود تمكن لشارع أن يحكم بخلاف الشركة أو الشركة لئله أو العينة ، كما أنه هو الثابت في المثال المربود ، لا أن الأقوى عندما وفاقاً لصاحب « الجواهر » هو الاول من أن الحكم يكون المرح سناً عصبياً ان لوحظ بالنسبة لى عدم تمييز أحد الدليلين عن الآخر ، فهو مستقيم ، لا أنه خارج عن حقيقته الشركة ، لانها عبارة عن تصدق سلطة أحدهما في ماله من جهة مراحمته بما لآخر وان لوحظ بالنسبة الى المعنى المذكور فهو غير صحيح جداً لما عرفت من أن الحكم بحصول لفصان في السلطة بما جاء من حكم الشارع .

وعليه فلا بد من أدلته بالدليل الشرعي ، حيث أن لمعروض من المعلوم منه هو الدليل الذي وهو لاجماع ، فلا بد من لاقتضار فيه على التيفس ، وهو ما كان المرح اختيارياً .

« الرابعة » أنه على القول بكون المرح سناً شرعياً - على ما اخترنا ، وفاقاً لصاحب « الجواهر » بعد التزل منه في المقام - فهل تميز الشركة الواقعة مطلقاً ، أو الظاهرة مطلقاً ، ويفصل بين ما كان اختيارياً وبين ما كان اتفاقياً ؟ وجوده واحتمالات ، والسني يستند من « الجواهر » في كتب العصب أولاً بعد التزل عن استكراه النسبة وقوله لها: هو الفرق بين الأمرين ، وهو التفصيل المذكور ، إلا أن الأقوى - وفاقاً للأصحاب - هو الاول وبطلان الشركة الظاهرة في المقام

أما على القول بكون شركة الظاهرة مائة للشركة لوقوعه هو صح ادلا
وجه لبعض أحدهما من دون دليل عليه في المقام .

وأما على القول بكون الشركة لظهوره هو المقدم المين بدأ على رجوع
للسنة بينهم في الأقل ولاكثر على كلف ، فلان الاحد دلتان في المقام اما
يتعين دا تربت عليه للمرة الغير لمرتنة على لآخر ، وأما فيما لم نحصل هذه
كما في موقع الاشتباه الابدني . فلا يعين له بل لأمروح اليه ، والمقدم من هذا
القبيل .

وبله وقع صاحب « الحواهر » في التزل عن ذلك أيضاً في آخر كلامه
في باب الشركة ، حيث ذكر أنه يمكن بعد القول بكون المرح الفهري مقيداً
تلمت الواقعي على نحو المرح لاحتدري أنه لا مانع من كونه جزءاً للباب ، لا
أنه ذكر بعد ذلك كلاماً لا يحلو عن نهات مع بعض الكلمات المتقدمة منه . فراجع .
فلخص مما ذكرنا في المقامات الاربع : أن المرح مع له مدحلية في حصول
لشركة ، لكن على نحو النسبة الشرعية في الواقع لافي الظاهر ، خلافاً لاسكافي
ولصاحب « الحواهر » في الثاني ، ولشيخنا الانصاري « فقه » في الثالث ولصاحب
« الحواهر » - أيضاً - في الرابع بعد التزل عما ذكره أولاً ، وقد عرفت أيضاً
من مطاوي كلماتنا أن ما فاده شيخنا العلامة « فقه » يتم بأمرين :

الاول : بقاء حقيقة المالين المحتزحين في الواقع وعدم انعدامها رأساً ، بحيث
وجد فيه فرد ثالث ، بأن يدعى مادتها من دون تبدلها الى مهية ثالثة ، واما التبدل
دلسنة في بصره الوعية

و الثاني : بقاء جوهر الفرد في كل جزء ، بحيث تمثل التجربة لدى بعضين
وبعارة أخرى . فتلان تحقق الجزء الذي لا يجري ، اذ بعد تسليم هاتين المقدمتين
لاجرم يحكم نفس بوقوع الشركة بينهما ، وحالهما جمعة في الاول ، منهم الفاصل

لمقداد في « التمتع » حيث قل . في الممتزح مطلقاً ، سواء كان لامتزاح فيه
نفسه أو بعينه أنه انعدم الممتزجان وفيما يحدث الفرد الثالث .
الأول الأقوى خلافه ، لوضوح بدء مادتها بحالها ، غاية الأمر أن لتعريف
أما وقع في الصورة لوعبة مطلقاً في الحس وعينه . نعم ، الفرق بينهما هو
أن الانقلاب في الأول ما يكون بالنسبة إلى الفردين من حس واحد وفي الثاني
بالنسبة إلى الفردين من جنسين .

وكذلك حالف صاحب « الجواهر » عند تسليم بقاء مادته وعدم تحقق الانعدام
رأساً أو التمييز أما يكون في لاطن لأن الاشتباه أما طراً في مرحلة انصرافه ،
فيكون الممتزح نظير التصاق أحد المائس بالآخر ، ولذا لا تكون شركة لأبي
الظاهر دون لاطن ، كما شرعنا له ، كما أن لازم كلام الفصل بعدم في
« التمتع » عدم تحقق الشركة في المبدأ أصلاً ، لا طهراً ولا واقعاً ، بل يحكم في
عدم تحقق الانقلاب والعرامة ، كما سنأتي الإشارة له بعد ذلك

وعلى أي حال ، فكلام صاحب « الجواهر » ككلامه لا يخلو عن وهن ، بل
الأقوى ما ذكره شيخنا الأنصاري « فقه » في الأمر الأول من عدم تمييز أحد المائس
عن الآخر واقعاً مع بقاء مادتهما من دون فرق بين لحس وعينه ، نعم ، لا يخصص
ذلك بالمائسين وما في حكمهما كالمدقوق وبحره ، فلا يجري في الحبوب ، كما
لا يجري على المنتصف ، ولكن هذا أيضاً لا يجدي لما جرم به من الحكم بتحقيق
الشركة عقلاً إلا بعد اثبات الأمر الثاني .

و لظاهر أن المتحقق في محله عدم صحة معاملة من حكم بوقوع الجرم بعينه
لمنتحريه ، وعليه لا يكون الشركة شرعية . ثم على القول بكونها شرعية ، فقد
عرفت الخلاف في كونها واقعية أو ظاهرية . وقد أشرنا سابقاً أن مددده هي لشركة
ظاهرية نظراً إلى أن الدليل الدال عليها هو الإجماع وهو ليس يقتصر على الفرد

لمتيقن منه ، فيكون الحكم فيه هو لصالح النهري وهو المعرعة دلشركة لظاهرة .
 لأن الأقوى - على ما تقتضيه لتأمل عاحلا - حلاوه لما أشرب اليه سابقاً من أن
 الأبرام بذلك انه يحدي فيما يترتب عليه ثمره يعد بها وهي معية في المقام .
 « الخامسة » تحقق معنى للملك و المال وبين حقيقةهما وبأن السمة المنصورة
 بينهما من النسب الأربعة ، فنقول :

أما الأول - أعني بين تعريف كل منهما - فإني يستعاد من كلماتهم فسي
 تعريف المال أمران : أحدهما ، هو ما يبيع به أو يبدله ، الثاني ما يبدل في
 مقابلة العوض وأما الملك ، فكلماتهم ساكنة عن تعريفه ، غير أن لاستعاد من كلام
 بعض الحكماء هو - أن الملك عارده عن جهة سنة لعن مثلاً لى صاحبها ، ورد
 بعض عليها كونهما على نحو اختصاص أحدهما بالآخر ، وفسره بعض بأن يكون
 حبصا ص العين على نحو حاجة التصرف لصاحبها فيها كنف شيء وأي وجه يريد .
 وثم الثاني وهو بين الفرق بينهما والسمة المنصورة ، فنقول : المعروف
 فيما بينهم كرس السمة على نحو العموم و لخصوص المصنق بأن كان للملك عَم
 وأمال أحص ، لأنه قد يستعاد من شحها العلامة لأبصارى « قد » كقول السمة
 على نحو العموم و لخصوص من وجه ، أما باعتبار العين في الملك دون في المال ،
 فعليه يمكن طرق الملك عنه في لحقوبات له عليه . كحق لحار ونحوه كافتراق
 المال عن ملك في محو حة حصة . أو باعتبار أن جهة الاختصاص اما تروى
 بصرح ، فعليه أيضاً يفرق الملك عن مال في نحو لمقام .

وكيف ما كان من ثم ما أود « قد » ثم الفرق المذكور والا فلا

« السادسة » في يبدل حال المال بين المتساويين في المقدار لمحتصين في القيمة اذا
 امترحاء كما اذا تخلط حنة حنطة جيدة لشخص ساو قبته ، بدبارين حنة حنطة
 أخرى رديئة سوت قيمته بديار ، فهل يحكم بالعرفان والعدل ، أو بالشركة ؟ وعلى

لثاني فهل تلاحظ الشركة نسبة المائتين من حيث القيمة ، فتحصل الشركة حينئذ على وجه الثبت ، أو من حيث المقدار فيكون على وجه التصيب . وعلى الأول ، أعني الشركة بحسب المقدار ، فهي يلزم لرباساء على عمومته لكل تدبير ومعاوضة من غير اختصاصه بالبيع ولا بالمعاوضة الاحتيارية أم لا ؟

وجوه واحتمالات ، يوقف تنقيحها على تدقيق معاد « على اليد » في أنه هل هو مسوق لبيان الحكم الكمي فقط من وجوب الحفظ أو إرد - كما ذهب إليه الرقي في « عرند » - أو أن معاده هو لحكم الوضعي من الصمان - كما عليه المشهور - وعليه العرامة في تلف الحقيقي والبدل في الجبولة ، والملكية البدل في الأول مستقر وفي الثاني من لزوم بدول الجبولة ، وإن التبع الحكمي كالنصرف لم يلزم من بيع ووجهه في زمان الخيار من عليه الخيار ، هل هو ممرلة التلف الحقيقي ، فلا يعود يعود تلك العين ؟ أو ممرلة الجبولة ويعود يعودها إلى من عليه الخيار يصح أو عقد جديد ؟ أو روال مبيع كالاستبدال حسب ما مضى تحقيق بعض تلك الفترات مفصلاً ؟ .

والكلام هنا ليس في ذلك ، بل بما تعرض في بيان « على اليد » . فالتحقيق أن يقال :

١ - معاده ليس هو التكليف فقط ، ولا الصمان فقط ، بل مدلوله أمر عام سيصد يختلف لآزمه باختلاف الموارد . وليس ذلك اختلاف في مدلوله بل الاختلاف في لآزمه باختلاف الحالات و الموارد . فلازمه مع بقاء نفس هو وجوب الرد ، ومع تلف الحقيقي العرمة المنقضية للملكية لمستقره للبدل ، ومع الجبولة بدول الملكية للبدل ، وكذلك مع التلف الحكمي

وذلك المعنى العام غيره عن العهد . فإن لآزمها وجوب الحروح عن اعهدة يرد نفس لما حوز أن كان معكاً ، ولا فلاقرب إليه مهت أمكن ، وهذا هو

لسر في لزوم العزلة باندل في المنلي ، والقيمة في القيمي ، اد ليس له دلس
بعدي بل هو لاقتضاء العهدة ، لا قرب الى لعين فالاقرب بقدر الامكان
فحيث لو فرصا في مورد كان الاقرب الى العين شئاً آخر سوى المنل
واقيسة كان هو المعين في لجروح عن العهدة ، ولو فرص المنل المعين الشخصي
الحارحي اقرب الى لمنل الكبي كان هو المنعيب ، فلا يصار الى الكلي لعين
ما هو ملاك في وجوب المنل في لمنلي ، واقيمه في القيمي ، فيجب على معارم
بمنلف دفع ذلك لعين الحارحي دون الكلي .

ومن دلت يظهر لك انه لو قلنا ، أن لمرح نلاف - كما بقول به الحلبي -
ولا تلزم معارمه باندل بكلي ، بل تعين العزلة من لعين الممرجة ، ولارمه
حصول الشركة في نفس العين ، لانها اقرب من المنل الكبي ، وكذلك في لمرتح
بالاردى - حسب ما يحجب تفصيله - فهل لا مترح حيث لا موجب للشركة في نفس
لعين بحسب المقدار أو تحب المالية ، وهل يلزم الرعا على الثاني أم لا ؟

فديقال بالاول ، بطراً الى أن شركة في العين مسيطرة للمدلة وملكية كل
مهم لمال الاخر ، وداكان الاحود مأ يسوي ديمارين والاردى مأ يسوي ديناراً ،
وقلنا بأن العصب للردى المارح بماله لحيد بملك الثلثين من مجموع لعين
لرم الرنا ، وللارم حيث هو الحكم بالشركة بحسب مقدار المالين لا بمقدار
ماليتهما ، ولذا حنا صاحب «الخواهر» في هذه المسألة ، لشركة في القيمة لا في
العين .

ويحري الاشكال في العكس أيضاً ، وهو المرح بماله الاردى ولدا اختار
في «الخواهر» - هـ - الشركة في العين مع أرض التصوت وان كان يرد عليه :
أن كلامه «قده» متفاوت في المسألتين ، لكن كلاهما مسي على عدم الشركة
بحسب المالية ، بل ما في العين من حيث المقدار مع الأرض أو في لقمة كالمالين

المعلاصقين .

وكيف كان ، دخول الربا في شركة بحسب المالية يتوقف على أمرين :
أحدهما : أن الشركة العينية متضمنة للمادلة ونسبة المعاوضة . وثانيهما ، عدم
احتصاص الربا بالبيع . بل بحري لكل معاوضة احتبارية كانت أو قهرية .
ولكن احتار شراح الاستد حصول الشركة من حيث المادلة ، والحواسن عن
لربا ما خففه في شركة الحاصلة بالمرح من الأشاعة القهرية وحصول لانقلاب
لفهري في المآلة وروال الملكية ، لأن لارمه عدم حصول معاوضة ومادلة بين
المالين أصلا ، بل إما حصلت المآلة الثالثة بسبب الاعلال ، لأن هذه المالية
الوحدة بعد لامراح والأشاعة قائمة بمحموع لآخر ، وللماليتين الأوليين فتمنيتين
بالممتارين .

بما رة أخرى . قبل الأمرح ، المالية قائمة بموضوع ، وبعده تقدم بموضوع
واحد ، ولابد من ملاحظه لسة بين الماليتين الأوليين ولاحد بهما في العين
الممتوحة . فمآلة الحد المساوي لديارين كانت قائمة بحتة واحدة وكانت للمآلة
مستدة كموضوعها وبعد المرح لسبب مساره . بل هي قائمة بمحموع لآخر
على وجه الأشاعة في ضمن المالية لو حدة لحاصلة لمحموع . فلم تحصل
لمدالة بين المالين ، بل إما احتلف معروض للمالين . فعين المالية الأولى باقية
بالحال . لا أنها قبل لامتراح كان لها معروض وموضوع مختار وبعده معروض آخر
غير مختار ، فلاربا حينئذ أصلا .

وحيث عرفت ذلك فليشرع في أصل المسألة الأولى من المسائل الخمسة
تعمي المرح بالمساوي في الصفات المالية - وقد ذكرنا أن الاحتمالات خمسة ،
فيسعي بيان مداركها وترجح لاقول بسبب : أحدها - لزوم العرامة من غير حصول
لشركة وثانيسا - الشركة في العس . وثالثها - الشركة في لفيسة - كما احماره

في « انجور هر » في المرح بالاجود - . و راعها - تحجير المعنوي أو المعصوب
 منه بين تعريم العاس أو العاصب بالمثل والقيمة وبين أن يشرك في لعب وفي
 القيمة . وكل تلك الاحتمالات مشتركة بين المقام والعصب . وحامسها - محص
 بالمقدم - أعني باب الخيار - وهو سقوط الخيار رأساً ، ذكره في « المسالك »
 وحها في لارديء ويجيء هنا أيضاً لاتحاد المباط والمدرک

وجه الاول : أن المرح انلاف و هلاك كالمرح بغير المحاسن ، فحسب العرامة
 على المعنوي على قواعد الانلاف .

وجه الثاني : أن المرح ليس اتفاقاً بل هو كالمالين لملاصق غير مشترك ،
 ولكن المرح هو سبب للشركة في العين عملاً أو شرعاً ، واقعاً و ظاهراً على
 الخلاف .

وجه الثالث : أن المرح ليس اتفاقاً ولا سبباً للشركة بل هو كالمالين المتلاصقين
 لا يمكن قرارهما فتصير الشركة في القيمة لأبي العين

وجه الرابع . على ما ذكره شيخنا العلامة لأبصار في « فقه » في باب العصب
 أنه مقتضى القعدة على قياس سائر موارد اجتماع السبب المبراحين ، و هذا
 اجتماعها سبباً من كون المرح اتفاقاً - كما عليه الحلبي - ومن أنه يصير سبباً
 للشركة أيضاً ، فيحجر المعنوي بين أيهما شاء . كما ذكرنا في لو أنلف المسع
 قبل القصد متلف و جنس حينئذ سبب :

أحدهما . النلف قبل القصد ، وهو موجب للانفساح و أحداثين

ثانيهما : الانلاف ، وهو موجب للعرامة و الاخذ بالعدل ، فالمشتري محبر
 بين تعريم المتلف بالعدل و بقاء السع بحاله وبين الرجوع الى النفع بالشرع عملاً
 بتعدة لتلف قبل القصد و الاعتام مثله ، أعني كون المرح اتفاقاً ، فمن حيث
 أنه اتفاق ، سبب للعرامة ، ومن حيث أنه مرجح ، سبب للشركة . فله العمل أيهما

شاء محرراً بينهم وكون سببه المرح للشركة عمية ، وسبب الائلاف لعراسته شرعية لا يضر بعدثونه ، لان السبب شرعية بعدثونه كالعالية .

هذا ، ولكن فيه ملاحظتي ، لان المسس هنا غير متراحم ، والمرح و ب كان عدداً ، الا أنه في الممثل المساوي يوجب لشركة لما اعرف « قد » من كون لعراسته في المسس أقرب ، وعراسته أيضاً سبب لشركة في العين فالتحدي مقتضى السنين فأين التزاحم في العين ؟

ولعل احتمال التحدي يصر أقوى في المرح بالاردى لعدم اقتران العين ، من قاعدة الاقربية يوجب للمرح ، والمرح يوجب لشركة فتراحم اسناد ، فتجيز بأحد بينهما شاء

و لوحة في الخمس كبر المرح تلافياً وان اتى موجب لستوى الحد ، وكيف كان . لا قول عن تلك الاحتمالات قولان : أحدهما : قول المحقق حيث ذهب الى الاحتمال الاول من لزوم العرة وتقسيمها : المشهور ، أعني لاحتلال الثاني من الشركة في العين .

فاسئل احلي بأن المرح ائلاف و هلاك للمرح ، وليس تلاف المال لأعارة عن ائلاف ، والله لا اعدام عنه لاستحالة طرو العدم على الوجود . ومن بعد ، فالمالفة لمصارعة اعدمت بالمرح والوجود مال آخر . وورد عليه في « لمسالك » : « وجود »

أحدهما : منع كونه ائلافاً لبقاء العين عية لا يربطه وصفه بالامتراح ، فالقول بائلافه انكار للخمس والوجدان .

ثانياً : سلم أنه ائلاف لكن مقتضى الاقربية لعراسته من نفس العين المسترحقة لأمس التل الكلي المبين به ، فالعراثة من لعين عين لشركه .

ثالثاً : ما ذكره المحقق مستلزماً لما هو مخالف للاجماع ، وهو أنه لو فرضا

أن العصب عصب مال شخصين ومرحهما . فان لازمة ضرورة العصب مالاً للمالين لأن المروض مالهما قد تلف ووجب على العصب التعرّض فيملك العصب ، وتبرم كون العصب مملوكاً في المرح ، كما ذكر ابو حنيفة في مطلق العصب .

رابعها : لتفص المرح الفقهي . فان المالين لشخص لو تلبا بالمرح فما حال هذا المال . هل يسي مالا مالاً أو يدخل في اماعات ، أو يبقى حلاً مملوكها على شركه . دلّس فيه عارم وعصب حتى يحل . أنه يملك المالك مسب لعممة حذراً عن تجمع بين لعوض والمعوض . فلاما ص فيه لا الشركة ، فهو المرام . سيبه المرح للشركه في المرح الفقوي وكذلك في المرح الايباري بالعصب أيضاً لاتحاد الماط .

وحامسها : لتفص في المرح في لعصب اذ عصب لمل و مترح ماله فهو عن قاعدته سب لان لا مال لأحد . فقط لا يملك احد . سو . . علة الامر تعريم العاصب في مال لم يضر به وفي . به لا عزمه . لان الانسان لا يعزم مال نفسه . فهو له . يقول حينئذ يكونه بالمالك فيكشف ذلك كنه عن عدم كون المرح اتلافاً بل هو موجب لشركه فانه لأن صلا انلازم يكشف عن طلاق المزوم .

وأحاب شيخنا الابصاري في كتب لعصب . بتصاراً للحلي . عن الاول ماسي عليه الامر في مسأله المرح من كونه مرحاً لروال للملكية ولاحتصاص في كلا الطرفين . فانه حينئذ سب لتلف الملكة . لكن هذا شيء آخر لم يلتفت الحلي فيه وهو أن للملكية وان كانت تلبه بالمرح الا أن لبله ، باقيه وحالها . كما مرّ بيده . ومن هذه لجهه يحصل لشركه في المالية ولحلي لاحظ جانب الملكية فقط فرغم أن تلفها موجب لتلف المالية أيضاً . فذهب لي لعزمه . والمشهور لاحصو جانب المالية . فرعدوا عدم حصول التلف حتى يبي لمسكيه . تأوردوا

عليه بمنع التلف رأساً .

فيه : أن المرح موجب لتلف الملكية ولاحتراس قهراً وعنده «شئ الحلبي في جميع الفروع الخمسة ، والحاصل - أن العن مشنمة على جهات ثلاثة . العسة ، و لمادة ، و لمالكية والمالكة ، فمع كون المرح اتلاقاً حسن دلسه لي الجهة الاول ، بساحة أن جوهر العين ومادتها ليست فائلة بتلف ، إلا أنه بمجرد لا يحد شئاً ، لأن بعمرة و نصمان ليست دائره مدار لمادة ، بل الماط فيه هو امسكة و لمالكية ، والسبب يلاحظ فيها

فحث رعم الحلبي تلازمهما ولم ينتفت لي لتفكيك بين لمسكية و لمادة فتبف الملكية تحصل لعرامة وحواله حيث : أن المالكة باقية لاثالفة ، فعلى المالكة مدار الصمان لأعلى المالكة ، ولا صمان مع بقاء المدة ، فتبف الشركة في المالكة . وعن الثالث : مع بطلان التالى ، لحوار المرام كون العاصب ملكاً لها بعد فرض لبف ووجوب لعرامة ، والابرد دستلر كوك العصب مملوكاً ، مدفوع بأن المسك حيث هو لعرامة ودفع لدل لاستحالة الجمع بين لعوص والمعوص والعص بدل الحدولة بجمع بين وبين المذل في ملكه مدفوع بأن المذل في الحدولة بدل للملقة لا للعص فليس فيه جمعاً بين لعوص والمعوص

وعن الرابع : بأنه ليس فيه تلف ولا عدم بملك المالكين ، فدعى بمسألة له ماء ، له ، فالمرح حصفت ماله جديدة من نواسع المالكين الاولين ، فهو ماء بتم بتره فيه ، لشركة .

ومن ذلك يظهر لحدل في مرح العاصب ماله بدل المعصوب ومرحه لمالكين المعصوبين ومرح المالكين مالبفهم حيدراً ومرح كل منهم مال الاخر ومزج المالكين قهراً .

و لحكم في كل ذلك عند الحلبي هو الشركة بين ماله مقتضى وعدة التلف والادلاف في بعضها . فلا يرم كون لعصب مملوكاً - كم - ول * و حصة - بل سب

هو لزمه و سحالة الجمع بين المدل والممدل وقعدة الماد في بعض الاحر كل على حسبه .

وحاصل رد شيخنا العلامة الانصاري « قد » على الحلبي « قد » هو لتفكيك بين المنكية والمالية مع كون المرح اتلافاً للمالية لاعمالاً ولاشراً ، من مالهو سبب للشركة لا عقلاً و شرعاً على الخلاف ، وبعد تسميم كونه اتلافاً للمالية مع تعين العرامة بدليل الكلبي من ماله هو بالعين الخارجية المقترحة بقعدة الاقربيه فكما أن المرح سبب لشركة كذلك العرامة لمستحقته بالعين أيضاً سبب لشركة .

ولكنك خسر بعدم بمقتل التفكيك بين ملكية و لمدينة ، اذ لو كانت لمالته واقية على وجه الاشاعة ، فكذلك المنكية أيضاً بوجه على وجه الاشاعة ، فتكون تعين للمرحه ملأاً وملاً هما سبب الاشاعة واستحالة ملكه عين و حد اشخصين بأن يكون السنة الاحصائية حاصه لهما معاً مسوغة اذا كان ذلك على وجه الاشاعة . نعم يستحيل ذلك على وجه الاستقلال في المجموع على حد الملك الواحد المستر . وتحقيق في الرد على الحلبي هو مع كون المرح تبعاً و اتلافاً أصلاً لا من حيث ملكه ولا من حيث لماله ، لا تسليمه في المنكية دون لماله حتى نحصل لشركة سبب بقاء المالية ، أو تسليم كليهما بالمرح و لمصير الى لشركة بقاعده الاقربيه ، فلا وجه تسليم كونه تبعاً و اتلافاً مطلقاً . وهذا هو الحق في الرد فلا تعمل .

« المسألة الثامنة » من سمائل لحمسه في بيان لافصام الحمسه في المرح بالاردي . وفيه أيضاً احتمالات ، أحدها العرامة . ثانياً - الشركة في تعين بحسب المقدار مع أرض تفاوت الردية ، ثانياً : الشركة فيها بحسب المالية . رابعها : الشركة في القيمة كالمدين المتلاصقين . خامسها . لتحيير بين لتعريف بالمدل عملاً بالاتلاف وبين الشركة في العن مع أرض التمدوت عملاً بالمرح . سادسها . سقوط المحذر . ثانياً : سابعها : الشركة في العين من دون لأرض كمدع « المسائل »

أنه صاهر الحق لكن كلامه لا يدل عليه بوجه ، حيث قال : ويصنف فصل لوجوده
وفصل لردئه

وقد ظهرت الوجه في تلك الاحتمالات في المسألة السابقة ، فلا يعيد ، و يقول
بالتحجير من فوق في باب لعصب عن جماعة ، عملاً بالسبب المتراحمين ، بخلاف
لمرح في المسوي حيث ليس التحجير فيه قولاً من "حد لما ظهر لك لوجه في
دأت من عدم التراحم بين السبب في المتساوين .

فقد ذهب لحلي الى ثمرية في لمرح مطلقاً سواء على اتحاد لمقام و لعصب
و لا ودبيلا ، وقواه شجنا للاملاء الانصاري في باب لعصب ، ولكن حذر «قده»
الشركة في ليس في تمام حيث قال « قده » . فان كان المسوي نسب اشركة ،
لي "حره" ، وان تردد في كيفية الارش ، حيث قال وفي استحقاقه لارش النقص
أو تعوت "ردئه" و من ثمة وجوده . وهذا ظهر صاحب «الحوهر» مما حيث
"ورد على" "بمائل" في قوله بالشركة بأنه لم يذكر الارش ولم يورد عن "فصل
لشركة ، فكانه مضاه . و مما أورد عن عدم ذكره لارش ، و حذر « قده » لشركة
في العيبة في باب لعصب . وكف كان بوجه على شيخنا العلامة « قده » "مران :
أحدهم " أنه لا وجه لردئه في حيز النقوب من الوجوه الثلاثة ، بل يتعين
الاولاد ، ولا وجه لاحمال بحر من الشمس . لان الشركة لعبية اما بحسب لمقدار ،
ولارمه بحر لنقص من دمه - وهو لمسمى بالارش - أو بحسب المالية ولارمه
بحر النقص من ليس لخارجه فلا يحتج الى "رش" حر ، وتسميته أرشا لا تحلو
من مسامحة لعدم طلاق الارش عليه في صطلاحهم .

وأم الجبر "شمس لا دليل عليه بوجه بدءاً على كون المراد من الشركة ،
لشركة في العين . نعم لو كان المراد أعم من القيمة ، ولعين مع أنه خلاف ظاهر
العبارة فتدرك التعوت بـ "شمس يرجع الى الشركة في العيبة ، و لوجهين الاولين

الى الشركة في تعيين ، ولعل سرديده يقصر قرينه على مراده وصاروه عند تنصيبه لعمارة ، فيدفع لايراد حيث .

وثانيهما : أن كلامه هذا مناقض لما حذره في العصب ، حيث حذر في العصب لمرامه وها الشركة مع أنه لا فرق بين المتقدمين في أن السدار على المرح منه لو كان انلافاً قاضي في المتماين ، وإن كان ساءاً لشركة وكذلك ، ولا وجه للتمرفة

هذا ، ويتوجه على صاحب «الجواهر» أيضاً أمران :

أحدهما : أن كلامه هذا مناقض لما في العصب ، حيث أجاز هناك الشركة اعيانية مع لأرش وحب احدى شركة في تسمية مع احدى الموضوع لعدم الخصوصية للعصب في ذات ، والحكم أيضاً لا شركة المرح اما هو من نص أو اجماع - لو كان ثباتاً في المتقدمين - والخلاف هو دور هناك تحكمت ولو لم يكن له دليل على شركة المرح هناك كالمثل المتلاصقين ، والمعروض أن المتماين سواء ، موضوعاً وحكماً .

وثانيهما : أنه حذر في المرح بالاحود اشركة في التسمية لامي العرب ولا فرق بينه وبين المرح بالاردى ، فلا بد من لقول «لشركة ام في نفس مطلقاً أو في القيمة مطلقاً» .

لا أن يقال أن محذر «الجواهر» هو الشركة في التسمية مطلقاً ، كما بين المتلاصقين هو وفي باب العصب ، وابراذه «قدده» على «المسألة» في الاردى . بعدم ذكره الارش ليس امضاء الأصل لشركة ، بل حاصل الايراد اما أن يقول : لشركة في نفس يحيى مع لأرش أيضاً أو تقييدها بالقيمة . مع أن أصل الشركة في العين لا دليل عليه ، فعلى هذا لانتهاك بين كلاميه فضلاً . بل هذا هو لتأخر حيث في «قدده» : وان وجدها مبرحه فهي «الروضة» و«المسألة» أنه ان كان بالمسوي

أو الأردى صار شريكاً به شاء وإن كان بأحد: ففي سقوط جواره أو كونه شريكاً
ببسه القيمة أو لرجوع إلى الحكم الفقهي وجوده ، وفي ثانيهما : أن الثاني
لا يخلو من وجه وجوده لقاء ماله وأصالته لقاء لغيره .

وبه . مضافاً إلى عدم ذكر الأرض أنه إذا فرض النص بمنح الأردى
وعدم تمييز لشركه ببسه القيمة أن الثاني هو الأقوى وأنه لا فرق بين المرح
بالأردى لكل على معنى ، لشركة في التمس لافي لعبين للروم الرافعي الروي
بناءً على ما وجه لكل معاوضة . انتهى .

وكيف كان فقد استدللنا بالعلامة الأنصاري على محضه من العرامة والصحة
- في باب العصب - بما أحاطه الحكي «فقد» من كون المرح سبباً للاتلاف
والإهلاك ، فعين العرامة في الأردى ، والشركة في المساوي والأجود ، لما
ذكر من دوران الأمر مدار قاعدة الأقرب ، فقد تعضي العرامة مع قاعدة الأقربة
دللت لشركة في العين ، لأنها أقرب أحوال المدرك ، فهذا يتم في المساوي والأجود
دون الأردى ، بل تنعيب فيه العرامة بالمدل لكلي ، لأن الرذائل توجب الإعيان
عرفاً ، بخلاف الحدود حيث توجب لشركة في عين بحسب المادية ، لاشتغال
العرض على بعض أجزاء ماله فالعين أقرب من الماين عرفاً . وأما في المقام .
فقد احتار الشركة في لعبين فيرد عليه حيث : فما وجه مصيره هنا إلى الشركة
بل يلزمه الحكم بالعرامة أيضاً لاتحاد المصط والمدرج .

في دفع من عرف من مع تسليم كون المرح اتلافاً وإهلاكاً فلا مانع من

(١) بأن يراد من الأول فرد من الرجل ومن الثاني فرد آخر أو يراد من أحدهما في
مكان ومن الآخر في مكان آخر وهكذا بحسب برهان وغيره ، ضرورة أن الوحدة الجنسية
كالوحدة الشخصية لا يقبل التعدد ، فلا بد حينئذ من التمس والتوزيع بخلاف ما لو قلنا على
سأكيه فلا يلزم منه - فيبدو أن أكثر الوحدة - بجبه ولا يبرعه (مه)

الشركة أما في لعممة أو في العين ما بحسب المقدار مع الارش أو بحسب المالية على ما سيحيى انشاء الله .

ولكن احذر بعض الفقهاء في شرحه - على «العمدة» - : في العين بحسب المقدار من دون الارش للروم الربا ، ولأن خلط الحديد بالبرديء لا يوجب لا تغيير صفة من أوصاف العين وهو بدل الجوده بالردائة ، و لاوصاف لايعثر سفسه فيها المالية ولايورح عليها المال ، فاللارم حيثعدم كونه الريادة الوصفية الموجبة لريادة (قيمة كاهيئة الحاصلة بالصياغة والصفة الحاصلة بالمصدرة موحدة للشركة لأن الصفة ليست ملا نفسها فكون بصفة لعين ، فلا فرق بين أن نجعل السيكة حائناً أو يحمل الحاتم سيكة ، ون الاول ربادد صفة والثاني بنفسه ، فكأن أن ريادتها لا توجب الشركة كذلك بقصتها لا يوجب الارش ، خصوصاً اذا كان لنقص بعمل البادون كالعائن ، فانه ليس عاصاً ولا طاماً في تصرفه ، فهو قلب في القصب بلروم الارش فلا نقول به هـ ، لعدم التعصبي له بعد فرض كون المرح موحاً لتغيير الصفة المحصنة ، لأن عين المال موجوده فتحصل الشركة عدية الامر بتغيير لصفة بالمرح .

ولا عبرة بالصفت ، لافي طرف الريدة ولا في طرف لتقبضه ، فكما لا يوجب لأول الشركة كذلك لا يوجب لثاني الارش .

هذا ، قلت : قد عرفت أن المشهور حصول الشركة بالريادة ، وان سبقنا الاشكال فيها ، ووجهها كلام المشهور ، ولذا معها في «الحواهر» واحتار عدم لشركة ، بخلاف المقام ، ون محتارده ، الارش بقاء على الشركة ولا ملازمة بين مع حصول الشركة في اريد الصفة المحصنة وحصول الشركة في لمرح بالجودة أو الردائة .

وأما قوله : بحصول لشركة في لمقدار من دون الارش :

فيذوقه: أما ما ذكره سيحبت للعلامة الأنصاري «قده» من أن الأوصاف المألية بحيث توجب زيادة قيمة الأعيان تكون عند الفقهاء أموالاً وترتب عليها عندهم آثار لمألية، واستظهره من كلامهم وفناوهم

مها . ما ذكروه من وجوب الأرض على العاين، أو ما يمكن أن يقال: أن العاين يحب عليه رد العين كما هي ن يمكن، والا فلا تعتبر صفة العين من الخلل إلى الفقدان وحسب عليه تدارك الكمال المصحح ان أمكن أو حبراً بالأرض لتدارك رد العين كما هي، بحيث لم يمكن مقتضى عدده الأقرب فالأقرب سدركه صفاتها بالأرض، كما هو واضح .

ولا أقوى حيث وجوب لأرض بناء على لشركه . الأثر الكلام في أصل لشركه من هي في العينة أو في العين ؟ وبدرء الأرض من الحرج حتى يكون لشركه مقدريه ، أو من العين يكون بحسب لمألية ؟

فقول . مقتضى لقاعدة لعينه لمتنصصة للشركة لمتنصصة على طلائع الجوهر بغير هو شركة العينية ، إلا أن تلك القاعدة غير مطردة لاحتصاصها بالمبيعات كالأرب و العمل وأمثالهما ، ولا يتم في الحبوب كاحتصة و شعيير وحوهم ، لأن لأحراء المتنصصة منتزعة فيهما واقعاً بكن حقه من لحقات الممرحة ما لداك أو لك ، وليس بينهما قطعاً فكون معيناً و قطعاً ومردداً مظاهراً ، فلا تحري الشركة الفهرية بعقبة في لعين ، فلا من الاسناد في شركة في مرجح الحبوب إلى دليل آخر مطرد ، وليس ذلك إلا الإجماع .

فان ساء ان لإجماع ما هو على الشركة في الحصة أعم من لعينة والحكمة تعين ما ذكره في «الجواهر» من الشركة في قيمته لا في العين ، لأنه القدر المتعين . لأن الأوصاف أن لصاحبها في الإجماع على كون مرجح بنفسه ساءاً شرعياً للشركة كالأثر وغيره من الأسباب الشرعية الموجهة بدل ، لأن الظاهر من

الشركة هي الشركة الواقعية وليس اذا كانت الشركة في القيمة، لانه يصير حينئذ كالمالين المصاحفين . وفي الحيوانات يحكم بالشركة الواقعية بالاجماع ، وفي المبيعات بالقاعدة العقلية لمد كسوره مطابقة للاجماع على سبيل امرح مطلقاً للشركة الواقعية .

وان كون شركة بحسب المقدار مع تدارك الارش من الخارج أو بحسب المالية بكون الارش من العين فيه اشكال .

وقد يستدل على ذلكي تارة : بكون امرح موحداً للبرمة وكونها من العين أقرب كما في صورة امرح مسوي والاحد و أخرى : بظهور الاجماع بشركة بحسب لمديه . وثالثة : بدعوى استيلاء المالكين واعلاهما الى مال ثبت كالمستهيدين المستفيدين بالامراح الى ماله ثالثة كالمستحيين .

وفي كل الثلاثة بصر ، لاسماء الاول على كون امرح ائتلاف . وقد عرفت صحتها ، وان سميت لشركة ليس هو لغرامه من نفس الاجماع ، ولمنع استظهار الاجماع ، بل قد يدعى لاجماع على أن الشركة بحسب المقدار ، ولذا قالوا بالارش لان شركة في لماله لا محتاج الى أرض لظهور الارش في التدارك من الخارج لا التدارك من نفس نفس ، كما لا يحصى . ولمنع لاستهلاك ، بل من المال موحودة بعد الامراح كوجوده قلة ، غاية الامر حصول الشركة . الامتراح اما عقلاً أو شرعاً حسب اختلاف لمال في المبيعات والحيوانات .

فالمعتق هو الشركة في عين بحسب المقدار لانه منصوص التعدة بمقضية لكون كل جزء يسهما مع الارش ، لانه منصوص تدارك رد عين كما هي .

ولكن الاشكال حينئذ في لزوم اربا منه لو لم يدل بالانقلاب والاستهلاك وحصول لشركة بحسب المالية فلا يلزم الزمان حينئذ ، ولكن حيث عرفت بطلان القول بالانقلاب ، فالمعبر هو الشركة بحسب المقدار والارش وأنه موحب للزمان

للمحالة ولا مدفع له الا بأن يقال أن الارش من قبيل العرامة ، والغرامات لا يدخلها الربا لاختصاصها بالمعاوضات ، والعرامة ليست منها ، فوجه كونه عرامة ما عرفت من وجوب رد العس كما هي على العس فحسب احتياط الجيد ، رده فقد فانت عن المبيع صفة الجودة ، فيجب تداركها وبدل تدوت الجودة والردائة تداركاً وتحصيلاً لرد العس كما هي .

« لسألة الثالثة » لمرح بالاجود والاحتمالات المتصورة فيه - كما ذكر سابقاً وكذلك الاقوال فيه في باب لعصب - . أربعة - . ففي المقدم بعد بيان كون المرح اطلاقاً قول بالشركة في الفية كما في «الحوهر» . وقول بالشركة في العين من دون الارش لانتفاء موضوعه لعدم وجوب اعرامة عسى سمعون ، لانه ليس مكلفاً برد لعين بل لمكلف هو العاس ، وأما كون الشركة في العين بحسب المقدار أو المالة مسي على أن الأوصاف المالة تلاحظ أموالاً بالاستقلال فلازمه ملاحظه السنة بينهم بحسب المالة أم لا ؟ فلازمه بحسب المقدار اذ لم يحصل بالمرح الا اختلاف صفة من أوصاف مال للمعوض تدارك ردائه بالجوذة ، وهو عائدة حصص له في ماله ولو كان نسب فعل لعين ، وليس عليه شيء في ذلك .

وقد عرفت أن الافوى عدم كون الصفات و نهئات من الاموال ، ولمختار هو الكمي ، أعني الشركة بحسب المقدار ، لا الاول ، أعني الشركة بحسب الماية ولعرق بين المرح بالاردي و لاجود بعد اشتراكهما في أن الشركة في كليهما بحسب المقدار وهو وجوب الارش على العاس في الاول ، وعدم وجوبه على المعوض في الثاني .

ومن ذلك كله يظهر لك حكم فرع آخر ، وهو لو اختلط مالان من الشخصين - كمين من الحنطة كان من مهمل الواحد والآخر لآخر ، وكان أحدهما أجود وفيه

أكثر - حتماً حيدراً منهما أو تدواً ولا شك في حصول الشركة اما في القيمة أو في نعين ، وعلى الثاني ما بحسب المدة أو بحسب المقدار ، فقد عرفنا أن الأقوى و الأقرب بمقتضى النواع هو الأخير .

« المسألة الرابعة » فيما لو مرجه بغير المحاسن وكن على وجه الاستهلاك عرفاً كإتراح ماء لورد بالريت .

و « المسألة الخامسة » . فيما لو مرجه بغير المحاسن لأعلى وجه الاستهلاك كإتراح لعل بالانكيس : ففرق شيخنا للعلامة الانصاري « قدس » في حكم المسائل حيث قسم المرح بغير المحاسن على قسمين ، أعني صورة لاستهلاك كالاولى وعدمه كالثانية فحكم في الاول على الرجوع الى القيمة لانه كالتلف ، وفي الثاني وجه من حصول الشركة فهراً ، لان الممرح حقيقة مداه من مالهما ، وكان مالهما تلب شتاو حد أفهوناح مالهما فلا من كونهما فيه سواء على وجه الاشتراك ، ومن كونه كالمعدومة فيرجع الى القيمة .

و لكن كلمتهم حاوية عن هذا التفسير رأساً . فالمشهور على أن المرح بغير محاسن في حكم التلف مطلقاً ، والعلامة « قدس » على الشركة مذهباً واستوحها في « لمسالت » ولم يفصل بين القسمين ، ولعل نظر شيخنا العلامة « قدس » الى أن القسم الاول خارج عن محل النزاع ، فالعلامة أيضاً يقول بالتلف هناك موافقاً لغيرهم وانما الخلاف في القسم الثاني .

وه ان الاستهلاك لا يزيد به غثاً و رقيقاً ، وان أزيد به عرفاً وحاصل فيها معاً ، فلا وجه للفرق ، ولابد من القول بالشركة في المسائلين نظراً الى الإمتراح أو التلف مطلقاً في كليهما نظراً الى صدق لهلاك والتلف . ولمتعين أن حكم لقسمين أحد الوجهين من غير التفاوت .

وقول . قد يقدّر بالشركة نظراً الى حصول سبهما وهو المرح لمجمع على

كونه سبباً للشركة ولا ينافيه تعاقبهم على شرائط اتحاد الحس في المرح الموحب
 لشركة . لأنه ما هو من جهة ارتفاع التميز فهو لأجراح السحسين المتساين
 كالخبريات لمحتصة الحس لأمطلق المحتلين وان لم يتميزا كالحس والائتس .
 فإحدى الحس في كدماهم غيره عن ارتفاع السبر سوء كان متجاسين أو محتلين
 كالتدعات لمحتله الحس . وبطل على هذا ان يدقهم على الشركة بغير الحس دا
 كالا لالكين ومزاجهما اختياراً .

هذا ولكن السهر لا يلاو حه لهد الحمل . وانما دقهم ممنوع بل شتر دانحد
 الحس في المرح الموحب للشركة بان على طهره وان كساتهم في ما يحويه
 أيضاً منفعه على عدم الشركة وكذا يحكم اللف خلافاً للعلامة « فقه » ولاقوى
 حيث هو فون مشهور ، لان لمرح بغير الحس سبب لسلف عرفاً ، والموجود
 بعد المرح طبعه أحرى ثبته ، ومعنى وان كان فيه عقلاً لا يهد هالكة عرفاً
 فتعين ، ومن ذلك يدفع ما ذكر في « المسالك » وحهاً للشركة من التعليل
 بقاء عين ماله ، فلاوجه لسقوط حقه من العين .

وجه الاندراج ، أن نسل لمحتصة وتغيرها مدفع عن صدق لعدا عرفاً وان
 كان موجود عقلاً ، والندار على العرف لأعنى العمل في أمثال بمقام ، فيجب على
 الغائب حيثئذ دفع القيمة .

هذا تمام الكلام في تصرف الناس بالامتر ح .

في تصرف الغائب بالتصرف الموحب للتقضية

لو تصرف الغائب بالتصرف لغير الموحب للتقضية ، ولتفصى ان كان من
 العين فهو داخل في تلف البعض ، وسيجيء حكمه في أقسام التلف ، وان كان في
 الصدقات المالية فعلى « لروضة » . أنه أخذها مجازاً ، وعن شيخنا العلامة (البصري

ان كان له نص موحداً للارش وهو التناوب بين الصحيح والعميق عند جامع الارش
وتم بعض سائر اصناف الماديه معد وصفت لصحة كالكثافة وحياته مثلاً ،
ولا يجب فيه شيء سوى رد العين وبأحدها محالاً .

ولكن الأقوى وجوب الارش مطلقاً سواء كان النص وصف الصحة وغيرها
من الصفات الماديه . كما هو الحال في له نص لمكان وجوب رد العين على
عائن كـ ، هي ، فبما تدارك الصفات الماديه تحصيلاً لرد العين على وجه
الأقرب .

وأما اذا كان للنقص في سمعه بأن سوفى عائن سمعه لعين : فلا اشكال
بالسعة الى ما قبل التصحیح ، المانع لتي اسودها لعائن حتى له فهو له من غير
وجوب تدارك شيء عليه ، وأما بالنسبة الى ما بعد التصحیح كما هو سائر العين مده
فصحيح للمعروف في ثبوت المدد ، فيحصل وجوب التصحیح بقضاء المدد لانه بمسألة
لاستيه ، . والمانع المسووفه لا تعود ، ويحصل به ناسخ الاحراز في بقية المادة
لكونها سرارية كمنس العين ، و لمدر ك ذلك هو أن الحد حسب الشرعي
لاستفاء السعة هل هو سريره ستفاء نفس السعة أم لا ؟ وقد تقدم الكلام فيه وأن
الأقوى براءة الاحراز سريراً له سريره حسب العقلي . وان يوقف مما تقدم أيضاً
فقد مر هذا كله في صرفات الناس وأحكامها

أما أحكام التلف : فنقول :

فديكون في الكل وقد يكون في الجزء . وما أن يحصل في معد العين أو
عد للمعوى . ولا يفتى أن الكلام هو شيء على عدم سقوط الخيار بالتلف كما
هو المشهور . سواء كان عد العين أو المعوى لو كان التلف بأفة سماوية أو
بأفلاف الاحياء ونفسه اذ كان قبل العمى ، ذلك لو كان معدة فهو مسقط للخيار لدلالته
على الالتزام بالتعد . والحاصل : أن الكلام بما هو في مورد ليس لتلف مسقط

للخيار ، فنقول :

١- تلف الجزء فسبحي ، لكلام فيه ، وتلف الكل : اما أن يكون ناقصاً ، أو باتلاف نفسه أو مساحته أو لاجسي ، فهدأرضه صور ، وكل ذلك اعد لعاب أو عبد المعبود ، فسلكم أولاً في أقسام تلف ما عد لعاب ، فان كان ناقصاً سماوية أو باتلاف نفسه ، فعد الساء على عدم سقوط خيار المعبود بحسب عبي لعاب رد انقصة ولا اشكال فيه ، واما الكلام في أنه هل يجب عليه قيمة يسوم التلف على قياس لعصب أو قيمة يوم المسح أو قيمة يوم المطلة ؟ وجوه :

وجه الاول ، أن يوم التلف يوم يقوم البدل فيه مقام العين .

وجه الثاني : أن يوم المسح يوم تكليف ووجوب الرد .

وجه الثالث . أن التكليف سرد البدل يوم المسح ليس تكليفاً محضاً فعلياً

والعبرة بزمان تنجيز التكليف .

وحير الوجوه أوسعها لانه يوم شغل الدمة بالبدل ، فيجب عليه رد البدل ، بحية الامر ليس فورياً ، فمطالبة العورية اما هو بالمطلبة ، بما تعبره برمان التكليف والاشغال وهو ليس في المقام لا يوم المسح . وإنما في العصب والعبرة اما هو يوم التلف ، لانه يُبصاً يوم لاشغال ، والمدار في المقامين على التكليف بدبل ، فيختلف الحال في المقامين .

وان كان التلف باتلاف الاجسي : فلا شكل في أنه يضمن لعاب قيمة يسوم تلف على قياس العصب ، وإنما ضمان العبد قيمته للمعبود ، فيه الوجوه السابقة ، والاقوى حسماً عرفاً ، رد قيمة يوم المسح . ومن لمطالب البدل عن الاجسي هو لمعبود يرجع عليه ابتداءً ، أو ليس له الرجوع اليه بل يرجع الى العبد وهو يرجع الى الاجسي أو يحتج للمعبود بين الرجوع الى أيهما شاء كما في تعاقب الايادي ؟ وجوه :

وجه الثاني : أن الاجنبي أنفق مال العائس فهو صامئ له فيملك قيمته على المالك و المعبون على العائس يوم الفسخ على أحد لوجوده و ليه يرد العوض فيؤخذ منه العوض ولا يربط للمعبون مع الاجنبي .

وجه الثالث : أن هناك سبيل للتصميم ، أحدهما : البد ، والآخر : لا خلاف ، فالعبد يتخير عملاً بالسبيل كما في تعاقب الأيدي .

و وجه لأول أمران ، أحدهما : فبعد الدابة ، بأن ما استقر في دمه الاجنبي يدل للتالف فمعنى حق المعبون به ابتداءً و منه لحق لندلية ولد يكون بدل الموقف وفقاً وبذل الرهن رهناً .

وثانيهما . أن نفس المال التالف في دمه المالك ولم يسلط عن عهده فما لم يدفع العوض كان غير التالف بقيمة في دمه ، علة الأمر ببدل وجوده لحارحي بوجوده لأعتباري فيرجع المعبون عليه كما يرجع إليه لو كان عن مال موجودة في يده .

ولذلك قال في « الشرائع » : يحوز المصلحة على المسف بها لمصالح له على قيمته لرم الرما ، والعلامة « قد » . لمصالحه على نفس المالك بأقل قيمته لم يرم الرما ، فالمصلحة على نفس المالك يكشف عن أنه منه شيء موجود وليس معدوماً صرفاً حتى تكون الدفعة ابتداءً مشعولة بالصفة

وفيه : الأجنبي من الصعف ، لأن الدفعة والمهدة لا معنى لها إلا فيما يكون قابلاً للالتزم بالاداء ولأنه ليس قابلاً لتعلق الالتزام والتكليف به ولا شيء من الأحكام الشرعية و عقلية لأنه معدوم ، فالترام به الترام بالمحال ، فلا حرم تتعلق الدفعة بالبدل ، لأنه هو القابل للالتزام والعهد . فلا معنى لكون التالف في دمه ، فالأولى هو الوجه الأول .

ولو كان لمتلف نفس المعبون . فإن لم يفسح لعبد عزم للعائس ابدل ،

و ن فسح عزم له أيضاً قيمة يوم لثايف وعزم للعاس للمعصون فيمته يوم ن فسح على أقوى الوجود المذكور ، وان أبرأ العاس من البدن ثم ظهر لعين ن فسح المعصون ، أحد قيمة من العاس ولا يرجع عليه بدل ما أبدعه ، لان ابرئه له بمبرله قصه بدل التلف ، فليس عنه شيء آخر سوى رد العوض ثم ان تلف لمعص كنف ، لكن ، فيجب فيه لعرامة قيمة يوم التلف أو الفسخ أو لمطالب على الخلاف .

هذا كله في تلف مبدء العاس ، ولو تلف ما عدا المعصون ، فتحترى فيه الأقسام الأربع المقتضية ، ويظهر حكم التجميع بالمعديسه ، بأن لو تلف دفعة سماوية أو أربعة المعصون قبل ظهور العاس فسح بعده ، عزم للعاس فيمته يوم التلف أو الفسخ أو المطالبة على ما مر .

وان أتلفه الاحسي فطره الفسخ ، عزم للمعصون قيمة يوم التلف وعزم هو العاس قيمة يوم الفسخ ، على أقوى الوجود ، وفي رجوع العاس الى الاحسي أو اليه أو التحجير - جسماً مراً - وجود .

وإن أتلفه العاس عزم للمعصون يوم لتلف وهو يعزم للعاس اما يوم التلف أو يوم الفسخ أو لمطالبة على الوجود . وان أبرأ المعصون قبل الفسخ ثم ظهر العاس فسح وحب عليه رد لثمة على لعاس لمبرلة ابرئه مبرلة ما في بدد وقصه ، هذا تمام الكلام في التلف .

مسألة :

هل يختص خبار التقى بالسبع أو يعزم غيره

هل يختص خبار لعين بالسبع أو يعزم كل معاوضة مالية حتى الصلح ، أو يعزمها وشبه المعاوضة كالنكاح ، أو يعزم لما عداها وما عدا لصلح من سائر المعوضات كالاحارة ؟ وجود . والمحكي عن جماعة التصريح بالعموم كالنحر وصاحب

« تبيع » وصاحب « ابصاح الدفع » و لمحقق الكافي في الاحارء . والكلام يقع نرة فيما عد الصلح من معاوضات الدالية وأخرى فيما يشه المعاوضة وثلاثة في الصلح .

أما الأول : فظاهر هو العموم لعموم المدرك وهو حديث « لاصرر » ولا ينافيه عدم نعرض جماعة ، لأن المنع هو الدليل مصداً الى أنه لا يدل على اختصاص وعدم العموم بل لعل مركبهم له أنه ارضوح ائحال مصداً الى كونه تصريح السحبس بالعموم كما عرفت .

وأما الثاني : فالاصح لاقرى لعدم ، لاختصاص الدليل بالمعوض لعدم تحدى موضوعه الا فيها مصداً الى عدم تطرق الخيار في الكاح لا في الموارد لمقصودة ، وقد يمثل لشه المعاوضة بالهبة المعوضة وهو مبي على كونها عردة عند شرط فيه العوض .

لكنه باطل حد الآن لمط في الهبة لمعوضة فعليه التعويض لاشتراط العوض فكل هبة عقت بعوض ، أي هبة أخرى عوضاً عنها فهي معوضة سواء اشترط لعوض أم لا ، فتكون حينئذ لارمه وكل مالم تتعفيها هبة أخرى حرراً لها فهي غير معوضة وتكون حائزاً ، وان اشترط لعوض فحينئذ الهبة لمعوضة ليست معوضة ولأنه معاوضة لانهما هبتان مستفتان لاربط لاحد هذا بالآخرى ، بمعنى أن المال لم يهب لعوض له ولم يلاحظ لتبادل والمعاوضة بين المالكين ، بل لتبادل احد لوحظ في الاثنان ، بأن كان أحد الاثنان حرراً للآخر .

وأما الصلح ، ففيه وجود .

أحدها : ما حكى عن « المذهب السريع » من عدم حريته فيه لكون العرض لاصلي فيه قطع لمرارة ، والخيار والمسح يد فيه : وهو كما ترى باطلاً مسموح . ثانيهما : ما عن « عايد المرام » من تفصيل بين الصلح الواقع على وجه المعاوضة

وبحري فيه ، وبس الوقع على اسقاط الدعوى فمن ثبوتها ، ثم ظهر حجة ما يدعيه
وكان معصوماً فيما صالح به والوقع على ما في لدمم وكان مجهولاً ثم ظهر بعد التصح
العس ، على تأمل .

أول : أن التصح على اسقاط قبضي الحرم بعدم حرين الحبر فيه لأن في
تطرق لحبر فيه يؤدي إلى تنص العرص وهو قطع الدعوى ، وأما لصح على
المجهول في بدة : فإن كان ابتدئاً غير مسوق بالدعوى ولتعارض فهو بطل
للعر ، وإن كان في مورد الرافع فصح لصلح فيه طهراً من دون حبار ، لثروم
تنص العرص نعم مع علم المدعى عليه بمقدار الحق ووقع تصح بأقل منه
حيث علم عدم رص صاحبه به لو كان عالماً لم يصح خطأ ولكن يجب عليه ترتيب
الأثر في الظاهر كما في اليمين الكاذبة .

ثالثها ، الفصل من العدد الرابع عني وجه الامانة وكان الاقدام فيه ميباً
على ١٤ الأعماء ، لمصلحة و لزوجة فلا تعاقب فيه حينئذ ولا حبر صلحاً كن أو
غيره ، نعم صدق اسم العس ، وبين غيره فصدق فيه اسم العين والخبير .

فيه : أن اسقاط لصرر وهو يحنى ، وإن لم يصدق الله من وليس موضوع
الدليل سم لعن في شيء ، نعم يمكن أن يثبت أن الأوام في صورة التسمح
رافع لحكم الصرر ولا حبار مع الاقدام على الصرر لأن مبي الامانة على رفع
اليد كائناً ما كان راد أو تنص ويكون حكمه حكم العلم بالعس في سقوط الخيار
لممكن الاقدام ، وأما لصلح المعاوض في مورد قيامه مقام البيع فهو حكمه في
جريان لعن والخيار . فظهر مما ذكر أنه لا اشكال في شيء من أقسام الصلح

مسألة .

في فورية هذا الخيار - خيار العدن - وعدمه :

وفوقه خلاف في أربع مواضع : لعن - ولزوجه ، والتأخير ، والغيب ، ومشهور

في الاولين ، على الفور ، وفي الآخرين لتراحي . فان كان المدرس في الخيار هو قاعده لاضرر ، فالخيار على الفور لاندفاع الضرر ، و ان كان المص ، وهو عني لتراحي لاطلاق المص ، وحدث أن العن والرؤفة من جهة عني لاضرر ، صر المشهور عني لفور ، والتأخير والعيب من جهة المص ، صاروا على لتراحي ، ولو كان المدرس في العن أحذر لتعني اتحه لتراحي . ولكن استناذه لبا ضعيف عندهم حسما عرفت في محله .

وكيف كان ، يستدل على المورية تارة بأصالة الروم و الاقتصاد في الخيار على لقدرة المتيقن ، وبأصالة العموم أخرى ، وهو عموم الآية الشريعة ، وللروم انصر ، لتراحي على من عليه لخيار ثلثة ، وقد يستدل على التراحي باستصحاب بقاء بخير ، لأن المرحع استصحاب حكم المحصص للعام كما هو الحال في تعرض لعدم مع استصحاب حكم المحصص ، وحكي عن السيد الطاطبائي تقديم الاستصحاب وتخصيص العام به .

ولكن تحقيق بقول في ذلك حسما أفاده شيخنا العلامة الاصابي « قلده » أنه لا يعارض بين لعام و استصحاب حكم لمحصص ، بل ما أن يكون لمورد مجرى لعدم فمقد ولا مجرى للاستصحاب أصلا ولو فرض سقوط العموم ، أو يكون مجرى الاستصحاب فقط ولا مخرج للعام أصلا ولو فرض عدم حريان الاستصحاب . وذلك لأن الزمان ما قد يكون ملحوظاً فرداً للعام بأن يكون كل جزء من الزمان ملحوظاً عني وجه العيبه فيكون كل جزء من الزمان فرداً مستقلا لعدم أو على وجه النظر فيه بأن يكون جميع الارمة على وجه الاستمرار فرداً واحداً للعام .

فمثال الاول : (كرم بدأ كل يوم) فلا مخرج الا للعام لأنه اذا خرج زيد في يوم لجمعة مثلاً عن تحت عدم وشك في ليوم لآخر ، فهذا الشك بما هو في التخصيص ، والاصل عدم التخصيص ، ويتمسك بالعموم يقبلاً ولا مخرج للاستصحاب بعد الموضوع ، بين وان لم يكن عاماً فلامعنى لاجراء حكم موضوع على موضوع

الآخر ، لأنه قياس لا استصحاب .

ومثال لثاني ، ما لو قل : (أكرم العلماء) وفرض اكرام كل عالم أمر مستمر باستمرار الرمان ، فاد حرج بعض أفراد في برهة من الزمان ، كأن قال . (في يوم الجمعة - مثلاً - لأكرم ريداً العالم) وشك في لزوم الثاني ، فلا مسرح للعام لأن لشك ليس في المحض الرائد لأن للعام لأنظر به إلى لزمان ، فإدا حرج الفرد عن تحت العام فقد استطع حكم العام عنه لأنه موضوع واحد حرج تحته ، عنه لأمرك في لقاء حكم المحض ورواؤه ، فيتمحض المورد للاستصحاب بل لو لم يكن الاستصحاب لما يحكم بحكم ، نعم أيضاً لأن حوله تحته بعد حرجه يحتج إلى الدليل ، فالمرجع سائر الأصول و تقواعد .

ومن ذلك يظهر لك أن تمتث بالعموم لغوريه الجبار مبني على أحد الزمان قبدأ لعموم (أوفوا) . فيكون لعدم في كل زمان فرداً مستقلاً محكوماً بوجوب الوفاء ، فوجوب الوفاء حشود لعدم تكليفات متعددة حسب تعدد لزمان .
المبني أثبت المحقق الثاني .

فيه مع واضح كما أفاد شيخنا العلامة الأنصاري « فده » من أنه مأخوذ طرفاً ، وأما التمسك بالتراخي باستصحاب الجبار ، سي على عبارات حجية الاستصحاب في شك في مقتضي . وهي ممنوعة على التحقيق المحار عنه « فده » أيضاً ، فلأن من الرجوع إلى سائر الأصول وهو في المقام استصحاب الملكية لأن رواهاً نفع في ثاني لزمان مشكوك فيصحب ، وعليه يتم مدع له المشهور من الغورية .

نعم ، لو جرى استصحاب الجبار بناءً على حجية في الشك في المقتضي كان حاكماً على استصحاب الملكية ، وأما بناءً على المختار من انحصار مورده في شك في التراخي : بهض استصحاب للملكية قئماً من دون الأصل المربل بالحكم عليه .
ومع ذكرنا يظهر لك ما في « الجواهر » رداً على الاستدلال بالغورية ، أما

عنى «ضالة الروم و لأقصار عسى القدر المتفق . بمع النذر المبين . ليعلم
الدليل على ما رد عن لغوية وهو ستصحب الحار .

أما عن لعموم أن دلاله «توفوا» بالنسبة لى الأرمه عنى وجه الاطلاق لا
لعموم ومرجعه لى أن لزمان ليس مفرداً للعدم فلا عموم من حيث الزمان بل هو
طرف محض ، فيكون اطلاقاً لأعموماً لاساء مرجعية استصحب الروم ، بمعنى
استصحاب أثر العقد عند اشك في المردل عند السدال على عدم حريه استصحب
لختيار لشك في لمقصي ، والا كان حاكماً عنه .

وما لعموم ، فصحه لاسدلال به وعدمه مبي عنى شحيص الصعري من
أن الزمان مفرد أو طرف ، وب اللارم عليه تشخيص ذلك واثب أحد الزمان
على سبيل الظرف حتى يتم مرامه .

وظاهر كلام حص «شأنها في حديثه عنى » لسمعه « هو لأول ، أعني كون
لرم ، مفرداً للعدم حيث قال على ما هو المحكي في كتب شيخنا العلامة لابصارى .
ولمسأله مبينة عنى أن لروم لعدم معناه أن أثر العقد مستمر لى يوم القيمة وأن
عموم زفاء ، لعدم عموم رمي لدفع أن ليس المراد بالاية بوء ، بانقوداً
من بل عنى الدوام ، وقد فهم المشهور منه ، ذلك ، باعتبار أن الوقت ، لها العمل
بمقتضاها .

ولأريب أن مفاده عرفاً بحسب قصد المتعاقدين الدوم فإذا أدل دليل على
ثبوت خيار من «لاصرد» أو اجتماع أو بص في لمصي أو مطلقاً ساء أعنى
الاهمال لا الاطلاق في الحار فيكون استثناء من ذلك العام بمعنى العام عنى عمومه
كاستثناء أيام الإقامة ونحوها من حكم السفر وأن لروم ليس كالعموم ، وإنما شئت
ملكاً سابقاً ويعنى حكمه منصحاً الى المربل ويكون المعارضة بين الاستصحابين ،
والثاني و رد على الاول فيقدم عليه ، و لأول أقوى لأن حدوث الحادث مع روال

عليته لئلا يفتي بعدم اعتدال سابق امامها ولا يبعثوا اعتدال لسيدها ، انتهى .
 ما ذكره من المسمى بعدم ما ذكره من كون الرمان معترداً أو طرفاً ، فمراده
 بقوله في لفظ الاول . (أن أثر العقد مستمر الى يوم القيامة) هو لاستمرار على
 وجه العموم ، فيكون المراد أن أثر العقد ثبت والعقد لازم في كل زمان ، وليس
 مرده مجرد لاستمرار مع كون الرمان طرفاً ، وحديثه فلا يرد عليه ما أورده في
 لكتاب من كونه مما لا يحصل له . ولما ذكره أيضاً من كون ما ذكره وجهاً
 للرجوع الى العموم بطرح العموم والرجوع الى الاستصحاب ، ويمكن ارجاع
 كلامه الى ما سبق ذكره من لوجه أيضاً كما يشهد به قوله (لان حدوث الحادث) .
 وكيف كان فالمرجع يرجع الى أن الرمان معترداً للعام أو طرف محض ،
 وصاهر لكلام لم يورجعله معترداً لا طرفاً ، الا أنه خلاف الانصاف لان عموم
 «أوفوا» أمر دي لا أرسائي فلا دلالة له على وجوب الوفاء بالعقد في كل آن
 وزمان ، بحيث يكون العقد في كل جزء من الرمان ملحوظاً فرداً مستملاً .

وعموم لافراد وان اسع عموم الارمان كما ذكره «جامع المناصب» الا أنه
 لا يمتنع في الرجوع الى العام في الرمان الثاني بعد خروجه عنه في الرمان الاول
 لان دلالة عليه لا يريد على لاطلاق وهو مساوق لكون الرمان طرفاً فلا يضر للعام
 الى العقد في الرمان الثاني ، بل سكت عن حكمه للمرة ، والمرجع هو لاصل .
 اما استصحاب الحيار كما في «الجواهر» أو أصالة اللزوم بمعنى استصحاب بقاء
 أثر العقد أو استصحاب الملكية .

هذا ، وهنا وجه آخر لاثبات لزوم والعورية والعمل بالعموم ، وان لم يكن
 من باب أصالة العموم المصطلح ، ويمكن حمل من قل بالعموم - كالمحقق
 الثاني - اليه أيضاً . وهو أن مقتضى اللزوم موقوف لمنع «مفقود» أما المقتضي
 فهو العقد ، لاتفاق الكل على أصالة اللزوم فيه سواء قلنا ان الرمان معترداً أو طرف

لعموم العام ، وأما فقد المانع ، فلان المانع عن الروم هو لزوم الضرر على المعنوي وهو يدفع نشوب الجوار له على الفور ، ولو لم يمنع بعده فهو الذي أقدم على ضرر نفسه فلا منتصي لنشوب الجوار في الزمان الثاني ، لان الضرورات تتفقد بقدرها ، فيؤثر العقد بعد ارتفاع المانع أثره .

فان قلت ، ان حدوث الضرر مانع عن الروم وسائه ليس شرطاً في الجوار بل بمجرد الضرر حصل لجوار في العقد دائماً فصور خيارياً

نفس : بعد فرض كون العقد منتصباً للروم دائماً وكوالمانع هو الضرر لانه من اذلة الامر بوجود الضرر وعدمه حدوثاً وبقاءً ، فمجرد حدوثه يحد في حدوث الجوار ، ولكن بقاء الجوار مع دفع الضرر في الزمان الثاني واستناد بقاء الضرر لى نفسه يحتاج الى دليل آخر ، وهو مفقود بعد مع استصحاب الخيار .

ونظير ما ذكرنا ما ذكرناه في بيع لره من أنه لو باع الراهن ماله المهرمون لم يصح ، لمعلق حق المرتين المانع عن تأثير العقد ، لكن او باعه ثم رل حق المرتين عك لره أثر لعقد أثره ، لان المنتصي - وهو لبيع - موجود ، و لمانع - وهو حق المرتين - مفقود ، وغير ذلك من أشبه المقام .

فتحصّل مما ذكرنا أن الأقوى هو انهورية اما لأصالة للروم معني استصحاب أثر العقد ، أو لأصالة العموم أو لعموم المنتصي في كل آن وفقد المانع في الان الثاني أو للروم الضرر لو قلنا بالنراحي على المعسوخ عليه وان قال شيخنا العلامة لابشاري «قدّه» - في الاحبر ان في هذا الدليل تأملا . لعه إشارة الى ما في «الخواهر» بأنه - أي الضرر بالنراحي - لا يشت الفور ، فنقول بالنراحي ما لم ينصر من عليه لجوار . حاصله : أن مجرد النراحي لا يسلم للضرر فلا يصير في النراحي الى حد لزوم الضرر لطول المدة كثيراً . أو اشارة لى مع الصعوى

— أعني لزوم الضرر — لأن لزوم الضرر مبي على كون من عليه الخيار مع وعاء من التصرف وهو ممنوع وإن كان مشهوراً ، من لحق حوار مطلق لتصرفات في زمان الخيار لمن علمه الخيار حتى التصرفات الباقلة واللامنة المسافة للخيار ، فلا ضرر حينئذ أصلاً

وكون مجرد تزلزل الملك ضرراً أو كونه في عرصة الزلزل وإن جاز له التصرفات ممنوع حتماً ، لأن مجرد التزلزل ليس ضرراً في شيء بل للضرر مبي على الحجر من التصرفات في زمان الخيار ، فمساء على عدم الحجر على ما هو مقتضى التحقيق حسبما قررنا في محله كان الضرر مفقوداً .

هذا تمام الكلام في أصل العورية ، وأما المراد منها الحقيقية أو العرفية ؟ والاقوى هو الأول اقتضاه ثبوت الخيار على ما يندفع به الضرر ، لأن ما هو الدليل على أصل العورية هو الدليل على الحقيقة أيضاً خلافاً لشيخ العلامة الأنصاري « قدس » حيث قال : أن مقتضى ما استند إليه للعورية - عدا هذا المؤيد لأخبار - هو العورية العرفية ، لأن الاقتضاء على الحقيقة خرج على ذي الخيار فلا يسعى تدرك لضرره . ولا يحمي ما في هذه العبارة من المسمحة ، لأن صدرها يقتضي ما ذكر من العورية الحقيقية ، ولكن التعبد لا يسه ، ولكن مراده « قدس » واضح من أن لزوم الحرج يقتضي العورية العرفية

فيه مع واضح ، ولا يحتاج الفسخ إلى فعل من الرذو لاسترداد مما يبي في العورية الحقيقية حتى يلزم الحرج من الاقتضاء عليها ، بل يكفي فيه إنشاء الفسخ بقوله : فسخت ، فحسب علم بالفسخ ، أن فسح في أول زمان يمكن فيه الفسخ لنفع الضرر عن نفسه فهو الاستطاعة خياره ، لأن دليل هذا الخيار هو الضرر ، فإن لم يفسح فهو أقدم على ضرره نعم لو أسدنا في العورية إلى لزوم الضرر على من عليه الخيار بالراجح ثبتت العورية العرفية ، لأن لازمه ثبوت الخيار

ما لم يجر إلى الضرر على المصوح عليه ، بل هذا المقتضي أوسع من العربة المورية .

هاتما مسائل :

المسألة الأولى : الجاهل بالحيار معدور في ترك المادرة لعموم نهي لضرر ، فهو كالجاهل بالعن لاتحد لمائط ، وهذا لا ينافي الإجماع على عدم معدورية لجاهل بالحكم و كونه كالعمد لأن مودده الاحكام التكليفية ، لاملش المقام الذي لمدر فيه على الضرر ، وتركه للمحص عن الحكم ، لشرعي كترك المحص عن العن لا ينافي لمعدورية .

المسألة الثانية : لسي في حكم الجاهل ، وهو بالنسبة إلى الحكم واضح ، كما لو علم قل العلم بالعن بأن المصوح بالحيار لكنه بعد ما علم بالعن سي ثبوت بختيار له فهو أيضاً معدور في ترك لمبادرة ، وأما بالنسبة إلى الموضوع فشكل تصوره لانه ، محدد علمه بالعن ثبت له البختيار فوراً ، هذا لم يصح سقوط خياره ، وبيانه لا يحدوي بعد ترك المادرة ، نعم يمكن تصوره فيما لو علم قل العقد بأن لمعدله لفلاية عن لكنه سي العن حال العقد ، فهو أيضاً معدور فهو بالختيار بعد تذكره لعن الذي كان عالمأ به قل العقد .

المسألة الثالثة : أن الشك في ثبوت البختيار كالجاهل به في كونه سأل للمعدورية لما مر سابقاً أن لجهل المبسط كالجاهل المركب بالنسبة إلى أصل المس ، فليس اقدمه على البيع مع الشك في العن اقديماً على لضرر كذلك الشك في البختيار فليس كالعنم به في سقوط البختيار ، ولكن قال في الكتاب : يحتل عدم المعدورية لممكنه بالسح بعد العلم بالعن والشك في البختيار ثم السؤال عن صحته فيه : أنه مدووس . بالشك في العن مع اعترافه « قدّه » بعدم سقوط البختيار

فيه ، ومحل . بأن التمكن من المسح احتياط لاجدي في استند الصرر اليه بترك المسح ، فمالم يعلم بالحيار لا يستند اليه الصرر

المسألة الرابعة: هل لجاهل بالضرورة كالمجهل بأصل الحبار في المعدورية؟ وجهان مسيان على أن ترك الماددة في صورة العلم بالحيار والمعدورية مسقط من جهة كونه التزاماً بالعقد أو من جهة عدم ثبوت حق الحبار له شرعاً الأعلى وجه الفور لعدم لدليل ، معنى الاول . يكون الجهل بالضرورة عذراً لعدم دلالة ترك لماددة على الالتزام بالعقد ، وعلى الثاني . يكون مجرد العلم بالحيار كذا في سقوطه بترك لماددة .

وهذا هو الأقوى ، لانه بمجرد عدمه يصير متمكناً للمسح فادالم يسح فالصرر مستند اليه لالى حكم الشارع .

ون قلت : أنه بما يترك المسح فوراً بسبب اعتداده لتراخي فيس مقدماً على صريحه ترك الماددة ابتكالا على رغم التراخي .
قلت - ون لم يكن مقدماً إلا أن الأقدام لاحاجه له بعدكون مجرد الاستند كايماً في سقوط الحبار ، فهذه أمور ثلاثة . الالتزام بالعقد ، و لاقدام على لصرر ، و لاستناد . وترك الماددة قاطع لعدم من لجهة الاحرة هما .

المسألة الخامسة . لو احسن في العلم و الجهل ، ودعى للمعول لجهل بالحيار فحاله كحل مالمو احتضا في تعلم و لجهل بأصل لعن . وقد تقدم أن ساء المشهور تقديم مدعي الجهل ، لاصاله عدم علمه ، وقد تقدم أيضاً احتمال لتفصيل وتخصيص السماع عمر يحتمل في جهة الجهل ولم يكن هناك أمارة دالة على كونه عالماً كدلال و نحوه ساء على العبرة بهذا الطهور في كونه محالفاً للتأهر ، حتى يكون مدعياً لامتكراً ، فراجع .

هذا تمام الكلام في حبار العن ، وله الحمد على ما عصى وعلى مسياني .

القول في خيار التأخير

الحاصل من جهة تأخير الثمن ، قال العلامة « قدّه » في محكي « لتذكّره » : من باع شيئاً ولم يسلمه إلى المشتري ولا قبض الثمن ولا شرط تأخير ولو ساعة لزم البيع ثلاثة أيام ، فإن جاء المشتري بالثمن في هذه الثلاثة فهو أحق بالعين ، وإن مضت الثلاثة ولم يأت بالثمن تخير المذيع بين مسح العقد و نصر و لمطالبة بالثمن عند علمائنا أجمع . انتهى .

وحاصل ذلك أنه لابد من حصول الخيار لتحقيق تأخير الثمن إلى ثلاثة أيام هو آخر الثمن إلى يوم من إلى باقي ساعه من ثلاثة أيام لم يحصل للمذيع الخيار ، ولكن ربما شكك ذلك ويتم حصول الخيار لو لم يعجل المشتري بأداء الثمن ، فلو أخري يوم مثلاً فللذائع الخيار .

وجه ذلك : أن اطلاق العقد ينصرف إلى التعميل فيكون تعجيل الثمن بمراة الشرط ، ويجري عليه حكم الشرط ، فيكون التأخير محالاً لشرط ، ولازمه ثبوت الخيار لمكان تخلف الشرط كما هو الحال في الشرط لنصرح وتبدل الشرط لصحة ، فتجده يوجب حصول الخيار ، مثل أن اطلاق العقد ينصرف إلى الصحيح ، وقد حصل التحلف ثبت الخيار لتحلف لشرط .

وأجيب عن هذا بأن هذا إما جوا لاجتماع لأن الأصل في العقد هو اللزوم ، وقد ثبت بالاجتماع حوار العتد الثلاثة وهو المخرج عن الأصل ويبقى العقد في ثلاثة وأخر الثمن في بعضه تحت الأصل المقضي للزوم

ولكن هذا الجواب ليس بشيء ، والأولى أن يحاط به بسمع كون المنصرف بمرة بشرط المرجح تحلفه لتأخير مطلقاً ، بل المسلم منه إذا كان على طبق أماره بوعية كما في وصف الصحة ، فكون خلاف الصحة سأل للخيار إنما هو للعلل

الموعية المقتضية لنصحها ، فيجري مجرى الاشتراط ، وأما مجرد الانصراف بدون وجود أمره فلا

هذا ثم ان هذا الخيار كما هو محتص بمعد البيع لمكان ظهور الاحتماع ، كذلك محتص بالنائع لمكان الشهرة بل المحتلف غير مضموم عبداً ما حكى عسى « لدروس » من استظهره ثبوت الخيار للمشتري أيضاً من عدم تعرضهم لاحداه على نقد الثمن وتسليمه الى النائع بعد الثلاثة حيث قالوا ثبوت الخيار بعد الثلاثة للنائع وسكرو عن حال المشتري واجباره على نقد الثمن ، وهو يدل على ثبوت الخيار له أيضاً ، ادولاه لم احاره على تسليم الثمن ، وحيث لم يقولوا بل سكر ، يكشف عن كون الخيار له أيضاً .

وأجاب عن ذلك في « الحواهر » بما حاصله : أن عدم تعرضهم لاحداه على نقد الثمن ليس بثبوت الخيار للمشتري ، بل لعل التأخير يكون رصداً للنائع . والاولى أن يقال ، ليس محط كلامهم ، ودرث ، عني بقيد ثمن ووجوبه على المشتري واجباره عليه بل لذلك محل آخر وقد ذكروا في محله : أن طلاق العقد يقتضي تعجيل الثمن ، وحب عليه نسبه الى النائع ، فلامسح بغير ، وهذا يعني عن التعرض به في المقدم ولزكان المشتري باوفاً للثمن الآن النائع لا يعضه المبيع لعدم حصوله عنده أو لغيره ، فهل يشترط له الخيار حيثئذ ، أي لو أخر المثمن الى أن انقضت ثلاثة أيام ؟ قل : له وجه ، وغاية ما يمكن أن يقال وجهاً ، أمران :

أحدهما ، قاعدة الضرر لاستلزام تأخير المسع وبقاء ثمن عند المشتري أمية ، بضرر المعني .

وبه ، أنها من تقواعد لبي يحتاج العمل بها الى الجبر من عمل لاصحاب ولا أقل من ثلاثة ، وهو مفقود لعدم ذهب أحداً اليه مضافاً الى مكان الناقص بالثمن

عوضاً عن المبيع ، إلا بدل : إمكان التناقص ، بدارك للضرر ، وهو لا يحندي ، لأن
نهي الضرر يدل على نهي الحكم المحمول للضرر لا على نداد كنه .

وثانيهما : مناط أحبار الباب الناطقة على ثوب الحيات للبائع بتأخير الثمن
فانه حار في تأخير الثمن أيضاً كما هو كثرة بظايره ، كحريان قاعده المفقول
بعض في طرف لمشري مع احتصاص دليله بثلث لمبيع ، وحريان حيار العيب
في ثمن مع احتصاص دليله بالمبيع وحريان حيار لحيوان بما كان لثمن حيواناً
مع احتصاص دليله في ما كان الحيوان مبيعاً ، وعيردات ، حيث يحرون حكم
المستوص من أحد الطرفين الى الآخر أيضاً نائماً أو مبيعاً لانتداد المساط .

فيه : أن الحكم خلاف القاعدة يسعى الاقتصار على مورد النص والاحتماع ،
والمسقط المطعني مسرور ، وانطلي لاحدوى له ولاقوى احتصاص الحيات للبائع
دون لمشري ، وبدل على ثبوته للثمن مور :

أحدها . الاحتماع المحكي عن « لاضرر » و « الخلاف » و « المحوهر »
واما صرح به العلامة في « المذكرة » كما سبق .

ثانيها : أن الضرراً بدأ مطقة الضرر المهي من ضرر هيا كما ذكر في الكتاب
أشبه من الضرر في ثمن حيث أن المبيع هيا في صمائه و نلعه منه وملك لغيره
لا يجوز له التصرف فيه .

والجواب عن ذلك بما كان المقصود كما سيجي ، ذكره في بعض الفروع لانتق
مدفوع بما ذكرنا من أن المعاصرة بدارك للضرر بعد حصوله ، وبني الضرر يدل
على نهي الحكم للضرر وهو اللزوم .

وثالثها : الاحار المستفيضة ، منها : روايه علي بن يقطين ، قال . سألت
أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع الشيء ولا يقبضه صاحبه ولا يقبض ثمن ؟ قال عليه السلام .
لا بأس به ثلاثه أيام ، وإن قصه بعه ولا يبيع بهما .

وروي اسحاق بن عمار عن العدد الصالح عليه السلام ، قال : من اشترى بيعاً فمضت ثلاثة أيام ولم يجيء ، فلا بيع له .

وروي ابن الحجاج ، اشترت محملاً وأعطيت بعض الناس وتركه عند صاحبه ثم حدثت ثماناً ثم حثت الى بدع المحمل لاحد فقال : قد بعته ، فصحكت ثم قلت : لا ، والله ما أدعك وأفاصبك ، فقال : أترضى بأبي بكر بن عبيدش ؟ فقلت : نعم فأتياه ، فنصص عليه فقص ، فدل أو بكر : من تريد أن أقضي بكم ، أقول صاحبكم أو غيره ؟ قلت : يقول صاحبي ، قل : سمعته يقول من اشترى شيئاً فجاء بالنس ما بينه وبين ثلاثة أيام ، والا فلا بيع له .

وصحبه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قلت له : الرجل يشتري من الرجل المبيع ثم يدعه عنده فيقول آتيك بشقه ؟ قال : ان جاء ما بينه وبين ثلاثة أيام ، والا فلا بيع له . واطلاق هذا الاحار ككلمات الاصحاب ، عدم الفرق في تقدير السنة المبرورة ، أعني ثلاثة أيام ، بين كون المبيع حارية وعمرها ، خلافاً لما حكى عن الصدوق « قه » حيث قدر السنة في لأمه الشهر ، لبحر الذي رد فيه من اشترى حارية وقال ، أحثك بالنس ، ان جاء بينه وبين شهر ، والا فلا بيع له .

وأحد عنه في محكي « الدروس » بالشدود ، في محكي « المحتف » بصعب السد ، وكلاهما صديقان أنمكن الجمع ، لانه أولى من الطرح وعن « الاستبصار » احتمال حمله على نسب أي استحباب صدر الدرع وترك المبيع الى شهر وهو يتجه ساءاً على المراحى وفي « الجواهر » أن البحر واضح الدلالة بقي السنة . والاولى أن يجمع بينه وبين الاحار المذكورة بحمله على بيان أمد الحيار ومدته ، بمعنى أن الحيار بعد الثلاثة ثابت الى مضي شهر ، لأن العقد لازم في شهر وبعده يشت الحيار حتى يحصل التدرج بموصية لاحار على ثبوت الحيار بعد الثلاثة ، ولمكان الاجماع على ذلك ، فيكون البحر على بيان مدة الحيار

ومن أدله القول «لتراحي وتحديد» الى شهر ، كما هو لروم الصور «لتراحي أبداً ودائماً ، فنأمل .

ثم ن بعد تلك الاحار هو في الصحة المساوق لها للاعساح ولا دلالة على الاحار كما سدد لشوب لخبار المشهور بتلك الاحار ، فلذا صار الشيخ في « المسوط » وصاحب « الكفاية » الى العساد بعد الثلاثة مجتمداً بتلك الاحار ومن صاحب « الحقائق » عني العلامة « فده » حيث اعرف بأن مفاد لاحار العساد ، ومع ذلك احتار مذهب المشهور من لخبار .

وأقصى ما قيل أو يقال في صرف هذا الظهور والقرينة عني ارده عني الروم من تلك الاحار أمور :

أحدها : أن مفاد هذه الاحار ، عند رواية عني من يفتين ، هو سلب البيع بالنسبة الى المشتري فقط ، فثبوته للذئع دونه قرينة على اراده العسار لا الفساد ولا اعساح لانه لا يقبل التفكيك والمعنى أنه لا يبيع للمشتري ، بمعنى أن رده أمره - فسخاً أو امضاءً - ليس بيده لكونه لازماً في حقه من حين العقد وانما لخبار حينئذ - أي بعد ما أدنى الثلاثة حتى انقضت - بيد النائع ، ان شاء أمضى وان شاء فسخ .

ويمكن احدثه في ذلك أنه : اذا فرض الملازم بين أمرين ، فسلب لبيعة عن أحدهما يدل بالانترام العقبي على سلبها من الآخر . كأن يقال : أن ريداً ليس أحداً لعمرو . فهو في قوة أن يقال : أن عمرو ليس أحداً لزيد ، فلا أخوة بينهما . وكذلك في سلب البيع عن المشتري يدل على سلبه من الذئع لعدم تعقل التفكيك .

ثانيها . قرينة لمقابلة ، حيث قول سلب لبيع بقوله : ان شاء نائس . المراد منه اللزوم ، فيكون المقابل أنه ان لم يحيى نائس وبيع ليس باللام قصة

لحق المقابل .

فيه . على نعتير تسلم دلالة المقابلة على سلب الثبوت أن سلب الثبوت محتمل
مردّد بين أمرين : سلب الصحة وسلب الثبوت ، ضرورة أن سلب الصحة مستمر
سلب الثبوت ، وعدم لاندل على الحاص
ثالثها : فهم المشهور قرينة صارفة لتصور .

فيه : أن شهرة - كما ذكر في محله - لسبب حابره ولا كسرة لثلاثة ، لتصور
لغطي لا اذا كشف كشافاً قطعياً عن قريبه صرفة ، وانما ذلك دونه حرط التناقض
وربها . ثم ورد في سب ما بعد لثبوت أنه لا جاء بمشري بالثبوت ما فيه
وبين اللبس والافلاس له . وقد أجمعوا هناك على أن المراد ثبوت الخيار لثبوت
لا المطلق والانساح ، وبكشف من ذلك أن هذا لا يعمل مع وحدة التعبير
والثابتية في سب الاحتمال منه في سب الثبوت وثبوت الخيار في ثبوت الظن القوي
من اللقب ما صار إليه المشهور من ثبوت الخيار للثبوت معتقد بالاصل العملي ،
لان مقتضى ثبوت الخيار لا لا ينساح لاستصحاب صحة وبناء أثره بعد ثلثاته
ومع نسيم الاحتمال في سلب السبع وتردده بين الوجهين يستصحب هذه الاثر
والصحة يقتضي عدم الاعتلال والافساح ، لا حاساح رول أثره الى مريل وقطي
ودليل معسر . وبعل لصدور من الاحتمال بملاحظة مجموع تلك الوجوه المذكورة
هو ما صار إليه المشهور من عدم الانساح خلافاً للجماعة المذكورة

ثم انه لهذا الخيار يذكر شروط :

الشرط الاول : يشترط في تحقق هذا الخيار عدم اقصى تبعية ، لا خلاف ،
عدا محكي عن التبعية في " لخلاف " حيث قل : وحتى تعدر تسليم الثمن كان
لثبوت الخيار ، سواء أقص المبيع أم لا . ولكن جعله محالاً فيما نحن فيه لوجه
له ، لان مورد كلامه تعدر تسليم الثمن ، ومورده هو الثمن الجزئي ، وثبوت
الخيار فيه مبني على غير مقتضى " الثلاثة " بخلاف خيار التأجير .

وكذلك لو كان الثمن كذباً أو جبراً ومنع المشتري من تملكه مع مكانه، وفي
اجباره على تسليم أو كون المانع بالخيار حلالاً، ولا يؤدى لاحرار دون الخيار
الا اذا انحصر دفع الضرر بالخيار.

وكيف كان، لا اشكال في هذا لشرط، ولكن يكاد في مدركه مع بعض
عن لاجماع لاحرار المسألة عن عتدها لشرط، ولقد سشكل في
«البحر» في عتدها لاجماع، وجعل مدركه محصراً به.

بمعنى شيخنا العلامة الاصولي «قوله» في الكتاب: ويدل عليه من الروايات
للمقدمة قوله في صحيفته على من يظن المتقدمه (ونقص بيعه والا
لا يبيع بينهما) سواء على أن لبيعهما بمعنى المبيع ثم دل، ولكن في «الريص»
انكار دلالة لاحرار على حد الشرط وتبعه بعض المحصرين - يعني صاحب
«لخواهر» - ولا أعيد له وحهاً غير سقوط هذه الفرض عن المسح له لاحتواؤه على
الرواية، أو احتمال قراءة قبض - بالتحقيق - وبيعته - بالشديد - يعني قبض بآئنه
التمس، ولا يحق ضعف هذا الاحتمال، لان استعمال المبيع مفرداً مدر، بل لم
يوجد مع امكان حرمان أصالة عدم الشديد، نظراً ما ذكره في «الروضة» من
أصالة عدم المد في لفظ النكاح الوارد في قوله «الصلابة» انتهى

ويؤيد ما ذكره من الاحتمال الاول رواية قصد مع ضمير المفعول، كما حكاه
«قوله» في الكتاب - ذكر لاحرار سواء على قرائنه قبض حثيث - بالشديد -
وبيعه - بالتحقيق - في نفس الدائع المشتري مسعة، فيكون حبس دليلاً على
المشهور، كما أنه يؤيد الاحتمال الثاني المستفاد للاسدال قصه مع الضمير،
لكن مع قرائنه بالتحقيق وسعة - بالشديد - أي قص الثمن مدع، وهو فوق
لاحتمال الثاني. لكن بظاهر عدم وجود ضمير في الرواية، كما في أكثر الكتب
من في كتاب شيخنا العلامة «قوله» حكاه أخيراً بدون الضمير.

وَمَا ذَكَرَهُ «قَدَد» مِنَ الْوَجْهَيْنِ مَشَأً لَانْكَارِ صَاحِبِ «لِجَوَاهِر» وَ«الرِّيَاضِ»
لِدَلَالِهِ لِاحْتِجَارِ لَا يَحِلُّو مِنْ نَظَرِهِ. أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَا يَلِيقُ حَتْمُهُ فِي مَقَالَةِ الْحَسَنِ ، لِأَنَّ
نَسْخَةَ «الْحَوَاهِرِ» وَ«الرِّيَاضِ» مُشْتَمِلَتَانِ عَلَى الْفَعْرِ الْمَذْكُورَةِ ، وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ عَدَمُ
وُجُودِهِ فِي النَّسخَةِ إِسْأَحُودَهُ مِنْهَا لِرَوَايَةِ ، بَلْ فِي «الْحَوَاهِرِ» صَرَّاحٌ أَنَّ قَوْلَهُ :
(أَنْقَضَ بَعْدَ) مُورِدَ سُؤْلَ الرَّائِي ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى شَرْطَةِ عَدَمِ الْقَضِ ، لِأَنَّ الْمَوْرِدَ
لَا يَكُونُ مُوجِباً لِنَحْضَرِ وَالتَّحْصِيصِ ، وَمَعَ ذَلِكَ كَيْفَ يَسْتَسَوِّطُ هَذِهِ الْفَعْرَةَ
عَمَّا أَحَدُ. وَ لَعَنَ نَسْخَةَ لِمَوْحُودِهِ عَدَّ شَيْخُ الْعَلَامَةِ لِابْنِ أَبِي «قَدَد» كَانَتْ حَادِيَةً
عَنْ هَذِهِ الْفَعْرِ وَصَافَةً عَنْ قَلَمِ النَّاسِخِ .

وَأَمَّا فِي الثَّانِي : فَلَا حَسَمَ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ «بَلْ» . أَنْ قَضَى بَيْعَهُ - بِالتَّحْصِيصِ -
مَحْمُولاً عَلَى ، بَعْدَ الثَّلَاثَةِ ، وَيَكُونُ الْمَرْدُ بَانَ مَعْنَى الْحَبْرِ ، لِأَنَّ يَكُونُ لِمُرْدٍ
بِهِ قَضَى الْمَبِيعِ فِي الثَّلَاثَةِ لِدَلَالَةِ شَرْطَةِ عَدَمِ قَضَى فِي الثَّلَاثَةِ فِي ثُبُوتِ الْحَبْرِ
بَلْ مَبْرُكٌ عَلَى ، هُوَ الْمَعَارُفُ فِي ثُبُوتِ الْحَبْرِ أَنَّ الْمَشْرِي لَقَضَى الْمَبِيعِ أَيْ
أَعْطَى لثَمَنٍ وَأَحَدُ الْمَبِيعِ فَلَا يَصِحُّ نَائِجٌ .

وَأَنَّ كَانَ الْقَضَى أَنَّ لِقَضِيهِ الْمَبِيعِ ، وَمَا أَعْطَى الثَّمَنَ ، يَصِحُّ الدَّائِعُ فَلَا يَصِحُّ
لَهُمَا ، فَالْمَرَادُ بِهِ حَيْثُ يَدُلُّ لِأَمْرِ الْمَعَارُفِ فِي لِحَارِجِ بَعْدِ ثُبُوتِ احْتِجَارِ بَعْدِ
الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْحَبْرِ وَهُوَ عَدَمُ قَضَى الْمَبِيعِ فِي الثَّلَاثَةِ .

وَيُؤَيِّدُهُ اشْتِمَالُ نَسْخَةِ «لِجَوَاهِرِ» عَلَى لَفْظَةِ (جَاءَ) أَيْ إِنْ جَاءَ لِمُشْتَرِي بَعْدَ
الثَّلَاثَةِ وَقَضَى مَبِيعَهُ مِنَ الدَّائِعِ فَهُوَ - بَدَاهَةِ أَنَّ لِنَائِجٍ أَوْ أَعْطَى لِمُشْتَرِي الْمَبِيعِ
فَلَا يَصِحُّ النِّسْجُ وَالْإِنْ لَمْ يَجِءْ وَمَا قَضَى الدَّائِعُ أَنَّ لَمْ يَجِءْ ، نَالِثُ لِيَتَمَّصَ
الْمَبِيعُ قَلْبُ الْقَضَى .

وَهَذَا أَيْضاً لَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْقَبْضِ فِي ثُبُوتِ الْحَبْرِ ، فَلَا يَحْضَرُ
مَشَأً عَدَمَ الدَّلَالَةِ بِمَا ذَكَرَهُ «قَدَد» مِنْ قَرْنِهِ بَيْعَهُ - بِالتَّحْصِيصِ - بَلْ لِالدَّلَالَةِ لَهُ عَلَى

الشرطية بناءً على قراءة معه - بالتحقيق - وكون السع بمعنى لمسع أيضاً كما ذكرنا . ومما ذكره «قده» مبحثاً بقراءة معه - بالتحقيق - من الوجهين ، ففي الثاني منهما نظر ، لانتفاء القياس ، بل لانتفاء الحكم في القيس عليه ، لا مريين :

أحدهما . عدم الحالة السابقة ، لأصله عدم الردود في الكلمة لأنها إما حدثت رتبة أو ناقصة ، ولم يكن في رد حدث ناقص ثم شك في عروص لزيادة لها . وثانياً : أن هذا الأصل لا يحددي الأعلى الأصل المشتك ، لأن الأثر ليس مرتباً على عدم الرائد ، بل مرتبط على وجود نقص وانكسار لصد يعني صده الآخر أصل مشت .

ثم أصله عدم المنع من الأصول العقلانية ، وليس مسأ على العقد شرعي ، وحكمه حكم لامره ، فما مطلق أصل القدم فلا اعتبار به ، بل لابد من انتهاء إلى الأصل الشرعي ، فأصله عدم الشك لا اعتبار به في المقام . ولوجه : الأول ، أعني سره الاستعمال أن تم فهو ، والا انحصر المدرك بالاجماع لتردد الأمرين لأحدهما وعدم مرجح في ليس . هذا ، وما هو فروع

لفرع الأول : هل يشترط في القبض المسقط للخيار أن المنع ثم لا ؟ ولا يسقط خياره لو قصه المشتري بدون أن المنع ؟ وجوده :

أحدهما أن يكون مسقطاً مطلقاً ، لا إطلاقاً ، بل على سقوطه بالنقص ثانياً : عدم سقوطه لأنصره إلى ما كان له من صحيحاً بدون المنع ، مصداً إلى أن سقوط الخيار بالنقص لا سقوط حقه حيث كان له حق لتجسس لاستنقاذ الثمن ، ود قصه ، سقط هذا الحق وبمحصر حقه بمقالة الثمن ، وهذا لا يأتي في القبض بدون أدنه ، فيبقى حقه دافياً .

ثالثها : أن يحصل من ما لو اسرده المنع فيكون كلاً قص وله الخيار ، وبين

ماله أبه في يد المشتري وسقط حارده لان عدم اسرده المبيع مع مكانه رصاً
للقص .

رابعها : ان يسمى المسأله على ما سيجيء في أحكام القرض من ان ضمان
النائع من يرتفع بهذا القرض الحاصل بدون ادبه أم لا ؟

وعلى الاول سقط حارده اذ مع ارتفاع القرض لا يصرر على لئائع ، لان
الصرر لمصوره ، وحبس حفظ المبيع عليه لو سرده ، أو عدم وصول ثمنه
فيه ، و الاصل ممكن الادب مع بأخذ لمبيع مقاضة .

وعلى الثاني يسمى حيره ، اذ مع عدم ارتفاع الضمان يجري لصرر ،
واحتاره شيخنا العلامة «فقه» ، ولكن الأقوى هو لوجه الثاني ، لانصرر ،
فيكون هذا القرض كلاً قصص ، وأما ما ذكره وجهاً للثالث ، فانه مبيع كون ترك
الاسرود مع مكانه قصصاً ، فلا على الرضا بالقص ، وقد بينه بالرضاء بالقص في
الفصولي قياس مع الفارق .

وأما مدرك الوجه الآخر ، فبانه ان مكان المقاضة بأخذ لمبيع ان كان رصاً
لصرر ومبدأ عن الحير فهو ممكن في مورد عدم حصول القرض رأساً أبصامع
ثبوت الحيار له اجماعاً ، فيعلم أن ثبوت الحيار ليس للضرر بل حكم تعدي
نسب بالنقص والاجماع ، فسقوط القرض وعدمه لا يربط له بالمقام ولا مدخل للحيار
ثبوتاً وسقوطاً ، فلا بد من أحد أحد الامرين . اما الاحد باطلاق القرض أو
انصرافه الى القرض بادن الناع ، ولاوجه للتنصیل .

لرفع الثاني : لو كان عدم قص المبيع لامتناع من النائع وعدوانه بأن
مدل لمشتري لثمن ومنع الناع من أحده وافص لمبيع . يظهر عدم لحد
للنائع لوجوه :

أحدها . ان لمدد لمتيقن من ثبوت الحيار عند عدم قص المبيع ، هو

مادم يكن من جهة المذبح المائع ، بل ثوب الحيار له في صورة عدم قصد اما هو من جهة عدم قصد المشتري له وعدم محيئه للنس حتى يأخذ مبيعه

وثانيها - ستظهر عدم قصد المشتري و سراطه في تحققي الحيار من حيار المسأله بما هو فيس لم يكن لعدو من المائع ، فيدعي حينئذ ظهور الاحبار فيما كان عدم القصد لا لعدو المائع ، بل لكونه في مدام السليم وعدم تسليم المشتري به ، فيكون صورده عدم قصد المشتري خارجا عن التصرف لاحتصاص ظهور الاحبار في غير العدوان منه .

وثالثها ، هو ان هذا الحيار بما شرح من جهة الاروق المائع لدفع تصرفه ولا يحري حينئذ وما كان الامتناع من قبله . ولعل هذا الوجه لاعتباري مدرك للوجهين الاولين .

ورابعها ، ان لمدار في الحيار بمعنى لا بد من رده في مسئله على عدم محيئه المشتري بالثمن كما هو معلوم بمطوى بعض ثلث الاحبار ومفهوم الاخرى ، فمع ذلك المشتري ليس ومحبيته بيه لاحبار للمائع وان لم يقصه ، هذا و...

لنوع الثالث - هو بعكس الامر ، بأن كان عدم قصد المبيع لامتناع من المشتري ، فهو مكتمه لذبح من القصد فم يقصد فيه وحتان بل قولان ، أحدهما نقل عن موضع من « التذكرة » سقوط الحيار .

و لوجه فيه ، أولا . هو كون التحلية قصفاً . وأن تمكن لذبح من أحد المشتري المبيع بحية . فحيث يحصل النص لاحبار للمائع .

وثانياً . أن حيار المائع من جهة لروم الضرر ، أعني ضرر صدد المبيع على المائع ، وهو منتف بمجرد لتسكين ، وكلا الوجهين كما ترى : لمع حصول النص بمجرد لتسكين والتحلية وعدم انشاء الحيار على الضرر ، فالعلة وانمدر

ليس هو لزوم الضرر ، بل المدار والمدرك في الخيار هو الاحار الدالة على ثبوت الخيار ما لم يحقق القصد ، ومن المعلوم عدم تحققه بمجرد التمكس .
 النوع الرابع : ولو تحقق قصد بعض المبيع فهو ككلا قص ؟ لان الظاهر من الاحار هو ثبوت الخيار ما لم يحقق مجموع المشن وسقوطه عند تحقق قص مجموع المبيع ، والمفروض ان قص البعض ليس قصاً للمجموع ، أو أنه كلقص ؟
 لظهور الاحار وصرافها الى ثبوت الخيار عند صورة عدم قص شيء من المبيع وسقوطه عند تحقق قص المبيع كلاً أو جزءاً فيصدق قص شيء من المبيع عند حصول قص جزء منه ، أو أنه يستقص الخيار ؟ فبئس لى المقصود لاختيار وبالسنة الى غير المقصود حمار ، وحوه ، والمدرك في لاختيار هو حريان لأصور بئس الى غير المقصود ، فيثبت الخيار وعنده في المقصود ، وفي الوجه الثاني :
 أن المراد بالمبيع كقوله وان قص معه ، حيث أن (بيع) في ذلك الخبر بمعنى لمع اما لوحظ على سبل المرآة ، وفي ابوجه الاول انه اما لوحظ على سبيل الموضوعية .

وبندوع الوجه الاخير . أن مدرك في ذلك الخيار ليس هو قاعده «لأصرار» فلا يدور مدرك بل المدرك في ثبوت الخيار هو الاحار الخاصة ، وأما الوجهين الاوليين ، فان فلما يظهر أحدهما فهو المبيع والا كما هو المختار حيث اخترت في الأصول أنه اذا دار الامر في سراء لحكم على تمام لموضوع الذي كان له أفراد متعدده بين ملاحظته المتكلم على سبل الموضوعية أو على سبل المرآة لأصل ولا ظهور في الذين لعدم تكفل الوضع لهذا الاعتار بل اما هو تابع للموارد وفي مثل قوله تعالى (ان الله لا يحب كل محتال فخور) بما لوحظ على سبل المرآة ، وفي مثل : (ليس كل ما يتمى المرء يدركه) اما لوحظ على سبل الموضوعية فحيث لا ظهور في تمام بصر الحمر من جهة قص بعض في كونه قصاً أو كلاً فيص مجعلاً فيرجع الى أصل آخر وهو أصالة لزوم لعدم

محيى ، أصل الحيار واستصحبه في المقام .

هكذا أفاد شيخنا الأستاذ « دام طله العالي » وقد أوردت عليه في مجلس البحث أن البحر المشتمل على قصص لمبيع هو رواية عبي بن يقطين وما في أخبار الباب مطلق من هذه الجهة كقوله ^١ : من اشترى شيئاً فمضت ثلاثة أيام ولم يحمى ولا يبع له ، الخ فانه ، باطلاقها تدل على ثبوت الحيار سواء أفص لمض أي بعض السبع أم لا ؟ فالمرجح حينئذ اطلاق تلك الاحار لانه من المقرر ان كان المفيد لمض مجعلاً من بعض الجهات ، فالمحكم اطلاق المطلق .

وان قيل ان شك الاحيار وان كانت مظانته لا أنها معيبة بقيام الاجماع على شرائط الحيار صورة عدم نقص قلت . الاجماع دليل لي والقدر المتبقي من التحصيل هو صورة عدم قصص المجموع ، بمعنى أن في صورة قصص الجميع لم يكن لسائق الحيار ، وأن اذا حصل قصص البعض دون بعض آخر ، فمحتمل شك ، فمرجح ان دليل الحيار ، وان شئت فقل : ان الامر في تقييد الاجماع اثر بين الأقل والأكثر ، فبعد الشك فيه يصير المحكم في الأكثر هو الاطلاق .

هد ، ثم ذكر شيخنا الاسد « دام طله العالي » ان الروايات لو اوردته ما عدا روايه عبي بن يقطين وان لم تشتمل على لفظ المبيع وقبضه ، إلا أن كلها مشتملة على لفظ الثمن ، وبصيغة لاجماع ، لمركب بصير حال المبيع حال الثمن ، بمعنى أن الاجماع قائم على لتلزام بين حال الثمن والتمس في شرائط القصد وكيفية القصد بحسب ملاحظة قصص الجميع مراًة أو مجموعاً ، فاد فرصاً شتمل اروايات عبي ثمن وكونه مجعلاً من جهة تلك الملاحظة فمرجح ان أصل النزوم .

وكذلك المبيع أيضاً ، فبشك في شرائط عدم قصصه من جهة اعتنا عدم قص شيء منه أو اعتنا عدم قصص مجموعه ، وجهة الشك هو التلزام بينه وبين الثمن

الثبات بالاجماع للمركب ، بمعنى أن كل من قال عن اعتبار العموم المرآتي في
الشمس قل له في شمس ، وكل من قال على اعتبار الموضوعي فيه ، قل به فيه
أيضاً ، وليرجع في جانب المبيع أيضاً هو أصل المروم .
هكذا أفاده دام ظله ، فافهم .

الشرط الثاني : في الشمس ويشترط فيه أيضاً عدم قصص محمول الشمس فأصل
اشراطه لا كلام فيه بصاً وفتوى ، وهل هو موضوعي حتى يكون قصص لبعض
كلام قصص أو مرآتي حتى يكفي في سقوط الجبر قصص شيء ، منه والكلام السابق
في الشمس يحري هذا طبق العمل بالعل ، ويسمي في لكتاب أيضاً إلا حنه إليه ،
الا أنه «قده» ذكره مسغلاً سبهاً على ورود رويه اس الحجاج في خصوص
تبعيض الشمس واشتمال طواهر جمع الاحبار له دون لشمس ، ووجهها واضح ،
اد احبار المسألة كلها مشتملة على مجيء لشمس وهو ظاهر في المجموع ، وأما
فهم أبي بكر ، لانه سم قصص على سقوط لجبر عند قصص لبعض لما فهمه من كلام
المعصوم عليه السلام .

ثم ان في الاستدلال برواه من الحجاج على ما ذكره شيخنا العلامة «قده»
نظراً ، ويمكن أن يقال فيه وجوه :

أحدها : عدم حجة فهم أبي بكر ، فلا يصح للاستدلال .

وثانيها : ضعف الرواية ، ومع ذلك لأوجه للاستدلال ، نعم لا يفي للاعتصاد ،
كما صغره في الكتاب .

وثالثها : أن قصية تبعيض لشمس انما وقعت في كلام الراوي والمائل ،
ولا دلالة لها ولا يناء في كلام الامام عليه السلام ، فمع قول سماع أبي بكر مماشة ،
فهو ان سمع كلامه الشريف ، فهو قوله عليه السلام «من اشترى شيئاً فحاء بالشمس ما
فيه وس ثلاثة أم والأ فلا بيع له . فواجه للاستدلال لكيفية قصص البعض في

سقوط الخيار لهذا الكلام لعدم صراحته ولا دلالة على سقوط الخيار ، فلا خصوصية لهذه الرواية ، بل حالها كحال الروايات الواردة في المسألة من غير فرق .

هد . أما بقص بدون الادن فكعدمه كما ذكره وقده في الكتاب ، لكن في صورة عدم الحق ، لظهور الاحبار في سقوط ادن المشتري في قص ثمن ولاشتمالها على أب المدار محيثة بالثمن فلا يصدق في صورة عدم ادن وبقاء صرر صمد المبيع وعدم وصول الثمن اليه على وجه يجوز له لتصرف ، وأد كان أحد النافع الثمن وقصه بدون ادن لمشتري مع الحق بمعنى عرض البيع على المشتري ومنع من قصه ، فلا خيار له لعدم محبي الأدلة السابقة ، أما الاحبار فلا يصرفها الى غير المقدم . وأما صرر تأخير ثمن ولا يتفاته بقصه .

بعم صرر صمد لمبيع حاصل ، لكن الامر فيه سهل ، يقال حيث أنه ليس مدركاً لخيار ، لعدم كون لمدري ذلك الخيار قاعدة لصرر ، أو يقال سقوط الصمد بسبب عرضه على المشتري ، فالمحذر حيث هو سقوط الخيار بخلاف بقص بلا ادن من دون حق ، ولا قوى بقاء الخيار لما ذكرنا من الوجوه خلافاً لبعض لمشائخ ، حيث فصل بين طرف المبيع بغيره في الادن ، وبين صرف الثمن فلا يعتبر فيه الادن ، نظر إلى تعبيرهم في طرف المبيع باشرط عدم اقباص وفي الثمن باشرط عدم قبضه .

فيه ان هذا مجرد تعبير من جهة معاسات عنوان المسألة في النسخ ، الآن يقال ان النسخ اذا كان موهماً لحلاف المقصود لا يبيعي أن يكون مجرد المساسة بل يبيعي لهم أن يقولوا اذا لم يتقص النافع المبيع ولا قصه لمشتري ثمن ، ولعله لى ذلك أشار في الكتاب بقوله : فتأمل .

ولو قص النافع الثمن ثم أحاره لمشتري فهل يتحقق باحارته القص

الصحيح المسقط للحيار أم لا ؟ فيه وجهان من عدم حريان أدلة لعصوليها ،
 لانهما عموماً أو أحداً خاصة وارادة في خصوص المعاملة ، كحديث عروة
 البارقي ، وكلتاهما لا تجريان في المقام لعدم كون القصد من العقود والمعاملة ،
 ولا يتحقق انقص الصحيح .

ومن أن لراصي بفعل كس فعه ، مما دلت عليه الاحار وشهد به ساء العقلاء
 ويكون ذلك فصلاً صحيحاً فيترتب عليه أثره ، وهل هي كاشفة في المقام أو بقله ؟
 الاقوى الثاني في خصوص المدم فتظهر الثمرة فيما لو حصل القصد قبل الثلاثة
 فأجر المشتري بعدها ، وان قلنا بالكشف فليس للناسع الحيار لحصول قص
 الثمن وفقدان الشرط أول رمان تحقق ذلك لحيار أعني رمان انقص ثلاثة أيام ،
 ولا يكون الحيار بعد الثلاثة وان قلنا بالنقل فالحيار ثابت للناسع لصدق عدم
 حصول القصد بعد الثلاثة الى رمان الاحارة

لشرط ثلث: كون الموصيين حايين ، ولو شرط الاحل في أحدهما أو كليهما
 لاحيار في اليين ، لوجوده :

أحدهما : أصالة المروم ، حيث شككنا ثبوت ذلك الحيار مع اشتراط تأجيل
 أحد الموصيين .

وثانيها : أن لمتأدد من مصوص لأب صورة الحلول ، لعلته وسره صورة
 التأجيل ، فيخرج عن مصرف تلك الاحار فيقتصر في مخالفة الاصل على مصرف
 الاصل ولا يحتمى أن مرجع هذين الوجهين الى شيء واحد وهو أصل المروم .
 وثالثها : قيام الاجماع على عدم الحيار في صورة تأجيل الموصيين فاشراط
 الحلول حيثند اجماعي ولو كان في الجملة حيث يستمد الخلاف في صورة تأجيل
 المضمن دون الثمن ، كما في «الجواهر» .

ورابعها : ما ذكره في «الجواهر» تأييداً ، وهو التام في ثبوت ذلك الحيار

مع شروط التأجيل ، فلو اشترط التأجيل الى زمان طويل أو قصر ، فلا يقدّر
بالثلاثة .

فيه : ما أعاده في مجلس البحث ، أن التقدير بالثلاثة بمقتضى الأحكام لأباني
شروط التأجيل وسقوط حق المطالبة الى زمان ، اذ معنى التأجيل ليس الإسقاط
حق المطالبة ، فهو لأباني مع شوب الحصار اذا احتتمت شرطه لتي منها عدم
محيي : لمن في الثلاثة وان كان لائق أسقط حق لمطالبة في النفس ، وفيهم
لشروط أربع : أن يكون المبيع عساً حريئاً لأشخصياً شأن أشير اليه باسم
الإشارة أو جريئاً مردداً بين أمور كصاع من الصرة لموجوده بخلاف ما لم يكن
كذلك كالكلبي الذي في الدمة ، فان حواري كونه في حبس النفس وان كان جماعياً
الا أنه ربما يقع الخلاف في كمانته في حاسب لمن بل رب يسب لي الاكثر
وان لم يجد به ، مصرحاً بكون المسألة محل لخلاف^١ الا أن المسألة في الكلمات
لأصحاب يحدها على طوائف أربع . بين مصرح بالاشراط ، أي اشترط يكون
المبيع شخصياً ، وبين ظاهر فيه ، وبين مصرح بالتعميم ، وبين ظاهر فيه .

أما الطائفة الاولى : ما حكى عن ابن عباس وعن ابن وهب وعن الشيخ في
«المسود» في نقل مضمون روايت أصحابنا

وأما الطائفة الثانية . ما حكى عن «جامع المقاصد» ومعتقد اجماع «الانصار»
و«الخلاف» وغيرهما ممن وصف المبيع بالمعتق ، كقولهم : (لواع شيتاً معباً
بشم معين أو معنوم) . ولا ريب أن المعين ظاهر في لشخصي وان احبال كونه
في مقابل المجهول ، أن يراد منه شيئاً معلوماً كما يريد في طرف لمن احتمال
لا يصر بدعوى ظهوره في العين الشخصية .

وأما الطائفة الثالثة فصرح المحكي عن القاضي - على ما سبه اليه في

() وحكي عن الشهيد سبه خلاف الى لاكثر

«الحواهر» - وعبره لأخودان عن «مفتاح لكرامة» -

وأما الطائفة الرابعة : كأطلاق معقد اجماع «التذكرة» وغيرها ممن أظفروا في طرف لمسع ولم يبدؤوا بشخصي ولا بالعي ولا بالعين، بل جعله في «الحواهر» مع اجماع القاضي وعموم لمصوص الحجة في عدم اشتراط الشخص في ذلك يستدل على عدم الاثر في اطلاق كلمتهم وباطلاق معقد اجماع «التذكرة» وتصريح محكي لقاضي وباطلاق روايتي: علي بن يقطين واس عمار المشتملين على لفظ السع المراد به المسع الذي يطلق قل لبيع على لعين المعروضة للبيع لعلاقة لشارفة، وبروابة أبي بكر بن عباس المشتملة على من اشترى شيئاً، وبرواية زرارة لشمسه على لفظ الماع.

ولكن الكل مدحول فيه. أما الاول فلا رادة الاحتصاص ولتقدم منه لاصراف المطلق في كلمتهم في أمثال المنام، خصوصاً مع مراعاة لعة في تشخص المسع ونعبيه، ويشهد بذلك عدم تغير بحكم ولا بدو بحكم بحلالية لمأنة، مع أن ديدهم وطريقهم هو التصريح والاسماء، إل الخلاف والاستصاء عن المعاني في كل مسألة. وأما الثاني فلا معقد اجماع «التذكرة» - وكون مطلقاً، إلا أن في آخر كلامه قربة صريحة على تشخص العين - وهو قوله : ان المشتري لو جاء بالثمن في الثلاثة فهو أحق بالعين.

فان قوله (بالعين) لا يناف مع كون المسع كلياً، والقول بأن دليل كلامه ان، فرص في صورة كون المسع مشخصاً، ولأن في ذلك مع كون صدر كلامه في صورة لكلية والاطلاق، فلا يصرف تعميم صدر كلامه بخصوصية ديه إلا أنه بعيد لا يصراحيه، مصافاً الى ما نقول في أن صدر كلامه الذي هو مشتمل على لفظه شيئاً، وهو وكون كان مطلقاً إلا أنه منصرف الى الموجود الحارحي، كما نقول في الروايات لشمسه على المسع والشيء، فانها منصرفة الى الموجود

الخارجي لعمه استعمال لميع والشئ في الشخصي وصبروته الى حد لا يحتج
ار دة لموجود الخارجي مهما الى قرية وأما لفظة لماع فظهوره في لموجود
الخارجي لا يكاد يذكر .

وكيف كان الأقوى - كما احتاره شحنا العلامة الانصاري « قد » - شرائط
كون لميع عيباً خارجياً للأصل ، فيصير في مخالفة أصل للروم على قدر
الميعر ، وهو ثوب الخير فيما كان لميع شخصياً . وأما إطلاق كلمت لاصحاب
واشتغال الروم بالمع والشئ فقد عرفت ان المصنف منهما هو لموجود
الخارجي مضافاً الى ظهور اكثرها فيه .

وأما اجماع الفقهاء على تعميم المسح فلابه بما أُخذ عن « مفتاح الكرامة »
وهل سبحانه « قد » : أطل انه أخذ من بعض المسح لمعلومة ، حيث أن الظاهر
أن معقد اجماعه أيضاً كمعقد جماع « الانصار » و « الخلاف » الصديقيين في
كون الميع شخصياً امكان توصيف لميع لمعير .

والحاصل : أنه ليس في النص دليل معتبر نظمت به النفس في كونه كون
لميع كلياً ، معنى مدعيه تحت قبة الدين - وأبى له دلت - وقد عرفت
حل الاطلاقات في كلمت لعناء والروايات لانصرافها الى الاختصاص بالعين
الشخصي ، ولو أعمصت عن دلت وشككتها في أن المراد من تلك الاطلاقات
هل هي العين لشخصية أم الكلبي ثم ساكتة عنهما ، فيكفي لنا في الاقتصار على
لعين الشخصية الأصل وظهور جماع « الانصار » و « الخلاف » في اشتراط
التعيين وصريح « بسوط » و « التحرير » و « المنهت الدرخ » و « عتبة المرام »
هذا و لعجب من بعض أوصل المعبر حيث قال : الانصاف يقتضي التعميم
لميع الاستبهارات التي ذكرها شحنا العلامة لانصاري « قد » حسماً أشربنا
اليه من ظهور اطلاق لقواي و طلاق الروايات وانصرافها في الاختصاص . ثم

قال : وعلى فرض ظهورها عابته السكوت عن الحال الكلي ، فلا دلالة فيها على أن الحكم حصص بالشخصي لانهم ليسوا بصدد بيان هذا المطلب ثم قال : وعلى فرض ارادتهم ، فليس بالغأحد الاحماع الج .

وقد ظهر لك مما ذكرنا سقوط هذا الكلام ، إذ ليس على مدعي الاحتصاص التماس الدليل حتى يقال أن كلماتهم ساكنة عن حال الكلي ، أو ليست بالية حد الاجماع بل يكفيه الاقتصار على تقدير لمتيقن ، عني احتصاص الاصل وعدم مجيء دليل كاف في كفاية الكلي .

و نقول بأن كلماتهم لا تنحصر عن قسمين : ١. ما مطلق أو مفيد ، وكلاهما في المقام مشتان فلا يحمل أحدهما على الآخر كما هو مقرر في محله من يؤخذ به صمون كليهما . ٢. المسمى ليس بمسمى للمطلق . مدعوع بأنه بعد تطرق دعوى الانصراف لاسبين الى بناء المطلق في اطلاقه مصداقاً الى أن ثرت الحكم للمخالف للاصل والظهور في المطلق لابد من قامة الدليل ، ومجرد شتمال كلمات الاكثر والمصنوع اني لمطلق لا يمكن أن يحكم بكفاية لتعميم مع تصريح جماعة حري على الاحتصاص ، بل نقل الاحماع على ذلك ، والله العالم .

ثم ان هذه اموراً قد يقال بشرائطها في هذا الجواب ، لا بأس بالاشارة اليها ، فنقول :

مها : عدم خيار آخر ، فهل بشرط في ثبوت هذا الجواب عدم خيار آخر أما مطلق أو لخصوص لائق م مطلقاً أو في خصوص ثلاثة أيدم كما يعني عنه بأس في « الحوهر » بعد استثناء خيار المجلس ؟ ووجود بل أقوال ، ثم لا خيار لآخر الذي شرط عدمه ، يحتمل أن يكون المراد منه مطلق الخيار كما هو نظير عن « التحرير » حيث قال : ولا خيار للناصح لو كان في البيع خيار لأحدهما ، ويشمل باطلاؤه على ما يعم خيار الحيوان والشرط وغيرهما من مثر الخيار

من حيار العيب والعس ، وكذلك على ما كان الحيار الآخر محتصاً في ثلاثة أو بعده أو يعمها أو حصوص حيار لشرط كما هو المستند من عبارة «السرائر» فيترك اصطلاح «التحرير» عيبه ، لا أن الظاهر أنه لا يصلح للتفصيل لأنه يحتمل أن يكون اقتصار الحلبي «قده» على حيار الشرط من جهة كون عنوان المسألة في كلامه : (بيع ماعدا الحيوان ، وهو بيع المتاع) فيكون اقتصره حينئذ على حيار الشرط ، بما هو بالنسبة إلى حيار لحيوان ، حيث لا سبل له في عنوان كلامه ، فعلى هذا يكون مذهب ما ذهب إليه في «التحرير» والأى يكون مفصلاً في قسم الحيات .

وكيف كان فحينئذ يحل الكلام على مسلك شيخ الانصاري «قده» في الكتاب من عدم التفصيل في الحيات الذي اشترط عدمه ، فيقول : في المسألة أقوال ثلاثة .

أحدها . ما ذهب إليه الأكثر من عدم اشتراط هذا الحيار بعدم حيار آخر حيث أبى القائل بالاشتراط فيما رأينا لم يسبق الحلبي «قده» في «السرائر» والعلامة «قده» في «التحرير» والدليل على ذلك ليس إلا اصطلاح لاجل لواردة في الباب وهو كاف في لزم مصفاً إلى عدم تمامية الوجوه التي سدل الحصر على الاشتراط في هذا المقام .

وثانيها : ذهب إلى «التحرير» و «السرائر» من اشتراطه لعدم حيار آخر ، فيمكن أن يستدل لهذا القول بوجوه :

الاول : أصل للروم ، وهو لمعتمد في كل مورد مشكوك ، يقتضي في محالته على القدر المعطوف ، ومن هنا يعلم ما في كلام شيخنا العلامة «قده» في الكتاب من انه ، حيث استوفى هذا القول بقوله : فلا أعرف وحياً معتمداً في شرط هذا الشرط ، الخ .

ضرورة أنه يكفي في الاشتراط الاعتماد بهذا الأصل بعد عدم دليل يصلح أن يكون ردأ عنه مؤحاكماً ، فإن لدليل لدي حرأكه على هذا الأصل ليس في المقام الا الاطلاق .

فاسئل شرط هذا لشرط أن يقل بأن الاطلاق مسوق لبين تشريع الخيار متأخراً لثمن عن ثلاثة أيام ، وأما من جهة ثبوت خيار آحر لهما أو لاحدهما وعدمه ساكت ليس بأسحر أنه ، فيكون الحطبات الواردة في المسألة من هذه الجهة مهمة لأبصح للاستدلال باطلانها . فذلك يدفع ماورد على هذا الوجه ناره أنه أصل لا مقدومة له في مدس احلاق الدليل ، وأحرى بأنه سرم على من شرط هذا لشرط سريان الحطبات على ورد در ، اد لاساك كل مع عن حذر المجلس الاماد آ ، كما ان اشتراط سقوط حذر المجلس ، فهو اشترط خيار التأخير على عدم خيار آحر لزم أن لا يكون لثمن لاحذر لداله على خيار بأسحر ثمن موردأ لا بعض الاحيد ، ويدعوى لاهما في تلك الاحيد به بيع كلا الايرادين .

لكن انصراف المصوص الى ضرورة لزوم لبيع من غير جهة وأخير لثمن كما يشهد بذلك قوله (ان جاء منه ومن ثلثة أيام ، والا فلا بيع له) يعني أن نصح لازم الا ان لم يبيعه المشرى بثمن حتى مضت ثلاثة أيام .

الثالث . أن خيار التأخير مع شرع لدفع ضرر البائع ، وحيث يدفع ضرره وحذر آحر فلا يكون خيار التأخير لدورانه مدار عليه فهو منتف فيما كان البيع خيارياً ، وسيأتي الجواب عن هذا الوجهين عند اطلاق أدلة القول بالتفصيل ، فانظر .

الرابع : أن خيار التأخير ينافي لثبوت حذر آحر ، فلان من تحققه عدم ذلك لخيار لان ثبوت حذر آحر اد كان مانعاً ومعدياً لثبوت خيار التأخير ، فلان ذلك يكره عنه شرطاً ، كما هو الحال في كل مدع .

وأما وجه المساواة ، فيعبر بوجهين ، ولكن كلاهما مسان على ما ذكره العلامة «وقد» في «التذكير» في أحكام الحبس من أنه لا يجب عبر المانع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار . ووجهان على هذا الحكم يلزم حوار لأخير وعدم وجوب الفسخ . وهذا كان المحار حكمه حوار تأخير لثمن ولثمن وعدم وجوب تناقصهما ، فقال في تقرير الوحيين .

فما الأول - أن شرط أحدهما في بيع الآخر أن يشترط أحدهما أن يشترط الآخر في البيع فيجوز له تأخير البيع فيبيع خياراً شائع بهما الخيار وان شئت فقل ، أن حاصل هذا الوجه أن يشترط أحدهما الخيارين أو لأحدهما مبرره إسقاط خيار الآخر بحيث كان الخياران إما أو لأحدهما مالياً أي إذا اشترط في خيار أحدهما الآخر مبرره شرط سقوط ما ينافيه ، وخيار التأخيرين بحدوثه بشرط - زلزمه أو لأحدهما أي الذي أن نفس الخيارين سواء كان حاصله بسبب الشرط أو بحسب أصل الشرع مبرره تأخير الآخر أو تأخيراً له أو تأخيراً له ، فانه إذا كان الخيار حكمه عدم وجوب التمسك بهما يتحد في أحد من الخيارين الآخر في البيع فيجوز تأجيل له الوصل وتأخيرهما في خيار التأخير ، لأن ذي الخيار له حق التأخير ، وخيار التأخير إنما شرع فيما لم يكن للتأخير حق ليعجز الآخر وأنصر في التي ما كان تأخير الثمن من غير حق ، وما إذا كان مع حق ولا بتحقيق معه خيار التأخير ، والحاصل أن أحدهما لا ينافي طهره في كون هذا الخيار فيما كان تأخير الثمن من غير حق فنسب خيار آخر في الأول لأحدهما لأنه جواز التأخير وكونه عن حق فيفسد ، ويرد على هذا الوجه مכלلاً بقرينة

أولاً نسمع العسي . أعني ما ذكرته لعلامة «قده» من عده وحوب تسليم
البائع الثمن والمشتري المثل في ربح الخبز . فانه كما سألني في حكم
الخبز ربحهم لمنازلة لعدد لسطه وأنه عسي على كيون لخباز حقاً نأب

في العين لافي العقد، وقد عرفت مراراً وسيأتي تبعاً أن الحق، المحقق أن الخيار حق ثابت في العقد، فلا يحدث في العين حق بسبب الخيار الذي الخيار، إلا أنه إذا مسح لعقد ترجع العين الى ملكه، فحق المسح لاوجه لعدم وجوب تسليم، وثانياً، أن الدليل ليس موافق تمام المدعى، د بعد تسليم لحكم وقبول المسافة وإنما دسم لمسافة إذا كان الخيار لخصوص بمشتري أو لهما معاً، لأنه حينئذ يكون للمشتري حق لتأخير، فلا يصح مع خيار التأخير لكان لمسافة، وأما إذا كان خيار الآخر لمتاع فقط دون انمشتري فلا وجه لتأخير المشتري المتاع حينئذ ويكون خيار لتأخير ثانياً للمتاع أيضاً لعدم كون تأخير حقاً للمشتري فالرم هذه الوجه هو التفصيل في ثوب هذا خيار، بين كون الخيار لآخر ثانياً للمشتري وبين كونه ثانياً للمتاع، فلا يكون خيار التأخير على الاول للمسافة، وأما إذا كان الخيار لآخر للمتاع فلا دلالة لهذا الوجه، لعدم خيار لتأخير، كما هو واضح.

هذا كله تصعب الأدلة مضافاً الى ضعف أصل المدعى، فانه يرد على هذا بقول عدم ثوب خيار التأخير في بيع الحيوان لكان خيار الحيوان في الثلاثه مع أن ثبوته فيه اتفاقي. وكذلك يرد أن لا يكون هذا الخيار فيما ثبت فيه خيار المجلس مع أن أغلب لیسوع فيه خيار المجلس وإرادة هذا خيار فيما لم يثبت فيه خيار المجلس، كما إذا شرط سقوطه بسلام تسليم الخطاب على الفرد النادر.

فان قلت، أما بقول خيار التأخير فيه، لم يكن خيار في الثلاثه، بل يفتق به الاحتمال وما بعدها، وهذا لا ينافي للالتزام بخيار المجلس ما لم يحصل التفرق لإرادة الثلاثه بعد المجلس.

قلت: هذه مدروحه، فيرد حينئذ على هذا القول أنه يسعى لاثباته أن يقول.

أن مبدأ ثلاثة أيام من حين التفرق ، ولا تُلغى أنه يلتزم به مع ظهور حذار لئلا
أن مبدأ الثلاثة من حين انعقد ، كقوله "عَبَّ" : (من اشترى بيتاً فصمت ثلاثة
أيام ولم يحيىء فلا بيع له) أي ثلاثة أيام بعد الشرء . وكذا قوله : ان جاء ما
بينه ومن ثلاثة أيام وغير ذلك مما هو كالنص في اراده ثلاثة أيام من حين المعاملة.
وكيف كان فظهر لك - مما شرحنا - وجه التعكيك في لكتاب بين حذار
المجلس وحذار الحيوان مع مساويهما في النقص على هذا بقول بأنه يلزم أن لا
يكون حذار لأحير عند حذار المجلس ما لم ينفردا في ثلاثة أيام وعند حذار الحيوان
في بيع لحيوان ون التمسر عن الاول بقوله : سعي على هذا القول كون مبدأ
الثلاثة من حين التفرق وعن الثاني يكون هذا الحذر مختصاً بعر الحيوان يذن
عنى ثبوت المدوحة عن الاول بازده مبدأها من حين التفرق جميعاً ليس دليلي
حذار المجلس وحذار التأخر .

وثالثها - أي ثلث لأقوال في لمسألة - : هو التفصيل بين عدم الحذار
للدفع دون المشتري فاشترط حلول الثلاثة عن حذار النائع ، كما يستمد ذلك من
شيخ لفقهاء في «الجواهر» وبعض معاصريه فادان للدفع حذار آخر من جهة
آخرى يفظ هذا الحذار ، لوحوه أيضاً . الاول : الاصل . الثاني : بصرف
لاحذار لى سق الروم في الثلاثة . الثالث : أن حذار التأخير بما شرع لدفع
ضرر النائع ، أي ضرر تأخر الثمن وضرر ضمان المسع وضرر وجوب حطه ،
وقد ندفع الضرر في الثلاثة بغير ذلك الحذار من الحذار الآخر . وبندفع الاول
ببطلاق الاحذار فهو حاكم عليه والثاني بجمع الانصراف ، والثالث أن الضرر في
الثلاثة بعد ثلاثة أيام لا يدفع ثبوت الحذار للنائع في الثلاثة ، وان شئت فقل
ان ضرر لصر بعد انقضاء ثلاثة أيام لا يدفع بالحذار فيها مصافاً الى أن يدرك هذا
الحذار ليس هو قاعدة الصرار ، فلا يدور مدارها .

ثم قال وتدل هذه النقص بعد الاستدلال به على دلالة الاحبار على الروم في ثلاثة وعدم الخيار المتأخر فيها ما هذا لقوله: وليس المراد به بقي الخيار المحصوص لان ابحاث التأخير أصل الخيار والحكم لا يستد بالمتب، المح. كأنه سؤال وجواب، بأن أورد على نفسه فأجاب .

وحاصل الايراد . أن المصطفى بلفظ الاحبار هو الخيار المفيد - أي الخيار من جهة تأخير الثمن - وهذا لا ينافي ثبوت الخيار في ثلاثة أيام من جهة أخرى . وبعبارة أخرى . الاحبار بما دلت على الروم في الثلاثة من هذه الجهة - أي من جهة تأخير الثمن - وهذا لا ينافي عدم لزومه من جهة أخرى .

وحاصل الجواب . أن التأخير إنما هو سبب للخيار المطلق أي أصل الخيار ، حقيقة من غير تقييده بالتأخير ، ضرورة أن الاحكام لا تنفد بأسسها للروم لدور بمعنى أن التأخير ليس سبباً للخيار المسبب بالتأخير كما أن لدلوه مثلاً سبباً لأصل وجود الظاهر وطبيعته لا لوجوبه المفيد أي المسبب من التدوكل وعمر ذلك من سائر الاحكام المسببة أو المفيدة ، وبها لا يمكن تقييده اثباتاً وعمياً على نسب بحيث كان المسبب من التأخير هو مطلق الخيار بعد الثلاثة كذلك بقي الخيار في الثلاثة هو مطلق الخيار لا الخيار من جهة التأخير .

بعبارة أخرى ، أنه بسبب تأخير الثمن عن الثلاثة يحصل أمران : الروم وبها والخيار بعدها ، فإذا كان الخيار بعد الثلاثة أصله من غير تقييده من جهة التأخير ، كذلك الروم أيضاً يجب أن يكون المراد منه أصل اللزوم من غير تقييده من جهة التأخير .

ثم ثبت عن ذلك شيخنا العلامة الأنصاري «قده» في الكتاب : ان ما ذكره من عدم تقييد الحكم بالنسب وإن كان حجة إلا أنه لا ينع في المقام ، لان الخيار بعد الثلاثة وللروم فيه ليس كلاهما ميسرين عن التأخير بل إنما هو سبب للخيار

فتقد ، وثبوته بعد الثلاثة من غير تعدده بالمأخِر لا يسمع من نفسه في الثلاثة من جهة المأخِر ولا ينصبي الا البروم وفي حشد من هذه الجهة يعنى أنه ينصبي البروم وفي الخيار في الثلاثة من جهة المأخِر لعدم تحقق سببه - أعني المأخِر - وهذا لا يفي لخيار فيها من جهة سبب حر من سائر أسباب لخيار كالمجلس وشرط بخيار والعيب والعن وعبر ذلك كما يشهد بذلك ثبوت خيار المجلس والحيوب مع ذلك على ما صرح به المصنف في «الجواهر» ثبوت بخار مع الاول بمرله . ولأبأس به ، لعدم استثناء خيار المجلس وادعى شيخنا العلامة «قده» في الكتاب - في جواب الدائل باشتراط المطلق - : اندهم على ثبوته في بيع خيار الحيوان في الثلاثة أيضاً .

والجمله حاصل ما أحذه «قده» ان ما ذكر من عدم بعد الحكم والسبب لا يسمع من كون البروم اصدياً . أي من جهة تأخير النفس - لا مكان وجوده - في خيار آخر في الثلاثة .

ثم على ذلك تنوله . أقول : ويمكن استثناءه في هذا المعدل أن ثبوت خيار للمجلس بما هو من جهة التحصيل ، ولا يشهد بحشد لمتدالة الثمره لو كان من باب التحصيل ليتم كلامه من عدم المسافاه ، فأمل ولذا لا يما في هذا الخيار خيار المجلس .

هذا وقد أورد شيخنا العلامة الاستاد «دام طله» على هذا الجواب . بأن لخيار يمكن أن يكون اصدياً بتعدد أسبابه بخلاف البروم لعدم تعقل كونه اصدياً .

ولعل وجهه أن الخيار عدرة عن السلطه على رة العقد ، فتكون له أسباب متعددة في الشرح أن يكون الخيار من جهة العيب أو العن أو غير ذلك من سائر السبب - بخلاف البروم الذي هو عدرة عن عدم حوار ارلة العقد أو وجوب

الوقوع فيه فانه اذا تحقق، لامعنى لكونه اصافياً بل هو حاصل على الاطلاق لاجتماع مع حذر آخر كما أنه لا يجتمع مع للروم لآخر فلا يتعدد الروم في عقد واحد فهو كانت اصافته معتمة لكان للارم حوار تعدده وجوار اجتماعه مع حيار آخر بخلاف الحيار فانه يمكن تعدده بتعدد اسبابه ويجتمع الحيار من جهة العيب مع لحيار من جهة الحيوان أو من جهة المجلس وهكذا ، ففهم

ثم أحاب «دام طله» بعد تسليم كون اللروم اصافياً مع قطع النظر عن الابرار لدي أوردته على العلامة الانصاري «قد» عن المفصل في دعواه بأن المراد من الاحار ليس اللروم المستحوص لان الثالث منها أصل الحيار فكذلك يجب أن يكون الثالث أصل اللروم أي اللروم على الاطلاق من دون تقييده بجهة دون جهة بما حاصله أن هذا حصل لو كان للاحار في دلالتها على اللروم في ثلاثة اطلاق، ولكن اطلاقها مرسوم ، بل الصاهر منها هو اللروم الاصافي أي من جهة تأخير لشمس لام جميع الجهات ، وإرغمصا عن انصرافها وظهرها في اللروم الاصافي ولا أقل من ذلك في الاطلاق والتقييد ، مصفاً الى تطرق احتمال الاهمال ، ويجب أن يؤخذ حينئذ بالقدر لسيئ ، ولا شك أن القدر لميقن هو التقييد ، أعني كون اللروم اصافياً بعد القول باطلاق الاحار في ثبوت حيار التأخير ، فانه وان كان مفيداً للروم الثلاثة الا أن المقداد اذ دار أمره بين الأقل والاكثر ويؤخذ بالأقل ، والا يسري احتماله الى المطلق ون كان في كلام واحد . نعم لو كان احتمال المقيد من جهة دورانه بين المتباينين يسري احتماله الى المطلق اذا لم يكن منفصلاً عنه .

فاتضح مما ذكرنا أن الحق هو القول الاول لمكان اطلاق لاحذر المحاكم على الاصل ، فان ملاحظة السؤال والجواب في تلك الاحار وترك الاستعصال يوجب سقوط دعوى الاهمال ، فحيث ليس للاصل معجى لوجه القول الثاني ،

أعني اشتراط عدم خيار آخر مطلقاً ، لأن الوضوء المذكورة عبر الاصل مع عدم صحتها في نفسها ليست بواقعة بتمام المدعى ، لأن ما عدا الآخر لو تم انما يدل على عدم الخيار من طرف خصوص النافع ، فلا ربط له على شتراط عدم الخيار للمشتري أصلاً وأما لآخر ، أعني كون الخيار في قوة الاشتراط فلو تم انما يدل على اشتراط عدم الخيار للمشتري فقط . وكيف كان ان ما عدا الاصل مقتضاه أحسن من المدعى .

مهم . تعدد العاقد سبب في «لحواهر» اشتراطه الى بعض الأساطين ، وشارح «الدمعة» الى بعض المحققين ، وواقعه صاحب «الحواهر» وبعض معاصريه في «شرح الدمعة» ، وحالهما للشارح - العاقل لجو دوشبحا لعلامة الانصاري «قده» ، واستدل على الاشتراط بوجوه :

أحدها : اختصاص الاحار بصورة لتعدد ، ولأصل بقصبي الدوم اذا تعدد العاقد بعد ظهور الاحار في الاختصاص بصورة التعدد .

ثانيه : أن هذا الخيار انما يشب بعد خيار المجلس وانقصائه ، فهو باق مع تعدد العاقد لا في فرض يادر لاساط به الاحكام .

وثالثها : أنه دأقل باشتراط هذا الخيار بعدم خيار آخر يكون وجوده مأمراً عنه لأمحاله ، فإذا اتحد لتعدد يحصل لهذا الخيار مانع دائماً لبقاء خيار المجلس الا مع الاسقاط ، فلا يتحقق مع وجود المانع

ويرد على الاول ما ذكره شيخنا العلامة الانصاري «قده» ، بأن مورد الاحار وان قسما باختصاصه بصورة التعدد الا أن التعدد ليس متطابقاً للحكم بالخيار حتى يدور مدره ، بل المصط هو عدم الاقاص والقصص ، ولا اشكال في حصوله من المالكيين مع وحده العاقد من قبلهما أيضاً ، ولكن أورد عليه شيخنا الاستاد «دام طه» بأن دعوى المتط القطعي مسموعة ، ولظني منه غير مفيد

ونرد على الثامن بأن خيار المجلس غير ثابت للوكيل في مجرد احراء الصيغة كما مضى في محله ، فليس العرد بحال العقد ، بل العرة بحال الموكل وهو متعدد لامحالة .

ومن ذلك يعلم ما في ثلث من عدم ثبوته للعاود حتى يكون ماعاً ، نعم يشتر خيار المجلس حثيثاً للمالكس و كونه ماعاً مبي على لمسأله السابقة ، وقد عرفت بعصلا مانعة الخيار لآخر لعدم تحقق الاشتراط .

فانصح لك أنه ان قلنا بأن المساط هو عدم الاقاص و لنقص ، والخيار ثابت في وحده انه قد أيضاً ، والا لكان الراجح في المظهر هو اشتراط التعدد لأخصاص صورته المتعدد .

ون قلت : اذا كان لم يكن لمجرد الوكيل في انعقد عره في حصول خيار المجلس كما سمعت ، فلان من أن تكون العرة بحال المالكين والمهر ووص أيهما متعددان لامحالة ، فلا معنى حثيثاً لاعتبار بعدد العاقد لان المستفاد من النصوص هو التعدد ، وهو حاصل في المالكس وان كان وكلهما في احراء الصيغة شخصاً و وحداً

قلت : المستفاد من النصوص هو تعابر السعاقدين أيضاً ، فلان من تعدد لدفع والمشتري في هذا الخيار ، فلا يكفي وحدهم . هكذا أورد «دام طله» في مجلس البحث ، فاقهم .

ومنها : اشراط هذا الخيار بعد الثلاثة ، بأن لا يكون المسع حيواناً أو حصوص الحارية ، ولا يكون هذا الخيار بعد أشهر عند الصدوق «وقده» خلافاً لمن عداه فهو محجوج بالأجماع ، وأما مستنده فهو رواية اس يعطيان فيمن اشترى حارية وقال : (أحيثك لثمن ، ان جاء ، وما سمع من شهر ، والا ولا بيع لك) فهي مخالفة لعمل الاصحاب ، فلان من طرحتها ان لم تحتمل أحد الوجوه التي حملوها عليها

من حملها على حذر الشرع أو على الدب أو من باب منهي الضرر ، مصافاً بي
تقاء شرط حار بأحر وهو عدم انقاص المبيع ، حيث أن الظاهر أن المشتري
أحد المجريه فقال: "حيث نأمن ، لدلالة على محافظة الروح وعدم طمأنينة على
مموكنه عند غيره .

مسألة - هل المدأ في ثلاثة أيام التي نطقت الاحكام للروم فيها ، حين التفرق
أو حين العقد ؟ وجهان مبان على ظهور النص في أحد مذهب ، وكل يدعي ظهوره
دما ادعاه . ومن بي ظاهر اشعبي والسببي و نفاصي والدسمي و « مختلف »
و « اسرثر » أن مداه حين التفرق - لوحيث

أحدهما أن المتأخر من قوله « ... » (ان جاء فمما بعد ويس ثلاثة أيام)
محيثه من وقت المدة ، د لا يعقل المحبىء حال الاحتجاج ، الا اذا أريد به
مجرد دفع الثمن ، وهو خلاف الظاهر .

وثانيهما ، ان النص والفتوى ظاهر في لزوم البيع في تمام ثلاثة أيام ، ولو
كان من حين العقد لأشعلت على حذر المحس ، فيبقى الروم في بعض تلك
الثلاثة بل في جميعها اذا امتد المجلس الى ثلاثة أيام ، وأورد عليه

أولاً - بعد مدة طول المجلس الى ثلاثة أيام ان ارادة اللزوم في الثلاثة غير
قدح ، لعدم قدح رمان حيار المجلس بطله عاماً فتبمع فيه ولاصير في مدة
اللزوم الى الثلاثة .

فيه . ان التحديدات الشرعة بأسرها مبنية على التحقيق والتدقيق فلا وجه
لتطرق احمال السامع فيها ، كما هو معوم من ملاحظة مواردها كالكر والمقادير
والارمنة .

وثانياً : بأن المراد من اللزوم من حيث التأخر لا من كل وجه ، وأما القول
بكون مدته حين العقد فهو قول الأكثر ظاهراً وان كان أكثرهم لبسوا بمصرحين

بدلت ، الأئمة تركوه لوضوحه ، بأن المراد حين العقد ، فقد قواه شيخنا العلامة
الانصاري « فقه » في الكتاب ، لأن الحبر لمذكور وأمثاله كناية عن عدم المقاصص
ثلاثة أيام وأن اظاهر من قوله عليه السلام : (الأجل بينهم ثلاثة أيام) حين العقد ،
حيث لا تنفيده فيه على التفرق وسبب لأجل في الثلاثة اليهم يتعين أن يكون أولها
حين العقد ولكن قد يقوى في النظر على ما أفاده « دم طه » في مجلس لمحدث
القول لأول بتعريب أن ضمير بينه راجع إلى المشتري ، ولا معنى لكونه مدأ
الثلاثة ، بل لابد أن يكون المدأ حيثما كان له حصة اختصاص بالمشتري وهو
ليس لأجل التفرق ، لأنه محتص بالمشتري و تفرق عن البائع لمحيى الثمن
وأما زمان العقد فهو مشترك بينهم لا اختصاص له بالمشتري . فلو وجه لارجاع
الضمير إلى المشتري باعتناء زمان العقد ، كما هو واضح .

[مسألة : في مسقطات هذا الخيار]

وهي أمور : بعضها وفاقية وبعضها خلافية ، ومقتضى لترتيب و كان تأخير
هذه المسألة عن سائر مسائل الباب وتقديم مسألة كونه فوريه أو تراحية على ذلك
وأنا أقولنا - لك محذوفة على ترتيب الكتاب .

كيف كان ، أما الوافية من المسقطات : فهو استقطه بعد الثلاثة لأنه زمان الحق ،
والمعروض حوار استقطه - كما هو شأن لمتق - فهو القدر المتيقن من الأساط .
وأما الخلافية فأمور :

منها : الأسقاط في الثلاثة ، فيه وجهان ، وقد سب في « الحواهر » إلى
بعض الأساطين بعدم السقوط لعدم ثبوت الحق فيه ويكون اسقاطه فيها اسقاط
ما لم يحب ، إذ ليس لهذا الخيار من التأخير عن الثلاثة والمقروض أنه لم
يحصل بعد ، ويدل عليه صحو ما صرح في « التذكرة » وأولويته وهو عدم حوار

سقط خيار الشرط قبل التفرق عن المجلس ان قلنا بكون مداه حين التفرق لا حين العقد .

وجه الاولوية واضح لأن سبب خيار لشرط قد حصل هناك بسبب اشتراط خيار في ضمن العقد ، غاية الامر لا يقول به قبل التفرق للروم اللعوية وانتفاء وثبته خيار الشرط في زمان لاحتمال مع ثبوت خيار المجلس ، بخلافه هذا فان سبب هذا الخيار ما يحصل بعد الثلاثة على تقدير تأخير الثمن عنها ، وهذا قبل بعدم حوار الاسقاط هناك يقول بعدم حوره هذا بطريق أولى ، لانه أوضح أمور د اسقط ما لم يجب حيث أن الحق لم يحصل هنا لا بحسب الوجود ولا بحسب السبب .

وأم وجه سقوطه هو أن العقد سبب للخيار ومقتضى له غاية الامر أنه مشروط بتأخير الثمن عن الثلاثة فيكفي في الاسقاط تحقق وجود مقتضيه وان أثبت عن ذلك يقول ما مر مرراً في المسائل السابقة أن للبائع حقاً فعلياً وهو كونه بحيث يحصل له الخيار ويسلط على المسح والاسقاط المعبر عنه بأنه متى أن يملك فهو بحو من الحق وان لم تكن له فعليه لخيار الا أنه في قرعة أن يملكه وهذا يوجب لتصحيح الاسقاط وان شئت أوضح من ذلك البيان وراجع .

ومما : اشتراط سقوطه في متن العقد ، المشهور المعروف جواره ، لعموم أدلة الشروط وهذا حسن بما أ على حوار اسقاطه في الثلاثة ، وأما على نقول بعدم حوره لانه عبر مشروع بدأ على أنه اسقاط ما لم يجب فيشكل ، إذ أدلة الشروط ليست مشرعة لما يشترط بل لا بد كونه مشروعاً وجائزاً في نفسه حتى يعيد الشرط وأما اذا لم يكس مشروعاً فيظل الشرط حيث ، لكونه محالاً للكتاب والسبب حيث ولا مسرح لجريان أدلة الشروط لتقيدها بما لم يكن محالاً للكتاب والسبب نعم لو قسنا بقيام الاجماع على صحة هذا الاشرط يشكك فيه مشروعية الاسقاط

قبل الدلالة .

ومنها ، بدن المشري للثمن بعد الثلاثة . ففي استقاطه لخبير الشئ وجهه
بل قولان ، ذهب العلامة « قدس » الى لسقوط ، ووافقه الشارح الحواشي في شرح
لمعة وشيخها العلامة الانصاري « قدس » في الكتاب ، والمشهور عندهم ووفقهم
شيخ الفقيه في « لخواهر » وبعض معاصريه في (شرح المعة) عملاً بالاستصحاب
واطلاق الاحبار وعدم كون الضرر علة حتى يدور مد ر د .

وجه الاول أن العلة في الخيار هو الضرر المعلي ، فيصرف اطلاق الاحبار
الى صورته لضرر المعني وعدم حضور المشري ، فانه علة لخيار في دور مد ر د ،
وحينئذ فيجوز الدل كانت متعبة هذه لعلة لعدم الضرر حيث ، واما بضرر
الساق على لسدول ولاحكم له الآن ، لان خيار حال بدن لئس ، ولمسح لا
يعني الضرر السابق ولا يدرك به ذلك الا نادراً والمعروض عدم الدل ر د بددل
فيكون قياً بعد الخيار لعدم وجود ما يدركه لاحقاً .

والوجه في عدم استصحاب الخيار عنده لان لحكم دثر مدار العلة وقيل
بدل كان الحكم لوجود علة وبعد الدل يرتفع برفع علة نعم لو نشئت بالفسح
في ر د به لجار له ، الا به لما لم يفسح ثم حضر المشري لبذل فلاوجه لتشتت
بالحار لانتفاء علة . فمشأ نقولين على ما ذكرنا أن الضرر هل هو علة أو حكمه ،
فصار بر عنهم في هذا المسأ ، فمن قال بالسقوط يعني العلية . ومن قال بعدمه
يدهي الحكمة .

فيرد حينئذ عنهم بأن المقام ليس محللاً لهذا المراع ولا مخرج له لان مورد
المراد هو في مخصوص لعلة ، أي فيما صرح به في دليل المسألة من الخبر والسنة
وأما اذا لم يكن له صراحة ولا اشعار ، فلاوجه له كما في المدم ، وأحصار الدل
بمعناها ساكنة عن هذه العلة وليس فيها أثر من ذلك ، بل بما المقام يعني بتدته

على قاعده حرى وهى : اذا كان المحر على طبق القاعدة ، فهل يرل ذلك لحري على مؤد ها أم يؤحد باطلاقه كالأحماغ الذي قم على دس القاعدة ، فيوهن داث الأحماغ لتبريله على مؤدى القاعدة وكذلك في الباب لما وردب أحماغ متعددة على ثبوت حيار بناخير على طبق قاعدة (الأصور ولاصبرر) ون قلنا بتبريلها الى تلك القاعدة ولا حذر هـ سبل المشتري ، وان قلنا به .ها يؤحد بطلاقها ولا يسقط هذا ويمكن حبشدد دعوى الوهن في طلاق ثبث لأحار لمكان احتمال تبريلها على طبق القاعدة و ندم بقل به ولكنه لا أفص من الاحتمال يؤحد بمقدار المدلول ولا يبعد حسدد دعوى انصر وهـ ، بعد الشك يرجع الى الاصل ، والمرجع في مورد عدم لصبرر هـ الاصل . أما أصالة اللزوم أو استصحاب الحيزا الثابت قبل البدل ولاقوى الاول ، لان كذاى شك في لمتصى .

ومها . أحد الدئع لثنس ، فال شبح العلامة : أحد الثمن من لمشري ساءأ على عدم سقوطه بالبدل والا لم يسمح الى لاحد به .

فيه : ان الكلام في مجرد الاحد هل يدل على الالتزام العلي بالبيع والرضا به أم لا .وهـ غير مسي على عدم سقوطه بالبدل بل ون قد في المسألة بساقفة بالبدل يسقط هذا الحيار يقع السراع في لاحد أبصاً هل هو يسقط أم لا ؟ فتظهر لثمره هما لم يكن بدل من لمشري فأحد الدئع الثمن من دون بدل المشتري ، ون قلنا بأن الاحد من لئاع يكشف عن رضائه بالبيع ويسقط هذا الحيار ، ون قلنا بأن أحده من دون بدل المشتري كان غير مشروع لساطفة المشتري على عدم البدل حتى بأحد السع لما هو المقرر ن لكل مهم حق المسع حتى يسلم الآخر أو لخصوص لمشري حق تحببس لثنس حتى يسلم الدئع المبيع .

ويقع الكلام في أن الدئع مع تسليمه السع وعدم بذل المشتري الثمن اده

لو أحده هل يصير ذلك مستقلاً أم لا؟ ثم إن هذه المسألة من متعربات شبه العلامة حيث لا نجد متعرصاً بذلك ، وحاصل ما ذكره أن السقوط به إنما هو لانه الترم فعلي بالبيع ويرضى بترديه بمعنى أن الواحد يكشف عن الالتزام وكونه على وجه العلم أو الإغمى منه ومن الظني وليس شيء منهما معتبر ، بل يكفي من باب الظن النوعي . بمعنى أن الواحد دال على لزوماً نعتاً كما قلنا في أن التصرف في حمار الحيوان والشرط مسقط من جهة كونه رضى نوعياً بالاعتقاد ، وحوه مذكورة في مسائلنا السابقة وقد بسطنا في مسقطات حمار الحيوان ، لكن أقوى من تنصيص الآخر هو لأحبر حسب ما أفاده في الكتاب .

فتوجه حينئذ عليه أنه بناءً على كون الواحد اسقاطاً من باب دلالة على الالتزام علماً أو طناً أو نعتاً ، لا يكون قسماً آخر في مقام ما ذكره في قول الأمر أعني سقاطه بعد الثلاثة بل داخل فيه ، إذ لاسقاط نعم من أن يكون نقول أو الفعل ، ولذا لو فرض كون المأخوذ مسقطاً للغير أو فرداً من الكلبي الذي يعتبر في كونه ثماً قصد لمشتري وتعييه أو عين ثمن ولكن لمشتري ليس في مقدم البدل لحق أو من غير حو ، فإن أحد النافع له في كل هذه الصور على وجه التسمية اسقاط لحبزه ، وإن كان أحده في بعض تلك الصور باطلاً ، فهذا نظير البيع بقصد مسح لمعاملة السابقة فانه يوجب امساحها وإن بان باطلاً .

ومما يشهد بأن الأخذ هنا لا يجب أن يكون بحق قوله (ولو أحصل كون الواحد بعوان العارية أو غيرها) ، فإن احتمال العارية لا يحمي إذا كان الثمن المأخوذ عيناً شخصية ، بل لا بد من فرضه كلياً ، وحينئذ يتصور أحد النافع على وجهين تارة مع بدل المشتري وادنه وتعييه ، وأخرى بدون ذلك بأن أحد النافع فرداً من الكلبي بعوان التسمية فيصير ذلك أيضاً مستقلاً لكونه التزاماً بالبيع على ما في الكتاب .

ثم اعلم نوني كون لاحد التزاماً بالسبع رصاً به فسقط خياره. فله ما لا يحصى. لان لاحد من الناس تصور على وجهين تارة بأحد النسخ ^١ رصاً على المعاملة السابقة من دون انعاقه برصائه له وسداده حقه. ولا يسطح حينئذ. لانه ليس الرصاً جديداً. والمعتبر في الاسقاط ما كان التزاماً جديداً ^٢ وحري يأخذ ضمن من جهة ^٣ انه لتزام جديد بالسبع. فيسقط الخيار حينئذ كذلك. فعد لاحد من المستغلات بقول مطلق فيه ما لا يحصى.

ومها : متعالة النسخ. فهي سقوط هذا الخيار به وجهين بل قولان : مشهور المعروف هو عدم السقوط للاصل وعدم دليل صالح يدل على الاسقاط به عدداً ما يستدل على انقول بالسقوط استبرأ الى طاهر المشايخ والى يلى والحقى وهو أن مطالبة النسخ لزم بالسبع وكل ما هو كذلك فهو مسقط ^٤ وورد في «نحوه» وعبره ممن تعرض لهذه المسألة بأعميمها من اسدالة على الأبرم والمربح بمرور العقد.

ولكن شيخنا العلامة الأمصاري ^٥ قد - بعد تسليمه دلالة على برصا والالتزام بالعقد لادن - ^٦ ورد عنه أنه لا يكفي ان في الاسقاط في خصوص السقام وحاصله ورق بين كون السبب لخيار عقد سواء كان من جهة كبره صردياً كعقد نفس أو من جهة اشتراط أو من جهة كبره مع حصول وغير ذلك وبين كره ششاً آخر مفارقاً عن العقد ومتأخراً عنه كأن يصرر المسلم له شيء عن تأخير النسخ في لمقام والالتزام بالعقد ^٧ ما هو مسقط في الاول دون الثاني لان المرحا بالعقد ليس رصاً بهذا الضرر.

وه : أن الاولى في الجواب ما ذكره المشايخ من مع دلالة معاملة السقام بالالتزام به مع قول دلالتها به لاسرحة لعهه السقوط بالتزام. لان للالتزام بالعقد التزام بجميع لوازمه وتوابعه ومن جعلتها صورة تأخير النسخ ولزوم التصرف

بحسن الثمن أو بعه وعمره ذلك، والتحقق حينئذ أن يقال أنه إن علم من الفرائض لحرارية أو بدلية من مثاله الثمن لتمام حدود البيع السابق فيسقط الخيار حينئذ، وإلا فكما هو الظاهر ولا يفتقد ووجه عدم دلالتها أن مثاله لثمن يقع على وجهين، تارة أنه يطلب الثمن حراً على العقد السابق وهذا ليس لتماماً حديداً، وأخرى من جهة أنها التمام حديد، ولعام لا يدل على الخاص

مسألة :

شي فوريه بهذا الجدار وتراخي

قوله، على ما في كتاب شيخ العلامة « فدية » لـ « قول » أن قوله، بأن التردد قول، وبدل على الفور هو الانقضاء بعد التسليم فيما حلف أصل للروم وعدم جريان الاستصحاب، لأن الشك فيه ثابت في النص كـ، هو الحال في غير المقام من خيار الفسخ وغيره.

ولكن الأقوى هو الرحي، لإطلاق أدته الساب، أولاً، بأنها ماضية بثبوت الخيار مطلقاً إن لم يحل، بل الثمن في ثلاثه مضافاً إلى خصوصية أخرى في المقام وهي أن ظاهر قوله لا يبيح له، يعني البيع رأساً وبطلانه إذا تعدد هذا المعنى الحتمي (بمعنى الإجماع على الصحة

فأقرب المحاربات أولى وهو حوار مطلقاً، أي عدم للروم دائماً، وإن ثبت عن ذلك فيسقط الإطلاق، بالاهمال النص أو لانبساط الاحار إلى صورته لتقرر فعلاً كما ذكره في الكتاب في صورة مثل المشتري، فيكون الخيار مطلقاً على وعدة الضرر ولا تشمل ما إذا كان الضرر باختياره بأن لم يفسح فيما بعد الثلاثة فوراً ولعلهما هذا الوجه في الأمر، لا أمل في الكتاب.

ثم قول شيخنا بجواز استصحاب الخيار في خصوص المقدم وليس الشك في

في موضوع المستصحب حتى يقال أن الشك في المتقضى كسائر مستصحب الخيار وادّوحه في ذلك أن موضوع هذا الخيار إنما ثبت له نص وهو أحير الثمن مع اجتماع لشرائط من حصول وعدم حصول لبعض الأقسام في العوضين ، فيستفاد ذلك من النص ولو قلنا بانهما له ، لا بد ذلك مدلوله فحيث حصل ذلك فيحكم بعدم اللزوم في الرمان الأول قطعاً ويستصحب في ثاني الرمان ، بخلاف خيار العن وأمثاله ، فإن موضوع خيار العن هو التصرف العاخر عن دفع الضرر عن نفسه ، وهذا شكك في ثاني الرمان فليس للاستصحب مخرج لارتفاع المعجز وحصول التمكن من رفع الضرر بسبب خياره في أول الرمان فذلك يحكم في العن العورية لارتفاع الضرر بالرمان الأول وحيث لم يفسح في أول الرمان فكان ضرره في ثاني الرمان مستنداً إلى نفسه لا إلى الشارع ولا ينافي ذلك ما ذكرنا مناشاة في التصرف الآخر إلى ضرره الضرر المعني وانطبق النص على قاعدة لا ضرر ، إذ معاده حسنة إنما يكون إذا الحكم لضرري وهو لزوم في أول الرمان مرتفع ، وأما في ثاني الرمان ساكن وحرداً وعملاً ضروره أن قاعده لا ضرر لا تثبت اللزوم إذا لم يكن فيه ضرر بل إنما شغبت ارتفاع اللزوم لضرري في المقام فحسنة ليس الضرر عنه حتى يدور مداره الحكم

مسألة

في انقلاف المبيع بعد الثلاثة

لو تلف المبيع بعد الثلاثة ، ولا تحلوا ما لم يكون بعد النص أو قبله. أما بعده فلا إشكال من المشتري. لأنه ماله وتلفه ليس لأعني مالكه، وأما قبل النص فلا إشكال أيضاً أنه من الشارع لمكان الإجماع ولتأدية (كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مد بائعه) لمضى به في مسائل الفقه ، ولا معارض لها إلا أمران - وكلاهما

مدفعان في المتاع - ، أحدهما : قاعدة الملازمة بين ثمنه والدرك . فيقتضي
 كون تلفه بعد الثلاثة من المشتري كما أن ثمنه له . وثانيهما . قاعدة (أن التلف
 في ذلك الخيار من الخيار له) ومعلوم أن المشتري بعد الثلاثة لا خيار له

وبدفع الأول بالتحصيل . وقاعدة (كل مسع تلف) أحص منها ،
 اختصاصها في المبيع ، وكون التلف قبل القبض بخلافها ، فإنها باقية بالملازمة
 في كل مال سواء كان مبيعاً أم لا ، أو في قصة مالكة أم لا .

والثاني بالتحصيل ، لعدم عموم قاعدة (التلف من الخيار له) لما حقق
 في محله أنه ليس لها دليل الا في خيار المجلس و بشرط والحوار ، وأنها أيضاً
 من جهة القبض وعدمه مهمة لا عموم لها فلو اجتمع خيار الشرط مع ذلك الخيار
 بعد الثلاثة . يقول . ان دلالتها على نحو الاطلاق ودلالة قاعدة (كل مسع تلف)
 على نحو العموم ، ومعلوم أن لعدم الوضوح مقدم على الاطلاق ولعموم الحكمي .
 لانه أوضح منه كما هو المقرر عندهم . وأما لو تلف في الثلاثة :

أما بعد النص . لا اشكال أنه من المشتري بوضوح ، كما أنه لا سبيل لخيار التأخير
 للبائع لعدم حصول شرطه .

وأما قول النص : فالمنهور أنه من البائع ، لمكان تفاعله والاحتجاجات
 لمقرره والمالة رويه عنه من حال . خلافاً للمعيد والسدس والمحكي عن سائر
 من المشتري . بل قال اليه الشهيد في المحكي عن مكتبه ، من في « الانتصار »
 و « النعية » الاحتجاج عليه لانه مكتوب ولا تعصير من البائع لا طريق له الى المبيع .
 وبدل ذلك افرق عن التلف بعد الثلاثة حيث ذهبوا بأجدهم الى أنه من البائع فيما
 قبل النص ، ولكن الاحتجاج معارض ، مضاهياً الى أنه موهوب . وأما كونه ملك
 لمشتري ، فالضمان عليه . لقاعده الملازمة . و أن من له العلم بهذه الحرم
 معارض لقاعدة جامع عيني ، أعني (كون التلف قبل القبض . فهو من مال
 البائع) .

ثم ها عذرده نلتشيع في «المهية» ذكرها سبحانه للعلامة الانصاري «قد» في الكتاب ، وفي ديهه روح سموح واسكال ، فانه «قد» بعد ان يتس هذا الحيار على حسب مضمين لاحار ذكر ان لتسح ان حدث في ثلاثة انه قبل لتس فهو من مال بائعه وبعد الترض من المشتري .

ثم وان : وان قلت عدها كان سبب من مال الترض على كل حال ، أي سواء قصص امشيري أم لا ، ولا اشكال في صراحة كلامه بهذا المعنى ، وانما الاشكال في أنه لو قصص امشيري بعد الثلاثة كيف يكون هلاكه من الترض مع أنه مال امشيري قسماً ، فذكره عليه من دون ورود مقتضى لاعداد العلامة المذكورة بعد القصد اتفاقاً .

ثم «قد» سئل ذلك الحكم ، أي كون التلف بعد من مانع - موهب . لان الحيار له بعد ثلاثة ، فتشكل بده في مناسبة امله للحكم حدث ان لتعيل لوجه له للحكم بل مضاف له ، وأخرى في نفس العلة لعدم كونه في نفسه صحيحة ، بل غلط وباطل .

وأما بتلا المزيل لان كون الحيار له ، أي للترض بعد الثلاثة ، لا يقتضي لكون تنه على المانع ، بل مقتضى قاعدة (أن) التلف في زمن الحيار على من لاحيار له ، عكس ذلك ، فان كون الحيار للترض لو لم يقتض عدم تنه من المانع لا يقتضي تنه منه قطعاً .

ثم بطلان نفس العلة ، ولان قوله : أن الحيار له بعد الثلاثة على اطلاقه في مفروض الكلام قدس ، قد من المعنوية أن الحيار اما يكون له مع عدم القصد ، مع أن الحكم المعلن عدم قيم بعد القصد وما قبله بلا اشكال ، وكلام من غير أن يكون قبله لصرفه عن التعميم حتى يقال أن الحكم حاصل بقرينة دين كلامه ، كما في كتاب شيخ العلامة الانصاري «قد» ضرورة أنه للحكم - يعني قوله : كان

من مال مانع - على كل حال - عن حمله على حالة قبل انقضاء كماله وصح ،
ولذلك نظّر فيه للعلامة - قدس - في «المختلف» بأن مع انقضاء يلزم البيع ، حيث
أن للحكم عدم مع انقضاء وعدمه ، وأورد عليه النظر بأنه كيف يقال بعموم الحكم
مع ث في صورته فنص الشارع بزم البيع ويجب أن يكون النصف من المشتري
دود المانع .

وابتصاص : أنها اشكالات ثلاثة ، أحدها : في تعيين الحكم ، حيث أن
ظاهره مخالف للاجماع ، وثانيها : في التعليل ، لما جاء الحكم مع لعل وعدم
بمساواة بينهما ، وثالثها : في نفس قصة لعل ، فكيف في صورته انقضاء ، وقد
نص على شجب الأستاذ للعلامة في دفع الاشكال الأول بحمل الصمان لمستفاد من
قوله : (كان النصف من مال مانع) على المعنى العام من القلي والتفديري ، فصح
تعيين الحكم بملاحظة أمور :

أحدها : كون الصمان أعم من التحيري والتفديري كما أن الصمان يستعمل
تارة في التحيري فقط كصمان النصف على النصف وأخرى في التفديري فقط
كصمان المعصوب وأمثاله إذا كان سبب الصمان مجرد البد ، فإن مقتضى قاعدة
ليد صمان ما أحدث صمماً تعديرياً ، بمعنى أنه لو تلف ما أحدث كان من يده
صاماً مجزأ .

وثانيها : تقييد الحكم المذكور بصورة فسح المانع في فرض حصول انقضاء
وأما قبل انقضاء فلا حاجة إلى الفسخ .

وثالثها : فرض انقضاء وتلفه بعد الفسخ بأن فسح المانع ثم انقضاء المانع
المشتري ليكون عدة أدية ، فيكون تلفه حينئذ على المانع الأعلى المشتري
وأما لو فسح أولاً ثم فسح ، يكون صمماً على المشتري ، لمكان قصده ، ولو تلف
ولم يكن النصف مسقطاً لغير المانع لا أن مقتضى قاعدة البد كون تلفه على

دي ، بل كما هو المقرر ، والاعادة في الحيازات قبل ملاحظته تلك الامور يصح تعميم ما ذكره في « السبعة » من أن هلاكه بعد الثلاثة من الشائع ، أما قبل انقضاء فواضح ، وأن بعد انقضاء داسح الشائع أولاً ، ثم حصل انقضاء فحدث أن قصده حينئذ من باب الامانة يكون بغيره من صاحبه أي الشائع .

إذا عرفت ذلك فيصح لتبديل وبدفع شكل الامانة ، لأن العرض ثبات الحيز للشائع ، فمآذنه كون هلاكه منه بعد فسخه المقدم على انقضاء ، ولو لم يكن الحيز له بعد الثلاثة لما يكون له الفسخ ولا يكون هلاكه من الشائع ، إلا إذا كان تلف قبل انقضاء .

وأما صحته نفس لغيره ، فقد عرفت أيضاً أنه لا اشكال فيه سواء على ما ذكرنا من أن حيز الشائع مبيعاً سواء كان تلف قبل انقضاء أو بعده ، وسواء حصل انقضاء أم لا ، ولكن لا يحق أن فرضا انقضاء بعد الثلاثة فمآذنه داسح الشائع توجبها لتعميم بحكم وهذا انقضاء لا شكل ولا كلام فيه أنه ليس مسقطاً للحيز بل خارج عن بوهام لحلاف ، لأن انقضاء بعد الفسخ ليس إلا أنه من باب الامانة والمودعة . لأنه لا يفي محللاً للحيز .

وأما العلامة « قد » فقد فرضه قبل الفسخ فأورد عليه أنه مع انقضاء يلزم البيع ، وكذلك شيخنا العلامة « قد » حيث قل : فإن من المعلوم أن الحيازات لا يكون له مع عدم انقضاء .

فيه . أن انقضاء بعد الثلاثة ليس من شرط هذا الحيز وليس من مسقطاته أيضاً ، نعم انقضاء الذي يلزم بيعه هو انقضاء في الثلاثة ، لأن الشرط في هذا الحيز هو عدم انقضاء في الثلاثة ، وأما انقضاء بعد الثلاثة فليس عدله شرطاً ولا وحده مسقطاً إلا من باب الانسحاب والكشف عن الرضا ، وقد عرفت الحال فيه في مسألة أحد النسخ ، فإن انقضاء واحد مع طبع النظر عن الفرائض الخارجة

ليس من المستطاع ولم يكونا كاشعين عن الرصد .

هذا عيبه زوجية الحكم الشيخ بناء على مذهب المشهور ، وإنما بناء على
مذهبه من أن العمل والانتقال لا يحصل في زمن الحيد بل ملك الشيعيين باق على
ملكهم السابق في زمان الخيار سواء كان الخيار متصلاً أو مفصلاً ، فلا اشكال ولا
عوض في عبارته ^١ لا في تعميم الحكم ولا في التعليل ولا في العنة ، فيكون
المقصود في عبارته أن لسامع لو حدث في ثلاثة بعدد ر على انقضاء فان حصل
تقصص من المشتري لانه ملك له وان لم يحصل التقصص من لئاع لابعده (كل
مسع تلف قبل وقته فهو من مال مالكه) وان كان الهلاك بعد ثلاثة فهو على كل
حال من اللئاع ، سواء قصصه بعد الثلاثة أم لا ، لأن المعروف من الحيد له بعدها ،
فيكون لمبيع ملكاً له ، بناء على مذهبه ، فبعد على ما يملكه وليس مالك للمتع
بعد الثلاثة لا للئاع ، كما هو واضح على مذهبه

بعم هنا اشكال في مذهبه ، أنه «عقد» كيف الهم بذلك في الحيد المفصص
بمروم عند العقد إلى اللئاع من غير سب بعد حروجه عنه لمكان العقد ، فحيث
يرد له لامة «عقد» في محله ، بأن مع القصد بزم لسع ، فيس للئاع خيار
حتى يكون الهلاك منه ، ولكن يدفع أن القصد بعد ثلاثة ليس بمنع العقد ،
بل الحيد مشروط بشروط في ثلاثة وهو حاصل ، هذا كله في تلف المتاع .

أقول : وإنما في تلف الثمن فهل هو مثله ، هذا تلف قبل قبضه يكون من مال
حشري وبمفسح به العقد أم لا ؟ وجهان بل قولان ، والمحكي عن «الريص»
هو الاول ، بل استمر بعضهم من كلامه الوقي عليه ، فلعل وجهه صدق لمبيع
على انقضاء أيضاً ، وصلى اللئاع وطلاقه على المشتري ، فتشمله وعدة (كل مبيع
تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه) ودلالة ابن حمر (لسرقه عليه) ، وهو روية عقبة
ابن حاد - عنه ^٢ (في رجل اشترى ثوباً من رجل وترك لئاع ولم يقبضه ، وقال

آتيث ع آ مشاء لله، وشرق المتاع ، من عال من يكون ؟ قال : من صاحب المسع
لدي هو في بيته حتى نقص المال وبحرجه من بيته ، ودا حرجه من بيته والميتاع
صدم (حقته حتى يرد اليه حته) ، وبولته ^{تلا} . ولعسع صدم لحقه ، باعتبار ارجع
لصمائر الى لئاع بدل على صدم المشتري النمن حتى ردد الى الدائع وقصه
ولعل الاقوى الثاني ، للاصل ، وطهر الاصحاب والمصوص على ما ذكر بعضهم
فيوهن الاحماع لدي اسشعده في « لردص » .

وأما دلالة دليل رواية عمرف حلد ، وهو من المحملات ، لان رجاع الصمائر
لى الدائع خلاف ظاهر ، مع أنه لا يلائم التعليق المذكور فيه ، لان الصدم
عنى له ثمة ثابت لوقله متى تلف سواء أخرج المسع من بيته ولا ، بل يمكن
أن يدل ، أن كلمة حتى بمعنى (كي) التعليق ليكون المعنى أن بالنقص ينتقل
صدم المسع الى المشتري ليرد الى لئاع ماله وهو النمن ، و« لرد حيشد يصير
واحداً على المشتري بخلاف ما قبل النقص ، لان حسه بحق .

والتعليق بسسه ولا نرم حيشد خلاف الظاهر في ارجاع الصمائر ، لارجاعها
حيشد الى المسع وهو أقرب مصادق لى أدلالته ، أعنى المعنى لأول لا يوجب
كون السع من ماله ، حيث يصيح العند ، بل يكون معناه أن بيده حيشد تكون يد
صدم حتى يردعه اليه كما في نصب وغيره ، فان تلف وسحق ماله ، وهو لئاع
مثله أو قيمته ، والفرق بين الأمرين واضح .

وكيف كان هافروع :

الاول . قال الفاضل الشارح الحود « قد » بما حاصله على ما هو المحكي :
يو نقص من اليوم فهل يحتمل ذلك يوماً أولاً بنصب ؟ أويقوى ؟ ثم قوى التعليق .
وتوضيحه : أن المراد من ثلاثة أيام و لمعتر منها هو لغو ، أي عوار ثلاثة
بياضاب ، فلو نقص من اليوم أول قليل لا تحصل الساعات ، ولو لمعتر هو المقدار

ويلحق ، أو العبرة بالعرف ، وصدقه بحيث لو نقص من ليوم ، وإن قلنا بأن لمعتبر هو العنوان فلا يحسب ذلك اليوم الناقص من الثلاثة ولو كان لنقص قليلا لأن المحددات شرعية مسببة على التدقيق كما هو الحال من أول الفقه إلى آخره إلا إذا حرج بالدليل ، وإن قلنا بكفايه المقدار من ثلاثة أيام ببعض ، وإن قلنا بأن العبرة على العرف فيستظهر فإن كان النقص قليلا فيحسب والأفلا . وقد عرفت تفصيل ذلك في بحث خيار الحيوان ، فراجع .

والأقوى هو الواحد بعد ثلثة ناصات كما هو المعنى لسباق من ثلاثة أيام وبالمقدار أو التبريل إلى العرف خلاف لساق من المحددات الشرعية . ومنها : قال الشيخ عبي شارح اللمعة : حل بعد الشرطين كالشطرين أم لا ؟ لأقوى الاحتساب . وليس عددا عذره حتى يتضح مراده ، ولكن تشریح الحال أنهما تارة في الشرطان عبارتان عن الثمن والمنع ، وقد قرر حالهما من اشتراط عدم انقضاء قبض وعدم التأجيل بوصف مع كل منهما شرط في بعض لعدم فهل حال الشرطين حالهما من اشتراط عدم القبض وعدم التأجيل أم لا ؟ فيه وجهان والاقصار على تقدير المسبق وبما حاله الأصل هو الاحتساب .

هذا أحد الاحتمالين من عبارته « فداء » وقد يحتمل أن يكون المراد من الشرطين اشتراط كل الثمن والمنع بعدم التأجيل ومن لشرطين بعض الثمن والمنع ، وحيث قلنا قبض بعض الثمن أو المنع كلا قبض أو أنه قبض حسب ما ذكرنا فهل الشرطان أعني الحلوليه كالشطرين في أن حصول بعض الثمن والمنع كلا حلول أم لا ؟ مقتضى الدليل الدال في أن قبض لبعض كعدمه أو أنه قبض ، فينفي الجواز لاستثناء الشرط هو الاحتساب ، أي عند حال حلولها كحال قبضها ، فتدبر

مسألة : لو اشترى ما يفسد من يومه فإن جاء بالثمن ما بين الليل والأفلا

سبع له ، ويدل على ذلك في الحيلة بعد الاجماع مرسله محمد بن أبي حمزة أو غيره على محكي عن « نكفي » ، ولابد من المراجعة .

وهذه العارة مذكورة في كتاب شيخنا للعلامة الانتصاري وغيره المأخوذة عن المرسله عليها ، فيقع الكلام في دلالة المرسلة ، فان طاهرها تحقّق الفساد قبل الليل ، فهو يوم ما يفسد من يومه ، كما ان طاهرها أيضاً ثبوت الحيز المستفاد من بقي السبع بعد مضي اليوم وأخير الشمس فيه الى الليل ، فيكون مدّ الحيز أول الليل ، وذلك لا معنى له ، لأنّ الدنّة في الحيز بعد تحقّق الفساد ، وحيث أنه لدفع الضرر النسيء من الفساد في المستل فلابد من كونه قبل الفساد ، فلان ما بوجه بأن المراد من اليوم وليلته ، ومعنى أنه لا يبقى على صفة الإصلاح "ريد من يوم وليله ، وانطلاق اليوم على هذا المعنى شائع في المحاورات ، فيكون المراد بمعنى الحيز في أول الليل فيما يتحقّق الفساد في آخره أو بوجه آخر من تقدير بعد ، أي من بعد يومه على سبيل الاصطلاح ، ومن معنى بعد .

وكيف كان لعلنا بعضهم نص فيما ذكرنا كعاره «الدروس» حيث عبر عن هذا الخيار بخيار ما يفسده الميت ، وقال : أنه ثابت عند دخول الليل ، وبعضهم الآخر طاهر كعقد اجماع « المعية » على أن المانع يصير يوماً ثم هو بالخيار ، ومحكي « لوسيلة » : أن خيار الفواكه للمانع هذا مر على المبيع يوم ولم يقص المانع كان لائق «لخيار . ومحكي « لقيه » الذي أسدّه في «الوسائل» لى روايه زراره : العهدة فيما يفسد من يومه مثل الفواكه والبطيخ - يوم الى الليل ، لمراد من العهدة عهدة البائع .

وأحسن العاثر عاره « لدروس » لخصوصيه فيما ذكرنا خلافاً لشبهنا العلامة الانتصاري « قوله » حيث أحسن عبارة « التي » ولم يعم وجه الاحسية ، وكلمات بعضهم الآخر يدل على أن الخيار في النهار . كما عن « النهاية » : اذا باع مالا

يصح عليه الفساد من الحصر وغيره ولم ينص المتاع ولا قص لئس كان الخيار فيه يوماً، فإن جاء المتاع بالثمن في ذلك اليوم ولا يبيع له ونحوها عدة « السرائر » لأن يوجه الخيار المشري لا بمعنى الخيار لمصطلح، بل بمعنى اختياره في تأخير القصد والقبض مع بناء البيع على حاله من التروم وسببته على بدل الثمن وأخذ المبيع ثم تنقطع عنه استعانة بعد اليوم، لأن الخيار حينئذ للدفع فله البيع وقد سمع الشيخ في « نهاية » بذكر هذه العبارة، وتحرير لآحاد هذه المسألة، لأنه لا داعي لذكر خيار المشري بمعنى مسدده لموهم طاهره خلاف المقصود.

ثم إن معنى الفساد عرفاً وحقيقة هو التلف والمهلك أو الخروج عن المألوفة رأساً، وما تغير بعض أوصاف ثباته ونقصها فليس من الفساد، لأنه يصح سلبه عنه عرفاً، فمعنى الفساد بظاهر النص والعموم هو الافتقار في ثبوت الخيار في الفساد الحقيقي، فلا جرم مجرد تبخر الصفات الذاتية ونقصها خلافاً لثباتها لا يدرى « قد » حيث قلنا بما حاصله : فمعنى كون الحصر والتفويت لا يفسد بالكنية ولا يهلك بل يغير أوصافه المالية، وأنه مورد النص والفوتوى وليس المراد الفساد الحقيقي بل ما يشمل بغير العين نظير البعير لحادث في هذه الأمور بسبب الميت.

فيشكل ما ذكره « قد » بأن عمدة التعبير في هذه الأمور وعدم هلاكها رأساً لا يوجب حمل الفساد على ما يشمله، لأنه معنى محاري للفساد، إذ العلة إنما توجب سلباً للاصراف في المطلقات، وأما كونه صرفاً عن المعنى الحقيقي فلا، فمعنى الافتقار في ثبوت الخيار مورد الفساد الحقيقي لأنه المعنى العرفي أيضاً والقدرة المتيقن.

فروع - أحدها : هل يتعدى عن مورد النص والفوتوى، أعني الفساد الحقيقي

عنى المحذر أو ما يشمل بقصدان المالية حسب تقضان بصفة على مختار شيخب
لعلامة الأبخاري « فـ » الى ما كان بقصدان المالية عند بدء المبيع في ليوم
والليلة ناشئ من اختلاف السوق وورائه؟ قبل به تمكناً بدليل الضرر ، ومنعه في
نكسب بـ بأ فوات لقمة السوقية فوات دفع لاضرر ، فيه اشكال لان تدل لقمة
الأعلى بالأدنى به . عرفاً ضرراً ، كما لا يحصى

و لاولى أن يدفع بالنقص للمبيع الذي لا يفسد في يومه من الأقمشة والاراضي
والثمار دا فرض فوات القيمة السوقية ، مع أنه لا خيار اجتماعاً والحل أن قاعدة
بضرر موهوبة تحتج الى بحر من عمل الاصحاب والايلزم القه الحذر بمصداً
بى مكان ما يؤدي نظري بقاصر أن ذلك ليس ضرراً على السبع أصلاً حتى
يوجب بحيرة فلا وجه للتعدي واللاحاق ، فتأمل

وثانيها . إذا كان بدء المبيع الى السبل سبباً لحوف التلف لا لأصل الفساد ،
بل لحوف لص أو عرف أو حرق أو هب أو نحوها ، هل يحق بمافسد في يومه من
ثبوت بضرر ؟ الأقوى أن لا يلحق بالحرقه عن مورد العاوى والنص ، ودليل
الضرر فقط لا يكفي ، في المقدم خلافاً لبعض المشائخ في شرحه على «اللمعة» حيث
احتار اللاحاق ، وهو عجيب .

وثالثها: لو وقع العقد أول الليل والمستعاد عن بعض مثنى أن فيه وجوهاً ،
لاول . تقدير مقدار اليوم ، وبعد مضي مددائه يشت الحبار ، الثاني . جعل لعمرة
بحوف الفساد ، فالعقد لازم الى حين حوف الفساد الثالث . البروم مطلقاً ،
نظراً الى أن الليل أول زمان حوف الفساد ، ومنه في هذا لحال تقدم منه عسى
الضرر ، فلا خيار الرابع . التفصيل بين كون الليل أول حوف الفساد ، بأن بقي
المسح بى الليل ثم وقع العقد عليه ، وبين كونه أول ما كان المبيع حاصله
في ذلك الوقت فيكون الليل بمنزلة النهار ، والبروم في بعثة لمكان لاقدام ،

والعرة بحوف الفساد في الثاني ، حيث قال ما هذه عبارته - وبقي التأمل فيه
لو وقع العقد بلا لعدم ادراجه في النص والفتوى ، فيحتمل اللزوم بعدد اليوم
و يفسح بعده ويحمل اللزوم الى حين خوف الفساد من غير تقدير ويحمل اللزوم
متعلقاً لكون العرض مما يفسده المست ، فاداسع بلا فقد حصل الاقدام على بيع
الفساد وشره فلا موجب للخيار ، ولعل أوسط الوجهة أوسطها ، وإن كان لا خير
لا يخلو عن قوة ، حيث يكون لمبيع من ذلك قد حصل في النهار وبقي الى
الليل ، ثم لو حصل ايلا فانه مأمون الفساد ، فيبقى لزوم العقد في خوف الفساد .
انتهى .

وربعها : اذا كان السبع بعدد لومين أو أريد فيه وجهان بل قولان .

١ - ما نسب الى جماعة - من وجوب التبرص الى حين خوف الفساد
فيشت خيار حيه .

٢ - ما أحمله العلامة في « لتذكرة » من ثبوت الخيار بعد اليوم أو الليل ،
وشار الى ذلك بعض المسائح بما لفظه لو كان لمبيع من ذلك مما لا يفسد يوم
بل بقي منه لومين أو أريد في ذلك صريح به جماعة انه يبرص به النافع الى
خوف فساده فتجبر ، وإن مضى عليه بومان أو أكثر واحتمل العلامة في « لتذكرة »
تقدير ليل فيه أيضاً لورود المحدد به شرعاً ، ورده بأن مورد النص هو ما يفسد
لومعه وليس هذا منه ، فيسعي الرحوم فيه الى أصالة اللزوم ولاخذ بقاعدة
الضرر .

وما احتمله علامة لا يخلو عن قوة ، فإن المراد بما يفسد من يومه ما كان من
الاجناس التي من شأنها الفساد بالميت عاباً وعدة كالبحوم والالان و الثمرات
و لغيرها و تحوزها ولا ينافي ذلك من الفساد في بعض الافراد لخصوصية جهة
أو في زمانها ، أو في مكانها ، فانه لا يجرحها عن صدق ما يفسد ليومه ، فيكون

لجميع مشمولاً للنص . انتهى كلامه «رفع مقامه».

خامسها . اذا كان المبيع مما يفسده أقل من يوم بليته ، بأن كان استعداد بقائها نصف يوم مثلاً ، فهل يلحق بمورد النص بطلاً أن العرة بحرف المسد وقعدة الضرر أم لا؟ والمرجع صفة البروم ، فقد يستفاد من شيخنا العلامة أنصاري «قدس» في ذلك الفرع ، في سائر من العروق المين إلى العندي واللاحق فيه اسكال لأدليل عنه لا قعدة الضرر ، فهل يحتاج إلى الجبر وعمل لأصحاب لأن يفسد محصول الحر ولو عمل بها في أصل المسألة وليس بالارم العمل بها في جميع فروع المسألة ، بل لا يباح إلى الاستد ، فيكفي مجرد الانطباق بأن كان مستند عملهم في المسألة هو النص ومع ذلك يكفي في الحر ، فأمس

المسألة : خيار الرؤية

لمراد به الخيار المستند عن رؤية المبيع على خلاف ما اشترط عليه المبيع بعد و الكلام فيه أنه في أصل صحة البيع بعد التعدي وتلوه كون المبيع على خلاف ما وصفت وأخرى في دليل الجبر بعد الفرع عن الصحة ، ودالة في الأحكام المترتبة على الخيار .

أما الأول . وقد مرّ الاسكال في صحة البيع من وجود شيء في مسأله اشترط تعيين المبيع و لحواب عنه ما لا يريد عليه ، فرجع .

و أما الثاني . فبدل عليه قبل الإجماع أمران . أحدهما . قاعدة الضرر المسجورة بعمل الأصحاب ثبوتها . الآثار الخاصة ، منها صحة حرم من دراج قال . سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى عبدة ، الج .

و لاشكال فيها بأن الارم في مورده الحكم ، لطلان بالنسبة إلى انقطاع لمر الميراث لا لحكم بجبر لرؤية . مدفوع بأنه لا بد بدلاله الانقضاء حملها على

مورد يصح مع الصيغة اما بتوصيف النطقة الغير الدورية أو بدلالة المرئي على غيره لموافقته، في الصفات .

ومنها صحيحة ريد الشحم ، قل : سألت ناعمة الله ^ع عن رجل اشترى سهام بقصدين من قبل أن يحرج لهم ، قال لا تشتر شيئاً حتى تعلم أن يحرج السهم ، وإن اشترى شيئاً فهو بالخيار د حرج

ويرد على المسك به أنه لا يعلم وجه الإلزام به لما نحن فيه ، لا المشتري لهم الصفات إن شرد مشاعاً فلا مرد لخيار الرؤية ، وإن اشترى سهمه المعين لغيري يحرج ، فهو شراء فرد غير معي ، وهو باطل

والانصاف أن دلالة ليست بأصعب من الرواية الأولى فكما يصح الاستشهاد بها بعد ارتكاب ما من من الحمل و التوجيه ، فكذلك يصح الاستشهاد بهذه أيضاً بعد توجيهها وحملها على ما إذا كان شراء السهم أحشأ ميباً على توصيف دلالة المورد ذات المشاع ومعه ، إذا لماع من بيع ثلث لعل العلامي مثلاً موصوفاً بكذا ، فثبت لخيار عبد الخلف .

فهذه الرواية كالرواية السابقة مشتركة في التوجيه ، لكن تختلف في ارتكاب التوجيه في الأولى مقدمة لتصحيح أصل صحة السع وفي الثانية لتصحيح لخيار ، فعلى هذا فلهي في قوله (لا تشتر شيئاً) ارشادي . أرفع وقوعه في صرر تخلف الموصف لموجب لخيار

وأما الثالث : ففيه مسائل :

الأولى الأكثر على أن هذا الخيار على الفور من باب في ظاهر الأصحاب من ادعي في الخلاف - وقد يشكل - ما الفرق بينه وبين الخيار الثلاث ، أعني خيار التأخير والعس والغيب ، حيث أن الأكثر في الثلاثة على التراخي ، ولكن يندفع بالعرف ، ما خيار التأخير فلا مستند للاحترار الخاصة وهي فاصية

باطلاقها على لرحي وكذلك في العيب لدلالة لاحار على ثبوت الحيار مادامت العين قائمة بعينها

أم الاشكال بينه وبين العين حيث لو كان مدرك القائل بالتراجيح هناك الاستصحاب بعد لمسامحة في الموضوع وهو حار هذا بوضاً مع أن العورية هي انما كالمفق عليه دونه في العين إلا أن يعرف أيضاً بأن لمساعد من لص الدل على ثبوت الحيار عند الرؤية هو لثوبت . أي ثوبت الحيار اما هو بمحدد الرؤية موقناً بها لا مطلقاً ، ولا مسرح لاستصحاب الحيار بعد فرض دلالة العين على التوفيت ، فهي كون عورية حمدة أو عرفة ، فحري ما ذكر في حيار البأحر وأن لا قوى لأول لكفاية شاء المسح فولا في اعصاح العقد في أول أمره الرؤية والتخلف من عرا احصاح لي طون زمان ولا داعي لي لمصر لي عورية العرفية ، فتأمل

قول : لو كان مدرك الحيار هو في عدد لاضرر ، الامر كما في المتن . وأم بدأ على اسماده حيث الحيار من النص فسرل على العورية العرفية .

المسألة الثانية : في مسقط هذا الحيار . وهي أمور

أحدها : ترك الماددة - بدأ على الفور - من غير عدد ، وأما ان كان مع العدد كالحجه والسيان ، فالحيار في كما تقدم في سبق ، وكذلك الحجه بأص العورية مع العلم بالحيار قد تقدم أن فيه وحيتين ، ولا قوى سقوط الحيار لان ترك المسح باحتيائه بعد العلم بأصل الحيار اذ م على ضرر .

وثانيها : سقاطه بعد العهد قبل الرؤية . ولاشكال بأنه يرجع لي التعليق ان قسا بأن لرؤية كاشفة عن ثوبت الحيار و لي اسقاط مالم يحب ان قلنا بأنها سب مدفوع ، بأنه على التقدير الاول لا يوجب التعليق في أصل اشاء الاسقاط بل لاشاء مسحر ان صادف محله وموضوعه فهو ، والا انكشف وقوعه لعر . لا يشاء

الموضوع . فليس هو الا كالمعنى بأصل وجود موضوعه الواقعي نحو بحث هل
 ان كان مالي ، وعنى التدبير الذاتي ثبات رؤيته شرط محيد و لعدم سبب ، ووجود
 السبب كاف في صحة الاستقاط كاستقاط حمار لعن قبل ظهوره . وقد ذكرنا مراراً
 أن وجود الحق يكفي في الاستدلال وان يكن نفس الحمار موجوداً قبل الرؤية الا
 أن استحقاق ثبوت الحمار حاصل فعلاً بمجرد حراء العبد فيرجع الى استقاط
 حق الاستدلال بالاستدلال بنفس الحيدرك في مو رد ماثل أن يملك .

ثانها : تنصرف قبل الرؤية في كسب شحذ العلامة « فمد » وجود ، ثلثها :
 تنبئه على سقوطه باستقاطه فولا وعنده . قد أنه لا يجري فيه لا وجهان ، أحدهما .
 عدم كونه مستقلاً مطلقاً وان قبل عدم استقاطه فولا وذلك لصعف الفعل في الدلالة
 على الاستقاط فله ليس بمثابة ادول ثابتهما . ما حمله ثالث بوجوده وهو أنه قد
 على الاستقاط الفولي و لا لعكس أعني ارجح لآخر وهو كونه مستقلاً مطلقاً وان
 قد يرد حوار لسقوط الاستقاط الفولي ، فلا وجه له لأن حال الفعل لا يرد . عن
 القول .

ثم قد عدل الفرق بين تنصرف قبل الرؤية وبين التنصرف قبل ظهور نفس
 حيث حكم في الثاني على عدم السقوط من غير تردد بخلافه . حيث قال
 في الكتاب ، فيه وجود ويمكن الفرق بأن الكلام في كون التنصرف مستقلاً به هو
 من جهة دلالة على الرضا كشفاً نوعياً أو فعلياً ، وحيث أنه لم يدل على رضا
 قبل العلم بالعن ولا على التحمل على الصبر فمضى فلهذا لصحة هو عدم السقوط
 وأن في المقام قد يدل في دلالة على الرضا من جهة أن تنصرف من الرؤية يكشف
 نوعاً عن الرضا بهد يحصل لترديد والوجود المذكورة نعم لو قل أن تنصرف
 بعداً مستقلاً لأن المقامان عنى استواء . وكذلك لو فرض أنه قبل العلم والرؤية
 يدل على الرضا فلما بسقوط الحمار به في العلم أيضاً .

ر بعد ، شرط سقوطه في متن العقد . علم أن لكلاء في الحيز المنسب
عن الرؤية ، وهذا يجمع مع الحيازات الثلاثة من حيز تحفف بوصف وحياز
تحفف الشرط وحيز الرؤية . أي تحفف برؤية المدعى تعتبر المنسب غير مآراة
سابقاً ، وحيث كان الجميع مشتركاً في حصول الحياز عند رؤية المشتري على
خلاف ما وضعه في ضمن العقد في الأول وعلى خلاف ما اشترط وعلى خلاف ما
رآه سابقاً ، وكان غائب أحكامها على السواء ، لهذا لم يفصل فيما أوردت من

الأحكام المذكورة . وأما ما فحيث بحياز الحال والمقدل ، بهذا يقول
يقع الكلام في كل واحد منها ، أما شرط سقوطه في حيز تحفف بوصف ،
فهي صحة العقد والشرط معاً ، أو بطلان العقد رأساً ، أو صحة العقد دون الشرط ؟
وحده بل أقول ، وجه الآخر . أن هذا الشرط لكونه استثناءً لما لم يجب فاسد
وأن فساد مثل هذا لا يقضي إلى فساد الشرط . نعم لو ثبت فساد من جهة لغير
والحيز له كان الإلزام انحصاراً ، فساداً إلى فساد المشروع به بل من أجل أن فساد
نفس في المقام إلا لأجل أنه سقاط بما لم يجب فصيح عند دون الشرط ، ولا
يجري في حوازه ما مر مرراً في المسائل السابقة من كفاية وجود السب ، لأن
المفروض شرط سقوطه في ضمن العقد ، فاستبعد لم يوجد حتى ذلك كفاية في
صحة الاستقط ، فكما أن فعله الحياز لم يتحقق لذلك سب ، أعني مجرد العقد
دون الشرط . فمتعنت بالحياز عند التحديد لم يتحقق من ذلك الشرط .

ولكن لا يجهل ضعف هذا لاوله إلى شبهة لشافعي من عدم حوز شرط سقوط
الحياز في ضمن العقد كونه سقاطاً بما لم يجب ، وهذه شبهة والاشكال سار
في جميع الحيازات ، وإذا احتصاص له بالمقام ، وقد ذكرنا أن لأصحاب الجمع
على خلافه وعلى حوز اشتراط سقوط الحياز في ضمن العقد ، وحازب عن هذه
الشبهة أن مرجع شرط سقوط الحياز إلى دفع المستفي لأربع مانع من موافق
لأروم .

وحاصله . مع اطلاق ذاه الخيار بحيث يشمل لعقد المشروط في ماله عدم
لخيار ، سقوط الخيار لس لاحتل دليل صحة بشرط ، بل لاحتل عدم وجود
المتنصي وهو عدم حريته بطلاق دليل لاحتل مع قطع النظر عن صحة لشرط
وعدمه ، بعد مع اطلاق دليل الخيار وعدم حريته في مثل لعقد المشروط في
صحته سقوط الخيار متى أحاله اللزوم سلمة عن المعارض ومرجعاً في أمثال
المقام . وجه القول الثاني ، أمران :

أحدهما . فساد الشرط على مامر وأن الشرط الفاسد مفسد للعقد المشروط
وقد عرفت صعب الفساد مضافاً إلى أنه لو ثبت فساد من أجل سقطه لكان يجب
لايجز مثل هذا الفساد إلى فساد المشروط لعدم رجوعه إلى الاحتلال في شروط
العقد وأركانها .

وثانيهما : أن المصحح للعقد هو الوصف ، لأنه رافع للجهالة ، وشرط
سقوط الخيار يؤل سى له الوصف والالتزام بالمسح كائن ما كان ، هذا الوصف
أم لا ، فيرجع إلى جهالة والبرر حسنة ولذا يوقع العقد أولاً بدون الوصف
كان باحتمال إمكان التعرر والجهالة فذكر الوصف بعد استبعاد خيار عدم تحلف
الوصف في متن العقد يصير لقوا صدقاً لأنه رافع للوصف وموجب لجعل الوصف
كالعدم .

هذا ، وصعب هذا الوجه بطريقك من وجه القول ، أعني صحة العقد والشرط
معاً ، وهو أن يقال : يمسح رجوعه إلى الجهالة لأن الرافع للجهالة موضوعاً أو
حكماً نفس الوصف لأنه من قبيل أصالة الصحة المعتمد عليها عند الشك في الصحيح
والمعيب ، ومن قبيل أحار الدافع بالكيل والوزن ، فالوصف يصير المسح
كالعلوم المشهورة ورفيع لاثراً للجهالة .

فشرط سقوط الخيار لا يوجب بطلان المعبرم إلى المحلول . لأن لخيار

حكم شرعي لا يربط له موضوع العرذ ولا المحكمه، فلا يوجب ثبوته انقلاب المجهول
 إلى المعلوم ولا سقوطه، فغالب إلى المجهول، ولذا لو دعي المجهول بشرط لحيار
 كان باطلاً، كما أنه لو دعي في مورد أصالة الصحة شرط سقوط الحيار فظهر معاً
 وبشرط التري من العيوب، كان البيع صحيحاً وإن طهر معاً، فلم يكن شرط
 سقوط لحيار وشرط التري موجباً للجهالة والبطالان، فكما ليس مرجع هذين
 الشرطين إلى بيع مجهول الصحة والبيع كذا في محرد الوصف كأصالة الصحة
 موجب للصحة وشرط سقوط الحيار لا يوجب انقلاب لصحة إلى الباطل، والمعلوم
 إلى المجهول، لأن الوصف بعينه علة نامة للصحة وإن كان يبيع بحسب اللب
 والمعنى مجهول المكان ترتب أثر البيع المعلوم على الوصف الذي يربطه بصورة
 المعلوم وإن كان لو وقع مجهولاً، فمرجع شرط الحيار ليس له، لتوصيف ورفع
 له عن أثر الوصف، لأن أثره هو الحكم بالصحة كأصالة الصحة وإن كان بحسب
 نلب والواقع غير معلوم مخضفة فهذا ينظر لمعرفة بلام الحسن بمرتبة عليه آثار
 المعرفة، والمعرفة بلام العهد الذهني المحكوم بأحكام المعارف، وإن كان الأول
 بحسب اللب والمعنى كالاسم المبوب يتبين التمكن والثاني كالمكره، فالعرة
 بمحرد لتوصيف، وأما الحار فلا عره له في صحة العقد، لأنشأ ولا سقوطاً،
 ولا يصبر وجوده سبباً لارتداد الجهالة، ولا عدمه سبباً لعود الجهالة.

هذا أقصى ما يقال في بيان وجه الصحة، ولكن أردت شيحاً العلامة لأبصار

— انتصاراً للفساد — مما حاصله :

أن لحيار — وإن كان حكماً شرعياً — لا مدخل له في الصحة والفساد ولا في
 العلم والجهل ثبوتاً وسقوطاً، لأن الكلام في سبب وصف الصحة، أعني الوصف
 فإن معناه هو الالتزام لوجود الوصف.

ومن المعلوم أن مرجع شرط سقوط الحار إلى عدم الالتزام بالوصف لأن

لالتزام بالبيع مطلقاً سواء وجد الموصوف أو لم يوصف ، ولأن مذهب المالكية لا يلزم بيع الموصوف ، بشرط سقوط الخيار ، رافع للاسرام ، فصر كالمع بدون التوصيف ، وحيث يصير الالتزام وحده كعدمه ، يؤول الى البيع بلا توصيف ولا اسرام ، وهذا هو المقرر كما أن الالتزام كان رافعه موضوعاً أو حكماً

فلا بد من التامع بشرط السري ، لأن التامع لم يلزم بكونه لم يبيع صحيحاً حتى يكون شرط لسري مبادياً له ، بل انما اعتمد السري في شرائه على أصله انصح له لم يعلل ، ولا مبيع من احرانه شرط تري التامع من العيوب ، بخلاف المذهب فان المعتمد لم يصحح في المقام هو التزام التامع بالموصف ، وحيث شرط لتامع سقوط الخيار مضاف له بصر الزمه كعدمه ، نعم لو باع بشرط ، بأشترط في ضمنه ان يكوّن لم يبيع صحيحاً ، كذا شرط السري مبادياً له ، وهذا لو حصل اشترط حسن ، وضاط في نصحه والفساد هو سبب الخيار ، وهو لتوصيف والالتزام وجوداً وعدمياً .

هذا حصل كلامه ومذهب مرامه « رفع في لحد مدمه » ، و شك أن الالتزام في الموجود الخا حي والحرثي لخصني غير معص ، لأن متعلق الالتزام لابد أن يكون فعلاً خارجياً متديوراً ، و لوصف في العين الخارجة اما موجود أولاً ، فالالتزام ، لوصف فيه خارج عن قدرة التامع ، فاجعله المضاف في البطلان - وهو التامع بين الالتزام بالموصف وبين شرط سقوط الخيار لرفع له و تراجع الحيلة - اصل ، لانه طرح صحته المسمى وهو مبرع ، لانه غير معقول في الصفات الخارجة ، بل التامع الرجوع الى العذر لا يوقف على حمل التوصيف التام ، لانه حاصل أيضاً مدونه . بأن يدل أنه لا اشكال في كون التوصيف قيداً للمبيع أن متعلق المبيع ليس هو الحرثي لخارجي على كل حال بل حال كونه متينداً لوصف ومخرج شرط سقوط الخيار لعداء هذا النقد وحسن المبيع مطلقاً ومن المعزم حصول

الناس في بين جعل السبع مطلقاً ومقدراً ون اطلاقه بعد تقييده بـ "ل" الى لحياله
و لعر .

فالتحقيق أن يقال : تب الصحة والفساد في المقام على أن الموصف الذي
هو كإصابته الصحة مصحح لعدم حل هو . مع من تب الطريقة أو الموضوعية
وعلى الأول يتجه ما أفاده شجب العلامة الأصاري « فـ » من لفساد . وعلى الثاني
يتجه ما أحده المشايخ ، منهم : صاحب « البحر » لأن مجرد الموصف عنه
تمه الصحة حيث كان التعريف للمعنى ، فترتب عليه آثار السبع المعلوم شرعاً
وإن كان في الواقع مجهولاً .

وإذا استحق في المعنى الفاهر هو الأول لوجوده .
أحد : مظهر دليل عبارة على كون الموصف طريقاً نوعياً الى احرار
الموصف .

ثاني : ان الأول في المواعيد ، اذا ساء على الطريقة تنفي أدلة الغرر في صورة
شرط سقوط خيار على وجه من غير لزوم التحصيل فيحصر الخارج عن تحنها
صوره ما لم يصرح بالنقص شرط سقوط الخيار . وأما ساء على الموضوعية يلزم
التحصيل فيها في مفرص الكلام ، فيدور الامر في دليل لعر من قبل التحصيل
وكثرته ، والاول أولى ومقتضاه الالتزام بالطريقة .

ثالث : أن لتوصيف قائم مقام لرؤية ، فحيث أن الرؤية السبغة معتبرة من
باب طريقة بلا اشكال ، فكذلك ما يعوم مقامها . فمقتضى هذه لوجوده هو لطريقه
و للزام الفساد ولعله الأقوى .

هذا كله في شرط سقوط خيار الموصف . وما جبر لشرط وقرب به
معين من من الانترام والنقد والتأني به وس شرط لسقوط ومعد الطلال
طابق العمل بالعمل .

وأما شرط سقوط خيار الرؤية فالظاهر منهم عدم انعكاسك فيه وبين سابقه لعدم من فرق بينهما فيما رتب عدم المحكي عن المحقق الثاني التأمل فيه مع حرمة بالطلاق في خيار التوضيف وقد صرح في لكاتب أيضاً بالفرق بينهما على ما حمله لسانه في المطلاق من الثاني بين الألام وبين شرط ، نظراً إلى أنه لا التزام من الدائع في ضمن العقد ، بل المشتري اعتمد على الرؤية لسابقة كعتمده على اتصاله لصحة في الشك في الصحة والعيب ، فلا يصير في شرط سقوط خيار لعدم حصول الثاني الراجع إلى لجهالة كما أنه الحال لو قلنا بأن المدا هو الثاني من جهة التقييد والإطلاق على حسب ما أشروا ، لأن رؤية طريق للمشتري في احرار المبيع وليست موحدة للتقييد أصلاً ، فالمبيع هو السقوط لخارجي المرئي واشترط سقوط الخيار على تقدير التحلف لا بجمعه مجهولاً ولا مضمناً ، إذ قد يكون احتمال التحلف عند المشتري مجرد احتمال عقلي ، فلا يفي شرط الدائع على المشتري سقوط الخيار لو تحلف والحاصل : مدا لصحة في التوضيف هو التقييد ، والشرط لعاء له ، ومما قد الصحة في المقدم رؤية السامع وليس يبدأ بمصح شرط السقوط لو حود المقتضي وعدم المانع أعني الثاني والتناقض ، كما هو الحال في شرط التبري مع امكان المشتري على اتصال الصحة وشرط لسقوط لا يوجب التناقض والتناقض فيحشد الأقوى هو التخصيص بين خيار الرؤية وبين الخيارين .

تسه الخيار وكان حكماً شرعياً ولا مدخل له في تعذر ثبوتاً وسقوطاً إلا أنه لم يتجه في الخيار الثالث بجعل الشارع ، وأما الخيار الجعلي الثالث ، جعل المتعقدتين ، ويمكن أن يدل بمدخليته في رفع العسر والجهالة ثبوتاً وسقوطاً ولأمره صحة بيع لمجهول بشرط الخيار لو لم يكن الإجماع على خلافه ، فتدبر .

للمسألة الثالثة في أنه هل يصح اشتراط الإبدال لو ظهر التحلف ، بأن دعه

موصوفاً و شرط أنه لو ظهر غير موصوف فأبطل للمسع لغير الموصوف الى
عين اخرى موصوفة بالوصف المذكور في العقد أو بعيره أم لا ؟
فيه قولان ، فمن الشهيد « قدّه » في « ادروس » أن لأقرب الفساد ، و طهره
وساد نعمد ، لأنه يرجع الى جهالة المبيع أو الى اشراط معاوضة تعليلية عررية
لان لمدل المستحق عليه مقتضى لشرطان كان براء الشمس ، و مرجعه الى جهالة
المبيع والترديد فيه لأنه ان طهر مطابقاً للمبيع هو هذا العس ، وان طهر مخالفاً
والمبيع هو المدل ، وان كان بأر ، نفس المسع الذي طهر على خلاف الوصف
و مرجعه الى انعقاد معاوضة تعييفية عررية ، لان المعروف من جهالة لمدل وهو العاقد
للوصف .

وأورده في « الحوادث » بأن مجرد شرط النافع الابدل مع عدم ظهور
الوصف لا يصلح سبأ في الفساد لعموم الاحذر ، بمقدمة ، نعم لو طهر مخالفاً يكون
فسداً من حيث المخالفة ولا يحتره هذا لشرط لاطلاق الاخبار في الحذر ، والاطهر
رجوع للحكم بالفساد في العاذه الى الشرط المذكور ، حيث لا تأثير له مع
الظهور وعدمه ، وبالحملة في لا أعرف للحكم بفساد العقد في لصورة المذكورة
على الاطلاق وجهاً (انتهى) .

وانظر أن فرقه بين صورده المطابقة والمخالفة باطر الى شبهة مخالفة القصد
لوقوع التي ذكرها الاردبيلي « قدّه » في مسألة تحلف الوصف ، وقد عرفت أن
لا مكان ليس من هذه الجهة ، لعدم اختصاصها بشرط الادال ، بل لاشكال انما
هو من جهة لزوم العرد و لجهالة في المبيع أو في الشرط المستلزم للعرد في
لمبيع ، وهذا لا فرق بين ظهور الوصف وعدمه فلا قرى ما ذكره الشهيد « قدّه »
من فساد لعقد مطلقاً طهر الوصف أم لا ؟

قول . في نظري لتدبر صحة العقد لاتخلص عن قوة ، فلا بد من التأمل ،

لأن العقد على الوصف قد وقع . فإن وقع لمع مطعماً فلازم ، ولا فيشت
 الخيار وصاد بشرط أعني اشتراط الاندال لايسرى الى فساد العقد
 أسألة الرابع : في ثبوت خيار الرؤية في كل عقد وقع على عين شخصية ،
 وجه قوي لأمور :

أحدها : دعوى المذموم ساءاً على استحداثه لخيار في الأحبار لخاصة ،
 من العبرة و لمأط هو المعاوضة لخصوصية البيع

ثانيها . قاعده نصراً ، فهي كافية في تعيين بعد استحداثها بعمل .

ثالثها : « ذكره شيخنا العلامة الأنصاري « قد » ما حاصله من مع وجود
 المقضي للزوم مع تحلف الوصف ، لأن المقضي لزوم هو العقد والمحدد ، فهي
 لم ينسب بالنسبة الى غير الموصوف ، بل انما تنطبق بالموصوف ، هذا ظهر لخلاف
 والمقتضي للزوم ، لأن عدم الالتزام بترتيب آثار العقد انما هو وصف لشروط
 فيه ليس بنصاً للمعقد ، فيدور الأمر بين فساد العقد أو بحكم بالخيار ، ولأول
 مخالف للاجماع ، فتعين الثاني ، وهذا) ويرد عليه :

« ولا بأس » « قد » مقتضي للزوم مع حكمه بالصحة مقتضين ، لأن
 موضوع المعاهدة ما بني على الموصوف واخراج غير الموصوف عن موضوع
 العقد والالتزام ، فلا وجه للحكم بالصحة بل لاراد الفساد كما في تحلف بانه
 والحكم بالصحة مبني على جعل معنى العقد هو نفس العين الحرجية ، وجعل
 الوصف من باب تعدد المطلوب ، وحينئذ فالمقتضي لزوم بالنسبة الى لفافه
 موقوف لا محالة وهو لفافه فلا وجه لمع مقتضي فسخ ، فالمقتضي مفاد
 ومافض للحكم بالصحة لمكان الاجماع على عدم الفساد فيكشف الاجماع على
 فساد المبني .

وثانياً . سلماً عدم وجود مقتضي للزوم ، إلا أنه يوجب عدم حوار التمسك

في لرومه (بأوفوا) وهو غير صائر . لعدم انحصار مدرك البروم به لكفافة
لاستصحاب في الحكم بالبروم . لانه بعد الاعراف بالصحة مع الشك في البروم
والمرجح استصحاب اسلكيه ، فاداً الوجه لهوي في حريته هذا لبحار هو الذي
عمي دليل الضرر لضعف الاول أيضاً في دعوى لسط الطغي أولاً ، ومع استساده
الى الاحار لخاصه بل لى قاعده لاصرر ثانياً .

هذا في غير الصحيح واضح ، وأما فيه : فقد أفرد في الذكر في « لخواهر »
بعد الحكم بحريته في الاحار وبحوثها مما يعسر به المشاهدة و وصف بالقطر .
بل يمكن القول بحريته فيما لا يعسر به ذلك كالصحيح سريار باجبار في خلاف
الوصف في المئين مرة الابدان في وصف النعين . بأمل جيداً . (انتهى)
يعني لو صالح كلياً موصوفاً ، فحب ابدال غير الموصوف بالموصوف لو
سلم في مدم لاداء الفرد انصر الموصوف وان كان اصلح لو وقع نفس الكلبي
من غير توصيف كان صحيحاً لأعتماد الحيثية فيه ، فكذلك لو صالح عيلاً حريئاً
موصوفاً وتحلف لوصف ثبت لبحار ، لانه لا يحري فيه لبدال فيرون الجبار في
لحريتي الموصوف مرة الابدان في الكلبي لموصوف ، لان لتوصيف في قوه
الاشتراط ، والابكان دعواً ، فعد التحلف ثبت الجبار .

فيه : أولاً مع التوصيف مرة الاشتراط بل فائدته هو الترغيب واحداث
الداعي . وثانياً تحلف لوصف و لشرط لا يؤثر في الجبار لأعصار الجهالة و لمرر
في تصح ، ولا يحري فيه قاعده لصرر . وهذا بخلاف الابدان في الكلبي ، لان
انوصف في الكلبي يوجب التويع فتسلم العاقد ليس سليماً نهالبح عنه بل
هو باق في دمه وحب دفعه بأداء الفرد الآخر المطلق عني الكلبي الموصوف ،
وأين هذا من لحريتي الموصوف ، لان تحلف لوصف فيه لا يوجب خروجيه
عن متعلق لتصح ، فحلفه أيضاً غير صائر لافئار الجهالة فيه ولتفصيل بين الصحيح

ومن سائر عقود المعاديات في حرر هذا الخيار لا يخلو عن قوة ، وبأمل .
مسألة . لو حلفا في تحلف الوصف ، فقال المشتري به ، والبائع بعده ،
فمن محكي « لتذكره » المكر هو لمشتري ، ويقدم قوله ، لأنه موافق لأصله
المرائة حتى يشك خلافه باليه أو بالآخر ، إذ المدعي حينئذ هو البائع فعليه
الاثبات .

والمستفاد في « لمختلف » أن المكر هو البائع لأصله شتعال دمة لمشتري
والتمس حيث اعترف بالشر ، إلا أن يشك في الوصف ثم يفسح ، فيصير
لمشتري حينئذ مدعياً لمخالفة قوله للأصل كما أحلفا في أصل الاشتراط ، وقال
المشتري . أشترط كقول العدكائ ، والبائع ينكره ، ولأصل عدم الاشتراط
يبقى اشتغاله سليماً .

وأورده شيخ العلامة الأنصاري « فقه » بما حاصله أن خلافهما يرجع إلى
أن عند البيع هل تعلق بالعين الملحوظة فيها الصفات العائدة المتغيرة كما قاله
المشتري أو تعلق بعين لملاحظة فيها الصفات الموجودة أو ما يعمها كما قاله
البائع ، فاللزم ما هو من أحكام الباطل وآثاره ، ولأصل عدمه أي عند لشت
بين هذين العريين الأصل عدم تعلق العقد بالعين الملحوظة فيها الصفات
الموجودة أو ما يعمها ولأمره عدم لزوم العقد لأن لزوم العقد كان من آثاره على
تقدير بطله بهذا العن مع هذه الصفات الموجودة أو الأعم ، فيصير حينئذ قول
لمشتري موافقاً للأصل ويقدم قوله وقول البائع مخالفاً له . فعليه الاثبات ولا يقدم
قوله ولا يحكم باشتغال دمة لمشتري مع صحة وإن لم يشك التعبير ولاختلاف
بالية خلافاً للمحكي عن « لمختلف » ، لا يقال هذا الأصل أي ضرورة عدم تعينه
بعين ملحوظة . الح معارض أن الأصل عدم تعلق عقد البيع بعين ملحوظة
في الصفات المفيدة للمتغيرة ، لا ما تقول بأن الأصل الثاني لا أثر له لأعلى القول

بالاصل لمثبت بأن لارم عدم تعلق عقد البيع بعين لوحظ فيها الصفات المعفودة بعين لوحظ فيها الصفات الموجودة فيكون حينئذ لارماً يدفعه حينئذ أن لاصل عدم تعلقه بعين لوحظ فيها الصفات الموجودة فيكون حينئذ لاصل عدم اللزوم وهو موافق لقول لمشتري فبذلك يصر حينئذ مكرراً المبرر المقرر في تشخيص المدعي والمنكر .

ومن ذكر ما توصلنا إليه للكلامه يتضح لك الفرق بينه وبين لاختلاف في اشتراط الكسبه ومثبتها لأن لاصل عدم تعلقه بعين لوحظ فيها الصفات الموجودة أو ما يسمى لاختلاف له لكان حكومة فبذلك عدم الاشتراط عليه بخلاف المقام لأن الصفات المختلفة فيها يعنون تشييد المبيع ويرجع اختلافهما إلى تعلق العقد في هذا المقيد أو إلى هذا .

هذا حقيقة مرارة لا ريب في الجدل مقامه . ولكن يرد عليه : أن ما ذكره مبني على عدم جور للمثبت في مثال المقام في تشخيص المنكر والمدعي بالاصول لمثبتة وهذا غير مرضي عندما كما مر في مثابة اختلاف ما شاهده قبل لبيع وغيرها . لأن المرجح في تشخيص المنكر والمدعي هو العرف وبذلك انعدام بالاصول العدمية لمثبتة يحصل بسببها الميران لما ساعد عليه العرف ويحصل له نفس يكفي في التشخيص ولم يكن لها أثر شرعي وليس بمحجة شرعية إذ معنى الحقبة الشرعية بترتب آثارها الشرعية فهي معفودة في المقام والاصل حينئذ متعارضان لأن قول كل منهما مخالف للاصل ، فلا بد من التحلف ولارمه انفساح العقد من حينه .

ون أعمق عن ذلك نقول : أن ما ذكره «قدس» أن أحد الصفات في المبيع وأن كان في معنى الاشتراط لأنه يعنون التشييد ويرجع الشئ إلى تعيين موضوع العقد بطل ، لأن أحد لوصف في موضوع مسلم لفصاده عند لتخلف كما سبق

وسيح قول الأردبيلي «قد» في لفظ لا ولا وحده للجزاء اد لبحار مبي حتى حصل
للموضوع هودات لغس حارحة وجعل الوصف كالشرط من قبيل تعدد المطلوب
وحيثه فما ذكره من الفرق بين المصم وبين الخلاف في لشرط لكسة العقد
باطن ، فكما تنضم هناك قول النافع لاصاله عدم الاشتراط لوصف مقبوع كالكتابة
مثلا فكذلك في المقام أيضاً .

بعم ينحه لفرق بين الخلاف في بحلف لشرط ومن ، خلاف في تحلف
لوصف في الرؤية الماعة ادلاشرد ولا توصيف هناك ولا أصل لدسة الى موضوع
لعقد وم المصم بحاله حل الشرط حرقاً بحرف .

وحيثه الحق أن يدل أن لا بالأصل المنت في شخص للمكر والمدعي
ولان من لبحلف وان قبل لا بد من الأصل الشرعي ، فالمول قول النافع لاشرف
المشري اشهدل لعدة بالنمى على تقدير عدم حبار فعليه ثبته حتى يحصل
برائته على تقدير فسحه .

هناك له وما لو حنفي في أصل الحنفي وم لو اتفعا عليه و حله في رده
فقال المدعي حصل الحنفي قبل بعد وكاب ممسح حان العقد وقدا بوصف ،
وقل نافع حصل بعد العقد في ميث المشتري فلاحيار . ولأقسام ثلاثة ، لانه ما
يعلم تاربح العقد دون تحلف لوصف ، أو العكس ، أو لا يعلم من يحهل كلاهما
م الاول . أن وقع العقد على الشاة الموصوفة ، لسم وشك في هرائه
الحادث بنية هل حدث بعد العقد أو قبله فالأصل تأخره ويدم ويل النافع من
جهة الأصل المشت حيث ثبت أصل تأخره وقوع لعقد في حال السمن أو من
حية استصحاب نفس السمن الى رمد لعقد الآن ديث نصاً على المحقق مبي
على لأصل المشت لان الأثر ترتيب على وقوع العقد . على لسم لاعبي مجرد
تمام السمن حال العقد ، الآن لمشتور لاصقوب بيبم ، وحيثه تقدم قول البائع .

وأما الثاني ، بأن علم الهرل في قول لشير وشك في احراء العقد بعده أو فيه فإص عدم وجود العقد لى رمد الهرل وأصابة تأخره يقتضى تقديم قول المشتري ، لكنه أيضاً مدي على الأصل المنة لأن الأثر عسي لغير مرتب على وقوع العقد عسى لهرل . لا عسى عدم وجود العقد الى رمد حدوث الهرل .

وأما الثالث فتعارض أصالة بأخر الأحداث فيهما ، فعلى المشهور من ثوب البطار سقم قول المشتري ، لأن يدرن العقد وهرل كاف في بقي للروم ، لكن الحق عدم حصول لغيره لا على الأصل المنب والافهو أيضاً حادث مشكوك ولأصل عدمه . ولا أصل حيثه في سين ، ومراجع حيثه أصالة الروم . فعدم قول لنوع ، وكذلك الكلام في لاولين ، على عدم عتد لاصول المنة الحارئة فيهما .

مسألة إذا كان الثوب على محل لسح ، وكان بعضه مسوحاً وبعضه غير مسوح وشبهه على أن يسح الباقي كالاول ، فبطل على مدي محكي «المذكورة» و «لمسوط» و «قصي وبن سعد» و «جامع المقاصد» وبصح على مدي «لمختلف» وهل مبروح لبحث ما إذا كان المسح كثر الثوب وتماه ، أو ما إذا كان المسح بعضه لمسوح بشرط صه يسح بعضه الآخر ؟ طاهر كلمت حملة من الأعبين قولاً ودللاً هو لاول وطاهر الكتاب هو لدي ، والمحكي عن «المختلف» محتمل لامرين بارجاع صمر (اشترا) لى المصاف أو الى المصاف ايه فليعرض الكلام أولاً في طاهر كلماتهم عسي لوجه الاول من كون المسح تمام ثوب من المسوح وعبره شرط أن يسح الباقي على مدي ل الاول .

فتقول : أن فيه وجوهاً ثلاثة :

الأول : بطلان لوحده ثلاثة . أحدهم : لروم لعمر سابقاً على عدم ارتفاع الجهد له بمثل هذا توصف نظراً إلى اختلاف الجهات وثانيها : لمحكّي عن «المسوط» من أن المسوخ مرثي والقي لموصوف غير مرثي ، فاعقد دلالة إلى الأول لازم وبالمسألة إلى الثاني حائر ، فيرم الساقص لأن العقد شيء واحد لا يمكن أن يكون لازماً وحائراً معاً ، لامتناع الحكمين المتضادين في شيء واحد .

وثالثها : لم يثبت من الشرع حوار مثل هذا العقد لواء المتعلق بالمركب من الموحود لجرثي وللمدوم الكلي . من الثالث من شرح ما بيع الحرثي الحارجي أو بيع الكلي ،

مسألة : في حدوث العيب في المبيع بعد لعقد :

بقول : تبيّن لمبيع حيواناً كان أو غيره بعدد ما أن يكون قبل القبض أو بعده ، وعلى الثاني في رمن الجبار أو بعده ، أي بعد انقضاء خيار أو مضيه فهو مضطرب ثلاثة ، الأول : في بيان حال العيب قبل القبض بالمسألة إلى نفسه وبالمسألة إلى السبع السابق ، بمعنى أنه هل يحدث الجبار لمستل أم لا ، وأنه هل هو مسقط للجبار السابق الحصص بالعيب السابق على لعقد أم لا ؟ فهو مسائلان لابد من اتكلم فيهما ، الأولى : في أنه هل هو - أي حدوث العيب بعد العقد وقبل القبض - يوجب لجبار للمشري ويحدث له أم لا ؟ فتكون : ربما يوههم من عبارته بشارح الحوادث التفصيل بين أن يكون القبض من شرط الصحة وعدمه ، حيث قال ماهذه عدته : إذا حدث في المبيع ، حيواناً كان أو غيره ، فأما أن يكون قبل قبضه أو بعده في رمن الجبار أو بعده ، فإن كان قبل القبض فهو إما أن يكون من شرائط صحته كالتصرف أولاً ، فإن كان شرطاً فلا ريب في تحجير لمشري بين الرد والأرض على نحو غيره من العيوب السابقة على لعقد لعدم تأثر لعقد

دونه، وإن لم يكن شرطاً ولمشهور تحصيلاً ونقلاً، فإنه كذلك أيضاً انتهى
 والتحقيق يدي يصح به السؤال أن يقال: المبيع لا يحظر ما أن يكون في يد
 الدائع أو في يد المشتري وقبضه، أما إذا كان في يد الدائع وأما يحقق القصد
 للمشتري وحدث لعب حينئذ فلا بد أن يفصل بين أن يكون شرطاً للصحة وعدمه
 فعلى الأول - أي فيما إذا كان القصد من شرائها صحة العقد كبيع الصرف -
 فلا إشكال في أن حدوث لعب قبل حصول هذا القصد يوجب رد المبيع لأنه
 حينئذ مضمون على الدائع بل هو كحدثه قبل العقد لأنه لم يستكمل لعدم ردونه
 لقصد حينئذ ولكن جبر المشتري به - أي من الرد - ومن لا يش فيه إشكال
 وتفصيل، انتهى منه المذهب المشهور في بيع الصرف من أن القصد ليس بواجب بل
 إنما هو من شرائها صحة العقد لأنه يجب أو حبه على الدائع وكان للمشتري حق
 عليه من جهة مطالبة القبض .

يسمى حينئذ أن يقال: ليس للمشتري جبر لا يش لأنه لم يتم العقد له وليس
 له الالتزام على الدائع إلا إذا كان له قبضه، وأنه إذا وجد المبيع ورده له وإن كان
 اللعب بل يحدث في أقباض المبيع الدائع - فإن شاء قبضه وإلا فلا يجب عليه
 الأقباض، ونها على المذهب - المسبب إلى الغلاء والفساد - من وجوب الأقباض
 في بيع الصرف أيضاً، حسب ما فصله سابقاً مع دليله فموجبه حينئذ ثبوت الجبر
 للمشتري بأن كان له رد المبيع وقبضه قصه من الدائع ولو أنه سلب الدائع بالأقباض
 فيقبض ويمسك المبيع ويطالب الأرض .

وعلى الثاني - أي فيما لم يكن القصد من شرائها الصحة - فلا إشكال حينئذ
 في تعامية العقد وحكمه حكم ما كان المبيع في: المشتري - أما إذا كان المبيع في
 يد المشتري - كما هو عدهم وعديهم وبصرف كتمانهم - لا يفرق بين الصرف
 وغيره، ولا يندد بتفصيل بين كون القصد من شرائها صحة كما فصل في العدة

المحكى عن الشارع الحوادث لأنه في الصرف هي ريب في أن صمدية عن
 نافع لأن العيب مما حصل قبل استكمال لعدم وعيره بسبب إلى المشهور
 وكيف كان ، لكلاء ما في أن العيب الحادث قبل القبض إذا علم في يوم
 المشري فهو يوجب التحريم من إردو الأرض أو السرد ويط أو لأرض لأعير ،
 اظاهر أنه لا خلاف في رد سلب العيب ، بل اظهر لإجماع على ذلك وإلا لاه
 لا يمكن المداخلة فيه لأن سلب ضرر حصل في ملك المشري بأمر سماوية وكونه
 موحداً لرد له دائماً والمداخلة المعروفة ، كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من ماله نافع
 ما ورد في تلف المبيع لأمر تعينه قبل القبض خرائط صمدية غير مدح تحت
 القصد بظهور قوله (كل مبيع تلف في تلف مدم المبيع والقول بأن لرد حينئذ
 بما هو من جهة دعة الضار مدفع بأنه لم يحن ، لضرر من جهة لتدليل هو
 ضرر حدث في ملك المشري فهو كما أنه ضرر سلب المنة ي كدثرده ضرر على
 البائع والأولوية .

وأما أن تلف والعيب وإن لا يرجحان سقوط الرد والحوادث الأثرية فمعددا
 حيز العيب وأما أنه يقتضي القاعدة متوط حيز رد لأن الرد في حيز العيب
 ، شروط ما دامت عين بقاء ، ففي صورة تلف حيز أو صمدية يستوعب بقاءه كذا ،
 هو المصروح به في الأخبار .

وأي سبيل الأمر هو الإجماع ، مع ذكره لمأله جماعة لأسعي تقتض
 عن دليل آخر وإن كان لأجماع ورد على جهة ما ساعدته القاعدة بعدم يمكن
 استعاده حيز الرد من دليل آخر كما في « الحزائر » وهو بعد أصله صحة لفقد
 ونصرد بالمرام لنافع بقوله على هذا الحال أن يقال : إن عدداً من حكم الشارع
 كل مبيع تلف قبل قبضه . . رفق لشارع ، المشري خاصة دون نافع ، يقتضي
 الأرفاق ضمانه على البائع على نحو غير « ما يقتضي رده إليه فيوجب تلف الحره

والصحة قبل القصد رد المبيع نصاً بحكم الأرض على المشتري وحسب مقتضى
 لاحتمال الآخر من لزوم الأرض بمقتضى لغيره عن درجة لأعبار بمخالفته لنقص
 والإجماع حسبه عرفت فيثبت للمشتري الرداءة فيجب لمبيع قبل لعدم الخلاف
 بل الإجماع كما هو لمصرح به في كلام غيره وحد ولاستدراك الاتفاق من النص
 المذكور مضافاً إلى لزوم بصره بما كانه وإن يدقش في الأخير، واختاره بالأرض
 وكيف كان لا يبغي المسألة في جرار الرداءة قبل الإجماع عليه وأما الأرض فيه
 خلاف.

وهي «الحلاف» عدم الخلاف في عدمه وهو المحكي عن ابن دريس ومظهر
 لمحقق لأصالة سرائره بعد خبر بصره للمشتري بنحو أن معنى صحته
 معنى بدائع قبل القصد المباح لعدم لومته لأنه يقوم لمنه حتى ثبت
 لأرض وبمبيع سريان صحته على أنه لا يخرج المبيع المبرر لمستهلكه كما هي
 المباحث عنها وأصالة ولا خلاف أن المباح العقد في آخره أمثل للثمن حتى يوراد
 دفع الأرض من غيره لم يجب عنه رد ولا

ولأرباب في تطلاته خصوصاً عند ما هو الأصح من عدم مثله أخيراً، المعنى
 لأجزاء لمبيع، ولقول بالأرض هو المصير من المظهر، واختاره العلامة
 والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم

ويستدل عليه بوجوده، منها: ما في كتاب شمعها العلامة «فرد» من الكل
 مضمون قبل فكذلك أنه صفة وصفاته وأورد عليه في «الحجر» بأن معنى صحته
 المباح العقد وحد غير متحقق في الآخر ولو لصفاً فيبدل لأنواع عليها الثمن،
 وأجاب عن ذلك في الكتب بأن وصف الصحة وإن كان لأصله أنه لا يخرج عن
 من الثمن إلا أن معنى صحته هو تقدير ثمن الحجر، لغير يستعمل وصفه في
 في ذلك لا في العقد، فكما أن ثمنها في ذلك النوع يوجب حرج للمشتري

بالأرض كذلك حدوث العيب في الحرة و لو وصف ببحث يوجب تلف الحرة
و لو وصف في ملك المشتري قبل قبضه كونه لمبيع معيأً وبخري منه جميع أحكام
العيب من الخيار واسقاطه رداً وأرضاً .

ومنها : مساواة المصانع ما تضمنت بيع في الخيار للمخصص وكما يشهد
الأرض هناك وكذلك ما هو أسهل بذلك في «الأثر» فيه فلا يجهل من القياس
ومنها : ما سدد فيه أيضاً قوله (لا ضمان على المبيع حتى يتقضي
الشرط ويصير المبيع له) فان معنى (له) أنه تكون من ضمانه والافهم ما لك من حين
القبض ، فمفهوم أن المصانع على النافع في كل ما كان المبيع لمشتري - أي
دخول في ضمانه و لا ضمان معتد على غيره بخلاف ضمانه من المخصص .

ومنها : ما ذكره لفصل الحدود من ظهور الاتفاق من التصديق على أن
مخصصه في المبيع على دفع قبل قبض على نحو مضمونه عليه من العتد ، ومعنى
تلف من المخصص طلب المعاملة سواء بماله أم من تعبد ، رتب عليه حكمة العيب
و قد عرفت معنى ثبوت الحرة في فتلط للمشتري على الدواليع ولو لذلك
لم يتجه الرد .

ومنها : ما ذكره أيضاً بعد هذه المقالة في مواضع استحقاق الأرض مع
الراعي ولو لأن الحب مضمون على المبيع فالحرة التي تملكه
المن لمكان أحد لأرض من ككل المال ، لا تطل ادلا معاوضة في المأم
وحاصله أن حرة المشتري لأرض ثابت ، ولا يكون أحده من أكل المال
بالطل مع أنهم يبيعوا باستحقاق مع الراعي .

فيه : أن اتفاقهم على لأرض مع الراعي لأن على أصل نسوته ، فبعد
للكان أن الأرض بما هو من جهة اسقاط المشتري حقه من خيار الرد وليس
ذلك أكلاً بالناطل .

ومنها أنه لأرب في ثوب بحير المشتري من لرد والأرش بالعب السابق على العقد ، بحيث ثبت ذلك بالنص والاحتجاج فكذلك ثوب ذلك فيما برئله بشارع بمرتبته أعني حدود العت قبل النص . فان حدوث العت قبل النص من و احدثه قبل العهد في المضمومة والسنة ، كما أنه موجب للأرش كذلك ما هو بمنزلة شروعاً .

هذه حملة من الوحود التي يسئل بها عن ثوبت الارش وان كان يرجع بعضها إلى بعض ، ولعل للاحتجاج هو مضمومة العت بالحدث قبل النص ، فيمكن المناوضة : أن المضمومة انما تنصبي حوار لرد لا الارش ، لأن الفاهر من نصيبات صميمة كذا في الاصحاح على نحو صميمة قبل العقد فكما أنه موجب الارش هكذا كذلك هاهنا ، مضافاً إلى استعاده ذلك من النص المذكور أعني قوله عليه السلام ونصير للمع به ، عن التمرس المتقدم وحدث الأقوى في النظر هو ثوب لارش أيضاً فثبت حصار المشتري بسبب العيب الحارفي من نقص رداً ورشاً أن لرد فلا حصار ، المذكور وأن لارش فليطهروا في النظر للوحد المتقدمة والخبر المذكور .

لا يقال أن الاحتجاج قد تم على أن العيب سبب للرد ودا دل دليل آخر من بحر وعبره عن أنه سبب للارش بحصر مضافاً له فلا بد من أعمال قاعدة معارض أو لمرحم ، فان كان من قبل تعارض الدليلين بعد السوي لاند من الرجوع إلى الأصول ولما عود لآخر . وان كان من قبيل المراحم فيساقطان . لا بما يقول . نعم لما عود في تعارض الدليلين هو ترجيح ولا الرجوع إلى أصل آخر ، وفي لمرحم لم يقط كما إذا أوجد الوكيلان في زمان واحد عند المكاح لمرأة واحدة لشخصين أو عند سبع لمشترين مثلاً . فكلاهما يترجمان وتشتيطان عن التمييز ، وفي ررحم الكليتين التخصر كما في انصاف العربي . وميراثه ساوي بدراح لفردين

تحت سماء واحد بمولاه . انعد العروبي بخلاف تراحم الاسباب ، لان تأثير السنين
المستديسة في الواقع غير ممكن وأحدهما دون الآخر ترحيح بلا مرجح ، وكون
تأثير أحدهم مراعى لاحرار لموكل كما في المثال المذكور لامعى له ، فلابد
من الحكم بمسار كلاً سنيين كما قرر في محله .

وكن ، بهم في الحقوق خلاف ذلك ، حسب د كال الر حرم في لحقوق يحكمون
م تحير ، كد ، د تلف ل احسي لبيع قل قص المشتري يحكمون سحير لمشري
مار حوج لى مانع وأحدثه ناسد : كل بيع بلف قل قصه ، وسبع العقد ، الرجوع
الى لبيع ، نعد من ألف) فأحد المثل أو لبيعته . وكذلك غير ذلك من
سائر مو رد لحقوق حيث اذا حصل التراحم والتعرض فاعمل من الفقه لتحرير
وان كان ، حتى الماعدة الأوسه على ما هو الصادر من لساظ ، إلا أن لوحده
في ذلك لعد من ر حان ذلك الى تراحم المكدهن . وفي ذلك بين آخر فليزج
لى محله

و مقصود في المقام هو أن سببه التبع لرد والارش من هذا الدليل ، حيث
دن الدليل على سببه لرد والآخر على سببه للارش ، ومعلوم أن الارش مضاف
مع الرد ولا يجمع الرد مع الارش فيحصل لهما في مفاد سبب الاحد . وحيث
ت المقام من الحقوق احتمل الحكم بالتحصر لذي هو المرجع عند تراحم
لحقين وعانه الامر التراحم ها من العاديين سبب و حد و هذا من السنين
ولس ما يحسن به من قبيل افطار صوم ، مقصد حيث يحكم ، التحير بملاحظة
تعارض الدالين : ن تطرب نعن ون تطرب أعظم مثلاً ، لانهما حكمان في موضوع
و حد جمع وحده المكدهن لا يعارضان حيث هما معهما فيحكم بالتحير لثلاً
يطرح ويرفع التافي .

وما في المقام : لدلائل بظان الى حال لتبع فأحدهم بدل على سببه

لرد والآخر على سببته للأرض ومعلوم التوفي ايها هو في اقصاء شيء واحد
بمقديس المصدين ، وهذا عبر مفعول الا ان يحمل على التحير من لردو الارش
كما هو مذهب الاكثر .

هذا كله في حكم العيب قبل لقص ، وأما تعينه في زمان الخيار فهل هو
أيضاً موحى للرد أم لا ؟ فيه خلاف ، حرة لاكثر ، منهم يشهدون ولحقق لذي
ن له ارد بالعيب الحادث فيكون له الرد من جهتي أحدهما خيار الحيوان أو
لمحس أو الشرط مثلاً وثانيهما خيار عيب الحادث في زمان الخيار ، فلا يمنع
منه لجوار تعدد عمل الشرح في شيء واحد وهو لرد لأينما من قبل المعروف
ويظهر الفائدة من تعدد خيار لرد في الاستفاد وفي بناء خيار العيب بعد انقضاء
الملائة أو المحس مثلاً ، والدليل على كونه سبباً للرد والاستقلال هو مصبوبة
العيب الحادث في زمان الخيار على الدئع حيث أن كلفه لأصحاب وبصوص
لأخبار مبنية على ضمان كل حدث من لئب ولعيب الحاصين في زمان خيار
المشري لخيار الحيوان وغيره من الخيار المحقق الدئع

والحاصل . ان ضمان لعب لما كان مسلماً عندهم كب أن سببهم لضمان
لردو الارش كأبه مسلم عندهم ، وبذلك ذهب الاكثر إلى محس أحشري بسببه من
لردو الارش كما صرح به بعضهم بأن له الارش .

هذا ولكن فيه ما لا يحصى من الضعف لأن المصوبية في لعب الحادث
لا تقتضي ثبوت لرد بسبب العيب الحادث عية لأمر ان المصوبية لما كانت
مستمة حيث ساعدت عليها لأخبار ، فتقتضي ثبوت الارش فقط لأنه عرض الجرم ،
الفائت ولا معنى لكون الجرم مصبوبة لا ثبوت رشه وأما كونه سبباً للرد أيضاً
كما ذهب إليه الشهدان ولا ، لعدو الملازمة بينهما كما أورد الشهد الثاني عليه حيث
عن في « لروضة » بأن الأقرب جوار الرد بالعيب الحادث أيضاً بقوله : بكونه
مضموناً الخ .

وحيدته لتحق المحكي عنه في الدرس وعن ظاهر عبارة « الشرائع » أنه لا يوجب الرد لأصله لروم وعدم ما يصلح أن يكون دليلاً على كون لعب يحدث موحياً لرد لا ما ذهب على أن انتدب في ثلاثة أو في زمان العير مثلاً من ما للنائع مع الحاق لعب به وبكاف يفرق بينهما بأن في صورة التلف يفسح العقد دوراً متوردة بحيث . فيكون حشد معنى كون اللعب من لائق عرمة سببه فعلاً ان قد شوب الأرض . أو أنه اذا فتح المشري بحيدره الذي هو حذر الحيوان أو حيار بعض مثلاً تسفر عرانة لعب على لائق ان لم يقل « الأرض وهذا لا يدل على أنه يرد للعب بالعب الحادث

والحاصل أن سماه لائق لا يوجب كون لعب سماً لرد كما أنه لا يوجب الأرض له حسب ما ذكره . في « الشرائع » وبذلك بسبب مساواة بين ما حكى عن درس لتحق وبين عبارة « شرائع » . ثم ان وجه المسألة بين المحكي عن درسه وعبارته في « الشرائع » يقرر على وجود ثلاثة :

أحدها . ما يستفاد من الشهيد أن حكمه في الدرس بعدم الرد ينافي حكمه في « الشرائع » بأن يحدث في ثلاثة من مال النائع مع حكمه بعدم الرد . فانه لما حكم بالصمان وحكم بعدم الفصل بعدم الأرض لرمه القول بشوب الرد بالعب الحادث . لا معنى لصمان النائع الاحواز الرد أو أحد الأرض فاذا حكم بالصمان مع عدم الرد لرمه القول بالرد كما أنه اذا حكم في الدرس بعدم الرد لزمه أن لا يقول بالصمان مع عدم الرد .^١

وثانيها . ما يستفاد من شحنا العلامة الاصفاري « فقه » من أن صمان المبيع موجب لرد ومعتصى له وحكمه بعدم الرد في الدرس مناف لحكمه في « الشرائع » بالصمان . اذا معتصى الصمان هو حوز الرد والأرض فكيف نه مصمماً موجب

بحار لرد وهو ماف لما حكى عن المدرس من عدم لرد .

وثالثها ، ما يستمد من « لحوه » من انه في بين عدم لرد لمحكى عن مدرس وبين عدم الارش ، لانه اذا كان الحدث من الشئ ، فاما ان يأخذ لمشري الارش او يرد المبيع ، فاما ان يأخذ الارش يتعين الرد . والمقول في المدرس عدم لرد ، وسبب مدعى حدث لرد « قوله » يعني لرد في مال لرد من كونه من مال بائع عرامه على شئ اذا فسخ المشتري ففسخ لرد ولا لرد لارش او هي كما ترى خلاف معنى الصمد وتبين لما نسألك ليعب من مال الشئ بل التحقيق ان يقال : انه لما ثبت في بعض الاحكام ان الحدث في رد الحيات من مال بائع ثوب صمد حسم على البائع وأنه منه ، ولما كان الاحكام قائماً على ان ليعب لا يوجب الانساح كلب لكل عين ثوب لارش عليه اذا لامع لصلابه حسنة الا أخذ الارش عوضاً عن الفات ،

وأما كونه موحاً للرد فلا بد عليه المدرس . فاما لاوى محكي عن مدرسه من عدم ثوب البائع لحدث موحاً للرد ولا ينقص ذلك ، لرد البائع الحدث قبل بعض الامداد المدرس لكان الاحكام حيث ان ارد البائع قبل الفسخ بما هو بالاحكام حسب ما عرف ، وهو مستف في المقام . واما لارش و لا تردد فيه أيضاً في « الشرائع » الا ان لاوى سورد في مقام لوجود المذكور في المسألة لسانه ، يعني في البائع لحدث قبل الفسخ لا البائع لحدث في لحيار كالحديث من نقص في صمد على بائع فالكلام هو الكلام . الا انه ثبت بالاحكام ع حور الرد هناك أيضاً دون المقدم .

هذا كله حكم البائع لحدث في زمن حيار ، وما حكم البائع في زمن

(١) ونحن يرد على مدرسه من معنى - في بين محكي عن مدرسه وبين عبارته في « الشرائع » بأن تعيين كونه ليعب من مال البائع بصيغة فسخ المشتري .

لحمار فلم يتعرض أحدهما فمن أن قاعدة (كل مسع تلف في زمن لحمار فهو من لا حمار له) يقتضي إباحة العقد والرجوع إلى الثمن ومن أنه لا خلاف عندهم ، (أن التلف لا يقطع لحمار) يقتضي بقاء الحمار للمشتري عند تلف المسع بحيث لا يمكن الرد لمكان تلف ينهين عليه الأرض كما هو حال حمار الغيب ، فيحصل لتعارض الآراء منقضى الدعوى الأولى أحد الثمن ومقتضى الثانية أحد الأرض فيحكم بالحيثر حينئذ بين الأرض وأحد الثمن من باب اعتدال العددين كما هو الحال عند تراحم العددين في الحقوق بقدر تراحم التكسفين سابق في المسألة السابقة .

هذا كله في بيان حكم إباحة الحوادث بالنسبة إلى أحد مسع مع قطع النظر عن الغيب السابق على العقد . وقد عرفت أن لعب الحوادث في المقام الأول - أعني ما إذا كان قبل له ص - موجب إردسسه ، سواء كان المسع صحيحاً أو معيماً وكذلك أنه موجب للأرض وأما في المقام الثاني - أعني ما إذا حدث بعد القصد في زمان الحمار - فقد عرفت أن المحقق عدم إباحة رد مسع كما حكمي عن درس المحقق . نعم أنه إذا نأصل لحمار لأسسه وله الأرض لمكانه ، دل على صدمته على المانع حتى يضر السع للمشتري ، ولا فرق في ذلك أيضاً بين كون المسع صحيحاً أو معيماً ، غاية الأمر أنه في صورة معيب المسع قبل العقد يتعد الحمار والأرض ولا بأس به وأما حكمه بالنسبة إلى الغيب السابق فهو مستبعد للشبهة بالحيثر بالغيب السابق على العقد ، لا^٩ انطأه أنه لا خلاف في كلا المقامين أنه لا ينفذ الغيب الحوادث الحياتر الثالث الغيب السابق لكون لعب الحوادث من القصد وفي زمن الحمار غير ماسع وغير مؤثر لانه مضمون على المانع حسب عرفت فلا يكون مؤثراً في رفع الحياتر . بل دعوى انقطع في ذلك في المقام الأول في «الجواهر» .

ثم المقام الثالث ، أعني ما إذا تعيب بمدرس لحد ، وبعد القصد فالمشهور هو أن العيب الحادث بعد ومن الخيار وبعد القصد مائع عن الرد بالعيب السابق فتعين عليه لأرش خلافاً ، فصاهر السعيد في «المسألة» فيما يتم يكن الحادث من لمشري حدث ول في لم يتم بالعيب حتى حدث فيه عيب آخر كان له أرش لعيب المتقدم دون الحادث أن احدث ذلك وان احدث الرد كان له ذلك ما لم يحدث فيه هو حدثاً ، ومما محلقة لتبيع في الارش وهو ليس من جهة خصوص المقام ، بل الظاهر أنه من جهة شرائط لمقابلة بالارش عني اليأس من الرد كما ذكر في «ون المسألة» مع حواشه بأنه مأف لاطلاق لحد وكمات لاصحاب .

وكيف كان ، وللكلام يقع بآره في موضوع العيب المسخوطة عنه هـ وأخرى في الحكم ، ثم الاول : فيصاهر أنه ليس المراد من عيب الحادث لمسخوطة عنه في المقام هو لعيب المصطلح بل المراد منه هو مقصو القصد حتى يتم الشركة والسعص حسماً ذكره شحاً العلامة لأصاري في الكتاب فيكون أعني من لمعير وغير المعير ومن كونه موجباً للارش وعدمه ومن كونه عيب اصطلاحياً وعدمه .

والجامع أن يقال المراد من العيب هـ لا يخلو ما أب يكون اصطلاحياً كحدوث ما كان خارجاً عن حقيقه الاصلية أو عمره . وعلى الثاني اما أن يكون معبراً كالصنع والحيطة أو غير معير كسيان العدد للكتابة ، والدانة لطحن ، وكل منهما اما أن يوجب لأرش أم لا فالمعير لموجب للارش كصنيع شيء ، وحدثه اد كان الصنيع والحيطة موجباً بنقص كعص الاحاس الذي كان نصيح والحيطة فيه أقل قيمة من عدمهما و بمعير المعير الموجب له كصنيع ثوب باللون الذي يريد به قسمته السوفيه وغير لمعير الموجب للارش كسيان له سه والعبد لطحن والكناسه والموجب به كالشركة وتبعص الضعفة ، والاشركة واسعص وان لم يكونا عيس اصطلاحاً إلا أنهم بنقص في السمع . أما كون الشركة نقضاً فواضح ، بل حكى

عن المشهور على أنه لا يوجب الارش نصاً خلافاً لظاهر شيخنا العلامة في كتاب
وأما بعض الصفة فكأنه نصاً بما يحصل في بعض الموارد ، ولكن المصنوع
في كلامهم هو مطلقاً ما عدا عن ايراد كما سيظهر لك ، هذا كله في موضوع العيب
وقد عرفت أن المراد من مطلق النقص هو لا من جهة كونه عيباً فيتوجه الأيراد
حيث أن عيب شيخنا العلامة «قد» من جهة اندراجها تحت عنوان لعب كما أنه يتوجه
على أن اندراج الشركة مما يوجب الارش .

وأم حكمه فاستدل على كونه مانعاً عن ايراد موجه ثلاثة :

أولها : ما استدلل به شيخنا العلامة (الانصاري قدس) وهو مدرسة حليل السعدية
المشتملة على تصد جوار ايراد ما دام العيب باقياً . فهي بمفهومها بدل عيب عدم
ايراد عدم قيام العيب ومجرد النقص وان لم يكن مبدءاً لصدق العيب فإنه الا
أنه يستبعد منه مقربة متمثلة بعدم قيام العيب بمقتضى الثبوت وحياطته وصحة أن المراد
من عدم قيام العيب هو مطلق النقص وان لم يوجب الارش ضرورة أن بعض هذه
الامثلة كالصحيح مثلاً لا يوجب الارش كما أنه لا ينافي مع قيام العيب ، فيستبعد من
التمثيل أن المراد هو النقص والنقص .

فيه : أن مقابل قيام العيب هو تنعها وانعدامها ولكن لما رتبنا تمثيه في المرسلة
بمثل النقص والصحيح علمنا أنه ليس المراد منه هو النقص وانعدامه فدور الامر
حيث أن تقريره التمثيل بين أن يكون المراد من قيام العيب ما يقاس تغير الاوصاف
أو أن يكون منه ما يقاس لنقص وان لم يكن الاوصاف متغيرة ولا أولوية لارادة
ثانسي . فهي مطلقاً له نص - ولا يساعد عليه قرينة التمثيل بل الذي يصحح أن
يكون قرينة له هو خصوص ما كانت الاوصاف معدلة لغيره في جميع تلك
الامثلة الثلاثة ، ولنعدي منه الى صيغة عدم التعبير أيضاً - كما يرى - لاشهد له
شيء ولا يفسده الاوصاف أيضاً وما ذكره «قد» في آخر كلامه .

الأن الأوصاف في المسند من التمش في ثرويه بالضع و لحيطة هو
 اطة الحكم ممتنع لضع فيض على مقضى بضاه بساا العدد الكناية والاداء
 لطح ممرحاً بموان عدم العين قائمة كما ترى لأن لم يجد مدر كاً لما بضاه
 بل الأوصاف هو عدم لتعدي والاكتفاء بأقل ميسد من قرية لشمس من مدحبه
 تعير الأوصاف في الحكم ، فالمسند هو بطة لحكم الى تعير لأوصاف سوء
 كان متضاهاً أم لا كتحضي بعد وضع لنوب . فحينئذ لاسم لاسـلال ولايشـت
 من المرساة عدم خو : الرد بمثل الشركه والمعض وبسبب الـهـه وعـرفـهـمـهـا
 يدخل بـعـوـب مطلق لضع من عـر تعير الأوصاف .

ونـيـهـا . مااستدل به لعلامه « قد » في « التذكـرة » وحاضـه : أن لعب
 الحادث بضع في المسح فلو رده المشري بالعب الى الى البائع بـهـه
 لهذا المص لضع بالعب الحادث ولزامه بهذا التحمل لس أولي من الزم
 ان شرى على التحمل بالعب السابق . بـهـه أخرى أن تحمل للمشري لبيع
 ضرر عليه بعب السابق ورده الى البائع وتحمله له ضرر على البائع بالعب
 لحادث ولا أولوية لأحدهما على الآخر . والمحكي عن « لشـكـرة » قد المـدـر .
 وهم كما ترى قاصر عن ادة الدعي ، لأن قصي مذكـره هو تعارض
 الضررين وعدم أولوية بحمل أحدهما على الآخر . وهذا لايدل على مايعي العيب
 الحادث وسـوـط حـر المشري ، بل للمرجع بعد تعارضهما هو الرجوع الى
 أصل آخر من المـوـمـات أو أصالة الزم أو الاستصحاب حسبما يقتضيه المتام .
 والأولان ليس بهما سبل في سقم ، فتعين الثالث

وذلك أحاط به شيخنا لعلامه « قد » بأن المرجح بعد عدم الأولوية من
 أحد الطرفين في اتصاله بعب الحمار لا لعدم (أو هو) لما عرفت من رأ أنه ليس
 له عموم رمائي . ولا يرجع اليه في فرد اذا جرح عن نفسه ، بل لحكم في هذا

لفرد هو الرجوع الى حكم لخاص لا الى حكم العام ، ولا الى أصله المروم .
 لأن استصحاب الحدس سي حاكم عليه ، وبمعين بحكم الاستصحاب عدم سقوط
 حيز المشتري ، لأنه المرجع عند التعرض . نعم له شكل آخر يحري في حسم
 موارد استصحاب الحياز وهو الشك في المنتضى ولا ربط له بخصوصية المقام .
 وثالثها : « ذكره شيخنا العلامة الأنصاري » « قد » وهو يتم د كال دليل حياز
 الرد ، محضراً بقاعدة لا ضرر ، مغريباً بقول : أن الضرر على السمع لمعيب
 ضرر على المشتري ، فمنتضى في الضرر رده على لائق بالعب السابق على
 اعتد ، لأن رد لمبيع لمعيب بالمعيب بعدم ترك للضرر ، وأما إذا كان رده
 موجباً للضرر - حسب لمعيب لحدث - على السامع ، فلا تنضي بقاعدة الضرر
 رده ، لأن ترك الضرر على المشتري لا يترك للضرر على السامع ، لأن رده
 على السامع والزامه على المشتري ليس أصح ضرر عليه أيضاً لمكان العيب لحدث في
 زمان ضمان المشتري . فتحصل : أنه إذا حدث في السمع المعيب بالمعيب « عدم
 عيب حدد بعد زمان الحياز » أمضى لا منتضى لرد

وهذا كما نرى حسن . إلا أن دليل الرد ليس بمحصر بقاعدة في الضرر ،
 بل العمدة كما ذكره « قد » في دليل الرد هو النص والاجماع . وكيف كان ، مت
 حيز بان مقتضى النص والاجماع ليس عدم حياز الرد كما عرفت بأن المستعاد
 من النص « فة الحكم عن تعذر الأوصاف ولا طلاق للاجماع » أيضاً بحيث يشمل
 بصورة لمعيب الحادث ، فحسب المحكم هو استصحاب الحياز فيما لم يحصل
 التعبير « لمعيب » حادث كموارد مطلق النص من الشراكة والتعص وبيان الكثرة
 والطحن وأمثال ذلك ، وما في « لقواعد » - لو كان العبدك تاً أو صدعاً فسيه
 عدم المشتري لم يكن له لرد السابق . « وجبه في « الحواهر » بقوله . ولعله لأن
 نسيان العبد الصنعة عيب أو أنه تغير للعين تعبيراً يمنع من ردها ، ومثله بيان

الدائبة لخاص انتهى . بل مقصدي لعدده لاوليه عدم سقوط الرد مطلقاً ولو كان معبراً ، إلا أن الإجماع والمستند من نص يقصدين لسقوط في المعبر ، فيعين على المشتري أحد الأرض ب مسع نافع من قنن لورد قولاً وحداً بالاحلاف حتى من الشيخ .

وَمَا لو لم يمتنع النافع من القول ورصي ، وتمسح بالعب لحدث ، وكذلك أيضاً . بمعنى أن المشتري أيضاً الرمه بالأرض . لا أنه مقصدي المحكي عن «تحرير» و«الدروس» مخالفة شيخ بوجوب الأرض على النافع لورصي القول ، وعلى تقدير ما فهمه من لشيخ الخلاف في الأرض حينئذ صعبه في «الجواهر» لاصل وطلاق لادله والاحتجاج بالنص المعتمد بضاوي الاصحاب

قد في محكي «لخلاف» . الاحتجاج والاحتجاج على أنه ليس له رده عند حدوث عيب غير مضمون على النافع ، لا لورصي النافع ، بل بتمه ناقصاً فيكون له . أي المشتري . رده وأنه يكره له لارس ب مسع النافع من قوله معاً . وعن موضوع من «المسوط» : اذا باع عبداً وقطع طرفاً من أطرافه عند المشتري ثم وجد به عيباً فأيضا ، سقط حكم ارد جماعاً ووجب لأرض ، وعنه نقض في الخلاف عن أن له الأرض اذا مسع النافع من قوله ، في «الجواهر» . لكن مراده من الشرط أن له الرد ان رده دأ لم يمسح النافع من قوله لأنه لارس حينئذ وب حثاره في «تحرير» و«الدروس» مخالفة لشيخ .

هذا فروع أخذها : في أنه هل لعب لحدث الرائل بسرعة أو بطؤ ك لعب لحدث الباقي في مبيعته عن الرد أم لا . قل في «المدكرة» أن لعب لمنجد مبيع من ارد بالعب السابق سواء رل أم لا . وفي في «تحرير» خلافه بقوله : لور ل العيب لحدث عند المشتري ولم يكن سبباً في الرد والأرض إليه ، الخ .

واستدل على عدم الفرق بأن الخيار قد زال « لعب الحادث بمقتضى حسم المرسلة ، ولرائل لا يعود » واستدل شيخنا لهزيمة الانصاري « فده » « الفرق بأن المبيع هو رده معيونا لاحل تصرفه لئلا يصح للمشتري لما يحدث والعروض رد بها ، والمحكي عن صاحب « الانوار » أن « لو جهس مسد على أن «الرد من مرسلة جميل قيام المبيع بعينه استمراره ليوم بعينه إلى حين الرد فيكون الالزام حتمه سقوط الخيار أو الأمر قد فيها معها حين الرد في الخيار ، فأمل .

وثانيه - قد عرف أن المراد من اللعب هنا هو مطلق التمسك لخصوص اللعب شرعي الذي يراد منه حصول رد أو نقص عن أصل لطلبة ، ولذلك تعد اشركة والتعص - وان التعص من الحبوب بمائة حيث أنه لا فرق في حصول لعب ، حصول اللعب من رد المشتري بلعب الله ثم كان يرد وأمثاله أو حصول نفس الرد كالشركة والتعص - فثبتت ذلك شيخنا العلامة الانصاري في طاهر « المذكور » و « لدروس » ان من لعب بمائة من «رد بعض الصفة على النوع ضرورة أن البعض على لئلا يصح من سبب لحادث في المسع قبل رده بل انما هو يحدث بنفس الرد .

وكيف كان ، مائة التعص أو لشركة عن الرد اجماعي في الحصة ، وان كان الخلاف في بعض الصور أيضاً حسب ما سميته ، وأما ما بعته من جهة كون التعص غيراً عني لاطلاق ولو بالمعنى المراد منه - أعني مطلق التعص - فلم نجد مصرحاً بذلك ، عند المحكي عن « المذكور » و « لدروس » ولا كلمات الاصحاب غير مشبهة على أن البعض مانع عن الرد من جهة كونه عيياً أو بعضاً بل يستدل على ما بعته بوجود آخر سواء كان البعض متصفاً أم لا ، فان البعض لا يكون بقاءً وقد لا يكون ، وحيث أن ما بعته ليس من جهة كونه عيياً وبقصاً يظهر لك عدم الفرق في الحكم بين ما بينه الفرق كعصا عني لعب ، وبين

ما لا يعصه كالعلم و انفر مثلاً اذا كانا مبيعين بصفة واحدة
وبالحكمة ان المسألة معونه في هذا المقام ، لأن من توضيح الكلام بقول
ن لعدد والتعص ما يحصل في المبيع أو في ثمنه وأما في المشتري وأما
في الساع ، فالأول: كما اذا اشاع شئين بصفة من دائع ، ولك واحد شئ واحد
ثم علم بعيب في أحدهما .

ومثله في حصول التعص ما لو اشاع شئاً شئين فظهر في أحدهما العيب ،
ولو رد له ثمن رد لمعيب من الشئين الذين وقعاً عرضاً للمعيب في عند واحد
لزم التعص في الثمن .

ومن ذلك يظهر لك ما في كتاب صاحب العلامة لابن عاصم « قوله » من الاحتلال
في مواضع ، منها : قوله كما اذا اشري شيئاً واحداً ، فاد واحد المبيع حرة
عن غيب الكلام ، لانه لا سبل لتعص فيه . لانه لا يباع في الساع بواحد يعصه
صحيح ويعصه معيب ولا يمكن رد خصوص معيبه ، لأن القطع ، كما يشهد ذلك
في مثل لعلم ، فإن العيب إذا كان في بعض غصوه ومثل الثواب إذا كان في
بعض طرفه ، ولا يمكن رد المعيب منهما ، لا تصرف من الفصع وغيره ، ومفروض
المسألة - فيما لم يبرم من رد المعيب إلا التعص في الصفة وحده - لعله سهر
من قسم لاسح كقوله : (من مشر واحد) بدلا من (بائع واحد)

ومنها قوله : وأما التعدد في الشئ بأن يشري شيئاً واحداً يعصه بثمن ويعصه
لآخر شئ آخر ، فلا شك في كبر هذا عقدين . كانه « قوله » رد لتفرقه من
تعدد الثمن وبين تعدد المثلث .

وأما حصر ، لكان المراد من التعدد في الثمن تعدد كونه عرضاً محبباً
وقع عليه لعقد ، فصدق عراب الثمن لدخول عليه الباء بقوله بعث هذا بهذا
على كل واحد من الشئين لا اشكال في أنه يوجب التعدد في العقد من لا يحصل

هو التعدد في الشيء لأن يحصل التعدد في بعضه ، ولا فرق في ذلك لشمس
أخرى . فان تعدده على غير ما ذكره معوضاً بعوض مستقل لا يحصل الا بتعدد
العقد .

وان كان المراد من التعدد هو التعدد الحارحي الظاهري ، أن وقع
العقد على الشيء المتعدد كالعقود لثمنين معا ، أو معا وحداً ومعوضاً
بعوضين مثل ذلك التعدد يتصور في شئ أيضاً ، بأن وقع بيع شئ لواحد
أو لثنتين في مقابل الثمنين كدرهم ودرهم ، أو الدرهم و درهم معا شئ
واحد ، فلا يظهر العيب في أحدهما ، فردده ، حب التمسك في الشئ من دون
تعدد العقد .

والحاصل : أن لاجل الفروق بين شئ والشيء في حصول بعض والتعدد
فيهما أو في العقد ، وكلت فرض في تعدد أحدهما بتعدد في العقد كذلك يفرض
في الآخر ، بتعدد ذلك صاق لعل العمل إلا أن يكون مراده « قد » من قوله .
وإن التعدد في شئ يسبب انقضاء التفرقة بين الشئ والشمس . بل عرصة « قد »
لأشهره الى تنفرقه في أجزاء متعدده ، فإن لتعدد ذلك يكون مثل ما قال بعضه
شئ وبعضه الآخر شئ آخر ، فله من بعضه هذا التعدد في شئ يربط بالتعدد
في عدد من غير اشكال فيكون هذا عقدين . وقد يكون التعدد في الحارح
كالدرهم والدينار . ولكنهما وقع ثمة في مقابل لشمس ، ولا يوجب ذلك التعدد
في العقد ، فيحصل البعض في رد أحدهما دون الآخر . وهذا هو المراد من
قوله : « قد » لئلا يقع شيء من تصور بعض الشئ معاً ولا يفرق بين شئ
والشمس ، فان التعدد بكلا قسميه محيي في الشمس أيضاً

ومنها قوله « قد » : لأن المردود ان كان حراً أمثلاً من سبع بواحد
فهو نقص من حيث حدوث لشركه (الحج) فان المنصوص من التعليل عدم

حوار التعيص بين الصحيح والمعيب وأثبت حير بأنه يلزم من رد لجزء المشاع
التعيص بين الصحيح والمعيب. وقد ثبوت المعيب في الجزء المشاع غير مضمور.
وكيف كان، فهاتان صورتان لأحد من التكميل في حكمها التعيص في المبيع
وفي المشتري وفي الدائع :

الصورة الأولى فلا خلاف في عدم التعيص برد المعيب بمجرد ما ثبت
من كتب الأصحاب، بل في « العنة » و « الخلاف » الإجماع عليه، ومع ذلك
يستدل على ذلك بوجوه :

الوجه الأول أن رد المعيب حقيقة تعيص في المبيع وخص به، وهو وجه
النصر، على الدائع فهو معنى بقاء دمي نصراً أو رد عنه في « الحراهر » بأنه
يمكن حصره بتسليم الدائع على الحار حسنة، انه يسحق لعقد واسترداد صحيح
كفي تحصيل عنه تمام المبيع الصحيح والمعيب معاً.

وصفته شيخ العلامة بالنصري قوله « بأن حذر لئلا يسقطه على
استرداد الجزء الصحيح بوجه الضرر على المشتري، وقد تعلق عرضه بما سأل
الجزء الصحيح، فيعارضان ولا أولوية.

ثم قال في آخر كلامه مع سيطرة المشتري على الرد ولا أولى من إثبات
السلطنة له ثم سلمها عنه ولا أقل من المساوي فيرجع إلى أصله المذكور.

ولعل وجه الأولوية فيما توكل مع سلطنته على برد أولاً عدم لزوم الضرر
لا عليه ولا على الدائع حتى تعال بتدركه حيز المانع مما على الدائع فوضوح
وأنه عليه فمكان حارده رد لكل أو أن مع سلطنته على الرد موافق لأصله اللزوم
ولا دليل على سلطنته على رد المعيب خاصة من أول الأمر لأن المبتس من
يجاب المعيب بما هو حارده وسلطنته على رد الكل لا على سلطنته على رد المعيب
خاصة.

هذا ، ولكن بدوئه بأن لصدر علي المشري بعلو غرضه بامسك الحرء
 لصحيح لا عثرة به بعد ثبوت لحيار له بين امسك الكل ورد الكل
 وقوله « قلده » في آخر كلامه مرجع حوار الرد مفرداً الى ثبات سقطته
 على امسك الصحيح ثم سلب سقطته عنه بحيار النسخ كلام لا سحاشي عنه بعد
 لمشي على مقتضى البعوض واللام المشي على ما انفصاه الليل وان يدرم من
 حوار امسك لحرء ، الصحيح عنه قدرته على ما كنه بعد حيار النسخ ومسحه
 واسترداده للحرء ، بصحيح أيضاً وليس في ذلك محدود ولا بل وسد
 هذا بعدم قد يفتش في ضروريه أصل البعض و يفرق فان لم يروى أن
 المبيع له شأن كالعمو لفرز الثوب والفرس فهل تحد في نفسك ان يفرق
 أحدهما عن الآخر ضرر أو نقص فيه ، ضرورة أن انضمام العم للفرس والثوب
 للفرس مثلاً في مقام البيع لا يوجب مزيد قيمة لأحدهما عن قيمته على حدة بقراؤه
 فكيف يوجب تعريته نصاً و ضرراً على النسخ ، نعم يلزم في بعض الأوصاف في
 أشد مصراعي الباب ، لكن الحكم عدم في كل باب انهاء من ما ينقصه التعريف
 وعدمه .

نوجه كذا في : ما ذكره في «الكتاب» من دلالة النص أعني برسالة الجميل
 عليه السلام أن دلالة عدم المانعة عن الرد إنما هو من جهة مطلق النقص فيشمل
 النقص والاشركة أيضاً كما يشهد بذلك مثال الصنع والحصاد لا محذور لغيره ولو لم
 يكن نقصاً كما يشهد بذلك مانعية السمن .

وفيه : ما عرفت من عدم استعادة النقص الذي لا يشوبه التعبير أصلاً من النص
 بل لاند للمتدي من مورد المثال الى عبء من حصول العبر كالصنع والحياطة ،
 فانهم لو كان يظن على أن منهما قائماً بعبء الا أن السمن بها لمعامل لتأثم
 بعبءه فكيف عن أن المراد هو التعبير ولو يمثل لنطع والصنع والحياطة وعدم

مادة لسع على إطلاقه مسوخ وفي بعض الآخر خروج بالاجماع .
وحيث لا يجوز التعدي الى مورد عدم حصول العر لأوجه اللول بمادية مثل
لشركة و لتعص من جهة النص لعدم دلالة عليه حسماً عرفت .

الوجه الثالث ما اعتمد في «الحواهر» من ثبات حارحون على مجموع المبيع
لا في كل جزء منه ، لان ثبات من لادة هو هذا المبدأ ولا يجوز الحير في
كل جزء جزء ولا أقل من ثلث ويرجع الى أصالة اللوم بالنسبة الى رد الاصل
والجزء ، فلا يجوز للمشري حيث رد لمبيع خاصة لانه بعض من المبيع ،
فالاصل اللوم .

وقد أُجِبَ عنه في «الكتاب» أولاً : بأنه بموضع بصورة رضاء النافع ، فانه
لو لم يكن للمشري حارح في المبيع لم يقع رضاء نافع لعدم مقتضى الحارح
في رد لمبيع خاصة حينئذ .

وثانياً : أنه لا اشكال في ظهور الأدلة وصرح بها على ثوب حق الحير
لمجموع لسع ، ولكن في ذلك كان المبيع و حداً ، وأما اذا كان لسع شيئين
متعددتين أحدهما معيأ و الآخر صحيحاً ، فتوهم للمجموعة لا غير - حيث لمحل
مع و شكال ، للثبات في أن محل حارح في صوره تعدد المبيع هو الشيء المعيب
عاية لأمر يجوز معه رد الآخر أيضاً فأحد الامور الثلاثة من عدم لروم تعص
لصفة ، ومن فيم الاجماع على حوزة . ومن صدق المعيوب على مجموع
المبيع أيضاً .

أو ملحظه هو مجموع الشئين الذين وقع العقد عليهما وصاراً مبيعاً واحداً ،
ولمسلم من ظهور الأدلة لدانة على تعلق حق الحيات لمجموع لسع الذي هو
تمام موقع عليه بما هو اد كان المبيع واحداً عرقياً لم يتصف بالعيب
وأما اد كان شئين كالقلم والعر ، بحيث يتصف أحدهما بالعيب دون الآخر

فيخرج عن مشمول ظهور لادله، بل يمكن القول باحتصاص الجبار في خصوص المصنف، نعم كما هو كذلك في جبار الحيوان والبيع إذا كان له، وأما أحدهما جبار دون الآخر، فالثالث من الجبار سا هو في خصوص الحيوان الذي هو بعض ما وقع عليه العقد.

ولكن سؤل بذلك يحتاج لي ورود دليل معتبر وهو في الحيوان ثابت أما لظهور أحده في ذلك أو لقيام الإجماع هناك، ولكنه مفقود في المدم، أما الإجماع فهو صحيح، بل الإجماع على العدم هناك سمعت من «تعبية» و«الحلاف»، و«الأحرار»، فمسوغة ولا أقل من ذلك، فاد لمرجع هو صلاة للروم ولا محيص عنه، وتصميمه عنه الحلاف وظهور الإجماع يتم لمطلب.

هـ، ولكن لا يحتمى عليك أن تظهرهم في الإجماع على عدم تنعص لصفة، لأنه قد يظهر اختلاف في الصرف في بيع الدراهم بالدراهم، فصور لعب في بعضها من دون اختلاف لخص كحشونة الجوهر واضطراب السكة.

قل في «المساكن» ون كان - أي الغيب - محتصاً بالعص نجبر أيضاً بين رد الجميع ومساكه، وهل له رد المبيع وحده؟ قل لا، لأفضائه إلى تنعص لصفة على الآخر فمبيع مهما كان لو كان بأجمعه معاً فإن كل جزء منه موجب للخيار وبه قطع المصنف وجماعة.

وقيل: له لاقتصر على رد للمعيب، لا لانتقال المصحيح بالبيع وثوب الجبار في الباقي لعرض لعب لا يوجب مسح لسع فيه، ورجحه في «للمذكرة» المح وقال في «المحواهر» - في شرح قول المصنف «قده» - (وليس له رد المعيب وحده) المح لا يفرض أن المعيب لبعض لبعض لصفة وبه بحث السابق، بل عن الشيخ وابن حمزة والمنازل لتعريضها سأل ذلك، وإن كان طاهرهم - في بحث الغيب - الإجماع على عدمه، وإم يظهر وجه لغيره، فلاحظ وتأمل.

بصوره لثنيه - وهي صورده بعدد لمشتري كما قال في « بشرى »
وكذا - أي في عدم حور الاحلاف - لو سري ثبات شيئاً، وراد في « لحو هر »
متحداً أو معدداً على جهة « شركة فيهما نفس كدلت وظهره وعسرج شرحه
أن موضوع المسألة هو لاعم، سري كان للمع واحد أو معدداً، فان جهة
المبحث اما هي جهة بعدد لمشترين كما هو ظاهر لنوعه أيضاً، حيث فان بعد
المسألة الأولى فهي ولو ابداع شيئين وليس لمشترين صفة الاحلاف ويجب
أحدهما الأرض ولاخر الرد .

ويكن ظاهر سيجب العلامة لانساري « قد » من بعد المثل بوجه (أن
شرب شيئاً واحداً يوحده من دون انضمام لتعدد) هو ما كان للمع شيئاً واحداً
في مورد الرابع ولكن الحور هو لاعم - لأن جهة بحث سوقه التي تعدد
لمشترين هو بوحب الاحلاف في الصفه ثم لا ؟

وهذا لا فرق بين كون للمع شيئاً واحداً أو معدداً ثم به قد يدل بانشاء
المسألة في حور لاختلاف لى وحده التعدد وبعده، بمعنى أنه من جهة تعدد
المشتري هل يتعدد العقد أيضاً حتى يجوز الاختلاف أم لا، حتى لا يجوز؟، ولكن
الأولى انؤها على شيء آخر وان قلنا بعدد ارجاع التعدد في المشتري الى
التعدد في العقد حتى يجيء لأقوال و لاختلاف مع القول بوحدة العقد أيضاً،
وهو أن العقد لو حد هل يمثل التنعص في تعص كما أنه بقل التنعص في
الثبوت أم لا ؟

وظاهر أكثر المحققين في بعض المسائل الستة أن العقد الواحد أمر بسيط
وحد في لا يمثل التنعص في الحل والمسح ون التل والانتقل في العوصين بما
حصل بسبب انشاء واحد، وهو أمر بسيط لا ينتقل عنه بأن يتعص ذلك الاشياء
تسح في بعض المبيع ويبقى في بعضه الآخر، ولا يلزم ذلك التنعص في جانب

التيوت ، كسبح ما يسلّك وما لا يمتك فيه وان حصل التعص في النفس و الانتقال
 من المعمود وعمر للمملوك ولكنه لا يتعص بنفس الاشياء لان عليه الامر الاشياء
 أمر واحد بسيط يؤثر في مورد فإين وهو ما اجتمع شرائطه ولا يؤثر في غيره .
 واعلمنا فربما ذلك ، نقول في الزمان لسابق في بحث أو ثل الخيار . ولكن
 يدفعه ظهور الاحماع على حوار التعص في العقد لوحيد أيضاً لحاصل من موارد
 ثلاثة :

أولها : حوار لافاله في بعض موقوع عليه ، مع أنها فصيح عندنا لاطلاق
 أدلها وعدم الخلاف فيه عدم حكاية لشهد عن ابن المبرح : اذا اتحد المانع
 و لمشري و لعند ، ون لافاله لا يصح الا في الكل دون بعض . ردأ عليه ، بأن
 المستول حلاله من صعبه واضح ، ودعوى عدم معقولية الفصح في التعص
 دون المعص غير مسموعة .

وثانيها : حوار الفصح في بعض لمسيح ، قد لم يعهد منهم
 خلاف في ذلك كما علمه العلامة «فقد» بأن الحق لا يعد وهماً ، فلو كان أمراً غير
 معقول لما ينفعه التراخي .

وثالثها : حوار الفصح في بعض لمسيح ، قد اشترط في صمن العقد ، ولطهر
 به جماعى ، بأن يسع الشئين بشرط ثوب خيار الفصح في أحدهما اذا شاء -
 كما فصل في بحث شرط الخيار برد النمس ، فراجع - .

ون قلت : كيف يجمع ذلك مع عدم معقولية التعص في الأمر البسيط
 الواحد ؟

قلت - التحقيق الذي يجيب في المظر لان - وان كان تحريماً لما سبق - أن
 يقدر . أن الفصح يتناع وانشاء لسبل العرض الى مكانه السابق ، ولا يطرله محل
 انشاء العقد حتى يقال أنه أمر بسيط لا يتعص من الاشياء العدي على حاله و بما حصل

اشاء آخر يعود العوضين إلى الملكية لسانه ، وهذا قد يكون في تمام العوضين وقد يكون في بعضهما ولا يبرم من ذلك عدم الاعتقليه
نعم يتوقف ذلك على دليل من الشرح يدل على تأثير ذلك في السد ، فسي
دل الدليل على حواير لمسح في الكل أو في بعض لا يبرم منه محدود أصلاً ،
ولا يبرم من ذلك كون لمسح والادعاء من العقود أيضاً ، كما عييه المحالون لانه
حسب ليس من العقد لدي يرفع على الطرفين بل هو ابتداء و بناء من طرف واحد
فيؤثر أثره في كل مورد قبل اذا حصلت شرط ، سائر كفس العقد في جانب
الثوب وداصح الكل فيؤثر في السد اذا جمعه لشارح له كورد الحيار لدي
ثبت من جانب لشارح ، فادصح لبعض فكذلك أيضاً ، كما في صورة رد المغيب
وحد دون التصحيح اذا ساءر عليه الدليل . فيؤثر في سد خصوص سبب لاجتماع
بشر ثمة ، واما التصحيح وافي على معنى العقد لعدم حصول لشرط أعني رضاء
دي الحق ، فان المشري اذا اشترى شيئاً ، فصر في أحدهما عيب ، وحسب تعلق
عرصه رد السعيب و امساك التصحيح ، فله ذلك في مورد يساعده لدليل من غير
طرو المحدود العقلي فتدبر .

وتصح بث من جميع ما ذكر أن جهة الكلام في المسألة هي ثبوتية المشتري
وتعدده مع وحده البائع ، سواء تعدد البائع أو تعددت عيبه ، سواء قسا بوحدة
لعدد حيثد أو تعدده ، وسواء عدم البائع تعدد لمشتري أم لا .

فنقول : لو اشترى المشتري بعدد واحد من بائع واحد عيباً ، وحدة كانت
أو متعددة ، فهل لهما لاختلاف في لصقة يرد أحدهما نصيبه دون صاحبه أو ليس
لهم ذلك ، بل لا بد لهما لاتفاق على الرد أو الامساك مع الارش ، أو تعصل بين علم
لنائب سعدد المشتري و جهة ؟ فوال ثلاثة ، ذهب لكن جماعة ، و لكن هما
حتملان آخر ن يحتملها كلام الشيخ في باب الشركة :

أحدهما . ما سطره شيخنا العلامة لاصاري « فده » من كلامه من التفصيل بين كون القول معدداً حسب تعدد المشتري وبين كونه واحداً من اثنين ، فان تحقق القول من كل من المشتريين و تعدد فلا كلام في حوز الافراق ، وأما اذا كان القول واحداً ، كما اذا أوجده القول أحد الشريكين مثلاً فيحصل بين كون القول في الواقع لأثنين أو واحد ، أي قصد التامل أنه لأثنين فيحوز لافراق و ن قصد أنه نفسه لواحد ، ولا يحرر الافراق من الصحيح والمعيب من العيب وتبينهما : أن العبرة في الاختلاف هو تعدد القول . فان تعدد من المشتريين حقيقة فلا كلام في اسمه وان وجد القول منهما - بأن كان أحدهما وكيلاً عن الآخر وحيث أن من حيث أنه بعد مثل ذلك القول معدداً من جهة أن من انتقل اليه (الملك والعوض متعدد و وقع القول عليهما حقيقة ، و من أن القول عذرة عن أحد طرفي العقد ، والمعروض أنه واحد

والتامل في تمام كلامه يعطي الاحتمال الثاني ، فده « فده » قل أولاً . ولو اشترى المشتريان شيئاً عدداً ، بمال الشراكة فأصابه عيباً ، فلهما الرد والامساك و ن أراد أحدهما الرد و لآخر الامساك لهما ذلك أيضاً فيرد الذي يريد الرد نصفه ويكون العيب مشتركاً من النوع وبين الآخر الذي أراد الامساك .

ثم قال - بما حصله - : ولو اشترى أحدهما للشركة ، فان لم يخر المانع أنه قد اشتراه لنفسه وللشركة لم يكن له الرد ، لأن الظاهر أنه اشتراه لنفسه فيدرج في لمسألة السانعة بأن كان المانع و المشتري واحداً فليس حينئذ للمشتري لتعيين . وان حذر المانع بأن اشتراه لهما ، فيه وجهان ميان على أن وحدة القول وتعدد رغبته من يقع الشراء له و انتقل المدة اليه أو باعتازه من يصدر عنه لفائدة قبالت

ون قلنا بالاول - كما هو الصحيح عده - فيحوز الافراق وانفراد أحدهما

وإرد لتعدد الشر ، فيعدد العقد ، وإن قلنا بالتبني ، فلا يحوز لوحده القول ،
فالعبرة بوحدة القول و تعدده فيصير في مقروض كالمسه مورد لظرف القول
المصدر من أحد الشريكين للشركة بالنقاس إلى أنه وقع لأثنين فيصير متعدداً ،
وبالنقاس إلى أنه صدر من شخص واحد فيصير متحداً

وكيف كان وقد صرح شيخنا العلامة « قدس » في آخر كلامه لي هذا الوحدة
أيضاً بقوله ، فمسي المسألة على ما يظهر من كلام الشيخ على تعدد العقد متعدد
المشري ووحدة ، وهذا هو الذي تحمله عبارة دون لاحتمال لأول الذي ذكره
واحتمله « قدس » من عبارة الشيخ في صدر كلامه

هذا مشرح في أدلة الأقوال ، المشهور هو القول بالتوافق وعدم حوار اختلاف
لمشتريين في الصفقة ، فيستدل له بوجوه .

أحدها ، إروم المصير ، بعض الصفقة لمتاع وشركه مع لمشتري لآخر ،
وودعوت في المسألة السابقة مكن دفع صرر بعض والشركة تتداركه بختيار
البائع حسبما سمعت .

وثانيها - ما اعتمدته في « الحواضر » من انصرف أدله ذلك لختيار لي غير
صورة خبير أحد المشتريين ، فتخرج صورته تعدد المشتريين ببعض أحدهما
في الشقص و مراده في الردد عن مصرف الأدلة فيصير المرجح صالة عدم
لختيار .

فيه ، أولاً أنه متوقف ما أورضي النائع بالتبعية وختيار أحدهما برخصه
خاصة ، أنه لو كان خارجاً عن مصرف أحوار ، لختيار لما يقع رضا النائع لعدم
لمقتضي حيثل لختيار أحدهما نصيبه خاصة .

وثانياً قوله ، انصرف أدلته لي غيره ، ذلك المراد انصرفها أي غير فرض تعدد
لمشتريين ، فحيما بعد المشتري لاشمله أدلة خيار العيب ، فهو ممنوع بل لا يقول

به "حد"، وان كان المراد انصرفها الى غير صورة لشخص، فهو مصدرة، وأول الدعوى .

وثالثها . ما عتمده شيخنا العلامة الانصاري «فقد» أن الثالث من تدليل الوارد في حيار يعيب أنه حتى واحد هما متقوم باثنين ، فليس لكل منهما الاستقلال ، فيجب تواعيها في التثبت بالحيار . فلا يجوز رد أحدهما ، وامساك الآخر . وهذا الوجه لعله المختار في مسألة كيفية سحاق كل من الورثة للحيار . ودفعهم بحق مورث واحد ، حيث ذكروا في كيفية اسحقاقهم وحواضاً ذرته أحدها . استقلال كل منهم كمورثه في نسب الحق بحيث يكون لكل واحد منهم لمسح وان حاله الماقون .

وثانيها . استقلال كل منهم في نصيبه ، فلكل منهم المسح في حصه دون حصه الباقي .

وثالثها . اسحقاق مجموع الورثة لمجموع ذلك الحق لحياري لذي انقل إليهم من مورثهم . ولا يجوز لاحدهم الاستقلال بالمسح لأي بكل ولا في حصته ، لأن مقتضى أدلة الارث في الحقوق والاموال ثبوت مجموع مترك المجموع امورته . لأن القسم في الاموال لما كان أمراً مكملاً كان مرجع شركاء المجموع في المجموع الى اختصاص كل منهم بحصة مشاعة بخلاف الحقوق ، فانها يبقى على حالها من اشتراك مجموع الورثة فيها . وتفصيل ذلك موكول الى محله

فيه . أنه يصعب ذلك الوجه هنا وقد قلنا به في باب الارث ، وان تقوم بحق مجموع الورثة اما هو سقتضى "دلة الارث" ، وأما في المقام فنقول : لكل من المشتريين الاستقلال في رد حصه وامساكه باطلاق النصوص والدلة الراردة في الباب من قيل . أن من اشترى معيماً فهو "مأجر" . ويشمل من اشترى جزءاً

من المعيب فحيث يصير لأقوى هو لقول محوار الاختلاف في الصفقة .
وما قيل . أن بصوص الباب منصرفة الى غير صورته تعدد المشتري ، كلام
حل عن لوجه ، لمع لانصراف الدائع حد الاعضاء ، ولا لمعطل أكثر الاطلاقات
المنتمكة به في الفقه ، وما ذكره في الكتاب أيضاً أن مع تسبب الظهور للاطلاق
أن رد هذا المبيع مفرداً عن المبيع الآخر بعض حدث فيه ، بل ليس قائماً بعينه
ولو بعض لممسك لحصته ، وأصبح الصعف أيضاً لم أشرف أن لمبيع إذا كان
شيتين كالعم والعم ، فرد للعم مفرداً عن للعم يلزم منه نقص ولا ضرر ، فضلاً
ولكن في المنام لم كان تمام ، للمبيع ملكاً للعم للمشري عن الاشعة كما هو
مفروض الكلام ، فرد أحدهما بنفسه خاصة دون الآخر يلزم اشركة بين الدائع
ولمشتري الآخر ، ومع ذلك أيضاً لأأس محوار ذلك ، لاطلاق لبصوص ولزوم
الشركة على الدائع بحيز الحياز وفهم

أقول ما أدى اليه نظري العناصر أنه لو فاسد بأن الشركة عيب لا يحصره
حد بل دائع لأن من حازه وفسحه يلزم لصرف على المشري الآخر لممسك حصته
لأنه قد يتعين عرضه بامساك حصته صحيحاً كان أو معيباً

وكيف كان ، فمحيز شيخنا الاستاد العلامة « دام طله » هو لقول الأول ،
أنعي حوار اختلافهما في الشقص والصفقة وفقاً للمحكى عن شركة « المسوط »
و « لحلاف » وأبي علي والناسبي والحلي وصاحب الشري وفجر الاسلام ،
كما استوحجه في « المسالك » ونعى عنه العم في « النذرة » لاصلاق أدلة (من
اشترى معيباً فهو بالحيار) لشامل لكل منهما ، مصافاً الى استدلالهم بأن وحدة
الصفقة هنا صورية ومعنى متعدد كما قل في « جامع المقاصد » .

والأصح أن لهما الاختلاف في ذلك ، لأن تعدد في البيع يتحقق بتعدد
الدائع وتعدد المشري لاختلاف المالكين ، ولا تأثير للشركة وصرورة الشقص

لاقدام لئلا ينع على ذلك .

ومن ذلك يظهر لك وجه القول بالتفصيل كما حكى عن « التحرير » وعلى
عنه ليعد في « جامع المقاصد » حيث قال : نعم لا يبعد الفرق بين ما كان لئلا
عاماً بالصورة وبين ما كان محدداً . فمحور الاختلاف في الأول دون الثاني ،
لأنه إنما حصل بإيجاب اللئلا واقدمه على ذلك ، فاقام اللئلا الضرر اسهوا
في صورة العلم دون الجهل .

وأورده شيخنا العلامة الأمصاري « قدس » أن اقدام اللئلا الضرر إنما يتحقق
مع عدمه على حوار البعض إلهي ، وكونه حكماً في المسألة أول الكلام .
والأولى في الجواب أن يقال أنه بمجرد علم اللئلا بتعدد المشتري لا يحصل
فيه قدمه على ضرره ، لأنه أقدمه على صواب الأصول لعمالة ، من عدم تعيب
لمبيع وعدم اطلاع المشتري له وعدم اختلافه ، وعدم رادتها المسح ، وقد
شره مرراً أنه مع العمل على منصوص الأصول لا يتحقق الاقدام على الضرر ،
كما هو واضح .

فتلخص من جميع ما ذكرنا أن منصوص إطلاق لادته هو حوار اختلاف
المشتريين في التعريق والرد وحرر البعض ، ولو قلنا بوجوه العقد لما سمعت
من تعمله كشرعة الآية ، فيها كما يحور في تمام العقد يحور في انعاضاً بوضاً .
وأن عدم حرمان الحذر في الانعاض في نفس وجوهه إنما هو من جهة أن
دليل الحذر على خلاف القاعده ولم يثبت لا في العقد من حيث هو مجموع
وقع في مسمى لمبيع والأقلها شوبه في الانعاض بوضاً ، لأنه يدور مسدداً
الدليل ، ولكن قد يقوى التسامح لادته إلى الضرر وغيره من مواقع الرد . وبه
اد استمر اختلاف المشتريين البعض على لئلا أو لشركه أو اصرر عليه
يشكل الحكم لأن أحد الأمور الثلاثة يسمع عن اختلافها في لشقص لواحد

كما إذا كان الشئ واحداً لمبيع غير واحد أو متعددة ، فإذا ارد أحد المشتريين بصفة خاصة يلزم البعض في المبيع والشركة بين النافع وبين المشتري الآخر ، فهما من مبيع الرد لما سمعت من « المذكورة » و « الدروس » أن من العيب المانع لبعض الصفقة وعن شيخنا العلامة « قدس » أن العيب المانع عن الرد يراد منه ما يعم لشركة إذا لم يسلم ما للصرف ، فالرد لمنفق هو صورته الضرر عند التحقيق ، ولكن المشي عن مدافعهم هو ما فيها ، وإن لم يحصل الضرر من الشركة منافع الشئ ، والحاصل أن العبرة بأحد الأمور الثلاثة كل على مدقه في السعة .

ثم هو فروع المذكورة في « الجواهر » والمدار فيها في حوزة الاختلاف في النقض وعدمه هو لزوم البعض أو الشركة أو ضرر فلان من بيان الصابط والجامع في ذلك .

فقول : الجامع الذي يعم به حال الفروع المذكورة في « الجواهر » هو وحدد بصفته وتعددتها ، فلو كانت الصفقة والعقد معده لا مانع عن الاختلاف ، فلان حشد من ملاحظة وحدة العقد وتعددته بأنه هل تعدد العقد بعدد الأبحاث أو الأصول أو كليهما أو متعدد العوض أو المعروض أو بكل منهما أو متعدد الشئ أو المشتري أو تعددهما فيه لو كانت العقود متعددة لا يلزم من فتح أحدها البعض في الصفقة لو أحده كما أنه لا يتل بطلان أحدها أنه تعصت صفته

فالمهم حشد هو بيان الصابط في وحدة الصفقة وتعددتها ، وإذا اتحدت الصفقة بسجل العقد ، وإذا تعددت بعدد ، فتتفرع عليه مسألة لتعص في الصفقة وأحكامها من عدم حوار الاختلاف في وحدة الصفقة وحواره عند تعددها

فقول المدار في وحدد بصفته وتعددتها إما على ما يعنى ، أو على معروضين ، أو على الأبحاث والأصول ، أو على كل واحد منهما ، فإن العوض إذا

يحد لا يجلو اما أن يتعدد لمعوض أو يسجد .

وهذه صور أربعة وعلى كل منها أن يحد النائع والمثري أو يتعدد أو يتحد أحدهما ويتعدد الآخر فبصير سه عشر صورة ، وعلى كل منها أن يسجد الإيجاب و يقول أو يسجد أحدهما ويتعدد الآخر ، ويرتبي لى أربعة و سس صورة .

وان شئت نقل المرة في وحدة الصفقة ، على الموحب أو داس والإيجاب أو القول أو المعوض أو على تعرض بمعنى أن يكون تعدده موحباً لتعدد ووحده موحباً لموحده وما على المركب من الاثنين بصورة والثلاثة أو الأربعة بصورة أو خمسة وأسة ، فمما سبه لستورة من الاحادي والثاني والثلاثي والرعي والحمسي وسدسي ، انتهى الى بيف و سس صورة ، فلان من بان السداد على أي شيء .

وقول : لا يسل أن تعدد الس يسئل الصفقة ولا يمكن فرض تحادهم مع التعدد سواء كان لمعتقدان ولا يجبان واحداً أو أكثر أو كل ثمن بعد فرض تعدده بقصي معوضاً مبرداً بما له بحيث لا يكون شيء من أحد الثمن في آراء ، وفي مقام آخر ولا على الساعة كما أن وحدته قدصي كونه بأراء تمام لمعوض مشاعاً فلا يمكن مع الاتحاد اختصاص حصه من الثمن بصفة معينة من الثمن ، وليس المراد من تعدد ثمن وحدته تعدده في لحاح كالعقد والثوب ، بل المراد تعدده من جهة جعل كونه ثماً ممناً على عنوان التسمية فالعلم والثوب إذا صار ثماً ومدحولا للبد في (بعد عهد) يصير كلاهما ثماً واحداً ولا بد من كون المعوض حيث و حدود ذلك لمراد من تعدده متباعدة على عنوان التسمية ولو باعتبار الكسور من لصف و الثلث من شيء واحد ، فيصير المعوض حسداً ثماً متعدداً وهرأ ، كذلك فلا يقع فرض تحاد الإيجاب والقول والمتعاقدين ، وكذلك الكلام في

تعدد الشمس ، فإن كان معدده بالعدد كأكثر واندرس والكتب و محدودت ، فهذا بمجرد لا يقتضي تعدد الصفقة .

وأما ان كتب التعدد من حيث الشمسية أن يكون كل منهما معوضاً على حدة فلا يتحقق الاستمير الشمس ويرجع الى تعدد الشمس ، كما لو قل بعد داراً ثلاثة وكتاباً بـ الشمس من الدرهم مثلاً ، فهما صفتان اتحاداً لا اعتباراً أو بالكتاب أملاً ، كما انه لو قال : بعد داراً وكتاباً خمسة درهم فهو صفقة واحدة .

وبسبب فعل . عبارة أخرى : انه لو وجد مثله واحداً من عوضين بحيث يلزم من ذلك مصادقة كل جزء من أحدهما بجزء من الآخر على الساعة عيماً أو معوضاً فهذا تعدد صفقة واحدة وان لوحظ تعدد بحيث يلزم من ذلك عدم امكان مصادقة كل جزء . كذلك فهو بعد صفقة وساعات الساعة بمعنى والمفهوم حذر من قولنا : بعد نصف دار ونصف والصف الآخر نصف الآخر وبه تعدد للصفقة مع أنه غير مانع من حمل مصادقة كل من العوضين لكل جزء من الأجزاء بحسب نفس المصادقة لبقاء الأشعة في الخارج لكنه مانع من المصادقة في المفهوم ان مفهوم النصف المفعول عريضاً في الاول غير واسع لا يكون في مذهب لصف المفعول معوضاً في الثاني

فمحض ذلك أن المدار على وحدة الشمس وانتم من حيث ثمة ، نعم ومنهم وأن ما لكي العوضين لأربعة تعدد دعماً واحداً خلافاً للمحقق الثاني حيث قل في حوزة خلاف امشرين ما هذه عبارته . والأصح أن هما لاختلاف في ذلك لان تعدد في البيع يستحق تعدد اشبع و تعدد المشتري لاختلاف المالكين .

لح .
ويظهر منه أن العدد في الصفقة يحصل بتعدد المال ، وكتب داراً حطت بجميع ما ذكر ، نضر انك المصاد في وحدة الصفقة وتعدد . كما أنه يصير لك

المدعى في حوار اختلاف المشتريين أو بائعين وأن وحدة الصفقة تحتج مع تعددهما نصاً فليس تعدد المشتري - كما هو مفروض لمسألة في المقام قد عرفت لا قول لثلاثة فيه والمدرست لجامع لذلك لا قول فمن رأى تعدد الصفقة فيها باعتبار تعدد ذلك حكم بحرار الاختلاف في الرد ومن رأى الوحدة منهم من رأى بأن لعدم الواحد لا ينقص في الفسخ وإرداء هو يحكم بعدم الجور . ومن رأى حوار البعض في جانب الفسخ نصاً كما تبين الثبوت طائفتان ، طائفة يلزمها أن يدل بحور اختلافهما في المسألة سواء قد يوجد العقد وهي مفروضة المسألة أو قلنا بتعدد المالك .

وطائفة تدل بعدم حوار اختلاف لمشتريين لاسيما جهة وحدة العقد ولا من جهة عدم حوار نفسه في جانب الفسخ بل مع تعدد الصفقة ووحدةها لا يجوز اختلاف لمشتريين ما لم يرد البعض على شئ أو لزموا لشركته عليه أو لزوم الضرر عليه ، هذا في من قال بأن البعض ولله كفة عطفاً من جهة واحدة من جهة كونهما عيناً وما من بيع بعدم كونه البعض على الناحية عيانية فربما في بعض المقامات لا بد من عصر عدم بحار على ضرورة لزوم الضرر على المشتري ومن ذلك يظهر لك حرج المفروض الذي ذكرها والمذكورة في « الجواهر » فتبين أن التخصيص المختار هو حوار البعض والتفريق لأحد المشتريين وإن قد ، بوحدة العقد والصفقة ، عرفت من ظهور الإجماع بحرار البعض وطلاق ذلك أحسن الغيب أعني (من استرى معيماً فهو بالحدود ، ومثله الشامل للضرورة تعدد لمشتري إذا لم يرد منه مبيع من مواضع رد من البعض والشركة والضرورة

تدولهم وحد من تلك الأمور وقلنا بعدم حوار رد الشركة بخيار النافع وفلذلك البعض تأامشركه عيب وضرر على النافع كما هو الظاهر في المقام إذا لم يرد المشتري لكل واحد من المشتريين ولا يجوز حينئذ اختلافهم في بوز والفسخ بأن

وسح أحدهم، حصته المشاعة من العيب الواحد أو العيبين لأنه يلزم التعص في المبيع على المانع ويلزم أيضاً كونه شريكاً في المبيع مع المشتري الآخر وفي نفس أيضاً وفي بعض الصور ، وإذا عرفت ذلك ، فلا بأس بالإشارة إلى حمله من العرو ع .

ومذهب . لو كان المبيع عيبين لكل واحد من المشتريين ، واحد منهما عبة وإرما يخصها من ثمن كميّاً كان أو شخصياً ، وإظهار حوار التفريق لعدم بروم السعيض الذي هو عيب وما إذا سلم الشك ولا المصدر من بما يلزم من ذلك تفريق العيبين كالعلم والفرس ، وإذا دعاهم بأن يكون العلم لردد والده من لعمرو فلوردد به عبه لمكان حوار العيب مثلاً لم يلزم من ذلك شركة على المانع مع المشتري الآخر .

فالحاصل أنه يجوز لأحدهم مبيع سواء كان لاختار أو ليدل واحداً أو لمتعدداً ومحبباً

بعم من اعترفي وحده عند الصفقة وحده لتسول والاختار أو لمانع ، لأنه عدم الحوار مع دمه إلى عدم حوار السعيض في العقد الواحد في جانب المسخ .

ومنها ، إذا ابتاع لمشتريين شيئاً وشيئين درهمين ، كما لهما ، بالشركة ، وان ظهر عيب في تمام الثمن ، فالجور من ردّه وإسائه جميعاً وان ظهر العيب في أحدهما ، فالظاهر عدم حوار رده خاصة من عبي المال حوار التفريق بين المشتريين - للفرق بينهما ، فان لمشتري الذي يرد حصه حصه كأنه رد تمام المبيع نظراً إلى تعدد العقد بالنسبة إليه .

وهذا لأنني في الثمن ، لأن المانع إذا رد أحد الدرهمين مثلاً لاسم يرد عبيهما معاً ، أما الفرص شر كهما ، فبعدم من رد المعيب عليهما ، دعوى مسحقه حص

حقه وبقي البعض لآخر عند المنافع فهو في التحقيق من قبل مسألة الأولى سي قد عرفت عدم لحلاف في عدم جواز التعريف فيها ، لأنه يلزم النقص على كلا المشتريين و تعريف ما بينهما أنه إذا رد الدرهم المعيب في المثال المذكور فقد رد على كلا المشتريين ربع حقيهما والتحقيق أنه لا يحرر لروم لأمور الثلاثة المذكورة .

هذا إذا لم يغير الثمن ، وأما لو سار بأن دفع كل من المشتريين جزءاً من الثمن مسبقاً بأن دفع أحدهما درهماً من ماله والآخر ديناراً من ماله . وشترى بمجموع شئاً مشتركاً على ستة ثمن ، بأن يكون عشرة أسبوع لصاحب الدرهم و باقي لصاحب الدينار . إذا كان لردوب سهم العشر ، يظهر لغيب في أحدهما فالظاهر أيضاً جواز رده حصه المالك لعدم لزوم أحد الأمور الثلاثة على من عليه الحياز .

نعم تلزم الشركة بين الشئ والعشري لآخر في شيء البيع ولا بأس بذلك إذا قدم المنافع بنفسه على ذلك . فليس مباحاً على جوده ، ولكن يلزم في فرض الكلام بدل الشركة للمشتري الآخر . فإنه كان مشتركاً مع المشتري صاحب المعيب أولاً . فعند رد المعيب إليه تبدل اشتراكه فصير مشتركاً مع الشئ ، فإن قبل بأن تبدل الشئ صرر ونقص كأصل الشركة عند منعه روف الماس ، ويمكن حينئذ رده مباحاً على جواز رد المنافع معيب ثمن حصه ، ولا يبعد عرفت . و لصحة جواز رده ، فذلك على « لجواهر » بقوله : « أمكن جواز رده » .

ومنها : لو اشترى عيس كل منهما ينس مسئل لا على وجه الشركة ، و لفرق من هذا وما ذكره في « لجواهر » من الفرق لأول بين الأول بالعموم و بخصوص ، ولا اشكال أربعاً في جواز التعريف . وهذا كما ذكره سبحانه العلامة الأصبهاني « قدس » من أن تعدد الثمن - بأن دفع بعض شيء ثمن وبعض الآخر ثمن - يوجب تعدد

العقد ، فلا يلزم التبعيض في الصفة .

ومنها ، ما لو تعدد المستحق مع اتحاد المشرى ابتداءً ، كما لو تعدد وارث حيدر العيب ، وفي «المراد» ، لا إشكال في وجوب الفرق وذكر بعض آخر من عدم حوار لتفريقهما بطريق أولى ، بمعنى أنه لو قبل بعدم حوار الاختلاف وفي المقام الثاني ، أعني عند تعدد المشتري وعده الحوار ها أولى ، ولكنه قد في ما ذكره في «المراد» وهل لمورثه المرفق ؟ فيه نظر ، فترى المسح وحوار مع تعدد المشتري ، ليج . حيث يعنى لا إشكال ها وسنتر هناك ، فلابد حينئذ من بيان أمور ثلاثة ، هي بيان وجه عدم الاشكال ، والاولوية ، وفي أنه هل قد في بين كلامي لعلامة في «المراد» ثم لا ، وفي بيان أصل الحكم والمحتار

ثم الأمر الأول فلابد من اتحاد المشتري أولاً قد عرفت أنه ليس به التبعيض والتفريق للاجماع ، وهذا لم يكن للمورث حق لتعويض فكيف يكون لوارثه ، ضرورة أن الورث ما يورث الحق الثابت للمورث والمفروض ابتداءً ، ومن ذلك يظهر وجه الاولوية لانه مع تعدد المشتري اذا فاما بعدم الحوار مع مكان القول بتعدد العقد والصفة فيه ، فهذه أولى بعدم الحوار لعدم طرؤ احتمال لتعدد في العقد .

وأمّا الثاني ، فنصاهر لثبوت الثاني كما ذكره في «جامع المقاصد» وه «جواهر» اد المفروض أنه وان لم يكن للمورث الا حق واحد تعلق بمجموع المسح وليس به التبعيض ولكنه اد انقل ذلك الحق الواحد الى لورثه فيه أقول ثلاثة بن أريد حسبما سيأتي في محله وعرفت الاشارة فيه اجمالاً في المسألة السابقة قول بقيام ذلك بحق الجمع فليس لكل واحد المسح والاستقلال في الامضاء . وقول بقامه لكل واحد مستقلاً ، وقول باستقلال كل في حصه فعلى هذا القول بحدود التفريق و بعض ، فلهذا تردد وتنازع وان رجع المسح .

فهذه كما ترى مداف لعل الاشكال هذا بقوله أما لو ورثا جبر عيب، فلا شكال
في وجوب التوافق من مقتضى القول بحوار المعيص بالنسبة إلى حصصهم هو عدم
التوافق، إلا أن يوضح كلامه « قد » من أن مراده من معنى الاشكال في وجوب
التوافق هو عدم حوار تعريق الورثة وتعيصهم في حيار عيب بين صحيح المبيع
ومعيه لعدم ذلك بالنسبة إلى مورثهم وأما مرده في حيار الورثة من التعريق
تفرقهم بالنسبة إلى حصصهم بأن يوسع بعضهم حصصه والآخر لا يوسع حصصه فافهم
فلعله خلاف الظاهر من كلامه ، فراجع .

و ثم الثالث . حكم لسألة . فالنقص المختار هو عدم حوار التعريق هنا .
وب ذلك الحوار عدد المشتري ، لأنه ما يقول بحوار اختلاف المشترين
لمكان طلاق الأدلة ، ثلثه . (من غرض شئ معاً فهو بالخير) الشامل
لكل واحد من المشترين فهو معفود في الورثة ، لأن الورث ليس من به الشراء
ولا من صدر عنه القول . مضافاً إلى لزوم التسعص والصرر على الشئ المشترك
بين الأصل والفرع .

هذا كله في تعدد المشتري ، وقد عرفت أن أقوى عدم حوار خلافهما فيما
يبرم أحد الأمور الثلاثة التي هي من مواعع الرد ، لا فيما يلزم مجرد تعريق أحد
المبيعين عن الآخر كصورة فرض رد هذا المبيع منفرداً عن المبيع الآخر كالتعريق
بين اعمم و لفرس إذا كان واحد منهما لواحد من المشترين لو اشتراهما بصفة
وحدة .

ومن ذلك يظهر لك المظهر في كلام شحما العلامة « قد » من أنه مجرد
لتعريق بقص وأنه ليس قائماً بعينه ، فمع عن الرد فانك عرفت أنه يعتبر في مقابل
قائماً بعينه ، التعبير بحسم ذكره تفصيلاً .

هذا وما ذكره يظهر لك حكم لمقام الثالث أيضاً ، وهو ما لو تعدد البائع ،

محجور يعرف عليهما، سوء أحد لبيع أم تعدد أن يرد لمشتري حصه أحدهما
و يمسك حصه الآخر لعدم لزوم التبعيض على كل منهما ولا انصراف ولا الشركة
سوء اتحاد الأيجاب وقول أم لا نعم فربما يشكل في بعض الفروع

فمنها : لو كان المبيع معدداً وكان كلا البيعين مشتركاً بينهما ، فادّعى
المشتري رد أحد البيعين حصه يلزم تبعيض على الاثنين ، فلا يجوز ، وأما
ادّعى رد حصه أحدهما فلا يلزم التبعيض عليه . نعم ، يلزم بدل الشراء عليه
فإن كان سريكتاً أولاً مع لبيع الآخر ولان صار سريكتاً مع المشتري وكذلك
يلزم بدل الشراء في المنس على البيع الآخر أيضاً في بعض الصور ، وإن
أن بدل الشركة عن كائن لشرائه . وبشكل في الحوار ، ولكن مقتضى إطلاق
كتمانهم عنه ، ولأنه من الفروع التي تعرف بالحكماء .

ومنها : لو كان المشتري معدداً أيضاً بأن اشترى اثنين من اثنين عدداً فقد
اشترى كل من كل ربحاً فادّعى أحدهما رد ربع إلى أحد الاثنين بمقتضى نصيحة
عليه فيصير من فروع المسألة السابقة .

مسألة . ومما ذكرناه ، من مقتضات الأرض ففقد موضعين ، أحدهما : ما لو
اشترى ربوياً بحسنه ، فظهر عنه في أحدهما أنه الرد دون الأرض حذراً من الرد
هذا هو المشهور طاهراً ، وما قولان آخران :

(أحدهما) حوار أحد لأرض ولو من حسن المبيع ، لان الأرض من قبيل
انعزامة الشرعية وان الربا يكون في المعاوضات لا في العزامة ، حكاه للعلامة
في « لذكره » عن بعض شافعية . وعلى أنه ليس بل عن « جامع بقصد »
حكاية هذا لوجه عن بعض أصحابنا وتوجيه كما ذكر العلامة « قد » ان لمثالته
في مال الرب انما يعتبر في اثناء العقد وقد حصل - والأرض حوت بعد العقد ،
ودعوى أن لأرض لغزات مقامه من المبيع واصحة المبيع ، ضرورة اقتضاها

امساح العمد بالنسبة الى ذلك وانه يستحق خصوص الثمن ونعمائه له ، بل
غير ذلك مما لا يمكن الترامد ، لان لموت من المبيع لا يحقق بالنسبة الى
أجرائه وأفعاله بل بالنسبة الى أوصاف المبيع التي لا يدلها شيء من الثمن
ووصف الصفة منها بل هي وصف لرمه نافع لمبيع من دون مقدمته بشيء من
المال كالحمار الأبيض والبقرة الأصفر مثلاً .

ولاباقيته تحوير المشهور عند ظهور منه أحد ما يحصه نسبة المعاوضة من
الثمن من باب العرمة الشرعة حكم به السراج عند احتياز لمشترى تعريم لنافع
الأشياء ، أن المستند من ذلك الرضا حرمة أخذ مطلق الريادة في المتحاضرين
سواء كانت تلك الريادة من ركان المعاوضة بحيث يلاحظ بمسود بمقابلته أو
كانت منه عن المعاوضة بحيث صار تلك المعاوضة سبباً لتلك الريادة ولو بعنوان
العرمة .

ومعنى أن يقال ، أن كل بيع يحجب عنه أحد الريادة مطلقاً سواء كان من
الحسن أو غيره مع عنوان لشرط وعنده مع ملاحظة لتعاضد وعنده من العرمة
الشرعة وأصر به لا يحوز في السراج فيبطل السبع الذي صدر سبباً للريادة في
لمحاسن .

(وناسها) حوار أحد الارش من غير المحسن يحمل حرمة الريادة في المتحاضرين
على ما يكون من حسنها لأعيان ، ولم نجد قولاً بذلك مما ، بل يسمى أن يسبب
هذا الى خيالات الشافعية .

وثانيها : ما لم يوجب العيب نقصاً في القيمة ، بل ردت قيمة المبيع عن
لصحيح أو سواء كحضاء بعد وعده لشعر عني الركب ، في ثبوت الارش في
مثل ذلك نظر واشكال من أن اطلاق الأدلة والمساوى كون العيب ما راد عن
الحققة أو نقص وان فيه لرد والارش ومن انتفاء موضوع الارش في مفروض

الكلام ، ومن ثروم لصرر على الساتع في أحد الأرض ومن عدم الاطلاع على قدر بعض القيمة الذي هو المدر في نقص المائلة ، فأصالة البرائة كافية في بقي الأرض بعد ظهور أدلة ثبوته بل صراحته في غيره من العيوب التي تنقص القيمة وهذه وجوه ثلاثة يستدل بها على بقي الأرض ، والعمدة منها هو الاول ، أعني بناء موضوع الأرض وعدم تصوره ها حتى يحكم ثبوته ، فان تم ذلك فهو يكفي في عدم اطلاق أدلة الأرض ها والا فالوجهان الآخران لا سبل لهما بعد حريين أدلة لأرض لتحكيم أدلة الأرض وتعدسها ، صروره أن لأرض صا شرح في مورد الصرر ، فهو أحص مطلقاً من قاعدة لاصرر ، وفقد عليها ، وان كانت هي نفسها حكمة على "كثير الاداة والواعد فيما كانت السسة أعم وأحص من وجه ، ومحضه فيما كانت السسة أعم وأحص مطلقاً ولا مخرج حينئذ لأصالة البرائة .

وبقول بعده الاطلاع على قدر استص كما في « جامع المقاصد » مدفوع بما سذكروه من تصوير الأرض وكيمته .
نعم ، لو قلنا بانصراف أدله فيما كان العيب منفصلاً كان التمسك بقاعده بقي الصرر وأصالة البرائة في محله .

وكيف كان قد يدقش في عدم تصوير موضوع لأرض بوجوه :
أحدها فرض الأرض في الحصاء وأمثاله من العيوب دلعاء ما يترتب على لحصاء من المنفعة التي هي بالسسة لى بعض الناس أو كنههم . سعى أو المعيب يوم مع قطع نظر عن هذه المنفعة المعلبة المترتبة عليه ، ولو كانت تلك المنفعة عامة لجميع الناس ، فالحصاء ملا مع قطع نظر عن منفعة الملحوظة فيدقوم من حيث أنه قد قد للمجولة التي يحصل منه لسبل ثم يقوم على فرض كونه صحيحاً فحلاً صائحاً لسبل ، فقد لتصور المدير هو الأرض ، ويؤخذ من التمسك بسسة

تعاون القيمة .

وثانيها : أن مبيع الحصص ما هي بالنسبة لى شخص النذرة كالمواري
والسلاطين . والمنافع لنذرة لغيره بواعده الشرع . كما حقق في محله . بأن
المنافع الناذرة ليست من المنجورات .

وثالثها . أن المنفعة المسحوظة في الحصص . بمنع محرمه . لأنه يرغب قبل
من الناس لبعض الأغراض النادرة . كعدم ستر انشاء منه . وكونه وسطية في
الخدمات بين المرء وروحه مع كشف وجوده عنه . ومن المعلوم أن المنافع
المحرمه لا توجب زيادة في المال . الممنوع الذي يحصل منه . كالحرم الجيد .
فبيست ما لسه أكثر من غيره عند الشرع . فلا احراز لثب المنفعة . فيحصل حيث
موضوع الارش . ونصود في مثل الحصص .

ورابعها . من جهة تعدد الحكم . فالحصص من حيث يرغب اليه الناس لخصه
له قيمة كذا تسعاً مضاعفه . ولكن من حيث أنه فاقد للمحرلة وصلاحه لئلا
قيمة قليلة . فالفاوت بين قيمتي الجهتين هو الارش .

ولكن الكل مذحول . كما ترى . أما الاول والاربع . فلا فرض لخصه
معني عن المنفعة . وملاحظه بعدد الحصة لا يحل قيمته . نقضاً فعلاً . بل لغيره
بقيته لحاليه . وتعدد الجهة لا يند شيء منها . بل لو فرض الحصص لى أهل
العرف والسوق . يأخذونه بقيمة عدلية . فهو العرف فيسمى حيث الارش . وأما
ثاني وثالث : نفع النذرة ومنع احتصار المنفعة الوجه لحرام . مع أن
لغيره في مقدار لماليه رغبة . ليس لى بدل المال الكثير في مقابل الحصص .
وصحة لفرض وعنده لا مدخل لهم في النذرة .

فالحق هو عدم الارش لانشاء موضوعه . بل لا طريق لى فرضه في مساوت
كم في سعر المركب ونحوه . ولعله اليه يظهر ما في « جامع المصايد » لعدم

الاصلاح على قدر نقص النسبة - أي لا يفرض له رُش أصلاً لانه في أن له أرشاً، ولكن لعدم اطلاعه عليه يعني الارش لأن لمورد يصير حينئذ لا أحد بالقدر السابق من جانب الأقل والأكثر .

فذلكة هل يحور فعل الحصة و الحب ، أم لا ؟

فتكون . أم في الادمي فلا يحور قطعاً - بل عند عمدة - كما عن « بهيئة الاحكام » ، وأما في عمر الادمي من الحيوانات فان كان الحيوان مأكول اللحم ير دمه كثره لحمه وشحمه - كما في اللحم و لدجاج المعارف في أمثال رماسا - فحذر ، لمحوى الأدلة لسجورة بدسح ، وأما في غيره فلا يحور لانه ظلم وايداء .

والصابط . أن يد كل حيوان صلم حراه لا يحور ، إلا في ما ورد المرحيصة فصل الحية والعقرب ، فكل من يوجب بدءا الحيوان حرام ، قد ورد الترخيص في دسح مأكول اللحم ، فيصير حصانه من جهة كثره لحمه وشحمه بطريق أولى وأما في غيره فلم ينشئ المرحيصة . وفي قتل الحشرات و سباع لابد من دليل مرحص كما ورد في الحية و لعقرب وغيرهم من الموديات الشخصية ، بل ورد في قتل الحية أو العقرب ثواب قتل لكافر ، والموديات لموعية كالسباع لابد من المراجعة الى باب الاطعمة والاشربة .

وأما من قبيل لحصاء وغيره من سائر الاعمال مما كان بدءاً للحيوان من جهة عرض عملاني آخر غير كثرة الشحم واللحم . فيه نظر ، من أن عمل وردت رخص بالنسبة الى لعرض لعملاني أم لا؟ فليثبت بالرجوع في محله عند الابتلاء .

مسألة : فيما يسقط الرد والارش معاً ، فهو أمور -

أحده : لعدم الغيب قبل العقد ، فادعي فيه : لاختلاف ولا شكل ، فقد يستدل

له بوجه :

« أحدها » أن العالم بالغيب ، قد أقدم بعبه على لصير سبب لعقد على
المعجب ، ولا وجه ، لمجرد حينئذ لعبه بالغيب و قدومه عليه
فيه : أن دليل حيار العيب لو كان محصوراً بقاعد الضرر ، لعدم الحيار بوجه
لمكان أقدمه بعبه صرر العيب ، ولكن مقصي إطلاق الأدلة من الإحصاء كقولها :
(من شترى معيأ فهو بختيار) و غيره من دليل حيار العيب هو ثبوت لخبار
سبب بعبه ، سواء كان معيماً أم لا ، ولا يكون لأقدم محصياً به ، من بحثح
الى مخصص آخر .

و « ثانياً » عدم مقصي الحيار في صورة لعدم عني ، ذكره في كتاب
من عدم ثبوت الحيار في مورد العلم لعدم تدلل عليه فان دليل اما هو محصور
بصورة العلم ، وهذا كما يرى من باب لإطلاق بعض الأدلة

و « ثالثاً » ما يرجع اليه كما في « الحواضر » - طهر - أدلة بخبار في
غير صورة العلم وانصرافه الى مورد الجهل فبني أصالة لروم العتد بالسنة الى
الرد ، ورثة الامة بالنسبة الى الارش سلسلة

و « رابعاً » مفهوم خبر ردارة في قوله « يَا . » (أيما رجل اشترى شيئاً فيه
عيب وعوار ولم يسر الله به ولم يبين له فأحدث فيه بعد ما فقصه شيئاً و علم
بذلك العيب وذلك العوار ، أنه يمضي عليه ويرد عليه بقدر ما ينقص من ذلك
الده و لعب من ثمن ذلك لو لم يكن به) حيث يدل بمفهومه على عدم رد الارش
عند التبين و لسه بذلك العيب وقت الشراء ، فيتم في الرد أيضاً ، لعدم
القول بالفصل أو الإحصاء المركب ، لأن كلا من المعني والارش حينئذ هي الرد
أيضاً .

أورد النظر عليه شيخنا العلامة الانصاري « هذه » ولعل وجه النظر هو مع

تحقق الإجماع المركب ، أو أن النيب واليه على ما في الرواية . لعل لمعدلة
في سمود الأرض والردكالتري . والكلام إنما هو في مجرد العلم من المشتري
لا في صورة اعلام الدائع وترته .

هذا وفي نسخة « التهذيب » مكان : لم يس له . ثم برأ اليه . وفي بعض
النسخ : أم له . كما في « مكاسب » شيخنا العلامة « قمه » ولكن في نسخة
« الكافي » اذكرناه ، كما في « الجواهر » .

وكيف كان ، الحق هو سقوط الخيار مع العلم اليقيني من جهة أن علمه اقدم
من ضرورة دلاله الاشارة على ثبوت الخيار من أوليس ثبوت خيار العيب من جهة قاعده
« لا ضرر » حتى ياتيه الاقدام . نعم قد يوحى بأن اقدمه مع عيب رضائه لمعيب
والرضا بالمعيب مسقط لخياره .

وهو أيضاً لا يحق ، لانه لو سلم السقوط مع الرضا ذو الرضا بعد العقد
لاقبله من الاولى سند مدرك لمساءلة في أحبار خاصه الدقة على سمود خيار
مع العلم كأخبار الرق .

مصدراً الى علمه تحقق لخيار الامع لجهن لاصراف دليله في غير العرض
فتنفي صحة المروم والبرائة عن الأرض مرجح .

وثانيه : تيري الدائع عن المعيوب ، بأن يقول : بعثك هذا بكل عيب أو أنا
بريء من كل عيب أو نحو ذلك ، ويدل على سقوط خياره معه وحده .

« أحده » لإجماعات المحكيه عن « لخلاف » و « نعية » و « التذكرة » .
و « ثبوتها » ما ذكره في « لتذكرة » من أن الخيار بما يشق لأقصاء مطلق
لعدم أسامة ، وقد صرح لائم بالرأيه وهذا يرجع لإطلاق وحاصله : أن الظاهر
من حال المتعديين عدم اقتصاص ارادة لصحيح وسلامة المبيع كظهور رادته
من عدم البلد وتسلم سد العقد . فله يظهر مبعياً يتحقق خيار العيب لتخلفه عن اراده

من الصحة والسلامة ومع التصريح بالبراءة لا يظهر في السلامه ولا يحصل لحيار.
لانه لم يقع خلاف ما نراصاه ، وان التراضي والتسايي اما وقع للتبيع المطلق
معاً كال « صحيحاً » ملاحظة السري عن غيره

و « ثالثها » شمول أدلة لشروط ، لان لسري عن العيوب حالة العتد بسيرة
شرايط سقوط عس الرد والارش لا يربس للعب ، فيدرج تحت قاعدة :
« المؤمنون عند شروطهم » .

و « رابعها » اقدام المشري مع تصريح الدنع بالسري يكشف عن كونه
راضياً بالمعيب ليرطهر كذلك ، فهو كما او عدم به فيشمله ما ذكرنا من الأدلة
الدالة على السقوط مع العلم .

و « خامسها » ما في « الحواهر » من ان شمول أدلة لحيار لمفروض الكلام
محل شك بل مع ، لانصرافها الى مورد دعوى السري عن العيب فمضى أصالة
البروم بالنسبة الى الرد وأصله البرائة بالنسبة الى الارش يرجع بالمعارض

و « سادسها » لأحد الحصة كمنهون صحيحه رراره - (مقدمة - و حصر
جعفر بن عيسى ، قال كتب الى أبي الحسن : " جعلت فدك ، لمبايع يباع
فيمن يريد فيدي عليه السادي ، فاذا بدى عليه برى ، من كل عيب فيه ، فداشره
السري ورضي به ولم يواله الثمن وما رده فيه ، فدا رده فيه دعى عيوباً
وأنه لم يعلم به ، فيقول لسدي : قد رتت منها ، فيقول لثشري . لم سمع
البراءة منها ، أبصدق ولا يحب عليه الثمن . أم لا يصدق فيحب " فكتب " عليه
الثمن .

وسكن لمناقشة في لكل . أما في لاجماع : فلا بد من العلم به ما هو في
السري عن العيوب المفصلة . كما يقول . برئت عن العيب اعلاني دون لسري
عن العيوب لمحملة . وان البرائة لاجمالية كمن هو محل الكلام في مفروض

بمسألة نصاً ليس مما استقر به الإجماع ، لانه حكى لخلافه - لى بعض
أصحابه - أن دريس كما أنه حكاه في « المختلف » عن أبي علي و حكى فيه
عن القاضي ، و لعله من جهة خلاف هؤلاء في سقوط الحار بالرائية الاحتمالية
فيد شيحنا العلامة « ورد » لإجماع بقوله في الحمة وذكر بعض المشايخ بقوله:
وأبطل بعض أصحابنا التبري الاجمالي .

ولكن الانصاف عدم الفرق بين السري تفصيلاً واحتمالاً ، كما أنه عدم الفرق
بين العموم الظاهرة و الباطنة والمعلومة و غير المعلومة ، في الحيوان وغيره ،
و ان الظاهر سقوط الحيار في جميع ذلك من غير طهور ، والخلاف في ذلك ، من
الإجماع لمحكى ان لم يكن السحصل على ذلك

وم حكى عن بعض الأصحاب في خصوص الرائة الاحتمالية . حدث وحب
التفصيل فلا ير ، الاحتمال ولا يستقط به احبار ، بل قد يدل سلطان السبع بالرائية
لاحتمالية لانه سبع مجهول كما ترى ، اذا جهل مع المشاهدة ، وأنه ان أراد من
الاحتمال المبهم لا يعبه بأن ترى عن عيب واحد . لا يعبه أو ، (معموم عند السبع
و مجهول عند المشري ، فمهم . ولكن ليس مر دنا من اسرارة لاحتمالية هذا ،
بل المراد ما تعين بمطلق أفاد العموم ، لانه يجرله الماهية الواقعة بعد السعي ،
بأن يقول : برأت من عيبه ، فحسب ذلك مدله الرائة التفصيلة تشخص العموم
وتصريحه ، أو تتممها بكلمة « العموم » أو المراد هو ما وقع بعد قوله : برأت
من المظلمات ، أو بالمفاد للعموم بأن يدل برأت من جميع أعيوب ، أو من
العموم ، و كان ذلك مدله التفصيل في الرائة لتمكن للعموم و فادد المطلق ، فاد
العموم

فلذلك يمكن أن يقال - دعاً لمادة الخلاف - أن من قال : من الأصحاب سلطان
لرائية الاحتمالية ، مراده هو المبهم لا يعبه مطلقاً أو عند خصوص المشري ، ونا

حكى عن أبي علي والقاسمي - اوضح - يمكن دعوى موقوفتهما بالاحماع ،
وان أمكن أن يقال : أن س دريس عطف في لحكاية ، وأن ما في « ندروس »
من أن في لسري محملاً قولين أشهرهما الاكتفاء ، ولعله في غير محله
وأما الخدشة في الوجه الثاني بأن يقال أن قوله : مع التبري لا يبقى اطلاق
للعقد في السلامة ، يرد عليه :

أولاً : أن لازم هذا لوجه وسد البيع لمرور و جهاله . حيث أن أفد مه
على لمع ليس مسأ على سلامه حينئذ ، ومع شك في لسلامة لو اشترى كان
بيعاً غريباً .

ولكن يمكن دفع ذلك بأن مع لسري وان لم ينق اقتضاء اطلاق لعقد في
السلامة ، لأن المشتري إنما أودع على الشرء من جهة أصالة لسلامة لا من جهة
اقتضاء اطلاق لعقد لسلامة حتى يدل أنه قد رجع بالسري .

و ثبت عن ذلك ، يقول : أن الاحماع قام على صحة مثل ذلك انعقد .
عبارة الامر ومع الاشكال في سقوط الحار بمنزل ذلك السري وعدمه وإس الاشكال
في صحته وسد بل الفساد مقطوع الطلاق فيخرج حماح الممع المذكور عن
شمول قاعدة هي اصرر

فيكون لفارق بين السري عن لعس وعن حار الرؤية الاحماع ، حيث أن
الص والاحماع قام على لصحة في لأول دون الثاني ، مصفاً الى ما ذكرنا
أولاً أن عدم الترم المائع ه لا يدح في اعتماد المشتري على وصاله الصحة
بخلقه هـ في العود لا يدع في حار الرؤية الانسرام لئلا ينع وجود المصفت
المشترطة في العين الغالية .

وثانياً : أن هذا الوجه لا يقتضي بنفسه سقوط الخيار ، بل لابد من انضمامه
في دليل آخر يدل على سقوط الخيار أو أن يدل . شمول أدلة الخيار لمحل لقرص

غير معلوم فيرجع الى لوجه الآخر لمدكور، في الجواهر»

وأما في الثالث، فلا عموم (المؤمنون عند شروطهم) وشمول غيره من أدلة الشروط على ما نحن فيه، محل مع لما مر مرراً من شبهة الشافعي في شرط سقوط الخيار من أنه يساعد ما لم يحب. بمعنى أن التبري عن قبول بمرنة شترط سقوط خيار الغيب، فإن الخيار ما لم يوجد، لأنه كان مسألاً عن العدم وهو لم يتم حين تبري وإن كان مسألاً عن الحب فهو لم يمتنع ولم يثبت والحاصل: أن الخيار لم يثبت قبل العقد حتى يشترط سقوطه ويتبري عنه.

وأما في الرابع، فلما مر أيضاً من مع تخلف اقدم الشري في حصر عمه على وفق الأصول لعلائه وغيره عند التبرر.

وأما في الخامس: قلنص الانصراف.

وأما في السادس، في معناه الصحيحة، فلهذا مر من شبهة العلامة «قدوة» من الأمر بالطر، لأن دلالة ما يتم دالاجع للمركب وعدم التو بالفضل بين الرد والارش، وهو محل الكلام، مصفاً الى أن التبرر لثلاثة لبي في الرواية ارتفاعها جميعاً سبب لارتفاع الخيار لا كل واحد منهما، وأما في المكانة فمع ضعف سند، شملت على خلاف مقتضى الة عدة من تقديم قول الشيخ بقوله وعليه الثمس، إذ مقتضى القاءة تقديم قول المسكر وسماحه حتى يقيم المدعي بية وبرهاناً على دعواه، ومعلوم أن المسكر هو المشري لا الدائع

هذا، ولكن لا قوى في سقوط الخيار المشري وعدم الغيب، بالحدشات المذكورة على الوجوه لمبرورة، فإليك قد عرفت حل لاجماع وعدم محام في المسألة إلا بما برآ عن بعضهم، وهو أما محجج دالاجع أو محجج على صورة التبري عن الغيب الاحتمالي لمهم عندهم أو المعلوم عنه الساع والمجهول عند المشتري لا التبري الاحتمالي المعلوم، بأن تقول، برأب من عنه، أو

برأت من عيوبه أو من العيوب أو من جميع عيوبه. وقد استدلته عن لوحه
الثالث بشبهة الشافعي: فمنهوع:

«ولا ما مر من أن وجود السب يكفي في صحته حد لشرط، والسب
نائب حين لشرط ما أعني أن لعب سب والعقد شرط وظهوره كالتف، أو
أن الإيجاب يقتضي سب والعقود شرط، على حساب ضعف

وثباتاً ما مر من شحها العلامة «قد» في شرط سقوط خيار بأنه وإن
كان شرطاً لمسوط ما لم يجب، إلا أن أدله لخيار ليس سامة تمثل هذه المسوط
أيضاً.

فلما كان الأمر كذلك سمحت بأصله الدروهم وعمومه (أو فو) ليعرف ذلك للثبوت
في حريته أدله الخيار لخصه لعمومه وإيراده على أصالة الدروهم، وانه
من هذا القبيل. لأن مع اسقاط السب في ضمن العقد لا تنضم أداة الخيار لا
مؤقته. وجود الخيار عدمه لعدمه، فيرجع إلى جهة الخامس المذكور
في ذكره في «الحوض» قوله «قد يرد» في شمول أدلة الخيار لمؤقده
محال تعرض محض. ثم من طهرها خلافه معنى أصالة بروم العقد وأصله لثبوت
اندمه من الأرض بلا معارضة وما ذكر من مع الانصراف من لا يصح فيه بعد
ملاحقه عدم طلاق أدله بخلاف من دد له فيه

وأما كسوة مكاتبه جعفر بن عيسى محله للمعدة كما حكى عن معتق
لاردبيلي «قد» «مظور» بما جعل صاحب «الكفاية» مؤدعة لاندسه.
«النية على المدعي ولعب على من نكر» وبصديق قول المكرو وسماعه
ومديم قوله بتريه أن العادة جارية في أن يداء لمدعي عند بيع المراته من
العوب على وجه سمع كل من حضر لمشاء، لا عوى لمشتري. تأتي لم أسمع
لراته، محالته للتأخر سيودعوى العس وبعله عن لسة. فصار مدعي المراته

مكراً ، لأن قوله موثق لدى هر ، ومكراً مدعياً ، لأن قوله مخالف للمأهر .
وقد صدق الإمام عليه السلام قول المكرب بقوله : وعنه الشمس . ومنه قوله على قول
المدعي .

ولكن فيه نظر ، سواء على أن المساط في شخص المكرب والمدعي عند
المشهور هو موثقه الأصل ومخالفة ، وأن المدعي من أن ترك يسراً وبهذا
الميران معدوم على ميراث ما افعله الظاهر ومخالفة عند اجتماعهم ودون أن الأمر بينهم
ثم إن هذا وجوه آخر ذكرها توجبها للمكانة :

أحدها ، ما عن صاحب « الحقائق » من أن الظاهر أن أنكر المشري إنما
وقع مدنية لعدم رعيه في المسح . والافيد عام بشري الداع والإمام
إنما ألزمه بالثمن من هذه الجهة .

وأورد عليه سبحانه العلامة مما سأتى في اختلاف الداع والمشري في الدقة
وأن مراد الداع ليس حكم لعلمه بالشري ثم أنكر مدنية بل أنه هر . معلوم
من يقدم قوله في ظاهر لشرح من الداع أو المشري مع أن دعوى العالم بالشري
لمكرب له مكافئة ومدنية معنوية لكن أحد خصم ضال لا يمكن كما يشهد به قوله .
أنصدق ثم لا يصدق ، الدال على وضوح حكم صدور مدنية وكذبه ولكن قد
يساقش بوجود بعض اقتران في الرواية ، بحيث يدل على توجيه صاحب « الحقائق »
كقوله رده ، وقوله . ادعى عدياً ، بل قوله : لم أسمع البرائة ولاشهاده
لقوله : أبصدق . لما ذكره مصافاً إلى أنه من انكر المدعي المبرر : لكن حصر
ورويته إذا احتمل احتمال أحدهما موافق للمرع لشرعيه ولاخر محرام ،
ولأن من حمله على ما يوافق القواعد الشرعية دون مخالفها .

وثانها : ما ذكره بعض المشائخ في شرح « الع » وهو أن المشري قد
ادعى عيوباً حادثة لم بشرأ لئلا ينج منها بل إنما يسراً من العيوب الموحدة . ونكر

الناشع حدوث تلك العيوب التي يدعيها المشري ، وول ، قد برأت من هذه العيوب ، بمعنى أنه : أظهرت لك فيها المشري هذه العيوب ، وليست هي حدوثه بعد العقد بل كانت قبله وقد سلمها ، ولناشع حيث قوله موافق للمفسر ، إذ لأصل عدم حدوثه بعد العقد .

وهو مما لا يخفى . د بعد الاستدلال عن صحة هذا الأصل ، وأنه معرض بشبهه عني أصالة عدم حدوثه قبل العقد وأن المرحح أصالة تأخر الحادث ، وهي في طرف مشري لأن في المكتبة مع أن لهذا المرحح من قوله ، دعي عبوا ، ولم يعمم بها صريح في أن لمشري لا يدعي حدوث العيوب بعد العقد .

ونال : ما ذكره أيضاً في كتابه الإبراهيمي « نوار القواعد » أن قول الإمام (وعليه ينسب هو مقتضى القاعدة) يعرب أن أصل الحجة والمعاهدة مسلم بينهما ، ومقتضى ذلك وحادث المشي على المشي وحادث كان مكرراً لمشري عن العيوب لأن أصله الحلف حتى لا يكون عليه شيء ، كما لم يذهب لأنه من ذلك المشي بعد ما حذف سقط عنه رد الثمن ورد السبع على لئلا يمكن لعب فكأن قوله (وعليه ينسب) عند أمور محدوف مقرر ، أي ما لم يثبت أو يمكن عن الحلف ، ويكون المعنى عليه لثمن د بكن مشري وأسم يثبت ، وهذا هو وجه أيضاً مدرك ترى ، ولا وجه هو وجه صاحب الكفاية في تطبيق المكتبة على القاعدة . ثم أنه قد ثبت بالاستدلال على ذلك المكانة لشرط الحد عند مشري لئلا يرد في مرجع أي شرط مشري في ضمن العقد بوجهين :

« أحدهما » ما في كتب شجرة العلامة « د » أن لشرط الذي يجب « د » ، به هو الشرط المحدود في ضمن العقد فهو حاصل الشرط قبل العقد أو بعده فيسبب لآراء البر ، فالمكانة للدلالة فيها على أن شرط المشري كان في ضمن العقد ، بل يدل على أنه كان وقت البدء لا وقت العقد .

وفيه : أولاً . أن مد ، لمعدي إنما هي بالعدد كما هو المعروف في هذا الزمان
ثانياً : أن بشرط الذي حصل السدي في العقد علمه قد ذكرنا أن المحقق
حكمه حكم الحصص في العقد حتماً لبعضهم

و «ثالثهم» يفرق حساب المعدد في نفسه مداء السدي لعدم التصريح في
المثابة على بيع امتددي بالصيغة فحسب لا يكرر لازماً ولا دلاله على عدم لجبار
تصلاً بطريق أولى ، نعم ، بعد تصرف يكون لازماً ، فيجري مجرى البيع .
فيه : أنه ضعيف ، إذ المعروف - حتى في زمان هذا - خراء بحال بيع
والشر ، في البيع فمن يرد بالصيغة ، فلا يصح لى يفرق حساب المعدد بعد
صراحة ببيع وكذا (بيع) على حصول الصيغة

فرعان :

أحدهما . في الشري عن العيوب المحددة التي هي صمد الشئ كالغيب
الخاص من القصر أو في زمن حذر لشري ، وهذا جيد .
«حدهما» هل يشمل للعيوب المحددة - لوقال لئان : برأت عن العيوب
أو عن عيوبه - أم لا ؟ من ، نعم ، لعدم اللعد ، وفي : لا . لعدم استقرار لمدن
للى العيوب المحددة ، بل شمول العموم للعيوب الموحودة فلا بد لشري عن
المتحددة من التصريح لعله الاظهر .

و «ثالثهم» مجيب ، شية الشافعي من أن الحذر ليس بموجود قبل وجود
لغيب لا يعمه ولا يسه ، ويكون استثناء لما لم يجب بل هنا أقوى من السابق ،
لان الغيب كان في لمدن موحوداً دون هنا ، فلا ينافي الجواب السابق هنا من كفاية
وجود السبب .

والجواب عن ذلك تارة بول بكفاية وجود لشرط أعني بعد ، بمعنى

أن الأبحاث قد جمعت لحذر لم يفتت لعب وأخرى بما ذكره شيخ العلامة
تبعاً لشيوخهم في «حجر هر» من عدم قبول ذلك الخيار لعدم الذي يحصل
فيه السري عن عبوب المتحددة على ما مر تفصيلاً مراراً

وثمة ما - قال الشهيد «قد» في «لدروس» - هو سري من عيب وتلف به في
رمز خيار المشتري ، والأقرب عدم ضمان المانع - وكذا لو عزم المشتري به قبل
انعقد أو رخصي به بعده وتلف في رمز حذر المشتري ويحتل الضمان لقاء عذبة
الخيار المتقضي لضمان العيب معه ، وأقوى إشكالا ما لو تلف به أو عيب آخر محدد
في رمز الخيار انتهى .

وحه عدم ضمان الدفع لو تلف مع السري عن عبوب هو أن معنى السري
عن العيب عدم عهد بالآثار والأحكام الثلاثة ملازمة للعيب من الرد والأرض
والضمان فإن السري عن نسب أعني لعيب سري عن مسبه وآثاره ولكن الحق
هو لضمان لو تلف مبيع بالمعب المشتري عنه لعدده (التلف في رمز الخيار
ممن لا حار له) الشاملة لنسب بالمعب السري عنه لأن الضمان ينشأ المبيع
ليس من آثار حار العيب وأحكامه بل من آثار الحارات الرامية كحذر الحيوان
وخيار الشرط ، فسقاط خيار العيب بالسري عنه لا يسقط الضمان من جهة تلف
المبيع في الثلاثة في الحيوان ورمضان لشرط وخيار الشرط وظاهر شيخنا العلامة
وان كان نسيم كون الضمان من آثار لعب المشتري عنه لكنه احتار الضمان لعموم
القاعدة

وكيف كان ، مدرك بنظر الشهيد «قد» أن لعيب لم كان يسري عنه المبيع
فقد سري عن جميع ما يرتب على ذلك لعب وما يكون ذلك العيب سباً له ،
فمن ذلك ضمان المبيع لو تلف به ولا ضمان بسبب اشتراط المراته عنه ويرده ؛
أن العيب ون اشترط سقوط آثاره وأحكامه ، إلا أن الضمان إنما يحصل من جهة

دليل آخر، وهو أن خلف في ر من خيار المشتري من خيار له، فمحب لصاحب
عنى لنائع في صورته البري في كل مورد بحري ذلك فمدور مدر حران القاعدة
ومن عموم تلك لقاعده في جميع الخيارات حتى في العس واثرويه فيعم صصان،
ومن حصه ما كان للمشتري خيار من لخيارات الرماسة كذا حر الحق حسب ما
في بعض المسائل السابقة وسياقي مفصلة في أحكام الحياتيات (اشاء الله تعالى)
فيستطاع بصمان لا في الحياتيات الرماسة لخيار الحواص والشرط.

هذا، ثم ان ما ذكرنا من الأمور التي يسقط الارش و ترد فيه ذكره الحل
بل يمكن وقد عرفت دعوى عدم الخلاف بل لاجتماع واما الموافق من الأمور
الآتية فتد بظهر من بعضهم، فنقول:

ثالثه: رول لعب قبل اعمه من بعده قل ترد وقد صرح العلامة رحمه الله
دنه في كلا الصورتين مستطاح الرد، بل لطاخر منه سقوط الارش نصاً،
ولشرح الكلام في اعتماد لارد ان يقال ان في اتمام وجرهاً لانه، فحده، عدم
سقوط الرد وارش ثامنه: سقوط ارد دون الارش، ثالثه: سقوطهما جميعاً،
دليل الاول: اصطلاح أدلة الخيار بواسطة اللعب عنى ان العلم بان لعب
شرط كاشف عن خيار لانه مسبب له، فثبت الخيار فيما لو كان المبيع معيناً،
ولو ان لعب قبل الاصلاح به، واما في لصوره الثانية، عني، رال بعد العلم قبل
ارد فيحيي فيه دله بخبر سواء قل بأن العلم بالعب شرط شرعي أو سبب،
وقد يستدل عليه باستصحاب خبر لكان القطع بحصول الخيار في أول انعقاد
لعقد لانصاف المبيع بالعب حين العقد، فثبت في رواه وسقوطه حسب روال
العب فستصح.

والجواب عن ذلك يعنى مما سذكر في الوجه ثالث ودليل الوجه ثامني
من التفصيل بين لرد والارش عدم مجبيء دلة الرد لا فيما كان المرود متلبساً

بالعيب فيه مع ظهور اطلاقات أدلة الحدس ، كما كان المصحح معبواً في زمانه وقد رآه
عنه قبل الرد .

وأيضاً لا ريب في ذلك وصف لصحة عدم العقد كان وثيقاً قطعاً ، فيستحق بذلك
مناوئة تصحيح والمعيب . وفي رواية العيب وحصول وصف الصحة قبل الرد إنما
حصل في ملك المشتري منه من الله تعالى ، ولا ريب في منع ولا نحرع عن عهده ضمان
العيب الذي حصل بمجرد العقد .

وقد يستند من الكتاب من شيخنا العلامة ، المتصاري إلى ذلك التفصيل ،
ولكن الحق حده ، بل لتحقيق هو الوجه الثالث من عدم الجبر عند روال
العيب في كلا صورتين فلا رد ولا ريب لمن ما ذكره «فقه» في الكتاب من
ظهور الأدلة بالسلس لا يثبت لأن قوله في (المعيب مردود) ظاهر في نفسه
والعيب حين الرد ، فلا يشمل على ما رآه قبل الرد . وكذلك سائر ما دل على
الرد صريح أو منصرف إلى ما يثبت بالعيب ، فلا يشمل الاطلاقات على ما
كان معبواً في زمانه لعدم فقد رآه العيب عنه قبل الرد . وكذلك ما دل على
الارش فيمنع شموله مفروض الكلام من تصويره ، بل الظاهر بضموم من دليله
هو ما كان منسباً للعيب حين مطالبة الارش أو ردده برد ، فيبني كل معيب قبل
ردده عنه قبل اذ قد برد ثبوت الجبر فيه من أخذ الارش والرد من غير دليل
فتنهض أصالة البروم وعموماته مرجحاً

ومن ذلك عرف حال الاستصحاب ، لعدم لحاقه لمادة لمصحح جبر الرد ،
والارش من أوب الامر في مفروض المسألة . ولعل هذا المدرك هو لمسلك
ولا ينبغي لتفصيل وان لم يكن محالاً للاجماع .

ورأى ، تصرف بعد العلم بالعيب وكونه مستطاً للرد ، لا اشكال ولا خلاف
فيه ، وأما كونه مستطاً للارش أيضاً فلم يظهر المتولد من أحد مما رأينا من الاعلام

لا من اس حمرة في «الوسيلة»، وذهب لى كونه بعد العلم بالعب مسقطاً للارش
أيضاً لوجهين :

أحدهما : أن التصرف بعد العلم بالعب علامة الرضا بالعب ، بمعنى أنه
رضى بالمبيع بوصف عبه .

وأوردوا عليه بأنه علامة رضا ، بمعنى لانيه : بضاً حتى يفسد الارش ،
وذهبوا إلى الرد مع تسليم التصرف بعد العلم علامة للرضا بالعب ، ولو سلمت
كونه علامة برضائه لوجب سقوط الارش فدللت عدل عن هذا الجواب شحبه
العلامة «فده» ولم يكن ذلك الجواب مرضياً له ، لأنه لو سلم أنه علامة برضائه
بالعب أيضاً ، سقط الارش لأن الرضا بالعب يجمع مع أخذ الارش بضاً
فليس لمسقط الارش إلا ابراء الدرع عن عبه العت أو تصريح لمضري بالسقوط
الارش وتصريحه برضائه بالعب بدون الارش . فقال في مقام رد اس حمرة :
والأولى أن يقال : أن الرضا بالعب لا يوجب إسقاط الارش ، وإنما المسقط
إبراء البائع انتهى .

وثانيهما : أن النص لمثبت للارش ظاهر في التصرف قبل العلم ، وما
لتصرف بعد العلم ولا يدل دليل على ثبوت الارش معه ، لأن الارش خلاف
الأصل ، فيقتصر في ثبوته على مورد النص ، والعدر الثالث منه بما هو فيما قبل
العلم ، لأن النص في المقدم هو قول أبي جعفر : «أي رجل اشترى شيئاً وبه
عب أو عور ولم يدر أنه فيه ولم يدر به» فأحدث فيه بعد ما يقبضه شيئاً وعلم بذلك
لعوار وبذلك نعم ، فإنه يضمن عليه البيع ويرد عليه بقدر ما يقبض من ذلك
البداء والعب من ثمن ذلك لو لم يكن به . انتهى .

وكأن وجه الظهور في نظره : أن قوله : «أي» : (وعلم بذلك العور) (تفريع
على قوله (فأحدث فيه)) ولا لزوم معنى فيه ، حيث عقب العسم بالعب

بأحداث لحدث، وذكر العلم عتب التصرف طاهر في كون الرد منه أنه أحدث فيه شيئاً بعد ما قبضه ثم علم بذلك العوار .

وهـ . ما لا يجهل من الضعف، لأن الأصل عدم سقوط الأرض بسبب التصرف بعد العلم بعد ما ثبت ثبوت الأرض، وأرد بمجرد كون المبيع مبيعاً، ولا إطلاق النص ومنع ظهوره فيما قبل لعلم أن الظاهر عطف قوله (وعلم بذلك) مكان (فأحدث) بحيث تدل على النص عاماً شاملاً لسقوط الأرض بمجرد أحدث الأحداث سواء كان قبل العلم أو بعده خلاف «المسوط»، فانه ذهب إلى عطف قوله (وعلم) مكان قوله (وقبضه) فلم من مفهومه حيث عدم سقوط الرد بمجرد تصرف قبل العلم .

والخاص أن قاعده الأقربة وإن كانت تقتضي عطفه مكان قبضه، ويبدوح حديث ما ذهب إليه ابن حمزة، إلا أنها لم ترم به أيضاً مخالفة للإجماع ومذهب الشافعي في «المسوط» من أن التصرف قبل الرد ليس مسقطاً للرد ولأرض بكتيها، بل يقتضي مدى الأصحاب والإجماع هو القول بإطلاق النص، وعطف قوله (وعلم) مكان (فأحدث) فيصر النص حشداً مطلقاً بالنسبة إلى التصرف قبل العلم أو بعده وهو يكفي في ردهم مضافاً إلى احتمال عدم مخالفة ابن حمزة في أصل المسألة وعدم صحة النسبة بمكان التعليل المحكي عن «الوسيلة» كما في «نحوه» حيث قل فيه . على أن فيما حصرنا من نسخة «الوسيلة» : وإن علم بالبيع ثم تصرف فيه لم يكن له الرد والأرض . لأن تصرفه ليس بموجب لرصاده، وتعليقه وما يطق على أن له الأرض، ولعل الإسقاط من الساحت . انتهى في لعل إسقاط كلمة - له - قبل قوله - والأرض - بعد قوله - لم يكن له الرد - ، كما هو غير بعيد بمقتضى التعليل فتدبر .

وسلي أي حل، في صريح «الغنية» أو ظاهرها . الإجماع على ثبوت الأرض،

بل عن «شرح الارشاد» للمحرر لاجماع على ثبوت الارش وهو الحق الذي لا محيص عنه .

وحامسها . التصرف في المعيب الذي لم ينقص قيمته بالعبث كالمحصي . ولا شكال بل لاربيب في سقوط الارش لانقضاء تفاوت القيمة حسب ما عرفت ، وأما في سقوط الرد ، فيه وجهان بل قولان :

بالصرف على إطلاقه مجموع - كما لا يخفى على من راحه - وكذا قوله - كما صرح به - ركن لو فريء على صفة المجهول وعدم سبق المرحح في السام لو فريء على صيغة المعلوم.

ومادسه : حدوث العيب مطلقاً سواء كان متصفاً أم لا - في المعيب المذكور -
 في في المعيب الذي لم ينعض قيمته كالحصبي - ولاشكال صدأ أقوى من سابقه بلروم
 لصرر على تدبري الرد والبقاء لان لصرر على المعيب صرر على المشتري ،
 ولرد اصرار وصرر على بائع ، بواسطة بحمه لعيب الحادث ولو مع تدارك
 المشتري قيمة النقص الحادث ،

واكن لا فريء هو ثبوت رد بعد تدارك المشتري لصرر الباعى برفع لعيب
 مع فقهه بنقص الحادث لأن المرحح بعد تدارك اصرار هو استصحاب الرد
 الثابت من حدوث العيب بعد صرف نقص بدل على شرط رد بتمام لعيب
 ومعرفة حدوث العيب على مورد امكان تدارك صرر - بصرر على المعيب بالارش ،
 وفاقاً لمشائخ لعدم خلافاً لصاحب « المسائل » حيث دل فيما لو كان لعيب
 مما لانقص قيمته كالحصبي : ولو حصل مانع عن الرد كحدوث عيب و صرف
 سقط الامر ان أي الارش والرد ، ثم قال ، ويشكل حينئذ لصرر على لعيب
 والرد فانهما اصرار ويمكن ترجيح لقاء اعتباراً بالمالية وهي باقية

وحاصله : ان الرد صرر على البائع لصرره على العيب الحادث ، والبقاء
 بصرراً على المشتري لصرره على لعيب لقديم فيتعرضان ويرجح لقاء
 بلروم الضرر المالي الاخر على الدائع على تقدير رد المشتري بوسطه العيب
 الحادث الذي بنقص قيمته وهو صرر رد على الضررين المتعارضين .

وقد يستدل على مختارنا أيضاً بآثار إطلاق الأدلة الدالة على مائة حدوث
 لعيب و أخرى بظهور لاجتماع ، والكل ضعيف ، ثم لاجتماع فلمنع ثبوته مضافاً

الى مخالفة العميد في أصل المسألة وأما الأدلة فطبع شمولها له وروض المسألة لا يصر فيها الى ما يمكن فيه أحد الارش ، وأما ترجيح الفاء اعساراً للمدعية ، فتدركه بقيمة المقص .

وسامعها : ثبت أحد من مانعي الرد من التصرف وحدوث الغيب في اربوب التي لا يجوز أحد الارش فيها ، لا حل الرد كالحوائج والحلي من المكمل والموزون .

ثم لتصرف فالظاهر أن حكمه حكم ما سبق في دعوى الذي لا يصر ماله كالحصص من أن لتصرف علامة الرضا ، وشمول الدليل للمدعية التصرف ولا يجوز الرد لأجلها ولا يجوز أحد الارش أيضاً لزوم الرد ومن مع كونه علامة الرضا مطلقاً خصوصاً بعد من العلم ، لأن الكلام في مطلق التصرف لا بخصوص لتصرف الذي غلب كاشفه من الرضا ، وإن كان الال على ، بنية التصرف منصرف الى مورد الذي يمكن أحد الارش فيه ، ولا تشمل المكمل والموزون ، ويجوز رد لاستصحاب حوزة ما قبل التصرف له م ثبت ، نعمته في مروض البحث .

وأما حدوث الغيب - ففي مدعيته عن الرد بالغيب القديم اشكال فقد ذكره شجرة العلامة الاضاري بأن ظاهر جماعة مانعيه بعدم النص الدل على مدعية حدوث الغيب واشتراط الرد بقاء الغيب ، وبطريقه ما سبق من انصر فيه مما يمكن أحد الارش ولا يشمل مثل العدم ومشكل الامر حينئذ ، فإن رد الغيب من دون الارش من جهة نقص القيمة الغيب الجديد الذي حصل في ملكه مشتري يلزم انصر على لئلا وان رد مع أرشها يلزم الرضا ، فلم يكن له الرد لامتحاناً ولا مع الارش وإن أمسك الغيب مع أحد الارش من جهة نقص القيمة بالغيب القديم الذي كان قبل العقد فمزم الرضا ، وبدونهما مزم انصر على الغيب محضاً ، فهو

صدر مني في الشرع فلم يكن له الامساك ولا يحب عنه لصرايح الارش ولا مجاناً .

ولهذا قيل ، ان لصريين محصر مع الغند و لرم المشتري بقيمة من غير الحسن معيماً ، لعدم سلباً عن الحديد لانه لم يبق من الامور للمسكنة المذكورة الا هذا الطريق ، فيوضح بين حق كل من النافع والمشتري

قال الشهيد « قد » في « لروس » لو اسرى رويأ بحسنه وظهوره عيب من الحسن فله الرد لا لارس حذراً من لزوم التصرف فيه اسكال . ولو حدث عنه عيب آخر حثايل رده وصحاب الارش كالنقص في السوء و حتمل المصحح من المشتري أو من الحياكم ويرجع لئس و يعرف منه ما عده « العيب القديم » كالذهب من غير الحسن . و الاول أقوى . لا بد من المرحوم معدوماً خلاف الاصل . الخ .

وهذا كما مرى ذكر الاحتمالين وقوى الاول ، ولكن صرح في « لروس » بمحصن طريق في اني مع حتمل الاول على تقدير رضا النافع مع هذا لفظه . ولو كان المصحح حلياً من أحد لفسد بمساوية حسناً وقدرأ فوجد المشتري عيباً قديماً ومحدد عنه آخر لم يكن له الارش ولا الرد محاباً ولا مع لارش ولا يحب التصرف على عيب محاباً فيسري هو للمصحح و لارد المشتري بقيمة من غير الحسن معيماً بالقديم سلباً عن الحديد . ويحصل المصحح مع رضا النافع ويرد المشتري الحسن وأرشها ولا رد ، قال الحلي في مقاله الشمس والارش للعيب المضمون كالمأخوذ للسوم . انتهى .

وحده الانحصار ما هو في منه اعطاء كل ذي حق حقه على وجه الاستحقاق والحكم شرعي يقتضي الجمع بين الحقين لا على وجه يعين الراضي ، ولا طريق على هذا الوجه ، أي اعطاء حقهما على وجه الاستحقاق والجمع بين حق

كل مذهب ، أي السائع و لمشري الا حدا . أي الفصح فيصح مشري العقد
لندفع لأصرو عن نفسه ويرى السبيع مرة التالف سبع ردة بنحدد العيب الحادث
فيشتر أي فيسه من غير المجلس معيأ بالعيب القديم لانه في صمان الدنع سليماً
عن تحديد لانه في صمان المشري

ولا بد في الاستحضر في الطريق على ما ذكره فده « بقوله . ويحمل الفصح
مع رضا الدائع ويرد لمشري العيب وأرشها لأن ذلك الاحتمال - أي رد العيب
وأرشها - إنما هو مع رضا الدائع لأن قول من إلى حدث فيها لعيب في يد
المشري لا يجب على الدائع ولو مع أرش لعيب الجديد فيصف ردها إليه على
رضا الدائع لا محالة .

والله اعلم في الرد للمحق الذي في شرحها بقوله ليقال . وحصل
رد العيب مع الأرش مع رضا الدائع أو عيب المشري . لكن أولى . لأن ثوب
الفصح لا ترد فيه وليس رضي الدائع شرطاً فيه بل هو فوري بالنية . وما لمشرط
رضاه هو دفع لعيب أرش العيب المحدد ، لأن قولهم معه قد ثبت أنه عرو حب
عليه مطلقاً فيقف ردها إليه على رضاه لا محالة .

وكيف كان فنخلص لك أن محتملات المسألة وحده خمسة . أحدها : رد
العيب مع أرش لعيب الحادث بأن يفسح لعقد نفس الرد فيسخر بحدود الدائع
بالمعيب المضمون على لمشري بالأرش وثيقها . ردها بدون لأرش وثيقها .
امساكها من دون أحد لأرش من الدائع . و ردها . امساكها مع أحد أرش حسب
القديم الذي هو مضمون على الدائع . وحدها . فسح العقد وتبريل لمبيع
الموجود مرة تالف و لرام المشري ببيعته معاً بالقديم مسداً عن الحد .
لا سبيل إلى الذي ، رد الرد محاباً بعبر حوران للعيب المتجدد صراد على
السائع . و ردها من الدالية بالعيب الحادث في يد مشري مضمون عليه .

فكيف يبرم النافع من دون مدارك لتقصن والارض . مع أن العيب المنعقد
مستند للرد .

وكذلك لأسفل الى الوجه الثالث ، لا لصر على المعيب محضاً لا يجب
بالص ولا حرج على أن يعيب القدم في المبيع مضمون على نفع المشتري
فكيف يستفاد هنا . ويلزم على المشتري من دون مداركه وأرشه ، وهو ضرر
عليه منفي في الشرع . وهذان الوجهان لا قائل بهما الا من الخاصة ولا من العامة
وأما لوجه الرابع . فمذكور أن للعمدة قولاً بذلك بأن يرجع المشتري بأرش
العيب القدم والمماثلة في مال الربا بما بشرط في ابتداء العقد وقد حصلت
والارض حتى ثبت عند ذلك ، فلا بد من الرجوع في العقد السابق . وسبب في « حاشية
المقاصد » الى مصنفه بأنه « قد رد » قل في « المذكر » : وهذا الوجه عدي لا بأس به
وقد ينظر فيه من جهة ان أحد الارش بما كان امواتاً منعه من المبيع ، فعلى
لعمدوة على حجب وما نفي من ثمن بعد الارش .

وكتب كالأسفل الى هذا الوجه أيضاً لما ذكرنا مراراً وسحقنا انشاء الله
تدني في محله . كل زيادة حصلت من جهة بيع - سواء كانت في ابتداء العقد
أم لا ، فتشمله بركة حرمة الربا ، فلا تحوز لريده حشماً يحجب ، من جانب العقد
وأما لوجه الاول : أعني رد المبيع مع أرش العيب الحادث ، فان صححنا
أن أرش يعيب الحادث وقيمه من باب العرمة بما هو في يد المشتري - كما
عنه الحق لولا نكال - وأنه كان مضموناً على المشتري كالمقوص بالسم - فلا
يبرم من أحد الارش من المشتري . وهو المعين ، ولا بأن يستبرم الارش الربا ،
ما في أصل معاوضة أو في المسح كما مال به شيخنا العلامة الانصاري « قدس »
فيتعين الطريق الى الوجه الخامس .

فتقول - حاصل ما أفاد شيخنا العلامة الانصاري « قدس » في المكاتب - أن أحد

الأرض مستلزم للرب لا محالة، لأن ضمان المشتري لوصف الثألف بالعيب الحادث لا يحلوا ما أن يكون قبل الفسخ أو بعده ، وكلاهما لا يحلوا ما أن يكون من باب العرمة أو من باب التعدد و لمعاقبه لاوجه للأول لأن العرمة ما أن تكون قبل الفسخ أو بعده وكلاهما فاسد .

أما الأول . فلان لتلف حصل في ملك المشتري ، والمالك لا يصح ما في ملكه لغيره ، فليس ذلك نظير لمقصود بالسوم حيث أن المستام صامم للبائع وليس بمالك وتقدير رجوع العن إلى ملك البائع حين تلف الوصف لا دليل عليه .

وأما الثاني : فإلا به بعد الفسخ لم تلف شيء بل الثألف حصل في ملكه قبل الفسخ ولاوجه للثني أيضاً لأن مقتضى المعاوضة بين لصحيح والمعيب عدم صمد وصف لصحة ، إذ لو جاز الصمد في مقابل وصف الصحة لكان أحد لأرض في الربوية حائراً ، فوصف لصحة كسائر الأوصاف التكميلية من الكتابة وغيرها يجب تراد العوضين من دون لزيادة والقبضة فرد المشتري أرض العيب لأمعنى له إلا غير مصمومية لعيب حجر من الثمن، فيرم بضمان الثمن عن الثمن لكون حجر من الثمن في مقابل وصف صحة لثمن والثمن في الثمن في مقابل مجموع الثمن فيلزم الربا في أصل لمعاوضة إلا أن الأقوى - وفقاً للشهور - هو أن أحد لأرض من باب العرمة خلافاً لشحنا العلامة «قده» في الكتب ، بل الظاهر ثمره في ذلك إلا ما حكى عن شارح «الفوعد» وكونه من باب العرمة يتضح بملاحظة أمور :

أحده . أن ضمان الشخص للغير في مال نفسه لا يصور إلا بالتقدير ولذلك لا يقال أن الشخص ضمن لإداره إلا أن يكون فيها شائبة تزلزل وحير ، والضمان التقديري يصح فيما كان للتقدير دليل ، بمعنى أنه فيما دل الدليل على ذلك التقدير

وهو هنا أمران :

(الاول) قاعدة لاصرار فان الرد على النافع بدون الارش صرر عليه .
 (لثاني) ظهور الاجماع من الاصحاب حكموا بأن المشتري صامم يعيوب
 لمحادثة بعد القصد وبعد انقضاء زمان الخيارت الرمانية وليست في ذلك مخالفة
 لا من شيخ العلامة لابصاري «فده» والمحكي عن الشرح
 وثنيها. أن وصف الصحة لا يورج عليه الثمن مطلقاً كما اعترف شيخنا العلامة
 سابقاً في رد من قل في خيار العيب أنه خيار تنصص الصعقة من الارش لو كان
 جزء من ثمن ولو في غير الرويس ، لكن للارم أحداً للارش من عين الثمن
 مع بقائها بل الارش هو عرامة لماوات من جانب الشارع تعصلاً على المتضرر .
 وثنيها : أن لاقالة جائره في غير الرويس ، بل فيهما أيضاً بلا خلاف ...

تم الكتاب . والحمد لله أولاً وآخراً

أنجر طبعه في ٢٠/ ذي الحجة / ١٤٠٧

فهرس الكتاب

٥	موضوع الخيار
٧	الفرق بين الحكم والحق
٨	أحكام الخيار
١١	في دلالة الاستصحاب على اللزوم
١٣	في دلالة العمومات على اللزوم
٢٥	في أصالة الجواز في مطلق العقود
٢٦	في خيار المحس
٣٠	في ثبوته للوكيل أم لا ؟
٣٢	في ثبوته لئمالكين أم لا أو التمهيل
٣٩	في ثبوته للوكيل من أدلة الوكالة
٤٢	فيما لو تعدد الوكلاء
٤٦	في أن العبرة بمجلس العقد
٤٧	فيما لو كان العاقد واحداً
٦٢	في مستثنيات خيار المجلس
٨٢	عدم ثبوت الخيار في غير البيع
٨٧	في أن مبدأ الخيار بعد العقد
٩١	في جريان الخيار بعد في المعاطاة
٩٥	في مسقطات الخيار - الأول - اشتراط سقوطه
١٣٥	الثاني من المسقطات : الإسقاط
١٣٩	فيما لو قال أحدهما للآخر : اختر
١٥٠	الثالث منها : التفرقة عن المجلس

- ١٥٥ في دلالة الاستصحاب على الخيار
- ١٥٦ في دلالة العمومات
- ١٥٩ في تفرق المحل بالموت
- ١٧٤ في تفرق المحل بالاكراه
- ١٩٠ هل الخيار فوري لو زال الاكراه
- ١٩٨ في الاستدلال على نشوت بالاستصحاب
- ٢٠٨ الثالث منها : انصرف
- ٢١٢ حيار الحيوان
- ٢٢٦ في الاستدلال بالانخبار
- ٢٤١ «مول في مبدأ لحار
- ٢٤٦ هل المراد بالثلاثة مع اللبالي أم لا
- ٢٥١ في تنبيهات هذا الخيار
- ٢٥٥ الكلام في مسقطات هذا الخيار
- ٢٦٠ في الاستدلال بالروايات
- ٢٧٠ الكلام في مطلق التصرف
- ٢٧٢ حيار الشرط
- ٢٧٨ هل يجري في المسقط بالشرط المتأخر
- ٢٨١ ليس لهذا الخيار حد مضبوط
- ٢٩٤ في مبدأ هذا الخيار
- ٢٩٨ في جعله للاجنبي
- ٣٠٥ في جواز الاستثمار في هذا الخيار
- ٣٠٦ مسائل ثلاث

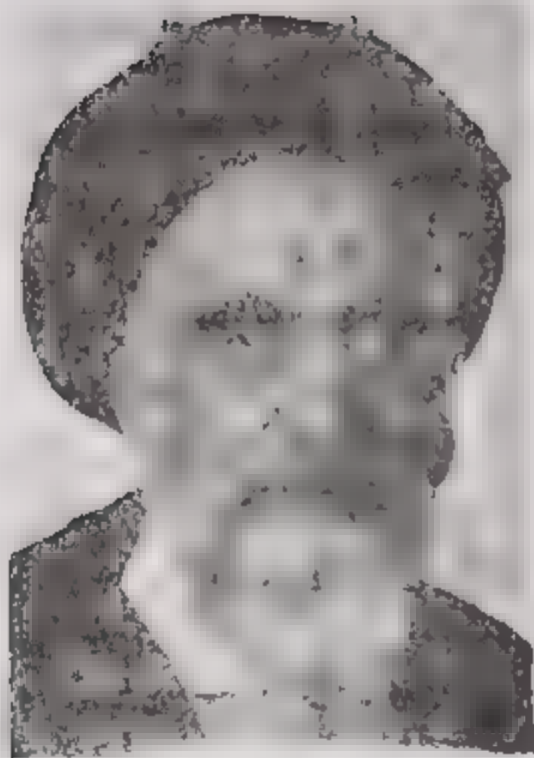
- ٣١٣ في البيع الخياري
 ٣٢٧ في تنبيهات هذا الخيار
 ٣٥٥ فيما لو كان المشتري غائباً
 ٣٦٣ اذا اشترى الاب لطفل بشرط خيار البائع
 ٣٨١ في الشروط الواقعة في ضمن العقد
 ٣٨٦ الكلام في خيار العين
 ٣٩٨ يشترط في هذا الخيار جهل المغنود بالعس
 ٤٠٠ فروع لا بأس بالإشارة إليها
 ٤١٥ يشترط كون المعاوت وحشاً
 ٤٢٥ في أن ظهور العس سبب شرعي أو كاشف
 ٤٢٩ في مسقطات خيار العين
 ٤٤٢ في أن التصرف مسقط
 ٤٥٦ في مسقطية لتصرف المسقط لسائر الخيارات
 ٤٨٢ في التصرف المغير للعين زيادة
 ٤٩٩ فرع ذكره الشيخ الاضاري في المقام
 ٥٠١ في التصرف المغير للعين بالمزج
 ٥٢٦ في التصرف المغير للعين بالنقيصة
 ٥٣٠ هل يحصى خيار العس بالبيع أو يعم غيره
 ٥٣٢ في فورية هذا الخيار
 ٥٤١-٥٣٩ هاهنا مسائل : القول في خيار التأخير
 ٥٧٢ في مسقطات هذا الخيار
 ٥٧٨ في فورية هذا الخيار

- ٥٧٩ في تلاف لبيع بعد الثلاثة
- ٥٩١ في حيار الرؤية
- ٦٠٨ مسألة في حدوث العيب في المبيع بعد العقد
- ٦٠٩ اذا بيعت بعد رمى لحجر بعد القمص
- ٦٤٣-٦٢٣ هنا فروع : لو كان المبيع عيبين لكل واحد من المشترين
- ٦٤٣ اذا اتع المشترين شيئاً أو شيئين ب درهمين
- ٦٤٤ لو اشترى اثنين شئ من مستقل
- ٦٤٧-٦٤٧ مما ذكرنا من مستغلات الارش موضعين. لو اشترى ربواً بحسبه
- ٦٤٨ فيما لم يوجب لعب نقصاً في لعيمة
- ٦٤٩ مناقشة موضوع الارش
- ٦٥١ هل يجوز فعل الخصاء أم لا ؟
- ٦٥١ فيما يسقط الرد والارش معاً
- ٦٥٩ في توجيهات مكتبة جعفر بن عيسى
- ٦٦١ فرعن : الاول - في التبري عن العيوب المنحددة
- ٦٦٢ الثاني - لو تبرى من عيب قتل في رمى حيار المشتري
- ٦٦٣ روال العيب قبل العلم بل بعده قبل الرد
- ٦٦٤ التصرف بعد العلم بالعيب
- ٦٦٥ التصرف في المعيب
- ٦٦٨ حدوث العيب في المعيب
- ٦٦٩ ثبوت أحد من مانعي الرد من التصرف
- ٦٧٤ خاتمة الكتاب
- ٦٧٥ الفهرس



صورة المؤلف

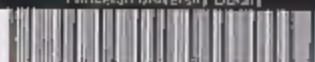
آية الله العظمى الخلقالى قدس سره



صوره المأشر نجل المؤلف
العلاءة السيد ابراهيم الخلجانی



Princeton University Library



32101 075819027

3400